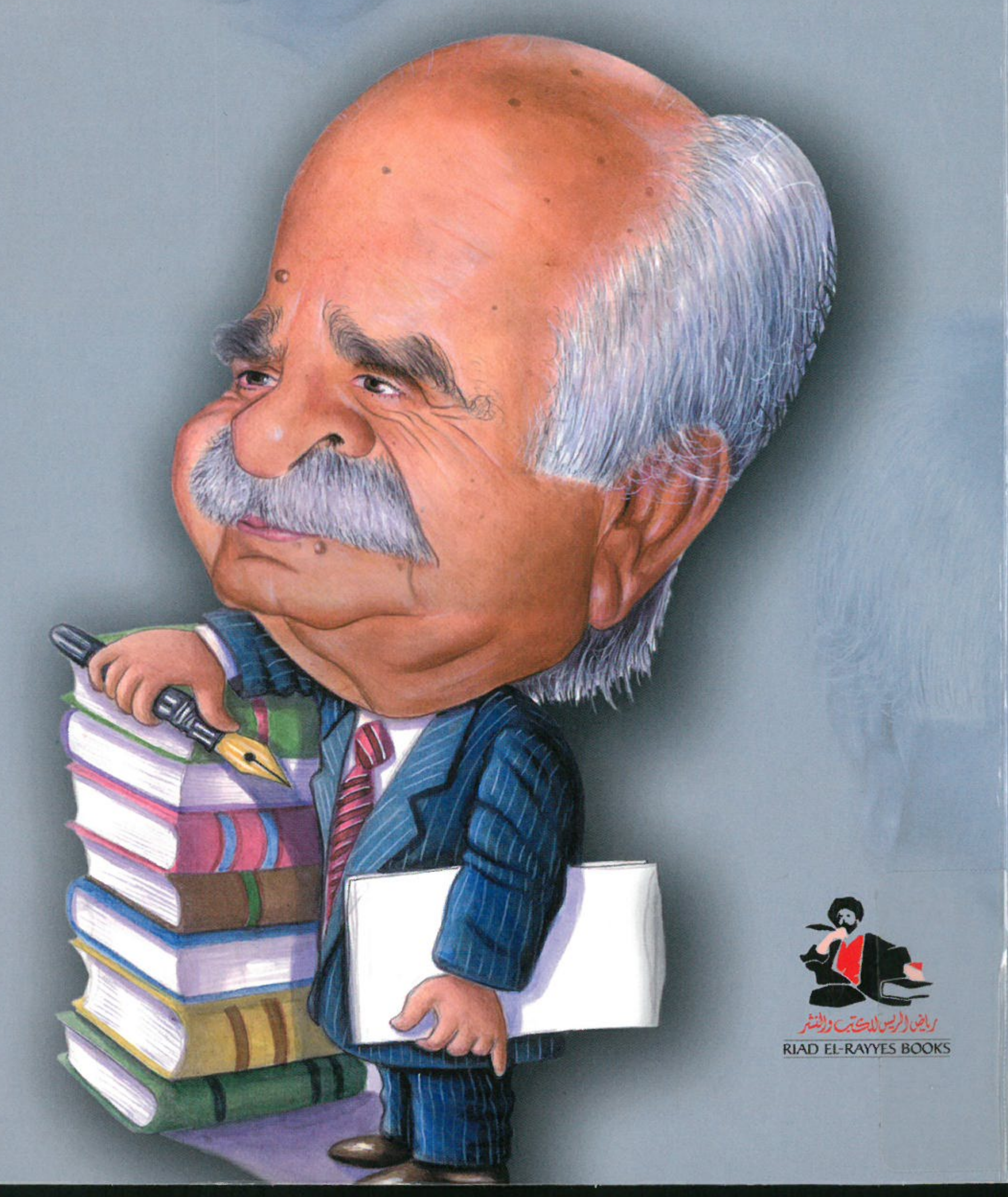
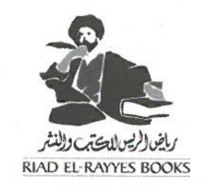
أنيس صايغ عن أنيس صايغ



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

أنيس صايغ عن أنيس صايغ



ANIS SAYEGH
About
ANIS SAYEGH

First Published in May 2006

BEIRUT- LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb . www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953-21-244-9

تصميم الغلاف: محمد حمادة
رسم الغلاف: حسن إدلبي
الطبعة الأولى: أيار/مايو ٢٠٠٦

الإهداء

إلى عبدالله وعفيفة

المحتويات

المقدمة	١١
(١) في المنبت:	١٥
تربة خصبة تعهدها الوالدان فتعددت محاصيلها وتنوعت	١٥
(٢) في مسقط الرأس:	٧٧
الفردوس الذي اجتاحه الأشرار وتنازل عنه السماسرة	٧٧
(٣) في الدرس والتدريس:	١١١
«لا عجب. فهو ابن أبيه وأمه وأخو أخوته»	١١١
(٤) في الكتابة والتأليف والتحرير:	١٦١
«ولد والقلم بين أصابعه»	١٦١
(٥) في مركز الأبحاث والموسوعة الفلسطينية:	٢١٥
ارتبط المركز والموسوعة بي وارتبطت بهما حتى كدنا نصبح واحداً	٢١٥
(٦) في العلاقات مع السيد ياسر عرفات:	٢٨٩
المأساة أن تتحول الوقائع والأحداث إلى نوادر للتسلية وفكاهات للدعابة	٢٨٩
(٧) في الحزب:	٣٣٧
لم أبق في الحزب. لكن بعض الحزب بقي فيّ	٣٣٧

(٨) في المدن وحكاياتها: ٣٧١
تنقضي الأسفار وتختفي المشاهد عن الأعين وتبقى الانطباعات في المخيلة ٣٧١
(٩) في التقاعد: ٤٧١
من مقولة «مت قاعداً» إلى تعاقد مع الحياة للموت واقفاً ٤٧١
فهرس الأعلام ٥١٣
فهرس الأماكن ٥٢٩

المقدمة

«لم يجد من يكتب عنه. فكتب عن نفسه». هذا ما قد يقوله بعض الساخرين. وربما هم على حق.

لماذا يكتب عن إنسان مثلي. لقد سُخّرت الأقلام للكتابة عن العظماء والأبطال ومحققي المعجزات ونائلي الجوائز، في السياسة والحكم والثقافة والعلم والفن والأدب والاقتصاد والرياضة والمسابقات وجمع الثروات. وأنا، بالطبع، لست واحداً من هؤلاء.

لم أقطع بحر المانش سباحة. ولم أهبط على سطح القمر. ولا تسلقت قمة أفرست. ولا فزت في ملاكمة أو مصارعة. ولم أحصل على «أوسكار» أو «نوبل» أو «بولتزر». ولا أملك ثروة تغري الملايين ولا صوتاً يطرب الملايين، ولم أسطُ على حكم ولا مصرف.

لم أخرج في حياتي العملية التي تجاوزت الخمسين سنة عن دائرتين ضيقتين سجنت نفسي فيهما اهتماماً وتفكيراً، هواية وعملاً. وبقدر ما حوّلتهما إلى صومعة لا أغادرها، لا بالجسد ولا بالروح، أصبح العالم الواسع خارجها بحراً للظلمات غريباً ومجهولاً ومرفوضاً.

عالمي الصغير الذي لم أغادره منذ أن تأهلت للحياة العملية هو عالم القلم وعالم الوطن. أي عالم الثقافة وعالم التحرير. وقد اشتبك العالمان وتوحدا وأسقطا ثنائية الوسيلة والغاية، أو الأداة والهدف. فكل منهما مطلب ومسعى في الوقت نفسه، ويستحق الجهد نفسه.

خمسون سنة ومسعاي تحرير فلسطين أولاً وأرض العرب كلها ثانياً، لإلغاء الكيان المغتصب وعودة الشعب المقتلع وتحرير الإنسان والأرض معاً. وفي الوقت ذاته أمارس الصنعة الثقافية لتصبح المعرفة بعد التحرير ركناً أساسياً في بنيان فلسطين الغد. فالثقافة تحرّر. والتحرير يثقّف. وهدفهما معاً غنى حضاري.

في هذا الإطار انحصرت سيرتي الفكرية ومسيرتي العملية في أداء مزدوج، بسيط ومحدد وضيق. مارست فلسطينيتي (وهي فلسطينية عربية تذوب فيها القطرية) عبر القلم والبحث، بالمقالة والمجلة والكتاب والموسوعة، خارج ساحات السياسة وخنادق القتال، ولكن بملازمتها وموازاتها وملاصقتها. ومارست ثقافتي التي تتجسد في الكتابات والمؤسسات على أرض الموضوعية والتجرد والمنطق والصدقية، انطلاقاً من وعي الواقع المحلي والمعاش وإدراكه، أرض المجابهة مع عدو شرس اغتصب فلسطين ويخطط لاغتصاب العالم العربي سيادة وخيرات وآمالاً وطموحات ومعنويات. وكانت الثقافة، بالتالي، وليدة الألم القومي وعلاجه الشافي في آن.

هكذا ألخّص حياتي سيرة ومسيرة في عالم صغير رسمت حدوده منذ أواسط القرن الماضي. لم أملّ منه بالرغم من قسوة الضربات وقوة العراقيل ووطأة محاولات الإحباط. وتنسّكت فيه حتى أصبحت جزءاً منه لا أتنشق غير هوائه ولو كان راكداً ومطبقاً. وأصبح العالم خارجه غريباً عني بقدر ما أنا غريب عنه وعن أهله.

لا أستغرب أن قليلين فقط يهمهم الاطلاع على سيرةٍ هذه هي أيامها وصفاتها ومعالمها. ولا بد لسيرة مثل هذه أن تتسم بالجمود والقتامة والركود في حال بعيد عن الحركة والتنوع والضوء واللون والبريق والجاذبية.

كاد الجانبان الوطني/القومي والثقافي/العلمي في حياتي العملية في خمسين سنة أن

يصبحا في هذه الأيام من الأمور التي لا تدعو الإنسان إلى التوقف عندها والتأمل فيها. أصبح النضال رقماً مهملاً في المفاهيم السياسية المعاصرة، ننساه ونتناساه لأننا نخجل به ومنه، ونحن نقاد كالنعاج إلى حال العولمة والتنازل والصلح والاستسلام والواقعية الغبية ورأس المال المؤلّه. وهو حال قزّم النضال وحرّم الجهاد وعهّر المثل والثوابت. ومن الجهة الأخرى، تدنى الكتاب والمجلة والموسوعة إلى أسلوب متخلّف في التعبير عن الرأي ونقل المعرفة. وحل الكومبيوتر والإنترنت والقرص المدمج واللقاء المتلفز وغيرها من وسائط التواصل محل حبر المطابع ذي النكهة العطرة. وهكذا انزوى تراث المرء ورأسماله من العطاء الثقافي والنضالي وانكمشت سيرته كمثقف وطني أو كوطني مثقف. ولم تعد هناك قيمة لتجربة في مجالات مثل هذه أصبحت رافداً تافهاً وإسهاماً فاشلاً وعطاء خائباً عند الكثيرين.

من هنا كان إحجامي طيلة عقد من الزمن عن تلبية نصائح واقتراحات من أصدقاء وقراء وزملاء بأن أكتب ذكرياتي ومذكراتي. ربما كانوا مخدوعين ببريق في بعض مظاهر حياتي يحاول أن يخفي عتمة هذه الحياة. وكنت أتهرب من إلحاحهم بأن أحرّض الآخرين، من هم بالفعل من صنّاع القرارات وأبطال الإنجازات في الحقول المختلفة، على أن يقوموا هم بتسجيل تجاربهم. حتى عُرفت كواحد من أنشط دعاة تدوين السير الذاتية ورعاته. وأشعر اليوم بزهو بأن العشرات من كتب السير التي صدرت مؤخراً إنما تدين لي بالحض والتحريض.

سقط هذا التمنع فجأة منذ أشهر. استمعت إلى ابنة صديق، طفلة في حوالي العاشرة، تسأل والدها عمن يكون «عمو أنيس» وماذا عمل ويعمل. وتلعثم الوالد ولم يعرف ماذا يجيب. وأحال ابنته إليّ. وسألت الفتاة: هل أنت دكتور؟ قلت كلا. قالت «إذن معلم». هززت رأسي علامة النفي. مهندس؟ ضابط؟ تاجر؟ والتبس الأمر عليها. لم يبقَ في قاموسها الناشئ مهن أخرى. وأخذت ألاعبها وأمازحها حتى نسيت تساؤلها وتخلت عن حشريتها. لكنني لم أنسَ التساؤل وأخذ الموضوع يثير حشريتي أنا.

هكذا، ببساطة وعفوية، اكتشفت أني أجهل نفسي. وببساطة وعفوية قررت أن أسجل حياتي فأعرّف الناس بي لعلي أتعرّف أنا نفسي. لم أكن مجهولاً لدى الطفلة ووالدها فقط بل أنا مجهول أيضاً أمام نفسي. وأنا بحاجة اليوم، وقد لامست الخامسة والسبعين من العمر، أن أستعرض حياتي أمام عينيّ: أفكاري

وأعمالي وعلاقاتي ومواقفي وصفاتي ومشاعري وأخطائي وتقصيراتي ونشأتي ومحيطي وأسرتي وصداقاتي وينابيع شخصيتي، حتى أتعرّف من أكون معرفة صادقة وأمينة، بلا رتوش ولا وسائل تجميل تزيل العيوب وتخفيها.

إذن فأنا أكتب لنفسي عن نفسي. وقد يكذب المرء على الآخرين. لكنه لا يكذب على نفسه. وتتلازم الصراحة مع الصدق في حديث الذات. فلا تشويه ولا تشويق ولا تلاعب.

وبما أن الآخرين (القرّاء) سيطلعون على هذا الحديث الخاص بين الكاتب ونفسه، كان لا بد من حذف بعض الأسماء عند ذكر بعض الأحداث. فالمطلوب هو تأريخ الأحداث وليس مد أصابع الاتهام والتجريح والإدانة. وفي الوقت نفسه تفرض بعض الأحداث على المؤرخ أن يسجل الوقائع ويعلن أسماء أصحاب الأدوار الرئيسية فيها حينما لا يستقيم فهم الحدث بدون تسمية صانعيه. المهم أني حريص ألاّ يكون الكتاب مناسبة أو وسيلة لنبش إساءات سابقة وفتح سجلات غابرة وكشف حسابات تمحوها الأيام وإثارة حساسيات والتعريض بأشخاص أو جماعات جرت معهم أو معها صدامات أو احتكاكات. فحياة الإنسان، كل إنسان، تمتلئ بالمجابهات السلبية مع غيره ما دام هو قد صرف أيامه يعمل وينتج ويتحرك. والإنسان الكبير هو الذي يستطيع أن ينظر إلى تلك الوقائع الماضية نظرات منصفة وعادلة منزهة عن الأهواء والضغائن والأحقاد التي تنزع عن السرد التاريخي موضوعيته وصدقيته وأمانته.

لقد عاب المؤرخون على ابن خلدون الذي كان رائد التأريخ البشري الاجتماعي الرفيع أنه لم يطبّق نظرياته على كتابه الموسوعي في تاريخ الشعوب. وأرجو ألاّ يجد قرّاء هذا الكتاب في محاولتي للتعريف بنفسي تناقضاً مع (أو هبوطاً عن) مضمون تجربتي الطويلة في حثّ الغير على تدوين مذكراتهم وفي دعواتي المستمرة للكتابة التاريخية بالصدق والأمانة والتجرد المطلوبين والضروريين. إن تجارب الإنسان ليست ملكاً شخصياً له بل هي ملك التاريخ. والتاريخ، برأيي، ملك للجميع، لكل الناس وفي كل العصور. وما على المؤرخ إلا أن يكون أداة صادقة في الكشف عنه. وقد حاولت، بما أوتيت من طاقة وقدرة، أن أعبّر عن هذا العالم الضيق الذي صنعته لنفسي وتحركت خلاله، وما جرى فيه من أحداث وتداعيات في رحلة عمر امتدت إلى ثلاثة أرباع القرن.

١

في المنبت

تربة خصبة تعهدها الوالدان فتعددت محاصيلها وتنوعت

كانت الساعة قد تجاوزت السادسة من مساء ذلك اليوم الخريفي، الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر. وبدأت حرارة الشمس تخف تدريجياً، والنسيم المنعش الذي تبعث به البحيرة إلى شواطئها يداعب ما تبقى من وريقات على أشجار المنزل. أمسك عبدالله بيد عفيفة، الحامل في شهرها التاسع، وسارا على الطريق العريض الذي يفصل بين حديقة منزلهما وبين الشاطئ، وكانت قد صرفت النهار كله في السرير. ووقفا بعد دقائق لترتاح قليلاً وليراقبا منظر الطائرة البحرية الصغيرة وهي تهبط ببطء وتشق صفحة المياه وتدفع الأمواج يميناً ويساراً. وما إن هدأ المحركان حتى اقترب منها زورقان يحمل أولهما ضباط الأمن، بينما ينقل ثانيهما الركاب الذين لا يزيد عددهم على الثمانية أو العشرة إلى الاستراحة في مبنى «الليدو» المجاور لمنزل العائلة، يقضون فيه ساعات، ثم ينقلهم الزورق من جديد إلى الطائرة لتتابع رحلتها إلى الشرق الأقصى، مروراً ببحيرة الحبانية في العراق.

اعتاد الزوجان على هذا المنظر مرتين في الأسبوع، في أوقات ثابتة. وكان الكثيرون من أهل المدينة يخرجون إلى الشاطئ لمشاهدة الطائرة البريطانية الصغيرة في رحلاتها الروتينية بين بريطانيا وأجزاء من إمبراطوريتها الواسعة آنذاك، فتنقل البريد الجوي والركاب، ومعظمهم من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين.

لم يطل المقام بالزوجين طويلاً. طلبت عفيفة من عبدالله أن يعود بها إلى البيت. أحست بالجنين يتحرك وكأنه يستأذن بالخروج إلى الحياة. وفي البيت أعدّ عبدالله حقيبة الأغراض التي ستحتاج لها زوجته في المستشفى، وأبلغ «المس فورد» التي كانت تقطن في الطبقة العليا من المنزل بأنه سيأخذ عفيفة إلى المستشفى القريب. وحمل سائق مس فورد (مارون، اللبناني الأصل) سيدته والزوجين إلى المستشفى، إلى «الشقة الملكية» المعدة لكبار النزلاء، والتي تطل على المنزل من الجهة الجنوبية. وهرع إلى الشقة رئيس الأطباء، الدكتور هربرت طورنس، الاسكتلندي الدائم الابتسام، وزوجته مديرة المستشفى التي قلما كانت تبتسم. وجاءت معهما «الست ظريفة» رئيسة قسم التوليد.

خرجت «الست ظريفة» من غرفة المريضة إلى غرفة الاستقبال في الشقة لتقول للزوج المنتظر بلهفة «إنه صبي يا قسيس. إنه بخير». فسألها: «وعفيفة؟». أجابت: «لا تخف. إننا نعتني بها. أصيبت بنزيف حاد. لكن الله لن يتخلى عنها». وأغمض عبدالله عينيه وتمتم بصلاة قصيرة، كعادته عند سماع أخبار خطيرة، سارّة أو حزينة. لا بد أنه صلّى شاكراً الله على عطيته الجديدة وطالباً المعافاة لزوجته.

ثم دخل الدكتور طورنس. «طالما حذرتك يا قسيس أن حمل القسيسة هذه المرة ليس مرغوباً، وأن عملية الولادة قد لا تكون سهلة. إن أم يوسف ضعيفة، وجسدها لا يتحمل كثيراً. لكنكما رفضتما الإجهاض منذ أن نصحتكما بذلك بعد أن ظهرت علامات الحمل. قلتما إن ذلك مخالف للتعاليم لأنه قتل لنفس بشرية. على أي حال، نرجو أن يتم الأمر بخير. سنعتني بالقسيسة. وبصلواتك وصلوات مس فورد نرجو ألا تحدث مضاعفات خطيرة. لكن عليك أن تعدني أن لا أطفال بعد اليوم». وتابع ضاحكاً: «الله سبحانه وتعالى اكتفى بسبعة أيام في الأسبوع. فلماذا لا تكتفي أنت والقسيسة بسبعة أبناء؟» ثم تابع «أو أنكما تريدان اثني عشر ابناً كالنبي يعقوب وكما رتب الله اثني عشر شهراً في السنة؟». وعلقت مس فورد: «إذن سمّوا المولود الجديد بنيامين مثلما فعل يعقوب. إنه آخر العنقود. أو، كما تقولون بالعربية، مسك الختام».

وهكذا حمل الطفل اسم بنيامين في أيامه الثلاثة الأولى. وقبل أن يعود القسيس بزوجته إلى المنزل، وقبل أن يكتب في سجل المستشفى المعلومات الضرورية الرسمية، قالت عفيفة: «إني غير مرتاحة لاسم بنيامين اليهودي. إن أسماء أبنائنا عربية كلها. فلماذا

نخرج اليوم على هذه القاعدة؟ ليكن ابننا هذا أنيساً لنا في شيخوختنا».

وهكذا سجل القسيس المعلومات التالية في استمارة المواليد في المستشفى:

المولود: أنيس

الوالد: عبدالله صايغ

الوالدة: عفيفة البتروني

تاريخ الولادة: الثلاثاء ١٩٣١/١١/٣

(*)

ولدت عفيفة البتروني في قرية البصة قرب الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، إلى الشمال من عكا قاهرة نابوليون وعند أقدام تلة الناقورة التي تفصل بين جنوب لبنان وشمال فلسطين، في العام ١٨٩٣.

كان جريس البتروني تاجراً للعاديات. اعتاد أن يجمع قطعاً أثرية وتماثيل وأدوات وتحفاً، حقيقية أو مزيفة، ويتنقل بين بلدته اللبنانية، البترون، ومدن يرتادها السياح والحجاج الأجانب فيبيعها لهم. وكانت القدس أفضل مكان لعرض بضاعته. واعتاد أن يعرّج في الطريق على بلدة البصة ليرتاح من تعب السفر وليملأ حقائبه بالمزيد من هذه العاديات التي توافرت في البلدة وفي البلدات المجاورة باعتبارها محطات تجارية للفينيقيين منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة.

كان جريس ينزل في بيت خوري البصة الكاثوليكي حنا الخوري. وتوطدت الصداقة بين التاجر اللبناني والخوري الفلسطيني الذي كانت إحدى بناته، مريم، قد التحقت بدير المخلّص في جنوب لبنان للدراسة ولدخول سلك الرهبنة. والتقى جريس ومريم أثناء زياراته للبصة والعطلات الصيفية لها. وتكررت اللقاءات. وأغرما ببعضهما بعضاً. واتفقا على الزواج. ووافق الخوري. واستبدلت مريم ثوب الرهبنة الأسود بثوب العروس الأبيض. وكانت عفيفة أولى ثمرات هذا الزواج. واستقر جريس في البصة واشترى أرضاً وبنى بيتاً من طبقات ثلاث. وكان الأكبر في البلدة الصغيرة.

تعرّف جريس البتروني بحكم عمله وتنقله واختلاطه بالأجانب إلى مرسلة أميركية حملها حماسها الديني التبشيري إلى البلاد السورية وقررت أن تكرّس حياتها لتعليم الناشئة مستفيدة من ثروة هائلة ورثتها عن والدها. وحملت اسماً طويلاً: ماري مكسويل تِنِسي فورد (ومكسويل اسم أسرة أمها وتنسي اسم الولاية التي جاءت منها). وبنت بيتاً في صفد وآخر في طبريا وأخذت تتجول في مناطق واسعة من شمال فلسطين وجنوب لبنان وحوران. وأسست أكثر من ثلاثين مدرسة ومركزاً للصلاة والتبشير والعلاج الصحي.

انجذب جريس، الماروني، ومريم، الكاثوليكية، إلى المس فورد، وإلى دعوتها المسيحيين من الكاثوليك والموارنة والروم الأورثوذكس لاعتناق مذهبها الإنجيلي (المعروف عند العامة بالبروتستانتي). وكان من أولى نتائج اعتناقهما هذا المذهب (التحوّل الذي يعتبره الكاثوليك والموارنة ضلالاً ويعتبره الإنجيليون اهتداء!) أن أرسلا ابنتهما الكبرى، عفيفة، إلى مدرسة الأميركان في صيدا. وكان المرسلون الإنجيليون الأميركيون قد أسسوا في صيدا مدرستين: واحدة للإناث، وأخرى للذكور عرفت باسم «مدرسة الفنون». وكان لهما سمعة ممتازة، وأصبحتا من أفضل مدارس لبنان وسورية وشمال فلسطين في التعليم والتربية.

برزت عفيفة في المدرسة. وكانت الأولى في صفها. وحينما تخرجت قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى كانت تتقن العربية والإنكليزية واللعب على الأرغن والترنيم إلى جانب الموضوعات الأخرى التي كانت المدرسة تعلمها لطالباتها مثلما تعدهنّ ليصبحن «ستات بيوت» كزوجات وأمهات.

وحينما مات جريس البتروني في البصة قررت أرملته أن تلتحق بالعمل التعليمي مع مس فورد في صفد. وأخذت معها ابنتها عفيفة المتخرجة حديثاً لتعمل كمدرّسة في تلك المدينة الفلسطينية الشمالية. لكن الحياة لم تمهلها طويلاً. ماتت مريم ولمّا تبلغ الخمسين من عمرها. وحزنت عفيفة كثيراً، فقد تيتمت باكراً. وكانت مس فورد على أهبة رحلة تفقدية لمدارسها ومراكزها المنتشرة في حوران. وعرضت على عفيفة أن تذهب معها لتخفف من حزنها.

جاءت الاثنتان إلى قرية خربا (بفتح الخاء والراء)، القرية المسيحية الصغيرة في حوران التي كانت مس فورد قد أسست فيها مركزاً تبشيرياً ومدرسة. ونزلتا عند قسيس القرية، أنطون حموي، حيث كان يقيم أيضاً شقيق زوجته، الشاب عبدالله صايغ، المتخرج حديثاً في مدرسة صيدا والمنخرط مع القسيس في التعليم والتبشير.

كان عبدالله الابن الوحيد ليوسف صايغ الابن الوحيد أيضاً لعبدالله زخور الكبّاش. ومثلما كان جريس البتروني يتنقل بين البترون وفلسطين لبيع عادياته في الثمانينيات من القرن التاسع عشر، حتى استقر به المقام في البصة وصاهر البلدة واعتنق المذهب الانجيلي، كذلك كان عبدالله زخور الكبّاش يتنقل بين مسقط رأسه في حمص وجبل الدروز (جبل العرب حالياً) وحوران لبيع مجوهراته. واستقر في قرية خربا، حيث أنجب ابنه يوسف. وأصبح يوسف هذا يعرف باسم الصايغ، نسبة إلى مهنته التي ورثها عن أبيه. واتسعت أعمال يوسف وكذلك ثروته. واشترى أراضي واسعة في البلدة وخراجها واشترى قطعاناً من الأغنام. وتزوج وأنجب ابناً وحيداً، عبدالله، وأربع بنات. وماتت زوجته وعبدالله لم يبلغ الثامنة من العمر. وأظهر الابن ميلاً شديداً للعلم وحماساً أشد للإيمان الديني، للمذهب الإنجيلي. وعندما أراد زوج شقيقته الكبرى، أنطون حموي، أن يبعث بابنته إلى المدرسة في صيدا لتواصل تعلمها عهد إلى عبدالله، الشاب الطريّ العود، أن يأخذها إلى المدرسة. ففعل. وهناك تعرّف إلى المدير الأميركي للمدرسة، فدعاه لأن يلتحق بمدرسة الذكور. ورحب عبدالله بالفكرة ورأى فيها تحقيقاً لحلم كبير. لكنه لم يكن يعرف كلمة واحدة في اللغة الإنكليزية التي كانت لغة التعليم في المدرسة. فعيّن المدير له مدرّساً خاصاً. ولم تنته السنة الدراسية إلّا وكان عبدالله الأول في صفه. وبقي اسمه على لائحة الشرف في المدرسة في السنوات الأربع التي قضاها فيها. وحينما تخرّج أهداه المدير ساعة جيب ذهبية نقش عليها اسم المدرسة. وقد ظل يحتفظ بالساعة حتى وفاته بعد ستين سنة.

هكذا التقى عبدالله صايغ وعفيفة البتروني في قرية خربا قبل نهاية العام ١٩١٤. ولا شك أن مس فورد «عرابة» اللقاء لم يفاجئها ولم يزعجها أن يطلب الشابان منها أن تبارك خطبتهما، ولا أن تبارك زواجهما الذي جرى في كنيسة خربا بعد أشهر قليلة، في النصف الأول من ١٩١٥.

هذه هي ظروف تكوين أسرة عبدالله صايغ، التي أثمرت ثمانية بنين (مات ثانيهم في الشهر الثامن من عمره) في السنوات الست عشرة الأولى بعد الزواج: يوسف (١٩١٦) وفؤاد (مات طفلاً ١٩١٨) وفؤاد (١٩١٩) وفايز (١٩٢٢) وتوفيق (١٩٢٣) وماري (١٩٢٧) ومنير (١٩٢٩) وأخيرا أنيس (١٩٣١). وتوزعت الولادات الثماني بين البلدان الثلاث التي أقامت فيها الأسرة في تلك الفترة: خربا والبصة وطبريا.

لن أقلّد آخرين فأؤرخ «لشجرة العائلة». فأنا أستخف بهذه الفكرة وأسخر منها وأعتبرها تعويضاً عن نقص وتعبيراً عن ضعف ثقة بالنفس. لكني أرغب في أن أسجل، في الفصل الأول من ذكرياتي، تاريخاً مختصراً للأسرة الصغيرة التي كتب لي أن أكون العنصر الأصغر فيها، لا لأن أفرادها الآخرين لم ينشروا مذكرات مفصلة لهم (باستثناء صفحات قليلة كتبها الوالد قبيل وفاته كرسالة خاصة إلى أبنائه، وحديث شفهي سجله يوسف على آلة التسجيل باللغة الإنكليزية ولم يكمله ولم ينشر) وإنما لأقدم للقارئ عرضاً وسرداً لثمانية من «الصيّاغ»، الوالدين والأشقاء الستة الذين هم «المنبت» البشري والحاضن الأسري لشخصي ولشخصيتي، لحياتي وأعمالي وأفكاري التي تتضمنها هذه الذكريات. فالانتماء إلى أمة أو طائفة أو شريحة اجتماعية معينة والدراسة والتكوين الثقافي والعقائدي والسياسي والمهني والطبقي والتخصص، كلها ركائز هامة في حياة الإنسان ومؤثرات في تكوينه وسيرته. لكن المؤثر الأساسي والأول يبقى، برأيي، في البيت، في الأسرة التي ولد ونما في كنفها. إن المرء جزء أصيل من منبته الأسري، سلباً أو إيجاباً، طوعاً أو كرهاً، مباشرة أو بطرق التفافية، وعن قصد وقرار أو عفوياً. ومهما اختلفت في طبع أو رأي أو مزاج أو شعور أو موقف عن هذا أو ذاك من أفراد الأسرة فأنا في النهاية امتداد طبيعي وفرد لا ينفصل عن مجمل القاعدة المتشابكة والمتراصة والموحدة التي هي أسرتي بالذات. ولأني كذلك، ولأن هذا هو واقع الحال، أشعر باعتزاز كبير بهذا الانتماء، لا يقل عن اعتزازي بالانتساب إلى بلدي ووطني وشعبي وأمتي وإيماني.

(*)

إن الصدف هي التي جمعت بين الوالدين فالتقيا وتحابا وتزوجا وأنشآ أسرتهما، حسب ما رويت في الصفحات السابقة. أما الوالدان، اللذان كانا يرويان كيف التقت حفيدة ابن البترون، البصاوية، مع حفيد ابن حمص، الحوراني، في رعاية سيدة من ولاية تنسي

الأميركية، في ظروف وأحداث غاية في الغرابة، فإنهما كانا يؤمنان بحماس وصدق بأن الإرادة الإلهية هي التي أمرت بذلك وأن العناية السماوية هي التي حققت ذلك، وأنه لولا هذا القرار وهذا التدبير لما حصل ما حصل ـ لما كنت الآن أسجل هذه الذكريات، بل لما كنت موجوداً على الإطلاق!

كان الوالدان مؤمنين إلى أبعد حدود الإيمان. لا أبالغ إذا قلت إن الصفة الغالبة على حياتيهما، وإن القوة الكبرى المتحكمة في أعمالهما وقراراتهما وفهمهما وردات فعلهما أمام الأحداث والظروف إنما انطلقت من الإيمان الديني، ذلك الإيمان الديني وحده، بحيث لا يكون لغيره أي أثر في اتخاذ قرار أو تداعيات حدث مهما كان القرار أو الحدث مصيرياً أو بسيطاً. وأما ما كان يمليه عليهما الوحي الذي يشعران بأن الله يردّ به على صلواتهما فهو الجواب القاطع الذي لا مردّ له، والذي تزول أمامه أي مصلحة أو رغبة أو تصور أو اعتقاد أو اقتناع مسبق. «هكذا يريد الله» هو التعبير الذي كنا نسمعه منهما عشرات المرات كل يوم.

إذن فإن اللحمة التي جمعت بين هذين الاثنين، كزوج وزوجة، وكشريكين في معالجة الأمور ومواجهة الأحداث، كانت قوة الإيمان الصادق والصافي، حتى الحب والعشرة الطويلة والتحمل المشترك لقساوة الحياة ومشاكلها وهمومها، كانت كلها مجرد روابط حتّم وجودها ذلك الإيمان المطلق المشترك.

لا أذكر أن خلافاً واحداً، أو سوء تفاهم، أو نفوراً قام مرة بين الوالدين في العشرين سنة تقريباً التي كنت خلالها شاهداً على حياتيهما المشتركة. لا أذكر دمعة واحدة نزلت مرة على خد الوالدة غضباً من فعل أو قول للوالد بحقها. ولا أذكر عبسة واحدة على وجه الوالد كرد فعل لقول أو عمل من الوالدة. فالإيمان بالله هو الذي كان يمنع نشوب خلاف ما لأنه كان يلهمهما معاً التفاهم والقبول والصبر والاحتمال والتوافق.

عاش الوالدان سلسلة من الظروف القاسية التي تحملا آثارها السلبية برضى وحاولا حل إشكالاتها والتغلب عليها بعقل وحكمة خففا من قسوتها وأنتجا بدائل معقولة: خسر الوالد في خربا أرضه وبيته والمجوهرات التي تركها له والده وهاجرت الأسرة إلى البصة إبان ثورة ١٩٢٥ السورية خالية الوفاض. ونزحت الأسرة من فلسطين إلى لبنان نيسان/

أبريل ١٩٤٨ متخلية عن كل شيء، مثل ثلاثة أرباع المليون فلسطيني. واضطرت الوالدة لبيع المنزل في البصة الذي خلّفه لها والدها لتسدد بثمنه أقساط ثلاثة من أبنائها في بيروت. واستولت السلطات البريطانية على أرض للوالدة وحوّلتها إلى مطار للقوات الجوية البريطانية. وكان مرتّب الوالد، القسيس، زهيداً إلى حد لا يكاد يؤمّن الضروريات. ومع هذا استطاع والوالدة أن يعلّما أبناءهما تعليماً ممتازاً في أفضل المعاهد والجامعات. وانهارت صحة الوالدة منذ الثلاثينيات. وعاشت آخر عشر سنوات طريحة الفراش. ومع هذا كله لم يفقدا أملاً ولم يتبرما بحال ولم يشكوا، بل كانا يريان في ما يحصل تجارب من الله يواجهانها بشجاعة وثبات وإيمان راسخ. وفجع الوالد بوفاة الوالدة ١٩٥٠، وعاش سنواته الخمس والعشرين الأخيرة بفراغ وحزن. إضافة إلى فقدان فؤاد (١٩٥٩) ثم توفيق (١٩٧١) وكان أولهما في الأربعين من العمر، ولم يبلغ ثانيهما الخمسين. كان عزاؤه أنهما سبقاه « لعند الله». كانت آخر كلماته لي وهو على فراش الموت «لا تحزن عليّ يا أنيس. إني ذاهب لعند عفيفة. لقد اشتقت لها كثيراً».

تشابه الوالدان في قوة الشخصية، الأمر الذي أوثق اللحمة بينهما، دون أن يسمح ذلك بطغيان أحدهما على الآخر. كانت الكلمة الأخيرة للوالد، شأن أي زوج شرقي في النصف الأول من القرن الماضي. لكن هذه الكلمة ما كانت تعلن إلا بعد استشارة الوالدة وأخذ رأيها، علماً أن رأيها ورأيه ينبعان، على حد سواء، مما يشعران معاً أنه وحي من الله. وكزوجة شرقية، كانت الوالدة تعامله باحترام كامل. وقلما سمعتها تناديه باسمه. فهو إما القسيس أو أبو يوسف. وما كان يناديها عفيفة إلا نادراً. فهي أم يوسف. بينما كان الكثيرون ينعتونها بالقسيسة.

تجلّت قوة شخصية الوالدة في الثلث الأول من القرن الماضي، أي قبل أن يبدأ الوهن ثم المرض يدبّان في جسدها النحيل. وهي فترة سابقة لمولدي. لكنني أعرف عنها الكثير مما كان الوالد والأشقاء والناس يروون من قصص عن قدرة الوالدة على تحمل مشاق الحياة التي جابهتها الأسرة في خربا وفي البصة (قبل الانتقال إلى طبريا ١٩٣٠) من حيث خسارة الوالد لممتلكاته بفعل الاضطرابات السياسية والتهجير، أو من حيث اضطراره للتنقل المستمر بين مراكز حوران ولبنان وفلسطين للتعليم والوعظ طيلة السنوات الخمس عشرة الأولى من زواجهما، براتب ضئيل ومسؤوليات كبيرة، من جهة، وبتوالي ولادة الأبناء واحداً بعد الآخر وما يستتبعه من أعباء إضافية ومسؤوليات جديدة على الوالدة

الأمر الذي أنهك قواها. وبالرغم من تلك المهام والظروف، كثيراً ما كانت الوالدة تضطر إلى مجابهة المشاكل والأوضاع السيئة وحدها، وحماية الأسرة والمنزل والممتلكات وصد الأطماع والاعتداءات. ويروي شقيقي يوسف عشرات القصص التي كان شاهداً فيها على قدرة الوالدة على تحمّل المصاعب وإيجاد الحلول وتنفيذ خطط الخلاص بدون مساعدة من أحد في غياب الوالد. بل إن قوة الشخصية بدأت قبل ذلك، وهي بعد مراهقة حينما أصرت على الدراسة ومتابعتها في مدرسة داخلية بعيدة عن قريتها في زمن لم تكن الفتيات يخرجن من بيوتهن. ولم يكن السفر بين البصة وصيدا سهلاً. لم تكن هناك طرق معبّدة. كانت الفتاة الصغيرة تركب بغلاً أو حصاناً يصعد بها إلى الجبل ولا تصل صيدا إلا بعد يوم أو يومين وتمر على عدد من القرى والبلدات. وكانت قبيل الحرب العالمية الأولى تضطر إلى وضع غطاء على شعرها عندما تخرج من المنزل إلى المدرسة في صفد حيث عينت معلمة خوفاً من سماع ملاحظة تحرجها أو تجرحها. وظلت حريصة على وضع غطاء على شعرها في الكنيسة حتى وفاتها. ويروي يوسف أيضاً أن الوالدة كانت تطلب من الوالد أن يتنحّى جانباً ويترك لها معالجة بعض الأمور التي يمكن أن ننعتها بالمالية لأنها تراه خجولاً أو غير مكترث بشؤون المال. فهي، مثلاً ، التي أخذت يوسف من البصة إلى مدرسة صيدا عام ١٩٢٩ لتطلب من إدارة المدرسة تخفيض القسط المطلوب. وهي التي كانت تتولى بيع المحاصيل الزراعية والماشية في خربا لأن الوالد كان يهبها للجيران والأقارب بدون مقابل مع أنه لم يكن يتقاضى عن عمله التبشيري مرتباً كافياً. وجدير بالذكر أن الوالد بقي يعمل شبه متطوع عدة سنوات بعد تخرجه قسيساً. كما أنه عمل شبه متطوع أيضاً كقسيس زائر في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة من حياته. أي أنه قبل بتناول مرتب على عمله الروحي مدة خمس وعشرين سنة فقط من الستين سنة التي مارس خلالها هذه المهنة الرسولية. ولعلي لا أنهي الكلام عن شخصية الوالدين إلا بعد أن أروي ظروف خطبتهما. فبعد أن خطبا في خربا ذهبت هي إلى البصة لتخبر ذويها، وكان شقيقها الوحيد قد هاجر إلى الولايات المتحدة. فغضب أحد أقاربها وكان زميلاً لها في المدرسة في صيدا وكان يحبها ويريد الزواج منها. وكتب إلى شقيقها المهاجر يطلب منه أن يتدخل لمنع الزواج. فالعريس كما كتب «رجل عجوز بعين واحدة، ضعيف البنية، عاطل عن العمل، وبروتستانتي». فبعث الشقيق يسأل عن صحة ذلك وكيف تقبل هي بالزواج من رجل هذه صفاته و «عيوبه». فما كان منها إلا أن اكتفت بإرسال صورة لخطيبها مع هذه

العبارة: هذا هو عبدالله من حيث الشكل. وهو ابن صائغ ثري. وهو بروتستانتي مثلي (مع وضع خط تحت كلمة مثلي). وكان رد شقيقها رسالة تهنئة وتمنيات بحياة سعيدة لها وللخطيب.

حكايات قوة شخصية الوالدة أسمعها من معاصريها أكثر مما اختبرتها شخصياً لأني عرفتها في الثلث الأخير فقط من حياتها وكانت مريضة في معظم الوقت. لكني لا أعرفها ضعيفة الشخصية أبداً. كانت تتحامل على نفسها وجسدها الضعيف وتقاوم الألم. لم تكن تتذمر ولا تشكو ولا تبكي ولا تئن. كانت تصغي للآخرين يروون متاعبهم ومشاكلهم وأحزانهم وتحاول أن تحلها لهم وكأنها في أحسن حال. وكانت تقطع ملل البقاء في السرير بالمطالعة الدائمة. وحينما تتمكن من النهوض قليلاً تذهب إلى واحدة من آلتي الأرغن في البيت وتعزف عليها ألحاناً كنسية إنجيلية لباخ ومندلسون. وحتى حينما كانت تؤخذ إلى غرفتها في المستشفى كانت تطلب من أعز صديقاتها، الست ظريفة، أن تمسك بيدها إلى الشرفة المواجهة لمنزلنا لتحييني من بعيد وترسل لي قبلاتها مع الهواء، ثم تعاتبني في اليوم التالي عندما أزورها لأنها رأتني وأنا أجهش بالبكاء. باختصار، إن من أبرز ما تعلمت من الوالدة الشجاعة والقوة على تحمل الصعاب. كما تعلمت منها الصمت. كانت قليلة الكلام. وتصغي إلى زائريها باهتمام ولا تقاطعهم. وحينما كانت تتكلم في الجمعية النسائية التي كانت تشرف عليها وتعقد اجتماعاتها كل يوم اثنين في المنزل، كانت تختصر كلامها وتتيح لعضوات الجمعية أن يتكلمن ويستفسرن ويتناقشن.

الشبه بين الوالد والوالدة في القدرة على التحمل قوي جداً. لكنه امتاز عنها، بحكم كونه الرجل والزوج، بالوقوف بعناد شديد في وجه أفعال أو أقوال يرفضها، وخاصة حينما تتعلق بالشؤون الدينية والعقائد اللاهوتية. ففي موازاة لطفه وحنانه ومرحه وانفتاحه على الناس، كان عنيفاً (ربما أكثر من اللازم أحياناً) مع المخطئين، سواء الذين يمارسون أفعالاً يراها سيئة (وكان يسميها شريرة) أو يفسّرون الأناجيل تفسيرات لا يقبل بها ويعتبرها «انحرافات شيطانية». لا يجوز أن أعتبر الوالد متعصباً إزاء الآخرين، سواء من غير المسيحيين أو المسيحيين من غير الإنجيليين. كان يحاورهم بطول بال وأناة وهدوء ومنطق ويحتفظ بصداقتهم مهما اختلف في الرأي معهم. إلا أنه لم يكن يتسامح مع الذين يدعون أنهم إنجيليون ويصلون إلى أحكام تتناقض مع قناعاته هو. وقد ظهرت هذه

الصفة فيه منذ أيامه الأولى في العمل التبشيري حسب ما كانت والدتي تخبرني، أي منذ أيام زواجهما الأولى. فمثلاً كان الأنسب أن يلتحق بكلية اللاهوت الموجودة في بيروت لمواصلة دروسه لأنها أقرب إلى خَرَبا والبصة وأوثق علاقة وأقل تكلفة. إلا أنه اختار كلية اللاهوت في القدس، البعيدة نسبياً، لمجرد أنها عرفت أكثر من منافستها البيروتية تمسكاً بالتفاسير والقراءات والاجتهادات التقليدية وكانت تلتزم بالآراء المحافظة، في حين كانت كلية بيروت تقدمية في أحكامها وتأخذ التطورات في المفاهيم بعين الاعتبار. ومع الأيام ازداد تمسك الوالد بالرأي التقليدي حتى حينما خف قبول الناس (من رجال الدين والعلمانيين) بالتفسير المحافظ. رفض، مثلاً، أن يجاري زملاءه القسس في لبس الياقة البيضاء حول العنق والروب الأسود أثناء خدمة العبادة. احتفظ بلباسه العادي كأي رجل مدني في المجتمع. وكثيراً ما ألححت عليه في الخمسينيات والستينيات حينما كان يتردد على السجون اللبنانية لإرشاد المساجين والصلاة لهم ومعهم أن يلبس تلك الياقة على قميص أسود حتى لا يمانع الحرس أو يتأخروا في إعطائه الإذن بالدخول. كان يرفض أن يتميز عن أي إنسان آخر بالمظهر أو اللباس. وكذلك موقفه من الصليب. لم يكن الصليب بالنسبة إليه أكثر من رمز. لذلك لا يجوز المغالاة في تبجيله ولا التفنن في صنعه أو ترصيعه بالجواهر ولا التصنع في حمله وتكبير حجمه. وكثيراً ما أثارت آراؤه هذه المشاكل مع زملائه. ففي الأربعينيات لام قسيس الناصرة (الإنجليكاني) لأنه في نهاية خدمة العبادة انحنى أمام الصليب. وفي مطلع الخمسينيات انتقد رعية الكنيسة المشيخية في بيروت لأنهم رفعوا صليباً خشبياً كبيراً فوق المنبر. وكان يسخر دوماً من الكنائس الإنجليكانية (أي الأسقفية) في بريطانيا لأنها تستعمل لنوافذها زجاجاً ملوناً. أذكر جيداً أن كنيسته في طبريا كانت فارغة تماماً إلا من المقاعد والمنبر والأرغن وصليب واحد صغير. وكانت جدرانها عارية من أي صورة أو تمثال أو أيقونة أو زينة.

وكان رأيه في العذراء مريم يتفق مع الرأي الإنجيلي المحافظ، فهي مكرمة بين نساء البشر قاطبة بحكم كونها أم يسوع وبحكم بتوليتها واختيار الله لها من بين سائر البشر. لكنه يرفض معالم التقديس والشفاعة وطقوس التبجيل المبالغ بها التي تنتشر بين الطوائف المسيحية الأخرى. كما أنه كان يرفض من جهة أخرى اتجاه بعض المدارس الإنجيلية المعاصرة والتقدمية إلى إنكار ولادة المسيح الخارقة للطبيعة. وكان يؤمن بالمعجزات المنسوبة للمسيح في العهد الجديد التي تنكرها بعض المدارس الإنجيلية المعاصرة وتفسرها تفسيراً مجازياً. أما هو فكان يفسرها تفسيراً حرفياً كما وردت في الأناجيل، وكذلك نبوءات

العهد القديم ومصطلحاته. أما «المعجزات» المعاصرة التي يقول بها مسيحيون كثيرون ويؤمنون بصحتها فهو يعارضها ويعتبرها أداة تستعملها الكنائس للسيطرة على الرعية وللكسب. الله وحده قادر على إجراء المعجزات عبر الإيمان والصلاة وليس من خلال وسائط بشرية أو طقوس أو أدوات أو ذخائر أو زيوت. أذكر أن فتاة من شمال فلسطين قالت إن العذراء ظهرت لها، وأخذ الناس يحجّون إلى بيتها ليتبركوا بها. غير أن الوالد جاهر بموقف سلبي جعل الكثيرين يعارضون ويعترضون على كلامه. ولم يخفف من حملته أن زوج شقيقة الفتاة كان صديقاً لنا وكان في تلك السنة (في الأربعينيات) قد أجّرنا منزله في الناصرة لقضاء فصل الصيف لتعذر مجيئنا إلى لبنان للاصطياف.

غضب الوالد الأشد كان ضد طائفة تعتبر نفسها مسيحية وإنجيلية ولا تعتبرها الكنائس الإنجيلية كذلك. إنها طائفة شهود يهوه. صرف الوالد الثلاثين سنة الأخيرة من حياته يكتب ويعظ ويجادل ويحاور ضدها. ولعله أول وأكثر من حمل على الجماعة في المشرق العربي منذ أواخر الأربعينيات. وألّف أكثر من كتاب أصبح مرجعاً في الموضوع. وقد بدأ حملته العنيفة هذه في قرية البصة، قبل النزوح إلى لبنان، حيث كانت الجماعة استطاعت أن تجذب عدداً من البسطاء (وبينهم ابن خالة لي كانت والدتي تعطف عليه لأنه لم يتعلم ولم يعمل وقد أسكنته في منزلها مجاناً وكانت كثيراً ما تصرف عليه وعلى أسرته الكبيرة). وفي لبنان أخذ الوالد يجتمع بكبار دعاة الجماعة ليحاورهم، وكثيراً ما كان الحوار يشتد إلى درجة الصراخ. ولا أذكر أني رأيت والدي يتكلم بعنف مثلما كان يفعل مع هؤلاء. وكان يعتز كثيراً بشهادة البطريرك الماروني السابق المعوشي بأن القسيس عبدالله البروتستانتي هو الذي نبّه كنيستنا المارونية إلى ضلال هذه الجماعة وتحريفها للإنجيل وخطرها على عقيدتنا المسيحية.

ولا بد لي أن أعترف هنا أن الوالد الهادئ عموماً كان حساساً جداً ويثور عند الحديث عن اضطراره لمغادرة منزله ورعيته مرتين في حياته، حوران ١٩٢٥ وطبريا ١٩٤٨. وبقيت مشاهد حرق كنيسته ومنزله في خَربا إبان أحداث ١٩٢٥ ماثلة أمام عينيه دائماً. ولعلنا نعذره إذا لم يستطع نسيان تلك الأحداث المؤسفة داخل المجتمع الواحد بين الطوائف المختلفة، حتى إنه ربما كان يبالغ في غضبه على مقترفي تلك الأحداث بالرغم من مرور عدة عقود على حصولها. أما نقمته وثورته المستمرة على الصهيونيين فلا أظن أن أحداً يستغربها.

والكلام عن غضب الوالد يقودني إلى الحديث عن عادة لم يقلع عنها ويذكرها كل من عرفه، وهي تأنيبه لكل من يراه يدخن السجائر. كان يرى في التدخين جنوناً وجناية يمارسها الإنسان ضد نفسه بدون داع، فيؤذي صحته وصحة الآخرين ويخسر أمواله. حتى إن بعض الأصدقاء كانوا يرمون السيجارة من بين أيديهم بسرعة إذا وجدوا أنفسهم أمامه حتى لا «يقبض عليهم بالجرم المشهود». ولم يجرؤ أحد من أشقائي الثلاثة الذين مارسوا عادة التدخين (يوسف وفؤاد وفايز) أن يدخن أمامه أو حتى أن يذكر أنه يدخن. وكنت أنا وزوجتي بعد أن أقمنا في بيروت في السنوات العشر الأخيرة من حياته نخفي أي علب للسجائر أو زجاجات للمشروب قبل أن يزورنا، علماً أننا لسنا من المدخنين ولا من هواة الشرب. وبسبب النشأة المحافظة التي عاشها، كان الوالد يمانع في لبس النساء للمايوهات والاختلاط مع الرجال في المسابح، وكذلك يعارض الأفلام السينمائية «الجريئة» التي كانت إعلاناتها تظهر الممثلات في ثياب «غير لائقة» حسب تعبيره.

كان الوالد مثقفاً ثقافة لاهوتية وعامة واسعة، ونشر حوالى العشرة من الكتب في المواضيع الدينية. وكان كثير المطالعة. وبعد أن ترك في منزله في طبريا مكتبته الكبيرة جداً بدأ بتكوين مكتبة أخرى في منزله في بيروت. وكان له ولع باقتناء المراجع والموسوعات والقواميس، يعود إليها مرات في اليوم الواحد وخاصة عندما يعدّ عظة يوم الأحد.

تميزت عظات الوالد في الكنيسة في مدى خمسين سنة باقتباس الكتاب المقدس باستمرار، مستفيداً من ذاكرته الجيدة التي تسعفه كلما أراد إيراد قول أو رأي مع نقله بالنص الحرفي وبمكان وروده في العهد القديم أو الجديد. وكانت عظاته طويلة وتفصيلية بالنسبة إلى عظات القسس الأصغر سناً. ولا أستغرب إذا كان بعض حضور الكنيسة يتبرم سراً من طول العظة وكنت واحداً من هؤلاء. وحسب المدرسة المحافظة في الطائفة الإنجيلية فإن العظة هي أهم بنود خدمة العبادة في الكنيسة لأنها الجسر الذي يربط بين ذهن الإنسان وتعبّده، ما دامت هذه العظة تفسيراً وتحليلاً لمعلومة وردت في الكتاب المقدس أو تعليقاً على حدث لا يجوز للكنيسة أن تتجاهله. وحرّي بي أن أذكر أن عظات الوالد، مثل أحاديثه ومواقفه عموماً، كانت وطنية وإنسانية ولم تكن مجرد كلام لاهوتي مجرد بعيد عن واقع الحياة وهمومها. وكان يركز دوماً على القيم الخلقية في

الأرض لتكون معبراً للإنسان إلى الجنة فيما بعد. من هنا أود أن أشدد على أن الوالد لم يكن مبشراً بالمفهوم الدعاوي للكلمة بقدر ما كان صاحب رأي التزم حياته بالتعبير والدفاع عنه تاركاً للمستمع حرية الاقتناع.

ولا بد لي أن أسجل هنا صفات أخرى عرفتها في الوالد. كان رياضياً قوي البنية يهوى السباحة وركوب الخيل والمشي مسافات طويلة وركوب الدراجات. وفي مدرسة صيدا كان بطلاً في رمي «الجلّة» مثلما كان مجلياً دوماً في الدراسة. وكان الوالد مرحاً. كانت عظاته الطبرانية تحفل دوماً بالنوادر والفكاهات. أما في بيروت فربما كانت آثار النكبة والنزوح والترمل قد أثّرت عليه فخلت عظاته من المرح السابق. لكنه بقي حتى آخر لحظة في حياته سريع البديهة وخفيف الظل وحلو المعشر.

أمر آخر يفترض معارف الوالد وزواره (وما أكثرهم) أن أشير إليه، وهو حرصه على صنع القهوة بنفسه وبطريقته الحورانية التي جعلت الناس يسمونها «قهوة القسيس». كان يرفض أن تعدّ الوالدة أو أي شخص آخر القهوة العربية (مع حب الهال). كان يصرف ساعة في الصباح الباكر في إعدادها (في «طبخها») بطريقته التي تميز بها، وما على الآخرين إلا تسخينها عند الحاجة في ساعات النهار والليل وتقديمها للضيوف.

بعد هذا التقديم الطويل لشخصيتيْ الوالدين أوجز مراحل حياتهما وعملهما وتنقلهما بين زواجهما ١٩١٥ ووفاتيهما ١٩٥٠ و ١٩٧٤.

تكرر ذكر مرض الوالدة. بدأ جسدها بالضعف من بعد زواجها وعملها المتواصل كأم لعدد من الأبناء وكزوجة قسيس تُلقى عليها مهام اجتماعية ورعوية، خاصة أن الزوج كان يتنقل بين بلدة وأخرى في معظم الأحيان بحكم عمله وخدمته، وخاصة أيضاً ظروف الهجرة من سورية إلى فلسطين والخسائر المادية الكثيرة. ولذلك ما إن حملت بي، أوائل العام ١٩٣١، حتى أحس أطباء المستشفى الاسكتلندي بطبريا الذين كانوا يعالجونها بالخطر على صحتها. وأصروا عليها بالسماح لهم بإجهاضها. ورفضت الوالدة رفضاً قاطعاً، الأمر الذي أدى إلى إصابتها بنزيف حاد وغير معهود عند الولادة. وبقيت لمدة عشر سنوات تقريباً، أي طيلة الثلاثينيات من القرن الماضي، ضعيفة الجسم والحركة وتلزم الفراش في معظم الوقت. وكان الحر الذي عرف به طقس طبريا يؤذيها كثيراً.

ونصح الأطباء بضرورة الاصطياف خارج المدينة. لذلك اعتادت العائلة على مغادرة طبريا كل سنة بين حزيران/ يونيو وأيلول/ سبتمبر، إلى البصة أو قرية كفر برعم (شمال فلسطين) أو الناصرة، أو دمشق أو لبنان. وفي ١٩٤٠ أصيبت الوالدة بنوبة قلبية حادة، وتكررت حتى ١٩٤٧ عدة مرات. الأمر الذي جعلها تقيم في المستشفى بشكل متواصل تقريباً. وفي نيسان/ أبريل ١٩٤٨ وعند بدء حملة القوات الإرهابية الصهيونية في شمال فلسطين لترحيل السكان العرب، أجبر ضابط بريطاني الوالد على الخروج من طبريا، وكانت الوالدة يومها (أواسط نيسان/ أبريل) في المستشفى. فأخذها الوالد وشقيقتي ماري، على ظهر شاحنة للجيش البريطاني إلى الناصرة. ومن هناك انتقلا إلى لبنان. وكان كل الأبناء آنذاك خارج طبريا. كان يوسف يعمل في القدس، وفؤاد في غزة، وفايز يدرس في الولايات المتحدة، وتوفيق يعمل ومنير يدرس في بيروت، وأنا في صيدا. وكانت الطريق بين طبريا والناصرة خطرة جداً، إذ كانت حواجز الإرهابيين تعترض السيارات. لذلك أمر الضابط البريطاني أن تذهب الشاحنة التي تحمل الوالدين وماري ضمن قافلة عسكرية تحمل مناضلين عرباً جرحى لجأوا إلى المستشفى الإسكتلندي في طبريا قبل أن يغلق أبوابه هو الآخر ويسافر العاملون فيه إلى خارج فلسطين. وحينما أمر قائد أحد الحواجز الصهيونية بإنزال الركاب العرب (الجرحى والصيّاغ الثلاثة) لاعتقالهم رفض الضابط بحزم وقال إن تعليماته بأن يوصلهم سالمين إلى مستشفى الناصرة. ولم يطل مقام الأسرة هناك وانتقلوا إلى بيروت. ونزل الثلاثة ضيوفاً في شقة أحد أساتذة الجامعة الأميركية (ألبرت بدر) مدة أسبوعين إلى أن استأجر الوالد بيتاً صيفياً في قرية عين عار قرب بكفيا. وفي نهاية الصيف انتقلت العائلة إلى بيروت، حيث تم استئجار شقة صغيرة في رأس بيروت لمدة سنة، ثم انتقلت إلى شقة أوسع في عين المريسة. وهكذا استقرت أسرة القسيس عبدالله في لبنان بعد إقامة في فلسطين أكثر من ربع قرن بشكل متواصل.

أثّر هذا التنقل الاضطراري والمأساوي للأسرة في مدى أشهر قليلة في صحة الوالدة وإصابتها بالمزيد من النوبات القلبية الحادة، خاصة إثر اعتقال القوات الصهيونية ليوسف في القدس لمدة عشرة أشهر (أيار/ مايو ١٩٤٨ ـ آذار/ مارس ١٩٤٩). وظلت طريحة الفراش في المنزل في عين المريسة إلى حين وفاتها صباح الإثنين الثالث عشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠.

إنه يوم أسود في حياتي. بل هو أسوأ يوم في حياتي. وسأذكره، بوقائعه ولحظاته، ما حييت. ففيه جابهت ملاك الموت لأول مرة. فكيف الحال إذا كان هذا الملاك قد خطف أقرب الناس وأحبّهم إليّ؟

دخلت في حوالي الثامنة صباحاً غرفة نومها لأحيّيها قبل الذهاب إلى الجامعة (وكانت الدراسة قد بدأت قبل أسبوع فقط) ولأسألها إذا كانت تطلب شيئاً، كعادتي كل صباح. وكانت تبدو طبيعية جداً. وطلبت فنجاناً من القهوة إذا كان الوالد قد انتهى من صنعها. وأحضرت القهوة وأنا أستمع إلى نشرة الأخبار تعلن فشل محاولة في دمشق لاغتيال العقيد أديب الشيشكلي. ونقلت إليها الخبر وأنا أقترب من سريرها لأعطيها القهوة. ولم تجب. ونظرت إلى وجهها. كانت ترتسم على ملامحه الابتسامة نفسها التي اعتادت أن تستقبلني بها منذ أن وعيت. كانت جالسة في السرير لكنها تتكئ قليلاً نحو أحد جانبيها. هادئة لطيفة وديعة محبّبة صامتة كعادتها. سألتها ما بالها ولم تجب. أدركت أن الأمر غير طبيعي. وناديت على الوالد، وجاء. وجاء معه كل الذين في المنزل: يوسف وتوفيق وماري ومنير، التف الكل حول السرير متسائلين وهلعين وواجمين، بينما ركضت إلى الطبقة العليا في المنزل المجاور حيث تقيم الدكتورة فيرونيكا بكمجيان، الطبيبة المعالجة لها من أيام طبريا (ولم يكن لدينا في المنزل خط هاتفي). وصعدت الطبقات الثلاث ركضاً. وناشدتها اللحاق بي فوراً. وبعد دقائق معدودة كانت الدكتورة التي أحبت الوالدة كأم وأحبتها الوالدة كابنة تغمض العينين الجميلتين المفتوحتين بلا نظرات ولا حركة وتقول لنا بالإنجليزية «لقد استراحت. إنها عند الرب». وفي اليوم التالي جرت الجنازة المهيبة في الكنيسة الإنجيلية في بيروت. ورنم الحضور الترانيم الثلاث التي كانت الوالدة تحبها وترددها وتطلب أن ترتل في جنازتها. وهي من كلمات أحد أوائل ناظمي الترانيم الإنجيلية في أواخر القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، أسعد الشدودي. وهي «إليك أقرب وأقرب» و «خلني قرب الصليب حيث سال المجرى» و «نلتقي عن قريب».

هكذا، وببساطة، رحلت المرأة التي أملت أن أكون أنيساً لها لتصبح هي أنيستي في حياتها وظلت كذلك بعد وفاتها، في حضورها وفي غيابها، في الأحلام والخيال والذكريات. وحولني مشهد الجنازة من إنسان يتباهى بشجاعته إلى إنسان ضعيف جداً أمام موت الآخرين، وأصبحت ذاكرتي تعود بي في كل جنازة إلى منظر نعش الوالدة

فأبكيها ولا أبكي الأموات الآخرين.

أصبحت الوالدة النزيل الأول في المدفن الذي اشتراه الوالد في المقبرة الإنجيلية في منطقة رأس النبع في بيروت. ومع أنه، وأربعة من أبنائه وصهراً وحفيداً قد ووروا الثرى في الموقع نفسه، فإني أقف بعيداً ولا أدخل المكان منذ أن غيّب باب المدفن نعشها قبل خمسة وخمسين عاماً. لن أعترف لذلك الباب الحديدي بأنه يفصل بين عفيفة وبيني. فالعلاقة الحميمة بيننا، الحيّة، أقوى من صلابته الجامدة. لن أقترب من المكان إلا حينما أحمل إليه عندما تدق ساعة الرحيل.

وجدير بالذكر أن القسيس الذي أجرى جنازة صهري (ميشال أبي عاد) ٢٠٠٢ قال لشقيقي يوسف ولي بعد إجراء مراسم الدفن إن المدفن لم يعد يتسع إلا لواحد فقط وعلى الثاني منا أن يبحث عن مكان آخر. قال يوسف: أنا الذي سأموت أولاً لأني الأكبر سناً. قلت: بل أنا لأني الأكثر أمراضاً. وتراهنا متمازحين على ذلك. لكن يوسف رحل قبلي. كسب الرهان، ورحت أنا أبحث عن مكان!

كان وقع الوفاة قاسياً جداً على الجميع. لكنه كان الأقسى على الوالد، المؤمن العنيد والصابر الذي فقد نصفه العزيز بعد حياة حب وإخلاص وتضحية وإيمان استمرت خمسة وثلاثين عاماً. لبس السواد عليها، بدلة وربطة عنق، حتى وفاته. واستمر يذكرها في أحاديثه وصلواته. لم تفارقه بعد وفاتها لحظة واحدة مثلما لازمته في حياته منذ أن تعرّف عليها. وصرف العقدين ونصف العقد اللذين امتدا بين وفاة كل منهما في العمل التطوعي من أجل الآخرين، المرضى والحزانى والأسرى، واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، بتفقدهم ومواساتهم وإرشادهم وتعزيتهم وزرع الأمل في نفوسهم.

أسس الوالد، بعد ١٩٥٠، عدة كنائس ورعايا ومدارس في عدد من البلدات والقرى والضواحي قرب بيروت. ورفض أكثر من عرض لتسلم كنائس كبرى خارج لبنان، كدمشق وبغداد والكويت. وكان يردد: أريد أن أبقى قريباً من عفيفة قبل أن ألحق بها. كما أسس حلقة لدرس الكتاب المقدس تلتقي مرة في الأسبوع وقوامها العشرات من سيدات بيروت الإنجيليات.

درس الوالد اللاهوت في القدس أواسط العشرينيات. ورُسم قسيساً وخدم رسمياً في

خرَبا والبصة. لكن ارتباطه الأساسي كان في طبريا (١٩٣٠-١٩٤٨) حيث أشرف على الكنيسة ومدرسة الأحد، وعلى الإرشاد الديني اليومي لمرضى المستشفى الاسكتلندي، وعلى عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية للشباب والنساء خارج خدمات العبادة، وعلى تفقد كنائس البلدات القريبة من طبريا، إلى جانب زياراته التفقدية اليومية للمرضى والحزانى من سكان المدينة على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، إذ إن رعيته الإنجيلية كانت قليلة العدد جداً.

وفي سن التسعين تقريباً، وبعد ستين سنة من الخدمة الدينية صرفها كلها في المساعدة والإرشاد وفي الوعظ والتدريس والتأليف ونشر العلم والأبحاث معاً، لحق عبدالله صايغ بزوجته عفيفة صباح الثالث عشر من آذار/مارس ١٩٧٤ بعد أن غاب عن الوعي ودخل في حالة الموت السريري أربعين يوماً. ومرة أخرى عزف أرغن الكنيسة الألحان الثلاثة التي أصبحت الترانيم الجنائزية التقليدية للأسرة.

(*)

كما سبق ذكره كان **يوسف** هو المولود البكر (١٩١٦). درس دروسه الابتدائية في خرَبا والبصة والثانوية في صيدا. ونال شهادة البكالوريوس في التجارة من الجامعة الأميركية في بيروت ١٩٣٨. ثم تابع دراسته للماجستر والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة جون هوبكنز الأميركية. درّس وحاضر في عدد من الجامعات في عدة دول. وعمل مستشاراً اقتصادياً وتنموياً للعديد من المؤسسات العربية والأجنبية والدولية والأكاديمية. وعمل مديراً عاماً لبيت المال العربي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨ وهو الذي وضع نظامه الأساسي. وشارك في تقديم دراسات للجان التحقيق الدولية عن فلسطين. وقاد مجموعة من المحاربين في القدس وسقط أسيراً في منتصف أيار/مايو ١٩٤٨ ولم يطلق «الإسرائيليون» سراحه إلا بعد سنة في مبادلة مع بعض أسراهم عند العرب، آذار/مارس ١٩٤٩. وألف عشرات الكتب والدراسات في حقلي الاقتصاد والتنمية. وأسهم في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، عضواً في مجلسها الوطني ولجنتها التنفيذية، ومديراً عاماً لمركز التخطيط في بيروت، ورئيساً للصندوق القومي الفلسطيني، ثم مشرفاً على البرامج الاقتصادية والإدارية والتنموية والمالية «للدولة الفلسطينية» في حال قيامها ومفاوضاً مع اللجان الدولية لتمويل مشاريع تلك «الدولة» في

السنوات الأولى من التسعينيات. وكان يعتبر من أبرز الاقتصاديين العرب وترأس اتحادهم عدة سنوات.

ولم يعش الابن الثاني للأسرة، **فؤاد**، إلا ثمانية أشهر (١٩١٨). وحينما ولد الابن الثالث (١٩١٩) وسمي **فؤاداً**، استغرب الناس التسمية واعتبروها شؤماً على الطفل بعد أن مات أخوه وهو يحمل الاسم نفسه. لكن الوالدين أصرّا على المحافظة على الاسم لإقناع اللائمين بأن تشاؤمهم خرافة. ومع ذلك حينما توفي بالسكتة القلبية عام ١٩٥٩، أي بعد أربعين سنة، قالت لي أحدى القريبات «الله يسامح والديك. حذرناهما من مغبة إطلاق الاسم نفسه ولم يقتنعا بكلامنا وسخرا منا».

درس **فؤاد** في طبريا وصفد، والتحق بالجامعة الأميركية وتخرج مهندساً مدنياً ١٩٤٠. وعمل مهندساً في فلسطين مع دائرة الأشغال العامة حتى ١٩٤٨. ثم التحق بشركة (الكات) التي أدارها رجل الأعمال اللبناني إميل البستاني، ثم في شركة (السي سي سي) لصاحبيها حسيب الصبّاغ وسعيد خوري بعد أن أدى الخدمة العسكرية في الجيش السوري باعتباره من مواليد خرَبا لمدة سنة ونصف السنة. وأشرف خلال عمله على مد أنابيب النفط السعودي إلى بانياس في سورية، وعلى بناء مبان حكومية وقصور وسدود ومدارس في عدن والكويت والعراق.

ولد **فايز**، ثالث الأبناء الأحياء آنذاك، في خرَبا أيضاً ١٩٢٢. ورافق فؤاداً في دراسته في طبريا وصفد والجامعة الأميركية. ونال شهادة الماجستر في الفلسفة ١٩٤٥ ثم الدكتوراه من جامعة جورجتاون في واشنطن ١٩٥٤. ودرّس في كل من الجامعة الأميركية في بيروت وأكسفورد وستانفورد في كالفورنيا. وأدار كلاً من مكتب الجامعة العربية في نيويورك والوفدين اليمني والكويتي في الأمم المتحدة، وكان مقرراً للجنة حقوق الإنسان الدولية لمدة طويلة نجح خلالها (١٠/١١/١٩٧٥) في إصدار قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة (رقم ٣٣٧٩) باعتبار الصهيونية «شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري». كما كان من قبل قد أسهم، كمستشار لشارل مالك، في صوغ شرعة حقوق الإنسان. وكتب عدداً كبيراً من الكتب والكتيبات. وهو الذي أسس مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٦٥ وكان عضواً في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وترك فايز بصماته القوية في مرحلتين من حياته: مرحلة الدراسة الجامعية حينما انتمى إلى

الحزب السوري القومي ١٩٣٨-١٩٤٧ وأصبح من كبار قيادييه ومفكريه وإعلاميّيه، ثم مرحلة العمل الإعلامي العربي في الولايات المتحدة منذ مطلع الخمسينيات حتى وفاته بالسكتة القلبية ١٩٨٠. وأصبح بحق الإعلامي العربي الأول في الولايات المتحدة في الربع الثالث من القرن الماضي. وهكذا انتصرت السياسة على الفلسفة، وتحوّل دارس الفلسفة في الجامعة إلى قيادي بارز في عالم السياسة الحزبية في الأربعينيات ثم الفلسطينية منذ الخمسينيات. لكنه ظل كل حياته مناضلاً للحرية والديموقراطية.

وفي خَرَبا أيضاً ولد **توفيق**، ١٩٢٣. درس في طبريا والقدس ونال شهادة البكالوريوس في الأدب الإنجليزي والأدب المقارن ١٩٤٥ من الجامعة الأميركية. ومع أنه عمل معظم حياته أستاذاً جامعياً للأدب (في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي أكسفورد وكمبردج ولندن في بريطانيا، ثم في بيركلي في الولايات المتحدة حيث توفي صباح ١٩٧١/١/٣ بالسكتة القلبية وهو في مصعد العمارة التي سكن فيها)، كان ينفر من الشهادات الجامعية ويسخر منها، حتى إنه نشر مقالاً عند تخرجه في مجلة الجامعة منتقداً تلك الشهادات بعنوان «جلد حمار». وكان شاعراً وناقداً. نشر عدة دواوين في الشعر العربي الحديث، حتى إن الكثيرين يعتبرونه من آباء هذا الشعر ورواده. وكان شعره مثار نقاش دائم في الحلقات الأدبية العربية. وكذلك كانت مجلة «حوار» التي أصدرها عام ١٩٦٣ ثم أوقفها ١٩٦٧ بعد أن اكتشف أن المؤسسة الثقافية الدولية التي كانت تمول المجلة ارتبطت بشكل سري بإحدى فروع جهاز المخابرات الأميركية. وكانت «حوار»، في حياتها القصيرة، إحدى أرقى المجلات الثقافية العربية ومنبراً ممتازاً للحوار الأدبي والعلمي والفني.

ماري هي الابنة الوحيدة في الأسرة. ولدت في البصة ١٩٢٧. ودرست في طبريا ثم التحقت بالمدرسة الأهلية في بيروت حيث نالت شهادة البكالوريا (١٩٤٥) لكنها لم تكمل دراستها لاضطرارها للبقاء في البيت مع الوالدة المريضة في طبريا حتى ١٩٤٨ ثم في بيروت. وقد أدارت شؤون المنزل والعائلة حتى زواجها ١٩٦٣.

وولد **منير** في البصة أيضاً، في ١٩٢٩. درس في طبريا، ثم في الكلية العربية في القدس، والتحق بالجامعة الأميركية في بيروت ودرس الطب تحقيقاً لرغبة الوالدة التي كانت تتمنى أن يصبح طبيباً بعد أن أعرض عن ذلك أشقاؤه الآخرون. وتخرج طبيباً ١٩٥٤. وعمل في وكالة الإغاثة الدولية (الأونروا) في صور وصيدا، وأصبح مساعداً لرئيس

الأطباء العرب قبل أن يتوفى بالسكتة القلبية أيضاً ١٩٧٥.

أما من حيث التكوين العائلي للأشقاء الستة فإن فؤاداً كان أول من تزوج (في غزة) من كليمنص خوري (١٩٤٩). وأنجبا هالة وهيفاء وهاني. ولحقه يوسف (في بيروت ١٩٥٣) من المستعربة البريطانية روزماري بوكسر. وأنجبا يزيد وجمانة وفارس. ثم فايز، تزوج من إحدى مساعداته الأميركية أرلين بريم (١٩٦٢). وأنجبا ريمة. وتزوجت ماري من اللبناني/السوري ميشال أبي عاد (١٩٦٣) وهو من بلدة دفون التي اشتهر أبناؤها بالمهارة في إعداد المأكولات والحلويات. وأنجبا رامي ورانية. أما توفيق ومنير فتوفيا أعزبين. وحافظ «الأحفاد» على تقليد العائلة العلمي وتابعوا كلهم دراساتهم الجامعية في الفروع المختلفة.

وفي العام ١٩٥٢ تعرفت إلى إحدى زميلاتي في الجامعة الأميركية، هيلدا جليل شعبان، الأردنية الأصل المولودة في السلط. وقد نالت شهادة الماجستر في الأدب العربي من الجامعة (١٩٥٨) بعد أن درّست سنة في القسم الاستعدادي من الجامعة الأميركية. وتزوجنا في عمان صيف ١٩٥٩ وذهبنا إلى كمبردج حيث شرعت بإعداد دراستها للدكتوراه مع المستشرق أربري رئيس قسم الدراسات المشرقية في الجامعة، في الأدب الأندلسي، كما تولّت التدريس في القسم المذكور كأستاذ مساعد. وبعد العودة إلى بيروت تولّت التدريس لأكثر من ثلاثة عقود في كلية بيروت الجامعية (التي كان اسمها في السابق كلية بيروت للنساء ثم أصبح اسمها حالياً الجامعة اللبنانية الأميركية). وكانت تدرّس اللغة والآداب العربية. كما عملت عدة سنوات متطوعة في مركز الأبحاث في التدقيق والإشراف اللغوي على منشورات المركز، إضافة إلى المساهمة بتأليف وترجمة عدد من الكتب والبحوث، من بينها دراسة رائدة عن التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين في «إسرائيل» ويوميات هرتزل.

(*)

أتطرق الآن إلى موضوع يحق لي أن أسميه «التراث العائلي» الذي شاركت في الأخذ منه والتأثر به كواحد من أفراد الأسرة. وسأحاول أن أتبين الملامح الرئيسية والخطوط العريضة للتربية البيتية التي حصلت، وإخواني، عليها بطريقة مباشرة أو متدرجة، على

امتداد العمر بعد أن تكون الجذور قد ترسخت منذ الطفولة وسني تكوين شخصية الإنسان.

وكما هو واضح من سيرة الوالدين، كان للدين وللتدين قسطهما الأكبر في الزاد الروحي الذي أمّنه الوالدان لأبنائهما كافة. الإيمان بالله وبالفضائل. وبينما كان الإيمان بالله أمراً مطلقاً وعاماً، وليس محصوراً في فهم أو طقس معين، اتخذ تجسيد الإيمان خطوطاً محددة في التعبير العملي عنه. فهو، أولاً، يفلسف لاهوت الإيمان حسب المفهوم الإنجيلي عموماً والمشيخي خصوصاً. والميزة الرئيسية لهذا المفهوم هي الديموقراطية والمساواة والحرية والعدالة واختصار الطقوس والشكليات والتركيز على النوايا وحصر الواجبات في علاقة الإنسان بخالقه بعيداً عن مظاهر الارتباط العلنية. أما الفضائل فهي التي تنطلق من هذا الإيمان، بحيث تصبح أقرب إلى علاقات الإنسان بالآخرين (بالمجتمع والوطن) مما هي طقوس وعبادات مفروضة من فوق وتقع تحت مجهر الكنيسة دائماً. ويصبح من الطبيعي في حال فهم مثل هذا أن يكون الإيمان شأناً فردياً تضمحل أمامه حسابات الطائفة أو المذهب، ولا يبقى للتعصب الطائفي أو المذهبي شأن يذكر.

من هنا أشعر باعتزاز أن الإيمان الذي ورثناه لم تفسده العصبيات الطائفية والمذهبية إطلاقاً، لا من حيث المبدأ والنظرية ولا من حيث التطبيق العملي في مجال التعامل اليومي. ويفتخر الواحد منا بأن يعيش حياته دون أن يسأل صديقاً أو زميلاً أو جاراً عن مذهبه أو طائفته. وكان أصدقاء العائلة ككل وأصدقاء أبنائها كأفراد من المسلمين والمسيحيين بدون أي اعتبار للمذهب. وكان الوالد يعتبر أن رسالته في المؤاساة لا تقتصر على أبناء طائفته أو كنيسته. وليس صدفة إذن أن يكون بين الجيل الثاني من الأسرة، الأحفاد الثمانية، ثلاثة تزوجوا من خارج طائفتهم وواحد تزوج من خارج مذهبه الإنجيلي. وثلاثة من الأبناء الخمسة المتزوجين اختاروا زوجات مسيحيات إنما غير إنجيليات. ومن معالم انفتاح العائلة أن اثنين فقط من الأبناء والأحفاد المتزوجين الثلاثة عشر اختاروا أزواجاً فلسطينيين وأربعة عرباً غير فلسطينيين (من لبنان والأردن) وسبعة أجانب (من بريطانيا والولايات المتحدة). ولا شك أن هذا دليل انفتاح في أسرة رأسها تقليدي.

إني أفهم التدين الموروث من الأسرة فهماً خاصاً يختلف بلا شك عن مفهوم الوالدين

ومعظم الأشقاء. ولم أكن أرغب أبداً في الكشف عن ذلك المفهوم أمام الوالد ومجادلته فيه لأني اعتبرت الاختلاف في وجهة النظر مسألة شخصية. إذ لم أكن أتقيد بضرورة الصلاة، لا في المنزل ولا في الكنيسة. ذلك أن من تقاليد الحياة اليومية في الأسرة، عند الطفولة، أن نصلّي ست مرات يومياً كحد أدنى، ثلاثاً منها قبل كل وجبة طعام (صلاة قصيرة يتلوها الوالد، أو الوالدة في حال غيابه عن المنزل، لشكر الله على نعمته) واثنتين فرديتين، قبل النهوض من الفراش صباحاً وقبل النوم، وصلاة جماعية يلتقي فيها كل أفراد الأسرة ويقرأ الوالد (أو الوالدة في غيابه) من الإنجيل مع عظة في موضوع قراءة ذلك اليوم، وتكون عادة في المساء.

سيضحك القارئ عندما أطلعه على ما كنت أفعله وأنا طفل (إذ إن هذا التقليد العائلي خف ثم زال بابتعاد الأشقاء عن المنزل بعد أن تفرقوا للدراسة أو للعمل، أي أن التقليد استمر في سنوات حياتي الخمس عشرة الأولى فقط). كنت عند الصلاة الإفرادية، صباحاً ومساءً، أغمض عينيّ وأعدّ للمئة ثم أفتحهما متظاهراً أني أديت الواجب خير أداء. روى فايز عندما اجتمعنا لآخر مرة (١٩٨٠) أنه سمعني مرة وأنا طفل أعدّ كلمة «بطاطا» مئة مرة وأنا أتظاهر بالصلاة لكنه لم يفش سري لأحد! وكان على كل واحد منا، في الصلاة الجماعية في المساء، أن يتلو آية من الإنجيل ليتأكد الوالد أننا نواظب على قراءته. (والواقع أن كلاً من فايز وتوفيق ومنير واظبوا على قراءة الإنجيل حتى بعد مغادرة المنزل). وكنا، توفيق وأنا، نتسابق على حفظ الآيات الأقصر والأقل كلمات، مثل «لا تقتل» و«لا تزنِ» و«بكى يسوع». حتى لاحظ الوالد ذلك ونهرنا.

وكنا في طبريا نذهب إلى الكنيسة معاً، باستثناء الوالدة حين تكون مريضة. وكنا نجلس في الصف الأول من المقاعد. وكان الوالد ينظر إلى منير وإليّ من فوق المنبر ومن وراء نظارتيه نظرة مؤنبة إذا أبدينا تململاً أو ضجراً أو إذا ضحكنا بلا سبب. أما إذا لم تنفع النظرة فكان التوبيخ القاسي نصيبنا فيما بعد. حدث مرة أن قرأ الوالد قصة من العهد القديم من التوراة وردت فيها أسماء ثلاثة من اليهود الأسرى في العراق: شدرخ وميشخ وعبد ناغو. أفرطنا، منير وأنا، في الضحك. وكان القصاص في البيت قاسياً!

لعل هذا الإلزام في الصلاة هو الذي حملني على الانقطاع الكامل عنها في السنوات الخمسين الأخيرة (بينما تواظب زوجتي على الذهاب إلى كنيستها الأرثوذكسية كل يوم

أحد. وأعترف الآن أني كتبت أغلب مقالاتي في السنوات الأربعين الأخيرة في ساعات الصلاة أيام الأحد إذ يخلو البيت تماماً فأستغل الهدوء بكتابة ما هو مطلوب مني، وهكذا أكون أستبدل القداس بمقال. ولست أدري أيهما أنفع؟). وعلى عكس تضايق الوالد من عدم مشاركته آخر أيامه في الذهاب إلى الكنيسة أفتى قسيس آخر، القس فؤاد بهنان راعي الطائفة الإنجيلية في بيروت في السبعينيات، بأن مشاركتي في العمل من أجل فلسطين يوم الأحد بالكتابة بديل مقبول عند الله عن الصلاة. لكن أفضل تعليقين على الفهم «الصائغي» للإيمان سمعتهما من البطريرك الأرثوذكسي أغناطيوس هزيم والمطران الأرثوذكسي جورج خضر، قال لي أولهما: إنك وأسرتك أرثوذكسيان مستقيما الرأي لكنكما تظنان أنكما بروتستانت! وقال ثانيهما: إنكم عائلة أرثوذكسية صميمة لكنها تشرب الشاي في الخامسة من مساء كل يوم!

وهكذا فأنا أتمسك بمفهومي للإيمان والعبادة الخاص بي. إن علاقة المرء بالله علاقة شخصية وخاصة ولا دخل للآخرين، أفراداً أو مؤسسة، بها. المهم أن يكون ضمير المرء راضياً عنه. وإذا كان الله، كما أفهمه، محبة وعدلاً وحقاً وفضيلة ورأفة وبراً وإحساناً وأمانة وحكمة، فأنا أتعبّد له عن طريق ممارسة هذه القيم الأرضية والبشرية في حياتي اليومية قدر المستطاع وضمن الإمكانات الفردية الطبيعية المتوافرة. وأي إخلال بأية قيمة منها إنما هو العصيان والكفر والشر. مجال التدين، عندي، بسيط وسهل وعفوي. أي إساءة للآخرين، وأي ظلم أو غش أو سرقة أو اعتداء أو تعال أو كبرياء أو احتقار أو خيانة للوطن أو للثقة جريمة بحق الله لا تمحو أثرها فروض العبادة الطقسية. (حتى طريقة معاملة الخدم في المنزل هي التي تقرر مصير ربة المنزل بعد وفاتها. هذا ما أردده دائماً أمام سيدات يسئن معاملة العاملات والعاملين لديهن، وأخسر بالتالي صداقتهن غير آسف!). إن تعامل الإنسان مع الإنسان هو جوهر تعامله مع الله.

والحس الوطني والالتزام بخدمة الوطن يقعان في صميم الفضائل التي زرعتها التربية العائلية في نفوسنا منذ الطفولة. ولعل مطلع الترنيمة التي كنا نرددها دوماً «محبة الأوطان من الإيمان» تلخص المفهوم الإنجيلي لعلاقة الفرد بأمته. وبالطبع فإن المحبة تعني التزاماً بالعمل وخدمة وتضحية وليس مجرد تعبير منمق.

التزم الوالدان وطنيتهما بدون ادعاء ولا ضجة ولا ضجيج. كانا في مقدمة مقاطعي

البضائع اليهودية منذ بدء الدعوة للمقاطعة أواسط الثلاثينيات. وفي حفل طبريا احتفاء بانتصار «الحلفاء» في الحرب على ألمانيا النازية أيار/مايو ١٩٤٥ اغتنم الوالد الفرصة، وكان أحد خطباء الحفل، بانتقاد السياسة البريطانية التي تفرّط بالمصلحة العربية خدمة للصهيونية. وفي نقده العنيف لحركة شهود يهوه (وللمذهب السبتي إلى حد أقل) كانت حملته دينية وقومية في الوقت نفسه. وكان يرفض المزاعم الصهيونية بأن الله وعد اليهود بأرض فلسطين وعداً أبدياً مهما فعل اليهود بالله. لكنه علّمنا أيضاً أن نفرّق بين اليهودية والصهيونية. وهو أمر تمسك جميع أبنائه به كما جاهروا به أيضاً. وكان، من الجهة الأخرى، يحمّل اليهود مسؤولية شرور كثيرة في العالم. وكان يؤمن، مثل الكثيرين غيره من الإنجيليين، أن لا خلاص للعالم إلا بتنصر اليهود. ومن هنا كان يحرص في تعامله مع الإرسالية الاسكتلندية أن يبقى عملها التبشيري محصوراً بين اليهود ولا يتعداه إلى العرب من غير المسيحيين. وكان ينظر بريبة إلى بعض المبشرين والعاملين في الإرسالية وفي المستشفى من اليهود الأوروبيين المتنصرين. وكان يتندر دوماً بقصة القسيس الإنجيلي اليهودي الأصل الذي دعي والدي للمشاركة في خدمة جنازته في حيفا ليكتشف بعد الوصول إليها أن الرجل أوصى أن يدفن يهودياً وأن يجري الصلاة على جثمانه حاخام يهودي.

وبلغ هذا الشك عند الوالد أن كان يعتبر كل يهودي متنصر مخادعاً إلى أن يُثبت براءته بصدق نواياه. لذلك كان يحاول أن يتتبع سيرة كل مرسل إنجيلي في فلسطين ليتأكد من أصله وما إذا كان أبواه أو أجداده يهوداً حتى إذا ثبت له ذلك أخذ يحاول اختبار صدق إيمانه المسيحي.

كما كان دائم السخرية من الكثيرين من المبشرين الأجانب لعدم معرفتهم بعادات شعبنا وتقاليده وطبائعه ومحاولاتهم «أمركة» العرب أو «فرنجتهم» بغباء وسوء نية. وسمعته عشرات المرات يروي قصة ذلك المرسل الأميركي الذي ذهب إلى قبيلة عربية مسلمة في الغور يحاول تنصيرها. وبعد أن وعظ ساعة عن المسيح ولاهوته بتعابير لم يفهمها أحد سأل شيخ القبيلة: والآن ألا تريد أن ترى الحقيقة وتؤمن بالله وتعترف بالمسيح؟ فرد الشيخ بالإيجاب. فقال له: فلنصلِّ إذن. فنادى الشيخ خادمه وطلب منه أن يحضر سجادة الصلاة وركع وقرأ الفاتحة وصلّى.

لا شك أن البذور الوطنية في التربية العائلية الدينية بمفهومها الاجتماعي والسلوكي المنفتح أثمرت بعد أن شبّ كل من الأبناء. انخرط أربعة منهم في الحزب السوري القومي (١٩٣٦-١٩٥٦). ثم تحولوا كلهم إلى العمل القومي العربي فيما بعد، وأصبح ثلاثة منهم من مفكري القومية العربية. وحتى الشاعر والطبيب، توفيق ومنير، لم يحيدا عن هذا الخط وإن لم يتعاطيا السياسة بمفهومها الحزبي أو العملي. ومن هنا أشعر أن تأييدي للفكر القومي العربي بعد سنوات من النضج والانفتاح إنما كان تتويجاً لتجربة طويلة في البيت ومع أشقائي.

(*)

لا بد لي من وقفة هنا قد لا تكون موجزة قبل إنهاء الحديث عن البصمات الدينية عموماً والمسيحية خصوصاً في تربية أبناء العائلة البيتية. المذهب المسيحي للعائلة، كما سبق وبيّنت مراراً، هو المذهب الإنجيلي المعروف بالبروتستانتي (وبالتحديد، على المفهوم المشيخي)، وهو أحد أكثر مفاهيم المذهب الإنجيلي انفتاحاً وديموقراطية وابتعاداً عن الطقوس والشكليات. كما أنه أكثرها رفضاً لوجود رتب وتفاوت في المراكز بين القسس، فلا يوجد من هو أعلى من القسيس أو أدنى في المقام والصلاحيات. وكل القسس متساوون في كل شيء حتى في الرواتب. ولا يجوز لقسيس أن يتقاضى «أتعاباً» خاصة لأدائه مراسم معينة كالزواج والعمادة والدفن). وإذا كان الإنجيليون في العالم أكثر من عُشر السكان، وإذا كانوا أكثر من ثلث المسيحيين عموماً، فإنهم أقلية بسيطة جداً بين العرب عموماً (أقل كثيراً من واحد في المئة) وبين العرب المسيحيين خصوصاً (أقل من خمسة في المئة). إذ إن المذهبين الأرثوذكسي والكاثوليكي، بفروع كل منهما المختلفة، يحتلان الغالبية الساحقة من الطائفة العربية المسيحية. ومع هذا، وفي المقابل، ولأسباب متعددة معظمها تاريخي وظرفي، تحتل الأقلية الإنجيلية مركزاً مرموقاً جداً على المستويات الثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية والمهنية والوطنية، في الأقطار السبعة ذات الوجود المسيحي المحلي (لبنان وسورية وفلسطين والأردن والعراق ومصر والسودان) بشكل يلفت النظر، وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اليوم.

أقول هذا الكلام لا للمباهاة وإذكاء لروح التنافس (الرياضي أو غير الرياضي) بين المذاهب المسيحية في بلادنا، فذلك آخر ما يهمني. إنما أريد أن أسجّل واقعاً أدى، لسوء

الحظ، إلى قيام حساسيات سلبية بين الإنجيليين وغير الإنجيليين، بين الرعايا والمؤمنين أكثر مما هي بين الكنائس ورجال الدين أنفسهم. وأنا أفسّر هذه الحساسيات بما يلي: اعتدنا في علم الاجتماع أن نتحدث عن مركّبات النقص (وما تؤدي إليه من عقد ومشاكل) عند الأقليات ضد الأغلبية، سواء على المستوى الديني أو العرقي أو اللغوي أو الحضاري أو حتى الثقافي. وهو أمر مألوف ومفهوم. إنه ينشأ عن تساؤل ابن الأقلية عن أحقية ابن الأغلبية بالاستيلاء أو بالسيطرة على غالبية المكاسب والفرص في المجتمع. لكن علم الاجتماع قلما يتحدث عن عقدة نفسية أخرى، مغايرة تماماً، تعاني منها الأغلبيات (الدينية أو غيرها) تجاه أقليات معينة استطاعت بظروف خاصة أن تصل إلى ما وصلت إليه الأغلبيات ثم أن تقفز فوقها وتتفوق عليها في بعض المجالات. في حال مثل هذا يتحول الأمر من شكوى الأقليات من حرمان الأغلبية لها إلى غضب الأغلبيات على تلك الأقليات بسبب نجاحها في ما لم تنجح هي به. وكثيراً ما يتحول هذا الغضب إلى جو من الشكوك والاتهامات والإدانات، وأحياناً يشحن هذا الجو بالشائعات وبالسخرية، في محاولة للنيل من نجاح الأقلية واعتراف الناس بفضلها.

في هذا الإطار يمكن أن نقرأ (وربما أن نفهم) سر ضيق صدور الكثيرين من المسيحيين غير الإنجيليين بإخوانهم الإنجيليين قليلي العدد كبيري الأثر. ولما لا يجد هؤلاء عذراً لأنفسهم في التهجم أو حتى التهكم يطلقون الاتهامات جزافاً. وسأختار ثلاثاً من هذه الأفكار الشائعة في بعض القطاعات المسيحية في عالمنا العربي ضد الإنجيليين: يسمّون الإنجيليين بطائفة «الشلن»، أي أنهم اعتنقوا مذهبهم الجديد نسبياً لقاء مساعدات وإغراءات مالية وليس عن اقتناع وإيمان. وهو أمر يناقض أصل التسمية تماماً. فلأن الإنجيليين عموماً ذوو مراكز مالية ومهنية جيدة ولأن طائفتهم صغيرة ولأنهم تربوا على مبدأ مساعدة بعضهم بعضاً تميزوا عن غيرهم، عموماً، بالسخاء في التبرع للكنيسة. وبينما كان المواطن العادي يقدم «قرشاً» عند تقديم العطايا في نهاية خدمة العبادة كان الإنجيلي يقدم شلناً، خاصة أن التبرعات تذهب إلى الكنيسة وليس إلى الكاهن كما هو حال المذاهب الأخرى. وهكذا تحوّل فعل الكرم والإحسان إلى مجال للسخرية.

ومن جهة ثانية يطلقون وصف «العشاء البروتستانتي» على العشاء البسيط والمتواضع، ويتحول هذا القول إلى سخرية. والواقع أن الإنجيليين العرب، بحكم تأثرهم بالأوروبيين اجتماعياً، اعتادوا أن يكون طعام العشاء خفيفاً لأن ذلك أفضل للصحة، خاصة وأن

لديهم عادة وجبة رابعة هي وجبة الشاي في المساء (التي يجيء ذكرها في هذا الفصل كواحدة من ذكريات الطفولة).

أما الاتهام الأعنف والأكثر ابتعاداً عن الحقيقة فهو أن الكنائس والمدارس الإنجيلية تعفي الطلبة الإنجيليين من تسديد أقساطهم المدرسية التي تفرضها على غير الإنجيليين من مسيحيين ومسلمين كرشوة وأسلوب لجذب الآخرين إلى المذهب الإنجيلي. وسيجد القارئ في أماكن متعددة من كتابي ما يناقض هذا الزعم. ربما كان القس عبدالله صايغ وزوجته أحق من أي إنسان آخر بتعليم أبنائهما السبعة مجاناً في المدارس والكليات والجامعات الإنجيلية. ومع هذا لم يحظ أي من الأبناء بإعفاءات خاصة في أي معهد من معاهد العلم الإنجيلية التي انتسبوا إليها، في صفد والقدس وصيدا وبيروت باعتبار أنهم إنجيليون.

وإذا كنت قد استطردت طويلاً في هذا الموضوع الذي قد يبدو للوهلة الأولى خارج نطاق الذكريات فإنما لأمهّد للحديث فيما بعد عن أمور ترد في ذكرياتي ولها اتصال بالاتهامات المذكورة ونرد عليها عملياً من واقع ما جرى لي ولأسرتي على امتداد العقود الماضية.

ولعل ما حصل في العقود الأخيرة من قيام جماعات من مدّعي الإنجيلية من ملايين الأميركيين المهووسين والمنحرفين والجهلة والعنصريين الذين ألقاهم غباؤهم وتعصبهم في فخ التآمر على العالم عموماً وعلى العرب والمسلمين خصوصاً ممن يسمون بالبروتستانت أو المسيحيين الجدد (وهي ظاهرة للفساد الأميركي في السياسة والخلق والفهم والتربية والكنيسة) أعمى بصيرة عرب كثيرين وظنوا، خطأً، أن المذهب الإنجيلي الذي يؤمن به العرب الإنجيليون هو نفسه ذلك المذهب الذي ينطلق منه مجانين أميركا المحدثون. وهذا ظلم للحقيقة والواقع. إن أتباع ذلك المذهب الأميركي المسيحي/الصهيوني لا يمثلون المسيحية وجوهرها وفهمها للعدالة والمساواة والحرية والحقوق. إنهم دعاة مذهب جديد منحرف وغريب ومشوه من أساسه. إن من يتكلم باسم الإنجيلية من الفلسطينيين، مثلاً، هم العشرات من أولئك الذين بذلوا جهودهم وأموالهم، وبعضهم بذل حياته ودمه، من أجل عروبة فلسطين. إنهم قافلة طويلة من مناضلي الفكر والرأي ورموز العطاء الثقافي والاجتماعي والإعلامي. إنهم يتباهون أنهم عرب مسيحيون وليسوا مسيحيين عرباً.

وسأكتفي بتسمية بعض الراحلين منهم: إميل حبيبي والفارس بولس وإميل اغابي وإيليا خوري وبولس شحادة وتوفيق صايغ وتوفيق كنعان وثيوفيل بوتاجي وحبيب خوري وحنا عصفور وحنا صلاح وحنا بولس وحنا ميخائيل وخليل طوطح وسامي هداوي وشبلي الجمل وعزت طنوس وفايز صايغ وفؤاد بهنان وفؤاد سابا وكريم خوري وكمال ناصر ومتيلدا ومغنم مغنم وموسى ناصر ونبيل خوري ونبيهة ناصر ويوسف صايغ.

إن العربي المسيحي الإنجيلي الذي يصرّ على تسمية كنيسته بالكنيسة الوطنية حريص على أن يظل منارة في عالمه العربي يؤدي واجباته الوطنية والقومية والثقافية بصمت وصلابة. وهو لا ينسى أن عرب المشرق في القرن التاسع عشر أطلقوا نعت «كلمة بروتستانتية» وصفاً للكلمة الصادقة والوعد الموثوق.

لا ننسى أخيراً أن طبيعة الكنائس الإنجيلية ونظامها وتركيبها وعلاقاتها تعطي لكنيسة كل شعب أو منطقة استقلالاً فكرياً وإدارياً ونظامياً كاملاً وتكون لها مرجعيتها الذاتية الخاصة بها وغير الملزمة على الكنائس الأخرى. الأمر الذي يعني أن ليس لإنجيليي أميركا مثلاً أية وصاية على الكنائس العربية.

(*)

أثر كبير ثالث انعكس في وعيي وفي لاوعيي في آن هو الجو العلمي والثقافي في المنزل. كان الكتاب زينة البيت وثروته الأساسية وملء الخزائن والرفوف. كان أثاث المنزل بسيطاً وقليلاً إلا من الكتب الكثيرة العدد والغالية الثمن. وقد اعتدنا أن يكون لكل فرد في الأسرة مكتبته الخاصة به، من الوالد إلى أصغر الأبناء. وأذكر أن مكتبة الوالد كانت تحفل بالموسوعات والمعاجم. وكانت مكتبات يوسف وفايز وتوفيق هي الأكثر كتباً. وأذكر أن مكتبتيْ فايز وتوفيق كانتا تضمان كتباً فنية فيها الكثير من اللوحات التي تظهر فيها نساء عاريات. وكنت ومنير نسترق النظر إليها عند وجودنا وحدنا في البيت. وبالطبع كنا أصغر من أن نتذوق أو ندرك الناحية الجمالية الفنية في الموضوع. وكان توفيق الأحرص على كتبه. يغضب إذا رأى أحداً يقلّب أحدها. وكثيراً ما كان زوارنا في البيت من خارج طبريا (وهم زوار الأشقاء الأربعة الأكبر، أو ضيوف الوالد) يصرفون الساعات في المكتبة والاطلاع على بعض محتوياتها.

وحينما تركت طبريا ١٩٤٨ كانت مكتبتي تضم عدة مئات من الكتب، نصفها تقريباً مما كان يُهدى إليّ في المناسبات من الوالدين والأشقاء ومن بعض أصدقاء العائلة. أحدهم، خليل الطبري، كان يحمل إليّ كتاباً أو أكثر كلما جاء للزيارة أو لتلبية دعوة غداء، وخاصة في شهر رمضان حينما كان ضيفنا الدائم على الغداء لأن أسرته تلتزم الصيام في الشهر الفضيل. لكن معظم الكتب التي أهداني إياها كانت أكبر من سني. وكنت أحتفظ بمجموعة كاملة من كتب كامل كيلاني الذي أعتبره رائد الكتابة للأطفال. واحتوت مكتبتي أيضاً كتباً للأطفال مشهورة عالمياً مثل «رحلات جلفر» و«روبنسون كروزو» و«السندباد البحري». ومع الأيام استهواني نوعان من الكتب: الرحلات والسِّير. أذكر من كتب الأربعينيات التي فضّلتها على غيرها «أميركا الضاحكة» لمصطفى أمين و«خمسة في سيارة» لسامي جريديني و«آثار أقدام» لإميل خوري (وكان أعلى من مستواي الفكري) و«جولة حول العالم» لحنا خباز. وكذلك كتب رحلات محمد ثابت (الرحالة المصري). أما في كتب السيرة فكان أهمها كتب طه حسين وأحمد أمين وميخائيل نعيمة عن جبران والأمير عبدالله في كتابه «مذكراتي». والطريف أن هذين النوعين من الأدب اللذين أغرمت بقراءتهما في الأربعينيات ما زالا هما الموضوعين المفضلين لدي حتى اليوم.

كانت مكتبتي تضم آلاف الأعداد من المجلات الفلسطينية واللبنانية والمصرية. وكنت أحرص على شرائها وأحرص على مطالعتها. وأعترف أن شطراً كبيراً من المعلومات التي كانت تتوافر لي وأنا بعد في سن مبكرة إنما أدين به إلى مطالعة هذه المجلات، السياسية والثقافية، ومعظمها مصور. والواقع أني كنت «أقرأ» المجلات قبل أن أتعلم القراءة. كنت أحفظ الصور عن ظهر قلب، صور الشخصيات والأماكن والمعارك وأعلام الدول وشعارات الأحزاب والمؤسسات.

واحتوت غرفة المكتبة الرئيسية على ثلاث أو أربع طاولات للمطالعة والكتابة. وكانت إحداها خاصة بالوالد. ولا يسمح لأي منا أن يستعملها ولا أن يقترب منها حين يكون جالساً للمطالعة أو الكتابة. وكنا لا نتكلم في الغرفة إلا بصوت خافت. وكانت الوالدة تمنعني ومنيراً من دخول المكتبة أيام السبت حينما يكون الوالد يحضّر عظته ليوم الأحد.

أتذكر أن جدران البيت كله تقريباً، بغرفه وممراته، وجدران قاعة المكتبة خصوصاً، كانت

مغطاة برفوف الكتب وخزائنها. لذلك لم يكن يظهر للعيان من الجدران إلا القليل فقط. حتى إني لا أذكر لونها. وهذا ما فسّر غياب لوحات فنية وصور إضافة إلى سببين آخرين: عدم وضع صور دينية (للمسيح أو رسله أو والدته أو لمشاهد توراتية) بسبب إنجيلية الوالدين المتحفظة حيال الصور والرموز، ولعدم الاكتراث بالشهادات الجامعية والمهنية التي يتباهى عرب كثيرون بعرضها على زوارهم وكأنهم يريدون إثبات صحة تخرجهم ودراستهم العليا. ولعل منظر الجدران القليلة العارية من الصور والإطارات في منزلنا الطبراني هو الذي قادني بعد سبعين سنة، وفي زمن التقاعد الذي فرضته على نفسي منذ أواسط التسعينيات، إلى عقد صداقة وإلفة مع جدران بيتي. فأنا أهوى الجلوس أمامها والتأمل فيها لأحولها إلى شاشات أختار أنا، لا هي، ما أود أن أرى عليها، من ذكريات مشاهد وأحداث ماضية، ومن استشراف لما أود أن أتوقعه أو لا أتوقعه. وهكذا تكمل جدران المنزل عمل رفوف الكتب في تكوين ثقافة المرء وتحريك عقله وإفساح المجال أمام الخيال ليسبح في الرؤى المستقبلية مثلما يسبح في بحر وقائع الماضي وتفحصها.

أثر المكتبة فيّ، منظراً وكثافة وتنظيماً، يتجاوز ما طالعت من محتوياتها وما استمديت من معارفها ومعلوماتها. لقد أوجدت حالاً ثقافياً يتعدّى حب المطالعة وممارسة الكتابة والتأليف إلى خلق إيمان بأهمية الكلمة وحرية الرأي وضرورة الحوار والنقاش. ومنذ حوالى سبعين عاماً والكتاب هو الأكثر أهمية وجمالاً من أي شيء في العالم. وهو الرفيق الأمين في كل مراحل حياتي. وهو الذي أقبل عليه بنهم ولا يضاهيه أمر في الدنيا. حتى بعد أن فقدت معظم النظر ولم أعد أقوى على القراءة وأصبحت أعتمد على عيني زوجتي لتقرأ لي يظل الكتاب رفيقي الأول الدائم.

أقول وأكرر أن المكتبة ولّدت فيّ، في وجداني وفي حياتي العملية، حباً دائماً ثلاثياً للكتاب وتداعياته: حب المطالعة وحب التأليف وحب اقتناء الكتاب والحرص عليه في مكتبة خاصة. وأستطرد فأقول إن أكثر ما يؤسفني ويؤلمني أن أجد أصحاب شهادات ومتعلمين كثيرين من العرب ممن لا يوجد للكتاب مكان في اهتماماتهم وبين أولوياتهم، لا في المطالعة ولا في الاقتناء. وإن كنت لا أتوقع من كل إنسان أن يكون كاتباً بالضرورة فأنا أستغرب وأستنكر ألا يكون المتعلم معنياً بالكتاب طيلة حياته، قراءة واقتناء. وأنا أستعمل هنا كلمة المتعلم لا المثقف لأن المثقف الذي لا يطالع ولا يهتم باقتناء

الكتب ليس مثقفاً أساساً. وأكثر ما يستفزني بين المتعلمين غير المكترثين بالكتاب أولئك الذين يغطون «أميتهم» الكتابية بشراء مجموعة دائرة معارف ما، كالبريطانية أو الأميركية أو لاروس، ويضعونها في الصالون كجزء من الديكور والأثاث الغالي الثمن. أولئك لا يستحقون لقب الثقافة بالرغم من شهادات يعلقونها على جدران المنزل إلى جانب صورهم بالروب والقبعة الجامعيتين.

لا يبقى غريباً أن يكون طلب العلم هو أمل أفراد أسرة تعطي الكتاب هذه القيمة المعنوية. وطلب العلم أمر منفصل عن السعي للحصول على الشهادات. فمما هو أهم من أكثر من عشرين شهادة عُليا (دكتوراه وماجستر) حصل أفراد الأسرة وأصهارها وأحفادها عليها في الستين سنة الأخيرة، درجة احترام العلم وتقديره وتغليبه على أي مسعى آخر في الحياة، وخاصة السعي لربح المال وتكوين الثروات.

يلفت النظر في النهم «الصائغي» للعلم أمران: تنوّع المعارف التي تخصص بها أفراد الأسرة: اللاهوت والطب والهندسة والسياسة والفلسفة والتاريخ والأدب والمكتبات والإدارة والاجتماع والعلاقات العامة، من جهة أولى، ومن جهة أخرى عدم فرض الآباء الموضوعات التي يتخصص بها الأبناء. ولا شك أن حرية الدارسين في اختيار سبيلهم العلمي أسهمت كثيراً في نجاح هؤلاء مثلما أسهم تنوع الموضوعات في غنى الحصيلة العامة لهذه الثروة المعرفية للأسرة. وينسب إلى المفكر اللبناني منح الصلح قوله إن جلسة الغداء في الأسرة تمتد إلى ما بعد العشاء لتنوع الموضوعات التي تثار على المائدة بناء على تعدد اختصاصات الجالسين حولها!

يقودني الحديث عن المائدة الصائغية التي لا تقارن ببساطة محتوياتها وأطباقها الغذائية مع خصوبة أحاديث المشاركين بتناولها وطروحاتهم، إلى ذكر مختصر لأهمية آداب المائدة في الأسرة. هناك موعد محدد يلتزم الجميع به في الجلوس إلى المائدة. لا يعود الفضل في هذا التقليد إلى المستوى الحضاري والأسلوب «الغربي» للأسرة فقط بل هو نتيجة طبيعية لضرورة أداء صلاة الشكر لله قبل البدء بالأكل، الأمر الذي كان يلزم الجميع بالحضور والجلوس قبل أن يتلو الوالد (أو الوالدة) صلاته. وإذا كنت لا أمارس الصلاة فأنا أحتفظ بتقليد التقيد بمواعيد جلسات الطعام وكذلك بأمكنة جلوس المشاركين من ضيوف أو/ وأفراد الأسرة، إلى جانب الاهتمام شبه الأعمى بترتيب المائدة بأطباقها

وأكوابها وأدواتها وفضّياتها. ليس المهم عدد الأطباق وأصناف المأكولات. إنما المهم أسلوب التقديم والأناقة في الترتيب والتعاون في تبادل الأصناف، إلى جانب جلوس سيدة البيت وإشرافها على المائدة وأحاديثها مع الجالسين إليها. وأعترف أني أفضل أن أجوع (أنا الأكول إلى حد النهم) على أن أدعى إلى مائدة تفيض بالأصناف الشهية وبالفوضى وبجهل آداب الجلوس والتناول وتبادل الأحاديث المناسبة. إن أداء سيدة البيت في غرفة الطعام أهم من أدائها في المطبخ! وأعترف أيضاً أن أكثر ما أخافني عند بتر أصابعي في حادث التفجير الذي تعرضت له ١٩٧٢ أن أفقد السيطرة على ما تبقى من أصابع وأفقد بالتالي القدرة على استعمال الشوكة والسكين. لكن تصميمي على الاحتفاظ بوقار المائدة سهّل عليّ القيام بذلك ولو بسبع أصابع فقط. ولا يضيرني سماع التشنيعة بأني أستعمل الشوكة والسكين في أكل الفلافل!

علمتنا الوالدة منذ الطفولة أن نأكل ما يوضع أمامنا من طعام، وأن لا نطلب أكثر مما نستطيع أن نأكل. وكثيراً ما كان توفيق، صاحب المزاج الصعب في الأكل، يعاقب إذا لم ينهِ الطعام الذي طلبه بنفسه ــ وكثيراً ما كان العقاب أن يبقى على المائدة ساعات وساعات ولا يترك مكانه إلا بعد أن يكمل ما هو أمامه. وكنت ومنيراً نشفق عليه أحياناً فنساعده في التهام الباقي وراء ظهر الوالدة.

وبما أني ذكرت مسألة مواعيد وجبات الطعام أنتقل إلى الحديث عن تعويدنا على التقيد بالمواعيد منذ الصغر. لا أعتقد أن أحدنا وصل المدرسة أو أي موعد آخر متأخراً ولو لدقيقة واحدة. الموعد كما علمونا منذ الطفولة أمر مقدس. وليس مبالغة أن أذكر أن جيراني في السكن في العقود الأربعة الماضية يكادون يضبطون ساعاتهم في الصباح حسب مغادرتي المنزل وركوبي السيارة. أما إذا تأخرت دقائق معدودة لسبب ما فإنهم يتصلون هاتفياً مستفسرين إذا كان أصابني مكروه. وقد أدت هذه الدقة في المواعيد وتقيدي ببرامج العمل والدوام إلى انتشار عشرات الحكايات والنوادر، بعضها صحيح وبعضها الآخر مختلق والغرض منها المدح والإعجاب أو السخرية والانتقاد. هذا مع الإشارة إلى أن المجلات الأربع التي أصدرتها لم يتأخر عدد واحد منها عن موعده لأي سبب.

أستطرد بالقول إني أنظر إلى دقة المواعيد نظرة عملية وحضارية وخلقية. لا شك أن

الأعمال في مختلف نواحي الحياة تتوقف إذا لم ينضبط الإنسان كفرد وكجزء من مجتمع. ولا شك أن المدنية الحديثة، بتشابك فروعها ومهامها، لا تحافظ على مستواها وأدائها إلا بهذا الانضباط. إلى جانب ذلك إن التقيد بالمواعيد مسألة خلقية وفضيلة اجتماعية. ومن يتخلى عن هذه الفضيلة يصبح حلقة نشازاً في سلسلة مترابطة، الأمر الذي يفترض بتره وإلغاؤه. من هنا فأنا أقول وأكرر في مناسبات كثيرة أن على العربي المتباهي بوضعه الاجتماعي أو العلمي أو المالي، أن لا يحمل قلماً ولا ساعة إذا كان يصرّ على عدم التقيد بالمواعيد. فالقلم الذي لا يسجل المواعيد والبرامج والمتطلبات، والساعة التي لا يستعين بها حاملها لمعرفة الوقت، من الأفضل ألا يحرص المرء على حملهما لأنهما في الأساس لخدمته في سلوكه وليسا للزينة والديكور وإثبات مظاهر الثروة. وربما كانت عادة الاستخفاف بالموعد وعدم التقيد به موروثاً عن حال البداوة التي هي المرحلة الأولى من مراحل تطور المجتمع العربي حضارياً. وهناك في الواقع موروثات أخرى لا يزال بعضنا يتمسك بها من بقايا البداوة وآثارها ـ إذ ليست البداوة مجرد لبس القمباز والثوب بل هي تعشش في العقول أحياناً.

ربما يشتمّ القارئ في هذا الحديث عن «إتيكيت» الأكل ودقة المواعيد رائحة من «البرجوازية». والواقع أن ذلك إساءة لفهم حقيقة الأمور. فالنظام والتنظيم وجدا لمصلحة العمل، أي عمل، بما فيه النضال والإبداع. ويخطئ من يظن أن المناضل والمبدع إنسانان بعيدان عن «الروتينية» ويجب أن يبقيا خارج الانضباط حتى ينطلقا بحرّية في أداء رسالتيهما النضالية أو الإبداعية. إنه كلام هراء. فالنظام سنّة الحياة. والانضباط هو القانون الطبيعي لسير الأمور. ومع هذا أسمح للآخرين أن يتهموني بالبرجوازية في هذا المضمار فقط، مع التأكد من أن تربيتنا كانت تربية بسيطة ومتواضعة. كان المنزل في أثاثه وأدواته في منتهى البساطة. وإذا لم تكن العائلة فقيرة، فإنها لم تكن غنية بأي معنى مادي أو مالي. كان المدخول في الخمسين سنة التي كرسّها الوالد للدعوة لله أدنى بكثير من المتوسط وأضعف من أن يلبي حاجات عائلة محترمة من تسعة أفراد وكل أبنائها في مرحلة من مراحل الدراسة. ما أنقذ الوالد من الإفلاس قدرته والوالدة على العيش ببساطة والتقيّد بسلّم أولويات. كان هذا هو الحل إلى أن أكمل الأخوة الكبار دراساتهم وأخذوا يتحسسون بواجبات كل منهم تجاه الآخر، على الأقل في تغطية نفقات التعليم بعد أن نزح الوالد إلى لبنان ولم يعد يحصل على مرتب، ناهيك بتكاليف تطبيب الوالدة في لبنان (١٩٤٨ ـ ١٩٥٠) بعد أن لم يعد هناك ذلك المستشفى وأولئك الأطباء الذين

كانوا يعالجونها في طبريا مجاناً. كما يجدر بي أن أذكر أن كلاً من فايز وتوفيق قطعا دراستيهما الجامعية في النصف الأول من الأربعينيات للعمل سنة أو سنتين لتأمين أقساط الجامعة في العام الدراسي التالي، إذ عمل فايز مديراً لدائرة التموين في الناصرة وطبريا، وعمل توفيق معلماً للغة العربية في القدس والبصة وطبريا، بعض الوقت ريثما أمّن كل منهما جزءاً من المصاريف المطلوبة، حتى لا يرهقا الوالد أكثر مما كان مرهقاً، وكانا يعلمان أنه لن يطلب مساعدة من أي مؤسسة كنسية يعمل بها. لقد اعتاد أن يعطي ويعمل مجاناً ولم يعتد أن يطلب مساعدة، مهما كانت حاجته أو حاجة أسرته إليها، كما كانت الوالدة تقول لنا. أما بعد النكبة فقد أسهم كل من يوسف وتوفيق، ثم منير بعد تخرّجه طبيباً ١٩٥٤، في نفقات البيت عموماً وفي تأمين أقساطي المدرسية (١٩٤٨ ـ ١٩٥٣). وحينما سافرت إلى بريطانيا ١٩٥٩ دون أن أسدد باقي القروض التي كنت قد تلقيتها من صندوق الدعم في الجامعة الأميركية، قام منير، في غيابي ودون علمي، بتسديدها كاملة مع فوائدها. ولم أعرف ذلك فيما بعد إلا بالصدفة.

إذن ففي مقابل الوضع المادي البسيط والحرج في بعض الأحيان، كان استعداد الوالدين للتضحية، ثم تعاون الأشقاء فيما بعد، كافياً لأن يحصل كل منا على الدراسة والتأهيل اللذين يطمح إليهما. وهذه أمثولة أود أن يتعظ منها الآلاف من الآباء والأشقاء الفلسطينيين الذين يترددون على مراكز المساعدات المالية للتعليم وبمقدورهم هم أنفسهم أن يغطوا نفقات تعليم أبنائهم أو إخوانهم. وكم أتألم (وقد قادتني سنوات التقاعد الأخيرة إلى المشاركة كمستشار في بعض الصناديق الفلسطينية الخيرية) عند دراسة أوضاع فرد في عائلة يطلب المساعدة وأكتشف أن له أقارب حميمين ومن الأسرة نفسها يستطيعون أن يقوموا هم بمساعدته حتى تستطيع تلك الصناديق أن تعين من هم أكثر حاجة وليس لهم قريب مرتاح مادياً. وربما كانت سياسة توزيع الإعانات التي اتبعتها وكالة غوث اللاجئين منذ ١٩٤٩ أسهمت في ظهور الحس الاتكالي عند بعض قطاعات الشعب الفلسطيني التي تجعل المواطن ينتظر المساعدة أو يطلبها من الآخرين، هذا بالرغم من السيرة الكفاحية للشعب الفلسطيني ككل، سواء في فلسطين قبل النكبة أو في الشتات. فإلى جانب الفلسطيني الذي أسهم في بناء أقطار عربية متعددة وتحديثها والذي أصبح رمزاً للجد والاجتهاد في العالم نجد فلسطينياً أرغمته الظروف على طلب المساعدة.

أستطيع أن أقول الآن إنه بفضل التقشف والتعاون الأسري استطاع الوالدان أن يكّونا
أسرة من حوالى ثلاثين فرداً (الأبناء والأحفاد والأصهار دون ذكر أبناء الأحفاد) يحمل
أكثر من ثمانين في المئة منهم شهادات عليا، وإن لعشرة منهم أكثر من مئة كتاب منشور
ومعظمها مشهور! وقد ترأس ثلاثة منهم تحرير أكثر من عشر صحف (يومية أو شهرية)
في مدى خمسين سنة.

وبعد، لا أزعم في هذا الحديث عن آثار التربية العائلية في حياتي وتصرفاتي (وحياة
أشقائي وتصرفاتهم) أنها فريدة في أسرتنا وأن خبرتها في ثمانين سنة تقتصر علينا نحن
من دون سائر الناس. لا احتكار في التجارب البشرية. إنما أردت أن أشير إلى مؤثرات
عائلية أسهمت في تكويني وفي توجيه تصرفاتي وأفكاري وفي صوغ الشكل الذي
أطللت به على المجتمع والحياة منذ أن بلغت سن الرشد. وإذا كانت مظاهر هذه المؤثرات
ونتائجها تتشابه، وأحياناً تتماثل مع هذا الشقيق أو ذاك، فلا شك أني أختلفت عنهم في
مظاهر ومسالك ونتائج أخرى. لكن لا شك أن ما ذكرته آنفاً إنما هو إطار عام متشابك
الحلقات ومتشابه الأمثلة، ولكنه في الوقت نفسه يترك في كل حلقة ومثل مساحة واسعة
للاختلاف عن غيره، وذلك انطلاقاً من تنوع الأمزجة والطاقات والاختيارات الفردية
وتعددها وتلونها. إنه، كما قلت سابقاً، التعددية والتنوع ضمن الإطار الواحد في التنشئة
والتربية العائليتين. وكثيراً ما أدى هذا «التشابك» ويؤدي إلى «لخبطة» لدى الآخرين
حول أفراد الأسرة، أو بعضهم، ويضيعون بين الواحد والآخر، وبين التخصصات
والأعمال. وسأعطي مثلاً على ذلك: عند وفاة يوسف ربيع ٢٠٠٤ كتب أحد الباحثين
الاختصاصيين رثاء ضاع فيه بين يوسف وفايز وتوفيق وبيني ولم ينتبه أنه يتحدث عن
أربعة لا عن واحد، الأمر الذي دعاني إلى أن أكتب إليه مازحاً أنه وفّر على نفسه أن
يكتب في رثائي في المستقبل لأن ما قاله عن يوسف ينطبق عليّ وعلى اثنين أيضاً من
الأشقاء!

(*)

قامت بين الأشقاء علاقات طبيعية، قد لا تختلف في الجوهر عن علاقات أبناء الأسرة
العربية الواحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما ساد الأسرة من جو عام تحكم في بعض
تصرفات أبنائها (الذي وصفناه في الصفحات السابقة).

وضع يوسف، الابن البكر، ميّزه بعض الشيء في علاقاته مع إخوانه. فالابن الأول في
الأسرة العربية أبٌ ثان، كما كتبت مرة. كان الوالدان يعتمدان عليه كثيراً في الأمور
الحياتية والاجتماعية. وكان يمثّل الأسرة في المناسبات. وكان الوالد يستشيره دوماً.
وكانت الوالدة تلجأ إليه في غياب الوالد. وهذا ما حمّل يوسف مسؤوليات تجاه أشقائه
ازدادت تدريجاً بعد أن تخرج في الجامعة وبدأ يعمل ويكسب. ثم قفزت قفزة نوعية
بعد وفاة الوالد ١٩٧٤، وإن تكن الظروف آنذاك قد تبدلت وكبر الجميع وتفرّقوا.
أصبح هو صاحب القرار في المسائل التي تخص الجميع. وكان هو في مستوى المسؤولية
مثلما كان من قبل المعيل الأول مادياً في تأمين المصاريف المدرسية. وربما كان يوسف
يبالغ أحياناً في حمل المسؤوليات فينفرد في اتخاذ قرارات لا تتعلق به وحده. وكنت
دائماً أبرر له ذلك لأننا كنا نعود إليه بمشاكلنا وهمومنا ونسأله الرأي وقلما نناقشه. وكنا
نرضى بأن يكون «الحل والربط» بيده أحياناً كثيرة، وربما لنرفع المسؤوليات عنا نحن. ومما
أضاف إلى «سلطات» يوسف أنه قضى سنوات كثيرة من حياته أستاذاً. ولي وجهة نظر
خاصة بالأساتذة، سواء كانوا معلمي مدارس ابتدائية (أو حتى روضات أطفال) أو
جامعيين كباراً. إنهم يعتادون بحكم المهنة على «التصحيح» و «التقويم» في معاملاتهم مع
الآخرين. بل إني أزعم أن المعلم لا يستمتع مثل غيره بمطالعة كتاب أو مشاهدة عمل
فني لأنه يصرف وقته في البحث عن خطأ في الكتاب أو عيب في العمل. ويتشابه المعلم
في ذلك مع الطبيب الذي يفقده البحث عن علة في جسم المريض فرصة الاستمتاع بما
في الجسد من جمال. ولعل هذه الصفة أسهمت في نفوري من مهنة التعليم وشجعتني
على عدم احترافها.

لم يكن يوسف يسكت عن خطأ بل يجرؤ على اللوم والتنبيه. لكنه كان دبلوماسياً في
الوقت ذاته. وقادته دبلوماسيته إلى الاعتدال تجاه أمور كثيرة (عكس فايز وعكسي أنا).
وهناك حالات معينة شعرت فيها بالعتب عليه لوقوفه «على الحياد» في قضايا كنت أتوقع
منه أن يتخذ موقفاً أجرأ تجاه أخطاء اقترفها آخرون بحقي. كان يلتزم الاعتدال خوفاً من
أن يتهم بمحاباتي لأني شقيقه. ومن الأمثلة على ذلك حياده في الخلافات التي نشبت
بين مركز الأبحاث ومؤسسة الدراسات الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات (وكان
قريباً جداً من أمناء المؤسسة). وكذلك موقفه من خطأ مركز دراسات الوحدة العربية
تجاهي أواخر السبعينيات مع أنه كان عضواً في اللجنة التنفيذية للمركز. وكذلك أيضاً
في صراعي الطويل مع السيد ياسر عرفات وكان هو مسؤولاً في المنظمة. كان يوسف

في هذه الحالات يقتنع تماماً بوجهة نظري لكنه يطلب مني أن أرضخ لتجنبه أخذ موقف حاسم حتى حينما يكون اتخاذ الموقف من صميم عمله ومسؤولياته. والاختلاف الوحيد في وجهات النظر بينه وبيني إنما كان إزاء سياسة عرفات الاستسلامية في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ وفي أعقابها. وربما أكون قد ظلمته حينما كتبت أنتقده من بين الكثيرين من الوطنيين الذين انخدعوا بتلك السياسة وأيّدوها لفترة من الزمن. إلا أن المهم أن العلاقات الأخوية بيننا احتفظت بمتانتها ونقاوتها وصدقها.

ولا أظن أن العلاقات بين يوسف وفؤاد، وفؤاد وفايز، ويوسف وفايز، خرجت يوماً عن هذا الإطار الأخوي القائم على المحبة والتعاون بالرغم مما يشوب العلاقات عموماً بين أفراد الأسرة الواحدة من اختلافات في الطبع أو وجهات النظر. لكن ألسنة الناس التي اعتادت أن تغتاب (وأن تغتال أحياناً) الناجحين أو المتميزين من معارفهم كانت تخترع قصصاً أو تبالغ في نشر أخبار خلافات بين الأخوة حتى وهم بعد في سن الشباب المبكر. وقد اضطر الوالدان في إحدى سنوات الثلاثينيات أن يفصلا بين فؤاد وفايز وكانا في صف واحد في المدرسة في صفد (مدرسة القديس لوقا) ويؤخرا فايز سنة كاملة حتى لا يترك التنافس بين الشقيقين على الأولية في الصف (وهو تنافس مشروع بين طالبين متفوقين) أثراً في العلاقة بينهما.

ومن نوادر العلاقات بين الأشقاء الثلاثة أن فؤاداً، الذي كان يسرع (أو يتسرع) أحياناً في طلب يد صديقة، كان يلجأ إلى يوسف لفك الخطبة بعد فترة. وقد تكررت هذه الحالات، في بيروت وحيفا ويافا وجنين (وربما في مدن أخرى) حتى ضاق صدر يوسف بطلبات شقيقه وأنذره بأنه لن يقوم بعد بهذا الدور.

زار فايز بيروت ١٩٥٨. وكان قد حقق نجاحاً منقطع النظير في مجال الإعلام العربي في الخارج عموماً وفي الولايات المتحدة خصوصاً. وتسابق اللبنانيون والفلسطينيون في لبنان إلى الاحتفاء به وتكريمه. ولم يرق الأمر لنفر من أهل الثقافة في بيروت الذين شعروا وكأنّ الأضواء سلّطت فجأة على غيرهم. فقاموا بحملة صحافية واسعة ضد فايز وضد العشرات من المعجبين بنشاطه وجهوده. وأصدر اثنان من هؤلاء عدداً خاصاً من إحدى المجلات البيروتية ضد فايز، صراحة وتلميحاً. واتسع خيال الكاتبين إلى حد اختلاق قصص عن الاختلافات الشخصية والسياسية بين يوسف وفايز. وكانت الحملة

الظالمة دليلاً على تشوّهات الحال الثقافي.

كان وضع توفيق في الترتيب العائلي محرجاً. فهو في الوسط. إذا أراد أن يصنّف مع «الصغار» (ماري ومنير وأنا) عيّبوا عليه بأنه «أصبح كبيراً». وإذا أراد أن يأخذ حقوق إخوانه الأكبر (يوسف وفؤاد وفايز) منع من ذلك لأنه «ما زال صغيراً». ترك هذا التأرجح في موقع توفيق آثاراً سلبية في حياته المبكرة، أي قبل أن ينهي دراساته ويعمل وينتج ويصبح أستاذاً وشاعراً وناقداً وكاتباً مرموقاً. وبالمقارنة، كانت الأسرة، والوالدان خصوصاً، تعاملني بانتباه خاص باعتباري الأصغر، وبيني وبين يوسف مثلاً أكثر من خمسة عشر عاماً. فهو كالوالد. ولدي عدة صور فوتوغرافية تُظهر يوسف وهو يحملني بين يديه وكأني ابنه الطفل. لذلك، وإضافة إلى ما كان توفيق يتصف به من حساسية مرهفة ورقة شعور وسرعة تأثر، اتصفت العلاقة بينه وبيني بازدواجية غريبة: الخلافات الدائمة في أيام طبريا، والانسجام الكامل بعد طبريا بعد أن كبر كلانا.

أعترف أني كنت ولداً «مدلوعاً». فنصيبي من العناية والرعاية والتدليع والهدايا يفوق نصيب أي أخ. وإذا تخاصمت مع أحد يكون الحكم لصالحي في معظم الأحيان. بل إن بعض أشقائي كانوا يطلبون مني التوسط مع الوالد لأمر ما يخصهم – وقد اعتادوا على القول إن قبلة أطبعها على خد الوالد قد تنال موافقته على طلبٍ سبق أن رفضه لغيري. وأعترف أني كنت أعرف هذه «المحاباة» وأستغلها أحياناً فأتصرف وكأني أنا المظلوم حينما أكون أنا المعتدي أو البادئ في الشر. ألم أكن أنا الوحيد الذي يحمل اسم «دلع» في الأسرة؟ فالوالدان يناديان كل ابن من أبنائهما باسمه بدون تصغير ولا تحريف كما جرت عادة بعض الناس إلا أنا. قلما ناداني الوالدان باسمي. كنت «أنّوس» و «أنوسي» و «أنوستي» عند الوالدة. و «للحرقصة» (حرقصة الوالدة وحرقصتي) كان الوالد يحرّف اسم الدلع إلى «خنوّص» (وهو، لغة، الخنزير الصغير). ولم أكن أتضايق بل كنت ألمس في ذلك حباً زائداً.

أستطيع أن أروي الآن، بعد ثلثي القرن، عشرات النوادر عن «الخناقات» الطفولية والصبيانية بين توفيق وبيني وهي في معظمها مشاكسات عابرة، وقد ندر قيامها بين سائر الأشقاء. أُهديت مرة كتاباً مصوراً باللغة الإنجليزية. ولم أكن قد تعلمت الإنجليزية بعد. ولاحظت أن بين الغلاف والصفحة الأولى ورقة شفافة حمراء لم أفهم الغرض من

وضعها. وكانت صور الكتاب لمدن ومناطق طبيعية جميلة بالأبيض والأسود. واطلع توفيق العائد من سنته الأولى في الجامعة في بيروت (حوالي ١٩٤١) على الكتاب. وعرض عليّ أن يشتريه بعشر حبات «سنسن» التي تلطف طعم الفم بعد الأكل وتزيل الرائحة. فوافقت رأساً. واكتشفت بعد إبرام الصفقة أن منظر صور الكتاب يختلف تماماً من وراء الورقة الشفافة، إذ تصبح الصور ملونة بعدة ألوان مبهجة. وبكيت. وذهبت للوالدة شاكياً. ونال توفيق تأنيباً لأنه استغل جهلي ولم تنفعه حجته بأن المعاملة قانونية لا إكراه فيها!

واضطر توفيق في إحدى السنوات أوائل الأربعينيات أن لا يذهب إلى الجامعة بسبب الوضع المالي للأسرة. وكان عليه أن يعمل لتأمين القسط الجامعي. ولم يكن أمامه من مهنة غير التعليم الذي كان يكرهه. فعلّم فصلاً واحداً في كلية روضة المعارف في القدس ثم استقال (أو فصل، لا أذكر). وسعى له الوالد مع مدرسة البصة الثانوية. علّم فصلاً واستقال أو فصل. وسعى الوالد من جديد وعيّن معلماً للغة العربية في مدرسة الحكومة الرسمية في طبريا للفصل الأخير من تلك السنة. وكنت في السنة الثانية أو الثالثة. وتنازعت معه ذات يوم على مسألة ما. وقرر أن يعاقبني. سمعني في المساء وأنا أتمرّن على القراءة في الفصل المعدّ لليوم التالي، وكان قطعة بعنوان «الخفاش». سمعني أقرأ الكلمة بفتح الخاء بدل ضمها. ولما بدأ الدرس ناداني «الأستاذ»: يا أنيس إبدأ بالقراءة. فوقفت وشرعت بقراءة العنوان: الخَفّاش (بفتح الخاء). فصاح بي: إجلس. لفظت الكلمة خطأ. إنه الخُفّاش بضم الخاء. علامتك صفر. وعدت إلى البيت غاضباً. ودخلت غرفة الوالدة باكياً شاكياً!

كنا، توفيق ومنير وأنا، نجمع طوابع البريد. وكان لكل واحد «ألبومه» الخاص به. وكان توفيق يستفيد من وجوده في بيروت، ومنير من وجوده في القدس، فيحصل كل منهما على طوابع جديدة. وكنت أنا أكثر منهما حظاً إذ كان أفراد الإرسالية الاسكتلندية العاملون في المستشفى والكنيسة، وهم من دول متعددة، يزودونني بالكثير من الطوابع الغريبة والجديدة والمنوعة والتي لم يكن لتوفيق أو منير سبيل للحصول على مثلها. وكان الأمر يثير توفيق وحجته أن هذه الطوابع إنما لنا جميعاً وليست لي وحدي. وكانت الوالدة تضطر إلى تلطيف الجو بيننا وعرض حل عادل. والمؤسف أن مجموعات الطوابع الثلاث كما سائر محتويات المنزل في طبريا أصبحت ملكاً للذين احتلوا المدينة واستولوا

على المنزل ربيع ١٩٤٨. ولا شك أن هؤلاء الدخلاء وجدوا في مجموعة طوابعنا كنزاً ولا أعلم إذا كانوا قد احتفظوا بها وتابعوا الهواية أو باعوها.

وهنا أود أن أستطرد في الكلام عن هواية الطوابع فأشيد بدور هذه الهواية التي بدأت منذ الطفولة المبكرة وقبل تعلم القراءة في «تثقيفي» الجغرافي والسياسي والمعلوماتي، بحيث ساعدت في تعريفي على الدول المختلفة وشعاراتها وبيارقها وصور مسؤوليها وغير ذلك من معلومات كنت أمتلكها وأنا بعد في السنوات الأولى من حياتي. وأستطرد أيضاً في حديث الطوابع لأعبّر عن أسفي للتخلي عن هذه الهواية عند الكثيرين من أبناء الجيل الجديد لانشغالهم في الكمبيوتر والإنترنت وألعابهما حتى كادت الهواية تصبح موضة قديمة.

بلغ الاحتكاك الولداني بين توفيق وبيني في أوائل الأربعينيات أن وصل حدود مصر الثقافية والرياضية. كنت أحب فكري أباظة، الذي كان محامياً معروفاً ورئيساً لتحرير مجلة «المصور» وأحد قادة الحزب الوطني. لا أدري الآن مصدر هذا «الغرام». كنت أقبل على قراءة مقالاته وأتحدث عنه باستمرار وأعلّق صورته فوق سريري. فاختار توفيق لنفسه كاتباً مصرياً آخر اسمه أحمد الألفي عطية. وأخذ يقاطعني كلما رويت قصة عن أباظة بقصة عن عطية الذي كان كاتباً وأديباً وعرف بدراسته اللغة المصرية القديمة (الهيروغليفية). وعلّق توفيق صورته فوق سريره. ولما كان أباظة من عرّابي النادي الأهلي وكان عطية من المتحمسين لنادي الزمالك أصبحت أنا أهلاوياً وأصبح توفيق زملكاوياً. فإذا جرت مباراة بين الناديين القاهريين العريقين انعكست المباراة في طبريا بين توفيق وبيني. لا أظن أن أحداً في مصر يصدق اليوم أنه قبل خمس وستين سنة كانت المباريات بين الأهلي والزمالك تثير حماسة صبيين في بلدة صغيرة بعيدة عن القاهرة اسمها طبريا! وأعترف أني حتى اليوم لا أزال أسعد بأي انتصار للأهلي لا لسبب إلا استمراراً لتلك المشاعر الصبيانية. ولأن أباظة كان يوقع مقالاً أسبوعياً له في «المصور» باسم «ملحوس» أخذ توفيق يسميني «المنحوس». وشاعت التسمية في البيت وظلت تلاحقني حتى مطلع الخمسينيات.

كانت الأسرة كلها تجتمع في طبريا في أعياد الفصح التي تقع عادة في الربيع. وكان من عادة بعض أصدقاء العائلة من نواح مختلفة من فلسطين ولبنان يغتنمون عطلة الربيع

ويأتون إلى طبريا للتمتع بجوها الرائع وأزهارها في ذلك الفصل من السنة. وجرت العادة أن تجتمع بعض السيدات، المقيمات والزائرات، عند الوالدة قبيل العيد لصبغ البيض المسلوق وتلوينه بالأحمر والأصفر والبني. ولم يكن استعمال الأصباغ الاصطناعية الشائعة اليوم معروفاً آنذاك. كان اللون الأحمر يؤخذ من أزهار البرقوق (أشبه بالتوليب) والأصفر من أزهار الأقحوان (الديزي) أما البني فمن قشر البصل. وكنا، توفيق وماري ومنير وأنا، ننتظر العيد بفارغ الصبر لنلعب مع أصدقاء في عمرنا لعبة البحث عن البيض الذي توزّعه صديقات الأسرة على أماكن مختلفة من الحديقة الواسعة بوضع كل بيضة في مكان سرّي لا يُرى إلا بعد التفتيش عليه. كانت مباراة البحث هذه تبعث التسلية والسرور. وبما أني كنت الأصغر سناً كان حظي في النجاح ضعيفاً. كانت السلة التي أحملها تعود فارغة أو ببيض قليل بينما كانت سلال الأكبر سناً، مثل توفيق، تعود مملوءة بيضاً. لهذا كانت قائدة المباراة «الست أمينة» (أمينة فارس، عمّة أستاذي فيما بعد نبيه أمين فارس، وشقيقة أمين فارس الذي درّس والدي في القدس في العشرينيات، وكانت معلمة متقدمة في السن تصرف عدة أسابيع كل ربيع في طبريا للاستحمام بمياهها المعدنية) تشفق عليّ فتأخذني على جنب وترشدني إلى حيث يوجد بيض تحت هذه الشجرة أو تلك الصخرة. وبالتالي كانت سلتي تمتلئ بسهولة، فأعود مزهواً ومتغلباً على توفيق.

وفي التحضير لعيد الفصح جلسات ممتعة أخرى: التحلّق حول الوالدة وهي تعدّ كعك العيد المحشو بالتمر أو بالجوز والسكر. كنا، ماري ومنير وأنا، نتسابق في نقش الأشكال أو الأحرف على الكعك بعد أن تنجز الوالدة صنعه وقبل إرساله للخبز. وكثيراً ما كنا نضع الأحرف الأولى من أسماء صديقات الأشقاء الكبار. «ن» ليوسف و «ز» لفايز و«س» لتوفيق. أما فؤاد فكان الحرف الأول لاسم صديقته يتبدل بين يوم وآخر لتبدل صاحبة الاسم نفسها. وأما نحن الثلاثة فلم يكن لنا آنذاك صديقات أو أصدقاء حفروا أو حفرن أسماءهن على قلوبنا لننقش بها كعك العيد.

هذا عن «عيد الفصح». أما أهم ذكريات «عيد الميلاد» فهي الهدايا التي كنا نستيقظ في الصباح فنجد أكواماً منها قرب سرير كل واحد منا، ماري ومنير وأنا، (مع الإشارة إلى أن الوالدين لم يكونا ينصبان شجرة الميلاد كما هو شائع بين الأسر المسيحية لأنهما اعتبراها عادة دخيلة وليست من تراثنا ــ وبقيت طوال حياتي لا أنصب مثل هذه

الشجرة على الإطلاق). إضافة إلى ذلك كنا نستيقظ على أصوات مجموعة من النساء والرجال، من أفراد أسرة المستشفى والإرسالية الأجانب، يقفون في الحديقة بجوار الدار وينشدون أناشيد الميلاد باللغة الإنجليزية. فنخرج من غرفنا للاستماع إليهم والترحيب بهم وتقديم الحلويات لهم. يمكثون معنا ربع ساعة هازجين ومرحين لينتقلوا إلى دار أخرى من دور رموز الإرسالية وكلهم من غير العرب باستثناء الوالد.

ولا بد أن أشير إلى أن مرحلة «المماحكات» الطفولية بين توفيق وبيني من منتصف الثلاثينيات إلى منتصف الأربعينيات تحولت فيما بعد وخاصة منذ أواخر الخمسينيات إلى أوثق العلاقات. كنت وهيلدا نقيم في كمبردج وكان توفيق في لندن ١٩٥٩-١٩٦٣. ثم كنا معاً في بيروت حتى ١٩٦٧. ووثّق العلاقة بيننا اهتمامنا المشترك بالكتابة والنشر والمطالعة. ولم يكن يعتب عليّ حينما أعترف له بأني لا أقرأ شعره لأني لا أتذوق الشعر أصلاً وأني أحيل دواوينه التي يقدمها إلى هيلدا لتستمتع بها هي بالرغم من أسلوبه العويص والمبهم.

أود هنا أن أتحدث عن آخر لقاء مع توفيق، وقد حصل في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ قبل وفاته بأقل من مئة يوم. كنت وهيلدا في إجازة في لندن وكان هو في طريقه من بيروت عائداً إلى حيث يدرّس في جامعة بيركلي الأميركية. تطرق الحديث إلى موضوع مجلة «حوار» التي أصدرها في بيروت ثم أوقفها بعد أن تبين أن الجهة الثقافية الممولة كانت تنال مساعدات من المخابرات الأميركية. كان تأثره بتلك الحادثة ما زال قوياً جداً. وهو تأثر مزدوج: سخط على الأميركيين ومخابراتهم ومؤسساتهم الثقافية المخادعة، وعتب على الأوساط الثقافية العربية التي أساءت إليه ونالت من سمعته الوطنية دون أن تتحرى الحقائق وذلك بفعل الغيرة والتنافس. واعترف، ولم يكن قد باح بذلك إلى أحد، أنه فكّر بالانتحار جدياً في ١٩٦٧. لكن ما منعه من تنفيذ القرار خوفه من أن يعتبره الخصوم هرباً من مواجهة الحقائق واعترافاً ضمنياً بصحة الشائعات. والحقيقة أن أول ما خطر ببالي حينما تلقيت خبر وفاته المفاجئ بالسكتة القلبية في ١٩٧١/١/٣ أن يكون قد انتحر فعلاً. إلا أن تقارير الطبيب الشرعي والهيئات القضائية الرسمية في كاليفورنيا أكدت السبب المَرَضي للوفاة الذي أعلنه المحقق إثر اكتشاف الجثة في مصعد العمارة التي كان يقيم فيها.

أما العلاقات أيام الطفولة والحداثة مع فؤاد وفايز فكانت طبيعية وليس فيها الكثير مما يعلق بالذاكرة إذ كان كل منهما يقضي معظم وقته خارج طبريا وبيروت حينما كنت في أي منهما. وفي السنتين اللتين درّس فايز خلالهما في أكسفورد وكنت في كمبردج أتيح لي أن أتبادل معه الأحاديث الجادة وأن نتناقش في الأمور السياسية والفكرية، الفلسطينية والعربية والدولية، دون اعتبار لفارق السن بيننا. وكنا في العطل والأعياد نتبادل الزيارات بين المدينتين الجامعيتين.

وباعتبار ماري الأنثى الوحيدة بين الذكور الستة كانت تتمتع دوماً بتميز عنا جميعاً. فلا تنافس على الأصدقاء والهدايا واللعب. ونحتفظ جميعاً بمكانة خاصة لها لتخليها عن الدراسة بعد تخرجها في المدرسة الأهلية في بيروت ١٩٤٥ وبقائها في البيت مع الوالدة بعد أن اشتد المرض عليها. وقد استمرت تشرف على المنزل وشؤونه إلى أن تزوجت ١٩٦٣.

منير بلا شك هو الأقرب إليّ في حياتي كلها في مختلف المراحل حتى رحيله المفاجئ صيف ١٩٧٥. كنا نلعب معاً وندرس معاً، ولنا في طبريا ثم في بيروت غرفة واحدة. وكذلك كنا في حياتنا الجامعية ١٩٤٩-١٩٥٤. وكنا نشترك في كل شيء وكأننا توأمان لا ينفصلان. وإذا كنت أروي نوادر عن مماحكات صبيانية مع توفيق فالعكس هو الصحيح مع منير. لن أنسى ما حييت عطف منير عليّ حتى لو كان ثمن ذلك غالياً. كنت في حوالي الرابعة أو الخامسة، وكنا نلعب بشفرة حلاقة للوالد. ولا أعرف كيف جرحت فيها ركبته وسال دم غزير. ولم يبكِ ولم يخبر أحداً. ولما عاد الوالد اكتشف أن الشفرة ليست في مكانها. وأدرك أننا كنا نلعب بها. وسألنا عما حصل. فما كان من منير إلا أن كذب عليه لحمايتي فقال إنه كان يلعب بالشفرة ولم يكن يعرف أنها حادة وجرح نفسه. وما أزال أشعر بالخجل من نفسي لأني وقفت صامتاً ولم أعترف بأني أنا السبب. كم آلمني أن أرى الوالد يعاقب منيراً وأنا أتفرج وكأن الأمر لا يعنيني.

عاش منير حياة القديسين. وهو أقرب أفراد الأسرة إلى والديه من حيث التقوى والورع وأداء الواجبات الدينية ومراعاتها. درس الطب لأن الوالدة رجته أن يفعل ذلك، وكان بإمكانه أن يختار أي موضوع لأنه كان المبرز في المواضيع كلها الأدبية والعلمية. ثم مكث في بيروت ولم يغادرها للتخصص لأنه أراد أن يبقى إلى جانب الوالد بعد ترمله.

ولم يتزوج. وكان يعامل أبناء أخته وإخوانه وكأنهم أبناؤه. وبعد أن تعرضت للحادث الإجرامي الصهيوني ١٩٧٢ لم يتركني يوماً. اصطحبني في رحلات العلاج إلى لندن، وفي بيروت كان يتصل بي أو يمر عليّ مساء كل يوم بعد عودته من عمله طبيباً في صيدا. ولا أظن أن وكالة الإغاثة التي عمل فيها عشرين سنة عرفت طبيباً كرّس كل وقته لخدمة المرضى الفلسطينيين مثله. وبعد فجيعتي برحيل الوالدة لم أفجع بفقدان عزيز آخر مثلما شعرت عند توقف قلبه عن الحركة فجأة وبدون سابق إنذار وهو الذي قضى حياته يخدم المرضى ويحاول أن يبعد الموت عنهم.

(*)

ضاقت غرف المنزل في طبريا في السنين الأولى بعد انتقال العائلة إليها من البصة رغماً عن أنه كان واسعاً. وقد تكوّن من طبقة وسطى كاملة، تحتوي على غرفة للاستقبال وقاعة كبيرة للمكتبة وغرفة للطعام يلحق بها مطبخ واسع، وغرفة واحدة للنوم. وفوقها طبقة عليا تضم غرفتين للنوم وشرفة واسعة جداً. وتحتهما طبقة سفلى يمكن تقسيمها إلى غرفتين للنوم كما يمكن دمجهما معاً ليصبحا قاعة للاجتماعات. وكان للمنزل حمامان، أحدهما عربي والآخر «افرنجي». وبنيت غرفتان إضافيتان إحداهما ملاصقة للطبقة السفلى والأخرى منفصلة في آخر الحديقة للناطور المعني بأمور الحديقة. ومع انتقال الأخوة الأكبر سناً إلى المدارس الداخلية خارج طبريا (يوسف إلى صيدا وفؤاد وفايز إلى صفد وتوفيق إلى القدس) ثم إلى الجامعة في بيروت في النصف الثاني من الثلاثينيات، أصبح لكل منا نحن الثلاثة، ماري ومنير وأنا، غرفته الخاصة. استمر الأمر كذلك إلى نزوح ١٩٤٨. أما في الأعياد والعطل فكانت الشرفة الكبيرة تتسع لأكبر عدد من الأسرة لأنها كانت مسقوفة تقي جدرانها النائمين من الأمطار النادرة جداً شتاء وغير المتوقعة صيفاً.

بنت المنزل مس فورد لنفسها ومعاونيها. ولما انتقلت العائلة إلى طبريا ١٩٣٠ انتقلت هي إلى منزلها الآخر في صفد. ولم تكن تأتي إلى طبريا إلا كضيفة ليوم أو يومين لتفقد العمل التبشيري. وقد بني المنزل من الحجر الأسود، وهو الحجر الطبراني الأصيل الذي عمره من عمر وادي الغور الذي انشق منذ عشرات الآلاف من السنين. وهو حجر بركاني يوجد أيضاً في حوران. ومنظره جميل ويُغري على التأمل، إلا أنه يبعث في

النفس مشاعر الحزن إن لم نقل الكآبة. لكن أبلغ ما فيه أنه حجر طبراني صرف، ليس له مثيل في الوطن العربي إلا في حوران. وهناك نظرية تزعم أن طبريا هي موطن الحجر الأسود في مكة ـ على الأقل فإن الطبرانيين يحبون تصديق هذا الزعم مثلما يستهويهم تذكر طبريا بأنها كانت قاعدة أو عاصمة لأكثر من مملكة في التاريخ.

يقع المنزل على منحدر يمتد من تلة مرتفعة بنى عليها أغنياء المدينة من العرب حيّهم الأرستقراطي (حيث أقام الأطباء والمحامون ومديرو الدوائر وأصحاب الأراضي والشركات) نزولاً إلى الطريق الساحلي الذي يمتد بموازاة الشاطئ الغربي للبحيرة إلى صفد مروراً بالطابغة وكفرناحوم. أما مساحة العقار فكانت كبيرة جداً، عشرات الدونمات. وربما كانت مس فورد تفكّر عندما اشترت هذه الأرض الواسعة في بناء مدرسة أو كنيسة أو منازل أخرى. لكنها ومن حسن حظنا لم تفعل ذلك. وبقيت الأرض الملحقة بالدار، إلى جوانبها الشمالية والغربية، فارغة، ليصبح بعضها بساتين لمختلف الأزهار ولأشجار مثمرة مختلفة (برتقال وليمون وأبو صفير وبلح ودوم وعنّاب وموز) ومساحات تزرع في كل الأوقات بقدونساً ونعنعاً ورشاداً وبصلاً وفجلاً وخساً إلى جانب بعض المزروعات الموسمية كالحمص والفول والذرة الصفراء والبندورة والبطاطا. كما تناثرت في الحديقة أشجار الكينا والدفلة المشهورتان في منطقة الغور. وكم كان يستهويني وأنا أسكن في سيدي بو سعيد قرب تونس العاصمة أن أتنزه بين أشجار الدفلة ذات الألوان المختلفة. ومع هذا كله ترك قسم كبير من الأرض بوراً وكأنها تُركت لنلعب فيها ونلهو ونتمشى. حتى أن هناك أطرافاً لم تصل إليها أقدامنا قط، على الأقل أقدام منير وأقدامي، إذ كنا نُحذَّر من وجود الأفاعي والعقارب خاصة تحت حجارتها وصخورها المهملة. وبالفعل كان وجود الأفاعي والعقارب أمراً مألوفاً ومخيفاً يزرع الرعب لدرجة أنها زرعت فيّ كابوساً ليلياً ما برح يقلقني حتى اليوم. ولهذا فأنا لا أجرؤ على زيارة أكشاك الثعابين والعقارب في حدائق الحيوانات، وأغمض عينيّ عند أي مشهد لها على شاشات التلفزيون أو السينما. (وفي مطلع الخمسينيات حدث أن خيّمت مع بعض «الرفاق» في الحزب السوري القومي الاجتماعي في ضهور الشوير لأرى عقرباً ساماً يلبد تحت مخدتي فتركت المخيم وعدت إلى بيروت!).

أما المساحات التي كانت مخصصة لزراعة الزهور فهي المحاذية للدار. وكانت الوالدة تشرف عليها، زراعة ورياً وتعهداً وقطفاً، بحكم اعتكافها في المنزل. وكان تعهّد الزهور

هوايتها الكبرى. كما كانت تعمد إلى قطف بعضها وإرسالها معي إلى أصدقاء الأسرة وخاصة العاملين في المستشفى والإرسالية ممن كانت تعترف دوماً بفضلهم عليها في العناية بصحتها. وكان الكلام عن الزهور حديثها المفضل مع هؤلاء. كنت أحياناً أحمل لهم مئة زر فل أو أكثر حصيلة يوم واحد، توزعها على عدد من الأصدقاء. وإلى جانب الفل كان هناك الورد (على أنواعه وألوانه) والياسمين والقرنفل والغاردينيا وتم السمكة والمنثور والفتنة واللافندر والزنبق وعصا الراعي «والورد القدسي» والتوليب والبتونيا والنرجس و«فنجان القاضي» والحبق وعدد من الأنواع الأخرى.

وحتى تزرع فينا حب الزهور مثلها، قسمت الوالدة لماري ومنير ولي قطعاً متساوية من الحديقة العامة، كلٌّ منها في ثمانية أو عشرة أمتار مربعة، يزرع كل منا ما يشاء من الأزهار. وكنا نتنافس في رعاية حدائقنا وريّها والتباهي بإنتاجها. والواقع أن الأرض خصبة جداً وترابها أحمر من نوع التربة التي اشتهرت بها منطقة حوران.

وكان بجوار المنزل قطعة أرض تربي عليها امرأة بدوية بعض الأغنام والأبقار. وأصبحت المصدر الأساسي للألبان في البلدة بعد أن توقف عربها عن شراء حاجياتهم من محلات كنوفا اليهودية. وكان اسم المرأة عوفة. وكانت تتولى بيع بضاعتها بنفسها. وكان شقيقي توفيق، كلما جاءتنا في الصباح لتأمين ما نحتاج إليه من لبن وحليب ولبنة وزبدة، يمازحها ويعيّرها بأنها يهودية لأن أكبر المصانع اليهودية للقطنيات في فلسطين كان اسمه أوفا. وكانت تأخذ الاتهام جدياً وتقسم أغلظ الإيمان أنها عربية مسلمة بدوية لا غش فيها. ودام ذلك الحال طويلاً إلى أن سافر توفيق إلى القدس للدراسة.

أما مدخل البيت على الشارع الرئيسي فكانت تحيط به شجرتا ميموزا كبيرتان تظللان البوابة بأغصانهما. وكانت الشجرتان تورقان في مطلع العام وتحملان زهورهما الصفراء من أواخر شباط/فبراير حتى أواخر نيسان/ أبريل وأوائل أيار/ مايو. كنت أقرأ في هاتين الشجرتين عدة معان: الترحيب بالضيف والحراسة الأمينة. وأقرأ في أزهارهما الوديعة الكرم واللطف. وأقرأ في غصونهما الشجاعة والقوة. حتى دخلت الميموزا في حياتي وأصبحت رمزاً للعطاء والإخلاص، رمزاً لطبريا المدينة الأحب. وعندما أقمت في بيروت كانت أشجار الميموزا بالآلاف في مناطق متعددة. ثم أخذ عددها يتضاءل كلما ازداد طمع الإنسان وكفره بالطبيعة وعماه عن الجمال. ولم يعد في بيروت وضواحيها اليوم

إلا القليل جداً من هذه الشجرة الطبرانية. وما زالت باقة الميموزا في الربيع هي أجمل هدية يحملها إليّ صديق!

يخبرني أصدقاء يزورون طبريا بين حين وآخر أن أراضي الدار وحدائقها قد اختفت من الوجود إذ أقام اليهود عليها عدداً من المباني السكنية. أما الدار نفسها فقد استولى عليها يهودي هاجر من الصين (اشتراها أو استأجرها من «حارس أملاك العدو») وحوّلها إلى مطعم خاص بالأسماك والمأكولات البحرية. ولم يعجبه سواد الحجر من الخارج فدهن الجدران بألوان حمراء وصفراء براقة أفقدتها وقارها. وازدهر عمل المطعم فاشترى الرجل المحتل يختاً صغيراً وأرساه على الشاطئ قرب المنزل وجعله مطعماً ملحقاً للأسماك داخل البحيرة نفسها.

منذ الثلاثينيات كان للمنزل دائماً ناطور يتولى الحراسة ورعاية الحديقة. وأتذكر اسم أول النواطير وكان بدوياً أمياً (فاضل). أما زوجته (حسن) فهي أتخن امرأة شاهدتها في حياتي. ظلت العائلة تعمل لدينا إلى أن أغرى الشيطان ابنهما البكر (رجا) فدخل المنزل ليلاً وسرق بعض الأغراض. واكتفى الوالد بالاستغناء عن خدمات الناطور مقابل عدم الادعاء على ابنه. وتلاه اثنان من إحدى قرى جنوب لبنان (رامز ثم فيليب). عملا مع أسرتيهما، الواحد بعد الآخر، بمنتهى الإخلاص والأمانة. وإلى جانب هؤلاء كان «المصنّع» المشرف على حدائق الليدو بجوار منزلنا على شاطئ البحيرة، يأتي في الأماسي لمساعدة والدتي في تعهد الزهور والأشجار. هذا إلى جانب نصائح أستاذ الزراعة في المدرسة الحكومية (رشاد) الذي كان يزورنا مرة كل شهر لتفقد الحديقة. وليس غريباً أني ومنيراً كنا ننال في درس الزراعة في المدرسة أعلى العلامات من الأستاذ المذكور، مثلما كنا كثيراً ما نحمل أزهاراً من الحديقة إلى منزله الذي كان يجاور المدرسة.

وبسبب نشأتنا المحافظة وسعة الحديقة كنا (منير وأنا) نادراً ما نلعب مع أصدقائنا وزملائنا في منازلهم أو في الشوارع والساحات. كنا ندعوهم إلى اللعب عندنا. وما كانوا يتضايقون من ذلك. كانوا يحصلون على قطع الكعك والبسكوت التي تعدها الوالدة إلى جانب الاستمتاع بألعابنا التي لم تكن شائعة في المدينة وكانت تأتينا كهدايا من رجال الإرسالية ونسائها في الأعياد والمناسبات. وهكذا كانت حياتنا بيتية إلى أبعد حد. حتى في المدرسة لم أكن أشارك رفاقي اللعب والركض في ساعات العطلة. وكان لي

مكان مفضّل وثابت في إحدى زوايا الملعب. (ولو كنت أكثر شهرة وكانت طبريا مع أصحابها العرب لكانت المدرسة وضعت لوحة في ذلك الموقع «هنا صرف الطالب أنيس صايغ سبع سنين من حياته!»). أترك هذه الفكرة للعائدين إلى طبريا بعد التحرير!

(*)

لا تخلو ذكريات طبريا من أشخاص كانت لهم علاقة بحياة الطفولة والصبا في المنزل.

كان الوالد يحرص على استخدام امرأة أو فتاة للعمل في المنزل ومساعدة الوالدة في أداء مهامها المنزلية والرعوية التي كانت تتزايد سنة بعد أخرى كلما أنجبت طفلاً جديداً بمعدل مولود كل سنتين. وقع الاختيار في الأيام الأولى من العشرينيات على فتاتين يتيمتين قريبتين للوالدة من البصة (هدى وهادية). وكانتا مساعدتين ممتازتين تعاملان كابنتين. إلى أن تمكن الوالدان من إيجاد عريسين لهما، وهما شقيقان أقاما في خرَبا من أصل لبناني (نعمان وجبران). وعند مولدي ١٩٣١ كانت المساعدة فتاة يتيمة ومن البصة أيضاً اسمها «كاملة»، عاشت معنا أكثر من عشر سنين. كانت مربيتي وحاضنتي - وأصبحت حبيبتي في الطفولة. كنت أقول إني لن أتزوج إلا كاملة عندما أصبح في سن الزواج. لكنها اختارت عريساً آخر وأنا بعد في الثامنة أو التاسعة من العمر! لا أزال أحتفظ بصورة لي وأنا أمسك بيدها (كنت في الخامسة تقريباً) وأشعر وكأني أمتلك الدنيا كلها.

أذكر ثلاث فتيات عملن في البيت لمساعدة الوالدة في الأربعينيات. أولاهن خشفة، فتاة حورانية بحث الوالد عن معنى اسمها في القاموس فوجد أنه «غزالة» فطلبت أن نناديها غزالة. وثانيتهن زكية، ابنة تجربة مأساوية. كانت أمها تعمل لدى طبيب ناشئ للأسنان. وأغواها وحملت منه وولدت زكية. لكنه طرد الأم والابنة وذهب إلى عاصمة عربية اشتهر فيها «وجيها محترماً» إلى جانب كونه طبيباً بارعاً. وكانت زكية في منتهى الجمال. لم يطل المقام بها عندنا بعد أن عثرت على عريس مناسب. وكانت الثالثة أليس، ابنة سائق سرياني يعمل عند صديق للوالد توفيت زوجته وتزوج أخرى وخشي أن تسيء الزوجة الجديدة معاملة ابنته، فعطف الوالدان عليها وعملت لدينا وكانت في حوالي العشرين من عمرها. وغادرت طبريا ١٩٤٨ ولا أعرف ماذا كان مصيرها. والمهم

أن اللواتي عملن كنّ يعاملن كأفراد من الأسرة. كانت والدتي بشكل خاص تعطف عليهن كأنهن شقيقات لابنتها الوحيدة. وقد غرست هذه المعاملة فيّ شعوراً لا يزول باحترام من يعمل في البيت والعطف عليه والحفاظ على كرامته. ومن حسن حظي أن زوجتي تشاركني هذه المشاعر.

لم يكن في المنزل في طبريا آلة غسيل كهربائية. كانت امرأة فقيرة الحال تأتي إلينا ثلاثة أيام في الأسبوع للغسيل والكي. أذكرها جيداً، اسمها خديجة، كانت تقوم بغسيل الثياب والأغراض الأخرى في الصباح وتكويها بعد الظهر إذ إن حرارة شمس طبريا كانت تكفي لتجفيف الغسيل في ساعات قليلة حتى في فصل الشتاء. ولم يكن للمرأة أبناء. لذلك كانت تستخدم مدخولها لتعليم أقارب لها. أحدهم درس الهندسة في الولايات المتحدة وأصبح حالياً رجل أعمال مرموقاً ويمتلك شركات في الوطن والمهجر، وكلما اجتمعت به أشعر بالاعتزاز بعصامية بعض أبناء شعبنا الذي يحاول الغرب عبثاً منذ خمسين سنة أن يحوله إلى شعب من المستعطين.

أما المأكولات الصعبة والتي يحتاج إعدادها إلى وقت وتعب فكنا نحصل عليها حينما تزورنا «ليّة»، أو «خالتي أم جوزيف». وهي في الوقع ابنة خالتي. لكنها كانت في عمر شقيقي يوسف أو أكبر منه. لذلك كنا ندعوها خالتي. كانت القريبة المفضلة عند الوالدة. وكانت تعامل الوالدة كأم لها لأنها تيتمت منذ طفولتها ورعتها أمي. وتزوجت في البصة. وكثيراً ما كانت تأتي إلى طبريا نستضيفها عدة أسابيع في الفصل الواحد. وننتهز الفرصة لنطلب منها الأكلات الصعبة، المغربية والمحاشي والملوخية وغير ذلك من أكلات نشتاق لها بدل أنواع السمك الذي كان غذاء شبه يومي لسهولة الحصول عليه وقليه أو شويه ولفائدته الصحية حتى في ذلك الزمن الذي لم نكن نسمع فيه عن الكولسترول وأهمية أكل السمك بدل اللحومات. وكانت «خالتي» تصطحب معها ابنتها الوسطى هلن (التي كنا نسميها هلّون) وكانت تصغرني بخمسين يوماً فقط. وقد ترسخ في ذهن أمها أن تبدأ منذ ذلك الوقت في التحضير لأن أكون أنا صهرها حينما أكبر وتكبر ابنتها. وعبثاً كانت الوالدة تقول لها إن أمامنا سنين طويلة وإن الزواج مسألة خاصة وإن... وإن ... وظلت «خالتي» مصممة على تحقيق مشروعها إلى عام النكبة حينما نزحت إلى مخيم الضبية قرب بيروت مع المئات من سكان البصة وهناك عثرت هلن على بديل وتزوجت وأنجبت وأصبحت جدة.

و«الست سعدى» هي آخر القافلة من أبطال الذكريات وبطلاتها في طبريا الأربعينيات. كانت مبشّرة تقاعدت وتجاوزت الثمانين، من قرية لبنانية. أقامت مع مرسلة أسترالية عجوز مثلها اسمها مس فارتن (كان الوالد يصرّ على أنها أرمنية الأصل اسمها ورطان). وقد بنت مس فارتن منزلاً جميلاً جداً مقابل المدخل الغربي للمنزل في قمة التلة، أطلقت عليه اسم «يكفي» علامة القناعة. واستضافت الست سعدى ومبشّرة أخرى مقعدة اسمها الست مريم وكانت بدوية تنصّرت وبقي على وجهها آثار الوشم. وكانت الوالدة تعطف على سعدى التي تشكو مللها من طعام فارتن الغربي القليل الطعم وحبّها للأكل الشرقي. لذلك كان عليّ وعلى منير أن نصعد بالتناوب ظهر كل يوم لدعوة الست سعدى ومرافقتها إلى المنزل لتناول الغداء معنا ما عدا أيام الآحاد. وكانت مهمة شاقة لأنها تتكرر ست مرات في الأسبوع. ومع هذا لم نكن نظهر تبرماً، لا لها ولا لأمي.

وكان البيت يستضيف الكثيرين. وبينهم عدد لا بأس به من الأقارب من حوران المتوجهين للعمل أو التجارة أو الدراسة في حيفا أو القدس. وكان بين الذين ينزلون عندنا باستمرار ابنا عمة لي يأتيان في أوقات مختلفة. وهما فريد ويوسف عزام. يأتي الأول من خرَبا والثاني من يافا أو غزة. والفرق بينهما شاسع. كان الأول جاداً في أحاديثه ورسمياً في تعامله ومحافظاً في تصرفاته ومتزمتاً في آرائه. دخل مرة في جدال عنيف مع توفيق لأنه قال إنه شاهد في إحدى دور السينما في القدس فيلماً لمحمد عبد الوهاب «يحيا الحب»، وجن جنون ابن العمة. كيف يخرق ابن خاله الآداب والتقاليد ويذهب إلى دار السينما ويحضر فيلماً يحمل هذا العنوان «البذيء». وأخذ يحرض الوالد (الذي لم يكن قد ذهب إلى السينما في حياته) على توفيق رغم تدخل والدتي. لذلك تعلمنا درساً: كلما زارنا فريد نحتفظ بأفكارنا «التقدمية» أو «العصرية» لأنفسنا ونصمت ونحن نستمع إليه يتحدث عن الخلاص والجنّة ومجيء المسيح الثاني. أما شقيقه يوسف، وكان أصغر منه بعدة سنوات، فكان شاباً مرحاً بشوشاً صاحب نكتة - وكان يعمل في حقل التبشير. وحتى أنا، وكنت أصغر منه بأكثر من خمس عشرة سنة، أجد فيه رفيقاً حلو المعشر. وقد هاجر إلى الأرجنتين عام ١٩٤٨ وواصل عمله التبشيري هناك وأصبح مناصراً بقوة لبيرون وحزبه وقام بنشاط واسع ضد الصهيونية و «إسرائيل».

وكان لي ابن عمة آخر، ابن القس أنطون حموي الذي تعهد والدي في طفولته بعد

تيتمه في خـرَبا. وكان، على ما أعتقد، القريب الأقرب والمفضل لدى والدي. وربما كسبت الوالدة موافقته على تسميتي أنيساً حباً منه لأنيس حموي هذا. وأذكر أنه قضى شهر العسل عندنا في البيت. وكان طول الوقت يمازح عروسه ويلاطفها ويتودد لها. وكنت أرى علامات رد الفعل الخبيثة عند أشقائي وأسمع تعليقاتهم المرحة واللاذعة. ومثل الكثيرين، هاجر أنيس إلى الولايات المتحدة ومات وزوجته هناك.

أما الضيف الذي تركت زياراته المتكررة بصمات أقوى من أي إنسان آخر فهو «أبو دخل الله». رجل عجوز من خـرَبا، اسمه الحقيقي موسى المجادي. عمل معلماً مع الوالد في العشرينيات. وشاركه في بناء كنيسة خـرَبا بعد تهديمها. وعاش كل حياته مبشراً بالإنجيل في سورية وشرق الأردن وفلسطين. كان يأتينا بدون علم مسبق، ويغادرنا بدون إشعار. نستيقظ صباحاً فنجده نصب خيمة في حديقة المنزل. ونستيقظ صباح يوم آخر فلا نجد للخيمة أثراً. خفيف الظل سريع الحركة. يقيم في خيمته ليرتاح من عناء الطريق قبل أن يستعيد قوته ويتابع سفره. إلى أين؟ لا أحد يعلم ولا هو يعلم. جوابه التقليدي «إلى حيث يريدني الله أن أذهب». وكان يعدّ طعامه في الخيمة لنفسه. فقط إبريق القهوة العربية هو كل ما يطلبه منا. «قهوة القسيس التي لا مثيل لها».

ترتسم صورة الرجل الغريب في مخيلتي حتى اليوم بعد ستين سنة منذ مشاهدته آخر مرة بلحيته البيضاء الكثّة التي لا أظن أن مقصاً لامسها، وحصانه الذي يستعمله في تنقلاته وكان يربطه قرب الخيمة ويعتني به كصديق عزيز أو ابن مدلل. كنا نجلس إليه نستمع إلى قصصه ونوادره بإعجاب ولهفة. وإذا ما انتهى من واحدة نطالبه بأخرى. روى لنا في إحداها كيف انقطعت عن المرسلين الأميركيين في سورية ولبنان وفلسطين في الحرب العالمية الأولى الأموال بسبب إجراءات الحكومة العثمانية. ولم ينقذهم من الجوع أحد غيره. ذهب إلى الجامعة الأميركية في بيروت وأبلغ رئيسها الحال السيئ لمواطنيه فأعطاه صندوقاً من الأموال وأخذ يتجول بين المراكز والمدن يوزع الدولارات على هؤلاء تحت سمع الجنود الأتراك وبصرهم لأنهم حسبوه مجنوناً ولم يتصوروا أنه يحمل كل هذه الأموال. فكان كلما اقترب من جندي أخذ يكلمه عن المسيح وضرورة الإيمان به ويعطيه نسخاً مما يحمل من كتب دينية.

وفي إحدى زيارات المجادي لنا أخبرنا أن حصانه مريض. ولم نشاهد الحصان في اليوم

التالي في المكان الذي ربطه فيه. قال إنه أطلق الرصاص عليه وأراحه من العذاب. ولم أفهم تصرفه وعدت إلى البيت باكياً وغاضباً على الرجل وقسوته. لكن والدي أفهمني أن القتل في حالة مثل هذه، حين لا دواء لتخفيف الألم، هو الحل الأفضل لمن يتعذب، سواء كان بشراً أو حيواناً. ومنذ ذلك الحين، وفي حدود إدراكي الضيق آنذاك، اعتنقت مبدأ القتل الرحيم الذي لا أزال حتى اليوم أجهر به وأدعو له.

لكن «بيت القسيس عبدالله» حظي بزوار آخرين يأتون إليه بين حين وآخر خلال زياراتهم «الرسمية» للمدينة ومرورهم على بعض رجالاتها كواجب اجتماعي. أذكر بين كبار الزوار المندوب السامي السير هارولد مكمايكل وكيث روتش حاكم القدس وأندرز حاكم لواء الجليل الذي اغتاله المناضلون ١٩٣٧ في الناصرة. وزارنا حوالي ١٩٤٢ أحد أفراد العائلة المالكة في بريطانيا ثم ركب اللنش وذهب في البحيرة إلى ضفتها الشرقية حيث زار قرى عربية وشركسية ومستعمرات يهودية. وكان شقيقي فايز ضمن المجموعة التي رافقته باعتباره مديراً لدائرة التموين في الجليل. وأخذني فايز معه. وكانت المرة الوحيدة التي زرنا فيها، هو وأنا، مستعمرة يهودية (دجانيا، مسقط رأس موشي ديان). وعدت مساء إلى البيت أروي مشاهداتي للأهل ولزملائي في المدرسة. وقد استرعى نظري طريقة الحياة في المستعمرة والتقيّد بها وتساوي جميع المقيمين فيها والخضوع للأنظمة والقوانين. كما أعجبني منظر الفجوات الصغيرة المملوءة مواد مطهّرة على مدخل كل مزرعة أو زريبة، وذلك لحماية النباتات والحيوانات داخلها من أمراض أو جراثيم قد ينقلها الزوار إليها. وكنت أتساءل كيف يخافون على حيواناتهم من البشر بينما نحن نخاف على أنفسنا من الحيوانات؟ ومما لفت نظري أيضاً الدجاج والديوك الكبيرة البيضاء، وأكوام البيض الكبيرة الحجم حيث تختم كل بيضة منها بتاريخ «مولدها». وأعترف أن أكثر ما استرعى انتباهي، مثلما أثار اهتمام الطلاب زملائي في المدرسة في اليوم التالي وأنا أروي لهم مشاهداتي (ولا أظن أن أحداً منهم زار مستعمرة في حياته) اشتراك الصبايا اليهوديات مع الشبان في العمل جنباً إلى جنب وهن يلبسن الشورتات الزرقاء القصيرة والضيقة والقمصان البيضاء الملتصقة بأجسادهن والتي تكشف عن سواعدهن وصدورهن وظهورهن. إنها مناظر تنال إعجاب فتى مراهق ولو كانت لشابات يعاديهن ويقاطعهن!

امتدت في حدائق البيت الواسعة أنابيب المياه وحنفياتها لتصل إلى كل المناطق المزروعة أو المغطاة بالأعشاب. وكانت المياه فيها دافئة في الشتاء. أما في الصيف فكانت حارة، وكانت تصل إلى درجة الغليان أحياناً تحت تأثير حرارة الشمس على الأنابيب الممتدة على الأرض وليس تحت التراب. وكثيراً ما كان والدي يمازح بعض الضيوف الأجانب غير المعتادين على طقس طبريا، بأن يطلب منهم فتح الحنفية في الحديقة وغسل أيديهم ليفاجأوا بالمياه التي تغلي وتكاد تحرق أصابعهم.

لا بد أن شبكة المياه امتدت إلى المنزل وحديقته منذ بنائه أواخر العشرينيات. أما الكهرباء فما أزال أتذكر إيصال شبكتها إلى غرف المنزل أواسط الثلاثينيات. وكانت أسلاكها عريضة وظاهرة فوق الجدران ومفاتيحها بيضاء وضخمة. ولعل طبريا من أولى البلدات الفلسطينية التي وصلت الكهرباء إليها بفضل قيام مشروع روتنبرغ لتوليد الكهرباء في الطرف الجنوبي من البحيرة عند لقاء نهري اليرموك والأردن سنة ١٩٢٦. أما في البصة حيث كنا نصطاف أحياناً فكان اللوكس والقنديل وسيلتي الإنارة.

ولم يكن في المنزل أجهزة وأدوات كهربائية كثيرة. لم يكن فيه ثلاجة، بل برّاد يحفظ برودة الأطعمة بفضل لوح من الثلج نشتريه صباح كل يوم من المعمل الوحيد للثلج القائم قرب المنزل.

وكان في البيت خزانة لحفظ الأطعمة التي لا حاجة لوضعها في البراد، تسمى نملية. وأعتقد أن الكلمة جاءت من محاولة إبعاد الأغذية عن النمل الذي كان يجتاح البلدة بين حين وآخر. ولمنع النمل من دخول هذه الخزانة ذات الباب المشبّك ليسمح للهواء بدخولها كانت أقدام النملية الأربع توضع في صحون صغيرة فيها ماء، حتى إذا حاول النمل اختراق الخزانة غرق في الماء.

ولم يكن في المنزل غسالة ولا مكواة على الكهرباء. كانت المكواة على الفحم. ومثل الثلاجة الكهربائية، لم تدخل هذه الأجهزة منزلنا إلا بعد الإقامة في بيروت ١٩٤٨. (أذكر أن الوالد تسلم من السفارة البريطانية في ١٩٥٠ مبلغاً صغيراً من المال تعويضاً من الحكومة البريطانية لاستيلائها على أرض الوالدة في البصة التي تحولت إلى مطار. ومن هذا المبلغ اشترى ثلاجة وبعض الأدوات الكهربائية). كذلك كانت أجهزة الطهي على

الكهرباء أو الغاز غير معروفة، يُستعاض عنها بالبريموسات على الكاز. وكنا نستعمل المراوح الكهربائية للتهوية بدل المكيفات الأكثر تطوراً. أما التدفئة فلا حاجة لأجهزة لها في طبريا وهي البلد الدافئ في الشتاء.

وكان الراديو، ثم الهاتف، من الاختراعات التي تسللت إلى المنزل في الأربعينيات بصعوبة. كان الوالد يعارض شراء راديو ولا يرى مبرراً لذلك. إلا أن يوسف استطاع إقناعه بعد إعلان الحرب العالمية ١٩٣٩ بضرورة سماع أخبار الحرب أولاً بأول. فاشترط الوالد أن لا يفتح الراديو إلا على نشرات الأخبار والتعليقات. وأكثر من ذلك، طالب بألا نسمع الأخبار إلا من أنقره التي كانت على الحياد. وبالطبع خرق إخوتي هذا الحظر تدريجاً. وبما أن أحد أقرباء الوالدة (عيسى خليل الصباغ) كان يذيع نشرات للأخبار ضد يونس البحري اقتنع الوالد بأن نستمع له وللبحري في إذاعتيْ لندن وبرلين. وكان جهاز الراديو ضخماً من صناعة فيلبس الشهيرة.

أما الهاتف فقد كان فايز الذي نجح بإقناع الوالد بالسماح باشتراكنا بشبكته حوالي العام ١٩٤٥. وحجته أن عليه الاتصال اليومي بين طبريا ولبنان بحكم مسؤولياته في الحزب القومي. وأذكر رقم الهاتف (١٥٨) وهو دليل على قلة المشتركين بالهاتف في طبريا حتى ذلك الحين. ولم يكن الهاتف الأوتوماتيكي معروفاً. كان علينا الاتصال بالسنترال قبل إجراء أية مكالمة. (ومع هذا كانت خدمات الهاتف في الأربعينيات في طبريا أفضل مما كانت عليه في بيروت في الخمسينيات). وقد وضع الهاتف قرب سرير الوالدة ليسهل اتصالها ــ إذا شعرت بانحراف صحتها ــ بالوالد إذا كان خارج المنزل أو بالمستشفى. وجدير بالذكر أن خدمات البريد كانت نشيطة وسريعة في فلسطين منذ بدء الانتداب البريطاني، الأمر الذي أغنى المواطنين عن استعمال الهاتف. وكنت وأنا طالب في القدس (١٩٤٦ ــ ١٩٤٧) أواصل المراسلة مع الأسرة في طبريا ومع الأشقاء والأصدقاء عبر البريد. أذكر أني كتبت مرة رسالتين في يوم واحد، الأولى إلى شقيقي فؤاد أطلب منه طلباً، والثانية إلى الوالدة أشكو لها فؤاداً لأنه يزور القدس ولا يمر عليّ. وأخطأت في وضع الخطابين في مظروفيهما. فقرأ فؤاد شكواي، وعتب، ولم يعد يزورني لعدة أشهر عقاباً! كانت هذه الحادثة السبب في حرصي حتى الآن على التأكد عند كل رسالة أبعث بها من تطابق الرسالة مع المظروف.

وفي مقابل ندرة الأجهزة الكهربائية كان في المنزل آلتا أرغن وفانوس سحري وآلتا تصوير وآلة طباعة بالإنجليزية وآلة لسحب النسخ (ستانسل من نوع بسيط كان يدعى رونيو). باختصار، كان منزلنا بسيط الأثاث والمظهر، الأمر المألوف في منازل الطبقة الوسطى في مدن فلسطين. فلا سجاد عجمي أو صيني، ولا ثريات كرستال، ولا مقاعد ستيل ولا ستائر مخملية و/ أو معدنية. كان أثاثاً متواضعاً لعائلة متواضعة. ذلك كله في مقابل مكتبة لعلها كانت من أثمن المكتبات الخاصة في فلسطين، مكتبة تليق بأسرة اعتبرها الناس «نخبة النخبة».

(*)

كان يوم الأحد من كل أسبوع يوماً للراحة الكاملة والانقطاع عن الأعمال غير الضرورية، وهو يمتد من مساء السبت إلى مساء الأحد. فالأحد هو « يوم الرب» أي يوم الصلاة والتعبد. لا تنقل ولا تبضع ولا طبخ ولا غسل ولا كي ولا اجتماعات ولا لعب خارج المنزل ولا سينما ولا سباحة. لذلك كان الغداء الذي تعده الوالدة لنا بسيطاً ويعدّ مسبقاً. أي عكس «وليمة الأحد» الفخمة عند الأسر الأخرى. ولما شاع في الحرب تقديم «المقانق» (من اللحم البقري الأشبه بالفرانكفورتر) للجنود البريطانيين كوجبة مغذية وسريعة أصبح هذا الصنف هو طبق معظم الآحاد مع البطاطا المسلوقة من اليوم السابق.

لا أعتقد أن أصناف الطعام في المنزل كانت تختلف عما تعدّه العائلات الأخرى. أما في الأعياد فكانت الأصناف التقليدية هي الدجاج المحشو أو ديك الحبش (الرومي) أو الضلعة. وفي البصة كانت الأكلة الأكثر شيوعاً أيام الأحد «الدجاج المحمر» الذي يقدّم مع الفلفل الأحمر ويشوى في الفرن. وكانت هناك أصناف ممنوعة لدوافع إنسانية: العصافير والأرانب والحمام. إلى جانب عدم أكل لحم الخنزير والضفادع واللحومات والكبة النيئة.

ربما اختلف نوع الطعام في منزلنا عنه في العائلات الأخرى إلى حد ما في الفطور والعشاء. كان الفطور يضم في معظم الأحيان، وإلى جانب البيض والألبان والأجبان، الكورن فليكس أو الأوت ميل (مع الحليب البارد مع أولهما والساخن مع ثانيهما، باعتبار أن الأول كان للصيف والثاني للشتاء). وكان كلا الصنفين يستورد من بريطانيا

في علب كرتونية كبيرة. وكثيراً ما كانت العلبة تحتوي هدية، كوباً أو فنجاناً. أما العشاء فكان خفيفاً عادة. وذلك لأن «شاي الساعة الخامسة» كان وقعة لا بأس بها فلا يبقى من داع لعشاء دسم.

كانت الوالدة تحرص على شاي الخامسة كل الحرص. وسواء كنا وحدنا، أفراد العائلة، أو مع ضيوف، فإن لهذا الشاي قوانينه وعناصره ومذاقه ومزاجه الخاص. فهو، من جهة، بترتيب حسب إتيكيت معين. وهو، من جهة أخرى، حافل بأصناف الساندويشات والمعجنات والبسكوت والكاتو وهي كلها أصناف كانت الوالدة ماهرة في صنعها وتتقن إعدادها وتقديمها كأفضل «ست بيت» في منزل أرستقراطي! ولا شك أن دراسة الوالدة في صيدا حيث التركيز على تعليم الفتيات شؤوناً منزلية مثل هذه إلى جانب عشرتها الطويلة وخبرتها مع المرسلين الأجانب (بريطانيين واستكلنديين وأميركيين) أهّلاها لأن تكون مائدتها مثلاً يحتذى في الأناقة والبساطة وتنوع الأطباق الخفيفة بعيداً عن المأكولات العربية التقليدية الدسمة.

قلما كان أسبوع يمضي دون أن يدعى أصدقاء إلى حفلة شاي عندنا: سواء من العرب أو الأجانب. وكان معظم الضيوف ممن يأتون إلى طبريا للاستشفاء أو لقضاء فصل الشتاء أو في شهر عسل، من معارف الأهل وأصدقائهم. هذا إلى جانب أسرة الإرسالية التي كان عدد أفرادها بالعشرات. وكنت أترقب ذلك بفارغ الصبر. فقد تعودت على هذا النوع من المأكولات حتى أصبحت حتى اليوم أفضل الأكل الخفيف والأنيق على الأطباق التقليدية. ولعل آخر حفلة شاي كبرى أقامها الوالدان كانت صيف ١٩٤٥ بمناسبة تخرج فايز (ماجستر) وتوفيق (بكالوريوس) وماري (البكالوريا) في بيروت. إذ دُعي إلى الحفل أكثر من مئة مدعو من أصدقاء من أهل طبريا ومن أفراد الجالية الأوروبية. جرت الحفلة، كالعادة في أشهر الصيف والخريف، في حدائق البيت. كنت أتطلع إلى يوم أتخرج أنا فيه ويقيم الوالدان لي حفلاً مماثلاً!

عليّ أن أنوّه أن حفل الشاي لم يكن الشاي بالضرورة هو مشروبه الرئيسي. فكثيراً ما كان الضيوف يستبدلون به اللمونادة التي اشتهرت الوالدة بصنعها. كانت «لموناضة الست عفيفة» مثل «قهوة القسيس عبدالله»، مشروباً مفضلاً عند المعارف والأصدقاء. ولا يوازي لموناضة الوالدة إلا تلك التي امتازت هيلدا بعملها ويقبل عليها ضيوفنا بحماسة!

كان الوالد يتقن عمل شيء آخر إنما للاستهلاك في نطاق الأسرة فقط وليس للضيوف. كان عندما تجتمع الأسرة في المنزل في عطلة يفاجئنا «باللصاقيات» وهي أكلة حورانية: رقائق الخبز مخبوزة بالفرن وعليها الزبدة والعسل أو المربّى، أشبه ما تكون بالبان كيك الأميركية. وهي أكلة دسمة جداً كنا نتناولها على الإفطار أو المساء بدل شاي الخامسة. وكان الوالد يخبزها في فرن أقيم في غرفة في حديقة المنزل كان يسكنها الناطور ثم حولها الوالد إلى فرن. ومن تقاليد هذه الأكلة الشهية أننا كنا نتناولها في الحديقة وعلى طبليّة أسوة بما يفعله أهل حوران. وبعد بناء الفرن في البيت أصبحت الوالدة تعدّ لنا «خبزاً إفرنجياً» تخبزه فيه.

لم تكن المشروبات الروحية تجد مكاناً على المائدة. بل لم تكن توجد في المنزل إطلاقاً، ربما باستثناء النبيذ الأحمر الذي يقدم فقط يوم «العشاء الرباني» في الكنيسة بعض أيام الآحاد. ومن هنا نشأت لا أعرف المشروبات إطلاقاً. كان أول كأس وسكي شربته في حياتي في العام ١٩٥٤ ـ أي بعد تخرجي في الجامعة، في بيت صديق لي (المناضل خليل خليف). ألحّ عليّ بشرب كأس معه، فخجلت أن أخبره أني لم أكن أعرف طعم الوسكي. وحتى الآن لا أعرف طعم العرق. لا أنا ولا هيلدا. لعل نفور الوالد من الكحوليات ونقده الشديد لشاربيها هو الذي ترك آثاره فيّ.

وكان الوالدان ينفّراننا من شراء المأكولات من خارج البيت بحجة أنها غير صحية أو غير نظيفة. وكانت الوالدة تقول لنا: اطلبوا ما تشاؤون وأنا أصنعه لكم، خاصة الحلويات على أنواعها، بما فيها الكنافة والهريسة والبقلاوة.

كان زملائي الطلاب يهجمون على بائع التفاح المطبوخ المغطّى بالسكر الأحمر ويتلذذون بأكله، فأعود إلى المنزل مطالباً الوالدة به. وتلبي الطلب. لكن عينيّ تبقيان على ما يأكله زملائي. وبعد أن تزوجت ذهبت مع زوجتي للنزهة في بلدة على ساحل البحر في بريطانيا. ورأيت بائعاً ينادي على تفاحه المطلي بالسكر الأحمر. وأخبرت هيلدا أني ومنذ حوالى ثلاثين سنة وأنا أحلم بأكل التفاحة في الشارع مثلما يفعل كل الأطفال بالرغم من الذباب الذي يهجم على السكر. فأصرت أن أتحرر من هذه العقدة واشتريت تفاحة. وقبل أن أبدأ بأكلها هجمت عليها ذبابة وسبقتني إلى لحس السكر. فنفرت من المنظر ورميتها. وهكذا بقيت حتى اليوم مطيعاً لتعليمات

والدتي وتحذيراتها ـ لا شك أنها كانت على حق!

لقد اعتدت وأشقائي أن نلتزم تعليمات الأهل في شؤون الطعام لأنهم يعرفون مصلحتنا. وفي المقابل كان الوالدان يبديان استعدادهما لتأمين كل ما نطلب أو نقترح. كنا مثلاً نحب الشوكولاته شأن كل أطفال العالم. لذلك لم يكن البيت يخلو من أشهر صنفين بريطانيين: النسلة والكادبري. وكنا نسعد كثيراً بالحصول على الهدايا التي تحتويها ألواح هذين الصنفين ونجمعها ونعتز بها ـ صور سيارات وفراشات وأزهار. والواقع أنها كانت مصدراً ثقافياً وتربوياً جيداً نتعرف بواسطتها على حيوانات العالم ونباتاته وصناعاته. لكن كان علينا أن نقبل بكل شيء ونرضى بما يقدم لنا دون شكوى أو تذمر. وكان هناك استثناءان فقط: مسموح ليوسف ألا يأكل اللحم لأنه نباتي، ومسموح لتوفيق ألا يأكل بصلاً مطبوخاً لأن لديه حساسية ضده. أما ما عدا ذلك فكان علينا أن نتناول كل ما هو موجود أمامنا على المائدة.

(*)

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ أقرّت الأمم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية. وأعلن عرب فلسطين إضرابهم العام. وأغلقت المدارس كلها. ونقلني الباص إلى طبريا حيث أقمت مع الأسرة إلى حين رتّب يوسف لي أمر الالتحاق بمدرسة الفنون في صيدا حيث سبق له وللوالد والوالدة أن درسوا من قبل.

وصل يوسف صباح يوم الرابع من شباط/فبراير ١٩٤٨ لأخذي إلى المدرسة. وكانت الوالدة قد تعرضت لنوبة قلبية قضت بنقلها إلى المستشفى قبل ساعات. وكانت الحزين غادرت طبريا. وكانت المرة الأخيرة التي أراها بدون مجهر من بعيد. وفي هذا الجو نسيمها المنعش في الصباح يمسح خديّ والسيارة تقطع شوارعها والناس بعد في بيوتهم يستعدون لاستقبال يوم جديد. اختلطت دموع الخوف على الوالدة مع دموع الحزن لفراق المدينة. وإذا كنت قد التقيت الوالدة بعد عشرة أسابيع في بيروت التي أصبحت مأوى للأسرة بديلاً غير مواز لطبريا فإني لم ألتقِ طبريا حتى اليوم، إلا عبر نظرات خاطفة من بعيد من فوق تلال أم قيس في شرق الأردن، التي كانت ذات يوم، في

القرن الأول الميلادي، مقاطعة في إمارة طبريا.

هكذا تتشابك الكيانات القطرية التي رسّخ الاستعمار حدودها المصطنعة في اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦ مع بعضها بعضاً، ويحمل الشعب الواحد السوري العربي حضارة وإرادة أربعة أنواع من البطاقات الرسمية. فهذا فلسطيني وذاك أردني. وهذا لبناني وذاك سوري. وهكذا انتقلت من مسقط الرأس في فلسطين إلى الإقامة (المؤقتة لمدة سبع وخمسين سنة) في لبنان، وامتد عملي إلى سورية حيث مسقط رأس الوالد، وتزوجت من أردنية. ولم أعد أسعد برؤية طبريا إلا من فوق بعض التلال. وكان ذلك كله دليلاً حسياً ومقنعاً لحقيقة الأمة الواحدة الموزعة على شعوب متآخية، وحقيقة الوطن الواحد الممزق في كيانات متجاورة. وبالتالي فإن سيرتي هي بحد ذاتها انتصار على المؤامرة الاستعمارية. وأشعر وأنا أعتز بتشابك انتماءاتي في إطار سوري عربي أني أصفع السير مارك سايكس والمسيو جورج بيكو كل يوم صفعة جديدة. أصفعهما بالممارسة الحياتية دون خطابة ولا ضجة ولا بهورة.

من هنا فأنا فلسطيني ولبناني وسوري، إلى حد ما وليس بالمطلق. أنا عربي موزع بين هذه الأقطار التي يتساوى عندي الولاء لها والانتماء إليها. إني أحمل قلباً إنسانياً يضخّ دمه العربي في شرايين بعضها فلسطيني وبعضها لبناني وبعضها سوري: شريان النضال الفلسطيني من أجل التحرير الكامل وإسقاط الاغتصاب. وشريان الثقافة والعصرنة اللبناني المنفتح على الحضارة العالمية. وشريان الإباء والشموخ والاعتزاز السوري التواق إلى الوحدة والانطلاق. أنا إذن فلسطيني، وأنا لبناني، وأنا سوري، لكنني عربي أولاً وإنساني في نهاية الأمر، عروبة تخدم فلسطين ولبنان وسورية مثلما تستمد منها كلها وجودها وقوتها، وتقوم على القيم والمثل الإنسانية العامة، ولا تتعارض هذه العروبة والإنسانية مع نقطة الارتكاز السورية التي تتفرع بين فلسطينية ولبنانية. فسورية، كما كتب فيليب حتي، هي أساس الحضارة في العالم. «إن لكل إنسان في العالم وطنين يدين لهما بالولاء: مسقط رأسه وسورية».

أذكر هنا أني حصلت على «هوية» فلسطينية لأول مرة في أوائل العام ١٩٤٨ لأتمكن من عبور الحدود إلى لبنان. واسترجعت «جنسيتي» اللبنانية، مع معظم أفراد الأسرة، في الثاني من حزيران/يونيو ١٩٥٨. كما استرجعت «الجنسية» السورية في ربيع العام

١٩٧٣. إلا أن ولائي العربي أهم من هذه البطاقات الثلاث! (وأود أن أذكر هنا أن يوم استرجاعي الهوية اللبنانية كان في الواقع يوم تشييع جنازة المطران الماروني مبارك الذي شذ عن إجماع الشعب اللبناني ودعا إلى إقامة كيان مسيحي في لبنان متعاون مع الكيان الصهيوني في فلسطين). وهذا ما يذكّرنا بأن الشاعر الماجن عمر بن أبي ربيعة ولد يوم وفاة الخليفة التقيّ عمر بن الخطاب.

ولعلي أحظى قبل أن أموت بتلك الهوية الواحدة التي تكمّل هوياتي القطرية المؤقتة الثلاث وتتوجها!

أما طبريا فتبقى سيدة المدائن وعميدة الأمصار. فيها كانت الولادة والنشأة وأيام الطفولة والصبا. ومنها كان الانطلاق إلى العالم الواسع. هي الأساس والقاعدة. وهي مآل الأحلام والتطلعات. هي الأعز في القلب والأقوى في الوجدان. وهي الخاتمة الطبيعية لطريق الحياة الوعرة نحو الراحة النفسية وربما الراحة الجسدية الأبدية أيضاً. لم أتخلَّ عنها طوعاً ولم استبدل بها بيروت إلا مرغماً. وبيروت هي المحطة النهائية لي قبل العودة إلى طبريا، سواء تحققت هذه العودة فعلاً أو بقيت حلماً في الخيال. وباستثناءات قصيرة نسبياً فرضتها سنوات الدراسة في كمبردج والعمل في تونس والقاهرة تمتد إقامتي في بيروت، واستقراري المؤقت، مدة سبعة وخمسين عاماً. وإذا حذفت الاستثناءات شارفت المرحلة البيروتية على خمسين سنة. ومع هذا فأنا طبرانيّ لا غشّ فيه!

٢

في مسقط الرأس

الفردوس الذي اجتاحه الأشرار وتنازل عنه السماسرة

تتناقض شهرة طبريا مع مقومات شهرة مدينة ما ومع معايير الأهمية التي تتحكم في تقييم موقع سكاني معين. فلا تعداد السكان حالياً أو عبر التاريخ ولا المساحة ولا الصناعة ولا الزراعة أهلت طبريا لأن تتبوأ هذه الرتبة العالية التي وصلت إليها. فهي مدينة صغيرة بكل المقاييس. مساحتها ألف وثلاث مئة دونم. وبلغ تعداد سكانها اثني عشر ألف نسمة في عامها الأخير قبل النكبة، ثلثهم من العرب والثلثان من اليهود. والطقس حار صيفاً دافئ شتاءً ويصل أيام الصيف إلى خمسين درجة مئوية سانتغراد. ولا تمطر السماء أكثر من ثلاثة أسابيع في السنة. ومحاصيلها من الموز والحمضيات والخضار لا تزيد كثيراً عن استهلاك سكانها. ولا تزيد مساحة بحيرتها الشهيرة على مئة وستين كيلومتراً مربعاً. وليس بين القرى المحيطة بها ما يتميز بإسهام بارز في الاقتصاد الفلسطيني.

مع هذا كله سجلت طبريا لنفسها صفحات ناصعة في تاريخ فلسطين، بل في تاريخ سورية الطبيعية، منذ أن بناها الحاكم الروماني هيرودوس أنتيباس في ما بين العامين ١٧ و٢٢ للميلاد، وسماها على اسم القيصر الروماني طيباريوس تزلفاً له وتقرباً منه، في موقع خراب إحدى المدن الكنعانية القديمة «الرقة» وكانت قد تحولت إلى مدافن لأهل المنطقة. وكانت البقعة التي بنيت فيها طبريا مأهولة منذ آلاف السنين. ولم يكن غريباً أن

الأثريين اكتشفوا بجوار طبريا في الثلاثينيات من القرن الماضي جمجمة تعود لامرأة عاشت قبل المسيح بأكثر من ثلاثين ألف سنة. وبقيت الجمجمة أقدم أثر للإنسان القديم لفترة طويلة. وجرت عليها عدة دراسات علمية، وسميت «المرأة الطبرانية».

كان المسيح أول من رفع من شأن المدينة الناشئة. كانت مدينة دنسة ونجسة عند اليهود في السنين الأولى من عمرها لأنها بنيت فوق مدافن قديمة. ولهذا لم يسجل «العهد الجديد» أن المسيح دخل المدينة. غير أنه سريعاً ما اختارها لتصبح واحدة من أشهر المواقع في تاريخ المسيحية الأولى. أجرى في المنطقة معظم معجزاته، في البحيرة وعلى شواطئها وفي مشارفها. وألقى في محيطها وجوارها أشهر خطبه ومواعظه. واختار من بين أهل المنطقة أحد عشر تلميذاً من بين تلاميذه الاثني عشر (الوحيد الذي كان من خارج المنطقة هو يهوذا الأسخريوطي من القدس، الذي غدر بالمسيح وسلمه إلى اليهود ليقتلوه مقابل ثلاثين قطعة من الفضة). إن المسيحية، تاريخاً وتقاليد وفلسفة وتعاليم، مدينة لطبريا منطقة وبحيرة أكثر مما هي مدينة لأي موقع آخر في فلسطين أو ربما في العالم. فلا مدينة المولد (بيت لحم) ولا مدينة النشأة (الناصرة) ولا مدينة الصلب (القدس) أعطت المسيحية بقدر ما أعطته طبريا. لم يكن غريباً والحال هذه أن يختار المسيحيون الأوائل رمز طبريا، سمكة المشط، شعاراً لديانتهم الناشئة، وكلمة السر التي يتبادلون بواسطتها المعلومات والتعليمات.

وأنا أعترف هنا والكلام عن طبريا والمسيح أن مخيلتي في الطفولة والصبا كانت تحفل بقصص المسيح وهو يجول في المنطقة ويستولي على أفئدة الناس بصنائعه وأعاجيبه وأقواله. لكني كنت أتوقف عند رواية واحدة عن معجزة جرت على الشاطئ الشرقي للبحيرة في خراج بلدة أم قيس حالياً، حينما شفى المسيح مريضاً يهودياً مصاباً بداء الصرع بأن «أخرج الشياطين» من جسده كما تقول رواية «العهد الجديد» وأدخلها في قطيع للخنازير كان يمر صدفة قرب البحيرة، الأمر الذي أدى إلى إصابة القطيع بالجنون فقذف بنفسه في مياه البحيرة ــ ولعله أول انتحار جماعي! كنت أسأل نفسي حتى وأنا بعد في سن مبكرة عن جواز إنقاذ إنسان عن طريق إعدام مخلوقات أخرى لا علاقة لها بمرض ذلك الإنسان. ولعلي لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت أن عطفي على الحيوانات، كل الحيوانات حتى الخنازير منها، ورأفتي بها ربما تعود إلى ما كنت أفكر به عندما كنت أسمع هذه القصة يوماً بعد آخر، في المنزل أو في الكنيسة أو في مدرسة الأحد. وأعترف

أني لم أسمع بعد حتى اليوم جواباً مقنعاً على هذا التساؤل.

سرعان ما نمت المدينة في منتصف القرن الميلادي الأول حتى أصبحت قاعدة لما سمي بالمدن العشر ــ وهو تحالف سياسي وأمني واقتصادي وجمركي قام حوالي سنة ٦٠ قبل الميلاد واستمر مدة قرن ونصف القرن بين عشر مدن في المنطقة ثم اتسع ليشمل طبريا ومدناً أخرى. وأصبحت طبريا قاعدته. وضم التحالف أشهر مدن المنطقة، ومنها دمشق وبصرى ودرعا وإربد وجرش وأم قيس والسلط وبيسان.

حتى اليهود أنفسهم، الذين تفادوا الإقامة في المدينة «الدنسة» والمرور فيها في الأربعين سنة الأولى من عمرها لجأ الآلاف منهم إليها بعد أن طردهم الحاكم الروماني تيطس من القدس سنة ٧٠ ميلادية. ولم يكتفوا بالإقامة فيها بل حولوها إلى عاصمة دينية وثقافية لهم لعدة قرون. ووضعوا فيها تلمودهم الطبراني الذي أصبح أحد أهم الكتب المقدسة والمراجع القانونية عندهم. وجعلوها إحدى خمس مدن مقدسة. وهكذا يصح أن نصفها «بالحجر الذي رفضه البناؤون وصار رأس الزاوية» كما قال المسيح. ومع أن الطابع اليهودي في المدينة تقهقر وتغلب عليه الطابع العربي الإسلامي منذ القرن السابع، رفع السلطان سليمان المعروف بالقانوني من شأن يهود المدينة سنة ١٥٧٠ حينما فتح أبوابها أمام المئات من المهاجرين اليهود وخاصة ممن تدفقوا إلى المشرق بعد أن طردهم الإسبان المسيحيون في مطلع القرن السادس عشر. وبلغ من اهتمام اليهود بطبريا أن اختارها موسى بن ميمون مقراً له بعد تجوال طويل بين الأندلس والمغرب ومصر وفلسطين أواخر القرن الثاني عشر. وهو أحد أشهر المفكرين والفلاسفة والمشرعين اليهود حتى كتب على قبره «من موسى إلى موسى لم يظهر إلا موسى». وقد وضع موسى في طبريا أشهر مؤلفاته. وكان معاصراً وصديقاً لكل من ابن رشد وصلاح الدين الأيوبي. وتقول الروايات إنه ركب حصانه في مصر وأمره أن يأخذه إلى المكان الأنسب ونذر بأن يستقر في المكان الذي يموت الحصان فيه. فسار به فرسه حتى طبريا ونفق هناك. وهكذا استقر موسى في طبريا وفيها مات ودفن.

أما العرب المسلمون فكانوا هم بناة المركز التاريخي الكبير لطبريا. اختار المسلمون عملة طبريا النقدية عملة رسمية في تعاملهم مع الرومان أول عشرين سنة بعد الفتح، إلى أن استبدل الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب العملة بأخرى جرى صكها

كدراهم إسلامية. وجعل المسلمون المدينة عاصمة أو قاعدة لمنطقة الأردن التي امتدت من درعا إلى صور ومن عكا إلى بيسان. أي أن ولاية طبريا أصبحت تشمل مناطق واسعة مما يسمى اليوم بفلسطين والأردن وسورية ولبنان. واستعادت المدينة أهميتها أيام صلاح الدين الأيوبي الذي استرجعها من الصليبيين في ١١٨٧ واتجه منها نحو القدس بعد أن انتصر على الإفرنج في معركة حطين الشهيرة. كما استعادت طبريا أهميتها ثانية في حكم الظاهر عمر حوالي ١٧٢٠ حينما أعلنها قاعدة لشمال فلسطين قبل أن يستبدلها لأسباب استراتيجية وسياسية واقتصادية. أدى ذلك إلى انحدار المستوى المعيشي والعمراني والاقتصادي في المدينة. وقد أشار إلى ذلك عدد من الرحالة والجغرافيين الأجانب الذين تناقلوا نكتة «سمجة» عن طبريا بأنها أصبحت عاصمة «مملكة القمل والبراغيث» بعد أن كانت عاصمة للمقاطعات اليهودية والإسلامية.

مهما يكن من أمر صعود المدينة أو هبوطها، فقد تمسكت بمحددات وعناصر طبيعية جعلتها تحتفظ بأهميتها مهما قسا عليها الزمن. فالبحيرة إلى جانب المدينة هي التي جعلت طبريا ــ المدينة هبة طبريا ــ البحيرة، تماماً مثلما مصر هي هبة النيل.

هذه البحيرة الصغيرة، والوديعة، التي لا يتعدى طولها ثلاثة وعشرين كيلومتراً وعرضها أربعة عشر كيلومتراً إنما هي واحدة من أقدم المسطحات المائية في العالم. كانت جزءاً من بحر كبير امتد من سهل البقاع في لبنان شمالاً إلى غور الأردن ببحيراته الثلاث (الحولة وطبريا والميت) حتى بحيرة فكتوريا في أوغندا. وقد أدت العوامل الطبيعية على مرور عشرات الآلاف من السنين إلى «استقلال» بحيرة طبريا عن ذلك المسطح المائي منذ حوالي عشرين ألف سنة. لكن هذا الانسلاخ لم يمنع سمك طبريا (المشط) الفريد من نوعه أن يحتفظ بتوأمة مع سمك بحيرة فكتوريا ومع بعض أسماك روافدها إلى نهر النيل.

لقد اشتهر السمك الطبراني على مر العصور. وأعطى لطبريا شهرة اقتصادية ومعنوية وعالمية. ففي عهد الرومان قبل ألفي سنة كان السمك المفضل في الإمبراطورية، وخاصة في روما، هو السمك الطبراني، الذي كان يجفف ويملح ويصدر إلى إيطاليا وسائر يقاع

الإمبراطورية. وبدون انحياز عاطفي لسمك طبريا أرى أن هذا السمك هو أفضل أصناف السمك في العالم كله وأطيبها مذاقاً حتى إن من يعتاد عليه يجد صعوبة في استحسان أي نوع آخر من السمك.

لم يكن السمك إلا أحد مصدرين لعطاء البحيرة. أما العطاء الآخر والأهم فهو ماؤها. إن البحيرة خزان مياه فلسطين كلها، من الجليل إلى النقب. تبلغ الواردات المائية للبحيرة من نهر الأردن والروافد والأمطار حوالى ثماني مئة مليون متر مكعب. ويبلغ معدل ما يعطيه هذا الخزان الهائل من الماء إلى فلسطين سنوياً حوالى خمس مئة مليون متر مكعب. وتبلغ ثروة الخزان ثلاثة آلاف مليون متر مكعب.

ولا ننسى فوق هذا ما لطبريا من أهمية بسبب موقعها الجغرافي. كانت منذ القدم محطة رئيسية في الطريق التجاري والحضاري والحربي بين مصر وسورية، مروراً بشمال فلسطين وشرق الأردن وحوران. وكان جسرا بنات يعقوب شمال البحيرة (بين فلسطين وسورية) والمجامع جنوب البحيرة (بين فلسطين وشرق الأردن) من أشهر النوافذ التي تفتحها فلسطين على جارتيها الشرقيتين.

يضاف إلى ذلك أهمية ثانية: الأهمية السياحية. كانت نسبة السياح إلى طبريا في معظم العهود الميلادية تكاد تتساوى مع نسبة السياح إلى مواقع فلسطين التاريخية والدينية الأخرى كلها كالقدس وبيت لحم والناصرة ونهر الأردن.

ولا شك أن السباحة في البحيرة كانت عاملاً مهماً في تنشيط حركة السياحة. فالبحيرة بسلاسة أمواجها واعتدال حرارة مياهها تغري السابحين حتى في عز فصل الشتاء. أذكر أن الوالد وأشقائي الثلاثة الكبار كانوا يمارسون السباحة من أواخر شهر شباط/ فبراير وحتى قبيل رأس السنة.

وسارت السياحة التطبيبية والعلاجية جنباً إلى جنب السياحة الدينية. فحمامات طبريا شهيرة في موقعيها الرئيسيين: «حمامات طبريا» جنوب المدينة على الطريق إلى سمخ و«الحمة» إلى الجنوب الشرقي من البحيرة. وقد اشتهر الموقعان عبر التاريخ وزارها المئات من مشاهير العالم في العهود المختلفة من كليوباترا (القرن الأول قبل الميلاد) إلى قطر الندى (القرن العاشر) إلى الشيخ بشارة الخوري رئيس لبنان الأول في عهد الاستقلال.

ليعذرني القارئ إذا خرجت على موضوع الذكريات وأسهبت في الكلام عن طبريا. أبرر ذلك لنفسي بأن طبريا هي المنطلق والأساس في رحلة العمر (في الأعوام الستة عشر الأولى من حياتي). فكل شيء في طبريا في الثلاثينيات والأربعينيات إنما هو وليد هذا الإطار التاريخي والجغرافي والطبيعي للمدينة الذي هو بدوره إطار ذكرياتي الأولى.

(*)

كان منزلنا يقع على الطريق المؤدي من وسط طبريا إلى المناطق الشمالية نحو صفد بمحاذاة الشاطئ الغربي للبحيرة. ولم يكن يفصل بين حدائق المنزل وساحاته وأراضيه الواسعة التي لم تطأ قدماي بعضها وبين البحيرة غير شاطئ ضيق قام عليه منتجع الليدو وبجواره مقهى «أبو دياب» ومنزله الصغير ولكل من المنتجع والمقهى آثار في الذاكرة.

أسس المنتجع رجل أعمال ألماني اسمه كروسمان. وبنى فيه مبنىً واسعاً للحفلات وقاعات الموسيقى والرقص، وإلى جانبه مقهى كبير وسط مجموعة من الحدائق ذات الأزهار والأشجار النادرة. وكان يشرف على هذه الحدائق عدد قليل من اللبنانيين وكان بعضهم يتردد على حدائق منزلنا للعمل فيها حسب رغبات الوالدة. وكنا نعجب بهؤلاء الرجال، يلبسون لباس المشايخ الدروز الذي اعتدت على رؤيته في لبنان بعد الهجرة ١٩٤٨. وكانوا يتشابهون في اللطف والكياسة وحلاوة اللسان والمهارة في العمل.

كان المنتجع للنخبة فقط من عرب طبريا وبريطانييها وزوار المدينة وحماماتها. وأقصد بها النخبة الاجتماعية التي تسعى وراء الرقص وسماع الموسيقى الغربية والكلاسيكية وشاربي الشاي في الرابعة أو الخامسة بعد الظهر وهواة السهر في الليل. وكنا نسمع أصوات الموسيقى والغناء حتى منتصف الليل من غرف النوم في المنزل إذ لم يكن يفصل بيننا إلا طريق السيارات. لكن المنتجع لم يكن مفتوحاً لي ولا لشقيقي منير، إذ كنا صغاراً. أما الأخوة الكبار، من يوسف إلى توفيق، فكانوا يرتادون المقهى باستمرار. ولمدة سنة (١٩٤٠ ـ ١٩٤١) أصبح يوسف مديراً لفندق طبريا، وهو توأم المنتجع (الليدو) وصاحبهما واحد هو كروسمان، الذي مات في الثلاثينيات وخلّف الفندق والمنتجع لأبنائه. وكان أحد أبنائه نازياً متعصباً وضع على باب المنتجع لافتة كبيرة بالعربية والإنجليزية والعبرية تقول صراحة: ممنوع دخول اليهود والكلاب. فانتقم اليهود من الرجل

وأوغروا صدر الإنجليز عليه بعد إعلان الحرب ١٩٣٩ فاعتقل أبناء كروسمان كلهم ولم يبق إلا الوالدة العجوز. وكانت إدارية ممتازة أشرفت على العمل وأدارته بنجاح ورفضت أن ترفع اللافتة. وكانت السيدة صديقة لوالدتي وتزورها يومياً تقريباً. وبعد هجرة ١٩٤٨ نزحت إلى لبنان ونزلت في فندق صغير في حي الزيتونة قرب فندق نورماندي. وأرسلتني والدتي عدة مرات لآتي بها إلى الشقة التي أقمنا بها في عين المريسة. ثم غابت أخبارها بعد وفاة الوالدة وأظن أنها عادت إلى ألمانيا. أما أبناؤها فقد ظلوا رهن الاعتقال حتى إعلان إنهاء الحرب ١٩٤٥. ولا أذكر ماذا حل بهم إلا أني أعرف أن أحدهم انتحر بأن أطلق الرصاص على نفسه ولذا لبست والدته السواد باقي حياتها.

فصل بين منزلنا وبين فندق طبريا (عرفه الناس باسم فندق كروسمان، وكان أكبر فنادق شمال فلسطين قاطبة وأفخمها حسب مقاييس ذلك الزمان) ثلاث بنايات ضخمة نسبياً: دير للراهبات والمستشفى الاسكتلندي من جهة، والكنيسة الإنجيلية من جهة أخرى. أما الدير فكان لراهبات لاتينيات أو كاثوليكيات، لا يظهرن ولا يخرجن من الدير، ولا نراهن إلا حينما ينزلن إلى الحديقة يعتنين بالزهور والخضار. ولا أعتقد أن أحداً من أهلي تبادل الحديث أو حتى التحية مع أي منهن في مدى عشرين سنة تقريباً! وكان الدير، المرتفع قليلاً فوق تلة، يطل جزئياً على منزلنا. وكان المستشفى الاسكتلندي إلى جانبه الآخر. وهو المكان الذي ارتبطت عائلتنا به ارتباطاً وثيقاً. فهو يتبع الإرسالية الإنجيلية الإسكتلندية المشيخية التي يتبعها والدي وكنيسته. وكان والدي يصلّي يومياً في العاشرة في مصلى المستشفى لمن رغب من الموجودين من مرضى وعواد وأطباء وممرضين وتقنيين. وكان معظم المترددين على المستشفى، وبعضهم لا يرى مانعاً من حضور الصلاة التي يقيمها والدي لمدة نصف ساعة، من المسلمين، أما المسيحيون فكان عددهم في طبريا قليلاً، بنسبة عشرة في المئة أو أقل. ومعظمهم من المذاهب الأخرى غير الإنجيلية (من الكاثوليك والأرثوذكس). ولذلك كانت عظات الوالد خلقية وتوجيهية أكثر منها دينية بالمعنى التبشيري الحرفي.

كانت أسرة المستشفى أقرب الناس إلى حياتنا. أذكر منهم طبيباً اسكتلندياً اسمه طورنس (ابن مؤسس المستشفى في مطلع القرن) ويهودياً متنصراً من تشكوسلوفاكيا اسمه زاكي (ولعله ساكي محرّفاً). وكان كلاهما متزوجاً، فكان الأربعة يترددون على منزلنا باستمرار، وخاصة لعيادة الوالدة المريضة دوماً، أو للاجتماع بالوالد، أو للسلام على

أشقائي عند مجيئهم من بيروت أو القدس. وقد روى لي الوالد أن طورنس أخذ في أشهر ما قبل سقوط طبريا واحتدام المعارك مع الصهيونيين يمانع في مداواة الجرحى العرب بينما كان زميله اليهودي الأصل لا يتردد في معالجتهم وتقديم كل وسائل الراحة لهم.

وعمل في المستشفى عشرات الممرضات. كنّ كلهنّ غير عربيات (باستثناء واحدة انضمت للمستشفى قبل الهجرة بسنوات قليلة، من أب لبناني الأصل وأم ألمانية). كنّ إما بريطانيات أو يهوديات. كان التمريض مهنة معيبة عند العرب. وضمت أسرة المستشفى صيدلياً ومولّدة وعدداً من الاختصاصيين. وقد ارتبطت حياتنا بهؤلاء حتى إني لا أزال أذكر أسماء معظمهم ووجوههم وتخصصهم. أذكر من هؤلاء رئيسة قسم التوليد، ظريفة، السورية الأصل، أعز صديقات والدتي. وهي التي أشرفت على ولادتي. وكانت تأتي يومياً لزيارتنا. وزارتنا في بيروت بعد الهجرة. ثم انقطعت أخبارها عنا بعد وفاة الوالدة. وكانت أشبه بأم ثانية لي. وكانت تأخذني إلى المستشفى كلما كانت أمي تحمل إليه عند إصابتها بنوبات القلب، وتعيدني إلى المنزل وتطيب خاطري وتأتيني بالهدايا والحلوى. وأذكر أنها كانت على بشاعتها (كانت تتندر دوماً بتلك البشاعة) وكبر سنها كانت رشيقة القوام، تعزو ذلك إلى أنها تصوم عن الأكل شهراً كل سنة إلا عن البرتقال والبندورة، وطبريا غنية بهما ويباعان بأسعار رخيصة.

وكانت مديرة المستشفى سيدة أميركية اسمها لي. طويلة ضخمة يخاف منها المرضى والممرضات، إلا أنا. كانت تدلعني باستمرار. فأنا الابن الأصغر للقسيس ولعفيفة. لذلك أنا المحظوظ دوماً بالهدايا والقبلات أكثر من أشقائي وشقيقتي. ولما تقاعدت خلفتها المس ماكفي. وهي كما يدل اسمها اسكتلندية. وورثت عن لي حنوها عليّ خاصة عند نقل الوالدة إلى المستشفى. وكانت هي آخر من ودعني على باب المستشفى صباح الرابع من شباط/فبراير ١٩٤٨ حينما تركت الوالدة في حال نزاع وجيء بي إلى صيدا.

شخصية أخرى لا أنساها، وإن كنت لم أنعم منها لا بقبلة حنونة ولا بكلمة عطف، هي «الست إلسي». سورية من بلدة النبك، ضريرة، تعمل في المستشفى مرشدة اجتماعية. كانت قاسية على الممرضات وكن يشكينها للوالدة. وكان ينالني بعض قسوتها لأنها كانت معلمة مدرسة الأحد. ولم تكن تقتنع أن لا أذن موسيقية عندي. عليّ أن أرتل معها صباح كل يوم أحد وعليّ أن أكون عاقلاً ومهذباً دائماً. فأنا ابن

القسيس عبدالله كما كانت تذكّرني باستمرار. ثم عليّ، وهذا هو الأفظع، أن أعطي نصف ما يأتيني من هدايا في الأعياد إلى زملاء في مدرسة الأحد فقراء أو يدّعي أهاليهم الفقر. وسأروي قصة حقيقية دون أن أذكر الأسماء. كان في طبريا عائلة إنجيلية نزحت إلى المدينة من بلدة عيلبون بين الناصرة وطبريا. وكان رب العائلة كسولاً، يعمل في البناء، وما إن يحصل على أجره آخر الأسبوع حتى يتلهى بصرفه وينقطع عن العمل إلى أن يفرغ جيبه فيعود يستعطف الناس لتشغيله. وكان له سبعة أبناء، وكان كل فرد منهم في سن أحدنا. وكان علينا نحن الأشقاء الثلاثة الأصغر أن يعطي كل منا واحداً من الإخوة الثلاثة نصف الهدايا التي يتلقاها حسب أوامر الست إلسي. علينا أن نفعل ذلك دون استفسار ولا احتجاج ولا تردد. كنت أنا ومنير نطيع دائماً وبصمت. أما شقيقتي ماري فكانت تتمنع وتمانع وترفض أحياناً. وما تزال الست إلسي تتماثل أمامي، بعد أكثر من ثلثي قرن، بجسدها الرفيع وعينيها المنطفئتين وعصاها بيدها. وكان للست إلسي رفيقة لا تفارقها لحظة، المس ضو، الاسكتلندية السكوتة العاقلة التي تكون في كل مكان تكون الست إلسي فيه، مع أنها هي صيدلانية المستشفى وعليها واجبات كثيرة. حتى إن الرفقة بين الاثنتين أصبحت مصدر شائعات وأقاويل يتبادلها إخوتي بالهمس بعيداً عن آذان الوالدين، إلى أن حصلت الفرقى القاسية. انضم إلى العمل مساعد صيدلي سلب مس ضو عقلها وقلبها، فأخذت تخرج معه، ثم خطبا وتزوجا. وبقيت الست إلسي وحيدة. ولا أعلم أخبارها بعد أن غادرت طبريا إلى القدس صيف ١٩٤٦. لعلها عادت إلى سورية إثر النكبة.

أذكر من الممرضات ثلاثاً: روث وبيرتا وسارة. كانت الأولى تعزف على أرغن الكنيسة بعد أن أقعد المرض والدتي. وكانت لطيفة جداً ومعروفة بانضباطها وسلوكها بين الممرضات، حتى أصبحت مديرة عليهن. وفجأة تزوجت من رجل يعمل في المستشفى. وكان شقيقها واسمه دافيد صديقاً لنا. وهاجر من فلسطين إلى لبنان والتحق بالجامعة الأميركية. وكان يزورنا باستمرار ونقضي الأماسي نلعب الورق، هو ومنير وأنا ورابعنا كمال سنو. وفجأة اختفى عن الأعين، وظهر أنه انتحر في شقته في بيروت لأسباب نجهلها.

أما بيرتا فكانت حديث المجتمع الطبراني كله. ممرضة يهودية جميلة. كانت أكثر الممرضات تدليعاً لي. تجلسني قريباً منها أو في حضنها وتقبلني على خدّي. وكان

أشقائي يحسدونني على ذلك! تعرفت ذات يوم إلى كامل الحسين، الثري اللبناني الجنوبي الذي عمل وسيطاً وسمساراً لبيع الأراضي العربية لليهود في شمال فلسطين. أغرق بيرتا بالهدايا. واستأجر لها شقة في فندق بجوار منزلنا مطل على البحر اسمه «منظر البحيرة». وعاشت كالأميرات. كان يلبسها معطفاً من الفرو تتباهى به بالرغم من طقس طبريا الحار صيفاً والدافئ شتاءً. وتركت العمل في المستشفى ولم أعد أحظى باهتمامها! وفي حوالي ١٩٥٠ لاحقت سيارة فولسفاغن سوريّة يقودها ضابط المخابرات السوري من أصل فلسطيني، إبراهيم الحسيني، سيارة كامل الحسين هذا قرب الجولان. فهرب مسرعاً إلى لبنان. وعبرت السيارة السورية الحدود دون استئذان السلطات اللبنانية وأطلق ركابها الرصاص عليه وأردوه قتيلاً. ونشبت مشكلة قانونية بين الحكومتين اللبنانية والسورية. وأتذكر أن المحامي في الحزب السوري القومي الاجتماعي عبدالله القبرصي نشر دراسة قانونية تثبت شرعية عمل الضابط السوري. واحتفل الفلسطينيون في لبنان بقتل العميل. ولا أعرف ماذا حل ببرتا ومعطفها الفرو الغالي الثمن وسيارتها الأميركية الفخمة.

أما سارة، اليهودية أيضاً، فقد دخلت حياة العائلة من باب آخر. كانت فتاة تقرأ كثيراً وتسأل كثيراً في الفلسفة والفكر والتاريخ. وكانت توجه معظم أسئلتها إلى فايز عندما يأتي إلى طبريا. ولاحظ الجميع هذه الملاحقة لفايز، وكان آنذاك طالباً في الجامعة الأميركية، وعضواً في الحزب السوري القومي، وله مواقف معروفة ضد الصهيونية. سمعت مرة والدي يسأل فايز: ألا تعتقد أن تردد سارة عليك قد يكون وراءه غايات أخرى غير معلنة. فرد فايز باختصار: ألا يخطر ببالك أن لي أنا غايات غير معلنة وراء استقبالها؟ ولم أفهم المقصود آنذاك. فهمته فيما بعد حينما اجتمعت بفايز لآخر مرة، قبل وفاته بعدة أشهر في منزله في الولايات المتحدة. وتحدثنا عن طبريا والمستشفى وسارة، فقال فايز إنه كان يدرك من أول لحظة أن سارة مدسوسة عليه. فيتجاهل ذلك ليحصل منها على معلومات دون أن تحصل منه على شيء. وروى لي مطولاً كيف كان يترك أحياناً أوراقاً أو وثائق تحتوي على معلومات مغلوطة أو مخططات كاذبة وكأنه نسيها. ولما انتبهت هي أو الذين كانت على صلة بهم إلى ذلك توقفت عن المجيء لعنده.

كانت الكنيسة الإنجيلية المشيخية العربية الوحيدة في فلسطين على حد علمي، تقع على شاطئ البحيرة، لا يفصل بينها وبين المستشفى إلا بداية الطريق إلى صفد. وبين مبنى

الكنيسة والبحر بقايا قلعة رومانية وجزء من السور الذي كان يحيط بالمدينة ويحميها من الغارات البحرية. وكانت بقايا السور الروماني تحتفظ بشيء من متانتها في بقاع كثيرة من المدينة وبالقرب من منزلنا. وكنا نذهب إلى جوارها باستمرار. لكن لم يكن يسمح لنا بدخولها أو اعتلائها لأنه كان يقال لنا إن اللصوص يختبئون فيها. والقلعة في جوار الكنيسة مشهورة، صوّرها العشرات من الرحالة الأجانب في كتبهم عن فلسطين في القرون الثلاثة الماضية.

تألف مبنى الكنيسة من طبقتين، يقيم القس الاسكتلندي في الطبقة العليا، وقاعة الكنيسة وغرف مدرسة الأحد في السفلى. وكان القسيس سلون بسيطاً جداً إلى حد أن الناس كانوا يهزأون به ويعتبرون لطفه ووداعته علامات ضعف. وكان أعزب، الأمر الذي لم يفهمه الناس ولم يستوعبوه. بقي قسيساً للمدينة وصديقاً لأهلها العرب حتى تقاعده حوالي العام ١٩٤٥. فخلفه قس شاب متزوج حديثاً من فتاة لبنانية أرمنية جميلة لا أزال أذكر أسمها «هزميك» ومعناه «ياسمين». وأخذت الألسن، مرة أخرى، تنال من الرجل وزوجته. هذه المرة لأنهما شابان ويحبان الحياة وغير تقليديين. وكان والداي يتضايقان من الأقاويل التي يتبادلها أهل البلدة ويتصديان للدفاع عن القسس المفترى عليهم.

وكانت قاعة الكنيسة واسعة جداً وبسيطة جداً. ولأنها فسيحة وعدد أبناء الطائفة قليل كانت تبدو شبه فارغة معظم أيام الآحاد، إلا حينما تكون طبريا هدفاً سياحياً في فصل الشتاء فيأتيها زوار من أنحاء مختلفة من فلسطين ومن محيطها العربي، ومعظمهم يأتي من أجل حماماتها الصحية الشهيرة. وجدير بالذكر أن مياه الحمامات المعدنية غنية بعناصر كيماوية ومعدنية مثل الصوديوم واليود والكبريت والمنغنيز والأملاح التي يقصدها المرضى للتطبب. وعرفت الحمامات عبر العصور المختلفة بأهميتها الصحية، وبنى فيها قدامى المحتلين المصحات والفنادق والمنتجعات من أيام الكنعانيين والرومان إلى العصور الإسلامية المتعاقبة.

وإذا لم أكن أميل إلى الذهاب إلى المدرسة منذ طفولتي، كما سيجيء الكلام لاحقاً، فإن مدرسة الأحد كانت مثالاً على هذه الأماكن التي كنت أكره الذهاب إليها، ولم أذهب إلا مرغماً.

«مدرسة الأحد» نمط تربوي/ديني تفتقت عنه أفكار أحد رجال الطائفة الإنجيلية في الغرب، في أوروبا أو أميركا، لجذب الناس إلى الكنيسة، مؤسسة وتعاليم، وهم بعد صغار السن وفي طور التكوين الفطري. وأصبح رجال الدين يحثون العائلات التي تأتي إلى الكنيسة للصلاة أن يضعوا أبناءهم في غرفة مجاورة حيث يسمعون القصص الدينية ويتدربون على ترتيل الأناشيد التوجيهية المناسبة لسن الطفولة. وبذلك يتفرغ الآباء والأمهات للصلاة بينما يهيأ أبناؤهم لتقبل الإيمان الكنسي بشكل طبيعي ومتدرج.

وكثيراً ما كانت الهدايا توزع علينا. ولم تكن الفرحة تطول لأن بعضاً منها يؤخذ منا ويعطى لغيرنا بحجة أنه أكثر حاجة منّا، نحن أبناء القسيس الذين نحصل في البيت على هدايا كثيرة وخاصة في الأعياد. حتى إنني كرهت أحد هؤلاء وحقدت عليه. يروي شقيقي فايز أني كنت أصلّي أن يأخذه الله من الدنيا ويريحني منه. ويقول فايز أيضاً إني تمنيت لو يضع أحدهم قنبلة في صدره فتنفجر فيه (وكان هذا أيام الثورة ١٩٣٦ حين كثر الحديث أمام الأطفال عن الموت والقتلى والدمار). المهم أن هذا الفتى هاجر مع بعض أهله إلى الولايات المتحدة وتابع دروسه حتى الدكتوراه وأصبح أستاذاً معروفاً. وقد اجتمعت به عدة مرات في مؤتمرات وندوات (وأطمئن القارئ أني لم أعد أفكر في تفجيره!).

تمر الطريق التي تتفرع من الكنيسة بقطعة أرض مليئة بالأشجار والزهور ومن نبات البابونج بشكل خاص الذي كان يغطي مسافات واسعة من الأرض البور. ومن ضمنها بيت صغير. وكان رب العائلة مسؤولاً عن تلك الحديقة الواسعة، التي تملكها الكنيسة، وعن رعاية المدافن فيها. وكانت هي مدافن الطائفة إلى أن نقلت إلى خارج البلدة ولم يعد مسموحاً الدفن فيها. وربما كان آخر من دفن هناك طفلة ماتت في الأسابيع أو الأشهر الأولى، ابنة فؤاد جورج الذي عمل مهندساً مع البريطانيين في السودان ثم عاد إلى فلسطين وعمل مع حكومة الانتداب. وكانت الطفلة المتوفاة سابعة أبنائه. ووضعت في نعش من الخشب الخفيف. وطلب من منير ومني أن نمشي على جانبي النعش مع شقيقيّ الطفلة، رجا ورمزي، وكانا من عمرنا. كان هذا في أواخر الثلاثينيات على ما أذكر. وكانت هي مقابلتي الأولى مع الموت. وظلت الصورة راسخة في ذهني مدة طويلة مع أني لم أكن أفهم حقيقة الموت بمعناها الفلسفي أو الديني.

ارتبطت أسرة فؤاد جورج مع أسرتنا منذ الثلاثينيات. وما زالت الصداقة قائمة إلى اليوم بين القليلين الذين ما زالوا أحياء من الأسرتين اللتين فقدتا أفرادهما واحداً بعد الآخر في الخمسين سنة الأخيرة في لبنان والمهجر. وكان من سوء حظ أسرة المهندس أن أصيب اثنان من أبنائها بالشلل الذي أقعدهما طويلاً، منذ الصغر حتى الوفاة. وبينما هاجرت إحداهما (نبيلة) إلى الولايات المتحدة وأصبحت رسامة معروفة، بقي رجا في بيروت مقعداً على كرسيّه لا يحرك إلا يديه. وأصبح منذ مجيء التلفزيون إلى لبنان في الستينيات ناقداً فنياً. كما كنت أعهد إليه ببعض الأعمال التحريرية والترجمة في مشروع «الموسوعة الفلسطينية» وبعض كتب مركز الأبحاث.

أما أسرة ناطور المقبرة فقد ارتبطت بالصداقة وبالمصاهرة مع أسرة تسكن في منزل خشبي صغير بناه رب العائلة دون رخصة من الحكومة على شاطئ البحيرة تماماً شمال الليدو، بحيث توسط الليدو بين بيتَي العائلتين. وأستطيع أن أقول إن هذا الرجل وزوجته وأبناءه كانوا أكثر أهل البلدة احتكاكاً بنا. كان الرجل صائداً ماهراً للسمك. وكان كل صباح يمر على الوالدة ليسألها إذا كانت تريد سمكاً قبل أن يعرضه للبيع في السوق. ومعلوم أن السمك في طبريا مادة الغذاء الرئيسية، ومعظم العائلات تأكله عدة مرات في الأسبوع الواحد، بأنواعه وأشكال وطرق طهيه أو قليه المختلفة، من السردين الصغير إلى «البربوط» الكبير الحجم المفضل عند والدتي لصنع كبّة السمك. أما النوع الأشهر من الأسماك، المشط، المعروف بسمك موسى، وبالإنجليزية سمك بطرس (نسبة إلى القديس بطرس تلميذ المسيح الأول وكان قبل التحاقه بالمسيح صياد سمك) فهو الصنف الأكثر رواجاً والأغلى سعراً. وكان يصدّر إلى الخارج بكميات كبيرة.

مثل غيره من صيادي الأسماك الذين كانوا يشكلون المهنة الأولى بين عرب طبريا، نمت أشغال ذلك الصياد الجار واتسعت. فصنع قارباً إضافياً يسير بالمجذاف. ثم ابتاع قارباً أكثر تطوراً، يسير بموتور ميكانيكي. ثم وسّع منزله وأضاف عدة غرف. ثم بنى رصيفاً ووضع عليه كراسي وطاولات وأصبح مقهى شعبياً. وكان يستغل المد والجزر في البحيرة: تجلس على الرصيف عند المد والماء من حولك، ثم تجلس على أرض البحيرة التي انسحبت مياهها عند الجزر. وكان السياح ينافسون أبناء البلدة في اختبار تحرّك المياه هذا.

عرف الرجل باسم أبي دياب. وكان محبوباً من جيرانه والمتعاملين معه وزبائنه الكثر. كان مخلصاً وصادقاً وبسيطاً جداً، عفوياً إلى أقصى الحدود. وكذلك كانت أم دياب. أحب أحد أبنائهما إحدى بنات ناطور المقبرة. ولسبب ما تأخر موعد الخطبة. وساءت العلاقة بين الأسرتين. وكان والداي حلّالي المشكلة. وتم الزفاف. وأحب ابن آخر فتاة يهودية. ومانع أهلها. فخطفها. وخوفاً من أن يأتي ذووها إلى بيت والده لاستردادها جاء بها إلى منزلنا. وبقيت أياماً عندنا إلى أن حلّ الوالدان المشكلة الجديدة. ولا أتذكر ماذا كان الحل النهائي. أغلب الظن أن الشاب تخلى عنها وأعادها إلى أهلها.

آخر أخبار أبي دياب وأسرته سمعتها إثر الهجرة بأن ابنته الكبرى تزوجت من مناضل فلسطيني لمع اسمه في الستينيات حينما أسس تنظيماً فدائياً أيام توالد المنظمات وتزاحمها. وقد نشر الرجل مذكراته ولم يشر إلى زوجته ولا إلى أهلها.

تتجه الطريق بين منزلنا وبيت أبي دياب شمالاً نحو صفد، فتمر أول ما تمر أمام بستان كبير كان يغذي معظم عرب المدينة بالخضار والفواكه والحبوب، خاصة بعد أن أعلن عرب فلسطين مقاطعتهم للبضائع اليهودية. واسم صاحب البستان إسماعيل العبدالله. وكان رجلاً ثرياً. وكان نشيطاً يقوم بأمور الزراعة والري وقطف الثمار وتوزيعها وبيعها وحده، وأظن أنه كان أمياً، إنما كان رمزاً للفلاح الفلسطيني النشيط والمثابر والصبور الذي أظهر مهاراته فيما بعد الهجرة في أماكن عربية كثيرة خاصة في غور الأردن وجنوب لبنان وضواحي دمشق وفي مزارع العراق.

وعلى بعد مئات الأمتار من البستان بنى أحد الصهيونيين معملاً لتنقية مياه البحيرة من الأملاح والأوساخ، ولصناعة الثلج. وكانت مولّداته تزود البلدة كلها بمياه الشرب وتزود أغنياء البلدة بألواح الثلج. فحتى النكبة لم يكن في منازل أهل طبريا ثلاجات كهربائية. وكان الأكثر حظوة يستعملون البرادات. كنا نشتري لوحاً من الثلج كل صباح ويوضع في أعلى البراد للحفاظ على مواد الطعام والمأكولات مبردة مدة أربع وعشرين ساعة. كان الثلج هو البضاعة الوحيدة التي بقي عرب طبريا يشترونها من اليهود بعد إعلان المقاطعة منتصف الثلاثينيات حتى الهجرة ١٩٤٨. ومن سخريات القدر أن اسم معمل الثلج هذا كان «زيون»، أي صهيون! أما المأكولات والمشروبات وكل البضائع والأدوات التي كان العرب في بادئ الأمر يشترونها من مصانع ومعامل

ومزارع وبساتين ومتاجر يهودية فقد تحول السكان عنها إلى المصادر العربية الناشئة. لا أذكر أن أي فرد من الأسرة دفع ليهودي قرشاً واحداً ثمن غرض واحد منذ ١٩٣٥ أو ١٩٣٦ باستثناء ألواح الثلج تلك! وهناك استثناء آخر. لم يكن في المستشفى الاسكتلندي قسم لطب الأسنان. لذلك كنا نذهب لمعالجة الأسنان في الناصرة، عند الدكتور عارف قعوار الذي كانت عيادته على أحد شوارع الناصرة مباشرة، فكنا نقف في الشارع ونشاهده وهو يخلع أسنان مرضاه بدل أن يعالجها! وارتأى أطباء المستشفى الاسكتلندي أن يتولى معالجة أسنان والدتي، المريضة في القلب والتي لا يتحمل جسدها الأوجاع، أحد الأطباء اليهود المشهورين في حيفا. وقد أخذ يأتي خصيصاً إلى طبريا لمعالجة الوالدة. وكنت كلما أراه يأتي أهرب من البيت لأني لم أكن أتحمل سماع صراخ الوالدة من الألم خاصة عندما رأى ضرورة خلع القسم الأكبر من أسنانها مع أنها كانت لما تزل في الخامسة والأربعين من عمرها.

أما الطريق المتجه من المستشفى نحو وسط المدينة فكان يتشعب إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه نحو فندق طبريا (المعروف باسم صاحبه كروسمان) ومنها صعوداً إلى الحي اليهودي الحديث، قريات صموئيل، ومنها إلى الناصرة. واتجاه جنوبي نحو وسط البلدة ومنها في النهاية إلى بلدة سمخ على الطرف الجنوبي من البحيرة. واتجاه شرقي نحو البحيرة وشاطئها المعروف بالبنط (تحريف كلمة بونتي الإيطالية). ويقع على نقطة التفرعات الثلاثة دكان صغير لبيع البنزين للسيارات والمنازل، واسم صاحبه معين (وكنت وأنا طفل أعتقد أن معين تعني بائع البنزين). وفوقه عدة غرف لا أعرف من كان يملكها إنما أعرف أن نساء كن يقمن فيها وكان ممنوعاً عليّ وعلى شقيقيّ منير وماري أن ننظر إلى أعلاه وأن نسأل عن المقيمات بهذه الغرف وعن مهنتهن. فقط لما كبرت وذهبت إلى القدس عام ١٩٤٦ وكانت مومسات حي المونتفيوري مقابل مدرسة صهيون التي التحقت بها يقفن أمامنا من بعيد ويتبادلن الإشارات الموحية مع طلاب الصفوف العليا، آنذاك فهمت تماماً طبيعة عمل نسوة طبريا.

خبرتي بالطريقين إلى البحر وإلى الجبل كانت قليلة بالمقارنة مع الطريق الوسط إلى داخل البلدة. سرت على هذه الطريق سبع سنوات كاملة من حياتي، أربع مرات في اليوم الواحد، أي عند الذهاب إلى المدرسة صباحاً والعودة ظهراً لنتناول طعام الغداء، ثم بعد الظهر عند الذهاب إلى المدرسة والعودة إلى المنزل في المساء. وكانت الطريق تبدأ بمحل

«أحمد منصور» لبيع الكتب والصحف. وإذا كانت المدرسة هي الأبشع في ذكرياتي الطبرانية فإن محل أحمد منصور هو الأجمل. كنت ظهر كل يوم أحضر منه إلى البيت صحف النهار ومجلات الأسبوع. كنت مصاباً بنهم المطالعة الذي أصيب به كل أفراد العائلة. كنت أشتري جريدة «الدفاع» يومياً، وأحياناً ولسبب ما أشتري جريدة «فلسطين» (وكانت الأولى أقرب إلى الحركة الوطنية من الثانية). وبعد ١٩٤٥ صرت أشتري جريدة «الشعب» التي أسسها كنعان أبو خضرا مع جمع من الشباب الوطني والتقدمي المستقل عن جناحي الحركة السياسية، جناح المفتي الوطني (وجريدته «الوحدة» أواخر الأربعينيات) وجناح المعارضة الموالي إلى الإنجليز والهاشميين (وجريدته «فلسطين»). وكانت عواطفي تتأرجح بين الدفاع والشعب. وفي الستينيات أصبحت صديقاً لصاحبي الجريدتين. التقيت الأول، إبراهيم الشنطي، في فندق شبرد في القاهرة، والتقيت الثاني، كنعان أبو خضرا، في بيروت. وكان كلاهما صحافياً قديراً ورجلاً رفيع الصفات والخصال. وأسجّل لأبي خضرا أنه أهدى مجموعة جريدته كاملة لمركز الأبحاث، وكانت من ضمن ما سرقه «الإسرائيليون» من المكتبة (عام ١٩٨٢). كما أن أرملته، السيدة انتصار طبش أبو خضرا، أهدتني مجموعة فريدة من القواميس والمعاجم التي كان زوجها يهوى جمعها في مكتبته ـ وهي حالياً في مكتبتي في خدمة من شاء من الباحثين. والواقع أن السيدة انتصار اللبنانية المولد، فلسطينية المشاعر والجهود وإن لم تحمل الهوية الفلسطينية.

أما الصحف والمجلات الأخرى التي كنت أشتريها باستمرار فهي فلسطينية («المستقبل» و«المهماز» و«الغد» و«الإتحاد» و«نداء الأرض» و«المنتدى») ولبنانية («الصياد» و«الجمهور» و«الدبور» و«العالم») ومصرية («الاثنين» و«المصور» و«أخبار اليوم» و«آخر ساعة»). ومن المجلات الثقافية التي كان إخواني يكلفونني بشرائها «الرسالة» و«الثقافة» و«السياسة الأسبوعية» و«المقتطف» و«الهلال» (مصر) و«المكشوف» (لبنان). في الإنجليزية تعبير «دودة كتب» يوصف به من كان يقضي وقتاً طويلاً في المطالعة. ولا شك أني كنت «دودة كتب» ومجلات منذ الصغر إلى أن فقدت النظر (١٩٧٢). ولم أكن فريداً في ذلك بين أفراد الأسرة. كنا نتنافس على القراءة دوماً. حتى إني كنت أقرأ المجلات الدينية التي كان الوالد مشتركاً بها: «الأخبار الكنسية»، و«المياه الحية» المقدسيتين و«الشرق والغرب» و«رسالة السلام» المصريتين و «النشرة» البيروتية. علماً أن الكثير من محتوياتها كان لاهوتياً وأعلى من مستوى استيعابي. ولم يكن يسمح لي بقراءتها إلا بعد أن يضع الوالد

على غلافها علامة (صح) التي تدل أنه قرأها. هذا إلى جانب مجلات مصورة كانت تستهويني كثيراً، كـ«كالمراحل» (لبنان) و«أخبار الحرب» (مصر) و«أخبار لندن المصورة» التي كانت تصدر باللغة الإنجليزية ومعظمها صور لمراحل الحرب العالمية.

يجاور محل أحمد منصور البنك العربي الوحيد في طبريا، بنك الأمة العربية الذي أداره كبير وجهاء البلدة صدقي الطبري الذي عرف بأناقته (توفي مؤخراً في الكويت في التسعين من عمره، وحافظ على أناقته حتى آخر لحظة من حياته) وكنت آخذه مثلاً لي. وحتى قبل أن ألبس ربطة عنق (عندما جئت إلى صيدا ١٩٤٨) كنت أهوى الربطات وأتأمل فيها وأتحدث عنها. وبقيت هذه «الهواية» نقطة ضعف في حياتي. ورد في كتاب نشره محمود شريح منذ مدة عن شقيقي توفيق أنه كتب إلى والدي في الخمسينيات يسأله ماذا يريد منه أن يحضر له من أميركا عند عودته في الصيف فأجابه الوالد: شكراً جزيلاً لا أريد شيئاً. لكنني أنصحك بشراء عدة ربطات عنق لأخيك أنيس «الذي يبدو أنه لا يشبع منها»! ويروي فيصل دراج، في فصل من كتاب عن خلافي مع ياسر عرفات، أن بعض القياديين كانوا يتهكمون عليّ بسبب حبي للأناقة ولربطات العنق!

أما ساحة البلدة حيث تقام الاستعراضات والاحتفالات الرسمية، فكانت تواجه مدرسة الحكومة للإناث، وهي مبنى جميل ذو طابع شرقي مميز. وتبدأ هناك الطريق إلى سمخ. وعلى يمينها «حديقة البلدية»، أكبر حديقة في شمال فلسطين وأكثر حديقة نالت جوائز في كل فلسطين. لا أظن أني شاهدت في أسفاري الكثيرة في عشرات المدن الأوروبية والأميركية حديقة عامة تضاهيها جمالاً وغنى ورونقاً. ومع الأسف لم أكن من الرواد الدائمين لهذه الحديقة وكنت أكتفي بالنظر إليها على جانب الطريق من وإلى المدرسة لأن الوالدة كانت تصرّ على ان حديقتنا أجمل، وكنت أتظاهر بأن حكمها صحيح، لكنني كنت أشعر في قرارة نفسي أن الحديقة الأخرى تتفوق عليها في أصناف الزهور وألوانها.

تبعد مدرسة الحكومة للذكور مئات من الأمتار غرب الحديقة في طريق فرعي مرتفع. وكان آل الخرطبيل يقيمون بجوار المدرسة، في منزل لعله كان الأكبر في البلدة. وكان كبير الأسرة ثرياً، ربما هو الأغنى بين أثرياء طبريا. لكن آل الطبري كانوا الأكثر عدداً واحتلوا معظم المراكز الاجتماعية: المفتي ومدير البنك ونائب رئيس البلدية. وتزوج

أكبر أنجال الخرطبيل من فتاة لبنانية، السيدة وديعة قدورة، التي أسست الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني وترأسته عشرات السنين. ويشرفني أن أكون أحد مستشاريه.

وسكن في المنزل وراء المدرسة مدير البوليس العربي (وكان لبنانياً من آل داغر وكان يعاونه شاويش بريطاني اسمه بتل كان رديء السمعة بسبب سوء تصرفاته وقبضه الرشاوى وقسوة معاملاته مع العرب). وكذلك سكن هناك بعض أساتذة المدرسة والشاويش المسؤول عن السجن المحلي وكان لا يسير إلا والكرباج في يده.

أما دائرة البوليس وعموم دوائر الحكومة والمكاتب الرسمية فقد تجمعت كلها في بناء واحد شيد على الطرف الأعلى لتلك المنطقة. وكانت بناية ضخمة ولكن قبيحة المنظر أشبه بالسجن. بناها ضابط بريطاني اسمه تيغارت. ولذلك سمي المبنى على اسمه. وقد بنى العشرات من هذه المباني في عشرات المدن الفلسطينية لحماية دوائر الدولة من هجمات الثوار العرب أواخر الثلاثينيات ـ وإن كان يزعم أنه بناها لمراقبة الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين ولمنعها!

امتد مقابل حديقة البلدية البلدة القديمة، بعربها ويهودها ومنازلها ومتاجرها ومحلاتها المتفرعة. أذكر من هذه المحال العربية الحلاق نعيم شاهين (كان يعتز بأن زوجته كانت أول سيدة مسلمة ترافقه دوماً بدون حجاب) وقد هاجر إلى بيروت وفتح وابنه محلاً للحلاقة قرب فندق نورماندي وكان محلاً راقياً معروفاً، أما ابنه الآخر، عصام، فقد أصبح رجل أعمال ناجحاً في لندن. ومنها محل أديب سمعان لبيع القمصان والكرافات الأنيقة والغالية السعر. ومنها محل السخنيني للخياطة (وقد وظّفت ابن صاحب المحل عصام في مركز الأبحاث في السبعينيات). وازدهر العمل في محل الخياطة بعد أن قاطع العرب الخياط اليهودي (رحمون) الذي كان معظم العرب، ونحن منهم، من زبائنه حتى حوالي ١٩٣٥. وكانت بعض الغرف بين محل وآخر مساكن ليهود شرقيين فقراء متدينين. ومن عادة هؤلاء ألا يقوموا بأي عمل يوم السبت. ويبدأ السبت من الخامسة مساء الجمعة حتى الخامسة من مساء السبت. وحتى إضاءة المصباح الكهربائي أو إطفاؤه كان محرماً في ذلك النهار. لذلك كثيراً ما كانوا ينادونني وأنا ذاهب إلى المدرسة صباح السبت أن أدخل البيت وأطفئ نور هذه الغرفة أو تلك، كانت هذه العملية الأسبوعية هي التعاطي الوحيد الذي قمت به مع يهود طبريا.

وأقيم في المنطقة فندقان عربيان. وأظن أنهما كانا الفندقين الوحيدين للعرب في طبريا. وكان رجل من صفد يملك أحدهما وهو والد أحمد المرعشلي رئيس مجلس إدارة هيئة «الموسوعة الفلسطينية» في السبعينيات والثمانينيات. أما الفندق الثاني فقد أسسه وأداره رجل من آل دياب، يفخر ابنه الياس أنه كان في صفي في السنوات الابتدائية السبع. ويقول بإصرار إنه كان الأخير في الصف بينما كنت أنا الأول، وهو رجل أعمال ناجح حالياً في كندا!

ويحيط بطبريا مجموعة من القرى الصغيرة التي ارتبطت بالمدينة ارتباطاً حياتياً، مثل حطين وعيلبون وكفركنا والرينة والشجرة والمجدل ولوبية. ولكل من هذه القرى بصماتها في تاريخ المنطقة القديم و/أو الحديث. ففي حطين انتصر صلاح الدين على الفرنج انتصاره التاريخي أواخر القرن الثاني عشر. وفي كفركنا أجرى المسيح أعجوبته الأولى بتحويل الماء إلى خمر (قبل أن يسطو بعض اللبنانيين على التاريخ وينسبوا المعجزة إلى بلدة قانا في جنوب لبنان!). وفي عيلبون والشجرة اقترف الجيش الصهيوني في نيسان/أبريل ١٩٤٨ مذبحتين دمويتين ذهب ضحيتهما عشرات الأبرياء. وكان معظم أبناء لوبية يدرسون معنا في مدرسة الحكومة في طبريا. أما الرينة الأقرب إلى الناصرة، فلا أدري لماذا كان الخلاف بين أبنائها وأبناء طبريا شديداً حتى شاع المثل التهكمي «شباب الرينة كل عشرة بقطّينة» (والقطّينة ثمرة التين المجففة زهيدة الثمن). وأما المجدل فقد اشتهرت بحمضياتها وبتجارة الحمام الذي كان أيام المسيح أفضل أنواع الطيور، ولذلك كان اليهود يفضلونه على غيره في تقديم القرابين في هيكلهم في القدس. كما اشتهرت المجدل بأنها مسقط رأس مريم المجدلية التي مارست الدعارة ثم التحقت بالمسيح ورافقته حتى صلبه.

تقوم وسط الطريق المعبّدة جيداً بين طبريا والناصرة لوحة تشير إلى مستوى سطح البحر عند تلك النقطة. ذلك أن طبريا تنخفض إلى مستوى مئتين واثني عشر متراً تحت سطح البحر. ويعطيها هذا الوضع ميزة خاصة، طقساً وجمالاً. إنه بالفعل منظر نادر، إذ تكون آتياً من الناصرة من جبالها وفجأة تجد أمامك منخفضاً عميقاً أشبه بحفرة مملوءة ماء. إنها طبريا وبحيرتها. وقد سبق لأحد الكتّاب اللبنانيين أوائل القرن الماضي أن قال عن هذا المنظر: من لم يره لم يرَ جمال الطبيعة وروعتها في حياته. إني أتذكر المشهد، ولو في حدود ضيقة، كلما بدأت السيارة بالهبوط من جبل لبنان إلى سهل البقاع. ولا ننسى أن

البقاع هو التتمة الطبيعيّة لوادي بحيرة اللسان الذي تتوسطه طبريا ويمتد إلى جنوب البحر الميت.

أما التلة التي تقع على الكتف الغربي الشمالي لمدينة طبريا فهي مستعمرة يهودية أسسها المهاجرون اليهود حوالي ١٩٢٠ ونمت بسرعة في عهد الانتداب البريطاني إثر السماح لليهود بالهجرة بأعداد كبيرة. وقد سميت الناحية قرية صموئيل (كريات شموئيل) نسبة إلى أول مندوب سام بريطاني على فلسطين، وكان هربرت صموئيل يهودي الأصل وصهيوني المبدأ، وقد اختارته الحكومة البريطانية للمنصب عمداً ليتولى تهيئة فلسطين لتنفيذ وعد بلفور وتهويدها تدريجياً. ومن هنا احتفى به يهود فلسطين كثيراً وسموه «صموئيلنا». ومباني المنطقة وشوارعها ومحالها فخمة وحديثة وعلى النمط الأوروبي. كنا نراها من بعيد. ولا أذكر أني دخلتها أو تجولت فيها. وكان أحد أبرز معالمها فندق له قبة دائرية جميل المنظر اسمه فاينغولد (ربما على اسم صاحبه الألماني الأصل). كان منظره يستهويني ونحن نذهب للنزهة على طريق طبريا ـ صفد، إذ كان الفندق يطل من بعيد. لم يغب المنظر عن بالي حتى العام ١٩٥٩، حينما تزوجت في عمان وعدت مع زوجتي إلى بيروت في طريقنا إلى أوروبا. فاخترت لتلك الليلة فندقاً كان قد بني حديثاً في منطقة الروشة أشبه ما يكون بالفندق الطبراني، وكان اسمه بيارتز. لكنه لم يعد موجوداً الآن.

أما الطريق الثالثة من ساحة فندق طبريا فكانت تصل إلى شاطئ البحيرة المعروف بالبنط، المرصوص بالمطاعم والمقاهي، وطبقه الرئيسي هو الأسماك الطبرانية على أنواعها.

أتذكر هذا الشارع بأسف كلما زرت شارعاً بحرياً كثير المطاعم في مدن العالم، مثل حي المرسى في تونس، حيث أتردد على ذلك الشارع كلما سنحت الفرصة، لا حباً بأكل السمك إذ لا سمك يضاهي سمك طبريا، ولكن تعويضاً عن أيام طبريا التي كان الوالدان يمنعاننا فيها من الذهاب إلى «البنط». لا أذكر أني قطعت ذلك الشارع مشياً على الأقدام مرة واحدة، مع أنه كورنيش بحري يعجّ بالمتنزهين والسياح وروّاد السهر. كنا نمر هناك أحياناً بالسيارة متنقلين من طرف في المدينة إلى آخر. أما التنزه على الأقدام فممنوع. وكان الجواب الدائم كلما استفسرنا عن سبب الحظر أن الشارع يكتظ بالسكارى والمعربدين، وهم شريحة لا يجوز لنا، أبناء القسيس، أن نختلط بهم! وكان

يشفع لهذه الذريعة أننا كنا نشتمّ رائحة العرق ونحن في السيارة. إذ كانت المطاعم تقدم العرق مجاناً أو بسعر رخيص مع كل طبق سمك.

في ذلك الحي بالذات خسرت العائلة أحد أصدقائها، سعيد العيلبوني، حوالي ١٩٤٦. كان الشاب مهذباً ومتعلماً، فأقنعه الوالد بأن يتولى التعليم في مدرسة البصة الثانوية. وبعد سنوات رغب في العمل الحر. فأنشأ مطعماً للأسماك في البنط في طبريا. وقد اختلف ذات يوم مع صاحب مطعم مجاور، وتحول الخلاف إلى عراك، انتهى بأن طعنه غريمه بسكين في صدره ومات فوراً. وكان ابن الجاني زميلاً لنا في المدرسة وتحت السن القانونية. فادّعى أنه هو القاتل وأدخل سجن الأحداث، وهرب منه عند النكبة ولجأ إلى لبنان حيث عمل في إحدى شركات الطيران.

ذكرت مراراً أن منزلنا كان على تلة تهبط حتى شاطئ البحيرة. فكانت حدود أرض المنزل الغربية على حافة شارع علوي بينما حدودها الشرقية على طول الطريق الموازي للشاطئ. وكان الشارع العلوي حي المدينة العربي الأرستقراطي، تقوم فيه دور ودارات فخمة نسبياً تحيط بها حدائق غنّاء، يسكن فيها أو يملكها مدير المدرسة الرسمية (طلعت السيفي) والمحامي (نظمي عنبتاوي) ومخمّن الأراضي (يوسف الحسيني الذي كانت زوجته تتباهى دوماً بأن فارس الخوري رئيس وزراء سورية سابقاً زوج خالتها) وطبيب البلدية (سابا برنيخ). ومن أبرز سكان الحي ثلاث عائلات من آل نصر لا قرابة فيما بينها: توفيق نصر (جد الوزير اللبناني السابق باسل فليحان) ويوسف نصر (والد أسعد نصر الرئيس السابق لمجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط) وماري نصر (من مربيات مدرسة المقاصد في بيروت). أما أبرز سكان المنطقة فكانت عائلات الخوري والصباغ، المترابطة بالمصاهرة، ومن أفراد العائلتين البارزتين فلسطينياً وعربياً حسيب الصباغ وزوج شقيقته سعيد خوري، وهما صاحبا شركة سي سي سي للمقاولات من أشهر الشركات العربية في حقول البناء والإعمار في الوطن العربي وخارجه. وبينما عرف كبير آل الصباغ باسم «القنصل» لأنه كان قنصلاً فخرياً لفرنسا، عرف عميد آل الخوري (شحادة) بإنشائه مع إخوانه مصائد الأسماك في الطرف الشرقي الشمالي من بحيرة طبريا، في البطيحة. وأهالي لبنان وسورية والأردن وفلسطين مدينون لآل الخوري برفع مستوى صيد الأسماك وتوريده وتصديره وبيعه في أسواق الأقطار العربية عشرات السنين. ومن جرائم الصهيونيين أنهم أرادوا أن يقتلوا البطيحة وشهرتها وتجارتها ببناء

أحواض لسمك المشط في بلدة سمخ على الطرف الجنوبي للبحيرة. وقد أصبحت من أشهر أحواض السمك في آسيا. وتجاور البطيحة قرى صغيرة أقامت فيها جاليات مغربية وجركسية وبهائية، على الشاطئ الشرقي للبحيرة مقابل طبريا.

يبدأ عند بوابة منزلنا الشرقية الطريق الذي يؤدي إلى صفد. وكان التنزه على ذلك الشارع العريض هو هوايتي وأشقائي، حيث جمال المناظر وهدوء الطبيعة ... ولا رائحة لعرق شارع البنط الذي لا يجوز لنا أن نتعاطاه ولا أن نشمه. ولعلّي من القلائل الذين لم يذوقوا طعم العرق في حياتهم. لا شك أنه تأثير النشأة العائلية.

لم تكن النزهات على الطريق إلى صفد بلا هدف دائماً. فكثيراً ما كان قصدنا أن نصل إلى منزل الدكتور هارت على بعد خمسة كيلومترات، على خليج صغير في البحيرة. وهو رجل قانون أميركي ثري أسس جمعية الشبان المسيحية في القدس وموّل بناء عمارتها الشهيرة، وكان أحد أساتذة والدي في العشرينيات وشارك في رسامته قسيساً. ولما تقاعد جاء إلى طبريا وبنى لنفسه تلك الدارة النائية التي تهبط من حافة الطريق إلى حافة البحيرة، في ثلاث طبقات، يختلف طابع أثاث كل منها عنه في الأخرى: فطبقة معاصرة (مودين)، وأخرى شامية، وثالثة كلاسيكية.

كان الرجل أعزب يقيم وحده، إلا مع خادمة سوداء «استوردها» من أفريقيا، تتقن العربية واسمها «زلفة» (كنا في العائلة نطلق الاسم على كل شخص أو شيء حالك السواد) وسائق. وكان أنطون داود هو السائق في بادئ الأمر، فلسطيني من مواليد أميركا اللاتينية ومن أصل بيت جالي أو بيت لحمي، ولما تركه ليعمل سائقاً عند القنصل الأميركي في القدس خلفه حنا أفرام السرياني. وكان كلاهما من رعية كنيسة والدي وإن كنت أشك أنهما إنجيليان. ربما كانا يترددان على الكنيسة لإرضاء هارت ووالدي معاً. المهم أن داود هذا قام بعمل فدائي بطولي قبيل حرب ١٩٤٨ بأشهر قليلة أدخله التاريخ الجهادي لشعب فلسطين من باب عريض. أراد أن ينتقم لبني وطنه الأبرياء الذين كانوا يسقطون ضحايا العدوان الإرهابي الصهيوني منذ إعلان قرار التقسيم ١٩٤٧/١١/٢٩. واختار يوم الحادي عشر من آذار/ مارس حينما كان قادة الوكالة اليهودية وفصائل الإرهاب الصهيوني على موعد لاجتماع هام. فملأ صندوق سيارة القنصل بالمتفجرات وذهب إلى دار الوكالة اليهودية في القدس (وهي أشبه برئاسة أركان

الحركة الصهيونية) والعلم الأميركي يرفرف على مقدمة السيارة، وركنها أمام المدخل تحت أعين الحرس وخرج وكأنه ذهب ليعود مع القنصل. وبعد دقائق انفجرت السيارة وسقط ثلاثون من قادة المنظمات الإرهابية ومن أركان الوكالة وموظفيها وحراسها وجرح ستون. وهرب داود إلى أميركا اللاتينية، ثم انتقل إلى الكويت وأقام فيها حتى وفاته قبل سنوات. وإنه لمن المؤسف أن يكون القليلون من شعبنا اليوم يعرفون قصة هذا «الجندي المجهول». وهناك جندي مجهول آخر صديق لداود وزميل له من أعضاء الكنيسة الإنجيلية، اسمه توما عازر. كان شاباً هادئاً ومسالماً ومهذباً إلى أقصى الحدود وبعيداً عن العنف. ولما تطوع شباب طبريا للدفاع عن مدينتهم بعد صدور قرار التقسيم انضم إليهم وتدرب على السلاح. وقبيل سقوط المدينة وعند صدور الأوامر للمقاتلين بالانسحاب رفض وأصر على المقاومة وحده. واستشهد عند دخول القوات الصهيونية في المساء وكان آخر مناضل يسقط في طبريا قبيل استشهادها.

إضافة إلى أناقة دارة الدكتور هارت وتنوع ما فيها من أغراض تذكارية وتحف، كان أكثر ما يستهوينا عند النزول إلى بركة في طرف البحيرة عند قاع السلم للوصول إليها ينبوع مياه معدنية حارّة وسط مجموعة من الحصى والأصداف والحجارة الزرقاء التي تلمع تحت الماء. وكانت المياه التي تتدفق من تحت قاع البركة من نوع مياه الحمة والحمامات. لكن الرجل لم يستغلها لأي غرض تجاري. كان يكتفي بالتمتع بمنظرها، هو وأصدقاؤه ومدعووه. ولم أر منظراً شبيهاً لهذا المنظر إلا في أحدى جزر مالطا الصغيرة حيث يدفع السياح دولارات كثيرة للوصول إلى هناك ورؤية المنظر الفريد الأخاذ.

يلي دارة الدكتور هارت الأشبه بالمتحف، وعلى بعد كيلومترات قليلة في الطرف الغربي الشمالي للبحيرة، وقبيل نقطة التقاء نهر الأردن بالبحيرة، موقع الطابغة وتلحوم وكفرناحوم. وكانت في السابق قرى على شاطئ البحيرة. وتقهقرت مع الأيام، وتحولت بعد المسيحية إلى كنائس أو أديرة يقيم في كل منها رهبان وراهبات ينتمون إلى بعض المذاهب المسيحية الكاثوليكية.

يقع الديران الرئيسيان على طرف البحيرة مباشرة. بل إن المدّ والأمواج تلامس أراضي الديرين وتغمرها أحياناً كثيرة. لذلك يزرع الرهبان القصب والبردي والخوص والأرز وغيرها من المزروعات التي تستفيد من اكتساح المياه لأراضيها. هذا إلى جانب الزراعات

الأخرى، من فواكه وخضار وشجر مثمر يقتات منها أولئك الزهاد المتنسكون، الذين حولوا الديرين إلى مقاصد سياحية مشهورة في شمال فلسطين، خاصة لدى المسيحيين الذين يرغبون في اقتفاء خطوات المسيح في المنطقة. إذ إن المسيح حسب روايات الأناجيل زار المنطقة بالذات وأجرى فيها بعض معجزاته. ويعود بناء الكنيستين إلى القرون الميلادية الأولى في العهد البيزنطي. وفيها بقايا رسوم ولوحات فسيفساء.

لا ينفرد المسيحيون بالآثار الدينية في طبريا ومحيطها. فللمسلمين آثارهم أيضاً. وأهمها موقع السيدة سكينة بنت الحسين. وهو واحد من عدة مواقع يقال إن السيدة سكينة دفنت فيها. ويقوم الموقع على تلة تشرف على الطريق إلى سمخ. وكان يقيم في صومعة الموقع رجل متدين تنسّك هناك ولا يغادره سمّاه الناس «قنبز»، وهو الشقيق الأصغر «لعوض» بواب مدرسة الحكومة للذكور. وكان بعض الناس يذهبون إلى هناك لحمل الطعام واللباس له. وكان بعض صغار السن يذهبون للسخرية منه وإغاظته. وكانت الوالدة تنهرنا إذ كنا نروي القصص التي يتبادلها التلاميذ في المدرسة عن قنبز هذا، وتقول إنه مؤمن بالله، فلا يجوز أن نتهكم أو نسخر حتى لو كان ساذجاً أو مختل العقل كما يقولون.

سأختم ذكرياتي عن طبريا بالكتابة عن تلك الساعات الرائعة التي قضيتها، وأنا بعد في العاشرة من العمر، في معلمين طبرانيين بارزين: فندق طبريا، الذي جرى الكلام عنه آنفاً، والحمة. وصدف أن عيّن شقيقي يوسف في مطلع الأربعينيات مديراً عاماً لكل من المؤسستين على التوالي، وكثيراً ما كان يدعوني ومنيراً إلى صرف ساعات في صالونات الفندق ومقاهيه ومطاعمه. وكنا نتباهى على أقراننا بمشاهدة فلان أو علتان من كبار المشاهير من عرب وأجانب في الفندق، ونروي لهم ماذا كان هؤلاء يفعلون أو كيف يتصرفون. أما الحمة فكنا نمضي فيها أياماً. وبالرغم من روائح مياهها المعدنية المنفرة كانت أيام الحمة نزهاً حقيقية بعيداً عن المدرسة والدرس. وكان سليمان ناصيف، رئيس مجلس إدارة الشركة المتقدم في السن، يستهويني بحاجبيه الأبيضين الكثيفين. وكان يدعوني إلى أن أجلس إلى جانبه لأستمع إليه يحدثني عن ذكريات شبابه في لبنان ومصر. ولو كنت أسجّل رواياته لكنت أرّخت للرجل الذي لعب دوراً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني.

هذه هي طبريا. هكذا كانت وهكذا هي في الذاكرة والوجدان وفي الأحلام التي تتكرر يوماً بعد آخر على امتداد ما يزيد على خمسين عاماً. وهكذا تتحول المدينة إلى مجرد حلم، بما في الحلم من جمال ومتعة وما فيه من ألم وقسوة، جمال المدينة وقسوة الاقتلاع منها.

(*)

طبريا هي مسقط الرأس. وتأتي قرية البصة ثانية من حيث الانتماء والشعور بأنها جزء من المنبت الجغرافي. إذ هي مسقط رأس الوالدة والمكان الذي ترددت عليه في صغري أكثر من أية بلدة أخرى (بينما لم أزر مسقط رأس الوالد في خرَبا إطلاقاً). لذلك فأنا أعتبرها جزءاً أساسياً من تكوين الأسرة ونشأتها. والبصة في الذاكرة هي بصة الأربعينيات. أما ما قبل ذلك فإن زياراتنا كانت متقطعة بحيث لم تترك بصمات قوية في ذاكرتي وكنت في سن الطفولة المبكرة التي تسبق تكوين الذاكرة الباقية.

تقع البصة على مسافة ثلاثة كيلومترات عن البحر المتوسط، على الطرف الشرقي للطريق الدولي الساحلي من فلسطين إلى لبنان. وهي أبعد قرية ساحلية شمال فلسطين. ومنها يصل المرء إلى الناقورة، الفلسطينية/اللبنانية، حيث الحدود الدولية بين القطرين الجارين.

والقرية قديمة. بناها الكنعانيون عند نبع ماء فسموها عين بصمة. كانت على منتصف الطريق تقريباً بين الموانئ الكنعانية في منطقتَي صور وعكا. وهذا ما أعطاها ميزة خاصة على مختلف العصور بالربط بين فلسطين ولبنان، وبالتبادل التجاري والثقافي والسكاني والاجتماعي، مما أثرى البلدة وجعلها تتفوق على البلدات المجاورة في شمال فلسطين. وأرضها السهلية والجبلية خصبة. تزرع التين والزيتون والصبّير واللوز والخروب والحمضيات. وأضيف في الأربعينيات مصدران لزيادة ثروات أبناء البصة زيادة مرتفعة أسهمت في تحسين الأوضاع التعليمية والاجتماعية والسكنية – وهما زراعة التبغ وتربية الخنازير. أما التبغ فإن تربة البصة الصالحة لزراعته قد اعتادت عليه من قبل. إلا أن ازدهار صناعة السجاير في حيفا خلال الحرب العالمية الثانية شجّع السكان على استبدال التبغ ببعض الزراعات غير المربحة كثيراً. وأصبحت هذه النبتة هي الغالبة على الإنتاج الزراعي. وأما تربية الخنازير فكانت انعكاساً مباشراً لقيام الحرب ومجيء مئات الآلاف من الجنود

البريطانيين إلى فلسطين وجوارها، ممن اعتادوا على تناول لحم الخنزير كل صباح مع البيض المقلي. وأقبل عدد من سكان البصة (من المسيحيين طبعاً) على هذه المهنة الجديدة التي لم تكن معروفة لديهم. وارتفع سعر الخنازير ارتفاعاً جنونياً. أذكر أن سيدة بصاوية باعت خنزيرة واحدة، وكانت حاملاً، بمبلغ ألف جنيه فلسطيني. وكان المبلغ كافياً لشراء أرض والبدء ببناء منزل جديد لأسرتها! ومن الطريف أني قرأت منذ فترة وجيزة كتاباً عن مدينة بيت جالا يذكر المؤلف فيه نمو تربية الخنازير في الأربعينيات، الأمر الذي غيّر في اقتصاديات المدينة. ويذكر أن الخنزير الواحد بيع بألف جنيه فلسطيني!

هذا إلى جانب مصدر قديم ـ جديد للثروة، وهو التهريب بين فلسطين ولبنان عبر البصة والقرى المتناثرة في جنوب لبنان التي لا تعرف إذا كانت هي جزءاً من لبنان أو من فلسطين، بسبب الاختلاط السكاني والتزاوج والتبادل التجاري وتشابه العادات والتقاليد. فقد سمحت سنوات الحرب العالمية الثانية، وتغاضي السلطات في البلدين، برواج عمليات التهريب التي تحولت إلى علنية تقريباً، بفضل ما كان المهربون يدفعونه من رشاوى إلى شرطة الانتداب البريطاني وجنوده في المنطقة، وإلى رجال الشرطة والجمارك اللبنانيين. وترك بعض أهالي البصة أعمالهم واتخذوا التهريب عملاً «رسمياً» لهم يدرّ عليهم ربحاً أغزر من الأعمال السابقة، ربما باستثناء العمل في معسكرات الجيش البريطاني وثكناته قرب الحدود.

بلغ عدد سكان البصة في آخر أيام الانتداب أربعة آلاف نسمة، هجّرهم الصهيونيون بعد الاستيلاء عليها أواسط ١٩٤٨ وأقاموا مستعمرة على أنقاضها سموها «بتست» أسكنوا فيها يهوداً من رومانيا. وكان من الطبيعي أن يلجأ البصاويون إلى لبنان من دون الأقطار العربية الأخرى. وكانت صور وجهتهم الأولى. ثم نقل عدد منهم إلى مخيم الضبية شمال بيروت بينما بقي الآخرون في مخيمات الجنوب.

كان للوالدة بيت كبير نسبياً وسط البلدة، ورثته عن جدّي ثم باعته أواسط الأربعينيات ليتمكن الوالد من تسديد الأقساط المدرسية.

أتذكر البيت جيداً كما آل إليه في الأربعينيات. كانت البصة مصيفنا على مرحلتين: الأولى وكنت طفلاً صغيراً، في النصف الأول من الثلاثينيات وفي أواسطها. وهي

سنوات لا تسعفني الذاكرة بتفاصيلها. كنا نقيم أثناءها في منزل الوالدة، في إحدى الطبقات. أما المرحلة الثانية فكانت في ما بين حوالى ١٩٤٣ و ١٩٤٧، وكان البيت قد بيع. ولذلك كنا نستأجر أحد مباني المدرسة الكاثوليكية لأن الطلاب الداخليين يكونون آنذاك في عطلة الصيف. أما في أشهر صيف ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٤ فكنا نقصد أماكن أخرى: في قريتي عين القبو ثم فاريا في لبنان أواخر الثلاثينيات، ثم في مدينة الناصرة في أوائل الأربعينيات. ولا أذكر أننا صرفنا فصل الصيف في طبريا منذ أن وعيت حتى الهجرة ١٩٤٨.

كان مبنى المدرسة الداخلية واسعاً ووافر الأسرّة والطاولات والكراسي والمقاعد وغير ذلك من الأثاث. وكنا، منير وأنا، نتجول ونلعب في البيت وساحاته وحديقته بحرّية. وكان المبنى في أقصى الطرف الشرقي الشمالي للبصة، وأقيم خلفه خزان ضخم للمياه. والمنطقة كلها مرتفعة عن وسط البلدة. وبنى فيها بعض أغنياء البلدة دارات حديثة تحاط كل منها ببساتين وحدائق. وكثيراً ما كنا نتبادل الزيارات والألعاب والنزهات مع أبناء جيلنا من صبيان وبنات أهالي الحي المتباهي بوضعه المالي والاجتماعي. وأذكر أن أقرب الجيران ـ الأقارب إلينا ممن كنا نصرف وقتاً طويلاً معاً: أبناء مرعي خليل أسعد، وكانت أمهم قريبة للوالدة ومقرّبة منها وظلت العلاقة بينهما حتى وفاة الوالدة ١٩٥٠. وظلت علاقتنا نحن، منير وأنا، بالأبناء الأربعة قوية حتى وفاة ثلاثة منهم في بيروت. وكذلك أبناء رئيس المجلس المحلي، توفيق الجبران، الرجل البسيط والمسالم وزوجته الحيفاوية الأرستقراطية من أسرة صنبر التي كان السكان يعتبرونها هي زعيمة البلدة ومرجعيتهم عند المشاكل. وتروى قصص كثيرة عن الابن الأكبر، جبران، الذي ترك الدراسة صغيراً وكان يحب السهر واللهو والمقامرة والمغامرة حتى أثرى وتملك مشاريع كثيرة (منها ملهى فندق شبرد في القاهرة). وكان مسرفاً إلى أبعد حد. قرأ في الصحف مرة أن مزاداً علنياً سيجري في لوس أنجلس على سيارة كان يملكها الممثل الذائع الصيت كلارك غايبل. فطار إلى أميركا واشترى السيارة بثمن خيالي وشحنها إلى لبنان ليتباهى بها أمام الأصدقاء والصديقات. والحقيقة أنه كان مخلصاً جداً لهؤلاء، وكريماً وعطوفاً. ولما كان يخسر في تجاراته ومشاريعه ويصل إلى حد الإفلاس كان هؤلاء يهبّون لنجدته. وكان جبران يكبرني بسنوات. كان صديقاً لإخوتي الكبار. أما ماري ومنير وأنا فكنا أصدقاء لإخوته وأخواته الأصغر الذين هم من جيلنا، أنيس وأليس ونادياً ونجاة. وكنا نصرف ساعات النهار معاً، في منزلهم أو في المنزل الذي نقيم فيه.

وقامت صداقات عاشت طويلاً وانتقلت معنا إلى لبنان مع الأشقاء الثلاثة جريس وميشيل وأنيس جدعون (وقد أصبح الأولان أستاذين جامعيين في بيروت، بينما أصبح الثالث رجل أعمال في لندن). ومع الياس حوا، إذ تزاملنا أيضاً في الجامعة حيث درس الصيدلة إلى أن هاجر إلى كندا. ومع سمعان ليتوس، الذي تزاملنا معه أيضاً في الجامعة حيث درس الاقتصاد ثم هاجر إلى العراق وما زال يقيم هناك. أي أن صداقات البصة عمّرت أكثر من صداقات أية مدينة أخرى بالنسبة إليّ.

كان في البصة سمعان ليّوس آخر، أكبر من الأول سناً، صاحب دكان صغير وسط البلدة، يبيع الصحف اليومية والأسبوعية من جملة ما يبيع. كنت أنا ومنير نذهب إليه ظهر كل يوم لشراء الجريدة. وكان متزوجاً من أجمل نساء البلدة. وبعد الهجرة عملت مديرة للإدارة الداخلية في فندق هيلتون في الكويت. وكانت تحتفي بي كلما زرت الكويت ونزلت في الفندق. وأذكر هنا أن شغفي بالمطالعة جعل دكان سمعان مقراً لي عدة ساعات يومياً للاطلاع على ما لديه من كتب وصحف. وهو الأمر نفسه الذي كنت أفعله في دكان أحمد منصور في طبريا. وكذلك دكان سمعان نصار حينما كنا نصطاف في الناصرة، وكان المحل الوحيد لبيع الكتب والصحف فيها. وسمعان نصار هذا شقيق فؤاد نصار الزعيم الشيوعي الفلسطيني المعروف.

كانت نسبة المتعلمين في البصة عالية. يعود الفضل إلى رجل لبناني من بلدة عين إبل الجنوبية اسمه سليم عطالله دياب، هاجر إلى البصة في الثلاثينيات وأسس مدرسة داخلية وخارجية ابتدائية ثم أصبحت ثانوية حتى صف المتركليشن، جلب لها أساتذة من فلسطين ولبنان. وكان بينهم أستاذ التاريخ، خليل خيرالله، الذي أصبح فيما بعد رئيساً لبلدية بحمدون.

ارتفاع نسبة التعليم سهّل عليّ وعلى أشقائي إيجاد الأصدقاء ممن هم على درجات متساوية أو متقاربة من المعرفة، فكلنا نصرف الساعات في البحث والجدل والمطالعة ونقد ما نطالع. ولم يقتصر الأمر عليّ وعلى منير وماري، ونحن الأصغر، بل كان ليوسف وفؤاد وفايز وتوفيق أيضاً صداقات مع شباب البصة، حتى إن فايزاً أدخل عدداً منهم في الحزب السوري القومي. وكثيراً ما كان يدعو رفاقاً له في بيروت للمجيء معه إلى البصة والإقامة أياماً، في البيت الواسع الذي استأجرناه. وبين هؤلاء هشام شرابي وفؤاد نجار

ولبيب زويا ووديع الأشقر، ممن لا أزال أذكر أسماءهم. أما فؤاد فكان له صداقات مع عدد من بنات القرية ونسائها. وكانت مغامراته حديث الناس، مما كان يزعج الوالدة ويحرجها، خاصة أنها سيدة نساء البلدة، وكان الجميع ينظر إليها باحترام ويأتي إليها بطلب المشورة وحل المشاكل. إن شهرة «الست عفيفة» لا تضاهيها شهرة. وقد تناقلت أخبارها أجيال الشتات. كنت مرة في تعزية في بيروت، وجلس إلى جانبي رجل متقدم في السن من بلدة شفاعمرو ولم أكن أعرفه ولا هو يعرفني. أخذ يحدثني عن شبابه وعن زياراته للبنان. وقال إنه كان يمر بقرية البصة ويقضي الليل فيها. وروى لي أن الناس هناك كانوا يتحدثون دوماً عن سيدة مثقفة تزوجت من قسيس وتسكن في طبريا. وروى بعض الحكايات. ولم يصدّق حينما أخبرته أنه يتحدث عن والدتي.

كثيرة هي ذكريات البصة أواسط الأربعينيات. كنا نذهب في الصباح الباكر، في ساعات الفجر أحياناً، إلى تلة معصوب، بجوار البلدة، حيث كانت أشجار التين، فنقطف من ثمارها ما يملأ سلة أو سلتين ونعود بها إلى المنزل لنتناول التين الطازج مع طعام الفطور. ومع أنه لم يكن بين الأهالي من لا يملك شجرة تين أو أكثر، كان من العيب أن نغطي سلة التين أو أن لا نقدم بعضه إلى كل من نصادفه على الطريق. كانت الوالدة تذكّرنا بذلك كلما عزمنا على الذهاب إلى البستان.

أما التسلية الرئيسية في البصة فكانت في الذهاب إلى «المشيرفة» والبقاء فيها طول النهار أو نصفه على الأقل. وكانت المشيرفة هذه متنزهات البصة البحرية، تبعد عن البلدة حوالى ثلاثة كيلومترات. ويقال إن البصة بنيت في الأساس هناك، ثم امتدت نحو الشرق بعيداً عن البحر بفعل ما تحمله أمواج البحر من طين وحصى، فيتسع عرض الساحل وتتقهقر المدن إلى الداخل، وهو ما حصل لمعظم مدن سواحل البحر المتوسط الآسيوية والأفريقية.

تكونت المشيرفة من مجموعة من الأشجار المثمرة وبساتين الفواكه وبرك الماء. وتتخللها عدد من المقاهي أبرزها مقهى رباح. وكان رباح مرحاً لطيف المعشر يجالس الزبائن ويروي لهم النوادر. وشاع خبره على طول الساحل الفلسطيني. وكان المسافر من غزة أو يافا أو حيفا إلى بيروت يقف في محطتين على الطريق الساحلي ليرتاح ويتناول المرطبات أو القهوة: مقهى رباح في المشيرفة، ثم مطاعم الخيزران قرب صور ــ تماماً كما يفعل

المسافرون بين بيروت ودمشق في شتورا، أو بين دمشق وعمان في الكسوة.

كنا في معظم الأحيان نأخذ أكلنا معنا، تحضره الوالدة في المنزل. ولم يكن رباح يعارض في ذلك. كنا نشتري منه العصير والمرطبات. وكان الأكل ساندويتشات في معظم الأحيان. أما عائلات البصة فكانت تحمل معها أوعية فيها المحشي والكبّة والتبولة وغيرها.

وكنا نصرف الأوقات في اللعب. أما السباحة فلم أكن أشارك بها، عكس الوالد وأشقائي الكبار المولعين بها. كنت أجلس في الشمس أو ألعب مع زملائي وأصدقائي من البصاويين الذين يصدف وجودهم أو نتفق مسبقاً على اللقاء هناك. وكانوا صبياناً وبناتاً.

وكثيراً ما كان جاد بولس، زوج ابنة خالتي الذي كان يملك باصاً ينقل الركاب بين البصة ومدينة عكا على بعد عشرين كيلومتراً، يأخذنا معه في الصباح ويعيدنا في المساء حيث نصرف النهار في تلك المدينة التي بهرتنا بعمرانها وعماراتها وشوارعها وأضوائها.

وكانت مستعمرة نهاريا تتوسط الطريق بين البصة وعكا. وهي مستوطنة بناها يهود هاجروا من ألمانيا ١٩٣٤. وكانت بلدة حديثة بكل معنى الكلمة. شوارعها متوازية طولاً وعرضاً. وبناياتها أنيقة ونظيفة محاطة بالأزهار. ومحالها التجارية غنية بالبضائع المستوردة. وأهم ما فيها أنها كانت موقعاً سياحياً، مليئة بالمقاهي والملاهي والمطاعم والمراقص وحمامات السباحة على طول الساحل. وأصبحت نهاريا مع الأيام المتنزه السياحي الأول في فلسطين المحتلة. وليس من الصدف أن يختار العدو هذا المكان بالذات للقاءات جرت مع بعض السياسيين اللبنانيين المعادين للفلسطينيين إبان حرب لبنان الأهلية وخاصة في السنين الأولى من ثمانينيات القرن الماضي. وجدير بالذكر أن جاد كان ينزلنا أحياناً في نهاريا للتفرج عليها ثم يعيدنا إلى عكا أو البصة. ولم نكن نتعامل مع أهلها. كنا نلتزم بمبدأ المقاطعة دون أن نفهم أبعاده السياسية أو الاقتصادية أو النفسية. ولا أعرف «بصاوياً» واحداً تعامل مع نهاريا وأهلها، تجارياً أو اقتصادياً، أو صرف فيها قرشاً واحداً بالرغم من إغراءاتها الكثيرة.

كانت الطريق بين البصة والمشيرفة قد شقت في سهل منبسط عريض. وكان على جانبه

الأيسر باتجاه المشيرفة مطار حربي بريطاني تجثو عليه طائرة أو اثنتان وفيه ثكنات وحظائر. كان المطار في الأصل أرضاً سهلية زراعية خصبة وقد أورثها جدي لوالدتي. ثم وضعت السلطات البريطانية اليد عليها إبان الحرب العالمية الثانية وحولتها إلى مطار قريب من لبنان لاستعماله قاعدة.لها إثر الهجوم على البلد الجار وتخليصه من سيطرة حكومة فيشي الموالية للألمان. وبدل الخضار والفواكه التي كانت عائداتها ترسل إلى الوالدة، غطت الأرض طبقات من الزفت. وقد استند الاستيلاء على الأرض إلى قانون جائر سنته حكومة الانتداب سنة ١٩٤٢ باسم «قانون استملاك الأراضي للصالح العام». واستمر الاستيلاء «المؤقت» حتى ١٩٤٨ حينما استولى الصهيونيون على البصة وعلى السهل الساحلي بجوارها المعروف بأرض الست عفيفة. وأصبح المطار مطاراً حربياً «إسرائيلياً». وهكذا أكون أنا قد ساهمت، بصفتي أحد ورثة الست عفيفة، في بناء الكيان العسكري للعدو «الإسرائيلي»! والجدير بالذكر أن السلطات البريطانية لم تدفع في حينه أي مبلغ من المال تعويضاً. فقط في العام ١٩٥٠، بعد المصادرة بحوالى عشر سنوات، وبعد وفاة الوالدة بأشهر، اتصلت السفارة البريطانية في بيروت (وكانت مكاتبها قرب منزلنا في عين المريسة) بالوالد ليتسلم شيكاً بمبلغ زهيد لا أذكر قيمته مع رسالة شكر على السماح لبريطانيا العظمى باستخدام أرض الوالدة. أذكر أن الوالد اشترى بالمبلغ ثلاجة وبعض الأدوات الكهربائية! يقول المثل اللبناني «مقايضة الحديد بالقضامة»!

انفردت البصة في شمال فلسطين بدرجة من الحرية الاجتماعية والسماح بالاختلاط، الأمر الذي جعلها هدفاً للأقاويل وللانتقاد والطعن والمبالغة في الإشاعات الناقدة والنكات الساخرة. ولا شك أن قرب البلدة إلى لبنان، ورخاء الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ووجود المدرسة الثانوية، ذلك كله فتح الباب أمام الشبان والشابات لإقامة صداقات لم يكن أهالي القرى المجاورة معتادين عليها. ولم يكن غريباً أن أشاهد شاباً وشابة يتمشيان في المساء قرب المبنى الذي نصطاف فيه بعيداً عن أعين الآباء والأمهات. وكان العشاق أحياناً يدخلون بستان المبنى ويفترشون أرضه متسترين بأغصان الأشجار.

المناسبة البريئة لإنشاء الصداقات أو لتقويتها بين الشبان والشابات الذين هم في سن الزواج كانت على سطوح المنازل في ما كان يسمى بسهرات «الشعيرية» و«التين المجفف». كان بين تقاليد أهالي البصة أن تتنادى نساء الحي إلى دعوة بعضهن بعضاً في

أماسي فصل الصيف إلى الاجتماع كل ليلة على سطح بيت لمساعدة ربة ذلك البيت على تموين أسرتها بما تحتاج له خلال السنة من الشعيرية والتين الجاف. وتأخذ العملية عدة ليال، قد تمتد إلى أسبوع. وفي الأسبوع التالي ينتقل الجميع إلى سطح منزل آخر. وكان اللقاء يضم حوالى عشرين امرأة، ومعظمهن أمهات. وكان يرافقهن بناتهن، خاصة ممن كن في سن الزواج ويبحثن عن العريس المناسب. ولذلك كان يسمح للشبان العازبين بالانضمام إلى هذه السهرات العائلية البريئة وتمكين الجميع من التعارف وتمتين الصداقة. وكانت الأحاديث تمتد أحياناً إلى الشروط التي يقطعها كل طرف على الآخر، وإلى «الدوطة» وسائر المطاليب. وكانت «الصفقات» تجري بشيء من الصراحة والعلنية. ويقال في بصة الأربعينيات أن نصف الزيجات وضعت أساساتها أو أبرمت اتفاقاتها في تلك السهرات الصيفية وأثناء التعاون بعمل حبال الشعيرية وشرائح التين الجاف.

كنت أنا وماري ومنير من زبائن تلك السهرات، نجلس من بعيد للمراقبة والمشاهدة. لم نكن في سن تؤهلنا للمشاركة الفعلية. وكنا ندعى لها دون أن تكون الوالدة معنا. وحتى حينما تكون السهرة على سطح منزلنا، ويكون حاصل العمل لنا نحن، لم تكن والدتي تشارك لسبب بسيط هو أنها كانت تصاب بالدوار كلما كانت في مكان عال ونظرت إلى الأسفل. فلا تصعد إلى مكان على سلّم، والسلم هو الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السطوح. تؤكد الوالدة أنها لم تصعد إلى سطح في حياتها حتى لا تصاب بالدوخة وتقع. ولا شك أن غيابها، وهي السيدة الأكثر مهابة ووقاراً في البصة، كان يشجع الفتيات والشبان على التمادي في المرح والمزح والنكات والإيحاءات والإيماءات دون الخجل من نظراتها المؤنّبة!

وإذا كانت الوالدة تكتفي بنظراتها للتأنيب فإن الوالد كان يؤنب بعض رجال البصة بنهرهم بصوت عال، أولئك الذين كانوا يتسلون قبل ظهر أيام الأحد بالجلوس في مقهى «الشماس» ولعب الطاولة والورق وشرب العرق على صحن من «القصبة». وكان المقهى يتوسط البلدة، على الطريق الموصل من مدخل القرية إلى ضاحيتها السكنية حيث كنا نصطاف. وصدف أنْ بنت إحدى الإرساليات التبشيرية الألمانية داراً خصصت الطبقة العليا منها لمدرسة لتعليم صغار القرية أيام الأسبوع بينما كانت الطبقة الأرضية كنيسة متواضعة وصغيرة يتردد عليها أيام الآحاد مبشر من حيفا اسمه المعلم إسكندر ليقيم الصلاة ويعظ حضوراً لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين، إذ كان مسيحيو البصة في

الغالب كاثوليكاً وأرثوذكساً. أما في الصيف فكان المعلم إسكندر يأخذ إجازته ويتطوع والدي بإجراء الصلاة. وكان المعلم إسكندر يأتي إلى البصة أحياناً في الصيف وإلى طبريا أحياناً في الشتاء. وكان يلقي كل أحد العظة نفسها، أسبوعاً بعد آخر وسنة بعد أخرى. وكان يملأ عظاته بقصص لا تتبدل. وكنا كلما بدأ الكلام بنادرة، نتمتم حتى لا يسمعنا هو ولا الوالد، بالقصة التي سيرويها بعد لحظات. أشهرها واحدة سمعتها منه عشرات المرات ولن أنساها: ذهب وزوجته لحفل عشاء. لكن الزوجة سكبت سائلاً على ردائها واتسخ ولم يعد بمقدورها أن تحضر الحفل. وهكذا نحن. إذا ارتكبنا المعاصي لا يعود بمقدورنا أن نقابل الله في يوم الدينونة!

لا أعتقد أن الوالد كان يطمع بأن يحضر رجال البصة الصلاة معه في الكنيسة. لكن قضاء يوم الأحد المقدس عنده باللعب والتسلية واحتساء أقداح العرق عند «الشماس» هو ما كان يثيره ويحمله على تقريع زبائن المقهى. حتى أخذ عددهم يقلّ أسبوعاً بعد آخر لتفادي تأنيب الوالد. ولا أعلم إذا كانوا وجدوا لأنفسهم مقهًى آخر بعيداً عن أعين الوالد، أو أنهم استبدلوا المساء بالصباح لجلسات التنبلة والتسلية هذه!

٣

في الدرس والتدريس

«لا عجب. فهو ابن أبيه وأمه وأخو أخوته».

لن أفاجأ إذا أبدى الكثيرون من قراء ذكرياتي استغرابهم، وربما استنكارهم، وربما أيضاً عدم تصديقهم، لدى اطلاعهم على الحقيقة التي لا أخجل من الاعتراف بها: وهي أني كرهت الدرس كطالب وكرهت التدريس كأستاذ طيلة حياتي وعلى مر الأيام وفي مختلف مراحل الدراسة والتدريس. وأعترف أيضاً أن أبشع ذكرياتي هي التي تتعلق بالتلمذة والأستذة في المدرسة والكلية والجامعة، وأن معاهد التعلم والتعليم كانت أبشع الأماكن التي اضطررت إلى التردد إليها كطالب علم أو كمربّ في مدى خمس وعشرين سنة. وليعذرني الآباء والأمهات ممن يحاولون أن يشجعوا أبناءهم على العلم ليقتدوا «بعمو أنيس». فعمو أنيس ليس ذلك البطل الذي يتوهمون.

بدأت مطلع العام الدراسي أواخر صيف ١٩٣٩ رحلة العمر الدراسية التي انتهت أوائل صيف ١٩٦٤: ومجموعها خمس وعشرون سنة عجافاً ـ وإن كنت في معظمها طالباً متفوقاً حسب ما تقول الشهادات ونتائج الامتحانات. وإن كنت أيضاً أستاذاً ترضى عنه الإدارة في بعضها وتمدد له عقده.

وليس أدلّ على نفوري من الدراسة من هاتين الواقعتين اللتين جرتا، الأولى في أول تلك السنوات الخمس والعشرين، والثانية في آخرها.

في أيامي الأولى في المدرسة، وفي صباح يوم دراسة عادي، ولم أكن قد بلغت الثامنة من العمر، أعدّت لي الوالدة الشنطة ووضعت فيها الدفاتر والكتب والأقلام وغيرها من أدوات التعليم الابتدائي آنذاك، وطلبت مني أن أتناول إفطاري لأذهب إلى المدرسة مع أخي منير الذي كان ينتظرني. وشعرت برغبة شديدة في البقاء في البيت. لكن لم تكن لدي الشجاعة لأن أقر بذلك لأنه لم تكن لدي الحجة التي أتذرع بها. وفجأة تذكرت ألماً خفيفاً في سنيّ كنت شعرت به من قبل. فزعمت أن الألم قد اشتد وأخذت أشكو وأئنّ. واستعنت بدمعة كاذبة تنزل من عيني. وأعتقد أن الوالدة، بعد أن ربّت ستة أبناء قبلي، لم تنقصها الفطنة لتدرك أني أتصنع المرض لأتغيب عن المدرسة. وكذلك لم تنقصها الفطنة لتحتال عليّ. قالت، وهي تغمز منيراً بعينها: حسناً، سأقلي لك بيضة وصحناً من البطاطا، فإذا استطعت أكلهما كان عليك أن تذهب مع أخيك لأن الوجع يكون أقل مما تتصور. أما إذا لم تستطع فستبقى معي. وكان عليّ أن أقارن بين أحب المأكولات إليّ وبين الذهاب إلى أبشع الأماكن. وتغلبت البطاطا المقلية على صف «المعلم جميل» أستاذ الصف الأول الابتدائي.

حصلت الواقعة الثانية بعد خمسة وعشرين عاماً. وكنت قد وصلت إلى السنة الأخيرة من التحصيل لشهادة الدكتوراه. وكان عليّ أن أزور أستاذي مرة في الشهر على الأقل لأتداول معه في شؤون الأطروحة ـ وكان أستاذاً اسكتلندي الأصل، مختصاً بالتاريخ الإسلامي في القرن الثالث عشر، بينما كانت أطروحتي تتناول الفكر القومي في مصر في القرن التاسع عشر. وأذكر أنه قال لي في أول لقاء إن آخر ما يعرفه من تاريخ العرب أن بغداد سقطت أمام جحافل المغول في العام ١٢٥٨، ولم تجد الجامعة أفضل منه أستاذاً لي.

كان منزله، حيث نجتمع، يبعد عن الشقة التي أقيم فيها حوالى ثلاثة كيلومترات. وتمر الطريق بينهما عبر ساحة المدينة الملأى بالمطاعم والمقاهي. وحدث ذات يوم أن بدأت رحلة العذاب سيراً على الأقدام إلى حيث سيجري اللقاء. ومررت أمام مطعم « كنكو» الشهير بنوع خاص من الهامبرغر يقدم مع البطاطا المقلية. ووقفت أفكّر: أأواصل السير للقاء ضروري علمياً ومملّ عملياً أم أملأ بطني بذلك الصحن الشهي؟ ودخلت «كابين» الهاتف العمومي وطلبت الأستاذ. وردّت زوجته. واعتذرت لها عن عدم تمكني من الحضور لأني أصبت فجأة بنوبة من الصداع النصفي (المايغرين) الذي كنت أنا (وكانت

هي كما أخبرتني مرة) أعاني منه في سني شبابي، الأمر الذي يجعل ذهابي إليه صعباً وغير ذي جدوى. وكان جوابها دلواً من الماء قذفتني به: لا بأس. اضطر زوجي للذهاب إلى لندن لإجراء معاملاته للسفر والهجرة إلى أميركا! ذهبت حيلتي سدى. وغادر الأستاذ دنلوب بعد شهر واستعاضت الجامعة عنه بأستاذ آخر لي. إذن فإن صحناً من البطاطا المقلية أفضل من قضاء ساعة أو ساعات مع أستاذ. هذا ما أريد أن أعترف به، وأعتذر من كل الأساتذة الذين توسّموا فيّ خيراً. كان نبيه أمين فارس، أحب أساتذة التاريخ إليّ، يردد في الجامعة: إسمع يا أنيس. لقد خرّج برستد (وهو أشهر أساتذة تاريخ الشرق الأوسط القديم في الولايات المتحدة في مطلع القرن الماضي) فيليب حتي. ودربني حتي لأواصل المسيرة من بعده. وها أنا أعدّك لتكمّل المشوار. وبقدر ما أحببت هذا الأستاذ العظيم أشعر بخجل أمام ذكراه لأني تحولت عن التاريخ إلى السياسة ولأني لم أبرز في أي من العلمين. ولأني أيضاً كثيراً ما بعت الصف والمحاضرة والأستاذ بصحن بطاطا مع بيضة مقلية أو قطعة همبرغر!

(*)

شل اندلاع الثورة الشعبية العربية في فلسطين وإعلان الإضراب العام ١٩٣٦ الحياة العامة في الكثير من المرافق والأعمال والنشاطات، ومن بينها الحياة الدراسية. وتأثرت بهذا الشلل مدن وقطاعات أكثر من غيرها. ففي طبريا مثلاً كانت المدرسة الرسمية (وكانت تسمى مدرسة الحكومة) تقع في أقصى الجنوب الغربي من المدينة الصغيرة، بعيدة عن الأحياء العربية في الجانب الشرقي الشمالي. فتعطلت الدراسة طويلاً لعدم قدرة أعداد كبيرة من الطلاب والأساتذة على الوصول إلى المدرسة بأمان. وكانت الأحياء اليهودية تحيط بالمدرسة، وتقطع الطريق مع المناطق العربية.

كان منزلنا يقع في الطرف الشرقي/الشمالي. وكان على المتوجه إلى المدرسة أن يسير حوالي ربع ساعة بعضها بين مساكن ومتاجر ومؤسسات يهودية. هذا ما دعا الوالدين إلى تأجيل التحاقي بالمدرسة إلى حين انتهاء الثورة في العام ١٩٣٩. فدخلت الصف الابتدائي الأول في أيلول/ سبتمبر من ذلك العام ـ أي أني كنت في الثامنة من عمري، وهو عمر متأخر في كل المقاييس. (ولم تكن هناك، لا في طبريا ولا في غيرها من البلدان الفلسطينية في ذلك الوقت، رياض للأطفال). من هنا كنت قد قاربت الثانية

والعشرين حينما تخرجت في الجامعة.

قضيت في المدرسة الابتدائية سبع سنوات. وكنت، على ما يشهد زملائي في الدراسة، وكذلك الأساتذة الذين ما زال بعضهم على قيد الحياة، طالباً متفوقاً. حتى إن رتبتي في الصف، في السنوات السبع كلها، كانت الأولى دائماً. وهذا ما دعا مدير المدرسة، طلعت السيفي، إلى أن يكتب في أسفل شهادة التخرج: «كان الأول في السنين السبع التي قضاها في المدرسة» وأنا، على حد علم المدير «الوحيد في فلسطين الذي حقق هذا الإنجاز».

بقدر ما تركت هذه الكلمات القليلة فيَّ من شعور بالاعتزاز والبهجة طيلة حياتي وظللت أذكرها إلى اليوم تركت كلمة شهادة المدير أثراً سلبياً كاد «يعقدني» مدة طويلة. إذ إنه أردف عبارات التهنئة والإعجاب بالكلمات العشر التالية التي حرمتني من نصيبي من هذه « الكفاءة» ونسبتها إلى الأسرة. كتب المدير «ولا عجب في ذلك. فهو ابن أبيه وأمه وأخو أخوته»! ولستين عاماً بعد تلك الشهادة ما فتئ بعض الناس يذكرون، ويذكّرون، بأن والديّ وأشقائي هم الذين شقوا الطريق أمامي، والفضل في أي إنجاز أحققه يعود إليهم. وبالطبع، لا أشعر بغبن ولا إساءة لأن المدح إنما يذهب إلى أعز الناس إليّ ممن أعتز بانتمائي إليهم.

لم تكن الدراسة صعبة عليّ، ولا على أمثالي ممن يأتون من أسر ذات مستوى عال من العلم والمعرفة. كنت مزوداً بالاستعداد وبالقواعد الأساسية وأصول الحياة المدرسية بمجرد أن بدأت الدراسة النظامية. كانت غرف المنزل أشبه بصفوف المدرسة، ملأى بالكتب، وطاولاتها جاهزة كمقاعد المدرسة ومجهزة بكل الأدوات وبوسائل الراحة، وجو الهدوء يخيم على البيت كله، وساعات الدرس مقدسة ولا يجوز اختصارها ولا التعدي عليها. وكان معظم الأساتذة أصدقاء للعائلة، للوالدين أو للأشقاء الكبار سناً. وكان التزاور مألوفاً وخاصة في الأعياد والمناسبات.

لم أحتج ولا في يوم من الأيام إلى مدرّس خصوصي كما هو الشائع في هذه الأيام. كانت الوالدة تشرف على ساعات الدرس المسائية في البيت، وتجيب على أسئلتي إذا استعصى عليّ أمر. وكانت تستعين بهذا الشقيق أو ذاك إذا كان موضوع السؤال خارج

رصيدها العلمي من الدراسة والمطالعة وخبرة الحياة.

كنت الأول، بلا منازع، في سائر المواضيع المدرسية، في تلك السنوات السبع. غير أن العلامات كانت تتفاوت بين موضوع وآخر، بسبب اهتماماتي «الأدبية» ونفوري من الموضوعات «العلمية»: كانت العلامات لا تنزل عن التسعين في اللغتين العربية والإنجليزية والتاريخ والجغرافية والديانة، بينما تنزل قليلاً (لكن تظل في خانة الثمانينيات) في الرياضيات والزراعة والطبيعة ـ وهو أمر أصبح أكثر وضوحاً في المرحلتين الثانوية (في القدس وصيدا) والجامعية الأولى (في بيروت). أما الرسم والرياضة فكانت العلامة قلما تصل إلى الثمانين. ولولا مجاملة أستاذيْ هاتين المادتين لي بحكم علاقاتهما مع الأسرة لكانت العلامة تدنت أكثر من ذلك. ويلاحظ مما تقدم أن المدارس الحكومية الابتدائية في عهد الانتداب كانت تعنى بكل حقول المعرفة وفنونها التي لا بد من إعداد الطالب لها قبل أن يشرع في التخصص ويختار لنفسه المهنة التي يريد أن يتوجه نحوها. وقد استمر تفوقي في اللغة والآداب والتاريخ والجغرافية إلى المرحلتين الثانوية والجامعية مثلما استمر نفوري من العلوم الطبيعية والكيميائية والرياضيات إلى صف السوفمور في الجامعة حينما يصبح بإمكان الطالب الابتعاد عن هذه المواضيع.

للرياضة معي قصة طويلة. لم أكن رياضياً في أي يوم. ولم تكن لي هواية بأي نوع من الرياضة. لعل المشي هو الرياضة الوحيدة التي كنت أمارسها. ولكن حتى هذه الرياضة اضطرني وضعي الصحي إلى الإقلاع عنها. كنت في المدرسة الابتدائية أشاهد الزملاء يلعبون ويجرون ويقفزون وأنا جالس من بعيد تحت أغصان شجرة في طرف ساحة المدرسة. وفي القدس كان على كل طالب أن ينخرط في واحدة من سبع فرق رياضية. وكان نصيبي أقوى الفرق التي حملت اسم مكنس رئيس المدرسة السابق، وكانت تتفوق دائماً على زميلاتها. أما أنا فقد نجحت في إقناع والدتي بأن تبعث برسالة إلى مدير المدرسة تناشده أن يرفق بجسدي الضعيف. والأمر نفسه حصل في صيدا. وكان الأمر أسهل لأن المدير كان في الواقع قريباً للوالدة. وكنت أيام السبت من كل أسبوع حينما يخرج الطلاب إلى ملاعب كرة القدم أنتظر حتى يقرر قائد الفرقة إذا كان الطقس مناسباً أم لا. إذا لم يكن مناسباً تسير الأمور بصورة طبيعية. أما إذا وجد الغيوم قد زالت وطلعت الشمس أو كادت تطلع يصيح بالطلاب «كشّحت يا شباب» فيخرج اللاعبون إلى الملعب مبتهجين وأدخل أنا إلى عنبر النوم مدعياً وجع الرأس. كانت كلمة

«كشّحت» التي لم أكن قد سمعتها في فلسطين تعني لي إنذاراً بأن أحيد عن الدرب وأختفي من أمام الطلاب والأساتذة (وتعني الكلمة أن الغيوم قد انقشعت).

ولم تكن الرياضة في الجامعة في بيروت إجبارية إلا في حال السباحة. لم تكن شهادة التخرج تُعطى إلا بعد المرور في امتحان السباحة. وقد تطوع أحد زملائي بأن نزل إلى البحر نيابة عني وسبح المسافة المطلوبة وأخذت أنا الشهادة. وأظن أن الأستاذ عبد الستار الطرابلسي أدرك الحقيقة ولكنه غضّ نظره.

ربما كانت تلك الواقعة المرة الوحيدة التي مارست الغش في امتحان. هناك حادثة ثانية ساهمت فيها في عملية غش دون أن أدرك، لمصلحة آخرين. كنت في أحد صفوف الجامعة أستعد للامتحانات النهائية مع بعض الأصدقاء. وكان اثنان منهم ضعيفين في مادة الأدب العربي. وفي صباح يوم الفحص جاءا إليّ وطلبا مني أن أشرح لهما بعض الموضوعات التي لم يفهماها جيداً. وفعلت ذلك بطيبة خاطر. وأفاجأ عندما جلسنا على طاولة الامتحان، أن تلك الموضوعات هي من صميم الأسئلة. أي أنِ الطالبين حصلا على الأسئلة مسبقاً. واتضح لي أن أحدهما كان صديقاً لخادمة أستاذ تلك المادة. وأنه استطاع أن يحصل منها على ورقة الأسئلة مسبقاً.

أعود إلى طبريا. كان أستاذ الرياضة (المعلم نديم) شديداً. ولا يسمح بالمزاح ولا التهرب ولا التراخي. وكنت أخافه كثيراً وأخشى أن يجبرني على الخروج من منسكي في طرف الملعب والمشاركة في الألعاب. وكنت أتهرب منه كلما اقتربنا من بعضنا بعضاً. وبعد أكثر من أربعين عاماً من الخروج من طبريا التقيته صدفة عند أحد الناشرين. جاء يعرض عليه نشر كتاب ترجمه. ورفض الناشر طلبه بفظاظة. فخجلت من الموقف ولم أفصح له عمن أكون لأنه لم يعرفني بعد هذه السنين الطويلة.

لا أزال أذكر الشيء الكثير عن معظم معلمي المدرسة: «المعلم رشاد»، أستاذ مادة الزراعة (وكان في جوار المدرسة حقل نذهب إليه بعد ظهر كل أربعاء نمارس عملياً الدروس التي تعلمناها نظرياً في زراعة الخضار والفواكه). وكان يزورنا في البيت زيارات منتظمة مرة في الشهر يجيب على استفسارات والدتي بما يتعلق بالحديقة التي كانت تصرف معظم وقتها في العناية بها. (من ذكريات صف الزراعة أن المعلم رشاد طلب يوماً مني

ومن منير أن نذهب إلى البستان التجريبي التابع للمدرسة والقريب منها لكي نرش مادة كيماوية حول الخس المزروع حديثاً. فأخطأنا ورشينا المادة على الخس نفسه. فمات كله. وبقي الطلاب يسخرون منا مدة طويلة). و«المعلم أنور»، أحب أستاذ إليّ. كان يدرّس التاريخ والجغرافية. ولا أعلم إذا كان ولعي بالتاريخ هو الذي قرّبني إليه أو كان لطفه معي هو الذي حببني بدراسة التاريخ. وقد هاجر بعد النكبة إلى الولايات المتحدة. أما المعلم رشاد فقد انتقل إلى الناصرة. وانتقل «المعلم جورج» إلى بيروت أيضاً ودرّس في ثانوية الجامعة الأميركية. وكان يدرّسنا الخط العربي، وكان رساماً ماهراً. فشل معي في تحسين خطي مثلما فشل في محاولاته تصحيح لفظي. وبقي اللفظ والخط تعيسين. وكان الرجل هاوياً لجمع الطوابع وألّف واحداً من أوائل الكتب العربية عن الطوابع.

أما الشخصية الأطرف والأشهر فهو «المعلم توفيق»، المعروف دائماً باسم أبو خليل. كان رجلاً متقدماً في السن، ولا بد أنه تجاوز سن التقاعد ولكنه بقي يدرّس حتى سقوط طبريا ربيع ١٩٤٨. كان رجلاً لطيفاً جداً، حنوناً وصبوراً، درّسنا العربية. وكان نقيض مدير المدرسة طلعت السيفي، الذي كان قاسياً لا يتحرك إلّا وفي يده عصا يستعملها في معاقبة الطلبة المقصرين أو المتأخرين أو العصاة. وكان الجلد مسموحاً في المدارس أيام الانتداب البريطاني. ولا أظن أن هناك منظراً كان يثير فيّ القرف والاشمئزاز أكثر من منظر طالب يُجلد، حتى وإن لم يكن الطالب من أصدقائي أو معارفي. وكان «أبو خليل» يشاركني النفور من هذا المنظر. وليتحاشى ذلك كثيراً ما كان يمتنع عن شكوى طالب للمدير. وكان بعض الطلبة الأشقياء يستغلون رقة قلب أبي خليل فيسيئون التصرف أمامه ويحسنونه أمام المدير. وجدير بالذكر أن المدير كان وطنياً ساند الثورة الكبرى في يافا فعاقبته السلطات «بالنفي» إلى طبريا. وأذكر أن منزل المدير كان قريباً من منزلنا. أما منزل نائبه فكان يشرف على الميدان العام في البلدة حيث كانت تجري الاحتفالات الرسمية والاستعراضات العسكرية في المناسبات. لذلك كانت العائلة تزوره في تلك المناسبات لمشاهدة الاستعراضات من فوق شرفة منزله. وكانت جدران البيت مغطاة بصور هيلاسلاسي، إمبراطور الحبشة الذي خلعه الطليان. وباعتباره أرثوذكسياً كان يجب الإمبراطور المخلوع ويدافع عنه بحرارة. حتى إن ابنه خليل تغيب عن طبريا فترة فتناقل الناس شائعة بأنه ذهب إلى الحبشة ليحارب الإيطاليين الكاثوليك. وكانت الصراعات بين عائلات طبريا المسيحية القليلة، الكاثوليك والأرثوذكس، محدودة جداً وغير ذات بال إلاّ أثناء تلك الحرب في أواخر الثلاثينيات ومطلع الأربعينيات. وربما كان وقوف بريطانيا

ضد الإيطاليين قرّب أبا خليل من والدي الإنجيلي. وكانت الزيارات بين الاثنين تتفق دوماً على انتقاد خوري الكنيسة الكاثوليكية الذي كان يعيب على أبناء رعيته زيارة والدي أو أبي خليل. وكان الاثنان يردان عليه بالاستهزاء من تمثال ضخم للقديس بطرس نصبه الخوري في ساحة كنيسته وهو يحمل بيده «مفاتيح الجنة». وكان والدي يتساءل بصوت عال: من أعطى تلك المفاتيح للقديس؟ وهنا لا بد أن أشير إلى أن العلاقات بين عرب طبريا كانت جيدة جداً. وإذا كانت هناك حساسيات دينية قليلة وسطحية وعابرة فإنها كانت غالباً ما تكون مذهبية بين المذاهب المسيحية الثلاثة وليست طائفية بين المسلمين والمسيحيين. وكذلك لم تكن هناك مشاكل مذهبية إسلامية لأن مسلمي طبريا كانوا سنيين. أما القلة القليلة من الشيعة والدروز فكانت من الوافدين إلى المدينة وليسوا من أهلها. وحتى حينما نتحدث عن بعض النواحي السلبية في العلاقات بين المذاهب المسيحية علينا أن نحصرها في نطاقها الضيق جداً غير العقائدي. كانت أقرب إلى المشاكسات والمناوشات المازحة. وبقيت أتذكر هذه المباريات الكلامية الطريفة بين رؤساء المذاهب المسيحية كلما قرأت جزءاً جديداً من كتاب «دون كاميليو» الشهير الذي انتشر ككتاب وكفيلم سينمائي في الخمسينيات من القرن الماضي، ويدور حول الصراع بين الكنيسة (الكاثوليكية) والجماعات اليسارية في إيطاليا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان التعبير عن هذا الصراع الجاد بأشكال مرحة وهزلية أبعد ما تكون عن الجدية.

وقبل قفل الحديث عما يعلق في الذاكرة عن معلمي مدرسة طبريا أذكر أني حينما كنت مديراً لمركز الأبحاث في بيروت قبل حوالي ثلاثين سنة، تلقيت اتصالاً هاتفياً من مجهول، قال: هل تعرف صوتي؟ أجبت بالنفي. قال: أنا أطول رجل علّمك في حياتك وكنت أنت أقصر طالب عنده. قلت: إذن أنت الأستاذ طلعت السيفي. وحاولت كثيراً أن أدعوه وأكرّمه. فإني لم أكن قد رأيته منذ التخرج في مدرسته ١٩٤٦. لكنه أخبرني أنه يتكلم معي من مطار بيروت وهو على أهبة السفر. ووعد بالاتصال في زيارة قادمة لكنه توفي قبل أن يحقق وعده. وعلمت فيما بعد أنه ترك مخطوط كتاب وضعه عن طبريا، إلا أني لم أستطع الحصول عليه. وكان طول السيفي مضرب المثل. وكان يصف نفسه بأنه أطول معتقل سياسي في عهد الانتداب.

هذا عن المدير والأساتذة. أما الطلاب فإن الذاكرة تحتفظ بقصص ونوادر ووقائع عن

الكثيرين منهم. ألصقهم في الذاكرة اثنان تنافست وإياهما منذ السنة الأولى حتى السابعة. كنت أنا الأول وكانا هما يتبادلان المقعدين الثاني والثالث، ولم يصل أي منهما إلى المقعد الأول الذي احتكرته. وبعيداً عن التنافس الرياضي، بقينا سبع سنوات لا يكلم بعضنا بعضاً! وكانا على طرفي نقيض: أحدهما يأتي من عائلة فقيرة والآخر ابن أحد كبار وجهاء طبريا. بلغ التنافس أقصاه حينما كنا في السنة الرابعة. أبلغنا المدرّس (المعلم أنور) أن الإدارة ستؤسس في كل صف مكتبة صغيرة وستقيم لجنة ثقافية، وأن مسؤول المكتبة واللجنة سيتم اختياره باختبار يجريه للطلبة الثلاثة الأكثر تفوقاً: خليل وسعيد وأنا. وجرى الاختبار أمام طلاب الصف كلهم. سألنا ثلاثة أسئلة، ولا أذكر الآن إلا السؤال الثالث: من هو واضع كتاب كليلة ودمنة؟. أجبت على الأسئلة الثلاثة إجابات صحيحة، أما هما فكانت إجاباتهما أقل إصابة. وأعلن الأستاذ أني أنا الأصلح لهذه المهمة. وبقيت مسؤولاً عن المكتبة واللجنة معاً حتى نهاية السنة السابعة. ولم أر أيّاً من الزميلين بعد التخرج. ولا أعلم أين حطت بهما الرحال. وبما أني كنت «الأشطر» في الصف كنت أحظى دوماً «بزعامة» الصف. إلا أني لم أعيّن يوماً عريفاً على الصف لأن المنصب كان يعطى للأكثر شقاوة.

ولا بد من كلمة عن المفتشين الذين كانت إدارة المعارف ترسلهم بين الحين والآخر لتفقد المدرسة. أذكر منهم حبيب خوري مفتش اللغة العربية (تميز بطيبة القلب وبساطة المظهر)، ووصفي عنبتاوي مفتش التاريخ والجغرافية (يعتمر الفيصلية دوماً)، وأحمد طوقان مفتش الرياضيات (أصبح فيما بعد رئيساً للحكومة الأردنية لوقت قصير)، وأحمد القاسم مفتش الزراعة، وجميل زنانيري المفتش الإداري (أصبح ابنه سامي طبيب العائلة في بيروت منذ ١٩٧٥). وكانت المدرسة تلبس حلة نظيفة قبيل حضور أي منهم. ويُطلب منا أن نحسن التصرف. ولا أعرف كيف كانت المدرسة تعلم بحضورهم مسبقاً. وكنا نشعر بزهو حينما يسألنا المدير أو الأستاذ سؤالاً ونجيب عليه إجابة صحيحة، إذ نشعر أننا «نرفع رأس» المدير أو الأستاذ ونؤمّن له تقريراً جيداً يرفعه المفتش إلى الإدارة في القدس. وكان مدير المعارف (أشبه بوزير التعليم) في الأربعينيات مربياً إيرلندياً متعصباً دينياً ومتعجرفاً يكره العرب كثيف الحاجبين قاسي النظرات اسمه المستر فرل، عكس سلفه، المستر بومان، الذي كان ألين وأسلس.

لم يكن فيرل والسيفي على انسجام. كثيراً ما كان الثاني يهاجم الأول ويسخر منه في

مجالسه الخاصة دون أن يسميه. ولإغاظة فرل شجع السيفي آباء الطلاب على شراء كنزات صوف في فصل الشتاء تحمل على طرفها ألوان العلم الفلسطيني الأربعة (الأبيض والأسود والأحمر والأخضر). وكان أحد مصانع القدس قد أنزل إلى الأسواق الآلاف من هذه الكنزات. ومع أن فصل الشتاء في طبريا مشهور بدفئه، اشترى كل أب لابنه كنزة. وتحولت المدرسة إلى مهرجان متحرك للعلم الفلسطيني.

وكان طلعت السيفي يأخذ الطلاب عدة مرات في السنة خاصة في الربيع في رحلات إلى بعض الأماكن قرب طبريا، الأثرية أو ذات التاريخ البارز. كنا نصرف النهار هناك ونعود مساء، وتسمى هذه النزهات «الشطحات». وكنا نأخذ أكلنا معنا حتى لا نتكلف مصاريف إضافية.

ولاحظ السيفي أن بعض الطلاب يعانون من قلة الغذاء. فأمر أن يحضر كل طالب إلى المدرسة برتقالة في موسم البرتقال وثمرة بندورة في موسم البندورة ويأكلها في فترة الاستراحة.

لم تكن لدي مشكلة مع البندورة. أما المشكلة فكانت مع البرتقال (ومع سائر الحمضيات). كنت وما أزال لا أطيق رائحة الحمضيات على يدي. كانت والدتي تتولى تقشير البرتقالة ووضعها في كيس، وحينما يحين موعد الاستراحة ألتهم البرتقالة بسرعة قبل أن تمتد رائحتها إلى أصابعي. وكان المدير يراني أفعل ذلك ويضحك وحينما يزورنا في البيت يقلّد حركاتي.

(*)

بدأ الوالد يبحث مع الوالدة والأشقاء في الكلية التي يجب أن أذهب إليها بعد أن تخرجت في المدرسة الحكومية في طبريا في حزيران/يونيو ١٩٤٦ وبمجرد أن جرت حفلة التخرج تلتها حفلة شاي دعت والدتي إليها أصدقاء العائلة من عرب وأجانب حمل الكثيرون منهم الهدايا لي وكان معظمها كتباً سعدت بقراءتها كثيراً. المكان الأنسب إلى الوالد هو الكلية العربية في القدس، حيث درس توفيق ومنير. فهي الأعلى مستوى في فلسطين كلها، وربما في المشرق العربي. إنها لا تقبل إلا الأوائل المتخرجين في مدارس الحكومة. وتتباهى دوماً بأنه لم يسقط طالب واحد في تاريخها منذ تأسيسها

في العشرينيات في امتحانات المتروكليشن الصعبة. وأساتذتها هم أفضل أساتذة فلسطين
في تخصصاتهم المختلفة. وهي، بالنسبة إلى الظروف المالية الصعبة للعائلة، مجانية. لكن
المشكلة كانت أن قانون الكلية يمنع انتساب أكثر من شقيقين، بل إن القانون قلما
يسمح بانتساب شقيقين (وكان قبول منير بعد توفيق حالة استثنائية) لإتاحة المجال أمام
أبناء عائلات أخرى ومنع الاحتكار. (عائلة واحدة فقط في تاريخ الكلية الذي بلغ
خمسة وعشرين عاماً سمح لثلاثة من أبنائها بالالتحاق بالكلية – وهي أسرة محمد
يوسف نجم أستاذي وزميلي فيما بعد). وعبثاً حاول الوالد إقناع المستر فرل بأن نكون
نحن استثناءً ثانياً.

مع أن الوالد عاد من القدس غاضباً كان للقرار الذي حمله وقع جميل جداً عندي.
كنت أخشى أن يقتنع فرل بحجج الوالد بأن ابنه لم يكن الأول في دفعة السنة الأخيرة
بل في السنوات الابتدائية السبع كلها. كان توفيق وما يرويه بأسلوب المبالغة الفكه عن
تجاربه في الكلية كافياً لأن يزرع الرعب في قلبي من التحاقي بتلك الكلية ولو كانت
تتمتع بأعطر سمعة في الوطن العربي: قسوة وشدة وإرهاق وإرهاب. وكان توفيق يسلينا
ويضحكنا بقصص الإدارة والأساتذة والنظام. لا أنسى إلى اليوم قصص شدة «ضابط»
الكلية فخري الخطيب وإهانات أستاذ الطبيعيات سليم كاتول ونوادر أستاذ التاريخ
«الحاج مير» الذي طلق زوجته أول أسبوع بعد الزواج حينما عاد إلى البيت فوجد نحلة
في غرفة الطعام. قال لها: اليوم أجد نحلة في غرفة الطعام وغداً أجد رجلاً في غرفة
النوم. أنت طالق. قال توفيق للوالد عندما عاد «بخفّي حنين»: لو قبلوا بأنيس هناك
لكانوا قتلوا ابتسامته الدائمة التي طالما تشيد بها!

أود هنا أن أستطرد فأقول إن اللباس الرسمي لطلاب الكلية العربية كان سروالاً رمادياً
وسترة خضراء. ولذلك كان توفيق ومنير يغتنمان فرصة العودة إلى طبريا لخلع الجاكيت
الخضراء بامتعاض ونفور. الأمر الذي ولّد فيّ وبصورة غير مباشرة امتعاضاً من اللون
الأخضر نفسه. وقد تطور هذا الشعور إلى أن أصبح نفوراً من اللون الأخضر لا مبرر له.
وحتى اليوم، وبعد أكثر من نصف قرن، لا أحتمل هذا اللون فلا يدخل في حياتي ولا
في منزلي ولا في مكتبي وعملي. وقد «فرضت» حظر هذا اللون على كل من يجاملني
ويحرص على إرضائي. وهكذا ليس في المنزل شيء أخضر، أثاثاً كان أو لباساً أو
لوحات فنية ... إلا أوراق الأزهار! حتى غلافات الكتب والمجلات التي أصدرتها أو

نشرتها لن يجد القارئ بينها مطبوعة واحدة باللون الأخضر! وهي ظاهرة نفسية لا أبررها ولكني لا أحاول أن أتخلص منها، إذ أصبحت مقتنعاً أن الأخضر لون قبيح! هذا بينما أصبح الأخضر هو اللون المفضّل عند توفيق: لون معظم جاكتاته وكرافاته. وكان لا يكتب إلا بالحبر الأخضر!

(*)

احتفظت بابتسامتي بعدم إرسالي إلى الكلية العربية. وأرسلني الوالد إلى مدرسة صهيون في القدس (ولا علاقة للاسم بالحركة الصهيونية. لقد اختير الاسم لأن المدرسة تقع على جبل صهيون) وكان اسمها بالإنجليزية مدرسة المطران غوبات، المطران الأنجليكاني الذي تأسست المدرسة في عهده في القرن التاسع عشر.

كانت المدرسة تتمتع بسمعة حسنة أكاديمياً واجتماعياً. وكانت إحدى أشهر مدرستين ثانويتين للذكور للإرساليات الإنجيلية في فلسطين طيلة القرن الماضي لا تنافسها إلا مدرسة القديس جورج. وكانت صهيون أكثر شعبية بينما تباهت المدرسة الأخرى بأرستقراطيتها.

كانت صهيون تقع كما قلت على جبل صهيون. وفي جوارها مقبرة صهيون التي كانت تحتضن جثامين المتوفين الإنجليز والإنجيليين في فلسطين، من عسكريين ومدنيين، وكانت المدافن أشبه بالحدائق العامة بأشجارها وورودها والطيور المعششة فيها. وكنا نقضي ساعات الاستراحة نتمشى ونتنزه فيها.

وكانت المدرسة تطل من جهة على باب الخليل، أحد أكثر مداخل القدس ازدحاماً، وتطل من الجهة الأخرى على حي مونتفيوري ولا يفصل بينهما إلا الوادي الذي يحتضن طريق القدس ـ بيت لحم. أما هذه المستعمرة التي تحولت إلى حي فقد أسسها الثري اليهودي البريطاني موسى مونتفيوري أواسط القرن التاسع عشر لتقيم فيها عائلات يهودية معدمة هاجرت إلى فلسطين من دول أوروبا المختلفة وبعض يهود فلسطين القدامى من الفقراء.

وكانت واجهة المستعمرة التي تطل مدرستنا عليها تحتوي على عدد من بيوت الدعارة.

وكان منظر المقيمات بها والمترددين عليها يثير فينا، نحن الطلبة، الاستهجان وفي الوقت نفسه حب الاستطلاع وتخيّل ما يحصل في الداخل. وبما أن فترة إقامتي كانت من خريف ١٩٤٦ إلى خريف ١٩٤٧ التي اشتد فيها الإرهاب الصهيوني ضد القوات البريطانية، كان منظر الإرهابيين اليهود الهاربين من ملاحقة رجال الأمن وهم يندسون بين البغايا ويختبئون عندهن منظراً طريفاً. وكنا نحاول أن نصيح بأعلى أصواتنا إلى رجال الأمن نرشدهم من بعيد إلى أماكن اختباء الإرهابيين. ولم نكن نعي آنذاك تواطؤ البريطانيين مع الصهيونيين وأن رجال أمنهم ما كانوا بحاجة إلى إرشاداتنا.

لم تكن إقامتي في مدرسة صهيون سعيدة مع أنها لا تزيد كثيراً على السنة الواحدة. فقد التحقت بالمدرسة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦. وانتهت السنة المدرسية في حزيران/يونيو من العام التالي، لأعود إلى المدرسة عند بدء العام الدراسي الثاني في تشرين الأول/أكتوبر. ولكن الدراسة توقفت في جميع المدارس والمعاهد الفلسطينية ذات الطلبة العرب إثر إعلان قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧/١١/٢٩.

كنت في صهيون تعيساً ومهموماً أعدّ الساعات للعودة إلى طبريا في الإجازات. ولم تكن المدرسة نفسها سبب كل هذه التعاسة. فالقدس مدينة قارسة البرد في فصل الشتاء. بينما اعتدت أنا على طقس طبريا الدافئ شتاء والحار جداً صيفاً. ولم أكن قد رأيت الثلج في حياتي قبل الإقامة في القدس حيث يكون مألوفاً في معظم السنين. وقد أدى ذلك إلى تورّم في أصابع اليدين والقدمين، واضطرني إلى معالجة طبية مكثفة وإلى دهن الأصابع بمراهم سوداء كريهة الرائحة تبعث فيّ وفي زملائي القرف. وكم رسالة كتبتها إلى الوالدين أشكو هذا الحال وأناشدهما إعادتي إلى طبريا ريثما يتسنى لي الالتحاق بمدرسة أخرى، علماً أن شقيقي يوسف الذي كان يقيم في القدس منذ سنوات كان يتردد عليّ دوماً ويأخذني إلى شقته في حي القطمون الأرستقراطي ويحاول أن يخفف من كآبتي. وكان الخروج مع يوسف هو الخرق الوحيد تقريباً لروتين الحياة في المدرسة. قلما كنت أخرج إلى المدينة وأذهب مع الطلبة الآخرين إلى السينما أو المطاعم أو المقاهي. فلم يكن يتوافر لي المال الكافي. كان المصروف المسموح به سبعة قروش فلسطينية في الأسبوع. وما كانت تكفي لشراء كعكة بسمسم يومياً أسدّ بها جوعي. لم يكن الوضع المالي للوالد يسمح بأكثر من هذا المبلغ.

كما أن تعلّقي بالبيت (وأنا الابن الأصغر والمدلل) وشوقي بشكل خاص إلى الوالدة
طريحة الفراش باستمرار، أضافا إلى شعوري بالغربة في أول ابتعاد لي عن الأسرة.
وكانت تجربة الإقامة في مدرسة داخلية تجربة مرة لم أعهدها من قبل.

أضف إلى ذلك أن المدرسة كانت تعيش وتريدنا أن نعيش حالة تقشف مستمرة. فمن
حيث الطعام كانت الكمية التي تقدم لنا في الوجبات الثلاث لا تكاد تسد الرمق. كنت
أغادر غرفة الطعام جائعاً وكأني لم أتناول الوجبة. الوجبتان الوحيدتان اللتان كنا نشبع
فيهما لأنه كان يسمح لنا بأخذ المزيد من الأكل هما عشاء الثلاثاء (شوربة عدس)
وغداء السبت (مجدرة). أما باقي الأيام فكنت أتضور جوعاً بينما يشتري زملائي
الساندويتشات وأصناف الكعك والحلويات من الدكان الصغير عند مدخل المدرسة.
وكانت حجة الإدارة في شحّ الطعام أن بريطانيا خرجت من الحرب فقيرة ومنهكة وليس
لدى إرسالياتها مال كاف لتغطية نفقات مدارسها في الخارج ـ علماً أن المدرسة لم تكن
مجانية. وعلماً أيضاً أن مائدة الأساتذة، التي تواجه موائدنا، كانت ملأى بالأطباق
والأصناف الشهية.

كانت غرف النوم في المدرسة واسعة جداً تحتوي كل واحدة على حوالى العشرين
سريراً. وقرب كل سرير خزانة صغيرة للثياب والأشياء الخاصة. وكان النظام قاسياً، كأننا
جنود في معسكر. النوم والاستيقاظ وساعات الدرس والرياضة والصفوف، كل شيء
بحسابه «وعلى الساعة» كما يقولون. لم يزعجني ذلك كثيراً لأني تربيت على النظام
ودقة المواعيد والتقيد بالجداول الزمنية، فقوّت تجربة «صهيون» فيّ هذه الخصلة.

أكثر ما أزعجني، خاصة في الأشهر الأولى من الحياة الداخلية، أن حمام المدرسة كان
واسعاً جداً وبدون أبواب. كان علينا أن نتعرى ونستحم، نحن نزلاء الغرفة الواحدة،
أمام بعضنا بعضاً وفي وقت واحد ومرة واحدة فقط في الأسبوع (مساء السبت).
وكنت خجولاً جداً. وكان زملائي يلاحظون خجلي فيتغامزون ويسخرون وكأن فيّ
عاهات جسدية أرغب في إخفائها.

أقمت في المدرسة علاقات صداقة مع عدد من الطلبة، حتى أولئك الذين كانوا في
صفوف أعلى، إذ كنت ما أزال في السنة الأولى (والواقع أني في طيلة أيامي المدرسية،

من طبريا إلى القدس وصولاً إلى بيروت، كان معظم أصدقائي من الطلبة ممن هم أكبر
مني سناً). ولاحظ بعضهم مهارتي في اللغة العربية وكتابة مواضيع الإنشاء، فأخذوا
يطلبون مني مساعدتهم التي كثيراً ما انتهت بأن أكتب موضوع الإنشاء نيابة عن الواحد
منهم ليقدمه بتوقيعه في اليوم التالي إلى الأستاذ. واكتشف الأستاذ ذلك بعد أن تكررت
المسألة وتشابهت المعالجات والأفكار والخطوط أيضاً، فوبخني مرة في اجتماع عام
للطلاب، بينما حذّر الطلبة وأنذرهم إن هم استعانوا بي ثانية بالطرد من المدرسة. كان
الأستاذ منح خوري لبنانياً يقيم في فلسطين. وكان معجباً بكتاباتي الإنشائية. وكان
يعطيني أعلى علامة في الصف ويشيد بي باستمرار. لكن استغلال الآخرين لي أزعجه.
وأصبح منح فيما بعد عودته إلى لبنان ١٩٤٨ ثم هجرته إلى الولايات المتحدة شاعراً
معروفاً وصديقاً حميماً. ومن الأمور الطريفة أن منحاً كان قبل انتقاله إلى «صهيون»
أستاذاً في إحدى كليات يافا. وأحب طالبة وتقدم من والدها يطلب يدها. لكن الوالد،
الطبيب الثري، رفضه بحجة أنه ما زال معلماً محدود الدخل، فغضب منح ونظم
قصيدة اشتهرت أيام الدراسة وكنا نحفظها «عن ظهر قلب» يقول في مطلعها مخاطباً
حبيبته التي انقطعت عنه وأطاعت والدها: « أنا المعلم يا ليلى ...».

أستطرد في الحديث عن مساعدة طلاب في كتابة موضوعات الإنشاء في صهيون فأذكر
أني في النصف الثاني من الخمسينيات، بعد التخرج في الجامعة في بيروت، طلب مني
اثنان من الأصدقاء أن أكتب لكل منهما رسالة جامعية. كان أولهما يعد للماجستير في
الجامعة الأميركية عن فلسفة توينبي في التاريخ، وكان الثاني يعد للدكتوراه في أكسفورد
عن الاقتصاد اللبناني. وبالطبع اعتذرت من الصديقين بالرغم من المكافآت التي وعدني
بها كل منهما! وقد تخرجا بدون مساعدة مني. أصبح الأول أستاذاً للعربية في إحدى
الجامعات الأميركية، واحتل الثاني منصباً عالياً في البنك المركزي في لبنان!

في المقابل كان الطلاب يرتعبون من مجرد ذكر اسم أحد الأساتذة، وديع الخوري. كان
الرجل خريج مدرسة شنلر الشهيرة بقسوتها ونظاميتها. وحاول دائماً أن يطبق أسلوب
مدرسته السابقة في التعامل مع طلابه. لا مزاح ولا مرح ولا لهو ولا ابتسامات، بل
درس وتمارين رياضية باستمرار. أما زميله، إسبر الجوزي (أحد أفراد تلك العائلة التي
قدّمت كوكبة من المجلّين في الثقافة والفنون) فكان محبوباً. وكان يدرّس التاريخ.
وكنت أحب الاستماع إليه ويزيد في حماستي لدراسة التاريخ الذي بدأه الأستاذ أنور

حديد في طبريا وتابعه نبيه فارس في بيروت. ومن الأساتذة الذين بقيت أحمل ذكريات جميلة عنهم يعقوب سابا حداد، أستاذ العلوم الطبيعية (بالرغم من ضعفي في تلك المادة). كان الرجل يلبس دائماً نظارات سوداء لتخفي آثار حادث سيارة. وغازي البندك الذي كان مسجوناً بتهمة الشيوعية ثم أفرج عنه، وجاءنا أستاذاً شاباً صغير السن ليعمل فيما بعد في القسم العربي من الإذاعة البريطانية. أذكر أنه كان مرة يحدثنا عن «الحزب الوطني» في مصر، وفوجئ أني أعرف الكثير عن هذا الحزب ورئيسه وكبار شخصياته ومؤسسه وتاريخه ومبادئه. فقامت بيننا صداقة طيلة وجودنا معاً في «صهيون».

ومن بين شخصيات المدرسة التي لا تنسى «المس كيرن» مسؤولة القسم الداخلي وممرضة المدرسة. وكانت سيدة بريطانية في منتصف العمر، لطيفة وضخمة القامة وذات ضحكة تهتز لها المدرسة. وكانت تحيطني بعناية خاصة لأني كنت صغير الحجم وبصحة ضعيفة وابن قسيس إنجيلي وبفضل هدايا صغيرة كنت أحضرها لها من والدتي التي توصيها بي باستمرار. أذكر مرة أنها فاجأتني بالسؤال: ماذا تريد أن تصبح في المستقبل؟ كنت أهوى الكتابة ولذلك كان الجواب الصحيح هو أن أكون صحافياً أو كاتباً. لكنني نسيت ترجمة أي من اللفظين باللغة الإنجليزية. فكذبت وقلت: طبيباً. فكلمة دكتور واحدة في كل اللغات. والطب في الحقيقة آخر مهنة أطمح إليها. شاهدتها بعد سنين وبالصدفة في بيروت فسألتني ببراءة في أي مستشفى أعمل؟ وقلت لها الحقيقة.

كان الطلبة خليطاً من الفلسطينيين (ومعظمهم من أواسط فلسطين وجنوبها) والشرق أردنيين من أبناء العائلات الثرية والوجيهة، كالحسيني من القدس، والشوا من غزة، وعبيد من الخليل، والجندي من عمان. أحد الزملاء أصبح عازفاً على الأرغن وهو الذي عزف في الكنيسة في عمان يوم زواجي ١٩٥٩. في حين قام والده القسيس بإجراء المراسم بعد أن اعتذرت الكنيسة (الأنجليكانية) عن قبول طلبي بأن يتولى والدي ذلك بحجة أنه قسيس فرقة أخرى من الطائفة الإنجيلية! ولعل إدوين بالمر كان أكثر الطلاب شعبية وشهرة. كان بطل المدرسة بلا منازع ـ يتفوق في كل الألعاب والمباريات. وكان عربي الأم (من آل بوتاجي من حيفا) وإنجليزي الأب. وكان رئيس الفريق الرياضي الذي ألحقت أنا به لكنني كنت أتخلف عن المباريات!

قامت المدرسة في مكان ناء نسبياً ومرتفع. ولم تكن هناك روابط اجتماعية أو طالبية أو

شبابية مع المدارس والمعاهد الأخرى باستثناء جمعية واحدة للشبيبة الإنجيلية تضم الطلاب الإنجيليين في المدارس المختلفة، وكانت تلك الجمعية المكان الوحيد الذي ألتقي فيه شباناً وشابات من خارج المدرسة مرة في الشهر.

وكنا أيام الأحد نذهب إلى الكنيسة الإنجيلية الرئيسية في القدس (كنيسة القديس جورج)، كل الطلبة من مسلمين ومسيحيين. وكنا نصطف ونذهب في طابور منتظم نعبر الطرقات والساحات وكأننا فرقة من الجيش. وكان يوجد على الطريق الطويل مرآب لتصليح السيارات والدواليب. وبحكم تخصصه كان يستعمل مادة الأستون. وبقيت طول السنة أشعر بدوار كلما قطعنا تلك الطريق لكي أكتشف فيما بعد أن السبب يعود إلى رائحة الأستون. وحتى الآن أشعر بالدوار نفسه كلما شممت هذه الرائحة. ولم يستطع الأطباء تعليل ذلك.

قلت آنفاً إنني قلما كنت أخرج من المدرسة حراً طليقاً. أستثني في ذلك حالات أربع: ذهبنا مرة، طلاب المدرسة الداخليين، إلى دار للسينما. وكنت أول مرة أشاهد فيها فيلماً سينمائياً. وكان الفيلم من إخراج نجيب شماس وبطلته زوجته صباح، وكان من أوائل أفلامها، واسمه «أول نظرة». ومع أنه كان فيلماً عادياً جداً (وربما دون العادي) فقد فتح شهيتي على مشاهدة الأفلام إلى حد أني أدمنت على ذلك خلال إقامتي في بيروت وكمبردج حوالى ثلاثين سنة حضرت خلالها ما يزيد على عشرة آلاف فيلم، كلها في دور العرض وليس عبر شاشات التلفزيون. وأصبحت بفضل هذه الهواية شبه خبير بهذا الفن الرائع.

كان يوسف يأخذني أحياناً معه لحضور محاضرة أو ندوة في إحدى قاعات جمعية الشبان المسيحية التي بنى لها الدكتور هارت (وقد سبق ذكره في الفصل السابق) أحد أضخم مباني القدس وأجملها. وتميز المبنى ببرجه العالي وبقاعات المحاضرات. ولا أظن أني كنت أستوعب الكثير من مضمون الندوات والمحاضرات. غير أنها ولّدت فيّ رغبة في الاستماع والإصغاء حتى ولو لم أشارك في النقاش، رغبة عاشت معي طويلاً ولم تتغلب عليها إلا رغبة واحدة هي المطالعة. ولا شك أن الرغبتين متلازمتان بل ومتلاصقتان. وكان مدير الجمعية والآمر الناهي في نشاطاتها رجلاً جليل الطلعة كبير الحجم صارم النظرات اسمه شفيق منصور. كنت بادئ الأمر أهابه كثيراً لكنه استطاع

أن يكسر الحاجز بيننا برغم فارق السن، وكان يتحدث إليّ بلطف ويدعوني إلى النشاطات المقبلة.

كما استفدت من ذهابي مع يوسف إلى بعض المقاهي والصالونات السياسية، خاصة في فندق سميراميس (الذي دمره الإرهابيون الصهيونيون ١٩٤٨) ومقهى بيكاديللي وفندق كلاريدج. وكان معظم النقاشات يدور حول الصراع العربي ـ الصهيوني والمعركة المقبلة ومصير فلسطين. وأذكر بين المشاركين باستمرار كلاً من برهان الدجاني وخيري حماد، وكانا يحرران مجلتين فلسطينيتين. وقد أصبح أولهما فيما بعد أميناً عاماً للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية لمدة خمسين سنة. أما ثانيهما فكان مؤسس الاتحاد العام للكتاب الفلسطينيين وأمينه العام في الستينيات والسبعينيات.

ولا بد هنا من المقارنة مع نقاشات مقاهٍ أخرى حضرت بعضاً منها مع شقيقين آخرين في بلد آخر. إذ كان فؤاد وفايز يأخذانني أحياناً معهما من طبريا إلى حيفا حيث كانا يلتقيان مع بعض أعضاء الحزب السوري القومي لمواجهة بعض المثقفين الشيوعيين في قاعة النادي الأرثوذكسي أو في بعض مطاعم المدينة ومقاهيها السياسية. وكان النقاش حاداً في معظم الأحيان وترتفع الأصوات ويعلو الصراخ ويتبادل المشاركون الاتهامات. كان الصراع القومي–الشيوعي آنذاك هو الغالب في المقهى السياسي في فلسطين كما في لبنان، وأتذكر مشاركة رموز شيوعية كبيرة كانت تأتي خصيصاً لمجابهة «الصائغين» القادمين من طبريا، أمثال إميل حبيبي وإميل توما وحنا نقارة ومخلص عمرو وصليبا خميس.

أما أجمل الذكريات الثقافية خارج المدرسة في القدس فتعود بي إلى معرض الكتاب العربي الفلسطيني الذي أقامته، لأول مرة في التاريخ الثقافي العربي، لجنة الثقافة العربية التي شكلها في القدس عدد من كبار المثقفين الفلسطينيين (بينهم اثنان من أساتذتي فيما بعد: إسحق موسى الحسيني ونقولا زيادة). ضم المعرض حوالى ثمانمئة كتاب بأقلام فلسطينية. وكان نواة مشروع لم يتكرر فيما بعد بسبب نكبة العام ١٩٤٨. زرت المعرض عدة مرات. وكنت أتجول فيه وأكاد ألتهم عناوين الكتب وأسماء مؤلفيها ـ وإن لم يكن بينها آنذاك أي كتاب من الكتب المئة تقريباً التي وضعها فيما بعد أفراد من أسرتي.

هكذا صرفت الأشهر القليلة في مدرسة صهيون برتابة مملة إلى حد ما. وبعد ثمانية أسابيع من فتح المدرسة أبوابها صيف ١٩٤٧ اضطرت إلى إغلاقها يوم ١٩٤٧/١١/٣٠ وعاد الطلاب إلى بيوتهم. فقد بدأ «العد العكسي» لحرب فلسطين أواسط ١٩٤٨ التي انتهت بقيام «دولة إسرائيل» ونكبة أهل فلسطين وهجرة ثلاثة أرباعهم.

(*)

تبدأ الصفحات الأولى من المرحلة الثانية من دراستي الثانوية في صيدا في الرابع من شباط / فبراير ١٩٤٨. فقد أقمت في المنزل في طبريا شهرين كاملين إلى أن حملني شقيقي يوسف في سيارته الستوديبيكر الصفراء إلى صيدا حيث استقر بي المقام في مدرستها (مدرسة الفنون المعروفة بمدرسة الأميركان) في منطقة عين الحلوة شرق المدينة.

الرابع من شباط/فبراير ١٩٤٨ يوم تاريخي في حياتي، لعله اليوم الأرسخ في ذاكرتي. أيقظني الوالد في الفجر ليقول إن الوالدة أصيبت بنوبة قلبية جديدة وإنه اتصل بالمستشفى لأخذها للمعالجة. وبعد وقت قصير وصلت سيارة الإسعاف وذهبت والوالد وشقيقتي معها إلى غرفتها المعهودة في مستشفى الإرسالية الاسكتلندية المجاورة لمنزلنا (أقول «المعهودة» لأن والدتي كانت تتردد عليها باستمرار ومنذ أن شعرت لأول مرة بمرض القلب قبل أكثر من عشر سنوات). وبقينا معها إلى أن طمأننا الطبيب وطلب منا العودة إلى البيت لنكون في انتظار يوسف الذي سيأتي بسيارته من القدس ليأخذني إلى صيدا.

ركبت السيارة وأنا أجهش بالبكاء كطفل لمغادرة المنزل وطبريا وفلسطين وأمي في حال الخطر. وعبثاً حاولت مديرة المستشفى الأميركية الأصل أن تخفف من خوفي على الوالدة وتطمئنني بكلمات صحيحة أو كاذبة. وفي الثامنة تماماً كنت أغادر طبريا والجليل لآخر مرة في حياتي ولأجيء إلى لبنان لاجئاً يمكث على أرضه في إقامة مؤقتة امتدت سبعة وخمسين عاماً. لكن بقي لطبريا وجود دائم في أحلام المنامة، بشكل كوابيس تلاحقني بمعدل مرة في الأسبوع. أذهب فيها إلى طبريا ولكني لا أحظى بدخول منزلنا. إما أن يضل السائق الطريق، أو تتعطل السيارة، أو تعتقلني الشرطة «الإسرائيلية»، أو تلاحقني فأهرب أو أتوارى عن الأنظار. المهم أني لم أصل إلى داخل المنزل مرة واحدة

خلال آلاف الأحلام!

كان راديو السيارة ينقل موسيقى كلاسيكية، بينما كنت أغرق في حزني. وبين الحين والآخر كان الراديو يذيع نشرات الأخبار بالإنجليزية. وكان معظمها عن تداعيات مقتل كل من الإمام يحيي حميد الدين في اليمن والمهاتما غاندي في الهند، الجنازات والتحقيقات والانعكاسات.

وصلنا إلى صيدا ظهراً. وأودعني يوسف مدير المدرسة، إبراهيم مرقس، وغادر إلى بيروت.

لم يجد الأهل صعوبة في إقناع المدرسة بقبولي في منتصف السنة الدراسية (وهو أمر غير مألوف، خاصة أني انتقلت من منهج إنجليزي/فلسطيني إلى آخر أميركي/ لبناني) للعلاقة التقليدية بين الأسرة والمدرسة. فقد تخرج الوالدان فيها حوالي ١٩١٤ وتخرج ابنهما الأكبر يوسف بعد عشرين سنة. وكان مدير المدرسة قريباً للوالدة من جهة أمه وأمها. وكان يتردد علينا في طبريا لتشجيع الطلاب على الالتحاق بمدرسته. غير أني لم أعثر في المدرسة على أي طالب طبراني، ولا من قضاء طبريا. أقربهم، جغرافياً، كان من قرية كفرياسيف.

لا شك أني وجدت صعوبة في أيامي الأولى. ليس فقط بسبب الانتقال من منهج إلى آخر وسط السنة الدراسية بل أيضاً بسبب الأحوال النفسية وانشغال الفكر على الوالدة ثم على مصير الوالدين والشقيقة بعد اشتداد الهجمات الصهيونية على عرب فلسطين مدينة بعد أخرى. وجاء دور طبريا في الثامن عشر من نيسان/أبريل ١٩٤٨ حينما حاصر الإرهابيون الصهيونيون البلدة من جنوبها وغربها وأخلى الجيش البريطاني السكان العرب منها بحجة حمايتهم حتى لا يلاقوا المصير المرعب الذي لاقاه عرب دير ياسين قبل عشرة أيام. لن أتطرق هنا إلى ظروف إخراج الوالدين والشقيقة من المنزل، بالقوة، فقد توسعت في ذلك في أكثر من مقال نشر بالعربية والإنجليزية (لم يكن في طبريا مع الوالدين آنذاك إلا شقيقتي ماري. كان يوسف في القدس، وفؤاد في غزة، وفايز في واشنطن، وتوفيق ومنير في بيروت). صحيح أن انشغال الفكر خف بعد وصول الأهل إلى بيروت، لكن الهم الأكبر حول مصير فلسطين بلداً وشعباً وأرضاً استمر وازداد مع

اتساع رقعة الهجمات الصهيونية والمذابح الوحشية لتشمل أكثر من نصف فلسطين، ومع وصول عشرات الآلاف من اللاجئين إلى صيدا وانتشارهم في شوارعها وجوامعها وكنائسها ومدارسها.

أما الصعوبة المتأتية عن اختلاف المنهج التربوي بين «صهيون» و«الفنون» فقد خفف منها اقتراح المدير بأن يتولى أحد الطلاب المتفوقين تدريسي دروساً خصوصية كل مساء أعوّض فيها عما درس زملائي (في الصف العاشر، أي قبل الأخير) في النصف الأول من تلك السنة الدراسية.

كان الطالب المختار ليدرّسني متفوقاً بمختلف الموضوعات وكان يتصدر الصف في نهاية كل فصل. وكان فقير الحال. لذلك كانت المدرسة تعفيه من الجزء الأكبر من القسط المدرسي.

أخذت أستعين بهذا الطالب لمدة شهرين أو ثلاثة. وكان المدير يكافئه بكرم ويتسلم المبلغ من شقيقي يوسف. وفي منتصف أيار/مايو وقع يوسف في أسر القوات الصهيونية. وأعلمت المدير أنني لن أستطيع متابعة الدروس الخاصة لأن يوسف لن يستطيع مواصلة تغطية النفقات. وشكرت الطالب الزميل من كل قلبي. وجلسنا على مقاعد الامتحان النهائي في شهر حزيران/يونيو. وإذا بالمدير يفاجئ الصف كله بأني حصلت على الدرجة الأولى وأني انتزعت التفوق من ذلك الطالب المسكين السيىء الحظ. فقد خسر مع إعجاب زملائه والإدارة المبالغ التي كان يوسف يرسلها وكذلك تلك الحسومات التي كانت المدرسة تقدمها له باعتباره الأول في صفه. وأذكر أني ناشدت المدير، وكذلك فعل الوالد بعد أن أبلغته الأمر، بأن يعده بالحسومات نفسها في السنة التالية حتى ولو لم يكن هو الأول. وكنت أنا الأول بالفعل، طوال السنة التالية، سنة التخرج. (قرأت عدة مقالات في إحدى صحف بيروت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بتوقيع كاتب يحمل اسم الطالب نفسه، مرسلة إلى الجريدة من إحدى مدن أميركا اللاتينية. ولا أعرف إذا كان هو الشخص نفسه).

تختلف تجربتي في صيدا عن تلك المقدسية اختلافاً واسعاً، لمصلحة التجربة الصيداوية. فعلى الرغم من الهم الوطني/الإنساني بنكبة البلد واقتلاع أهله، كنت في صيدا أشعر

بشيء من الراحة. كانت العلاقة بين الطالب والأستاذ علاقة أخوية حميمة. كنت أشعر كصديق لمعظم الأساتذة، نتبادل الأحاديث الخاصة والهموم والمشاكل وكأننا زملاء. كان علينا في القدس أن نقف ونصمت وننظر إلى الأرض إذا أقبل الأستاذ علينا ولو كنا نلعب في الساحة في فرصة الاستراحة. وكنا في صيدا نخاطب الأستاذ ونحن جلوس. وكان بعضنا يتعمد وضع قدميه على الطاولة دون أية مراعاة لحرمة الأستاذ أو المدير. وباختصار كان جو المدرسة في صيدا ديموقراطياً إلى حد بعيد.

وكنا مساء كل سبت تقريباً نعبر الجدول الصغير (نهر البرغوث) الذي يفصل بين مدرستَي الذكور والإناث لنسهر مع بنات صفنا حتى وقت متأخر. وكانت الفتيات يتقنّ صنع أنواع الجاتو (وقد اشتهرت مدرسة الإناث بعلم «التدبير المنزلي»)، وكانت سمعة المدرسة أنها أفضل معهد في تأهيل البنات للزواج). بينما كان الفتيان يتفننون في ممارسة أنواع الرقص الحديثة. ولم تكن المدرسة بعيدة عن المدينة. كان يسمح لنا بالخروج عدة ساعات بعد ظهر السبت وأيام الآحاد (وإن كنت أصرف معظم أيام الإجازات مع أهلي في بيروت أو في قرية عين عار حيث اصطافوا ١٩٤٨).

كان الطعام في صيدا نقيض ما كان عليه في القدس، سواء من حيث النوعية أو الكمية. كان «أبو رجا»، طباخ المدرسة، يبرع في إعداد المأكولات وكأنه طباخ فندق بخمس نجوم. أما «الست أكابرية»، مدبرة المنزل، فكانت أماً لكل طالب، داخلياً كان أو خارجياً. وكانت العلاقة بين الطلاب الداخليين والخارجيين وثيقة، فكنا نُدعى إلى بيوت زملائنا الصيداويين أو إلى بساتينهم في مواسم البرتقال والأكي دنيا. كان ترددي على منزل هشام أبو ظهر أو إلى بستان العائلة من أجمل أيام صيدا. عرفت والدته المأكولات التي كنت أحبّ. فكانت تطلب من هشام أن يصطحبني إلى المنزل كلما أعدّت إحداها. وكانت عائلات زملائنا فاروق الجوهري وطارق بعاصيري وحيدر الأسعد تعتب على أبنائها إذا تأخروا في دعوتنا إلى منازلهم. وجدير بالذكر أن غالبية طلاب صيدا الداخليين كانوا من أبناء لبنان الجنوبي، من آل الأسعد وأبو ظهر وبدرالدين والخليل والزين والزعتري وشاهين والشماع والصباح وعسيران وغلمية وفخري ومروّه. وقد قامت بيني وبين معظم الطلاب صداقات عاشت طويلاً. أما نسبة الطلبة الفلسطينيين في المدرسة فكانت قليلة، لترتفع كثيراً في أوائل الخمسينيات بعد أن انضم العشرات من أبناء الأسر اللاجئة إلى صيدا والجنوب عموماً. وأستطيع أن أذكر أسماء أكثر من عشرة

من تلامذة صيدا في أواخر الأربعينيات أصبحوا وزراء أو نواباً في لبنان في النصف الثاني من القرن الماضي. وبالإضافة إلى هؤلاء برز خريجون تفوقوا في مجالات أخرى، في الصحافة (هشام ووليد أبو ظهر) والاقتصاد (عزالدين شمس الدين) ويوسف مروّه (علم الذرة). واشتهر شاكر نجيم كأحد أطول الرجال في العالم. وربح سيروب كارزيان ورقة يانصيب وأصبح من كبار المالكين في صيدا وبنى ضاحية على اسمه!

تحتفظ الذاكرة بأسماء طلاب زاملتهم في صيدا. درس أكرم غلمية الطب وتخرج وعمل طبيباً لعدة سنوات. وكان صديقاً مخلصاً وديعاً وهادئاً وقليل الكلام. وبعد سنوات قليلة وضع حداً لحياته وانتحر دون أن يترك تفسيراً. وتزاملت مع كلمنت بوليتي حتى صيف ١٩٤٨ ولم يعد إلى المدرسة في العام الدراسي التالي. وتبين أنه هاجر مع أسرته إلى فلسطين المحتلة فقد كان من يهود صيدا. وكان لا يتعاطى السياسة ويبتعد عن النقاش وينطوي على نفسه. ودرس فوزي أبو جمرة الطب وأصبح من أشهر جراحي التجميل في لبنان. وكان أحد الجراحين الثلاثة الذين تناوبوا على معالجتي إثر الاعتداء عليّ ١٩٧٢. وكان يعتز بنجاحه في تخفيف التشويهات التي أصبت بها في الوجه والكتف واليدين. وغطى جدران عيادته بصور هذه الأعضاء قبل «الترميم» وبعده.

ولما كانت المدرسة تراعي الوضع المالي الحرج للعائلة بعد أسر يوسف، عرض عليّ أن أقوم بأعمال تتيح لي حسم نصف القسط السنوي. وطبعاً قبلت شاكراً. كانت المهمة في النصف الأول من العام الثاني أن أسجل يومياً أسماء الطلبة الذين يرغبون في أخذ «العصرونية» في استراحة العاشرة صباحاً والخامسة مساءً. وكانت عبارة عن نصف رغيف مغطى بالدبس في الصباح وموزة في المساء، أو العكس. فعلت ذلك لعدة أسابيع إلى أن اقترح عليّ زميل أن أكتب القوائم في عدة نسخ بواسطة ورق الكربون وأعطي نسخة منها كل يوم إلى أبو رجا أو الست أكابرية، إذ لا يوجد طالب واحد لا يريد نصيبه من العصرونية، وحتى لو كان مريضاً أو غائباً تعطى حصته إلى زميل له. وهكذا حل زميلي المشكلة. وكان فايز أيبش (من دمشق) يجلس إلى جانبي على مائدة الطعام. ولاحظ أني أحب الحمص بالطحينة أكثر من السمك (مع أني ابن طبريا بلد الأسماك) فعقد معي صفقة التزم كلانا بها حتى آخر السنة: نتبادل السمك والحمص كل سبت. وبالطبع كان هو الرابح. ولذلك أخذ باقي الطلاب يدعونني إلى أن أغادر مكاني وأجلس بجوارهم.

أما الوظيفة الثانية فقد «ترقيت» إليها في الأشهر الأخيرة: أنشأت المدرسة مكتبة ضمت المئات من كتب المطالعة وبعض الصحف. وعينت مشرفاً عليها بين السادسة والثامنة مساء. وكنت أقوم بتلك المهمة بحماسة، لا لأن عدد المترددين كان قليلاً جداً، ولكن لأن الوظيفة أتاحت لي أن أطلع على عدد كبير من الكتب التي لم أكن قد قرأتها. وكان هذا العمل بعد سنوات قليلة من اختياري مشرفاً على مكتبة مدرسة الحكومة في طبريا في الأربعينيات. وكثيراً ما كانت غرفة المكتبة تتحول إلى قاعة للاجتماعات الحزبية حينما كان الطلاب السوريون القوميون يلتقون لبحث موضوع ما بعيداً عن مراقبة الإدارة التي كانت تمنع النشاطات الحزبية.

كان بعض الأساتذة مسيّسين ولم يكن بينهم حزبيون بالمعنى الدقيق للكلمة. وكان معظم المسيّسين من اليساريين، كالأخوين إميل ونبيه غطاس وجمال صباغ وألبير خراط.

وبالمقارنة، كان في المدرسة مدرسان أرمنيان، يمينيان. كان أولهما مرحاً وقريباً من الطلبة، وأصبح أحد أقاربه بطريركاً. أما الآخر فكان متعجرفاً وبعيداً عن طلابه.

أما الطلاب فقل بينهم الشيوعيون. كان معظم الحزبيين من رفاقي في الحزب السوري القومي، ولم نكن نعرف المنازعات إطلاقاً.

ترأس المدرسة في عهدي الدكتور هوايت. وكانت زوجته تدرّسنا مادة الطبيعة. وكانت مصابة بعمى الألوان، وكنت أول مرة أسمع بهذه الإعاقة. وكانت تتحدث عن مرضها ببساطة وعفوية. ولما سألتها مرة ماذا تفعل أمام أضواء المرور الحمراء والخضراء؟ قالت ببساطة إنها لا تقود سيارة إطلاقاً.

أما المدير فكان إبراهيم مرقس. أشهد له بالحنان واللطف والمساعدة. وكان حساساً يعتب لأي تقصير أو خطأ غير مقصود، وقد درّسنا التاريخ والجغرافية والموسيقى. كنت الأول في المادتين الأولى والثانية والأخير في صف الموسيقى بلا منازع. وكان يشكوني دوماً إلى الوالدة التي كان زميلاً لها في الدراسة في صيدا حوالي ١٩١٣ وفي تعلم العزف على الأرغن. وكنت أتردد على شقته باستمرار إزاء إلحاحه بدعوتي. إلا أنني كنت أشعر بحرج أمام زملائي إذ لم أحب أن يتهموه بالمحسوبية.

كان أطرف الأساتذة برأيي المسيو سرور والمستر هنا. أما الأول فكان أستاذ اللغة الفرنسية. وقد أعفيت من حضور دروسه لأني لم أكن قد درست هذه اللغة من قبل. وكنت في حصته أخرج إلى حدائق المدرسة أتنزه. إلا أن خادمتَيْ رئيس المدرسة ومديرها (هوايت ومرقس) وكانتا فتاتين لبنانيتين جميلتين، اكتشفتا وجودي. فكانتا تدعواني للجلوس معهما ومسايرتهما والتحدث عن فلسطين.

كان المسيو سرور حديث الطلاب دائماً وموضع نكاتهم لبساطته وللروايات التي كان يرويها لهم عن مغامراته في الجيش الفرنسي. وعلمت فيما بعد أن الروايات نفسها كان شقيقي يوسف يسمعها منه حينما كان طالباً عنده قبل ثمانية عشر عاماً.

أما المستر هنا، وقد أصبح قسيساً فيما بعد وكان يزورني في بيروت في النصف الثاني من الستينيات، فكان أستاذاً للغة الإنجليزية. وكان قريباً من الطلاب حتى إنهم كانوا يستغلون صداقته. وكان يسألني دائماً عن تاريخ العرب المسيحيين، ويستغرب أننا مسيحيون قبل الأميركيين بألفي سنة تقريباً. كان يظن أن المسيحية جاءت إلى بلادنا في القرن التاسع عشر.

ولن أنسى أستاذ العربية يوسف أبو رزق الذي كان يبذل المستحيل لغرس حب اللغة في نفوس طلابه الذين كانوا يتزلفون له بحفظ أبيات من قصائد كان ينظمها في المناسبات. وكان معجباً بما أكتبه في صف الإنشاء ويتلو على الطلاب بعضاً منه.

قمت وشقيقي منير الذي كان يدرس في الجامعة الأميركية في بيروت بمغامرة لا أنساها وأنا بعد في صيدا، في نيسان/ أبريل ١٩٤٨. فقد حل عيد الفصح وأغلقت المدرسة في صيدا والجامعة في بيروت أبوابهما في عطلة أسبوعين. وكان الأهل ما زالوا في طبريا. عنّ لنا أن نذهب لنصرف العيد معهم ولنطمئن إلى صحة الوالدة دون أن يخطر ببالنا أمر سمة الدخول عند العودة إلى لبنان. ركبنا سيارة إلى عكا ومنها إلى البصة لنستطلع أوضاع الطرق إلى طبريا التي كانت قوات الهاغانا قد بدأت تتقدم نحوها. مكثنا في البصة عدة أيام في ضيافة ابنة خالتنا قبل أن نقرر العودة إلى لبنان لأن الطرقات كانت مقطوعة. واكتشفنا عندما وصلنا إلى نقطة الحدود اللبنانية في الناقورة أن لا فيزا لدينا. وأصابنا ذعر ولم ندر ماذا نفعل حتى قال السائق اللبناني: «خمس ورقات».

فأعطيناه المبلغ ولم نفهم قصده. وإذا بمفتش الأمن يقول: أهلاً بالشباب، البلد بلدكم ونحن بالخدمة. وكانت تلك أول رشوة دفعتها في حياتي!

عدت إلى المدرسة لأصرف فيها الأيام الباقية من عطلة العيد. ووجدت أن نادياً للشبيبة في بيروت يقضي أعضاؤه عطلتهم في المدرسة في صيدا. وانضممت إليهم. وكانوا يصرفون الساعات في الغناء والرقص وسماع الموسيقى وضروب التسلية البريئة. وقامت إحدى الفتيات، وكانت تكبرني قليلاً، بتعليمي الرقص، ذلك الفن الذي لا أحبه ولا أمارسه إطلاقاً. وبعد نصف قرن أو يزيد أصبح ابن تلك السيدة صاحبة الفضل شخصية سياسية معروفة في لبنان.

وفي حزيران/يونيو من العام التالي جرت حفلة التخرج في المدرسة. وجاء الأهل من بيروت لحضور الحفلة (الوالدان وتوفيق وماري ومنير). لم أفرح بالشهادة نفسها بقدر ما فرحت برؤية الوالدة تغادر سريرها في بيروت وتأتي إلى صيدا للمشاركة، خاصة عندما قبلتني مهنئة وهي تقول: حضرت شهادة أخيك الأكبر ١٩٣٤ وها أنا أحضر تخرج الابن الأصغر من المدرسة نفسها. أستطيع أن أمضي بسلام. وقد رحلت بعد ذلك اليوم بسنة وأربعة أشهر فقط. وكانت الشهادة الأخيرة التي تحضرها لواحد من أبنائها. توالت الشهادات بمراتبها المختلفة من الثانوية إلى الجامعية لستة من أبنائها، وغابت عنها وعنهم.

(*)

بدأت الدراسة في الجامعة الأميركية في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، طالباً في صف الفرشمن. وتخرجت في العشرين من حزيران/يونيو ١٩٥٣. ولم أجد صعوبة في الانتساب (وكانت شهادة مدرسة صيدا عموماً وحصولي على درجة الامتياز خصوصاً تؤهلانني لذلك) ولا في التخرج، وإن لم تكن شهادة البكالوريوس بامتياز بل بتفوق. وأنا أعزو هذا «التدني» النسبي إلى انشغالي بالأمور السياسية والوطنية التي استولت على جزء كبير من وقتي وأفكاري. غير أن الوضع العائلي السيىء كان يشغل بالي طيلة الأعوام الأربعة، لأني كنت أدرك الصعوبات التي تواجه الوالد. كان راتبه، المتواضع أصلاً، قد انقطع بمجرد لجوئه إلى لبنان ربيع ١٩٤٨. وعاش، حتى وفاته ربيع ١٩٧٤، على تقاعد زهيد جداً. ومع هذا عمل الوالد متطوعاً بلا راتب ولا

مخصصات، قسيساً متجولاً لمدة ربع قرن، فكان يقوم مقام القسيس الأصيل في بيروت عند غيابه، ويتولى شؤون كنيستين تابعتين لكنيسة بيروت الإنجيلية في الحدث ومخيم الضبية. وكان يصرف أيام الأسبوع في زيارة العائلات الفلسطينية واللبنانية معزياً ومرشداً ومتفقداً. إلى جانب أنه كان، منذ أن وعيت هذه الأمور، يتبرع للكنيسة ولأعمال الخير بعُشْر مدخوله مهما كانت قيمة هذا المدخول.

وكان يوسف في الأسر، وهو الذي سدد أقساطي المدرسية في القدس ثم في النصف الأول من ١٩٤٨ في صيدا. وكان فؤاد قد تزوج حديثاً في غزة، وفايز يتابع تخصصه في جامعة جورجتاون في واشنطن، ومنير ما زال طالباً في كلية الطب في الجامعة الأميركية. وكان توفيق الوحيد الذي يعيل الأسرة في بيروت وكان راتبه محدوداً.

مع هذا تمكن الوالد من أداء القسط الأول. وحصلت، منذ منتصف العام الدراسي حتى سنة التخرج، على منح مدرسية من الجامعة، وكان بعضها هبة وبعضها الآخر قروضاً يتوجب تسديدها بعد أن أشرع بالعمل. لكني أعترف أني تباطأت في التسديد. ولما عدت من بريطانيا ١٩٦٤ وجدت أن منيراً، وكان قد تخرج ١٩٥٤ وعمل طبيباً في وكالة الأونروا، سدد كل ما كان بذمتي من قروض.

أستغل الحديث عن نفقات تعليمي الجامعي للتطرق إلى مواضيع أرجو ألا تكون خارج جوهر المذكرات وإن كانت من صميم الذكريات.

الموضوع الأول هو التكافل العائلي. إن أسرتنا تقدم خير دليل على ضرورة تكافل الأسرة الواحدة، المحدودة الدخل، في نجدة أبنائها دون الاستعانة بالآخرين، بأن يقوم الأخ بإعانة أخيه الذي يتولى بعد ذلك الأمر نفسه مع من هم أصغر منه. فلولا إسهام الثلاثة، يوسف وتوفيق ومنير، مع الوالد في تغطية نفقات الدراسة لما استطعت أن أواصل تعلمي بعد أن تخرجت في المدرسة الابتدائية على مدى سنوات في القدس وصيدا وبيروت. وهو ما حصل مع سائر الأخوة.

أما الموضوع الثاني فهو دور الكنائس الإنجيلية في مساعدة أبنائها. إن تجربة عائلتي، وهي تجربة طويلة تشمل سبعة أبناء في مدى ثلث قرن، تؤكد أن الكنيسة الإنجيلية التي كان الوالد قسيساً فيها وخدمها أكثر من خمسين عاماً لم تسهم بقرش واحد بتعليم ابن

واحد، علماً أن المدارس التي تعلمنا بها، الثانوية والجامعية، كانت كلها إنجيلية بمعنى من المعاني، سواء في صفد أو القدس أو صيدا أو بيروت. وأية تخفيضات في الأقساط، أو القروض، كان الواحد منا يحصل عليها بعد تفوقه في الدراسة، أو لقاء القيام بأعمال ما، بغض النظر عن انتمائه أو انتماء والديه المذهبي. ولا شك أن هذه الحقيقة تكذّب مزاعم تنتشر بين أفراد من الطوائف العربية المسيحية غير الإنجيلية حول الطائفة التي لها فضل كبير جداً على كل عربي مسيحي في المشرق العربي درس في معاهدها أو تطبب في مستشفياتها. إذ لا أظن أن هناك عائلة عربية مسيحية واحدة في دول الهلال الخصيب في المئة سنة الأخيرة لم تستفد علمياً وصحياً وثقافياً من المؤسسات الإنجيلية. أقول هنا دون أن أخوض الموضوع سياسياً فأبحث في عوامل قيام هذه المؤسسات أصلاً منذ القرن التاسع عشر وانتشارها، وهي عوامل كانت السياسات الاستعمارية تلعب فيها دوراً كبيراً ورئيسياً.

كان والدي يعلم أن الإرسالية الإنجيلية التي كان يعمل في كنفها على استعداد لتعليم واحد فقط من أبنائه تعليماً جامعياً إن هو تخصص في علم اللاهوت وأصبح قسيساً دكتوراً. لكن لا الوالد ولا الوالدة حملا أياً من الأبناء على قبول هذا العرض. بل إن الوالدة كانت توحي لنا بطريقة غير مباشرة بأن لا نقبل العرض وأن يدرس كل منا الموضوع الذي يرغب «والله يدبر المال» كما كانت تردد دوماً. وإن كانت تعرف أن الله لا يدبر المال الكافي بسهولة وتحت الطلب!

ولما لم يتجاوب أي من الأشقاء مع عرض الإرسالية، وضع أهل الإرسالية في طبريا، من قسس وأطباء، الآمال على الابن الأصغر، عليّ. وأخذوا يطلقون عليّ اسم «القسيس الصغير» منذ أن كنت في العاشرة تقريباً. وكأنهم أرادوا وضعي ووضع الوالدين تحت الأمر الواقع. وربما شجعهم على إطلاق التسمية أني كنت أكثر أفراد الأسرة شبهاً بالوالد في الشكل والمظهر والطباع والحركات.

غير أن «القسيس الصغير» لم يتوجه نحو دراسة اللاهوت ولا نحو أي من الأعمال والاتجاهات والاهتمامات الدينية. وعلى العكس، أعتقد أني أبعد أفراد الأسرة عن هذه الاهتمامات، سواء من الناحية النظرية والفكرية أو من الناحية العملية والممارسة اليومية. وأذكر أني حينما زرت مدينة أدنبرا عاصمة اسكتلندا بعد خمسين سنة وتجولت فيها

ورأيت مقرّ رئاسة الطائفة المشيخية الإنجيلية ومعاهد الدراسة اللاهوتية العليا شعرت كم أنا بعيد وغريب عن هذا المكان وعن جوه. ربما كانت دراسة اللاهوت آخر شيء أفكر به وأقل تخصص يمكن أن أنجح فيه.

(*)

افترض نظام التدريس الجامعي أن تكون الدراسة في السنة الأولى بدون تخصص ويبدأ في السنة الثانية التمهيد للتخصص بين الفرعين الرئيسيين العلمي والأدبي. ويجري التخصص كاملاً في السنتين التاليتين.

والواقع أن اتجاهي نحو الفرع الأدبي كان قد تهيأ منذ سنوات الدراسة الابتدائية الأولى، حين تبين لي وللآخرين أني لا أصلح للعلوم الطبيعية بقدر ما أصلح وأجيد العلوم الإنسانية والأدبية.

وهكذا، وبعد أن اجتزت المراحل الأولى في الجامعة التي فرضت أن أدرس الكيمياء والفيزياء والرياضيات إلى جانب الموضوعات الأدبية التي أحبّ، حصرت نفسي بهذه الموضوعات حتى تخرجي، إنما بعد أن أنهكتني العلوم البغيضة لمدة سنة كاملة وكادت تجرّني هارباً من الجامعة والدراسة كلها. كان أستاذ الرياضيات في الفرشمن من آل صايغ، وإن لم تكن بيننا أية قرابة عائلية. كان يختار أصعب الأسئلة ويوجهها إليّ لا ليحرجني فقط أمام زملائي بل ليدخل الصف كله في جو المرح والسخرية. وما زلت أسمع عباراته الشهيرة لي: يا صايغ لقد سوّدت وجه العائلة. ويا صايغ هل أنت حقاً من آل الصايغ؟ ويا صايغ أنت تبحث عن قط أسود في غرفة مظلمة والقط غير موجود أصلاً. وغير ذلك من الإهانات التي سبق لشقيقي توفيق أن أخبرنا من قبل أنه كان يسمعها من أستاذ الفيزياء في الكلية العربية في القدس! غير أن أستاذي لم ينصح والدي مثلما نصحه أستاذ الكلية العربية بأن يطعمنا تبناً وشعيراً لأننا من فصيل مختلف عن فصيل البشر! أما أستاذا الفيزياء والكيمياء في الجامعة فكانا يبذلان جهداً خاصاً لتدخل محاضراتهما إلى دماغي ويشجعاني وينتبهان لي حتى حصلت آخر العام على درجة المرور المقبولة في كل من المادتين.

في المقلب الآخر لم أجد صعوبة في المواد التي اخترت، وكنت مبرزاً في معظمها: في

اللغتين العربية والإنجليزية، وفي التاريخ والاجتماع، وفي السياسة والقانون الدولي والدبلوماسي. وقد أخطأت بحق نفسي حينما هربت من مادة الاقتصاد التي لم أستسغ محاضرة الأستاذ الأولى فيها. وجهلي المادة واضح في ما كتبت من كتب ومقالات سياسية.

الندم الحقيقي، وعمره خمس وخمسون سنة، هو أني اخترت علم السياسة بدل التاريخ موضوعاً للتخصص. وأعترف أني لا أعرف الأسباب الحقيقية لعدم التخصص بموضوع أحببته منذ الدراسة الابتدائية والثانوية، وكنت أقبل عليه وأقرأ ما تيسر لي من كتب فيه بنهم وشغف. لعل الجو السياسي والصراع الحزبي المحموم الذي اشتد في الجامعة الأميركية، وفي أوساط الشباب العربي عموماً وفي أعقاب نكبة فلسطين خصوصاً، هو الذي أوقعني في فخ السياسة كعلم مثلما حاول إيقاعي في فخها كممارسة لفترة محدودة جداً في الخمسينيات. وقد شعرت بالندم باكراً. فبعد أن نلت شهادة البكالوريوس ١٩٥٣ متخصصاً في السياسة والعلاقات الدولية، أخذت عدداً من حصص التاريخ (التاريخ عموماً والتاريخ المعاصر وتاريخ العرب وفلسفة التاريخ والمنهج التاريخي) مع عدد من الأساتذة في الجامعة كمواضيع ومواد اختيارية وإضافية ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٧. وبين الأساتذة الذين تتلمذت عليهم آنذاك قسطنطين زريق ونبيه أمين فارس وزين زين.

أذكر هؤلاء، وغيرهم، من أساتذة الخمسينيات في الجامعة الأميركية. كان هؤلاء الثلاثة، ومعهم نقولا زيادة ومحمود زايد، من الذين أثروا حياتي العلمية وأثروا في حياتي العملية. وكان لكل منهم شخصيته المميزة. كما انفرد كل منهم بتخصص وبمزايا في التدريس خاصة به. استفدت في فهم التاريخ كعلم ورسالة من زريق. واستهوتني روايات التاريخ وطرائفه التي برع زين في حكايتها (وإن كان معروفاً أنه يقسم طلابه إلى ثلاث مجموعات: الدرجة العليا للفتيات الجميلات، والأقل للأقل جمالاً، أما الدرجة الأدنى فللذكور، مهما كانت كفاءاتهم. ولأني كنت طالباً مجتهداً كان يكسر القاعدة أحياناً فينالني ما ينال الفتيات غير الجميلات. وكنت أقتنع بذلك!). وكان زيادة وما زال يعرف التاريخ كله، بحقبه وعصوره وعهوده، عن ظهر قلب. واهتم زايد بخفايا الجانب السياسي من تاريخنا العربي المعاصر. وهكذا أصبحوا كلهم أصدقاء لي. وامتدت صداقتهم ولقاءاتي بهم إلى وقت متأخر. فكان زريق أكثر مشجع لي على أن أكتب في

التاريخ. وكان زين يناقشني في ما أنشر خاصة إذا تعرّضت لمواضيع مذهبية. وكان زايد يعهد اليّ بمشاركته في مناقشة رسائل دكتوراه. ولم أشرف على مشروع ثقافي في الثلاثين سنة الأخيرة إلا وكان زيادة زميلاً مكرماً إلى جانبي ومستشاراً لا أستغني عن مشورته. أما نبيه فارس فقد احتل في قلبي كطالب وكمهتم بالتاريخ مكاناً لم يحتله أحد. كان «بطلي» الذي لا ينازعه أحد في تدريس التاريخ. أحببته واحترمته لا لعلمه فحسب وإنما أيضاً لتواضعه ولطفه ودماثة خلقه ولاهتمامه بي ومحاولاته أن أصبح مؤرخاً ناجحاً ومعروفاً. وكنت من شدة تعلقي بطبريا أن اخترت المؤرخ الطبري موضوعاً لبحث قدمته له (علماً أن الطبري ينتسب إلى طبرستان الفارسية وليس إلى طبريا). وأعجب فارس بالبحث كثيراً وأخذ منذ ذلك الحين يعتبرني تلميذه المفضل. وكان يلدغ بحرف الراء مثلي، ويقول لي مازحاً: إذا كانت راءاتنا، أنت وأنا، سقيمة فإن آراءنا سليمة! وبعد رحيله شكلتُ لجنة لتخليد ذكراه لكنها كالمألوف في مثل هذه اللجان تموت قبل أن تحقق شيئاً له قيمته.

هناك لائحة طويلة من أسماء الأساتذة الذين تتلمذت عليهم في خمسينيات القرن الماضي. بينهم جميل سعيد وروجر بيتي أستاذا علم الاجتماع اللذان فتحا عينيّ على أصول الأديان في مجتمعاتنا وتطورها بعيداً عما نألفه في كتابات رجال الدين. وشجعني ثانيهما على الانضمام إلى جمعية إنعاش القرية ثم اختارني رئيساً لها عام ١٩٥١. وبيو، البريطاني، الذي اختارني رئيساً لجمعية الخطابة في الجامعة ومنحني مدالية الجمعية لا لمهارة في فن الخطابة غير موجودة لديّ إطلاقاً وإنما لمهارتي في ممارسة قوانين روبرت في الاجتماعات (وهي قوانين عالمية يؤسفني أن معظم العرب يجهلها ومعظم الذين لا يجهلونها لا يمارسونها). وجورج كيرك وروجر سولتو البريطانيان أستاذا علم السياسة، وكان أولهما لا يخفي كرهه للعرب ومعاداته لهم. بينما كان الثاني ناقلاً أميناً لمبادئ علم السياسة. وفريد حنانيا أستاذ القانون الدولي الذي شاع بين الطلاب أنه يضع العلامة قبل ودون أن يقرأ أوراق الامتحان. وبقيت أكذّب هذا الاتهام إلى أن تمسمرت علامتي في جميع الدروس التي حضرتها عنده فأيقنت أن الاتهام لم يكن ظالماً. وريتشارد سكوت أستاذ الفلسفة الذي كان يخبرنا وهو يبتسم أنه يحاول نيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة عن كانط ولم يفلح في عشر سنوات. وسيسل حوراني أستاذ فلسفة السياسة الذي كان لا يحاضر إلا وهو يتمشى في قاعة الصف فنحاول أن نلحق به برؤوسنا وآذاننا وأعيننا يميناً ويساراً حتى يرهقنا ذلك. (وهو في الواقع من ألمع المفكرين السياسيين

المعاصرين. لكنه جنى على نفسه كأستاذ أكاديمي بممارسات ومواقف سياسية آنية جلبت له معارضين في كل من لبنان وتونس). ومحمد توفيق حسين الذي كان يهوى السهر في مقاهي الزيتونة، فكان الطلاب يلحقونه إلى هناك لعل ذلك يحسّن وضعهم. ودرست لمدد أقصر على أساتذة قامت بيننا فيما بعد صداقة وتعاون في بعض النشاطات والمشاريع: إسحق موسى الحسيني ودمتري برامكي ومحمد يوسف نجم ومنير البعلبكي. عرّفني الأول على أروع الكتب التراثية العربية، «الإمتاع والمؤانسة». ودربني الثاني على دراسة الآثار وحببني بها. ودربني الثالث على النقد الأدبي. وكشف الرابع لي عن محاولة فهم التاريخ الحديث بعقلية متوازنة.

وكانت السياسة تغلب على العلاقات بين الطلبة أنفسهم وإن لم يكن لها شأن كبير في العلاقات مع الأساتذة إلا ما ندر. والحديث عن انتماءاتي السياسية والحزبية آنذاك يجيء لاحقاً في الفصل السابع عن الحزب السوري القومي الاجتماعي. لكني أشير هنا إلى أن الانخراط في العمل الحزبي كان له دور إيجابي في الحياة الأكاديمية، إذ إنه كان يحملنا على المطالعة وحضور الندوات والمحاضرات وممارسة فن الحوار والنقاش في محاولة كسب الزملاء والرد على الخصوم. وإن كان من الجهة الأخرى يلهينا أحياناً عن الاستعداد للامتحانات.

كانت «الندوة اللبنانية» رائدة في تقديم أفضل المحاضرين في الموضوعات الخلافية. وكذلك جمعية العروة الوثقى داخل الجامعة والنادي الثقافي العربي بجوارها. وكنت زبوناً دائماً لنشاطات هذه النوادي، مثلما كنت زبوناً دائماً لمكتبات محيط الجامعة، وخاصة مكتبة رأس بيروت قرب باب الاستعدادية ومكتبة خياط قرب البوابة الرئيسية. أما مقاهي شارع بلس ومحيطه قرب الجامعة، وخاصة فيصل والأنكل سام، فقد جمعت موائدهما بين السياسة والعلم إلى جانب الأكل والشرب. كنا هناك نتناقش ونتحاور ونتفق ونختلف ونتخاصم ونتصالح مثلما كنا ندرس ونستفسر ونستعد للامتحان. وكنت من زبائن المقهيين معاً مع أن الزملاء كانوا يتحزبون لواحد منهما فقط، على الرغم من ماليتي الضعيفة باستمرار. وبشكل عام، كان فيصل المفضل للعروبيين والأنكل سام لسواهم.

ولا بد من استطراد قصير عن وجبات الطعام في المطعمين/المقهيين الجارين. وبينما كانت

أطباق أولهما عربية صرفاً، أكلات بيتية يقبل عليها الطلبة الداخليون البعيدون عن منازلهم وأكل أمهاتهم، أدخل الأنكل سام عدداً من الأطباق الأجنبية، الأوروبية والأميركية والآسيوية. ومع أني لم أكن أجهل المطبخ البريطاني في حياتي البيتية، عرّفني الأنكل سام (مثلما عرّف الآلاف غيري) على أطباق وحلويات لم نكن نعرفها أو اعتدنا عليها، كالهامبرغر (كنا نسميها الكفتة الأميركية) والهوت دوغ (المقانق) والبيتزا — وكانت كلها أصنافاً غربية جديدة على الإنسان العربي. وكذلك البان كيك (الفطيرة بعسل وزبدة) والمعجنات الدانمركية المتعددة الفواكه وكعكة الجبنة وغير ذلك من حلويات أصبحت اليوم مألوفة لكل إنسان حتى للذين لم يسافروا إلى الخارج. وبينما كانت القهوة «التركية» (أي العربية) السائدة في فيصل، كانت القهوة الأميركية بأنواعها وأسمائها المختلفة هي السائدة في الأنكل سام. وكان المطعمان ممنوعين من تقديم الخمور تقيداً بقانون عثماني قديم يحظر المطاعم القريبة من معاهد التعليم أو من أماكن العبادة من تقديم المشروبات الروحية. وبينما كان الأنكل سام يعصى هذا الحظر علناً كان فيصل يقدم المشروبات بأقداح الشاي!

كانت الجلسات في المقاهي السياسية، كما في الصفوف، ذكورية في غالبها. كانت الفتيات في الجامعة آنذاك (النصف الأول من الخمسينيات) قلة. لم يكن معنا أية طالبة في صف الفرشمن. وفي السوفمور كانت هناك فتاتان أو ثلاث فقط على ما أذكر. وارتفع العدد في الصفين الأخيرين. إلا أن النسبة ظلت متدنية. ولولا حرص النساء عموماً على إخفاء أعمارهن لكنت ذكرت أسماء بعض الزميلات ممن كن معنا في الصف وأحياناً خارج الصف. وبينهن اليوم أستاذات وأديبات وكاتبات لامعات وزوجات ناجحات أو فاشلات. طلبت إحداهن مني مرة قبيل عقد اجتماع عام كانت ستشارك فيه أن لا أذكر أننا من جيل واحد في الجامعة خوفاً من أن يكتشف الحاضرون عمرها — وكانت تحرص أن تبدو أصغر مما يعتقد الناس. ولن أنسى زميلتين أدركتا ضعفي أمام الأشياء الطيبة المذاق. فكانت إحداهما (وهي اليوم أديبة وباحثة بارزة) تصطحب معها إلى صف الدكتور نبيه أمين فارس حلويات نشترك في التهامها قبل أن يرانا الأستاذ. ولكنه كان يرانا دون أن نعلم. وبعد تخرجي عاتبني على ذلك وقال إنه لولا رعايته لنا لكان طلب إخراجي أنا والزميلة من الصف. أما ثانيتهما فقد تعرفت على نوع من الشوكولاته نزل حديثاً إلى أسواق بيروت آنذاك: توبلر. وكنت أنا من المدمنين على أكل الكت كات. وأصبحنا في كل يوم عندما نلتقي في درس علم الاجتماع مع الدكتور جميل سعيد

نتبادل ألواحاً من هذين الصنفين. وكنت أنا الرابح لأن الكت كات كانت بنصف سعر التوبلر! وقبل أن أنهي الكلام في ذكريات زميلات الجامعة في الثلث الأول من خمسينيات القرن الماضي أعرّج على ذكر زميلة كنت وإياها نختلف في الرأي السياسي اختلافاً كبيراً. لكن ذلك لم يعكّر صداقتنا. وفي ذات يوم سألتني عن رأيي بكاتب فلسطيني لم أكن معجباً به، لا بآرائه وكتاباته ولا بتصرفاته. فقلت رأيي بصراحة وصرامة. ولما أنهيت مطالعتي القاسية قالت: سألتك عنه لأنه سيخطبني هذا المساء. ولم أعتذر. وتوقعت ألا تستمر علاقاتهما. وبالفعل حصل طلاق بعد وقت قصير. المهم في الموضوع أني تعلمت درساً: ألا أعطي رأيي بصراحة في موضوع لا يهمني وليس شأناً عاماً قبل أن أعرف خلفيات الطلب، إذ لعل الكلام الصادق يجرح بعض الناس بدون داع.

ولا مجال لتسمية زملاء برزوا في الأعوام التالية في دروب الحياة وضروب التخصص والعمل. فهم بالمئات ومن كل الأقطار العربية. تزعّم العشرات منهم العمل السياسي واستوزر بعضهم في لبنان وسوريا والأردن والعراق ودول الخليج والفصائل والمؤسسات الفلسطينية. ومنهم قادة الرأي وأبرز عناوين المجتمع المدني والمهن الحرة. وكلما التقى اثنان منهم أخذا يذكران أيام الجامعة ويترحمان ويندمان على انقضاء تلك الأيام وعدم تكرارها.

(*)

حتى لا تنقطع تلك الأيام بسرعة مع التخرج، بقيت في أجواء الجامعة ومحيطها بعد التخرج لخمس سنوات متواصلة. وأنا أسميها مرحلة ما بين التخرج وما بعد التخرج، أي ما بين الانتهاء من مراحل الدراسة في الجامعة الأميركية والالتحاق بجامعة كمبردج في بريطانيا.

يبدو غريباً أن أواصل الدراسة ولو بشكل متقطع ودون أن أسعى لنيل شهادة ما وأنا الذي كرهت المدرسة منذ طفولتي، وكان انتهاء الدراسة في آخر كل سنة عيداً ومناسبة فرحة. إلا أن حبي التاريخ، وندمي على أنني لم أختره موضوعاً رئيسياً للتخصص جعلاني أقبل على حضور محاضرات وندوات في التاريخ، مع شلّة من الأساتذة الأكفاء

الذين أصبحوا أصدقاء دون أن أضطر للجلوس إلى الامتحانات في آخر كل فصل.
وكان ذلك نوعاً من الدراسة الحرة، وهي برأيي أفضل أنواع الدراسة الجامعية. فالمرء
يحصل على المعرفة التي ينشدها ولا يطمع في اعتراف يرفع من رتبته أو راتبه. وفي
الوقت نفسه يتحرر من رهبة الامتحان. وقد كنت، ولا أزال، أكره الامتحانات كل
الكره. ولعلني كرهت الدراسة بسبب كرهي للامتحانات التي ترتبط الدراسة بها.
والشفهي أبغض أصناف الامتحان. وكانت الساعتان اللتان جلست خلالهما أمام
الأساتذة (وعلى رأسهم سيسل حوراني) في الامتحان النهائي الأساسي، الشفهي، قبل
البتّ بأهليتي لنيل شهادة البكالوريوس هما من أصعب وأمر أيامي الجامعية. وتشاء
الصدف المتآمرة عليّ أن يكون الرئيس السوري أديب الشيشكلي أصدر في اليوم السابق
دستور سوريا الجديد. ولم أكن قد اطلعت عليه. بل ربما لم أكن قد سمعت به. وإذا
بأستاذي يسألني عن رأيي وتقويمي للدستور الجديد مقارنة مع القديم. وبإمكان القارئ أن
يتصور إحراجي وانهمار العرق يتصبب فوق جبيني. ومع هذا كان جوابي مرضياً
واجتزت الامتحان العسير.

سبب آخر لمواصلة الدروس المتقطعة والحرة في تلك الفترة أني لم أكن أعرف ماذا
سأعمل كمهنة أستقر عليها. لم تعرض عليّ وظائف غير التعليم في مدارس ثانوية. وهو
أمر رفضته لأني كرهته. بل إن والدي اضطرني إلى الاتفاق مع مدير إحدى المدارس
الخاصة، وكان صديقاً له، على التدريس عنده. ولما حان الموعد تغيبت دون عذر فصرف
النظر عني واختار أستاذاً آخر.

ملأت وقتي في هذه السنين الخمس بأمور أخرى إضافة إلى التردد على الجامعة لحضور
المحاضرات في التاريخ. فكتبت مقالات ونشرت كتباً وساهمت في تحرير قواميس، كما
عملت عملا رسمياً براتب شهري لمدة سنة في التعليم ولمدة سنة أخرى في التحرير.
وسأتحدث عن بعض هذه الأعمال الآن وأرجئ بعضها الآخر إلى الفصل التالي من
الكتاب.

أبرز عمل «رسمي» في هذه المرحلة الوسطى كان التدريس في القسم الفرنسي من
الجامعة الأميركية لمدة سنة. وقد اخترت مادة التاريخ العربي. وكانت أول تجربة لي
بالتدريس، لأكتشف أني إن كنت أكره الدراسة فأنا أكره التدريس أكثر. كان انقضاء

ساعات التدريس اليومية أجمل لحظات النهار. ولا أستغرب إذا كان طلابي يشعرون الشعور نفسه. كنت أرى الملل والشرود والنعاس في أعينهم وأنا أحدثهم عن تاريخ لبنان. ولو كانت الجامعة تستفتي طلابها عن أساتذتهم وتطلب تقييمهم كما تفعل الآن معظم المعاهد التربوية لكنت نلت أدنى الدرجات. غير أن بعض الطلبة أصبحوا أصدقاء (وزملاء) لي بعد انقضاء تلك السنة السوداء، مثل ميشال أبو جودة وفريد سلمان ورفيق المعلوف، وقد أصبحوا من كتّاب النصف الثاني من القرن الماضي المعروفين. وأصبح آخرون وزراء ونواباً وسفراء في لبنان.

(*)

كنت في أواخر السنة الدراسية ١٩٥٢ قد تعرّفت إلى زميلة أردنية تتخصص في الأدب العربي في الجامعة، هيلدا جليل شعبان. وامتد التعارف إلى صداقة ثم إلى حب ثم إلى قرار بالزواج. لكن قراراً مثل هذا يتطلب انتظاماً رسمياً في عمل ثابت. وهو الأمر الذي كنت أتحاشاه من قبل وأمضي الأيام (١٩٥٤ ـ ١٩٥٩) بين الصفوف الجامعية ومكاتب الصحف ودور النشر والمقاهي والمطاعم متسكعاً ومتردداً... بل وتائهاً أيضاً. فالزواج استقرار بالدرجة الأولى. لذلك حينما أعلمني شقيقي توفيق في أواسط ١٩٥٩ أنه ينوي الاستقالة من عمله كأستاذ للدراسات المشرقية في جامعة كمبردج حيث كان يدرّس منذ ١٩٥٥ واقترح عليّ أن يرشحني مكانه رضيت فوراً، وأبلغت هيلدا قراري وكانت تعمل في عمان. وهكذا أعلنا الخطبة ثم الزواج في ١٩٥٩/٨/٢٩، وغادرنا عمان إلى بيروت إلى شهر العسل في الطريق إلى كمبردج، في أثينا ثم روما ثم جنيف ثم لندن ـ استغرقت الرحلة ثلاثة أسابيع، وقد غطت جامعة كمبردج تكاليفها. وهكذا يبدأ فصل جديد من حياتي المدرسية، دراسة وتدريساً.

وإذ كنت في هذا الفصل من ذكرياتي أواصل الحديث عن الحب المفقود بين الحياة المدرسية وبيني فلا بد أن أعترف أن السنوات الخمس في كمبردج كانت أجمل ما في حياتي. وهذا ما تقوله أيضاً زوجتي. وقد كانت هي السنوات الخمس الأولى في حياتنا الزوجية التي قاربت الخمسين سنة. فبعيداً عن الساعات الست التي كنت ألتقي فيها طلابي أسبوعياً، والساعتين اللتين كنت ألتقي فيهما أستاذي شهرياً، كانت ساعات كمبردج في النهار والليل هي الأجمل وذات الأثر الأبقى في الذاكرة. يعود الفضل إذن

إلى المدينة وحياتها وطبيعتها وناسها ومناظرها وتقاليدها وفنونها وليس إلى حجرات الدرس وقاعات التدريس. بل إن العلاقة مع الطلاب، طلابي وطلاب زوجتي التي عيّنتها الجامعة أستاذاً مساعداً، كانت أغنى وأنفع من العلاقات التي تقوم عادة في بلادنا بين الأساتذة والدارسين.

ليس هنا مكان الحديث عن المدينة والحياة فيها، عن مسارحها وسينماتها ونواديها وحدائقها وشوارعها ومكتباتها ونهرها ومقاهيها وأزهارها. ولنحصر الكلام في ذكريات الجامعة.

وكما هو معروف عن نظام التعليم الذي تكاد جامعتا كمبردج وأكسفورد تنفردان به، تنقسم الجامعة الواحدة إلى عدد من الكليات (كان مجموعها ٣٣ في الخمسينيات لتضاف إليها كليات أخرى بعد مغادرة كمبردج). وعلى كل دارس أو أستاذ أن ينتمي إلى إحدى هذه الكليات: ثلاثون منها للدارسين الذكور وثلاث للدارسات الإناث. ويعني الانتماء دفع الأقساط، والإقامة نوماً وأكلاً (إلا في حالات استثنائية)، والمباريات الرياضية والنشاطات الثقافية والاجتماعية. أما التدريس فهو موحد ومشترك بين كل الكليات، بحيث يلتقي طلاب المادة الواحدة من الكليات الثلاث والثلاثين في قاعات درس واحدة ومع أستاذ واحد ويقدمون امتحاناً مشتركاً واحداً.

ذهبت إلى كمبردج كأستاذ للعلوم المشرقية. وكان للدراسات العربية والفارسية والتركية والعبرية دائرة واحدة. وكان على طالب هذه الدراسات أن يتخصص في اثنتين من اللغات المذكورة. وكان معظم طلابي يختارون الفارسية إلى جانب العربية. والقليلون اختاروا التركية. ولم يكن بين طلابي في السنوات الخمس من اختار العبرية مع العربية.

طُلب مني أن أحاضر ثلاث مرات في الأسبوع. كما طُلب مني أن ألتقي كل طالب على حدة مرة كل أسبوعين أتابع خلالها تحصيله وأردّ على استفساراته. وأعطيت مكتباً في بناية حديثة مطلة على حدائق غنّاء لإجراء المقابلات. أما الأساتذة الذين لم يحالفهم الحظ بتأمين مكاتب لهم فكانوا يعقدون اللقاءات في منازلهم. ولتسهيل أمر التنقل على الطلبة شاع استعمال الدراجات. وكان لكل طالب تقريباً دراجته، إلا القلائل جداً الذين كانت لديهم سيارات. غير أن شوارع المدينة الضيقة كانت تضطر هؤلاء إلى ركن

سياراتهم ومتابعة الطريق مشياً.

تنوعت مواضيع الدراسة المشرقية بين القرآن والفقه واللغة والأدب والتاريخ والاجتماع، بحيث تتداخل كلها في توافق يؤهل الدارس بعد ثلاث سنوات من التحصيل أن يعدّ نفسه وأن يعتبره الآخرون متخصصاً في الدراسات العربية (أو/ والفارسية أو التركية أو العبرية). وكان معظم الدارسين (ويراوح عددهم في السنة الواحدة بين العشرة والخمسة عشر) من الطلاب الأوائل في مدارسهم الثانوية ممن حصلوا على منح دراسية بفضل تفوقهم، ومن الذين يطمحون إلى العمل في مجالات تتطلب معرفة العرب والعربية، كالسلك الدبلوماسي والشركات العالمية الكبرى. ولذلك كنت أمازح طلابي وأسميهم «جواسيس المستقبل» (ولا أعتقد أني كنت أظلمهم!). وكنت أذكّرهم أن بالمر من أوائل أساتذة الدراسات المشرقية في كمبردج، قتله الوطنيون في سيناء في العام ١٨٨١، بعد أن راقبوه وهو يتجول في ديارهم بحجة البحث عن الآثار ودراسة طبيعة المنطقة ومسح أراضيها، فاتهموه بالتجسس. وكان ذلك قبيل غزو بريطانيا لمصر ومدّ سيطرتها على سيناء ١٨٨٢. ولا ننسى أن الدبلوماسي الصهيوني أبا إيبان، الذي أصبح وزيراً لخارجية «إسرائيل»، شغل المنصب الذي شغلته أنا قبلي بعشرين سنة (وكان يتقن اللغة العربية، وهو الذي ترجم توفيق الحكيم إلى الإنجليزية). وتشاء الصدف أن أعطى مكتباً كان يشغله قبلي بسنوات طلاب الدراسات الشرق أوروبية، وكان بينهم أربعة ثبت فيما بعد أنهم كانوا يتجسسون لحساب السوفيات ضد بريطانيا، واشتهر أحدهم وحوكم غيابياً بعد أن فرّ من بريطانيا إلى لبنان ومنه إلى موسكو اسمه كم فيلبي – وهو ابن المستعرب البريطاني سانت جون فيلبي الذي أسلم وعرفه الناس باسم الحاج عبدالله فيلبي. وقد اجتمعت به عدة مرات في الخمسينيات والستينيات في منزل شقيقي يوسف. وكان الرجل مؤيداً لهتلر ويعارض سياسة بلاده الخارجية المحابية للصهيونيين!

وكنت أروي للطلبة طرائف الكاتب المصري الفكه الشيخ عبد العزيز البشري الذي زار لندن في الثلاثينيات. وأراد مرة أن يمسح حذاءه. ولما أنجز الماسح عمله أعطاه الشيخ جنيهاً إنجليزياً كاملاً، وكان السعر أقل من عُشر المبلغ، فاستغرب رفيق له كرمه هذا. فأجابه البشري: من يدري، لعل ماسح الأحذية هذا يأتي إلى مصر يوماً وزيراً أو حاكمداراً أو مفوضاً سامياً وأحتاج إلى عطفه ومساعدته!

لم تكن السياسة وحدها وراء إقبال الطلبة على الالتحاق بالدراسة العربية. بل كان بينهم قلة تبدي اهتماماً أكاديمياً باللغة العربية أو الحضارة العربية أو الدين الإسلامي. أحدهم، رودني الغار، أصبح من كبار المستشرقين الأكاديميين، وأسلم وسمّى نفسه حامد الجار. وهو حالياً من كبار أساتذة جامعة بيركلي غرب الولايات المتحدة. وأصبح ماتوك من أساتذة الجامعة المعروفين. وكذلك برز في حقل الاستشراق كل من كوك وإليزابيث وإبرتون وجون تايلور وجاكسون. وفي المقابل تسنى لي في الثلاثين سنة الماضية أن أجتمع مع أربعة أو خمسة من طلابي السابقين الذين التحقوا بالسلك الدبلوماسي في البلاد العربية وأصبح معظمهم سفراء. مثّل أحدهم بلاده في لبنان في الثمانينيات (جون غراي) ومثّل فولرتون بلاده في بعض دول الخليج. وأصبح أحد طلابي، بتل، عضواً في مجلس اللوردات (ترأس في الثمانينيات جمعية تعمل ضد الاتحاد السوفياتي وكان يمينياً متطرفاً ومتعجرفاً).

كان الطلبة الذين درّستهم في كمبردج بريطانيين باستثناء واحد، هو الأمير رعد بن زيد بن الحسين الهاشمي، الذي يتولى منصباً عالياً في القصر الملكي في عمان منذ تخرجه في الستينيات. وأعترف أني استفدت من تدريسي هؤلاء في السنين الخمس بقدر ما استفادوا هم. أتيح لي أن أطلع على تفكير الشباب البريطاني مثلما أتحت لهم التعرف على حياتنا ومشاكلنا وأوضاعنا وتاريخنا وأدبنا وديننا ومجتمعنا. وأتحت لبعضهم أن يأتي في العطل الصيفية إلى لبنان ويدرّس الإنجليزية في بعض المعاهد الثانوية (في برمانا وسوق الغرب وعاليه) ويتدرب في الوقت نفسه على التحدث بالعربية. ووضعت لهم قاموساً صغيراً بالآف التعابير والمصطلحات التي يجب أن يعرفها المبتدئ باللغة الذي يزور الوطن العربي، في مجالات السفر والمطاعم والفنادق والتعامل والتبضع وغير ذلك.

كنا، زوجتي وأنا، نتبادل الزيارات «وشرب الشاي» مع الدارسين والدارسات في شقتنا وفي شققهم. وكانت الأحاديث الثقافية على مستوى عال وأعترف أنه فوق المستوى المألوف في بلادنا. وكذلك كان الحال مع زملائي من الأساتذة البريطانيين الذين ترأسهم المستشرق أربري. ومع أنه نقل القرآن الكريم والكثير من التراث العربي إلى الإنجليزية وترأس تحرير مجلة ثقافية فصلية باللغة العربية في الحرب العالمية الثانية كان يتحاشى التكلم بالعربية لأنه كان يخطئ بها كثيراً! (والواقع أنه باستثناء دنس جونسون دافز، لا أعرف مستشرقاً/مستعرباً بريطانياً واحداً نستطيع أن نقول إنه يتقن العربية كما يتقن

أحدنا اللغة الإنجليزية). وكانت زوجته يهودية الأصل من الإسكندرية، تعترف بعدم وجود مشاعر ودية لديها تجاه العرب. وكانت تقول إنها إذا لم تحب إنساناً تنسى اسمه بصورة لاشعورية. لذلك لم تكن زوجتي تستغرب حينما تلتقيها أنها تنسى باستمرار اسم شقيقي توفيق واسمي أنا (وكنا دائماً نتناقش معها في السياسة). أما جمال عبد الناصر فكان عدوها الألد. وفي آخر أيام إقامتنا أصبحت تنسى اسم زوجتي أيضاً!

وشارك في التدريس مستشرقان آخران: ليونز وهوبكنز. وكانا صديقين لنا وللعرب عموماً. أما المستشرق الاسكتلندي الأصل، دنلوب، فكان إلى جانب عملنا معاً هو الأستاذ المشرف على دراستي. لكنه كان أبعد ما يكون عن التاريخ الحديث. انحصرت معلوماته واهتماماته بالتاريخ الإسلامي في القرون الوسطى إلى جانب تخصصه بتاريخ اليهود الخزر في آسيا الوسطى. ولهذا السبب كان صديقاً لبن زفي ثاني رؤساء «إسرائيل» الذي وضع كتاباً عن تلك الجماعة من اليهود. ومع ذلك كان دنلوب مفيداً في تقديم الملاحظات على ما أعدّ من فصول من دراستي من حيث المنهج والمراجع والأسلوب. وحينما غادر الجامعة وهاجر إلى الولايات المتحدة استبدلته الإدارة وعيّنت ألبرت حوراني مشرفاً عليّ، مع أنه كان من أساتذة جامعة أكسفورد، والصراع أبدي وحامي الوطيس دائماً بين الجامعتين. حتى إننا اعتدنا ألا نذكر اسم أكسفورد على ألسنتنا بل نسميها «المكان الآخر». وإذا أراد أحدنا أن يذهب إليها (وقد اضطررت للذهاب عدة مرات في السنة الأخيرة لمقابلة أستاذي) نقول إنه «نزل» وليس «ذهب». وكان بين المدينتين اللتين تبعدان عن بعضهما بعضاً ستين كيلومتراً فقط رحلتان اثنتان في القطار في الأسبوع (بينما كانت الرحلات اليومية بالقطار بين كل من المدينتين ولندن أكثر من عشر رحلات). ومن الطبيعي أن أتابع، حتى اليوم، السباق السنوي التقليدي في القوارب بين الجامعتين قبيل عيد الفصح من كل عام. ومن الطبيعي أن أفاخر بفوز كمبردج على غريمتها. وهو فوز يتكرر عاماً بعد عام. أما الاحتفاء الأهم فهو بنيل كمبردج في السنوات العشر الأخيرة الدرجة الأولى في مستوى التدريس الجامعي، بينما تتنافس جامعتا أكسفورد ولندن على المركز الثاني.

أقمنا زوجتي وأنا صداقات مع أستاذَي الفارسية والتركية، شرف وغانجي. وبينما كان ثانيهما أعزب دائماً و «دون جواناً» يستغل شبوبيته وظرفه وأناقته ولا يكترث كثيراً لصفوفه وطلابه، كان الأول، الإيراني، من أروع من عرفت في حياتي ثقافة وعلماً،

وكان واسع المطالعة والاطلاع والخبرة في حقول المعرفة المتنوعة، شاملة الطب والمأكولات والزهور والأدوية والموسيقى إلى جانب الفلسفة والتاريخ واللغات والآداب. لكننا كنا نختلف معاً في آرائنا السياسية. ولذلك كنا نتحاشى الخوض فيها. وقد تزوج شرف من فتاة ألمانية وكانت خير رفيق له في العمل كما في الدراسة. لكنهما انفصلا عن بعضهما إثر عودتهما إلى إيران. ومع هذا ظلت علاقاتنا بهما جيدة إلى حين وفاته مؤخراً، وعودتها هي إلى ألمانيا. وكان شرف في آخر حياته يترجم شعر شقيقي توفيق إلى الفارسية. وقد طلب الناشر الإيراني مني أن أضع مقدمة للكتاب.

وبطبيعة الحال كانت العلاقات قوية مع الأساتذة الآخرين في الدراسات المشرقية، كان بينهم بيتر أفري (الخبير بالفارسية الحديثة الذي عرف بغرابات حياته الخاصة) وروزنتال (المختص بابن خلدون الذي عرف بأناقته المفرطة وهو في الثمانين من العمر). أما أطرف الأساتذة وكان متقاعداً تجاوز الثمانين فهو مينورسكي صاحب أفضل المؤلفات في الأدب الجغرافي العربي، وكان مرحاً وخفيف الظل. وقد أطلق عليّ اسم «أنيس العشاق».

ولم يكن في كمبردج أثناء إقامتي أي أستاذ عربي. أما الطلاب فكانوا بالعشرات، نصفهم عراقيون ومصريون والنصف الآخر من الأقطار العشرين الأخرى، وندر وجود طلبة من شمال أفريقيا. وكان هؤلاء الطلبة على نوعين: حوالي النصف ينتمون رسمياً إلى الجامعة، ويقيم النصف الآخر في المدينة ويدرس في بعض معاهدها إما لتحسين لغته الإنجليزية أو لمجرد سكنى بريطانيا ليعود فيما بعد إلى بلده ليروي لأصحابه حكايات كمبردج. وشكّل أفراد الجماعتين مجموعة متراصة واحدة، بالرغم من وجود انقسامات طارئة بسبب المواقف والانتماءات السياسية بين الناصريين والبعثيين والشيوعيين. واستطعت منذ ١٩٦٠ أن أجمع الطلبة كلهم، على تعدد انتماءاتهم، في حلقة دراسية وثقافية واحدة، وهي أساس الفكرة التي انطلقت بها في بيروت بعد ثلاثين سنة باسم اللقاء الثقافي الفلسطيني الذي سيأتي الكلام عنه في الفصل الأخير من الكتاب. واستمر انعقاد حلقات هذا التجمع إلى آخر أيامي في كمبردج.

أذكر من بين الذين عاصرتهم في كمبردج وأسهموا بعد العودة إلى الوطن في الحياة الثقافية أو السياسية في الأقطار العربية المختلفة إميل المعلوف وجعفر بخيت وجورج أبي صعب وحمدي السكوت وخالد الشاعر وخليل حاوي وخير الدين حسيب ورعد بن

زيد ورياض نجيب الريس وسلمى الراضي وعادل عبدالله وطاهر كنعان وكامل الشيبي ولمياء الكيلاني ومصطفى عبادي وزوجته عزة كرارة ونديم نعيمة.

كما أشير هنا إلى اتصالات ولقاءات ومكاتبات جرت بين عدد من الأساتذة البريطانيين وبيني وهم خارج إطار جامعة كمبردج. وكان بعض هذه الاتصالات أكاديمياً وثقافياً وبعضها سياسياً ومن منطلق وطني. بين هؤلاء إليزابيث مونرو (الأستاذة في جامعة لندن الخبيرة باقتصاد المشرق العربي وسياساته) وماخوفر (العالم «الإسرائيلي» الذي هاجر من فلسطين المحتلة رافضاً ومعارضاً شديداً للسياسة والمفاهيم الصهيونية وأقام في بريطانيا ودرّس في بعض جامعاتها وأنشأ حركة سياسية معارضة «لإسرائيل») وسلفيا حاييم (الأستاذة في أكسفورد اليهودية غير الصهيونية، زوجة الكاتب اليهودي الصهيوني إيلي خدوري) والسير ريدر بولارد (الدبلوماسي البريطاني المتقاعد الذي عمل طويلاً في منطقة الخليج وألّف كتاباً طريفاً عن ذكرياته بعنوان «على القافلة أن تسير»).

وأقمنا صلة بين طلبة كمبردج وبين الاتحاد العام للطلبة العرب في المملكة المتحدة، وانتُخبت عضواً في الأمانة العامة للاتحاد في أكثر من دورة.

ذهبت إلى كمبردج أستاذاً. وعيّنت الجامعة زوجتي هيلدا أستاذاً مساعداً. واغتنمتُ فرصة إقامتي، وبتشجيع بل وملاحقة من رئيس الدائرة، أربري، سجلت اسمي للدكتوراه. ولما كنت قد صرفت السنين الأخيرة في بيروت دون أن أسعى للحصول على درجة الماجستير قبلت الجامعة معاملتي كمن يحمل تلك الشهادة بشرط أن أمثل أمام رئيس الجامعة (الماريشال اللورد تدر، قائد سلاح الجو البريطاني المتقاعد) ليمنحني شهادة فخرية، وذلك بأن أنحني أمامه في يوم معين ويربت على كتفي بسيف ويردد كلمات باللاتينية لا أفهم معناها وهكذا أصبح مؤهلاً للتحضير للدكتوراه!

تم ذلك الإجراء بسهولة. أما هيلدا فلم تحتج إلى كل هذه المعاملات الشكلية لأنها كانت تحمل شهادة الماجستير من بيروت من قبل. مشكلتها أنها ترددت كثيراً وقاومت إغراءات الدكتوراه طويلاً. ولم توافق إلا في السنتين الأخيرتين. واختار أربري لها (وكان هو المشرف عليها) موضوعاً مهماً هو المقارنة بين الشعرين الأندلسي والمشرقي. أما أنا فكان موضوعي: الفكر القومي في مصر في القرن التاسع عشر.

يمنع نظام التدريس في الدائرة المشرقية تجديد عقد العمل مع الأستاذ الأجنبي أكثر من أربع مرات، بحجة أنه بعد إقامته في بريطانيا خمس سنوات متتالية يحتاج أن يعود إلى وطنه ليجدد ثقافته المحلية ـ الأمر الذي عنى أن القانون لم يكن يسمح لي بالبقاء في كمبردج بعد ١٩٦٤. وكان تجديد العقد أربع مرات، دون أن أسعى أنا إلى ذلك، دليلاً على أن إدارة الجامعة لم تكن تعتبرني أستاذاً فاشلاً كما كنت أعتبر نفسي!

غادرنا كمبردج عائدين إلى لبنان قبل أن تنتهي زوجتي من تحقيق المطلوب، مع أنها كانت قد أنجزت القسم الأكبر من العمل. ووعدت بأن تنهي باقي العمل في لبنان، لكن التحاقها بالتدريس في كلية بيروت الجامعية (الجامعة اللبنانية الأميركية حالياً) ألهاها عن الوفاء بوعدها. ويجدر أن أذكر أن جامعة أكسفورد عرضت عليّ التدريس فيها ما دمت قد أنهيت ارتباطي مع كمبردج لأصبح عضواً في كلية سانت أنطوني التي كان أستاذي ألبرت حوراني من المسؤولين فيها عن الدراسات المشرقية. لكني وزوجتي كنا قد قررنا العودة إلى الوطن.

عندما أتحدث عن الأيام الحلوة في كمبردج حديث الحنين إنما أشمل في كلامي أيام لندن أيضاً. ذلك أننا كنا في تلك السنوات الكمبردجية الخمس نذهب إلى لندن باستمرار. وكان شقيقي توفيق، الذي انتقل من كمبردج إلى لندن آخر ١٩٥٩ ليدرّس في جامعتها، أكبر مساعد لنا للتعرف على لندن مثلما كان أكبر مساعد في التعرف على كمبردج من قبل. إذ كان توفيق خبيراً بالأمور والأماكن الجميلة والتاريخية والغريبة وغير المألوفة وذات النكهة الخاصة التي لا يستوعبها إلا أمثاله من الذوّاقين. وهيلدا وأنا ندين له الكثير بفضل إرشادنا إلى جمالات هاتين المدينتين وخفاياهما وغرائبهما ـ وكان هناك غيرنا كثيرون من العرب في بريطانيا، من مقيمين وزوار، من الذين كان توفيق المرشد والرفيق الذوّاق لهم في ما بين ١٩٥٤ و١٩٦٣.

(*)

لعل من المناسب أن أروي حادثتين طريفتين حصلتا لنا خلال الإقامة في بريطانيا للدراسة والتدريس: الأولى في الأسابيع الأولى والثانية في الأسابيع الأخيرة.

اكتشفنا، بمجرد أن أقمنا في كمبردج، ولع الإنجليز بحفلات الكوكتيل. وكنا ندعى

يومياً تقريباً إلى إحدى هذه الحفلات التي يجوز الحديث خلالها في كل شيء إلا في المواضيع الخلافية مثل السياسة. وفي إحدى الدعوات في كلية بمبروك التي انتسبت إليها (وكان ذلك خريف ١٩٥٩) اكتشفت أن رجلاً كثيف الشاربين ينظر إليّ من بعيد ربما لأنه سمعني أتكلم مع زوجتي بالعربية. فتقدم نحوي. وتذكرت أني شاهدت صورته من قبل في الصحف. إنه موشي شاريت، وزير خارجية الكيان الصهيوني سابقاً. مد يده إليّ. وكان عليّ أن أتخذ القرار المناسب في ثانية أو ثانيتين: أن أصافحه وأنا أكره بلده وحكومته وكل صهيوني سطا على فلسطين، فأندم مدى الحياة، أو أن أدير له ظهري فيستغل ذلك ويتخذه عذراً لحملة إعلامية ضد العرب الذين «ينقصهم الذوق والكياسة». فأخذت حلاً وسطاً. سلمت عليه بأطراف أصابع يدي وأدرت له ظهري قائلاً لزوجتي: فلنخرج من هنا. وكان شاريت الصهيوني الوحيد الذي اجتمعت به في حياتي. وأرجو ألا أجتمع مع أي صهيوني آخر ولو بالصدفة.

أما الحادثة الثانية فقد جرت في لندن. قرأت في مطعم كنا نتناول فيه طعام الغداء أن قسيساً إنجيليكانياً سيتحدث في نادٍ ثقافي عن الوجود المسيحي في «إسرائيل». فغادرنا المطعم فوراً وذهبنا إلى النادي حسب العنوان المعلن. وكان المحاضر قد بدأ كلامه وجلسنا في مقاعد خلفية لاكتظاظ القاعة بالمستمعين. واستمعنا إليه يروي سوء معاملة السلطات «الإسرائيلية» لغير اليهود والتضييق على المسيحيين ومصادرة ممتلكاتهم. ولما انتهت المحاضرة وفتح باب النقاش غادر القاعة عدد من الحضور. فاغتنمت الفرصة وتقدمت مع زوجتي إلى الصفوف الأولى لنكون أقدر على سماع كلامه. ورآني المحاضر وامتقع وجهه. وأخذ في إجاباته على الأسئلة يعطي التبريرات «للإسرائيليين» وينتقد سلوك المسيحيين ويتكلم عن اليهود كأصحاب البلاد الشرعيين، إلى غير ذلك من كلام الدعاية الصهيونية الممجوج. ولما انتهت الجلسة ذهبت إليه وأبديت استغرابي لتحوله في الكلام فجأة وتناقض حديثه الأخير مع ما سبق. فسألني: ألست حاخاماً يهودياً؟ وحينما عرف أني عربي إنجيلي من فلسطين ومن طبريا بالذات حيث كان هو يعمل، ضحك وقال إنه ظن أني يهودي جئت من السفارة «الإسرائيلية» لأتجسس عليه وأشكوه لحكومته فتمنع عودته! وبسبب ظنه أني يهودي أني كنت قد أرخيت لحيتي حتى صارت أشبه بلحى حاخامات اليهود. ولما عدنا إلى كمبردج في المساء كان أول ما فعلت أني حلقت ذقني وأزلت عن وجهي أية معالم حاخامية!

(*)

بالعودة إلى بيروت آب/أغسطس ١٩٦٤ انتهت الصفحات الأخيرة من تجربتي كطالب، وإن لم تنته فصول التجربة كأستاذ. فبعد أربع سنوات طلب مني صديقي إسحق موسى الحسيني، الأستاذ الذي سبق أن درّسني في الجامعة الأميركية، أن أتولى عمادة معهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية في القاهرة، في السنة الدراسية ١٩٦٨-١٩٦٩ لأنه سيتغيب عن المعهد في إجازة الأستاذ «السبتية» ويصرف تلك السنة في جامعة ماكجيل الكندية. فوافقت بعد أن استأذنت رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية (في عهد يحيى حمودة) بحكم عملي كمدير عام لمركز الأبحاث منذ ١٩٦٦، مشيراً للمنظمة أني لن أتغيب عن المركز إلا نصف نهار عمل فقط إذ أتوجه إلى القاهرة ظهر السبت وأعود ظهر الإثنين، وأني لن أتقاضى عن عملي هذا راتباً إضافياً لأن المعهد سيتكفل بتسديد نفقات سفري بين العاصمتين والإقامة في الفندق في القاهرة.

وهكذا كان. بقيت على هذا الحال سنة دراسية كاملة. فلم يتعطل عمل المركز قط، بل استفاد من فرصة وجودي في مصر والاتصال بالكتّاب والباحثين. أما المعهد فقد استقدم من خلالي تجربة جديدة ودماً شاباً جديداً.

كان المعهد قد تأسس منذ ١٩٥٣ بفضل جهود ساطع الحصري أحد أعظم التربويين القوميين العرب الذي خدم الأمة والقومية العربية أكثر من أي مفكر آخر بنظرياته وبمشاريعه، أي بالقول والعمل، بالفكر وبتجسيد الفكر. وأراد للمعهد دوراً ريادياً على خطين: تعميق العلاقة بين المفكرين العرب من مختلف أقطارهم وخاصة بين مفكري المشرق ووادي النيل والمغرب، من جهة، وتحويل الفكر التوحيدي القومي إلى علم وأصول وقواعد توضع وتدعم وتعمم بمحاضرات وندوات ومنشورات. وتوسع المعهد في مدى عشر سنوات. واحتل بناية كبيرة في حي غاردن سيتي الأرستقراطي (غير بعيد عن فندق شبرد الذي كنت أنزل فيه). وتولى التدريس في صفوفه المسائية العشرات من أهل الاختصاص من مصر وخارجها. وتوسع عدد المنتسبين، وكانوا كلهم من حملة الشهادات الجامعية من الساعين للحصول على الدبلوم الخاصة أو الماجستير أو الدكتوراه في حقول المعرفة القومية، كالسياسة والقانون والتاريخ والاقتصاد والاجتماع والأدب. وتوفر للمعهد مكتبة لا بأس بمحتوياتها.

كان الدكتور محمد خلف الله أحمد رئيساً للمعهد، أشبه برئيس فخري، مثل رئاسة المارشال الجوي تدر لجامعة كمبردج، يقيم في الإسكندرية ويزور المعهد لماماً. (وهو غير محمد أحمد خلف الله الكاتب القومي الوحدوي). لذلك أحس الأساتذة أن المعهد بحاجة إلى مسؤول مقيم. ووجدوا في يوميْ إقامتي (ظهر السبت حتى ظهر الإثنين) تعويضاً عن غياب الرئيس الأصيل.

اعتبرتُ إدارتي للمعهد، في يومين فقط من الأسبوع، تحدياً لي. وشعرت أن بعض أساتذة المعهد وإدارييه (ربما ممن كانوا يطمحون إلى أن يديروا هم المعهد، أو ممن كانت فيهم رواسب التعصب القطري) هم أيضاً يعتبرون وجودي تحدياً لهم. ولذلك بذلت جهدي خلال أشهر السنة الدراسية التسعة أن أعطي المعهد، مؤسسة ومشروعاً ورسالة، كل جهدي وفكري. وقمت بوضع المخططات للتطوير، وبحقن الهيئة التدريسية بدماء شابة ذات خبرة، وبتطوير نظام المكتبة (مثلاً: كانت الخرائط والرسوم لا مكان لها فوضعت في بانيو الحمّام!) وبإدخال نظام جلسات المناقشة والتخفيف من المحاضرات وتعويضها بإشراك الطلاب بالحوار، خاصة أن الكثيرين منهم كانوا في سن متقدمة ويحتلون مناصب عالية في دولهم، سفراء وقادة عسكريين ومديري وزارات إلخ. وواجهت صعوبة في إقناع بعض الدارسين أن من أصول النقاش معارضة رأي غير مقنع حتى ولو كان صاحب الرأي أعلى في الرتبة العسكرية أو في الوظيفة الرسمية. واستمتعت خلال تلك الفترة بصداقة الكثيرين من الدارسين والأساتذة، من مصر وسائر الأقطار. وكسبت الكثيرين منهم كتّاباً وباحثين في منشورات مركز الأبحاث وفي مجلة «شؤون فلسطينية». وحتى تنضج البذور التي حاولت زرعها في المعهد، وبعد أن استقال أستاذي إسحق موسى الحسيني، رشحت نفسي رئيساً للمعهد سنة ١٩٧٢. وكنت قد قررت ترك مركز الأبحاث لخلافاتي المتكررة مع ياسر عرفات. إلا أن اعتداء «الإسرائيليين» عليّ صيف ذلك العام اضطرني إلى البقاء في المركز وسحب ترشيحي لينجح في الرئاسة العالم الجغرافي المصري ذو الاتجاه العربي صفي الدين أبو العز، الذي شارك فيما بعد في عضوية مجلس إدارة «الموسوعة الفلسطينية».

ولا بد من كلمة ختامية حول المعهد في ضوء تجربتي في السنة المدرسية التي خدمته فيها وفي ضوء علاقتي به بعد ذلك كمستشار وكأستاذ كثير التردد عليه. لقد وضعت الآمال على المعهد ليكون أرقى مؤسسة أكاديمية تدعم المسيرة السياسية والثقافية الوحدوية للأمة

العربية، ليس فقط باعتباره تابعاً لجامعة الدول العربية التي افترضنا فيها تجسيد تلك المسيرة على المستوى الرسمي، ولا لأنه كان بيتاً للعرب كلهم، من مختلف أقطارهم، بأساتذته وطلابه، ولا لأن مناهجه اختصت بالموضوع الوحدوي العربي، فحسب، بل أيضاً وبشكل خاص لأنه حظي برئاسة كوكبة من العلماء العرب الكبار: من ساطع الحصري إلى صفي الدين أبو العز، مروراً بمحمد شفيق غربال وطه حسين وعبد الرحمن البزاز ويحيى الخشاب.

مع الأسف، تحوّل المعهد إلى مؤسسة جامدة تكتفي بتلقين الطلبة دروساً ثم توزع الشهادات عليهم. لقد سلب روحَه الثورية وحيويته الأسلوبُ الروتيني في إدارة الأمور ووضع المناهج وتأهيل الدارسين. وأخشى أن يكون قد بقي حياً بمجرد قوة الاستمرار وعدم الجرأة على إقفاله، مع الاعتراف بما يبذله مديره الحالي من جهد لإعادة الحياة إليه. وربما كان المعهد صورة أخرى مماثلة للمؤسسة التي ينتمي إليها، جامعة الدول العربية. وهذا سبب كاف لأن يقصّر المعهد عن تحقيق المطلوب منه تقصير الجامعة نفسها.

لعله من المفيد، والطريف، أن أذكر أنه كان بين العاملين في المعهد أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات موظف هوايته أن يرفع صباح كل يوم دعوى قضائية ضد إنسان ما يسجّل عليه ارتكاب خطأ أو إهمال بحق الآخرين. وبالطبع كانت هذه «الهواية» مثار تندر أهل المعهد وحديثهم اليومي. وأسمح لنفسي بأن أتساءل: لماذا لا يرفع أولو الأمر في المعهد دعوى يومية ضد كل إجراء أو قرار أو تقاعس يتخذه فرد أو دائرة في الجامعة العربية، أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أو دولة عضو في الجامعة يضرّ بالمعهد ويشلّ حركته ويقصيه عن دوره الريادي؟

(*)

هكذا طويت صفحة تجربتي في التدريس النظامي. لكن نشاطي الجامعي لم يتوقف تماماً. ومع اعتذاري عن التدريس في أكثر من جامعة في بيروت في الثمانينيات والتسعينيات، ومع اعتذاري للدكتور الحسيني عن عدم قبول عرضه عليّ أن أتولى التدريس مكانه في جامعة ماكجيل الكندية، قبلت عرضاً واحداً ولمدة سنة أكاديمية واحدة فقط، وبشكل تطوعي متنازلاً عن تسلم أي راتب أو مكافأة. كان ذلك في العام الدراسي ١٩٧٩-

١٩٨٠، في الجامعة اللبنانية.

كان يلفت نظري ضعف طلبة الجامعة المذكورة ممن يترددون عليّ لاستشارتي في موضوعات فلسطينية يعالجونها في رسائلهم الجامعية وعدم خبرتهم في الكتابة الأكاديمية وتدني مستويات أطروحات معظمهم. لذلك استجبت لطلب العميدة في الجامعة آنذاك، زاهية قدورة، بأن أعقد حلقة دراسية مرة في الأسبوع لطلاب الدراسات العليا في التاريخ الحديث، لأدربهم وأوجههم في إعداد الأطروحات، من اختيار الموضوع وتأمين المصادر إلى أساليب الاقتباس والإسناد إلى التبويب والفهرسة وغير ذلك من أمور فنية وأساسية في تقييم الدراسة بصورتها النهائية والحكم لها أو عليها (وهو العلم الذي سبق أن درسته على الدكتور زريق في الخمسينيات). وباستثناء دارس واحد وجدت فيه استعداداً ممتازاً (هو فكتور سحاب الذي أنهى دراسته ونال الدكتوراه عن جدارة واستحقاق في موضوع بكر وصعب) كان دارسو ذلك العام يتراوحون بين متوسطي القدرات والضعفاء، مع أني بذلت جهداً في التوكيد على أهمية التقيد بالأسلوب العلمي في إعداد الدراسات الجامعية. وهو ما سبق أن قمت به خلال عمادتي لمعهد الدراسات في القاهرة قبل ذلك بعشر سنوات وما عُرفت به في علاقاتي مع الباحثين في المشاريع الثقافية التي أشرفت عليها بين ١٩٦٦ و ١٩٩٣.

وبقدر ما لم أستسغ التدريس ولم أقبل عليه ولم أخض غماره إلا في حالات استثنائية وتحت ضغوطات معينة ولمدد قصيرة نسبياً، استهواني الإشراف على إعداد الرسائل الجامعية وتوجيه أصحابها ومناقشتهم وإرشادهم. وهذا ما دعاني بعد تجربتي مع الجامعة اللبنانية وبعد تعاملي الطويل (منذ استلام مسؤوليات مركز الأبحاث ١٩٦٦) مع الباحثين والدارسين، وخاصة الناشئين والجدد منهم، في الحقل الجامعي أو خارجه، إلى أن أخصص جزءاً كبيراً من وقتي وجهدي لمساعدة الباحثين وتدريبهم والرد على استفساراتهم، ومراجعة نتاجهم كمسودات أو في صورها النهائية. ولعلي كنت ناجحاً في هذا المضمار نقيضاً للفشل الذي أعترف به وكان حصيلة عملي كأستاذ جامعي. وإذ ألقي اليوم نظرة على ما يزيد على الثلاثين دراسة جامعية للماجستير أو للدكتوراه التي كان لي دور في الإشراف عليها أو مناقشتها في عدد من الجامعات الكبرى (كالجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية وجامعة دمشق والجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة القاهرة وجامعة عين شمس) تغمرني موجة من الرضى

والاعتزاز والحنين إلى تلك الأيام والمشاريع.

دار معظم موضوعات هذه الرسائل الجامعية في إطاريْ الدراسات الفلسطينية والتاريخ العربي الحديث والمعاصر ـ وهما حقلان ركّزت عليهما في مطالعاتي وكتاباتي في الخمسين سنة الماضية. ومكنتني مهام الإشراف عليها من إقامة عرى صداقة وتعاون واحترام متبادل مع الدارسين. ويلتصق بالذاكرة بعض هؤلاء، أمثال السيد سليم وأنور مصطفى وشذى عدرة وعلي سعود عطية وفارس اشتي وفكتور سحاب وكمال الخالدي. ولكني أعترف أن اعتزازي بدارستين اثنتين يفوق كل اعتزاز، لأنهما أثبتتا بعد التخرج قدرة ممتازة في تدريس التاريخ والكتابة الرصينة التي كنت دائماً أدعو إليها. وهما بيان نويهض الحوت وخيرية قاسمية. وقد لمعتا كمؤرختين عربيتين بارزتين. ولذلك فأنا أحرص على الإفادة من علمهما في أي مشروع ثقافي يكون لي دور في إنجازه. ولعل هذا الاعتراف نهاية باسمة لفصل عابس في استعراض حياتي وعلاقاتي المدرسية في مختلف مراحل الدرس والتدريس في مدى زمني طويل.

في نهاية الفصل أود أن أسجّل اعترافين آخرين: أولهما أن كلامي عن عدم الود بين عالم الدرس والتدريس وبيني لا يعني انتقاصاً من مهنة التدريس واستخفافاً بالدارسين. فأنا أكنّ للمهنة وللذين يتعاطونها كل الاحترام. وأقوى صداقاتي هي التي تربطني مع أساتذة سابقين لي. وأعتبر أن المهنة رسولية تستحق كل التقدير. وكذلك الدارسون لديّ. أشعر باعتزاز كبير كلما التقيت تلميذاً سابقاً وعرّفني بأخباره ونجاحه. وباختصار، إني أشعر أني أكبر بأساتذتي وطلابي وليس العكس.

ثاني الاعترافين: بالرغم من أن تعبير الندم لا مكان له في قاموس حياتي فأنا أعترف أني أخطأت إذ لم أتخصص بعلم التاريخ. ومع أن التاريخ كان مادة أدرّسها وموضوعاً لكتب ودراسات وضعتها إلا أني أشعر بحنين إلى صفوف التاريخ، وأتمنى، متأخراً جداً، لو أني جعلت هذه المادة مجال تخصصي الأول. لا أزعم أني كنت سأحقق آمال الدكتور نبيه أمين فارس فيّ كمؤرخ متميز، ولكني أعتقد أني كنت حققت في هذا العلم نجاحاً لم أحققه في مجالات أخرى. وأستطرد في تسجيل أحلامي على الورق فأقول إنني كنت أتمنى لو أتيح لي أن أغوص في عالم الآثار وأصرف الأيام والأشهر بين الحجارة والحطام والغبار، أنقّب وأبحث وأدرس وأستخلص النتائج. لا شك أن دراسة

العهود الغابرة أكثر إمتاعاً من دراسة تاريخنا المعاصر. فالحجارة، على الأقل، أصدق من الإنسان وأكثر شفافية.

٤

في الكتابة والتأليف والتحرير

«ولد والقلم بين أصابعه»

«ولد وفي فمه ملعقة من ذهب» تعبير شائع استوحاه أحد الكتّاب العرب في مقال له ليقول عني «ولد والقلم بين أصابعه».

لعل في التعبير المجازي بعض الحقيقة. لم أقم في حياتي بعمل أو نشاط إلا وكان القلم أداتي الأولى وكانت الكتابة هي الوسيلة. وسواء نجحت أو فشلت، وحققت لنفسي مقعداً في مجالس الكتاب أو بقيت أبوابها موصدة في وجهي، فإني كاتب. ولم أكن إلا كاتباً. ولا أحب أو أستحق أن أوصف إلا ككاتب. ولا أعترف بمهنة إلا مهنة الكتابة. حتى حينما درَست في بعض الجامعات في فترات متقطعة بقيت أحوم في سماء الكتابة وأعوم في بحار الحبر والورق.

عالم الكتابة الذي حبست نفسي فيه عالم واسع يشمل المقالة الصحافية وتأليف الكتب أو ترجمتها وإعداد الموسوعات والقواميس وتحرير المجلات والزوايا الصحافية وإدارة مراكز البحوث والإشراف على ما يكتبه الآخرون. هذا هو عالمي الذي أعتز به. كان هواية قبل أن يصبح مهنة وكان حباً دائماً ولم يكن نزوة عابرة. وكان انتمائي إليه طوعاً وشرفاً ولم يكن واجباً مفروضاً.

ولدت وترعرعت في بيت تحولت غرفه إلى مكتبات وزواياه إلى مكاتب يتناوب عليها أفراد الأسرة للقراءة والكتابة والتأليف. وكانت الجرائد والمجلات على أنواعها تتدفق ليتخاطفها الوالدان والأشقاء وكأنها خبز الحياة. لذلك لم يكن مستغرباً أن أعتاد «المطالعة» قبل أن أتعلم القراءة، أي التعرف على الصور، صور الشخصيات والأعلام وخرائط الدول، قبل أن «أفكّ الحرف» ويعلّمنا أستاذنا في المدرسة الابتدائية (أبو خليل الألف باء و «راس روس» (وهو الدرس الأول في الجزء الأول من كتاب القراءة المدرسية الذي تعلمت بواسطته أجيال كاملة من طلاب فلسطين من العشرينيات حتى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين). وهو ما يجعلنا نعتبر مؤلف الكتاب، المربي خليل السكاكيني، أستاذنا الأول وصاحب الفضل الأكبر. ومثلما يفعل آباء وأمهات وأعمام وأخوال متباهون بنبوغ أحد أطفالهم فيدعونه لتلاوة أبيات من الشعر أو قطعة من خطاب أمام الضيوف (وهي من أسمج العادات التي يصرّ عليها بعض الأهل فيرهقون ضيوفهم) كان أصدقاء أشقائي المترددون على المنزل يختبرون «شطارتي» بأن يأتوا بصور هذا الزعيم أو ذاك السياسي، أو لعلَم دولة أو شعار حزب، ويطلبون مني أن أعرف الجواب الصحيح وأنال حظي من قطعة حلوى أو شوكولاتة. والحقيقة أني كنت أنجح وأظفر بالمكافأة رغماً عن أمي التي كانت ترى في تلك الاختبارات إرهاقاً لا ضرورة له وترى في المكافأة رشوة لا يجوز أن أعتاد عليها.

وكان لي مكتبتي الصغيرة الخاصة بي مثل كل واحد من أفراد الأسرة. وكانت المكتبة تنمو باستمرار وتمتلىء بكتب تتناسب مع سني. أي أني اعتدت المطالعة منذ «نعومة أظفاري». وهكذا نما فيّ حب المطالعة ثم الكتابة تدريجياً.

في الثامنة من العمر دخلت المدرسة. وتعلمت القراءة. وعنّ لي وأنا في الثانية عشرة من العمر أن أقلّد الكتّاب الذين تغص رفوف المكتبات عندنا بنتاجهم. فأصدرت «مجلة» من أربع أو ست صفحات، أكتب فيها أخباراً وتعليقات هي في الحقيقة ما أسمعه من الإذاعة أو أحاديث الأهل والزوار، ومعظمها عن الحرب التي كانت تشتعل آنذاك (١٩٣٩ - ١٩٤٥). ووقع عدد من المجلة التي كنت أحاول أن لا يطلع عليها أحد خوفاً من الاستهزاء والسخرية بين يديْ صديق للعائلة، خليل الطبري. فأبدى إعجابه «بمهارتي» الكتابية لكنه نصحني أن أتعلم الرسم لأن «الصحافي يجب أن يلمَّ بهذا الفن حتى يزيّن مقاله برسم إذا لم تتوافر له آلة التصوير». وحاولت أن آخذ بتلك النصيحة. وبدأت أتمرن

على الرسم، وظهرت صفحات الأعداد التالية من المجلة مزينة برسوم لي لأشخاص وأشياء وأدوات. ومرة أخرى وقع عدد من المجلة (التي أصبحت مصورة!) بيد الطبري. وبعد أن تأمل به طويلاً قال بعطف ولباقة: لا داعي للرسم يا أنيس. كتاباتك أفضل من رسومك. ولم أحاول الرسم ثانية!

والواقع أن المجلة كانت تصدر عن جانب من غرفة نومي احتوى مكتبتي الصغيرة وأسميته «مكتب المعلومات» أسوة بدائرة الإعلام في حكومة فلسطين التي كانت تحمل هذا الاسم، وكان يديرها بريطاني اسمه تويدي، ثم خلفه آخر اسمه كرستوفر هولمز. وكنت أتصوَّر نفسي مثل أي منهما، يكتب ويوزع الأخبار والتعليقات على الصحافيين فيؤثر في القرّاء ويصبح مثلاً أعلى.

راسلت في السنوات ١٩٤٣ - ١٩٤٦ المجلة التي كانت هيئة الإذاعة الفلسطينية تصدرها. وكان اسمها «هنا القدس» ثم تحول إلى «المنتدى». أرسلت تعليقات وملاحظات. لكن لا أظن أنهم نشروا شيئاً منها إلا ما كان موجهاً إلى برنامج الأطفال الذي كان يعده اثنان: «الآنسة سعاد» و«أبو أسامة». وتعرفت إليهما في ما بعد، الأولى هي الآنسة هنربيت سكسك، والثاني هو الأستاذ ياسين الخالدي. والطريف أن كليهما تذكر، أو زعم أنه تذكر، مراسلاتي أيام الطفولة. أما عزمي النشاشيبي، مدير الإذاعة الذي كثيراً ما راسلته عبر «المنتدى» حيث كان يكتب شهرياً بتوقيع (أبيقور) فلم يجب ولم يعلق ولا مرة، ولما تعرفت إليه في عمان بعد حوالي عشرين سنة اعتذر عن «تقصيره» ضاحكاً!

غير أن الرسالة الأكثر أهمية كانت إلى صاحب جريدة «الدفاع» في يافا ورئيس تحريرها إبراهيم الشنطي. كان قد نشر في الصفحة الأولى من أحد أعداد جريدته في العام ١٩٤٣ مقاطع من مذكرات الكونت شيانو الذي كان وزيراً للخارجية الإيطالية وصهراً لموسوليني، ثم انشق عنه فشنقه الدكتاتور الفاشي. وفي الوقت نفسه نشرت «الدفاع» تفاصيل محاكمة الإرهابيين اليهوديين اللذين قتلا الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط (اللورد موين) في القاهرة. ونشرت صورتهما مع الخبر. وأخطأت الجريدة في أسماء الثلاثة تحت الصور. فاكتشفت الخطأ. وكتبت إلى الجريدة مصححاً و«متفلسفاً» عليها بضرورة الدقة وعدم الوقوع في مثل هذه الأخطاء. فنشرت الجريدة التصويب في

عدد لاحق لكنها لم تشر إلى «عظتي». وجدير بالذكر أني ترافقت مع الشنطي في القاهرة عدة أسابيع في الستينيات. وكان كلانا يقيم في فندق شبرد. واكتشفت فيه الكاتب الحذق والصحافي البارع والإنسان المتواضع. وتحدثنا عن إمكان إصدار جريدة عربية في لندن، يصدرها هو وأحررها أنا. لكن المشروع بقي في حيز الأماني. ولو تحقق لكانت أول جريدة يومية عربية في بريطانيا.

ثم ذهبت إلى القدس طالباً ثانوياً خريف ١٩٤٦. وكان للمدرسة مجلة فصلية، ونشرت مقالاً في أكثر من عدد. وأذكر أن أولها كان بعنوان «مقياس الرقي». وسبق لي أن قرأت مقالاً للكاتب المصري أحمد أمين يحمل العنوان نفسه! واسترعت «مواهبي» انتباه الطلبة، فأخذ بعضهم يطلب أن أساعدهم في موضوعات الإنشاء. ولم أبخل بالمساعدة، وكان بعضهم في صفوف عليا بينما كنت في الصف الأول. وعندما صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في ١٩٤٧/١١/٢٩ لجأ اتحاد الطلاب في المدرسة إليّ لأكتب بيان استنكار نارياً وحماسياً. ففعلت. وأرسل الاتحاد البيان إلى الصحف بينما كنا نغادر المدرسة إلى بيوتنا في مدن فلسطين والأردن المختلفة.

واكتشفت، بعد انتقالي إلى صيدا شباط/فبراير ١٩٤٨، أن من عادة المدارس الثانوية الخاصة في لبنان إجراء مسابقة سنوية في الإنشاء العربي بحيث تشارك كل مدرسة باثنين من طلابها الذين يجيدون الكتابة. وكانت المقاصد الإسلامية في صيدا هي التي تكسب الجوائز في معظم الأحيان. اختارتني مدرستي ، «الفنون»، ممثلاً عنها، واختارت زميلي هشام أبو ظهر كممثل ثان. واختارت المقاصد كمال سنو (وقد دخل هشام وكمال عالم الصحافة والكتابة في الخمسينيات والستينيات، وأصدر الأول جريدة يومية، وأصدر الثاني مجلة أسبوعية).

لا أزال أذكر موضوع المسابقة الذي طرح على الخمسين طالباً الوافدين إلى قاعة الامتحان في الجامعة الأميركية في بيروت، من عشرات المدارس الأهلية، اللبنانية والأجنبية: العلاقة بين المادة والسعادة. وبعد أيام دخل مدير المدرسة على الصف مبشراً الطلاب: لقد نجح طالبانا اللذان مثلانا في بيروت. كان أنيس هو الفائز الأول، وهشام هو الثاني (وظهر بعد ذلك أن كمال سنو كان الثالث. وجدير بالذكر أن الثلاثة كنا محسوبين على الحزب السوري القومي آنذاك!) وعلت الهتافات. وأصبحت «بطلاً» في

المدرسة. في حين وصل إلينا خبر غضب مدير المقاصد على طلابه الذين سمحوا «لفلسطيني لجأ إلينا بالأمس فقط وتفوق علينا جميعاً».

(لا بد من حاشية أذكرها هنا ولو كانت شخصية: حينما وزع المسؤول عن المسابقة علينا الأوراق ليكتب كل منا مقاله كانت الأوراق صفراء مسطرة. وكنت أول مرة أكتب على ورق أصفر. ومنذ ذلك الحين حتى اليوم، أي بعد أكثر من سبع وخمسين سنة، لا أكتب إلا على ورق أصفر ومسطرّ!).

شجعتني حماسة الطلبة، وهشام أبو ظهر بشكل خاص، وكذلك استلام مجموعة كتب من الجامعة الأميركية جائزة الفوز، على أن أتجرأ فأرسل مقالات إلى بعض الصحف البيروتية. ومن بين المقالات التي نشرتها آنذاك (١٩٤٨ – ١٩٤٩) مقال ساخر عن أهل بيروت الذين يذهبون إلى صيدا أيام الآحاد والأعياد ويقطفون فاكهة الأكي دنيا (وهي اختصاص صيدا) ويعودون محملين بالصناديق والأكياس دون دفع ثمن لها. وقد سماهم الصيداويون «وطاويط الأكي دنيا». وكان المقال بهذا العنوان. نشرته، مع مقالات أخرى، في مجلة «الجمهور» التي تحول اسمها فيما بعد إلى «الجمهور الجديد». وواظبت على مراسلة المجلة من صيدا، ثم أخذت أنا وهشام نتردد عليها بعد أن انتقلنا إلى بيروت. وقامت صداقة بين صاحبها ومحررها (ميشال أبو شهلا) وبيننا، واستمرت العلاقة عدة سنوات بالرغم من فارق السن. وكان لي مقال في كل عدد من أعداد المجلة تقريباً.

وأذكر مقالاً آخر، جاداً غير ساخر هذه المرة. ولذلك أرسلته إلى جريدة «كل شيء»، لصاحبيها محمد البعلبكي وسعيد سربيه. وكان المقال نقداً قاسياً للتخاذل العربي بعد نكبة ١٩٤٨. ويبدو أن المحررَيْن أعجبا بالمقال (حمل عنوان: فلنمح العار) ونشراه في مكان بارز بدون اجتزاء أو حذف بالرغم من طوله اللافت للنظر. (وعادة إطالة المقالات والكتابات عموماً تلازمني في كل مراحل حياتي، بالرغم من شكاوى المحررين والناشرين ... والقراء أيضاً. ولا شك أن قرّاء ذكرياتي هذه سيلاحظون ذلك!) ولما تعرفت إلى الأستاذ البعلبكي في أوائل الخمسينيات أبدى استغرابه أن يكون صاحب ذلك المقال ما زال طالباً في مدرسة ثانوية ولم يدخل الجامعة بعد. وللأستاذ البعلبكي، نقيبنا منذ عقود، محبة خاصة في قلبي عمرها أكثر من خمسين سنة، وأعتز دائماً بصداقته. ولما أصدر

جريدة «صدى لبنان» فيما بعد، كنت أواظب على الكتابة فيها.

ومع أن تخصصي في الجامعة الأميركية كان في علم السياسة، كان علم التاريخ يستولي على عقلي ووقتي ومطالعاتي. وبالتالي كان هو مجال المقالات التي كتبت في السنوات الأولى من دراستي الجامعية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٣) ونشرت معظمها في «الحياة». وكانت في موضوعات تاريخية شتى. وأذكر أني كنت أذهب مع هشام أبو ظهر، صديق العمر الذي خطفه الموت أواسط السبعينيات، إلى مكاتب جريدة «الحياة» المتواضعة في منطقة «الخندق الغميق» من بيروت، ونقف قرب المبنى إلى أن نشاهد صاحب الجريدة ومحررها، الأستاذ كامل مروة، يغادر المبنى، فندخل ونسأل البواب عنه فيقول إنه غير موجود، فنترك المقال على مكتبه، ذلك خوفاً من أن يكتشف أني ما أزال طالباً صغير السن يكتب في موضوعات أكبر منه. وبالفعل، وبعد أن نشر مروة عدة مقالات لي (وكانت الصفحة الثانية هي المخصصة للشؤون الثقافية والعلمية والتاريخية) أخذ يضيف إلى اسمي لقب «الدكتور». وأخذت أوضح في كل مقالة لاحقة أني لست دكتوراً ولا أستاذاً. ولعله ظن أني متواضع جداً فاستمر يمنحني اللقب الذي لا أستحق إلى أن هاتفه مرة أستاذي الدكتور نقولا زيادة غاضباً ومستنكراً. فعاد اسمي إلى الظهور بدون لقب «فخري»!

وفي المقابل شاعت في تلك الأيام «موضة» كتابة المقالات بأسماء مستعارة، وذلك بفعل دخول الكثيرين من رفاقي في الحزب السوري القومي السجن واضطرارهم إلى توقيع مقالاتهم بأسماء مستعارة. وحذوت والكثيرين غيري حذو رفاقنا المسجونين وأخذ كل منا يختار اسماً وهمياً. وكنت أوقع باسم «سمير جوهري» الذي هو ترجمة لاسمي الحقيقي. والطريف أن الواحد منا كان يبلّغ أصدقاءه أنه هو كاتب المقال وصاحب الاسم المستعار. وكانت معظم المقالات التي كتبتها بالاسم المستعار أنشرها في جريدة «صدى لبنان». وأعترف أني سرقت الفكرة من شقيقي يوسف الذي كان يوقع بعض مقالاته باسم يزيد جوهري (ويزيد ترجمة كلمة يوسف العبرية). أما شقيقي توفيق فقد اختار توقيعاً أطرف: بروسبروس غولدسمث، أي توفيق صايغ بالإنجليزية.

وصل زائراً إلى لبنان، في حوالي ١٩٥٣، المؤرخ والأثري والكاتب المصري كمال الملاخ. ونشر مقالات وبحوثاً وألقى محاضرات عن اكتشاف أثري له سماه «مراكب

الشمس». ووجدت أن في بعض المعلومات التي ساقها ما تراءى لي أنه خطأ. فكتبت رداً عليه في مجلة «الصياد» التي تبنت زيارة الملاخ. ونشر صاحب المجلة ومحررها الأستاذ سعيد فريحة المقال ودعا الملاخ إلى الرد. واستمر النقاش بيننا عدة أسابيع. ولا أذكر من كسب الجولة الأخيرة. لكنني أذكر كم كنت مزهواً بالدخول في سجال مع عالم كبير مثل الملاخ. وبعد تلك الحادثة بأكثر من ربع قرن نشر الملاخ في زاويته الشهيرة والطريفة والجامعة في الصفحة الأخيرة من «الأهرام» بعنوان «بدون عنوان» نبذة عن آل الصايغ أشاد فيها بكتاباتي إشادة كبيرة لكنه لم يشر إلى نقاشنا السابق.

(*)

بعد التخرج في الجامعة ١٩٥٣، وحتى الالتحاق بجامعة كمبردج ١٩٥٩، أصبحت الكتابة شغلي وشاغلي الأساسي (إلى جانب دروس وتدريس في الجامعة لم يأخذا الكثير من وقتي). وأصبحت الكتابة «مصدر رزق» إلى حد ما، فأصبحت أتقاضى مكافآت على بعض ما أكتب بمبالغ متواضعة ولكن تكفي لتغطية نفقات إنسان لا مسؤوليات كبرى لديه. كنت أعزب، ولا أخوة أصغر مني عليّ أن أتكفل بتربيتهم، وأقيم مع الأسرة. فكانت مصاريفي على بنود ثلاثة فقط: تذاكر السينما واقتناء الكتب وشراء ربطات العنق! وكانت هذه الثلاث هواياتي الوحيدة تقريباً.

في صيف العام ١٩٥١ نلت أول مكافأة في حياتي على عمل ثقافي قمت به. كلفني الدكتور عزت طنوس، المناضل الفلسطيني الذي ترك مهنة الطب وتفرّغ للعمل الوطني الفلسطيني متطوعاً وأسس «المكتب العربي الفلسطيني» في لبنان (في شارع جان دارك في بيروت) بعد نكبة ١٩٤٨، بأن أعدَّ للمكتب قائمة شاملة بمصادر القضية الفلسطينية ومراجعها ووثائقها باللغتين العربية والإنجليزية. فقمت بالعمل اعتماداً على مكتبات لبنان الجامعية الكبرى. وسلمت القائمة في حوالي الألف مدخل بعد ثلاثة أشهر وأنا أعتقد أن إسهامي مجاني. وإذا به يكتب حوالة بمبلغ ألف ليرة لبنانية. ولم يكن المبلغ أول أجر أتقاضاه فحسب، بل كان مبلغاً سخياً في حسابات ذلك الزمان. ولا أعلم مصير تلك القائمة. لكني سمعت الدكتور طنوس حوالي العام ١٩٩٠ يتكلم مع زوار ويقول إن أفضل قوائم المصادر الفلسطينية وأولها إنما كان ما وضعه فلان قبل أربعين سنة، ولم ينتبه إلى أني أنا هو فلان إذ كان الرجل قد تجاوز التسعين من العمر.

تسهيلاً لتأريخ هذه السنوات الخمس في حياتي، أصنّف نشاطاتي الكتابية في عدد من أشكال الكتابة: الكتابة الصحافية المنتظمة، وتأليف الكتب، وتحرير النشرات والمجلات، والإسهام في أعمال موسوعية. وسأخصص الصفحات التالية لبعض ما أذكره من هذه النشاطات.

اتفقت بعقود رسمية مع مؤسستين صحافيتين في بيروت، جريدة «النهار» ومجلة «الأسبوع العربي». أما «النهار» فقد كلفني الأستاذ غسان تويني بتحرير ثلاثة أبواب يومية لمدة سنة كاملة. أحد الأبواب بعنوان «أعلم»، يتحدث عن موضوع يكوّن خلفية للأحداث الجارية. والباب الآخر نقد لكتب أو محاضرات أو ندوات. أما الثالث فكان الأكثر صعوبة في الإعداد: «حدث في مثل هذا النهار». وكما يدل العنوان، كنت أستعرض تاريخ أحداث جسام حصلت في الماضي في مثل ذلك اليوم. وكانت الزاويتان الأولى والثانية تسببان الحرج أحياناً للأستاذ غسان لما تحتويانه من معلومات أو آراء لا يوافق عليها بعض القراء. وأكثر من مرة أبلغني عتب المراجع الأرثوذكسية على كلمة أو تعبير ورد في مقالي. وكذلك عتبت عليّ مرة الطائفة البهائية. لذلك قررت ألا أتناول المواضيع الدينية الحساسة إطلاقاً. وحتى تاريخ «النهار» لم يخلُ من مشاكل. اكتشفت ذات يوم تاريخ مولد إحدى المحررات (ولم يكن معظم المحررين معجبين بها وكانوا يتهمونها بالغرور). وفي اليوم المعين ذكرت في أحداث ذلك النهار قبل كذا سنة أن فلاناً (وكان صحافياً معروفاً) ولدت له ابنة سماها كذا. وجن جنون الزميلة ورئيس التحرير بينما أقبل المحررون (وعلى رأسهم مدير التحرير لويس الحاج) يعربون عن سرورهم. وكان الحاج يقرأ كل كلمة في الجريدة قبل بدء الطباعة، حتى العناوين والإعلانات والتعازي، ويصحح اللغة والأسلوب، ويحذف ويختصر كما يشاء دون أن يغضب أحد منا. كلنا تعلَّم على يديه، من رئيس التحرير إلى أصغر محرر. وكثيراً ما كان الحاج يطالبنا بأن نعدّ زاوية الكلمات المتقاطعة. ولا تكون لديه أحياناً رسائل من القراء فيطالبنا بأن نكتب بعض الرسائل. وكان يذيلها بتوقيع «داود خوري». وأصبح هذا الاسم يتردد في كل عدد من «النهار» تقريباً. وكان أقرب المحررين إليّ آنذاك كمال سنو وفؤاد مطر وأنسي الحاج وهم من جيلي، (وقد أصبح ثلاثتهم رؤساء تحرير لصحف فيما بعد) وجبران حايك وجوزف نصر وأنطوان غريب من جيل أكبر. أما أحمد شومان، الذي اختص بشتم الناصرية، فكنت أتجادل معه باستمرار. وفي «النهار» تعرّفت إلى العشرات من أهل السياسة والأدب والفن، لبنانيين وعرباً.

وقبل الانتهاء من ذكريات العمل في «النهار» أذكر أنه في مساء أحد الأيام اتصل الأستاذ غسان بلويس الحاج يبلغه بوفاة حبيب أبو شهلا (السياسي اللبناني الكبير) بالسكتة القلبية ويطلب منه أن تنشر «النهار» كلمة رثاء سريعة في الصفحة الأولى، وكلفني لويس بالمهمة إذ لم يكن أمامه أحد غيري. وبدأت أكتب وأمزق ما أكتب. وعجزت عن التعبير عن حزن الجريدة على الفقيد الذي ارتبطت الجريدة به منذ إنشائها، إذ لم أكن أعرف الرجل ولم أتمكن من رثاء شخص لا أعرفه الرثاء الذي يستحق. وفي دقائق كان لويس يكتب افتتاحية عنه مؤثرة ومعبرة.

أما «الأسبوع العربي» فإن أحد رجال الأعمال الكبار، جورج أبو عضل، الذي سبق له أن أصدر مجلةً بالفرنسية سماها «ماغازين» فكّر بإصدار شقيقة لها بالعربية، أسبوعية مصورة. وعهد إلى قريب له، يوسف إبراهيم يزبك، بالتحضير للمجلة. وهو مؤرخ معروف، كان في مطلع حياته شيوعياً بارزاً ثم اعتدل مع الأيام واعتزل العمل الحزبي. وتشكلت لجنة من ثلاثة، ياسر هواري وكمال سنو وأنا، للتحضير للمجلة العتيدة. وكان للاثنين الأولين تجربة جيدة في الصحافة. وبقينا سنة نتدارس الأفكار ونعد المقالات والصور. وقبل أن يصدر العدد الأول (وأصبح الهواري رئيساً للتحرير) تركت المجلة لالتزامي بالتعليم في الجامعة. وجدير بالذكر أن يزبك اقترح عليّ تحويل أحد المقالات التي أعددتها إلى كتاب عن آثار نهر الكلب. وقد حمل عنوان «جدار العار».

وواظبت على الكتابة المتطوعة، أي دون تكليف ولا أجر، في بعض المجلات والصحف في أواسط الخمسينيات، كجريدة «الحياة» ومجلة «الثقافة العربية» وغيرهما.

قادتني مطالعاتي الكثيرة، واختلاطي بالكتب وإدماني على التعرف بها والتصومع في مكتبة الجامعة الأميركية حيث كنت أقضي الساعات الطوال يومياً، إلى «اكتشاف» ثلاثة كتب باللغة الإنجليزية لم تكن معروفة لدى غالبية الناس، ومنهم زملائي في الدراسة ورواد المقاهي الثقافية والسياسية في رأس بيروت من الذين يتعاطون شؤون الفكر والبحث. وقد شجعني جهل الأصدقاء بهذه الكتب إلى كتابة مقال تعريفي وتحليلي لكل منها. وأجزم أن هذه الكتب ما تزال مجهولة بشكل عام حتى اليوم وإن كان أحدها ترجم إلى العربية مؤخراً أي بعد خمسين سنة من اكتشافي له.

إنه كتاب «المسيح السوري» كتبه بالإنجليزية القس السوري الأصل المهاجر إلى الولايات المتحدة إبراهيم متري رحباني يحلل فيه المحيط والمجتمع اللذين عاش المسيح في إطارهما وانتمى إليهما وتأثر بعاداتهما. وهو بذلك ينفي «يهودية» المسيح فكرياً وحضارياً، ويقدم حججاً قوية في دعم وجهة نظره حول الانتماء الحقيقي للمسيح.

وضع الكتاب الثاني حاخام يهودي عهدت إليه الحركة الصهيونية بتقديم التصور اليهودي/الصهيوني لدولة «إسرائيل وحدودها التوراتية». وكان اسمه صموئيل هلل إيزكس. ويصح استعمال الكتاب كوثيقة تاريخية في مساعينا لفضح المؤامرة الصهيونية لا في فلسطين فحسب بل في المشرق العربي كله. وأهمية الكتاب أن المنظمة الصهيونية العالمية قدّمته من بين وثائقها «التاريخية» إلى مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩.

وحمل الكتاب الثالث، وهو مثل الكتابين الآخرين، باللغة الإنجليزية، مفاجأة أكبر بالنسبة إليّ ولكل من اطلع على مقالي عنه. كتبه ضابط في البحرية الأميركية اسمه الكابتن لنش. أوفدته قيادته في الخمسينيات من القرن التاسع عشر (قبل مولد الولايات المتحدة بشكلها الحاضر بعقدين) إلى فلسطين لوضع دراسة عن نهر الأردن: شواطئه وتدفق مياهه وامتداده بين بحيرة طبريا ومصبه في البحر الميت وعرضه وأسماكه وصخوره وأمواجه، إلخ. فجاء البحّار وقطع النهر وسجّل ملاحظاته وانطباعاته وقياساته في كتاب علمي لا تخلو قراءته من طرافة.

يطيب لي أن أتذكر مقالاً آخر، بحثاً تاريخياً طويلاً نشرته في «الحياة» صبيحة اليوم التالي لزلزال بيروت الشهير في آذار/مارس ١٩٥٦ الذي هزّ المدينة ودمر المباني وأخاف الناس وأخرجهم إلى الشواطئ هرباً من أن تتكرر ارتداداته. كنت بالصدفة جمعت في أوراقي ملاحظات ومعلومات عن الظواهر الطبيعية في البلاد السورية من زلازل وفياضانات وأوبئة ومجاعات لتساعدني في إعداد كتاب فيما بعد عن الارتباط الطبيعي والجغرافي بين كيانات البلاد السورية. وكان سهلاً عليّ أن أكتب ذلك البحث التاريخي في ساعات قليلة. وأرسلته إلى «الحياة» لينشر في العدد التالي. وكم كانت دهشة صاحب الجريدة، كامل مروة، والقراء عند الاطلاع على هذا العرض المفصل والموثّق للزلازل التي تعرضت لها بيروت على مر العصور.

(*)

انتقلت تدريجياً من عالم المقالة إلى عالم التأليف. وأخذت بين ١٩٥٤ و ١٩٥٩ أؤلف كتاباً بعد آخر وكلها في حقل التاريخ.

لبنان الطائفي هو أول كتبي. كنت لا أزال في الحزب السوري القومي الاجتماعي أؤمن وأبشّر بعلمانية تشربتها في الأساس من البيت من أيام الصغر. وقد هالني تغلغل التعصب الطائفي والمذهبي في لبنان، أنا القادم من فلسطين حيث لا نعرف للطائفية معنى. وكان شقيقي فايز قد نشر قبل عشر سنوات كتاباً يدحض الطائفية كفكرة وأداء سياسي. وكان زميل ورفيق لي، حليم فياض، يدرس في الجامعة موضوع الطائفية في الإدارة اللبنانية. ففكرت في أن أكتب دراسة في تأريخ الطائفية ثم ننشر البحوث الثلاثة معاً. وبعد أن أنهيت الدراسة وجدت أن حجمها يفرض أن أنشرها كدراسة مستقلة. وهكذا كان.

نشرت الكتاب على حسابي. وبينما لاقى استحساناً من العلمانيين، حزبيين وغير حزبيين، احتج على نشره بعض الحزبيين، خاصة من حزب الكتائب اللبنانية. حتى إن صاحب المطبعة التي بدأت بطباعة الكتاب رفض إكمال الطباعة في المرحلة الأخيرة منها. وكنا قد وصلنا إلى صفحة ١٦٠ واضطررت إلى أن أنتقل إلى مطبعة أخرى أنجزت الصفحات الباقية. وكانت النتيجة أن نوع الحرف والورق في صفحات الملازم العشر الأولى يختلف عنه في الملزمة الأخيرة. وكان صاحب المطبعة من آل الجزار من الأشرفية وعضواً قيادياً في « الكتائب». وتقوم فكرة الكتاب على أن المشاعر الطائفية متجذرة في المجتمع اللبناني في مختلف العصور التاريخية بحيث تتسم طائفية كل عصر بلون ونوع خاص بها. وقد أربكت المعلومات التي أوردتها في الكتاب مؤرخاً لبنانياً بارزاً أشار إلى كتابي في دراسة له عن التبشير المسيحي في البلاد العربية عدة مرات، فاقتبس عني العبارات التي تدعم هجومه على المشاعر الطائفية بين بعض المسيحيين في حين صب جام غضبه على ما ورد في كتابي عن وجود مثل هذه المشاعر لدى بعض المسلمين!

يعود الفضل في كتابي الثاني، **«الأسطول الحربي الأموي في البحر الأبيض المتوسط»** إلى أستاذي الدكتور قسطنطين زريق الذي درّسنا في الجامعة أصول الكتابة التاريخية. وطلب من كل دارس أن يختار موضوعاً يكتب فيه بحثاً يناقش في الصف. واخترت الأسطول الأموي موضوعاً لي بسبب شغفي بالتاريخ الأموي. وجاء البحث طويلاً.

وأثنى الدكتور على البحث واقترح أن أنشره في كتاب. وهو ما حصل. ومنذ سنوات قليلة قال لي أستاذي الدكتور نقولا زيادة إنه كان يعد بحثاً عن الأساطيل الإسلامية فوجد أن دراستي تلك هي الأفضل بين عشرات المراجع التي عاد إليها. وهو ثناء أعتز به. وقد اعتمدت في دراستي على مصادر العهد الأموي.

زرت في أواسط الخمسينيات مصر. وبدأت أنفتح على التاريخ الفرعوني باهتمام. واستهواني البحث في العلاقات السورية المصرية عبر التاريخ. فبدأت أجمع المصادر والمراجع، واستمر التحضير عدة سنوات. وفي هذه الأثناء اخترت جانباً من الموضوع ركزت عليه ونشرته في كتاب مستقل بعنوان «**سوريا في الأدب المصري القديم**» تناولت فيه عدداً من القصص والأساطير والوقائع عن العلاقات القوية، السياسية والتجارية والثقافية، التي قامت بن البلدين استناداً إلى ما وصلنا من روائع الأدب الفرعوني، مثل قصة سنوحي، وهو السياسي ورجل الأعمال والأديب والدبلوماسي الذي سجل مذكراته عن العلاقات بين البلدين.

أما الكتاب الأهم، «**العلاقات السورية المصرية**» فقد استغرق إعداده سنوات. وتعبت عليه كثيراً. ومع هذا لم أنشره. أدركت أنه يحتاج إلى المزيد من الجهد. فأرجأته إلى أن أعود من كمبردج. ولما عدت بعد سنوات كانت حماستي للموضوع قد فترت لانهماكي بمواضيع أخرى ـ وأنا سريع الملل عادة من موضوع أبحث فيه إذا طال أمره أكثر مما كنت أتوقع. هذا مع العلم أني قابلت في القاهرة في ١٩٥٤ الرئيس جمال عبد الناصر وطلبت إليه يضع مقدمة للكتاب بعد أن زودته بملخص عنه. ففعل. وبعد أن عدت إلى بيروت من زيارتي للقاهرة تلقيت المقدمة مع صورة للرئيس. وإذا كان الكتاب بقي مسودة لم ترَ النور فإن انطباعاتي عن تلك الزيارة لمصر ومقابلتي لرئيسها وحديثي معه كانت مادة سلسلة من المقالات نشرتها في «النهار». وأشعر اليوم بندم على إهمال ذلك المخطوط وعدم التركيز عليه كما يجب. لا يحق لي أن «أمدح» كتابي. لكنني متأكد أنه كان بحثاً مقبولاً في العلاقات بين البلدين، التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية، موثقاً وموضوعياً. ويكفيه أنه كان يحمل مقدمة من ذلك القائد التاريخي.

جاء كتابي المنشور الرابع «**جدار العار**» بناء على نصيحة يوسف إبراهيم يزبك. إنه عرض تاريخي لآثار نهر الكلب التي تركها ثلاثة وثلاثون فاتحاً وغازياً للبنان (ولسورية

عموماً) في مدى أربعة آلاف سنة، ممن بقيت بصماتهم ومباهاتهم على جدران هذا النهر الهادئ والوديع. ولم يكن العنوان مألوفاً. وظن الكثيرون أن الكتاب رواية عاطفية. ولم يشع العنوان إلا بعد أن استخدمه الأميركيون وصفاً لجدار برلين الذي فصل القسم الشرقي (الشيوعي) عن الغربي من المدينة في ١٩٦١.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي اهتموا بكتبي الأربعة الآنفة الذكر في حينه. واستمر الاهتمام إلى وقت قريب حينما أعادت إحدى دور النشر القومية طباعة بعض هذه الكتب في دمشق في العام ٢٠٠٠.

وباعتناقي الفكر الناصري بعد أن ابتعدت تدريجياً عن الحزب السوري القومي الاجتماعي أواسط الخمسينيات، بدأت أهتم بالفكر القومي العربي. وأسهم الاهتمام والدرس في إعداد كتابين. أولهما هو «**الفكرة العربية في مصر**»، نشرته ١٩٥٨. وهو، على ما أظن، أفضل ما كتبت في تلك المرحلة. أقول ذلك قياساً إلى آراء الكثيرين من المفكرين والكتّاب العرب الذين أبدوا اهتماماً بالكتاب المذكور لم أكن أتوقعه، وبينهم أحمد بهاء الدين ومحمد حسنين هيكل. وأسجّل للتاريخ أن الرئيس عبد الناصر اهتم بالكتاب وأشار إليه في أكثر من مناسبة. وكان الكتاب أكثر ما نشرت من قبل ومن بعد استئثاراً باهتمام الباحثين العرب، وخاصة المصريين. وأستطيع أن أحصي عشرات الدراسات الجامعية التي اعتمدت عليه أو اقتبست منه.

أما الكتاب الثاني فقد نشر بعد أربع سنوات، بعد أن غادرت بيروت إلى كمبردج. نشرته في لبنان بعنوان «**تطور المفهوم القومي عند العرب**»، وقد كان في الأساس رداً على مزاعم الصهيوني البريطاني برنارد لويس الذي ينكر الفكرة القومية العربية وينظر إلى العرب كمجموعة من الأمم غير المتجانسة. وبلغ عداؤه للعرب أنه يتباهى بأنه لم يتكلم العربية قط مع أنه يعتبر نفسه عميداً للمستعربين الإنجليز!.

ولتأمين مصاريفي الخاصة اضطررت في تلك الفترة (أي في النصف الثاني من الخمسينيات) إلى أن أترجم بعض الكتب من اللغة الإنجليزية إلى العربية. والحقيقة أنني لم أهوَ الترجمة، وربما لم أتقنها. فأنا مثل معظم الناس لا أتقن عملاً لا أهواه. لكنني اضطررت إلى خوض ميدان التعريب للتعويض عن عدم حصولي على مدخول مالي من

عملية التأليف. فبينما نشرت الكتب المذكورة أعلاه على حسابي الخاص، وكانت بالتالي عملية خاسرة مالياً، لم أترجم كتاباً إلا بطلب من ناشر وطمعاً بمكافأة. ولا أعترف أني كنت أترجم بلا حماسة ولا اندفاع فقط، بل أعترف أكثر أني كنت سرعان ما أملّ من الترجمة وأهرب منها ولا أعود إليها إلا مضطراً. وبالطبع كنت أترك للناشر اختيار الكتاب الذي يعهد إليّ بترجمته. وباستثناء كتاب واحد، كانت الموضوعات التي ترجمتها ليست حسب ذوقي ولا ضمن اختصاصي. وبالتالي فأنا لا أشعر اليوم باعتزاز ولا بحنين إلى تلك الكتب. ومن هذه الكتب: **الغرفة الصينية** (رواية لكاتب أميركي). **وهجرة الكوزاك** (عن ترحيل السلطات الشيوعية لمسلمي أواسط آسيا). **ومذكرات الأمبراطورة ثريا** (المنسوبة إلى إمبراطورة إيران السابقة). **وفن الصحافة** (مجموعة مقالات أكاديمية تهمّ طلاب معاهد الإعلام) تحرير الصحافي الأميركي إدموند كوبلنتز الحائز على جائزة بولتزر. ولعل كتاب **الديموقراطية في الولايات المتحدة** الذي وضعه المركيز الفرنسي ألكسي دوتوكفيل وترجمته لحساب مؤسسة فرانكلن هو أفضل ما ترجمت في تلك الفترة لأنه كتاب رصين ومرجعي. ولترجمة هذا الكتاب قصة. كنت ما أزال أدرّس في بريطانيا. وعنّ لي صيف العام (١٩٦٣) أن أزور الأهل في لبنان. ولم يتوافر لي ثمن تذكرتي السفر لزوجتي ولي. فكتبت إلى مدير مؤسسة فرانكلن، أستاذي الدكتور محمد يوسف نجم، أطلب كتاباً تغطي مكافأة ترجمته تكاليف السفر. وهكذا كان.

وإذ أعترف أني لم أهوَ الترجمة، أنصح القارئ بألاّ يقدم على هذا النوع من الكتابة إذا لم يكن مؤهلاً كفاية. وعليه أيضاً أن يكون ذا خبرة بموضوع الكتاب وإلاّ وقع في أخطاء جسيمة. ففي «فن الصحافة» ترجمت كلمة «أخبار المدينة» بأخبار المجتمع، مع أن المقصود بالمدينة في التعابير البريطانية أسواق المال والاقتصاد.

عملت في السنة الأخيرة من الفترة المذكورة (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) مستشاراً للمنظمة العالمية لحرية الثقافة. وهي هيئة دولية تولى أمرها عدد من كبار الكتّاب في أوروبا ونشطت في أواسط القرن الماضي. وكان يمثلها في لبنان بشارة غريب، شخص ديناميكي واسع العلاقات لكنه غير واضح ولا صريح في ارتباطاته مع المؤسسات الأجنبية. وظهر بعد حرب ١٩٦٧ أن المنظمة كانت من جملة جماعات ثقافية دولية تمولها المخابرات الأميركية «السي أي إي». عملت مع غريب مسؤولاً عن نشرة شهرية كانت تصدر عن المنظمة وتحمل أخبارها (من اجتماعات وندوات ومؤتمرات ومنشورات). كما أصدرت

ثلاثة كتب: كتاباً ترجمته عن الكاتب الروسي باسترناك (الذي نال جائزة نوبل لكن السلطات السوفياتية منعت سفره إلى الخارج لتقبّل الجائزة). وكتاباً ثانياً للمفكر الهندي الشهير نارايان الذي جاء سنة ١٩٥٩ إلى لبنان وقامت بيننا صداقة. وكتاباً ثالثاً يضم أوراق مؤتمر عقدته المنظمة في جزيرة رودس وحضره العشرات من العلماء العرب والأجانب حول التطور الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي، عنوانه «**مجتمعات قديمة ودول حديثة**».

امتد اهتمامي إلى دنيا الموسوعات، ولم يعد نشاطي الكتابي محصوراً في كتابة المقالات وفي التأليف والترجمة. وشاركت في موسوعتين كانتا قيد الإعداد في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي.

كانت مؤسسة فرانكلن قد بدأت تعد لإصدار موسوعة مختصرة. وأسست لها مكتباً وجهازاً للتحرير في القاهرة. وكلفت بكتابة عدد من المداخل، وصدرت الموسوعة في العام ١٩٦٥ بعنوان «**الموسوعة العربية الميسرة**».

أما إسهامي الموسوعي الأكبر فكان في المساهمة في تحرير «**قاموس الكتاب المقدس**». وهو جهد ضخم يقدّم تعريفاً لكل اسم ورد في الكتاب المقدس، سواء كان اسم علم أو شعب أو مكان أو مصطلح أو عادة أو طقس أو أداة. وكان العشرون محرراً من علماء اللاهوت والتاريخ التوراتي. ربما كنت الوحيد بينهم من خارج هذا الإطار المختص. كما كنت الأصغر سناً والأقل خبرة. ومع هذا كلفت بمواد خمسة أحرف هي (ع) و(غ) و(ن) و(هـ) و(و) وتبلغ صفحات مداخلها حوالى مئتي صفحة من القطع الكبير، أي خُمس الكتاب كله. ولعل ما حمل هيئة التحرير على أن يعهدوا إليّ بهذا العمل الثقافي المرجعي بالرغم من خبرتي القليلة هو أني توليت في العام ١٩٥٨ رئاسة تحرير مجلة دينية تصدرها الكنائس الإنجيلية في سورية ولبنان، محدودة التوزيع اسمها «**العلّية**». وقد استمر إشرافي على هذه المجلة المجهولة لدى معظم القرّاء إلى حين مغادرتي لبنان خريف ١٩٥٩. وكانت مجلة شهرية مختصة بالأمور الدينية الصرف.

هناك عمل «موسوعي» آخر مجهول لدى غالبية الذين يعرفوني، غالبيتهم العظمى بلا شك، ثم إن معظمهم سيستغرب الخبر (وبعضهم سيستنكره!). كنت وهشام أبو ظهر

أواسط الخمسينيات نبحث عن موضوع نكتب فيه كتابة مشتركة ويدرّ علينا بعض المال الذي كنا كلانا بحاجة له: هشام ليسافر إلى لندن، وأنا لأشتري المزيد من الكتب وربطات العنق وأحضر المزيد من الأفلام السينمائية! واستشرنا أحد الأصدقاء من الناشرين الشباب في بيروت. فنصحنا بأن نضع موسوعة جنسية بعنوان جذاب ورصين هو «**دائرة المعارف الجنسية**». وهو موضوع بكر في المكتبة العربية. وراقت الفكرة لنا، وإن كانت خبرة كل منا في هذا المجال أضعف من أن أصفها بالضعيفة! واتفقنا أن أكتب أنا جزءاً ويكتب هشام جزءاً آخر، وننتظر ردة الفعل. ولخجلنا من نشر اسمينا على كتاب مثل هذا (مع أنه كان كتاباً علمياً ولم يكن هدفه الإثارة) قررنا أن ندمج الاسمين معاً. وهكذا ولد اسم «أنيس هاشم»، كما أضفنا لقب دكتور لنضفي روحاً علمية عليه.

صدر الجزء الأول. وسافر هشام إلى لندن. فاضطررت إلى أن أكتب أنا الجزء الثاني أيضاً. وباع الكتاب «الموسوعي» نسخه كلها. ولا أستغرب إذا كان الناشر أعاد طبعه مرة ومرات دون علمي. وأعترف أني أسقطت خبر «الموسوعة» من ذاكرتي ولم أستعد الموضوع إلا عند كتابة هذه السطور. ولا أنصح القارئ بالبحث عن الكتاب. فقد نفد وفقد من الأسواق منذ خمسين سنة!

(*)

سافرت إلى بريطانيا خريف ١٩٥٩ بعد يوم من حفل زواجي. وأقمنا في كمبردج خمس سنوات متواصلة. وانشغلت بالدراسة وبالتدريس. لكني لم أستطع قتل الحنين إلى الكتابة. وعبّرت عن هذا الحنين في أربع قنوات:

كانت مراسلة مجلة «الصياد» هي **القناة الأولى**. ومرة أخرى أنسب نشاطي في هذا المجال لزميلي وصديقي هشام أبو ظهر. فقد عاد هشام من بريطانيا إلى لبنان وانضم إلى أسرة تحرير دار الصياد. وأخذ يكاتبني ويلحّ عليّ أن أكتب مقالات من كمبردج وعن كمبردج. ففعلت. وكتبت حوالى عشر مقالات في وصف الحياة الجامعية في هذه المدينة الفريدة من نوعها. وكنت أحاول أن أكون ظريفاً وتكون المقالات طريفة لتتناسب مع روح «الصياد» وأسلوب عميدها سعيد فريحة. وكنت أترك له اختيار العناوين التي تجذب القارئ.

وكان صديقنا المشترك كمال سنو قد أصدر مجلة «خفيفة» لتسلية القراء سماها «كوكتيل» ثم «اللواء». وعزّ عليه أن أراسل «الصياد» دون مجلته. إذ لم ألبّ طلباته المتكررة. فلجأ إلى طريقة أخرى. أخذ يترجم مقالات عن بريطانيا والحياة الاجتماعية والفنية فيها، وأخباراً ونوادر وقصصاً صحيحة أو من وحي الخيال، وينشرها في المجلة تباعاً «بقلم مراسلنا الخاص في بريطانيا أنيس صايغ». وعبثاً حاولت أن أعترض وأطالبه بالتوقف. ولم يكن يزودني بنسخ من المجلة التي تزعم أني مراسلها أو مبعوثها الخاص! وكنت أسمع أخبار رسائلي وما تحتويه من فضائح ومقابلات وهمية من أصدقائي. حتى إن أحد أعداد المجلة زعم أن هيئة التحرير أوفدتني إلى هوليود لمقابلة بعض فناناتها وأخذ أحاديث وصور لهن. ثم نشرت تلك المقابلات والصور التي لا شك أن مصدرها كان صحف الشائعات وفضائح النجوم الكثيرة في الولايات المتحدة. وكان لوالدي صديق طبيب يقيم في حمص. وكان محافظاً وشديد التدين. اطّلع على أعداد المجلة وبعث رسالة إلى الوالد (الذي حوّلها إليّ في كمبردج) يقول فيها إنه يفهم أن أرفض أن أدرس اللاهوت وأرسم قسيساً ولكنه لا يفهم أن أصرف وقتي في غرف نوم ممثلات هوليود!

أما **القناة الثانية** فكانت نقيض مقالاتي الحقيقية في «الصياد» والوهمية في مجلة كمال. هزّني الانفصال بين سورية ومصر ١٩٦١ فوضعت دراسة مطولة في الموضوع. وربما كانت تعابيري عاطفية أكثر من المطلوب. وربما تسرعت في استخلاص بعض النتائج. لكني لا أزال متمسكاً بالفكرة الأساسية، وهي أن إنجازات الوحدة وإيجابياتها هي المسؤولة عن الانفصال وليس ما اختلط بممارسات رجالاتها من أخطاء وسلبيات. وأرسلت المخطوط إلى بشير الداعوق صاحب دار الطليعة في بيروت، لكنه لم ينشره ولم أسترده.

وكانت **القناة الثالثة** الحرص على كتابة البحوث والمقالات الجادة في عدد من المجلات الرصينة، أبرزها مجلة «حوار» التي أصدرها شقيقي توفيق في بيروت، ومجلة «أصوات» التي أصدرها المستعرب دنس جونسون دافز في لندن، ومجلة «الرابطة» التي أصدرها اتحاد الطلاب العرب في المملكة المتحدة وحررها رياض نجيب الريس، وكانت تصدر ملحقاً باسم «أراب رفيو» بالإنجليزية في مطلع ستينيات القرن الماضي.

أما **القناة الرابعة**، والأهم، فكانت تحضير مواد عمل تاريخي ـ سياسي ضخم عن

الأسرة الهاشمية في الحجاز وشرق الأردن والعراق (١٩١٦ ـ ١٩٥٠). استفدت خلال وجودي في بريطانيا من مصادر ووثائق موجودة هناك، ومن أوراق ورسائل خاصة متناثرة في عدد من مكتبات الجامعات والمتاحف ـ وكذلك من أحد أفراد الأسرة الهاشمية، الأمير رعد بن زيد، الذي كان أحد طلابي وطلاب زوجتي في كمبردج. غير أني وضعت الدراسة في بيروت، بعد عودتي. وقد صدرت في كتابين منفصلين يمكن النظر إليهما ككتاب من جزأين، حمل الأول عنوان **الهاشميون وقضية فلسطين**، والثاني **الهاشميون والثورة العربية الكبرى**. ولحق بهما كتاب ثالث صدر ١٩٦٦ بعنوان في **مفهوم الزعامة السياسية، من فيصل إلى جمال عبدالناصر**. وقد راجت هذه الكتب الثلاثة رواجاً كبيراً، ونفدت الطبعة الأولى من كل منها بعد أشهر قليلة. وكانت تهرّب إلى دول منعت دخولها مما زاد في بحث الناس عنها (تولت زوجة أحد شخصيات الأردن المعروفة نقل مئات النسخ في حقائبها كلما زارت بيروت وعادت إلى عمان دون تفتيش على الحدود!) وأظن أن ما أتاح لهذه الكتب الثلاثة الرواج غير المتوقع هو أنها أول دراسة جادة في التأريخ الهاشمي غير المتأثر بالسلطة، بحيث خرجت التحليلات على النمط المألوف في معالجة الموضوع وقدمت تحليلاً واستنتاجات جديدة، وجديرة بالاطلاع والدرس. قوبلت الكتب برد فعل قاس من أفراد من الأسرة الهاشمية. فمنعت في الأردن، وما تزال ممنوعة رسمياً حتى اليوم. وحينما ولي الملك عبدالله الثاني العرش في عمان سنة ١٩٩٩ وسمح بإدخال الكتب الممنوعة من قبل استثنى الرقيب كتبي المشار إليها. ومنع أي اقتباس عنها. حتى إن النائب السابق ليث شبيلات حوكم وسجن لأنه اقتبس أقوالاً من أحد هذه الكتب في محاضرة له في إربد بعد أكثر من خمس وعشرين سنة على صدور الكتب. كما منعت أنا شخصياً من دخول الأردن مدة ستة عشر عاماً (١٩٦٦ ـ ١٩٨٢).

وامتد الحظر الأردني على كتاباتي عموماً وليس على كتاب معيّن. فحين صدرت «الموسوعة الفلسطينية» في قسمها الثاني، أي بعد ربع قرن من صدور كتاب «الهاشميون»، لم تأذن السلطات الأردنية بإدخالها للتوزيع في البلاد إلا بعد شطب فقرتين (لا تزيد أسطرهما معاً على عشرين سطراً) اقتبسهما الكاتب من مؤلف لي غير كتاب «الهاشميون» في مداخلته عن الفكر السياسي الفلسطيني.

وأراد أحد «المؤرخين» أن يتملق البلاط فأعدّ كتاباً يرد على المعلومات والمقولات التي

وردت في كتابي، واستعان الرجل ببعض أساتذة التاريخ الحديث في كتابة دراسات ضمها إلى كتابه (وقد اعترف بعض هؤلاء بمكافآت أغرتهم على الإسهام في الحملة ضدي). واستمر في التهجم على كتبي في مناسبة وغير مناسبة. ثم انتقل إلى مهاجمة كتاباتي الأخرى، وكذلك أعمالي في مركز الأبحاث. ونشر في مذكراته مزاعم أبعد ما تكون عن الصحة. قال مثلاً إني استوليت على مذكرات عوني عبد الهادي بالخداع وحذفت أشياء وأضفت أشياء قبل أن أدفع بها إلى المطبعة، الأمر الذي زعم أنه أثار استياء السيدة أرملته. وهذا كذب جملة وتفصيلاً. فالسيدة المذكورة هي التي أعطتنا أوراق زوجها، وكانت راضية جداً عن الكتاب بعد أن صدر. ولم أتدخل أنا في حرف واحد من مادة المذكرات لا إضافة ولا حذفاً.

ومع أن دور نشر كثيرة طلبت مني، ولا تزال تطلب وتلح، أن أسمح بإعادة طباعة هذه الكتب فإني أعتذر، مثلما اعتذرت عن نشر جزء ثالث من كتاب «الهاشميون». فقد قلت ما قلت. وكشفت عما رغبت في الكشف عنه خدمة لتاريخنا القومي والوطني. وأترك المجال للجيل الجديد من المؤرخين أن يستفيد مما يكشف من مصادر ووثائق تباعاً ليقوم هو بالتأريخ لهذه المرحلة غير متأثر، بالضرورة، بما كتبت.

أشير هنا إلى حادث طريف من نتائج نشر المجلدين عن الأسرة الهاشمية. قرأت في بعض صحف بيروت صبيحة يوم من أوائل العام ١٩٦٧، وكنت قد أصبحت مديراً عاماً لمركز الأبحاث الفلسطيني وأتمتع بحصانة دبلوماسية، أن أحد قضاة بيروت أصدر حكمه في القضية المرفوعة ضدي بسبب الكتابين بالسجن وبغرامة مالية بتهمة القدح والذم بعائلة مالكة (وقد نسيت مقدار الغرامة أو مدة السجن). الذي أعرفه أن مدير وزارة العدل آنذاك نفى علمه بالموضوع، ولم يسألني أو يسائلني أحد رسمياً حول الدعوى. ولم يطالبني أحد بغرامة، ولا ساقني شرطي إلى مخفر أو سجن.

كما أشير إلى أني دعيت في العام ١٩٦٩ إلى اجتماع في عمان لمديري مكاتب منظمة التحرير. واستشرت أحد أفراد البعثة الدبلوماسية الأردنية في بيروت، وكان صديقاً لي. فاستفسر ثم قال إن من الأفضل أن أعتذر عن المشاركة. وفهمت الرسالة. إلّا أن ولي العهد السابق الأمير الحسن بن طلال، وكان في أيار/مايو ١٩٨٢ في زيارة لتونس حيث كنت أعمل رئيساً لتحرير مجلة «شؤون عربية»، دعاني إلى تناول الشاي معه في

قصر الضيافة. وكانت الدعوة مفاجئة جداً. واستقبلني بلطف ودعاني لزيارة الأردن. وأفهمني أن ليست هناك إجراءات بحقي. وطلب أن أخبره مسبقاً قبيل الزيارة. فتوجهت إلى عمان في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، وكان الجيش «الإسرائيلي» يحتل بيروت ويتعذر عليّ العودة إليها. وأرسل الأمير مندوباً لاستقبالي في المطار. وتكررت الزيارات لعمان. وأصبحت أتردد عليها دون أي اعتراض أو استجواب، إلا مرة واحدة بعد أن نشرت كتابي «**١٣ أيلول**» ضد اتفاق أوسلو. أبقيت في المطار ساعات قبل أن يُسمح لي بدخول العاصمة. وقد اعتذر سكرتير الأمير عن ذلك الحادث ووعد بألا يتكرر. ولم يتكرر بالفعل.

وجدير بالذكر أن الحكومتين السورية والعراقية منعتا كتاب «الهاشميون» بعيد صدوره. وكانت الذريعة أن البلدين عموماً وحزب البعث خصوصاً يعتبرون فيصل الأول من رموز النضال العربي ولا يجوز تشويه هذه الصورة حتى ولو ثبت بطلانها تاريخياً. وظل المنع في سورية قائماً عدة سنوات. أما في العراق فما زال قائماً حتى اليوم! وقد سطا أحد أعلام الفلسطينيين في قطر عربي وكان مديراً لمصرف، على أحد الجزأين من الكتاب، وقدّمه في سلسلة أحاديث إذاعية من إذاعة ذلك البلد في خمسين حلقة، دون ذكر اسم المؤلف وكأنه هو صاحبه! وأصبح الرجل فيما بعد عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولم تكن تلك أول حادثة سطو على كتاب لي. وقد سبق لمجلة عسكرية تنطق باسم أحد الجيوش العربية أن سطت على كتاب «الأسطول الحربي الأموي في البحر الأبيض المتوسط» ونشرته مسلسلاً في أعداد متوالية دون الإشارة إلى المؤلف. وبالطبع لم أكن أنا المؤلف الوحيد في الوطن العربي الذي يتعرض لأحداث من هذا النوع المخجل من جرائم السرقة الأدبية.

والحديث عن السرقات «الأدبية» يقودني إلى الاسترسال، فأذكر أني عانيت منها بأشكال متعددة دون أن يستهدف «السارقون» كتابات وضعتها أنا. فأحد منشورات مركز الأبحاث تعرّض لسرقة وقحة قبيل نشره بأيام. أعطيت مخطوطة الدراسة (وكانت عن الدبلوماسية الصهيونية وضعها فايز صايغ) إلى صحافي ناشئ ليعد نقداً ومراجعة للكتاب في صحيفة بيروتية كان يعمل فيها. وإذا به ينشر الكتاب كله في سلسلة حلقات وقدّم نفسه كمؤلف للدراسة دون أية إشارة إلى المؤلف الأصلي! وسطا كاتب آخر على اسم «الموسوعة الفلسطينية» ونشر كتاباً له بالعنوان نفسه. وسطا ناشر في الأردن على

موسوعتنا بأن أخرج موسوعة قطرية مقلداً موسوعتنا في الشكل والإخراج والمظهر والعناوين والصور إلخ.

(*)

توليت في بيروت إثر عودتي من كمبردج صيف ١٩٦٤ منصب مدير تحرير القاموس الإنجليزي ـ العربي. وكان أستاذي محمد يوسف نجم يتولى رئاسة المشروع، ويعاونه عدد من المحررين من بينهم كبير أدباء فلسطين إحسان عباس والقاصة سميرة عزام ووداد القاضي التي تشرف حالياً على دائرة الدراسات المشرقية في جامعة شيكاغو الأميركية. وكانت مؤسسة فرانكلن تموّل المشروع ويجري العمل بالتعاون مع مؤسسة لانغنشايت الألمانية المختصة بالقواميس. وقد سبق تعييني أن دعيت والدكتور نجم إلى الولايات المتحدة حيث صرفنا عدة أسابيع في الاطلاع على معاهد إعداد الموسوعات والقواميس وسبل عملها، وعلى رأسها «دائرة المعارف البريطانية» التي أصبحت مؤسسة أميركية بالرغم من الحفاظ على اسمها.

وانبثقت فكرة إعداد هذا القاموس عن إدراك لقلة القواميس الجيدة من الإنجليزية إلى العربية بالرغم من وفرة القواميس بالشكل المعاكس. لهذا خصصت مؤسسة فرانكلن مبلغاً كافياً من المال لإعداد القاموس وتجهيزه بما يحتاج له من علماء ومراجع وأدوات. وشكلت له هيئة من المستشارين من كبار العلماء العرب.

والحقيقة أن إدارة قاموس من هذا النوع وتحريره يختلفان عن إدارة موسوعة وتحريرها. فالعمل أقرب إلى عالم اللغة والترجمة، وهو عالم لم أعتبر نفسي من أهله ولم أكن مؤهلاً له، بقدر شغفي ودرايتي بالتحرير الموسوعي. لهذا لم تكن مدة العشرين شهراً التي مكثت خلالها في هذا المشروع مبعث راحة نفسية، بل كانت مملة إلى حد ما. وللتخفيف من رتابة العمل انصرفت في أوقات الفراغ إلى البدء بإعداد كتاب عن أدب الرحلات العربية الحديثة، أي من مطلع القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. وجمعت عدة مئات من كتب الرحلات. وصورت العشرات مما لم يكن متوافراً في الأسواق. وبدأت أحضّر المسودة الأولى. غير أن تركي العمل فجأة في القاموس، وما تبعه من مغادرة لبنان ثم العودة والانتقال إلى عمل آخر استولى على كل وقتي وجهدي

وتفكيري ومطالعاتي (كما سيجيء لاحقاً) جمّد مشروع كتاب الرحلات، وما زال مجمداً رغم حماستي الشديدة للموضوع. ورغم أنني لا أزال من هواة مطالعة أدب الرحلات وتفضيله وأدب السيرة على كل فنون الأدب. ولو أتيح لي أن أنجز كتاب الرحلات لكان أصبح مرجعاً في الموضوع لأني خططت له أن يكون في جزأين: أحلل في أولهما المشاهدات والملاحظات، وأوثق في ثانيهما لمئات كتب الرحلات التي صدرت.

مات كتاب الرحلات قبل أن يولد مشروع كتاب آخر. كنت معجباً بالحاج أمين الحسيني مفتي القدس. وكنت أحسّ بالظلم الذي لحق به. وإن كنت لا أتغاضى عن أخطائه ولا أبرر بعض تصرفاته. لذلك بدأت أحضّر دراسة مطولة عنه اخترت لها عنوان «**الحاج أمين الحسيني في صعوده وهبوطه**». وحتى أتفرّغ لوضع الصيغة النهائية اخترت مصيفاً نائياً في لبنان لا يتردد عليه عرب كثيرون، بلدة بزمار في كسروان. وذهبت وزوجتي إليه للعمل هناك بعيداً عن الناس والمراجعات والاتصالات. وما إن وصلنا إلى الفندق شبه الفارغ، وأخذت أوراقي ومسوداتي وملاحظاتي وتوجهت إلى أقصى طاولة في حديقة الفندق، حتى لفتت زوجتي نظري إلى اقتراب رجلين من طاولتنا. وبدا أنهما رأيانا وجاءا للسلام علينا. واكتشفت، وأنا لا أصدق، أنهما الحاج أمين نفسه ومعه صديقه ومساعده إميل الغوري. فحجبت الأوراق على عجل وقمت للترحيب بهما. وصرفنا الأسبوع معاً، دون أن أذكر لهما الغرض من وجودي هناك وموضوع كتابي. وأقلعت عن فكرة إنجاز الكتاب لأني شعرت أن بعض محتوياته ستكون قاسية بحق رجل ظلمه التاريخ ولم أرغب أن أشارك في ذلك.

توازى إشرافي القصير نسبياً على مشروع القاموس مع متابعتي عن كثب وفي العمق للتطورات والحركات والنشاطات السياسية والقومية في الوطن العربي محلياً ودولياً، بعد أن أنهيت مرحلة الدراسة وعدت إلى الاستقرار في الوطن (في لبنان بالذات) من جديد. لم يعد بإمكاني أن أراقب الأحداث من بعيد (من بريطانيا مثلاً) ولا كطالب تفرض التزاماته المدرسية حدوداً معينة وضيقة على نشاطه وتحركه. أخذت، بالتالي، أشارك في عدد من النشاطات الثقافية ذات الشأن الوطني والقومي، ككتابة المقالات والمشاركة في الندوات وإلقاء المحاضرات بالرغم من ابتعادي نسبياً عن المنابر الخطابية.

ألقيت إحدى هذه المحاضرات في النادي الثقافي العربي الذي كنت أتردد عليه باستمرار وأكتب في مجلته. وكانت تربطني بالمشرفين عليه وهم في غالبيتهم من أعضاء حركة القوميين العرب أو من المقربين لها صداقة وارتباطات ثقافية. تناولت المحاضرة موضوع الأحلاف الإسلامية التي كانت مطروحة على بساط البحث وعلاقتها بالأحلاف الاستعمارية ومشاريع الهيمنة الغربية (والأميركية خصوصاً) على الوطن العربي ومواجهة المد القومي التحرري العربي بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

وجدت المحاضرة وما كتبت ونشرت في بعض الصحف آنذاك من مقالات حول الموضوع نفسه مَنْ نقل الخبر إلى رئاسة مؤسسة فرانكلن الأميركية في نيويورك التي تموّل مشروع القاموس. فأصدرت المؤسسة قراراً وزعته على جميع فروعها ومؤسساتها في العالم يحظر بحزم وإصرار على كل من يعمل في المؤسسة أو في مشاريع ترتبط مالياً أو معنوياً بها المساهمة بأي نشاط سياسي أو فكري أو ثقافي يتناول موضوعاً سياسياً مثيراً للجدل. وطلب القرار من كل العاملين في كل دول العالم أن يوقّعوا على تعهد خطي بالتزام هذا القرار والامتناع عن أي نشاط «يثير الحساسيات».

أدركت أن هذا القرار موجه إليّ وإلى كرامتي وحقي كمثقف وكمواطن وكوطني. فرفضت التوقيع. كان عليّ أن أحتفظ بوظيفة محترمة وراتب لا بأس به أو أن أتمسك بكرامتي والتزامي القومي. وكان الاختيار حاسماً ومصيرياً في حياتي، ولم يأخذ التفكير فيه أكثر من دقيقة واحدة!

(*)

لم أكن قبل ١٩٦٦ بعيداً عن الاهتمام بالشأن الوطني والقومي الفلسطيني والعربي. كانت المشاعر نحو فلسطين تجري في العروق مع الدماء، شأن غالبية الفلسطينيين. وأستطيع أن أقول إني وعيت القضية الفلسطينية منذ الطفولة في أحاديث الأهل في البيت والطلاب والأساتذة في المدرسة. لكني، بانغماسي مع رفاقي السوريين القوميين، غلبت الهموم والآمال الحزبية فيّ على الهموم والآمال العامة كشيء منفصل ومستقل. وكان كل من هذين الصنفين من الهموم والآمال مرتبطاً بالآخر ارتباطاً عضوياً. لكني بعد أن تركت الحزب، وسافرت إلى بريطانيا ثم عدت إلى الوطن، جاء حادث محاضرة

النادي الثقافي وردّ فعل المؤسسة المموِّلة صفعة أيقظتني من حال يبدو وكأنه إغفال نسبي وجانبي للمهمة الفلسطينية الملقاة عليّ مباشرة كمواطن في هذا البلد الجريح: كنت أشعر وأدرك التزامي الفلسطيني منذ أن وعيت. لكني في ١٩٦٦ أدخلني ذلك الالتزام عالماً جديداً، أصبحت فيه أشبه بالناسك في صومعته . أصبحت القضية سجناً اختيارياً أقيم فيه لأتحرر وبلدي معاً. ولم أعد أعمل أو أكتب أو أدرّس أو أبحث أو أنشر إلا في نطاق الموضوع الفلسطيني ودائرته. بهذا المعنى أعتبر أن تلك الحادثة كانت منعطفاً خطيراً ونقطة تحول أساسية في حياتي.

أخذت تعويضي المالي عن عملي في المؤسسة، واشتريت تذكرتيْ سفر لزوجتي ولي وطرنا إلى لندن لأفكر هناك، من بعيد وبهدوء، في مستقبلي. وبعد أيام من التردد على المكتبات في النهار والمسارح في الليل، وصلت برقية من شقيقي فايز، الذي كان قد أسس مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية أوائل ١٩٦٥، يطلب مني العودة للبحث مع رئيس المنظمة أحمد الشقيري في مشروع سبق أن كلّمته فيه بإصدار موسوعة فلسطينية. وعدت فوراً.

كانت معرفتي برئيس المنظمة محدودة جداً من قبل، عبارة عن لقاء واحد جرى قبل أكثر من عشرة أعوام من ذلك التاريخ. وكان لقاء طريفاً ومحرجاً في آن. كانت روز ماري زوجة شقيقي يوسف ترغب في إجراء مقابلات في القاهرة لبعض الشخصيات من ضمن رسائل صحافية تبعث بها من مصر إلى إحدى الصحف البريطانية التي كانت تراسلها. وكنت أنا يومها في القاهرة أيضاً. فطلبت مني أن نذهب معاً لزيارة أحمد الشقيري، وكان أميناً عاماً مساعداً لجامعة الدول العربية، لتجري معه حديثاً. ففعلت. وكان الشقيري كعادته لطيفاً ومحدثاً لبقاً. وبدأت روزماري تطرح عليه أسئلتها، وهو يجيب. ولاحظت أن هناك التباساً ما. بدل أن تسأله في السياسة أو القانون وعن فلسطين والجامعة العربية، أخذت الأسئلة تنحو منحىً أدبياً. صحيح أن الشقيري هاوي أدب وقارئ ممتاز، لكن ما علاقته المباشرة والحميمة برواية «الأرض» مثلاً؟ سألته: متى كتب روايته الأولى، وبمن تأثر من الروائيين العرب والأجانب؟ أدركت أن روزماري، وكانت لا تزال حديثة العهد بالإقامة في الوطن العربي ومعرفة اللغة العربية، التبس الأمر عليها بين الشقيري والشرقاوي (أديب مصر الكبير وصاحب رواية «الأرض»). ولم أكن بحاجة إلى أن أعتذر من الشقيري وأوضح له الأمر. فقد انتبه هو إلى ذلك واسترسل في

الحديث بدون إحراج له ولا لها، ولفت نظرها بطريقة غير مباشرة إلى أنه ليس عبدالرحمن الشرقاوي بحديث مطول عن الأديب المصري وعلاقته به وإعجابه بأدبه!

اصطحبني فايز في اليوم التالي إلى كيفون، مصيف الشقيري. وجلسنا في حديقة دارته الجميلة. وفاجأ فايز الشقيري وفاجأني بأن قدم استقالته من رئاسة مركز الأبحاث. وإذا بالشقيري يلتفت إليّ ويقول: إذن استلم يا أنيس المركز واعمل موسوعتك على بركة الله. وأعترف أني انزعجت جداً وارتبكت، وتلعثمت ولم أعرف ماذا أقول. أزعجني أن الشقيري تسرع في قبول الاستقالة، وكان أولى به أن يؤجل البت بها والبحث في البديل إلى جلسة أخرى – خاصة أني اكتشفت خلال الجلسة أن سوء تفاهم كان قائماً ولو بصمت بين الشقيري وفايز. وأربكني أنني لم أكن متأكداً ما إذا كان فايز مصمماً على الاستقالة فعلاً، وإن كنت أعلم أنه محشور في الوقت لأنه كان يدرّس في الجامعة الأميركية إلى جانب توليه مهام المركز وغير متحمس للبقاء في المنظمة.

في طريق العودة إلى بيروت فهمت من فايز أنه متمسك بقراره وأنه وجد الفرصة مناسبة الآن لإبلاغ الشقيري قراره حتى لا أرتبط بمشروع الموسوعة العتيد ثم يأتي مدير آخر للمركز قد لا أنسجم معه.

لم يمهلني الشقيري طويلاً. اتصل بي بعد أربع وعشرين ساعة طالباً لقاء ثانياً. وأخذ يتحدث في اللقاء وكأني وافقت على عرضه وأصبحت مديراً عاماً لمركز الأبحاث. وللحقيقة أقول إنه ما من مسؤول رسمي فلسطيني أو عربي غير فلسطيني عرفته في حياتي كان متحمساً للمركز مثل أحمد الشقيري. حدثني عن طموحاته في المركز، توسيعه ومشاريعه الحالية والمقبلة. وكان وكأنه يقرأ أفكاري. ولم يتطرق إلى موضوع الموسوعة إلا في آخر اللقاء. قال: استلم المركز وضع فيه كل كفاءاتك وعلمك وأحلامك، ثم ضع أسس العمل من أجل إعداد الموسوعة الفلسطينية التي تحلم بها ضمن إطار المركز، وأنا معك على طول الخط. وكان الرجل صادقاً في وعده. كان مع المركز على طول الخط، حتى بعد أن تنحّى عن رئاسة منظمة التحرير بعد هذا الحديث بسنة ونصف السنة. ظل يسأل عن المركز، ويقرأ منشوراته، ويلاحق نشاطه، حتى توفاه الله في شباط/فبراير ١٩٨٠.

لم تكن هناك حاجة إلى أن أقول له أني قبلت العرض. كان قبولي أمراً واقعاً. وبينما كنت أصافحه مودعاً سألني: لم تستفسر عن الراتب. أخوك فايز كان متطوعاً لأنه كان أستاذاً شبه متفرغ في الجامعة. أما أنت فستعطي كل وقتك للمركز (ثم للموسوعة). ما هو الراتب الذي تطلبه؟ قلت: أنت تحدد الراتب حسب سلّم الرواتب في المنظمة. قال: لا. إسأل كم هو راتب أستاذ الجامعة بعمرك وشهاداتك وخبرتك ويكون هو راتبك في المركز.

سألت صديقاً لي تخرج معي في الجامعة في السنة ذاتها، ويحمل الشهادات نفسها. فأخبرني أن راتبه هو ٢٦٠٠ ليرة لبنانية شهرياً، يضاف إليها تعليم أولاده في الجامعة مجاناً وتأمين صحي له ولعائلته وتسديد إيجار منزله. ولما سألني الشقيري بعد أيام عن الراتب أبلغته بما قاله صديقي، وأضفت: إني أتنازل عن مسألة تدريس أبنائي لأن ليس لي أبناء. وأتنازل عن المساهمة بإيجار المنزل لأن شقتي صغيرة جداً وإيجارها معقول. وأتنازل عن التأمين الصحي لأن صحتي ولله الحمد جيدة، كذلك صحة زوجتي. أما راتب الـ ٢٦٠٠ ليرة لبنانية فأنا أتنازل عن ألف ليرة بحيث يصبح الراتب الفعلي ١٦٠٠ ليرة. (وكانت نسبة خمسة في المئة تحسم من راتب من يعمل في المنظمة «كضريبة تحرير»). وهكذا أصبح الراتب الفعلي ١٥٢٠ ليرة لبنانية (أقل من سعر نسخة واحدة من جريدة يومية واحدة في لبنان حالياً!). وظل الراتب كذلك حتى ١٩٧٢، حينما أعطيت مبلغاً مماثلاً باعتباري رئيساً لتحرير مجلة «شؤون فلسطينية» على أن يكون الراتب الإضافي من حساب جامعة الدول العربية وليس من الصندوق القومي الفلسطيني! (وكنت آنذاك في المستشفى في أعقاب الاعتداء عليّ). وظل الراتب، بعد حسم٥٪ ، ٣٠٤٠ ليرة لبنانية إلى أن تركت المركز نهائياً ١٩٧٦.

استلمت العمل في مركز الأبحاث يوم ١٩٦٦/٨/٧. وإلى أن غادرته بعد عشر سنوات استأثر المركز بي استئثاراً كاملاً، بوقتي وطاقتي وجهدي وعملي وفكري ووجداني. ذاب المركز فيّ مثلما ذبت فيه. وتحوّل هذا الارتباط إلى عملية توحيد. أصبح المركز في عيون الناس هو أنيس صايغ. وأصبحت أنا عندهم مركز الأبحاث. وفقد كل منا هويته الخاصة واستقلاله الذاتي.

باستثناءات نادرة، لم أكتب كلمة واحدة لمدة عشر سنين خارج نطاق مركز الأبحاث.

وبما أني أفردت هذا الفصل من ذكرياتي عن الكتابة والتأليف والتحرير، لن أتحدث الآن عن المركز كما هو لأن للحديث المذكور مكاناً آخر في الفصل التالي من الكتاب. وكذلك موضوع «شؤون فلسطينية»، المجلة التي أصدرتها في آذار/مارس ١٩٧١، سأترك الكلام عنها إلى حين أتحدث عن المجلات الثقافية الأربع التي أصدرت وحررت في القسم الأخير من هذا الفصل. وسأتناول الآن الكتب التي ألّفت والتي حررت والسلاسل التي أصدرت ضمن إطار منشورات المركز ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦.

فلسطين والقومية العربية هو عنوان أول كتاب ألّفت ونشرت في المركز. وكان البحث في الأصل إسهاماً في عدد خاص من مجلة «الأزمنة الحديثة» (الطان مودرن) التي كان الفيلسوف الفرنسي الوجودي الشهير جان بول سارتر يصدرها في القرن الماضي.

أراد سارتر بعد أن بدأ يُعاتب على مناصرته المطلقة للفكر الصهيوني وجهله وتجاهله لوجهة النظر العربية/الفلسطينية أن يصدر عدداً خاصاً من مجلته يحمل وجهتي النظر الفلسطينية/العربية و«الإسرائيلية/الصهيونية». أوفد مندوباً خاصاً إلى لبنان، الكاتب المصري علي السمان، لدرس الموضوع مع مديريْ مركز الأبحاث ومؤسسة الدراسات الفلسطينية. واجتمعنا مطولاً، وقسّم المركز والمؤسسة العمل بينهما في تقديم وجهة النظر الفلسطينية العربية. لكن ومع الأسف حالت ظروف معينة دون تنفيذ المشروع الرائد، بالرغم من تبني مسؤولي المؤسسة آنذاك (سامي هداوي ومنذر عنبتاوي) وموافقتي المطلقة على المشروع (بتأييد أيضاً من رئيس المنظمة أحمد الشقيري الذي طرت خصيصاً إلى القاهرة لمناقشة الموضوع معه فجاء إلى المطار وتناقشنا واتفقنا ثم عدت إلى بيروت على متن الطائرة نفسها!).

وحسب تخطيط القسم العربي من العدد المذكور، الذي لم يرَ النور، كان عليّ أن أكتب بحثاً مطولاً في العلاقة العضوية بين المسألة الفلسطينية والقضية العربية. ففعلت. ونشرت البحث في كتاب (ترجم ونشر فيما بعد إلى الإنجليزية والألمانية).

ويبدو أن آراء ومعلومات واستنتاجات وردت في الكتاب لم يرضَ عنها بعض الكتّاب الفلسطينيين. حتى إن أحدهم، المؤرخ السياسي محمد عزة دروزة، نشر كتاباً في الرد على مقولات دراستي.

ونشرت، قبيل حرب الأيام الستة (حزيران/يونيو ١٩٦٧) كتاباً في **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية «وإسرائيل»**. وقامت جريدة «الجريدة» اللبنانية بنشر فصول مطولة من الكتاب في مطلع شهر حزيران/يونيو. غير أن الاهتمام الأكبر بالكتاب أبداه رئيس تحرير «الأهرام»، محمد حسنين هيكل، الذي استمر لعدة أيام يعالج الموضوع في صدر الصفحة الأولى من «الأهرام» اعتماداً على ما ورد في الكتاب. وتعامل معه كوثيقة رسمية، وذلك قبيل نشوب الحرب. ويظهر أن الحفاوة بكتابي من قبل كاتب كبير كهيكل أزعجت باحثاً اعتبر نفسه واعتبره الكثيرون (وأنا منهم) الخبير الأول في الموضوع. لكن لا أعتقد أن الأستاذ الكبير (كبير بكل المعاني والمفاهيم) يملك حق احتكار الموضوع والخوض فيه وحده، حتى لو سمح لنفسه بأن يحتكر الخبرة الغنية. وشن صاحبنا هجوماً قوياً على الكتاب وعلى المركز وعليّ. لكن المسألة كلها أصبحت من مخلفات الماضي البعيد.

كنت أعاني، مثل الكثيرين غيري من كتّاب المواضيع الفلسطينية، من شح المعلومات الدقيقة عن المواقع الجغرافية الفلسطينية من مدن وبلدات وقرى، في أرض فلسطين التي سقطت في العام ١٩٤٨ وأصبح يطلق عليها، زوراً، اسم «إسرائيل». فوضعت «**بلدانية فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**»، تتضمن نبذة مختصرة عن كل موقع: اسمه الأصلي العربي والمحرّف وموقعه الجغرافي وإحداثياته وتاريخه واقتصاده وأبرز معالمه وشهرته. وأصبح الكتاب مرجعاً لأكثر من عشر سنين لغالبية الباحثين والصحافيين والإعلاميين الذين يتناولون الموضوع الفلسطيني. وقد أسميته «بلدانية» استئنافاً «لبلدانية فلسطين العربية» الشهيرة التي نشرها الأب لويس مرمرجي الراهب الدومنكاني في ١٩٤٨. وألحقت كتابي المذكور بدراسة عن المستعمرات اليهودية التي بناها «الإسرائيليون» في أعقاب حرب ١٩٦٧، بعنوان «**المستعمرات الإسرائيلية الجديدة بعد عدوان ١٩٦٧**». وكان الكتاب أشبه بتتمة للكتاب السابق، وكان أول دراسة توثق لعمليات الاستيطان والتهويد في المناطق التي سقطت في العام ١٩٦٧ في فلسطين وسيناء والجولان.

وقد لاحظت، كما كان يلاحظ كل متخصص بالدراسات الفلسطينية، مدى اتساع الجهل العربي بحقائق المسألة الفلسطينية وتفاصيلها، وخاصة فيما يتعلق بالعدو. وانطلقت من هذه الملاحظة إلى حرص مركز الأبحاث في منشوراته، وخاصة التي تصدر باللغة العربية، على التعريف بالعدو: تاريخه وأفكاره ومخططاته وسياساته، وبنوع أخص الكيان

القائم زوراً على أرض فلسطين. فدرسنا كل نواحي الحياة في «إسرائيل»، أحزاباً وصحافة وسياسة واقتصاداً وعملاً ومجتمعاً وتعليماً وقطاعات اجتماعية ومؤسسات عسكرية وأمنية، إلخ...

وأدليت بدلوي في هذا المضمار. فأعددت عدة كتب، بين تأليف وتحرير ما بين ١٩٦٨ و١٩٧٤. وابتدأت السلسلة بكتابين في العقيدة الصهيونية: «**من الفكر الصهيوني المعاصر**» و«**الفكرة الصهيونية: النصوص الأساسية**». وقد أعانني في إعداد الكتابين بعض الباحثين والمترجمين في المركز. ولحق بهما «**رجال السياسة الإسرائيليون**» و«**التضليل في خسائر إسرائيل**».

لاقى هذا الجهد الذي بذله المركز في التعريف بالعدو إقبالاً منقطع النظير من قبل المثقفين العرب. غير أن البعض بدأ يستغرب، ثم يستنكر، ثم يسخر من هذا الاهتمام. وحجته أن العربي يعرف عدوه معرفة كافية. وأن البحث والنشر يجب أن يوجه إلى الخارج. وهو موضوع نقاشي. وسأتحدث عنه في الفصل القادم عن مركز الأبحاث. إنما أذكر هنا أني حاولت أن أثبت وجهة نظري بأن العربي عموماً، حتى المثقف، يجهل القضية الفلسطينية وأساسياتها وأبجديتها بالرغم من حماسته الوطنية واستعداده للتضحية والبذل من أجل فلسطين.

حتى تكون مطالعتي دامغة، قمت باستفتاء مئة طالب في الجامعة الأميركية في بيروت ومثلهم في معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، ١٩٦٩. ولم يكن اختيار هاتين المؤسستين الثقافيتين الكبيرتين اعتباطاً. فهما تضمان دارسين من أكبر عدد من الأقطار العربية. ومن المفترض أن ينتشر بين دارسيهما الوعي بالقضية الفلسطينية أكثر من الجامعات الأخرى. تضمن الاختبار معلومات من مختلف نواحي الحياة الفلسطينية إضافة إلى الموضوعات الصهيونية و«الإسرائيلية» المتنوعة، في التاريخ والعقيدة والسياسة والمجتمع والثقافة. وكانت النتيجة مخجلة. هناك أسئلة عجز حوالى تسعين في المئة من الدارسين الإجابة عنها بأجوبة صحيحة. وهكذا أعطاني الكتاب الحجة بأن أستمر في خطة تعريف القارئ العربي بقضيته وعدوه الأكبر. وقد أطلقت على الكتاب عنوان «**الجهل بالقضية الفلسطينية**».

ومن منطلق الحاجة إلى التعريف بالقضية تولى المركز ترجمة **يوميات هرتزل**. وكانت اليوميات قد صدرت بعدة لغات. ترجمنا عن النص الإنجليزي. أشرفت أنا على تحرير الكتاب الذي تطوعت زوجتي هيلدا بترجمته إلى العربية. وأهمية الكتاب أنه أفضل وثيقة في فضح المخططات الصهيونية، لا لأن المؤلف مؤسس الحركة الصهيونية فقط، بل أيضاً لأنه يتكلم بصراحة ويكشف عن كل النوايا التي عبّرت الحركة عنها، وكذلك دولة «إسرائيل». وقصدنا من الكتاب أن نكفّ عن الاعتماد على مصادر غير موثوقة في حملاتنا الإعلامية ونتخذ من هذا الكتاب الرئيسي مصدراً أساسياً في فضح عدونا في فكره وأساليبه وأهدافه وسياساته. وجدير بالذكر أن الكتاب نال رواجاً منقطع النظير. وصدر في عدة طبعات. وهناك طبعة جديدة تحت الإعداد حالياً.

وقبل أن نشرع بإصدار مجلة «شؤون فلسطينية» (صدر العدد الأول منها أول آذار/مارس ١٩٧١) أصدرت كتابين «تمهيديين» للمجلة، أشبه بالعدد «الصفر» في لغة الصحافة بعنوان «**فلسطينيات**»، الجزء الأول الثاني (١٩٦٨و١٩٦٩). وضم كل منهما مقالات وبحوثاً من مختلف جوانب الشأن الفلسطيني. وقد أشرفت على الكتابين وحررتهما كما لو كنت أصدر عددين من المجلة العتيدة.

في العام ١٩٦٩، وفي مناخ نمو المقاومة الفلسطينية وتصاعد عملياتها كماً ونوعية ومساحة، كان لا بد للمركز أن يواكب هذه المرحلة الجديدة. فأشرفت شخصياً على سلسلة من الدراسات الخاصة، التي كنا نطبعها على الآلة الكاتبة ونسحبها على آلة الستانسل ونوزعها توزيعاً محدوداً وضيقاً جداً ولكل نسخة رقم نحتفظ به حتى نضمن عدم تسرب المعلومات إلى العدو.

بلغت منشورات هذه السلسلة الخمسين تقريباً. وقد حررت، شخصياً، أربعة منها، ما بين ١٩٦٩ و ١٩٧١. سأترك الكلام عن أهمية هذه المنشورات إلى حين تقييم عمل مركز الأبحاث. أكتفي بنبذة عن هذه المنشورات الأربعة: كتاب عن «**ملاحظات حول الإعلام العربي للقضية الفلسطينية**». ومجموعتا خرائط ميدانية، الأولى بعنوان «**خرائط فلسطينية**» والثانية بعنوان «**طرق المواصلات في فلسطين**». وكان المقصود منها، خاصة الثانية منهما، أن يتزود بهما الفدائيون كدليل لتحركهم داخل الأرض المحتلة. أما الكتاب الرابع فكان دراسة عن «**العمليات الفدائية الفلسطينية خارج فلسطين**». أعد الكتاب

ونشر في العام ١٩٧٠ بعد اشتداد العمليات خارج فلسطين، وتزايدها، الأمر الذي دعا الكثيرين من أصدقاء الثورة إلى النصح بالتخفيف منها واقتصار العمليات الفدائية فوق التراب الفلسطيني. وانقسم الفلسطينيون، أفراداً وفصائل، بين مؤيد ومعارض. لذلك قمت باستفتاء مئة من ذوي العلاقة بالموضوع، من أصدقاء للثورة الفلسطينية ومن رجال إعلام وعلماء نفس وسياسة وقانون دولي.

إضافة إلى ما تقدم حررت كتاباً بعنوان «**قائمة ببليوغرافية للقضية الفلسطينية في المجلات العربية الثقافية ١٩٤٨ ــ ١٩٧٠**». وقد ساعدني بالإعداد والتوثيق جمع من طلاب الدراسات العليا في معهد البحوث والدراسات في القاهرة الذي أشرفت عليه في العام الدراسي ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩.

وفي ١٩٧١ أصدرت مجلة «**شؤون فلسطينية**». وقد ترأست تحريرها حتى العام ١٩٧٦. وأخذت المجلة الكثير من وقتي واهتماماتي. وانصرفت إليها كلياً على حساب مساهماتي في التأليف. لكني لم أتخلَّ عن الإشراف على «**اليوميات الفلسطينية**» وتحريرها منذ ١٩٦٦ حتى ١٩٧٦. وهي كتاب توثيقي نصف سنوي يوثق لتطورات القضية الفلسطينية وأحداثها، فلسطينياً و«إسرائيلياً» وعربياً ودولياً. وأصبح الكتاب مصدراً أساسياً لا غنى عنه لكل دارس للقضية في تلك السنوات العشر. وتميز الكتاب بوفرة مصادره (حوالى المئة مصدر عربي وعبري وأجنبي) ودقة تبويبه وفهرسته ليسهل استعماله.

(*)

ارتبط اسمي بمركز الأبحاث. ولما جمّدت نشاطي ربيع ١٩٧٦ ثم استقلت نهائياً ١٩٧٧ (وقصة ذلك وخلفياته ترد في الفصل السادس عن العلاقة مع السيد عرفات) كان عليّ أن أواجه رغبات وإلحاحاً من عدد من المؤسسات تعرض أن «تستعين» بما اعتبروه «خبرة» ومعرفة في هذا الحقل البحثي الذي كانت الخبرة فيه نادرة في عالمنا العربي. ولا أكتم أني لمست في هذا الإقبال والطلب نوعاً من الاعتراف ورد الاعتبار، من جهة، ووسيلة لأداء خدمات ثقافية حاول عرفات أن يحرمني منها وأن يسد عليّ طريقها.

من بغداد إلى القاهرة إلى عمان ومن أبو ظبي إلى الكويت تنقلت في زيارات تطول أو

تقصر بدعوة من مراكز ومؤسسات ناشئة للأبحاث أو للدراسات الفلسطينية، إما للتأسيس والإنشاء أو لمراقبة النمو أو لتصعيد العمل. كنت ألبّي الدعوات بحماسة وأجتهد في الاطلاع على المشاريع ومناقشتها لكن دون الالتزام بارتباط رسمي أو وظيفة أو راتب. وأصبحت أشبه بالمستشار غير المتفرغ. أما هذه المراكز فكان أبرزها مركز الدراسات الفلسطينية في بغداد وهو ملحق بجامعة بغداد. ومركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة «الأهرام» في القاهرة وكان في أوائل نشاطه بإشراف محمد حسنين هيكل وإدارة حاتم صادق. ومركز الدراسات العبرية في عمان الذي لم يعش طويلاً وأجهضه الصلح مع «إسرائيل». ومكتب الدراسات الخاص بالبعثات الدبلوماسية في أبو ظبي حيث درّبت دبلوماسيي الإمارات على الدعوة لفلسطين. ومركز المعلومات في جريدة «القبس» في الكويت الذي عهد إليّ بإنشائه والإشراف عليه عبر زيارات شهرية. ومعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة الذي أصبحت لفترة عضواً في مجلس أمنائه.

وقمت بأعمال استشارية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس، فترأست لجنة الترجمة والتعريب. وقمت بوضع تقرير نقدي للمجلات الأربع عشرة التي كانت تصدرها بعض هيئات المنظمة في عدد من العواصم العربية. وشاركت مع نخبة من أهل الاختصاص والثقافة في وضع «استراتيجية الثقافة العربية» التي كان من المفترض أن تتبناها وزارات الثقافة في الدول الأعضاء في الجامعة العربية على غرار الاستراتيجية الاقتصادية التي أشرف على وضعها شقيقي يوسف. لكنها لم تفعّل وانتهى المشروع بمجرد كتاب على رفوف المكتبات تماماً كما حصل للاستراتيجية الاقتصادية.

وشاركت بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات في عدد من النشاطات الثقافية: انتخبني اتحاد الكتّاب الآسيويين والأفريقيين رئيساً لمؤتمرهم في بيروت. كما اختارني منبر العالم الثالث مندوباً عن فلسطين في مؤتمرهم في كراتشي ١٩٧٥. واختارتني لجنة تخليد ذكرى الرئيس جمال عبد الناصر في لبنان نائباً لرئيس اللجنة (الزعيم اللبناني كمال جنبلاط). واختارتني «الأهرام» لأكون واحداً من ثلاثة لتكريم الرئيس جمال عبد الناصر في ذكرى وفاته. والكتاب الوحيد الذي أصدرته في هذه الفترة كان عن عبد الناصر، بعنوان «عبد الناصر وما بعد» (١٩٨٠) وهو مجموعة بحوث تنظر إلى الناصرية بعد عشر سنوات من غياب زعيمها.

وكان ارتباطي التالي، الطويل، بمشروع «الموسوعة الفلسطينية»، التي كنت صاحب فكرتها ١٩٦٦، وتدرجت في مسؤولياتها من عضو ومقرر لمجلس الإدارة ١٩٧٧ إلى مستشار ١٩٨٠ إلى رئيس للتحرير ١٩٨٢ إلى رئيس لمجلس الإدارة ١٩٨٨. وللموسوعة حديث مطول في الفصل التالي.

كذلك فإني وإن كنت قد توقفت مؤقتاً عن التأليف ١٩٧٥ بإصدار المجلات والموسوعة، فقد عدت إلى هذا الحقل في التسعينيات من القرن الماضي، كما سيجيء ذكره في آخر فصول الذكريات.

(*)

أصل إلى المجلات الثقافية التي أصدرتها وترأست تحريرها بين ١٩٧١ و ١٩٨٢. ففي إحدى عشرة سنة أشرفت، بالتوالي، على أربع مجلات كبرى عرفتها حياتنا العربية الثقافية في الربع الأخير من القرن الماضي. «**شؤون فلسطينية**»، من آذار/مارس ١٩٧١ حتى نيسان/أبريل ١٩٧٧، و«**المستقبل العربي**»، من أيار/مايو ١٩٧٨ حتى آذار/مارس ١٩٧٩، و«**قضايا عربية**» (السلسلة الجديدة) من حزيران/يونيو ١٩٧٩ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨١، وأخيراً «**شؤون عربية**»، من آذار/مارس ١٩٨١ حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢. وصدر من هذه المجلات الأربع مئة وثلاثة أعداد احتوت على حوالى ألفي بحث ومداخلة.

باستثناء «قضايا عربية»، قمت أنا وبمبادرة مني بتأسيس المجلات الثلاث. فمنذ أن تسلمت إدارة مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦ كان حلمي أن أصدر موسوعة ومجلة. وإذا كان مشروع الموسوعة تأجل إلى الثمانينيات وانبثق عن هيئة خاصة لا علاقة للمركز بها، فإن المجلة رأت النور بعد رئاستي للمركز بأقل من خمس سنوات، أي بعد أن اطمأننت لسير العمل في المركز وتجهيزه بالإمكانات البشرية والمرجعية التي جعلته المركز الأول في الوطن العربي المختص بالدراسات والبحوث الفلسطينية. وكانت المجلة، بطبيعة الحال، تعتمد على إمكانات المركز اعتماداً كبيراً.

وتفاوضت مع مركز دراسات الوحدة العربية، الذي تأسس في بيروت ١٩٧٥، حول إصدار مجلة شهرية تنطق باسمه وتحمل دعوته الوحدوية. وفي أول شباط/فبراير ١٩٧٨

بدأت بالإعداد ليصدر العدد الأول بعد شهرين ونصف الشهر، وهي فترة قياسية في تاريخ الصحافة الثقافية. وما إن استقلت من رئاسة تحرير المجلة حتى انتقلت إلى «قضايا عربية»، وكانت المجلة تصدر منذ ست سنوات، بإشراف عبد الوهاب الكيالي ورئاسته للتحرير. وكنت بحاجة إلى أن أحقق نهمي بتحرير مجلة ثقافية بعد أن تخليت عن «المستقبل العربي». فأقنعت الكيالي، وكان صديقاً عزيزاً، قتل غدراً في ريعان شبابه، بأن يسلمني مجلته لأصدرها في حلة جديدة أسميناها «قضايا عربية ـ السلسلة الجديدة». ثم انتقلت في العام نفسه إلى تونس لإصدار «شؤون عربية».

كان الأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، يؤمن بالإعلام بشكل عام ويؤمن به مجالاً لتعريف الشعوب العربية على رسالة الجامعة العربية وكسب ثقة الجماهير لتصبح هذه الثقة حافزاً للحكومات لتنظر إلى الجامعة نظرة جدية وتلتزم بتعهداتها وتنفذ قراراتها. لكنه ظن أن هذا الأمر يتحقق بإصدار نشرة إعلامية تصدرها إدارة الإعلام في الجامعة. وكنت قد اجتمعت مع القليبي من قبل حين ترأست تحرير «المستقبل العربي». فأخذ يسأل عني إلى أن «عثر» عليّ ودعاني لزيارته في تونس. وهناك أقنعته بأن الاقتراب من هدفه، وهو هدف نبيل يستحق محاولة تحقيقه، لا يكون عبر نشرة إعلامية تتحدث عن نشاط الأمين العام وتنشر خطبه وأخباره، بل عبر مجلة ثقافية محترمة تتصدى للمشاكل العربية، الثقافية والسياسية والاقتصادية والدولية والتربوية والاجتماعية، على المستوى القومي العام، وتوكل أمر معالجتها إلى خبراء واختصاصيين، وتنشر بحوثهم العلمية. فاقتنع. لكنه شكا من ضعف الموازنة السنوية من جهة ومن سلبية ممثلي الدول الأعضاء تجاه أي مشروع يقدمه من جهة أخرى. واشترط أن أتولى أنا شخصياً إقناع المندوبين ومن ثم تسلّم رئاسة التحرير. وهكذا كان. واشترطت ألا أبقى مسؤولاً عن المجلة إلا لسنتين. واجتمع المندوبون. وعرضت المشروع. ووافقوا بالإجماع تقريباً (الكل باستثناء مندوب فلسطين!) وصدر العدد الأول في عيد الجامعة العربية ١٩٨١/٣/٢٢. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢، وكان « الإسرائيليون» قد أخلوا مدينة بيروت، عدت إليها بعد أن سلّمت «العهدة» إلى الأمين العام. وكان صدور المجلة مغامرة قمت بها ونجحت رغم كل الشكوك والعراقيل والمتاعب. حتى إن البعض وصفها بأنها مغامرة مجنونة.

وكان من المفروض أن أشرع بإصدار مجلة «شؤون عربية» باللغة الإنجليزية أيضاً بحيث

تكون المجلتان شقيقتين ولكن مختلفتان في المادة والجوهر. وصدر عدد واحد منها (وكان يحمل الاسم نفسه مترجماً إلى الإنجليزية). لكن تركي العمل ومغادرة تونس أوقفا المشروع ولم يصدر العدد الثاني!

(*)

إنها تجربة حافلة وممتعة بالنسبة لي. كانت رئاسة تحرير هذه المجلات الأربع مصدر ثروة لا تعوّض ولا تقدر بثمن من الخبرة أضفتها إلى خبرتي في مركز الأبحاث سابقاً، ثم ألحقت بها خبرتي في «الموسوعة الفلسطينية». وإن كنت أعتز بشيء في حياتي العملية إنما هو هذه الخبرة التي امتدت على مدى ربع قرن. وإني أنظر إليها الآن ومن بُعد نسبي من زاوية نفسية وشخصية. لكل إنسان هواياته ورغباته وقدراته، يميل إلى مهن وتخصصات فينجح، ولكنه لا يحقق النجاح نفسه في مجالات أخرى. وحين أرحل ويأخذ الناس في تقييم أعمالي آمل أن يأخذوا تجربتي في التحرير موضع اهتمامهم وتكون هي الأساس في الحكم على سيرتي العملية.

سألني باحث كان يستعد لإصدار مجلة عن «الوصفة» التي أنصح بها رئيس تحرير عتيداً. قلت: تعامل مع جميع الكتّاب والمحررين على اختلاف اختصاصاتهم أو ميولهم أو عقائدهم ولا تفرّق بين كاتب كبير معروف وكاتب ناشئ أو مجهول. فالمهم هو البحث لا اسم صاحبه. كن متواضعاً مع ثانيهما ولا تشعره بأنه درجة ثانية بل خذ بيده وساعده وتعهده. وكن عزيز النفس مع أولهما ولا تعطه مجالاً للسيطرة عليك وعلى غيره من الكتّاب. لا تخجل من الكبير فتصاب بمركب نقص ولا تتعال على الصغير فتصاب بعقدة تكبّر.

كان الكتّاب والباحثون كلهم أصدقائي. وعاملتهم كأصدقاء لي حتى أولئك الذين كانت معرفتي بهم محدودة وأولئك الذين كنت أختلف معهم في الرأي. واستطاعت هذه الصداقة أن تجمع حول المجلات الأربع (وحول مركز الأبحاث والموسوعة الفلسطينية) أفضل الكتّاب الذين ظهروا على الساحة الثقافية العربية منذ أكثر من ثلث قرن، من مختلف الأقطار والانتماءات والتخصصات. كان بعضهم ناشئاً ومغموراً حينما احتضنته ورعيته وأطلقته في ميدان الفكر أو البحث. وكان بعضهم حقق سمعة واسعة

وذاع صيته ورغب أن ينضم إلى أسرة مجلة أو مركز أو موسوعة حققت هي الأخرى نجاحاً باهراً، حتى أصبح هو يحتاج إلى هذا المنبر ليقول من فوقه كلمته مثلما يحتاج المنبر إلى أمثاله ليعزز ثقة جمهور القراء به. وإذا استعرت لغة التجارة أقول إن البضاعة الجيدة تحتاج إلى تاجر جيد مثلما يحتاج التاجر الناجح إلى بضاعة يرفع رأسه بها، وإلّا فإن التجارة تكسد إذا لم تجد من يروّج لها ويفلس التاجر إذا خسرت بضاعته.

وعندما أستعرض اليوم أسماء المئات من الكتّاب العرب الذين حققوا للمجلات الأربع نجاحها وصيتها الحسن، أشعر باعتزاز لا يوازيه اعتزاز. وأحسّ أن هذه هي ثروتي. بل هذا هو تراثي وتركتي. وهذه هي حياتي العملية التي حاولت فيها أن أكون مخلصاً للوطن وللثقافة، خادماً أميناً لهما بكل طاقاتي. وأرجو ألا أتهم بالغرور والادعاء إذا قلت إن هذه المجلات (مثل المركز والموسوعة) تحمل بصماتي. وأناشد الآخرين أن يحكموا عليّ من قراءة هذه البصمات. إنها موجودة وظاهرة في كل عدد من مجلة أو كتاب من سلسلة أو مجلد من موسوعة، ومن خلال قراءتها يكون الحكم على إنسان لم يتقن صنعة أخرى.

لا شك أن لكل من هذه المجلات الأربع شخصيتها المميزة، في ضوء صدورها عن جهة سياسية أو ثقافية مستقلة ومختلفة عن الجهات الأخرى، وفي ضوء نوعية تخصصها وقرائها في آن. ولم تكن المجلة الواحدة استمراراً لأخرى سبقتها أو تمهيداً لأخرى تلحق بها. فثلاث منها انتمت إلى هيئات سياسية لها تاريخها وأهدافها وتركيبها ولها غرضها من إصدار المجلة الناطقة باسمها. إذ إن المجلات الثلاث كانت تنطق باسم الهيئات التي صدرت عنها وكانت تراقب وتحاسب على هذا الأساس: منظمة التحرير الفلسطينية في حال «شؤون فلسطينية»، مركز دراسات الوحدة العربية في حال «المستقبل العربي»، وجامعة الدول العربية في حال «شؤون عربية». وحدها «قضايا عربية» لم تصدر عن مؤسسة سياسية صرف، بل عن دار نشر خاصة وإن كانت لها رسالة سياسية وقومية، وكانت (الدار والمجلة) ملتزمة التزاماً لا يختلف عن التزام المجلات الثلاث الأخرى.

ومن حق القارئ عليّ، خاصة إذا لم يكن مطلعاً في حينه على هذه المجلات، أن أركّز بشيء من التوسع على الصفات المشتركة التي تميزت بها هذه المجلات بالرغم من انفراد كل منها بشخصية متميزة لا تذوب بالمجلات الأخرى.

معرفة جمهور القراء المفترضين هو شرط أساسي عند التخطيط لإصدار مجلة. فإذا لم يكن المسؤول يعرف بالضبط إلى من سيتوجه في مجلته ضاعت البوصلة وأخطأ الهدف وترنحت المجلة سكرى بين احتمالات مختلفة وربما متناقضة.

كان جمهور مجلاتي الأربع من أهل الثقافة المسيّسين إلى حد ما، وعلى المستويات المتنوعة من الثقافة والتحصيل العلمي. لم يكن بين المجلات أية مجلة «شعبية» بالمعنى المنفلت والشائع لتعبير الشعبية. ولا كان بينها مجلة أكاديمية صرف من الجهة الأخرى. كانت كلها تُعنى بما يهم المثقف العربي عموماً، ذا الحس السياسي والوطني أو القومي. لذلك حصرت محتوياتها بالبحوث والدراسات والمعالجات الموضوعية، بروح علمية ودقة وعمق، أمينة في نقل الوقائع والاعتماد على المصادر ومجردة في التحليل ومنطقية في الاستنتاج، مدعمة دائماً بالمراجع والوثائق دون المبالغة في الغوص في المصادر حتى لا تحشر نفسها في الدائرة الجامعية المتخصصة، ودون إطلاق الكلام جزافاً بدون رقيب. وهكذا كان الدارسون هم الجمهرة الكبرى من القراء، سواء كانوا طلاباً ثانويين أو جامعيين أو طلاب الشهادات العليا. كذلك كان الكتّاب وأهل الاختصاص في الموضوعات التي ركزت المجلات عليها، فلسطين والوحدة، على مختلف الأصعدة، السياسية والتاريخية والدولية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية بشكل عام. ومثلهم الإعلاميون الذين يعتبرون الاطلاع على محتويات هذه المواد جزءاً من زادهم المهني الأساسي. وربما انفردت «شؤون فلسطينية» بضم شريحة أخرى من القراء الدائمين إلى الشرائح التي ذكرت، وهم أهل المقاومة الفلسطينية في السبعينيات، من أبناء الفصائل ومن المستقلين الملتزمين بالنضال بأشكاله المختلفة. ولما كانت أعداد هذه الجماعات كبيرة على مستوى الوطن العربي، تميزت مجلاتي برواج منقطع النظير. كان عدد نسخ المجلة الواحدة في كل شهر يراوح بين عشرة آلاف وسبعة عشر ألفاً. والرقم الأعلى في التوزيع بلغته «شؤون فلسطينية». وتلتها «قضايا عربية». أما «المستقبل العربي» و«شؤون عربية» فقد حددت الموازنات التي وضعتها لهما الهيئة الناشرة (مركز دراسات الوحدة العربية، وجامعة الدول العربية) عدد النسخ التي يمكن للمجلة أن تطبعها وتوزعها. ومن هنا لم نكن نطبع من أي منهما عدداً يسدّ حاجات السوق.

وكان التوزيع يشمل الأقطار العربية كلها، ورقعة واسعة من العالم غير العربي. (بلغ الإقبال على «شؤون فلسطينية» في بلد مثل بغداد أن كتب الوكيل هناك إعلاناً عن المجلة

في لوحة كبيرة طولها ثلاثة أمتار وضعها على جانبي كل باص من باصات العاصمة العراقية الحمراء بحيث كانت الإعلانات تجذب أنظار الجماهير من بعيد. وأظن أن مجلتنا كانت أول مجلة عربية نالت هذا النوع من الدعاية المكلفة مالياً).

وقلما كانت المجلة تمنع من دخول قطر ما. لم يحصل أن حُظر على أية مجلة التوزيع بشكل مطلق في أي قطر، وإن كان الحظر شمل هذا العدد أو ذاك من هذه المجلة أو تلك. وكانت الأسباب سياسية دائماً: ضيق صدر نظام معين بكلام (وأحياناً باسم) كاتب معين في موضوع معين. ولا أعتقد أن أوامر المنع طالت عشرة من هذه الأعداد التي تجاوزت المئة وتوزعت على عشرين قطراً، أي أن النسبة لا تزيد عن واحد بالمئة. وهو أمر مطمئن. إنه لا يدل على تسامح الرقابات العربية بقدر ما يدل على تعاون المحرر والكاتب في قول الحقيقة والتزامها دون استفزاز النظام وإثارته. وكان شعاري دائماً: أن نقول الحقيقة بهدوء ولباقة ولياقة تتيح لها أن تصل إلى أوسع مدى من الآذان والأعين، بينما يحد الصراخ والتهويل والإدانة القاسية المباشرة من نشر الكلمة ويحرمها من الوصول إلى كل الناس التواقين إلى سماعها. لكن هذا الشعار لم يكن يحدّ من جرأة المجلة على أن تقول الحقيقة حتى لو كانت تعلم أن قولها سيزعج نظاماً أو رقابة ما بشرط أن يكون قول الحقيقة شفافاً وموثقاً ومهذباً. وأذكر أني في أكثر من مناسبة نشرت مقالات لرؤساء تحرير أو محررين في مجلات أخرى خشوا من ضيق صدر مجلاتهم أو ناشريها بالرأي الذي يقدمون في مقالاتهم. حتى إن أحدهم شبهني بـ«الفدائي» الذي يتجرأ على نشر مادة يعرف أنها قد تعرّضه للعواقب دون أن يخاف من تلك العواقب!

كان لكل مجلة جدولها الزمني في الإعداد والطباعة والصدور والتوزيع، جدول قاس لا يحتمل التسويف أو التباطؤ أو الإهمال. ولتحقيق ذلك كان الكاتب يلاحق باستمرار ليسلم مقاله في الموعد المتفق عليه. وكثيراً ما رفضت مقالات وصلت متأخرة بدون عذر. كما كانت المطابع ملزمة بالتقيد بالمواعيد. وكنت أفرض غرامات على المطابع التي تتلكأ في تسليم المواد حسب الاتفاق الذي كان ينص على هذه الغرامات بوضوح.

وكانت المجلات الأربع شهرية مع حالتين من الاستثناءات: صدرت «شؤون فلسطينية» ثم «المستقبل العربي» في السنة الأولى من كل منهما مرة كل شهرين، وذلك لدوافع مالية صرف.

وحرصت المجلات الأربع على تسعير يراعي أوضاع المثقف العربي الذي يعمل في حقل الكتابة والتأليف والطالب العربي الذي يشكو عادة من ضآلة إمكاناته المالية قياساً بالشرائح الأخرى. كما كانت بعض الأقطار ذات الدخل العام المحدود (مصر مثلاً) تنال حسومات خاصة على سعر المبيع. كذلك كانت تحدد أسعار مخفضة لبعض الشرائح في بعض المجلات، مثل أفراد المقاومة الفلسطينية بالنسبة إلى «شؤون فلسطينية»، والعاملين في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالنسبة إلى «شؤون عربية». وفي كل الحالات كانت إدارة المجلات تزود عدداً كبيراً من المؤسسات الثقافية والتربوية والنقابية والمكتبات العامة بنسخ مجانية.

وكنت أحرص على اختيار الموزعين. فالموزع يستطيع أن يدفع المجلة إلى الأمام ويعرّف أكبر رقعة من القراء عليها أو أن يخنقها ويحجبها عن الأعين. وبقدر ما وفقنا في التعامل مع عدد لا بأس به من الموزعين في مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية، وقعنا عدة مرات في فخاخ موزعين تنقصهم المهارة أو الأمانة أو المصداقية. لكن التجربة مع هذا النوع من الموزعين كانت تساعدنا في تحسين الاختيار في مناسبات لاحقة. ولعل «الحاج مدبولي» في القاهرة هو أطرف موزعي مجلاتي الأربع، وكذلك كتب مركز الأبحاث والموسوعة الفلسطينية فيما بعد. كان الحاج، عند بدء التعامل معه، يعرض المنشورات في أسفل سلّم في عمارة في ميدان سليمان باشا المكتظ بالمارة والسيارات، مقابل محل «جروبي» الشهير. وكان الرجل أمياً وبسيط المظهر ويتعامل مع عملائه وزبائنه ببراءة شديدة. أذكر أنه كان يضع حصيلة نهاره (وتبلغ آلاف الجنيهات) في جيب جلبابه البلدي. ولا يعرف آلات الحساب والإيصالات والفواتير إطلاقاً. يكتفي بالثقة وبكلمة الشرف. وكنا نعقد الصفقات بآلاف الجنيهات على قارعة الطريق وأمام المارة. وكان نشاطه وإقبال المثقفين المصريين والعرب المقيمين في مصر على مكتبته كفيلين بجعله أنشط بائع، ثم موزع ثم ناشر، للكتب والمجلات العربية في مصر. وتوسع عمله، ففتح مكتبة ضخمة في قاعة قرب ناصية الشارع التي ارتبطت باسمه. وتوسع أكثر وأسس فروعاً له في عدد من المدن المصرية والعربية. وهو اليوم من كبار الناشرين العرب. ولا شك أنه رضي أخيراً بأن يستنجد بآلات الحساب والكومبيوتر والإنترنت والسجلات والكتبة والمحاسبين والمراسلين، وبفتح حسابات في المصارف، وغيرها من أمور لم يكن يعهدها من قبل.

إن فضائل الحاج مدبولي ونشاطه الذي ربما انفرد به بين عشرات الموزعين العرب تقودني إلى الإشادة بناشر آخر تعاملت معه ووجدت فيه مثالاً آخر على المثابرة والمصداقية اللتين تؤهلان صاحبهما إلى أن يصبح قدوة بين أقرانه. إنه شريف الأنصاري، صاحب المكتبة العصرية في صيدا الذي تعاملت معه في الستينيات والسبعينيات وكان من أفضل الناشرين والموزعين ولو في نطاق محدود. كان يتعامل مع مركز الأبحاث بثقة مطلقة. كانت كلمته أصدق من أي عقد أو اتفاق قانوني. لكن الموت عاجله قبل أن يوسع أعماله خارج لبنان.

ولم يكن للمجلات الأربع دخل من الإعلانات. لم تكن تنشر إعلانات مدفوعة الثمن إطلاقاً. لكنها كانت تتبادل مع شقيقاتها من الدوريات الثقافية العربية إعلانات مجانية. ولعلي أول من بدأ هذا التقليد في التبادل الثقافي الذي أصبح اليوم شائعاً.

وكنت حريصاً دائماً، وفي المجلات الأربع كلها، على أن يتقاضى الكتّاب مكافآت مالية حتى ولو كانت ضئيلة نسبياً ولا تتناسب مع جهودهم. وكان إصراري على ذلك سبباً في إشكالات قامت مع ناشر إحدى هذه المجلات الذي اعتبر الكتابة في المجلة شرفاً للكاتب ولا يستحق أن يكافأ عليه. وهي مقولة رفضتها دائماً حتى شاع بين جمهور الكتّاب أني نصيرهم في مواجهة أصحاب المجلة ومموّليها.

وحصرت المجلات موادها بالمقالات والبحوث والدراسات والتعليقات، ولم تُعن بالإبداعات الأدبية والفنية. فلا شعر ولا قصة ولا لوحات ورسوم. إنما كانت تعنى في الوقت نفسه بالمقالات النقدية للإبداع الفني والأدبي عنايتها بنقد النتاج السياسي والثقافي عموماً ومراجعته.

وحرصت المجلات الأربع، كذلك سائر منشورات مركز الأبحاث والموسوعة الفلسطينية، على مراجعة المواد مراجعة دقيقة قبل الطباعة وخلال عملياتها المتداخلة تفادياً للوقوع في الأخطاء، سواء الطباعية أو اللغوية، أو تلك التي تتعلق بالمعلومات أو التي تثير إشكالات سياسية أو عامة. وفي الذاكرة الآن الكثير من الأخطاء التي وقع بها كتّاب كبار، ولولا المراجعات المكثفة والمتوالية لكانت المقالات ظهرت وهي تحمل تلك الأخطاء لتوقع بأصحابها وبالمحررين، وتثير استغراب القارئ واستهجانه. وبرأيي أن معظم هذه الأخطاء

إنما يعود إلى تسرّع كتّاب كثيرين بتقديم نتاجهم دون مراجعة كافية وترك حمل التدقيق على رئيس التحرير. ذلك أن كثيراً ما كان الخطأ بدهياً وكان الانتباه إليه أمراً ميسوراً ولا يحتاج إلى جهد كبير.

إلا أن العناية الفائقة من قبل رئيس التحرير وجهاز التحرير والمراجعة والتصحيح معه بالتدقيق لم تكن حائلاً دون بقاء بعض الأخطاء وظهورها في المجلة أو في الكتاب. وفي هذا المجال أيضاً نوادر كثيرة عن أخطاء حصلت في حينه وارتدت علينا بالغضب والعتاب والاستغراب والاستنكار. دعاني بعض هذه الأخطاء إلى سحب مواد من الأسواق لإجراء التعديل أو التصحيح المناسب. مثلاً، خلط محرر بين موريشس وموريتانيا، فتحدث عن علاقات دبلوماسية بين «إسرائيل» وموريتانيا بدل موريشس. وثارت ثائرة الحكومة الموريتانية. وسحبنا المجلة من الأسواق لنصحح الخطأ ـ كان هذا قبل عشرين سنة من إقدام موريتانيا على الاعتراف بالعدو وإقامة علاقات دبلوماسية معه! وتسرع مصحح في إجازة طباعة كتاب كتبه «أنيس فوزي قاسم» ولم ينتبه إلى أن عامل المطبعة حرّف الاسم فأصبح «أنيس فايز صايغ»! وكانت عملية التصحيح بعد اكتشاف الخطأ مكلفة معنوياً ومالياً ولكن لا بد منها.

إن تبويب مواد العدد الواحد مسألة هامة لا من حيث الشكل فقط، بل من حيث المنطق أيضاً. فالموضوعات العامة مثلاً تسبق الموضوعات المحددة. والمقالات تسبق التقارير والأبواب الشهرية. والموضوع لا اسم الكاتب (شهرته) هو الذي يقرر مكان المقال في العدد. وقد عانيت من تقيدي بهذه القاعدة الشيء الكثير. وكم من كاتب عتب وغضب. وبعضهم قاطع المجلة، لأني نشرت مشاركته في صفحات لاحقة للمكان الذي يريد لمقاله أن ينشر فيه باعتباره أهم من غيره! لن أذكر أي اسم من هؤلاء الكتّاب الغاضبين وهم بالعشرات. بعضهم ندم وعاد إلى التعاون وبعضهم أصرّ على أن يكون هو الأول وفي الطليعة دائماً وبالتالي خسرناه نحن وخسرنا هو!

ولأن المجلات منابر للأفكار ووجهات النظر المتعددة والمختلفة، باعتبارها تؤمن بحرية الرأي وتتيح صفحاتها لمختلف الاتجاهات من ضمن السياسة العامة للمجلة المتمسكة بالثوابت القومية والوطنية والتقدمية والإصلاحية، لم يكن العدد الواحد يشمل أصواتاً مختلفة ومتباعدة فقط، بل كانت المجلة تسمح بالرد، بل تستكتب الرد أحياناً وتنشره في

عدد تال بكل احترام لرأي الكاتب المعترض. وحتى يعتاد قارئ المجلة على النقد وعلى سماع أفكار لا تتفق مع أفكاره، كنت في العدد الأول من كل مجلة أصرّ على نشر مقال لكاتب يعارض أفكاراً أحملها وأعلنها وسبق أن نشرتها في كتاب أو مجلة أخرى في الموضوع نفسه. ومنذ أن استكتبت خيرية قاسمية مقالاً دفاعياً عن صفحة من صفحات التاريخ الهاشمي في أول عدد من «شؤون فلسطينية»، وكان ذلك بعد أن نشرت كتابي عن التاريخ الهاشمي، وأنا أحرص على اتباع هذا التقليد باستمرار. و«من ساواك بنفسه ما ظلمك» كما يقول المثل. لكن كتّاباً كثيرين كانوا ينسون هذه القاعدة الذهبية في حرية القول والنشر ويحتجون على مقال يخالفهم في آرائهم. تحداني مرة دبلوماسي عربي بأن أنشر له مقالاً يتضمن هجوماً عنيفاً ضد منظمة التحرير الفلسطينية في «شؤون فلسطينية». فوافقت بشرط أن ينشر لي في مجلة يشرف هو عليها في عاصمة بلده رداً على مقاله أدافع فيه عن سياسة المنظمة وأنتقد سياسة بلده، فرفض بالطبع. أي أن المطلوب أن يكون الصدر الواسع عندي أنا فقط وليس عنده هو أيضاً. وأتذكر أني نشرت في أحد أعداد «شؤون عربية» مقالاً نقدياً عن الجامعة العربية قسوت في الكلام عنها وعن الأمين العام. وللحقيقة والتاريخ أذكر أن الأمين العام، الشاذلي القليبي، لم يغضب بل هنأني على المقال وعلى ما عبّر عنه من «جرأة» في نقد المؤسسة التي تصدر المجلة عنها وتنطق باسمها.

وحتى تكون المجلة منبراً حراً كان لا بد من توسيع رقعة الكتّاب المساهمين، سواء من حيث الآراء والعقائد والمذاهب، أو من حيث الأقطار التي ينتمون إليها.

وأنا أعترف هنا أن الغالبية الكبرى من كتّاب المجلات الأربع كانت من عرب المشرق. وذلك لأسباب موضوعية خارج إرادتي. وهذا ما دعاني إلى أن أرحب أكثر بكتّاب المغرب وأضع جهداً أكبر في الاتصال بهم ودعوتهم للكتابة وتقديم كافة التسهيلات لهم. (يسعدني أن أقول إن مجلة «المستقبل العربي» انتبهت مؤخراً إلى هذا الأمر وأخذت نسب مشاركة الباحثين المغاربة ترتفع بشكل ملحوظ تهنأ المجلة عليه).

ولم يكن جهدي أو اهتمامي ينحصر بالمشهورين والمعروفين من الكتّاب. وكنت أحياناً أميل إلى الطرف الآخر، فأحابي الشباب غير المعروفين الذين أرى في بواكير كتاباتهم أملاً بأن يصبحوا من كبار الكتّاب في المستقبل. وهناك العشرات من الكتّاب الذين

كانوا مغمورين وأبرزتهم مجلاتي وساعدتهم على الانطلاق في عالم الفكر والإنتاج. فالمجلة مدرسة تتعهد طلابها وتساعدهم حتى يتخرجوا فيها بجدارة وثقة. ولا شك أن اهتمامي بكتابات الناشئين وتحريرها تحريراً دقيقاً وشاملاً وتصحيحها وتعديلها وتهيئتها للنشر كانت تنال سرور الكتّاب وشكرهم واعترافهم. وكنت أشعر بأن هذا العمل المضني هو جزء أساسي من واجبات المحرر تجاه الكتّاب خصوصاً وتجاه عالم الثقافة والنشر عموماً.

والمحرر، بنظري، ليس ساعي بريد ينقل المادة من صاحبها إلى القارئ عبر المطبعة. إنه مدقق مسؤول أمام كاتب المقال وأمام قارئه على حد سواء. لذلك عليه أن يتعهد المقال ويتعب عليه قبل أن يجيز نشره، دون التحكم بأفكار الكاتب وفرض آراء معينة عليه. وفي حال اختلاف الرأي بين المحرر والكاتب يبقى للثاني منهما الحق بالمسؤولية عما يرد في مقاله ويبقى للأول حق السماح بالنشر أو عدمه. وهذا جانب هام من العلاقات الحرجة والدقيقة والمتوازنة بين المحرر والكاتب. فلحرية كل منهما حدود لا يجوز لأي منهما تجاهلها ولا تجاوزها. والنقاش الهادئ والحوار القائم على الثقة المتبادلة هو حلاّل المشاكل في معظم الأحيان. ولا أذكر كاتباً واحداً اتهمني مرة بأني تصرّفت بمقال له تصرفاً غير قانوني أو سمحت لنفسي بإجراء تعديلات دون علمه أو موافقته. وبمجرد أن تنشر المجلة المقال في الصيغة الموافق عليها يصبح المحرر هو المسؤول عن كل ما جاء في المقال أمام المؤسسة التي تنشر المجلة وأمام الرقابة وأمام الرأي العام. من هنا أستطيع أن أوجز وصف رئيس التحرير بأنه ديموقراطي في علاقاته مع الكتاب ولكنه مستبد في قراراته النهائية.

وأصعب ما كان يواجهني من مشاكل (وكذلك كل رؤساء التحرير في العالم) هو التنبه إلى أن مرسل المقال هو صاحبه وكاتبه فعلاً ولم يسرقه من كاتب أو كتاب آخر. فليس من رئيس تحرير يعرف كل شيء ويقرأ كل ما ينشر حتى يستطيع أن يكشف عن مصدر كل مقال. كثيراً ما يشك المحرر ويرتاب، فيتحرّى ويدقق. لكنه ليس معصوماً من الخطأ. والواقع أنه لم تنطلِ عليّ في حياتي المهنية كلها إلّا أربع حالات من حالات السرقة الأدبية الفاضحة بنشر مقالات لكاتب زعم أنه صاحبها، ثم تبيّن أنها من قلم شخص آخر. وفي هذه الحالات كنت أنشر اعتذاراً مزدوجاً، للكاتب الأصيل وللقارئ، مع كلام قاس للكاتب المزيف!

«الشيء بالشيء يذكر». يزجني الحديث في السرقات الأدبية في موضوع مرتبط به نوعاً ما، وهو ازدواجية الولاء عند بعض الكتّاب أو المحررين (وهم قلة لحسن الحظ) الذين يقدمون رأياً محدداً في مقال ورأياً مغايراً تماماً في مقال آخر في الموضوع نفسه وفي الوقت نفسه. ولا شك أنها ظاهرة مرَضية خطيرة. أذكر، على سبيل المثال، باحثاً عسكرياً نشر في الشهر نفسه بحثين منفصلين بتوقيعين مختلفين. رأى في أحدهما أن لولا مساندة الجيش العراقي لسورية في حرب ١٩٧٣ لكانت دمشق سقطت. ورأى في ثانيهما أن دخول القوات العراقية إلى سورية لم يكن له فائدة تذكر لأنها دخلت متأخرة ومتعبة وضعيفة! وفي الستينيات كان أحد الكتّاب ينشر مقالات في بعض الصحف المصرية يهاجم مجلة «حوار» هجوماً عنيفاً بينما كان في الوقت نفسه ينشر مقالات في المجلة وفي الدفاع عنها بتوقيع زوجته! ولا ننسى تلك المجلة الثقافية الرصينة التي كلنت تطبع في العدد الواحد «ملزمتين» تحتوي إحداهما مقالات ناصرية وتضعها في النسخ المرسلة إلى مصر والأقطار العربية الموالية لها، وتحتوي ثانيتهما مواد ضد جمال عبد الناصر وتضعها في النسخ المرسلة إلى الأقطار المعارضة لمصر آنذاك!

تميزت المجلات الأربع بالدقة والموضوعية وبالمستوى العلمي وأخذت لنفسها طابعاً لافتاً للنظر من البساطة في المظهر، في الغلاف والحرف الطباعي ونوع الورق والعناوين. لم يكن ذلك لمجرد التوفير المادي بل قصد منه أيضاً تعزيز النظرية بأن المادة الممتازة لا تحتاج إلى وعاء براق من البذخ والزخرف واللمعان، وبأن المحتوى هو الأساس وهو أهم من الشكل الخارجي.

ومن الصفات المشتركة في هذه المجلات أنها أدخلت أبواباً شهرية جديدة في العدد الواحد. وانتشرت الفكرة بين معظم المجلات الشهرية الثقافية العربية فيما بعد وأصبحت اليوم تقليداً متبعاً دائماً. منها باب عرض المؤتمرات والندوات والاجتماعات ذات العلاقة بموضوع المجلة ونقدها. وكانت المراجعات من قبل تنحصر في نتاج المكتبات. وابتدأت «المستقبل العربي» باباً شهرياً للإحصاءات في الشؤون العربية المختلفة. وأفردت كل المجلات باباً للمناقشات والردود والتعقيبات.

وأعتقد أن باب «الشهريات» الذي بدأته «شؤون فلسطينية» منذ عددها الأول ١٩٧١ وأصبح تقليداً تتبعه عدة مجلات ودوريات فكرية عربية هو أفضل تقليد أدخلته مجلتنا

في دنيا الصحافة الثقافية وأصبح تراثاً له قيمته الكبرى. وقد توزعت شهريات «شؤون فلسطينية» على الموضوعات الفلسطينية، السياسية والعسكرية وانعكاساتها وارتباطاتها، على الأصعدة الأربعة: فلسطينياً وعربياً وصهيونياً ودولياً. وكانت صفحات هذه الأبواب التي تقارب العشرين كل شهر تقدم مسحاً شاملاً، بالعرض والتوثيق من جهة، والتحليل والتفحص من جهة ثانية، بحيث يشكل مجموعها في عام أفضل كتاب في تطورات القضية الفلسطينية في ذلك العام على كافة الصعد. وحرر «الشهريات» نخبة من باحثي المركز، وقد تفرغ بعضهم لهذه المهمة: بلال الحسن للشؤون الفلسطينية، أحمد خليفة وصبري جريس وعبد الحفيظ محارب وحنة شاهين (التي استشهدت في عملية تفجير المركز ١٩٨٣) للشؤون «الإسرائيلية» والصهيونية، صادق جلال العظم للشؤون الدولية، هيثم الأيوبي ومحمود عزمي وهشام عبدالله للشؤون العسكرية. وكنت أشرف على هذا الباب إشرافاً مباشراً.

لعل من يراجع هذه المجلات اليوم يجد أموراً مشتركة أخرى بين أعدادها. يكفي هنا أن أقول باعتزاز (وليعذرني القارئ على حماستي وانحيازي لهذه المجلات) إنها كانت من أفضل ما صدر في عالمنا الثقافي الملتزم في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وإذا حق لي بعض التباهي فليس مقارنة بالمجلات الأخرى وإنما مقارنة بما حققته أنا من أعمال أخرى في حياتي. وكلما عبّر قراء ومثقفون اليوم عن أثر تلك المجلات في إطلالاتهم الثقافية في أكثر من عقد من الزمان أشعر بسعادة تغمرني. إني أفسّر إطراءهم بأن الجهود التي بذلتها لم تذهب سدى، وإنْ توقف معظم هذه المجلات (أو قتل أو استشهد). ولا يهمني بعد هذا إذا لم يكن بين المجلات الأربع ما أشار إطلاقاً إلى اسم مؤسسها ومطلقها. وليس بينها واحدة ودّعتني بكلمة شكر، حتى ولا تلك التي حررتها متطوعاً، أو تلك التي سدّت الفراغ بعد استقالتي بسبعة محررين دفعة واحدة! حتى إن بعضها تعمد حذف الاسم لغرض في النفس. ففي ذكرى تأسيس إحدى هذه المجلات طُلب من أحد الكتّاب الكبار، وهو صديق لي، أن يستعرض تاريخ المجلة ويقيّمها فكتب مقالاً موضوعياً في أكثر من ثلاثة آلاف كلمة خصّني بالذكر بسبع كلمات. وقد هنأته فيما بعد على جرأته لمجرد ذكر اسمي. (وبالمقارنة، استمرت جريدة «الأهرام» تذكر اسم مؤسسها بعد أكثر من مئة عام من تاريخ صدورها). هذا مع العلم أن كلاً من المجلات الأربع استفاد من المقالات الجاهزة للنشر التي تركتها في المكتب بعد استقالتي. وبين المجلات واحدة توقفت عندما استنفدت كل المقالات التي تركتها.

هذا الكلام ليس تذمراً ولا شكوى. فقد اعتدت على ذلك. ولست الوحيد في هذا «الإنصاف» في جيلي. لكن المرء لا يستطيع إلا أن يستغرب جحود بعض أهل الثقافة بالذات: ففي برنامج تلفزيوني عن مركز الأبحاث مدته نصف ساعة، لم يكتفِ أحدهم بعدم ذكر اسمي إطلاقاً، بل حوّل الحديث ولمدة طويلة نسبياً إلى شخص آخر لم تكن له أدنى علاقة بالمركز. وفي برنامج تلفزيوني آخر لمدة من ساعة عن «الموسوعة الفلسطينية» اقتصر الكلام عن دوري فيها على جملتين: تلومني إحداهما لأني كنت وراء قتل المشروع بسبب خلافي مع عرفات، وتتمنى الثانية لي الشفاء لأن مرضي حال دون استمرار الموسوعة! وأؤكد أني لا أتألم من هذا الواقع لنفسي وإنما أتألم لحال الجحود عند أصدقاء ومعارف أتقنوا فن التسلل والتسلق، يتسللون إلى السلطان ويتسلقون جدران الشهرة الثقافية (والاجتماعية والمادية) بمهارة. وفي مقابل هؤلاء، يبقى للمرء رصيده الضخم عند جمهرة واسعة جداً من أهل الثقافة ممن يحتفظون بذاكرة وبأخلاق جيدة. وإذا كان لكل حدث عبرته، فالعبرة التي أعتز باستنطاقها من تلك التجارب التي قد تبدو مرّة من الخارج أن عمل المرء هو الذي يبقى شاهداً، فيحكم له أو عليه، بعيداً عن تقريظ المعجبين أو هجاء الحاسدين والحاقدين.

وربما يتساءل قارئ، وإذا فعل فإنه مصيب في تساؤله: لماذا هذا القفز من مجلة إلى أخرى. لماذا لم أمكث في مشروع واحد مدة طويلة؟ والإجابة مزدوجة. فمن الجهة الأولى أنا أهوى التأسيس، بوضع القواعد والأرضية الصالحة وأترك للآخرين الانطلاق بالمشروع، وربما كانوا أكثر كفاءة أو ملاءمة. فأنا أؤمن بضرورة فتح الباب دائماً أمام أصحاب الكفاءات وتشجيع الناشئين الواعدين في الكتابة والتحرير وعدم الاستئثار بالمناصب حتى لا تغلق الأبواب أمامهم. ومن الجهة الأخرى فرضت ظروف عليّ أن أستقيل احتجاجاً أو رفضاً لتدخل. فأنا إنسان غير صدامي. وإذا اصطدمت مع جهة ما أفضل الانسحاب بهدوء ودون ضجة. وفي حال كل من «شؤون عربية» و«قضايا عربية» كنت أنوي من البدء أن أغادر المشروع بعد فترة محددة تراوح بين سنة وسنتين ليتولى غيري استئناف المسيرة. وكان صدامي المتواصل والعنيف مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك يقضي بأن أترك «شؤون فلسطينية» (ومركز الأبحاث) يوماً من الأيام. والغريب أني صمدت في المجلة حوالى ستة أعوام. وسوف يرد تفصيل ذلك في الفصل السادس. أما «المستقبل العربي» فلها حكاية لا داعي الآن لنبش صفحاتها وقد مضى عليها أكثر من ربع قرن. وسأكتفي بذكر الخطوط العريضة لتلك التجربة التي أتعمد أن

أنساها ولا أريد أن أعود إليها أو أقف عندها طويلاً.

كنت منذ تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٥ على صلة به وعلى صداقة مع معظم مسؤوليه وأعضاء مجلس أمنائه، وكنت أشعر أني من «أهل البيت». لذلك لما دعاني أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للمركز، بشير الداعوق (صاحب دار الطليعة الذي سبق أن نشر أحد كتبي) أن أنضم إلى المركز وأشرف على مجلة كان المركز يفكّر في إصدارها ترددت واعتذرت لأني كنت في تلك الفترة (أواسط ١٩٧٧) في طور «النقاهة» من تجربتي المرّة مع ياسر عرفات في مركز الأبحاث. لكن لما ألحّت اللجنة التنفيذية عليّ بإصدار المجلة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وكنت يومها قد انتقلت إلى القاهرة وعملت مستشاراً للأمين العام للجامعة العربية ومساعداً للدكتور محمد الفرا الأمين العام المساعد، شعرت أني تجاوزت مرحلة النقاهة وأصبحت مستعداً نفسياً لتحمل مسؤولية مجلة جديدة. والطريف أن تاريخ توقيع العقد مع المركز في القاهرة كان يوم خطاب الرئيس أنور السادات في مجلس الشعب الذي أعلن فيه عزمه على الذهاب إلى «إسرائيل» والخطاب في الكنيست وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع ذلك الكيان المغتصب (أي صفحة، وبئسها من صفحة!).

بقيت في القاهرة حتى اليوم الأول من شباط/فبراير ١٩٧٨. وانكببت في تلك الأيام الخمسة والسبعين على الإعداد للمجلة ووضع الخطط والكتابة إلى عشرات الكتّاب العرب ممن تعاونت معهم في مركز الأبحاث وشؤون فلسطينية أدعوهم إلى التعاون. وكان أكثر ما شجعني على ذلك وبعث فيّ الأمل بنجاح المشروع أن اللجنة التنفيذية لمركز الدراسات اختارت الدكتور لبيب شقير مديراً عاماً للمركز. وكان هذا الرجل الوطني والعروبي والعالم الاقتصادي والرئيس السابق لمجلس الشعب رجلاً يحسن التعامل معه بكل معاني الكلمة. واجتمعت وإياه عشرات المرات. ووضعنا الخطط وأصول التعاون بين المركز والمجلة، وبالذات بين مدير المركز ورئيس تحرير المجلة. وكنت عند كل اجتماع أتطلع بشغف وأمل وتفاؤل إلى عودتي إلى بيروت وإصدار المجلة. لكن الآمال طارت حينما أبلغني شقير، أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، أنه أبرق إلى المركز يعتذر عن عدم تمكنه من الوفاء بوعده بالذهاب إلى بيروت وإدارة المركز. ولم يكشف الرجل لي عن الأسباب الحقيقية لهذا القرار. واكتفى بالقول أن ابنته غير متحمسة لترك القاهرة!

وقع الخبر عليّ وقع الصاعقة. فأنا وافقت على العرض بالرغم من بعض التحفظات التي ذكرتها عند توقيع العقد، لمجرد أن علمت أن شقير هو المدير العام للمركز. لكنني لم أتراجع مثله، وشعرت أن عليّ أن أفي بتعهداتي. وغادرت القاهرة دون أن أقدم استقالتي ودون أن أبلغ رئيسي المباشر الدكتور الفرا. ومنذ ذلك الوقت حتى الآن، وبالرغم من مرور سبع وعشرين سنة، لا أزال أحمل تبكيتاً للضمير بسبب خذلاني الفرا بهذه الطريقة غير المهذبة والتي تتعارض مع طباعي ومع احترامي الشديد لتلك الشخصية الفذة.

توجهت إلى مكتبي الجديد في مبنى المركز المجاور لمنزلي في رأس بيروت في اليوم التالي (١٩٧٨/٢/٢). وفي اليوم بعد التالي قررت الاستقالة! لكنني رأيت أن أصدر العدد الأول من المجلة ثم أبعث معه رسالة الاستقالة. وهذا ما فعلته يوم ١٩٧٨/٥/١٥! لكن اللجنة التنفيذية للمركز رفضت الاستقالة بحجة أن العقد يلزمني البقاء سنة كاملة على الأقل. وبقيت مرغماً. وأصدرت الأعداد الستة الأولى من المجلة وكانت إدارة المركز رفضت طلبي بأن تكون المجلة شهرية. ولكن بعد أن تركتها أصبح صدورها شهرياً. كما وافقت الإدارة على زيادة عدد النسخ المطبوعة وهو طلب كانت قد رفضته لي. ولن أتوسع أكثر في تفاصيل تلك التجربة المرّة. يكفي أن أسجّل أن اللجنة التنفيذية لم يتسع وقتها إلى دعوتي لتسمع أسباب استقالتي يوم ٥/١٥ مع صدور العدد الأول. وبالرغم من عدة اتصالات برئيسها، سعدون حمادي وزير خارجية صدام حسين آنذاك، لم يجر أي لقاء.

أود أن أسجّل هذه الواقعة: عندما علم سعدون حمادي بأني أحضّر لصدور العدد الأول أرسل إليّ مقالاً لأنشره افتتاحية لذلك العدد من المجلة. فاعترضت لعدة أسباب. أولها أني أنا الذي يقرر أمور النشر في المجلة. وثانيها أني أنا الذي يقرر مكان نشر أي مقال، وفي أي عدد، حتى لو كان كاتبه وزيراً لخارجية قطر عربي. وأهم من ذلك كان الاعتراض الثالث: أن المركز «متهم» بأنه ذو ميول وارتباطات عراقية، فرئيس لجنته التنفيذية ومديره العام عراقيان. ولا يجوز للمجلة أن تأخذ خطاً عراقياً لأنها مجلة لكل العرب وتصدر عن مركز لكل العرب، وليس لقطر معين أفضلية على قطر آخر. وهكذا اعتذرت عن نشر المقال وحوّلته إلى بشير الداعوق، رئيس تحرير مجلة «دراسات عربية». واقترحت عليه أن ينشر المقال عنده. ففعل في محاولة لفضّ الإشكال. وبالطبع لم يرضَ الوزير (أصبح رئيساً لمجلس الأمة فيما بعد) على ذلك. وكتم الأمر في نفسه حتى سنة

١٩٨٠ حينما توجه إلى تونس في زيارة رسمية لجامعة الدول العربية ليحتج على تعييني رئيساً لتحرير مجلة الجامعة «شؤون عربية» ويطالب بفسخ العقد، وحجته أني خصم معاد للعراق. وبالرغم من العلاقات الطيبة التي كانت تربط الأمين العام، القليبي، مع العراق عاد وزير الخارجية إلى بغداد «بخفّي حنين». وبقيت في المجلة سنتين تقريباً ولم أترك إلا عند انتهاء العقد بالرغم من إلحاح الأمين العام عليّ بالاستمرار ولو لسنة ثالثة فقط. أما «المستقبل العربي» فبقيت فيها، مرغماً، حتى مطلع ١٩٧٩. ولم أكن آسفاً على تركها. ولا كانت إدارة المركز آسفة.

سمّاني أحد الأصدقاء في مصر بالكنغارو، الذي يقفز من مكان إلى آخر بسرعة ولا يمكث في موقع طويلاً. هل هو نفَس قصير عندي؟ أم حساسية زائدة؟ أم سرعة في الملل؟ أم أني مصنوع من زجاج ينكسر بسرعة عند أول ضربة كما كان عبدالله الحوراني وغسان العطية يقولان للأمين العام للجامعة حينما حذراه من تعييني رئيساً لتحرير «شؤون عربية»؟ المهم أني في أحد عشر عاماً أصدرت مجلات أربعاً في أكثر من مئة عدد ثم غادرت الساحة بضمير وبال مرتاحين. ولم أندم على مغادرة أي مشروع. إنما من المؤسف أن ثلاثاً من هذه المجلات الأربع ماتت موتاً مؤسفاً بعد أن تركت. وبالرغم من الحقن المغذية والمنعشة والمقوّية التي حقنت بها لم يعش أي منها طويلاً. ولم يمشِ أحد في جنازاتها. ودفنت وهي في عزّ شبابها. فقط «المستقبل العربي» استمرت وتطورت وما تزال تصدر شهراً بعد آخر وإن كانت إدارة المركز اضطرت إلى أن تستعين بعدة اختصاصيين ليتولوا رئاسة التحرير بعدي، واحداً بعد الآخر، ولمدة سنة كاملة. ويسعدني أنها ما زالت تحتفظ بخطوط عريضة أرسيتها منذ ١٩٧٨ من حيث الموضوعية والالتزام العربي القومي والفلسطيني والوحدوي ومن حيث تنوع المقالات وتعدد الكتّاب وإتاحة المجال أمام الأفكار المتنوعة. وكم كنت أتمنى لو كانت المجلات الثلاث الأخرى تصدر حتى الآن. لقد حاول الشاعر الكبير محمود درويش أن يحافظ على «شؤون فلسطينية»، لكنه تركها وتوقفت المجلة بعد سنوات قليلة. وحاول الأمين العام للجامعة الشاذلي القليبي أن يبقي «شؤون عربية» حية. وشكل لجنة تحرير من سبعة من كبار موظفي الجامعة ستة منهم يحملون شهادة الدكتوراه، ولكن يبدو أن الشهادات لا تكفي لمتابعة صدور مجلة كان يحررها رجل واحد! أما «قضايا عربية» فقد قضى عليها اغتيال صاحبها عبد الوهاب الكيالي ثم انتقال شقيقه ماهر إلى عمان تحت ضغط ظروف لبنان في حربه الأهلية.

هناك نقطتان أرى أن من الإنصاف أن أذكرهما كعاملين في نجاح مجلاتي الأربع: الأولى أني كنت في كل من تلك المجلات أصرّ على أن يكون ارتباطي بالمؤسسة التي تصدر المجلة عبر رئيس المؤسسة وليس مع أي مسؤول آخر أقل رتبة. اشترطت على أحمد الشقيري ١٩٦٦ وعلى الشاذلي القليبي ١٩٨٠ أن يكون عملي مرتبطاً بهما وأن يكونا المسؤولين مباشرة عن هذا العمل وليس عبر دائرة (أو إدارة) الإعلام. وكان الاتفاق مع لبيب شقير في الأصل أن أرتبط باللجنة التنفيذية للمركز عبره هو. أما عبد الوهاب الكيالي فلم أكن بحاجة إلى أن أشترط عليه ذلك في بند في عقد، فلم يكن بيننا عقد لأنه لم يكن أصلاً يتدخل في أي شأن من شؤون المجلة. وقد أتاح لي هذا الحال حرية التحرك والإنتاج في المشاريع الأربعة.

أما النقطة الثانية فهي أني آليت على نفسي منذ أن استلمت إدارة مركز الأبحاث ١٩٦٦ حتى نهاية ارتباطي بالموسوعة الفلسطينية ١٩٩٣ أن لا أقوم بعمل آخر بأجر دائم أو مؤقت، خلال ارتباطي بالمشروع الأساسي الذي أنا مؤتمن عليه، بما فيه إلقاء المحاضرات والمشاركة بالندوات وكتابة المقالات للصحف. كنت أعتذر عن عدم تلبية الدعوات التي كانت توجه إليّ خلال تلك الارتباطات الرسمية، إلا فيما ندر وفيما هو لمصلحة المشروع الذي أتولاه. فأنا لا أؤمن بالمهنة المتعددة الألوان. أؤمن بالتفرغ الكامل. ولا أظن أن مشروعاً ناجحاً واحداً قام على أكتاف رجل تعددت ولاءاته وانتماءاته ومشاغله. وطول اليوم على أي حال هو أربع وعشرون ساعة، وعلى المرء أن يصرف هذه الساعات، وهي قليلة وتمر بسرعة، في المشروع الأساس، ويترك المهام الأخرى للآخرين.

وسأروي بعض وقائع هذا التفرّغ:

عهد إليّ الأمين العام للجامعة العربية أثناء فترة عملي في «شؤون عربية» بعضوية ثلاث من لجان الجامعة التي عالجت أموراً هامة: لجنة تعديل ميثاق الجامعة (وضمت عضويتها سبعين مسؤولاً عربياً) ولجنة إعادة النظر في أنظمة الأمانة العامة وقوانينها وإداراتها (وضمت حوالى العشرين خبيراً إدارياً) ولجنة وضع ميثاق شرف بين دول الجامعة تلتزم الدول الأعضاء به في حال نشوب نزاع سياسي أو عسكري بينها (وضمت عشرة دبلوماسيين بينهم محمد الفرا والأخضر الإبراهيمي). وقد حضرت معظم جلسات هذه

اللجان. لكنني كنت أشعر أني مقصر في تقديم ما أستطيع أن أقدمه من رأي بسبب التزامي بالمجلة التي كانت تحتكر كل وقتي، بالرغم من إدراكي خطورة الموضوعات الثلاثة وثقة الأمين العام ومساعديه فيَّ لأكون عضواً مشاركاً فاعلاً. وكذلك خلال سنة عملي في «المستقبل العربي» اعتذرت لإدارة مركز دراسات الوحدة العربية عن عدم المشاركة في بحث مشاريع المركز وبرامجه ومراجعة بعض مخطوطات الدراسات المقدمة إليه وحصرت علاقتي بالمركز بشؤون المجلة وحدها. أما في مركز الأبحاث فكنت أعتذر لرئاسة المنظمة عن دعوتها لي للمشاركة في اجتماعات ولجان فلسطينية أو عربية أو دولية (بما فيها عضوية الوفد الرئاسي إلى الأمم المتحدة ١٩٧٤) حتى لا تكون مشاركتي على حساب عملي في المركز والمجلة.

أعود إلى الكلام عن الكنغارو، أي أسباب تنقلي بين مشروع وآخر في مدى زمني محدود. لا شك أن أبرزها كان العامل الذي ذكرت سابقاً: رغبتي في أن يتاح مجال الإنتاج والعمل أمام أكبر عدد من الكتّاب الناشئين الواعدين، وعدم استئثار الجيل المعاصر بذلك. فكما كان مركز الأبحاث مدرسة أمام العشرات من الباحثين المتدربين، كنت دائماً أحاول أن أدرّب الآخرين على شؤون التحرير (بما فيها المراجعة والتدقيق والابتكار في اختيار الموضوعات والكتّاب). إن مهام المحرر، وأثره في إنجاح المشروع الثقافي، تفوق مهام الكتّاب والمساهمين الآخرين وآثارهم. فالمحرر برأيي هو حجر الأساس ورأس الزاوية في أي مشروع ثقافي. أما الكتّاب فهم متوافرون بكثرة مقابل ندرة في رؤساء التحرير.

كما لا أسمح لنفسي أن أختم كلامي عن هذه المجلات دون أن أذكر جهد إخوان عملوا معي وكان لإسهاماتهم فضل في نجاح كل مجلة. وقف إلى جانبي في «شؤون فلسطينية» إبراهيم العابد ومحمود درويش. وكان الأول دينامو المجلة والثاني فتاها الأغر. وفي «المستقبل العربي» ساعدني كل من وليد قزيها والياس سحاب وتحمّلا معي وطأة الصدام المستمر مع إدارة المركز. واعتمدت كثيراً في «شؤون عربية» على هارون هاشم رشيد وعلى صداقاته ودبلوماسيته وحسّه المرهف. ولا أنسى مشورة إحسان عباس في «قضايا عربية». هؤلاء وغيرهم كانوا الأعمدة التي بنت المجلات عليها نجاحها.

وبعد، لم تنته حياتي «الكتابية» وتجربتي القلمية باستقالتي من تحرير رابع هذه المجلات. فقد انتقلت إلى مقلب آخر في عالم الكتابة والقلم الذي قيل إني ولدت وهو بين أصابعي. وكانت النقلة هذه المرة إلى «الموسوعة الفلسطينية» حتى العام ١٩٩٣. إلّا أن حديث هذه التجربة وتقييم العطاء الذي قدمته أتركه إلى الفصل القادم. وكذلك فإن الحديث عما كتبت وأصدرت من كتب ومقالات بعد الموسوعة، أي في السنوات الأخيرة، هو أيضاً له مكان، في آخر فصول هذه الذكريات.

ولن أختم الفصل دون أن أتحدث عن حلم راودني منذ عشرات السنين، وما زال يراودني بالرغم من صعوبة تحقيقه. وهو أن أكتب كتاباً عن طبريا، البلدة الأعز والأجمل التي لن يحل مكانها في القلب والوجدان أي موقع آخر. أحلم بكتاب موسوعي شامل يتحدث عن طبريا المدينة والبحيرة والجوار، وهي منطقة متميزة أعطت العالم قسطاً واسعاً من معالم مدنيته ورموز حضارته: طبريا المكان والزمان والعمران والسكان، النبات والحيوان، وأخيراً طبريا شهيدة العدوان ـ ستة فصول تاريخية جغرافية ثقافية عمرانية سكانية اجتماعية سياسية تكون مثالاً لتأريخ المدن الفلسطينية، هذا الفن/العلم الذي أقبل عليه الفلسطينيون مؤخراً، بعد نكبتي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، كجزء من محاولاتهم لحفظ التراث وإبقاء الذاكرة حية.

يبقى مشروع الكتاب حلماً حتى الآن. وأخشى أن يظل كذلك. لكن هذا الحلم سيبقى أجمل من كل ما كتبت ونشرت.

(*)

حق القارئ عليّ، وأنا أختم الحديث عن الكتابة في حياتي، أن أخصص فقرة عن طريقتي الخاصة بي في الكتابة. والكتابة، في نهاية الأمر، مسألة مزاجية وفن خاص جداً يمارسه صاحبه بطريقة متميزة عن الكتّاب الآخرين.

ولأسباب أجهلها، لا أكتب إلا على ورق أصفر ومسطّر. إن أي نوع أو لون آخر من الورق يتعذر على قلمي أن يجول على صفحاته. أقول «قلمي» لأني لم أعتد الطباعة على الآلة الكاتبة، ولا استعمال الكمبيوتر ولا آلة التسجيل ولا أي من المخترعات الحديثة. ولم أمارس الإملاء في حياتي، حتى بعد أن ضعف النظر كثيراً. وأنا حالياً

أكتب لكن لا أستطيع أن أقرأ ما أكتب. أعتمد على زوجتي و/أو سكرتيرتي أن تقرأ لي ما سبق أن كتبت.

وأفترض الهدوء الكامل وأنا أكتب. أي كلام أو ضجيج أو تقطع، أو رنين الهاتف، يقطع عليّ أفكاري ويبعدني عن مواصلة الكتابة. والأفضل أن أكون وحدي في الغرفة وأنا أكتب. فقط الموسيقى (الموسيقى الكلاسيكية الهادئة) هي الصوت الوحيد الذي تقبل أذني سماعه وأنا أكتب. ولا أكتب إلا على طاولة كبيرة ومرتبة وكل شيء عليها في موضعه المناسب والصحيح.

أما أسلوبي في الكتابة فهو، كما ولا بد أن لاحظ القارئ وهو يطالع هذه الذكريات، يتصف بأمرين، ربما كان أولهما سلبياً والآخر إيجابياً. الأمر السلبي أني أخوض أو أغوص في الجمل الطويلة، والطويلة جداً أحياناً، مهما حاولت أن أقسّم الفقرة الواحدة إلى جمل متعددة أ ولعل هذا الأسلوب غير المستحب يعود إلى أني بدأت حياتي الكتابية تلميذاً للتاريخ وليس للأدب، والمؤرخون عادة يسترسلون في كلامهم أكثر من اللازم عكس الأدباء الذين يعتبرون الإيجاز فضيلة. وثانيهما، الإيجابي، أني أتحاشى استعمال «الكليشهات» التي ابتذلت كثيراً، من نوع: أخيراً وليس آخراً، وقاب قوسين أو أدنى، وبلغ السيل الزبى، وتحولت الشوارع أنهراً من الدماء، وغاص الناس في الدم حتى الركب، وليت شعري، ولا فض فوه، وإن أنس لا أنسى، وبيت القصيد، ولعمري ...

لا أتباهى بأسلوبي في الكتابة ولا أنصح قارئاً مبتدئاً باقتفاء أثر كاتب معين. إنما أعتز، وأنصح كل كاتب ناشئ بأن يفعل ذلك، بالتزام الدقة العلمية والأسس الموضوعية في معالجة الشؤون التي يكتب فيها. وأن تكون لغته جيدة فيتفادى الأخطاء اللغوية قدر الإمكان. عليه أن يكتب لغة صحيحة ومفهومة. وليس مهماً بعد ذلك إذا لم يفرّق بين الرئيس والرئيسي، وعشرينات وعشرينيات، والتقويم والتقييم، والإسهام والمساهمة، ومتعددة الجنسية ومتعددة الجنسيات، والإمكانات والإمكانيات، والكفاءة والكفاية. تلك أمور لا بأس من تركها للنحويين.

الكتاب شيء مقدس بالنسبة إليّ. لا يجوز التهاون ولا الاستخفاف ولا اللامبالاة ولا الإهمال ولا التسرع به لأنه الوعاء الذي يحمل المادة الثقافية أو الإبداع الفكري أو الفني

الذي هو أساساً أمر مقدس. ومن هنا أنا ضد الخربشة على صفحات كتاب، أو اقتطاع صفحات منه، أو استعارته وعدم رده إلى أصحابه. ونص المضمون هو الذي يعطي الكتاب قيمته ويبرر إصداره. لذلك فأنا لا أؤمن بالبذخ في الإخراج وفي نوع الورق والغلاف، ولا في استعمال أساليب من الزينة والتزويق و«المحسنات» التي لا مبرر ولا ضرورة لها. فالكتاب الجيد لا يحتاج إلى «روتوش» وعمليات تجميل!

٥

في مركز الأبحاث والموسوعة الفلسطينية

ارتبط المركز والموسوعة بي وارتبطت بهما حتى كدنا نصبح واحداً

يجد القارئ في صفحات الكتاب ذكراً كثيراً لكل من هذين المشروعين وعلاقتي بهما وعلاقتهما بي. وسأركز كلامي في هذا الفصل على التعريف بالمشروعين وتأريخهما وعرض نشاطاتهما وانعكاساتهما على الثقافة العربية المعنية بالشأن الفلسطيني منذ أواسط الستينيات من القرن الماضي. وقد قيّض لي أن أتولى مسؤوليات كبرى فيهما من العام ١٩٦٦ حتى ١٩٩٣، أي لأكثر من ربع قرن. وأسمح لنفسي أن أجمل المؤسستين في فصل واحد مع أن كلاً منهما كان مشروعاً مستقلاً عن الآخر ـ لا لأن فكرة الموسوعة ارتبطت عند إطلاقها بالمركز، ولا لأن كليهما انتهى ضحية لسياسة السيد ياسر عرفات ومقاومته لاستقلال الكلمة والرأي والفكر الفلسطيني الملتزم، بل أيضاً لأن إشرافي المباشر عليهما وعملي المتفرغ فيهما جعل كلاً منهما يجسّد مفهومي للرسالة الثقافية وأسلوبي في أداء تلك الرسالة بشكل عملي.

عندما تسلمت مهام إدارة مركز الأبحاث من شقيقي فايز صيف ١٩٦٦ كان المركز يحتل شقة متوسطة الحجم في شارع السادات في بيروت، ويضم مكتبة في ثلاث أو أربع خزائن، وصدر عنه خمسة كتب (كتب فايز معظمها). وحينما غادرت المركز وكان قد انتقل إلى بناية مجاورة في شارع كولمباني شغل ستاً من طبقاتها الواسعة، وكانت المكتبة بكتبها ووثائقها وملفاتها تحتل طبقتين كاملتين لاحتواء عشرين ألف مجلد

وألف ملف وعشرات الخزائن من الوثائق. وكانت المنشورات قد تجاوزت الثلاث مئة (وبعضها بعدة لغات و/أو عدة أجزاء). وأضيف إليها مجلة شهرية ونشرة رصد تصدر مرتين في اليوم. أما الباحثون فقد ارتفع عددهم من ثلاثة إلى أربعين، وارتفع عدد الإداريين والمحررين من خمسة إلى عشرين. وارتفع جهاز التوثيق من أربعة إلى عشرة. ولم يكن التوسع في المكان وأعداد العاملين ومحتويات المكتبة هو المهم. فتلك مجرد مظاهر وانعكاسات لنمو المركز في مشاريعه وفي خدماته للمواطن وفي نقل رسالته إلى العالم كله. وكان هذا هو الذي نصّب مركز الأبحاث على عرش الثقافة الفلسطينية المؤسسية في السبعينيات من القرن العشرين.

أعترف، قبل كل شيء، بأني مدين في نجاح المركز ذلك النجاح الفريد من نوعه والذائع الصيت إلى ثلاثة: إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي رعى المركز ويسر له الحماية وهو في مرحلة التأسيس. وبقي الشقيري، حتى أيامه الأخيرة، الصديق الوفي للمركز، يستفسر ويسأل ويستشير ويشير ويقرأ ويعلّق ويشجع. (ولولا الخوف من الاسترسال لتحدثت مطولاً عن هذا الرجل الكبير بكل معاني الكبر). حسبي أن أذكر أنه عمل في المنظمة متطوعاً. (وكانت أول مذكرة بعث بها إليّ بعد أن توليت إدارة المركز تحذر من التجاوب مع قريب له استغل القرابة بينهما فطبع كتاباً عنه ليتكسب منه). وإلى فايز صايغ الذي لم يغامر فقط بإنشاء المركز، وكان إنشاء مركز من هذا النوع طفرة جنونية، بل أيضاً أرسى قواعد العمل وفروعه وأسلوبه. وإذا كان قد ترك المركز بعد أقل من سنة ونصف السنة فقد بقي أثره حتى اليوم الأخير من حياة هذه المؤسسة الرائدة. أدين أخيراً إلى الاحتضان الرائع الذي حظي به المركز من جمهرة المثقفين العرب الحريصين على أهمية الفكر والوثيقة والكلمة والرأي الحر في التعامل مع قضيتنا الكبرى، من كل قطاعات الأمة العربية وأرجاء وطنها واتجاهاتها ومذاهبها السياسية المختلفة، من المحيط حتى الخليج.

وربما أكتم بعض الحقيقة إذا لم أعترف بعامل آخر ساعد في إنجاح المركز بقدر ما ساعدني في تحمل أعبائه الكثيرة وخاصة في حقل تصريف الأعمال اليومية والإدارية والإشراف على الأقسام المختلفة التي نمت مع الوقت ـ أعني به انضمام إبراهيم العابد إلى أسرة المركز في العام ١٩٦٧، ثم تعيينه نائباً للمدير العام. لقد حمل هذا الشاب الذي كان قد تخرج حديثاً في الجامعة الأمانة بمنتهى الإخلاص والنشاط والتجرد. وكان

الساعد الأيمن لي طيلة سنوات ترافقنا في المركز قبل أن ينتقل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ليضع مواهبه في خدمتها على الصعيد الإعلامي. كنت آخذ بمشورته وأعتمد عليه وأطمئن إلى أدائه طيلة فترة عملنا معاً.

إني أعترف إذن بأنه لولا هذه العناصر المشجعة لما حققنا النجاح الباهر لمركز الأبحاث في مدى عشر سنوات من إشرافي عليه. واستطراداً أقول إن أي تقريظ واعتزاز بالمركز ونتاجه وبسيرته الجهادية العلمية إنما هو يعود إلى تلك العناصر في الدرجة الأولى. فسريعاً ما ثبت المركز نفسه واستطاع أن يجسد المقولة المهملة سابقاً بأن المعركة الثقافية هي جزء أساسي وساحة رئيسية في صراعنا مع العدو الصهيوني الذي لم يهمل سلاح الثقافة في أي جولة من جولاته المتتالية ضد شعبنا في مائة عام. وليس صدفة أن يسير هذا الوعي الناشئ بأهمية الثقافة والعلم في المعركة جنباً إلى جنب تطور المقاومة الفلسطينية وتزايد ضغطها على العدو. وكان ذلك إشارة واضحة إلى تعدد الأسلحة وتنوعها في آن وارتباطها مع بعضها بعضاً.

(*)

لـمّا كان التوثيق هو الجانب الأهم من مهام المركز ومن اهتمامي الشخصي، سأبدأ عرض تاريخ المركز بالحديث عن مكتبته الفريدة من نوعها آنذاك.

كانت المشكلة الكبرى أمام الباحث في أي جانب من جوانب المسألة الفلسطينية عدم وفرة المصادر والمراجع الموثوقة، لا العربية ولا الأجنبية، إضافة إلى عدم وجود المراجع والوثائق «الإسرائيلية» والصهيونية واليهودية. إن غالبية الدراسات التي وضعها باحثون عرب عن القضية الفلسطينية وخاصة عن العدو الصهيوني التي نشرت في الوطن العربي بين مطلع القرن الماضي حتى الستينيات كانت تفتقر إلى هذه المراجع افتقاراً يعكس نفسه في شح المعلومات وضعف الرؤيا وهشاشة التحليل. اضطر أحد أوائل الباحثين في المركز في سنته الأولى أن يسافر إلى لندن لتأمين ما احتاج إليه من مراجع عن الكيبوتز ليؤهل نفسه ليعدّ دراسة حول الموضوع للمركز.

هذا ما دعاني إلى أن أجعل قسم التوثيق هو محور العناية الأول في المركز في موازنته وفي برامجه التطويرية وفي تأمين العاملين ذوي الاختصاص. وبعد أقل من عشر سنوات

أصبحت مكتبة المركز المتخصصة فلسطينياً (ويشمل التعبير الموضوعات اليهودية والصهيونية «والإسرائيلية»، إلى جانب الموضوع الأساسي الفلسطيني والعربي) أكبر مكتبة من نوعها خارج فلسطين (وكانت مكتبة الجامعة العبرية تحتل مركز الصدارة بين المكتبات المتخصصة داخل فلسطين). ضمت المكتبة عشرين ألف عنوان في عدة لغات رئيسية. فإلى جانب العربية والعبرية والإنجليزية والفرنسية والألمانية كانت هناك بعض الكتب بلغات أخرى. وقد صنفت حسب أسلوب المكتبات الحديث ليسهل على زائرها استعمالها والعثور على أكبر عدد من الكتب في الموضوع الواحد في أقصر وقت. وجهزت المكتبة بغرفة للمطالعة، ووضع أمام الباحث الأجهزة والأدوات والوسائل التي يحتاج إليها ـ من بينها آلات لقراءة الأفلام ولنسخ الصفحات وتصويرها. وكانت أبواب المكتبة تفتح تسع ساعات يومياً. ووفقت المكتبة بثلاث من الأمينات الخبيرات، سلوى حبيبي وميرابيل كاليس وليلى الخالدي الحسيني.

واحتوت المكتبة على قسم خاص بالوثائق. وكان قسماً غنياً بالأوراق الخاصة والمذكرات غير المنشورة. فمثلاً احتوت المكتبة على أوراق إملي فرانسس نيوتن (السيدة البريطانية التي عاشت في فلسطين في النصف الأول من القرن الماضي وكانت «مستودع أسرار» رجال السياسة والأهالي وأصحاب الشكاوى من عرب فلسطين)، ومجموعة ضخمة من أوراق دائرة المخابرات في الشرطة الفلسطينية أيام الانتداب، المعروفة باسم (سي أي دي)، وكذلك وثائق حكومة عموم فلسطين وجيش الإنقاذ في فلسطين وقسم كبير من أوراق الحاج محمد أمين الحسيني، إلى جانب مذكرات وأوراق لحسين فخري الخالدي وحنا عصفور وعوني عبد الهادي وفوزي القاوقجي وكمال ناصر والعشرات غيرهم من الرجالات والأحزاب والهيئات المختلفة. ويدين هذا القسم من المكتبة للمسؤولة عنه في السبعينيات، خيرية قاسمية، التي أظهرت براعة خاصة في الحصول على الوثائق ودراستها وإعداد بعضها للنشر.

وربما كان أهم محتويات قسم الوثائق، من الناحيتين القانونية والعملية، مجموعة كاملة لإحصاءات وبيانات دائرة الأراضي في حكومة الانتداب في فلسطين تتضمن كشفاً دقيقاً ومفصلاً وموثوقاً ورسمياً لملكية أراضي فلسطين أيام الانتداب، الأمر الذي يظهر بوضوح حق أفراد الشعب الفلسطيني بملكية أراضيهم في البلد الذي اقتلعوا منه عنوة. ونسخ هذه الملفات النادرة قليلة جداً، إحداها في مكاتب الأمم المتحدة. وحريّ بي أن

أسجل هنا ما كنت أخفيه سابقاً عن صاحب الفضل في نقل هذه الملفات السرية النادرة إلى خارج فلسطين خفية ثم في إهدائها للمركز ـ إنه سامي هداوي أحد كبار موظفي دائرة الأراضي في فلسطين (وقد توفي لاجئاً في كندا في أيار/مايو ٢٠٠٤. ولم يُعطَ الرجل حقه مع أنه نذر الخمسين سنة الأخيرة من حياته في الكتابة والخطابة عن فلسطين وحقوق شعبها).

أما القسم الثالث من المكتبة، ملفات المعلومات، فقد احتل نصف المكتبة تقريباً: آلاف الملفات المختص كل منها بموضوع فلسطيني ـ «إسرائيلي» ما، والمزود بالفهارس وإشارات الإحالة. وكانت معلومات هذه الملفات ومحتوياتها تعتمد على أكثر من مائة مصدر صحافي أو رسمي، عربي أو أجنبي. ولم يكن الباحث في أي موضوع معاصر يستغني عن العودة إلى هذه الملفات. وقد أشرفت عليها الباحثة سلمى حداد بمعاونة عدد من المساعدين (أصبح أحدهم، سهيل الناطور، أحد الكتّاب المرموقين في الوجود الفلسطيني في لبنان وفي مسألتي الحقوق والعودة).

وفي مطلع السبعينيات أضيف للمكتبة قسم رابع خاص بوثائق المقاومة الفلسطينية بفصائلها ومنظماتها وإداراتها. وأستطيع أن أؤكد أن هذا القسم استطاع بمهارة وجهد فائقين أن يضم كل البيانات (وهي بالآلاف) التي أصدرتها منظمة التحرير ودوائرها ومكاتبها وأقسامها، والفصائل والمنظمات المقاتلة. ولا أعتقد أن جماعة واحدة منها كانت تحتوي على كامل أوراقها الخاصة بها كما كانت مكتبتنا تفعل. ودليلي على ذلك أن هذه الفصائل كانت تطلب منا أن نزودها بين الحين والآخر ببعض منشوراتها ومناشيرها التي تعترف بفقدانها! وقد أشرف على هذا القسم الباحث راشد حميد الذي التحق فيما بعد بالأمم المتحدة في نيويورك.

وأضفت، في آخر أيامي، قسماً للصور والخرائط. وكان بين الخرائط ما هو مفصل لفلسطين ويفيد العمل العسكري. وكان لإحداها، بنوع خاص، قيمة لا توازن وغير متوفرة في مكان آخر. وقد قدمها للمركز الكاتب سامي هداوي. ولا أعلم من أين حصل عليها. وأعرف أن ضباطاً في بعض الجيوش العربية كانوا يترددون على المركز للاطلاع على جزئيات هذه الخارطة المفصلة. وللأسف أقول إن الخارطة فقدت من مكانها بعد أن تركت المركز بأيام قليلة. وكم شعرت بالإحراج والخجل حين أخبرني

هداوي أنه ذهب إلى غرفة الخرائط في المركز ولم يعثر على تلك الخارطة!

ولأهمية محتويات المكتبة، بأقسامها المختلفة، أشير إلى ثلاثة جهود من أجل صيانة المكتبة وتوسيع الفائدة:

أولها تصوير محتويات ملفات المعلومات في أفلام وزعت نسخها على كل من جامعة الدول العربية، ومكتبة جامعة بغداد التي غطت نفقات التصوير الباهظة، واحتفظ المركز بالنسختين الباقيتين.

وثانيها إصدار نشرة فصلية بكشف بالكتب الجديدة المضافة إلى المكتبة وتوزيعها مجاناً على عدد من المكتبات ذات العلاقة.

وثالثها وضع خطة سرية وعملية للحفاظ على أهم ما في المكتبة من محتويات (كالوثائق والخرائط وبعض الكتب النادرة) بنقلها إلى أماكن سرية آمنة في مدى ساعات قليلة من اقتراب الخطر من مبنى المركز. ومع الأسف لما اقترب الجيش «الإسرائيلي» من بيروت وحاصرها لعدة أيام صيف ١٩٨٢ لم يقم مسؤولو المركز أو المكتبة آنذاك بتنفيذ تلك الخطة، فجاء ضباط من المخابرات «الإسرائيلية» إلى المركز وصرفوا عدة أيام في التنقيب عن المحتويات النادرة والهامة بالنسبة إليهم ثم حملوها معهم، وكان عددها أكثر من عشرة آلاف كتاب ومخطوط، إلى جانب الوثائق والخرائط. ويروي الوزير اللبناني السابق فاروق البربير الذي يقيم في منزل مجاور لمبنى المركز كيف كان الضباط يضعون بعض الكتب في صناديق حملوها معهم فيما بعد بينما يقذفون بكتب أخرى إلى الشارع!

وقصة مصير مكتبة المركز مأساوية إلى أبعد حد. نقلت بعض المحتويات التي لم يستولِ العدو عليها إلى قبرص ١٩٨٣، ثم إلى عدة عواصم عربية. ولا أعلم ماذا حل بها وإلى أين انتهت عصا الترحال. أما العشرة آلاف كتاب فقد تفاوضت القيادة الفلسطينية عبر الصليب الأحمر الدولي مع العدو لاستردادها. ونجح الصليب الأحمر في نقلها من فلسطين المحتلة إلى جنيف، ثم إلى الجزائر، وذلك عام ١٩٨٨. وقيل إنها ضاعت هناك واختفت كلياً، وقيل أيضاً ان بعض المحتويات وصل بحراً إلى ميناء أسدود «الإسرائيلي». ومع أن سلطات الميناء أبلغت الهيئات المعنية في المنظمة بالأمر وطلبت منها العمل على

أخذها إلا أن تلك الجهات لم تبدِ اهتماماً إلا بعد سنة حينما أنذرت سلطات الميناء المنظمة بأنها ستتلف محتويات الصناديق إذا لم تتسلمها. وهنا أيضاً لا أعلم ماذا حصل. كل ما أعلمه أن اثنين من المقربين من السيد ياسر عرفات ومن مركز الأبحاث سابقاً سألاني ذات يوم وقد التقيتهما صدفة في عمان حوالي سنة ٢٠٠٠ عما حصل للكتب (وكأني أنا المسؤول عن مصيرها؟!) واعترفا أن لا أحد يعرف مصيرها.

وهكذا ضاعت، بالإهمال واللامبالاة، أهم المكتبات السياسية الفلسطينية ـ ومن يضيّعْ بلداً لا يصعب عليه إضاعة مكتبة!

إن العديد من هذه الكتب الثمينة التي فقدنا، سواء بشرقة «الإسرائيليين» لها من المكتبة أو بإهمال استعادتها فيما بعد، وصل إلى المكتبة بعرق الجبين وبجهد لا يتصوره إنسان.

كنت عثرت في إحدى مكتبات لندن على مجموعة من الكتب الأثرية والنادرة عن فلسطين وعن الجماعات الصهيونية القديمة. وكان صاحبها، وهو يهودي بريطاني، يرفض بيعها إلا إفرادياً ولأشخاص يثق بهم. وكنت أستعمل الحيل والمداورة وأحمل أسماء مزورة وعناوين مختلفة حتى حصلت على عدة مئات منها في مدى خمس سنوات. وقد استغرقت عمليات التنقيب والإقناع والخداع عشرات الساعات. وكنت كل مرة أذهب إليه وأنزل معه إلى مستودعاته في طبقات سرية تحت الأرض أطلب من زوجتي أن تنتظر في أماكن قريبة لتطلب الشرطة إذا طال مكوثي تحت الأرض ولم أعد بعد ساعة أو ساعتين. وبهذه الطريقة المحفوفة بالخطر أضفت إلى المكتبة مئات الكتب النادرة فعلاً والتي يعود تاريخ طبع بعضها إلى مئتي عام.

كان في خدمة مكتبة المركز جنديان مجهولان. أحدهما محام فلسطيني هاجر إلى بريطانيا ١٩٤٨ وأقام فيها. وكانت هوايته جمع الكتب النادرة المختصة بالفكر والتاريخ والمجتمع اليهودي/ الصهيوني. وتوفر لديه عدة مئات من هذه الكتب. وفي أواخر الستينيات قدمها إلى مكتبة المركز «إعارة» طويلة الأمد. لكن المركز لم يعدها إلى صاحبها لأن أيدي جيش العدو كانت أسرع فاستولى عليها ١٩٨٢. واسم هذا المحامي الذي كان يصرّ على عدم البوح به إبراهيم أباظة.

أما الثاني، خالد القشطيني، الكاتب العراقي المقيم في لندن منذ أواخر الخمسينيات،

فكان يزود المركز بالصحف «الإسرائيلية» التي تصل إلى لندن من فلسطين، يشتريها من المكتبات ثم يشحنها بالبريد إلى لبنان. وكانت هذه الطريقة الوحيدة للحصول على صحف العدو ولو بعد صدورها بأسابيع. وكان عمل القشطيني تطوعاً ومن أجل فلسطين.

وُضعت مكتبة المركز، بجميع محتوياتها وأقسامها، في خدمة الباحثين، سواء كانوا من باحثي المركز والعاملين فيه والمتفرغين أو من الباحثين عن المعلومات من كتّاب وأساتذة ودارسين وصحافيين من خارج المركز، وبينهم باحثون يعدّون دراسات بتكليف من المركز دون أن يتفرغوا للعمل فيه.

(*)

لم يكن المركز يضع اعتباراً عند النظر في تفريغ باحث لهويته القطرية. كان ثلث الباحثين المتفرغين من العرب غير الفلسطينيين، بينهم لبنانيون وسوريون وعراقيون ومصريون. ولا كان المركز ينظر في ولاءاتهم أو علاقاتهم الفصيلية والتنظيمية. كان على الباحث أن يترك هذه الولاءات الضيقة خارج أبواب المركز ولا يحتفظ إلا بالولاء الفلسطيني/العربي. وبما أن الجبهتين الشعبية والديموقراطية كانتا أوسع انتشاراً بين صفوف المثقفين والجامعيين الفلسطينيين في لبنان آنذاك، فقد كانت نسبة باحثي المركز من هذين الفصيلين أعلى من أبناء الفصائل الأخرى. وكانت فتح تليهما مباشرة. وبينما كانت قيادة فتح تعاتب أحياناً، وكأن المسألة مقصودة ضدها، لم يأتِ أي عتاب من فصائل لم يكن بين باحثي المركز أي عضو منها، كالصاعقة أو جبهة التحرير الفلسطينية. المهم أن المركز كان يرفض أي تدخل أو توسط لتعيين باحث إذا كان الباحث غير مؤهل أو إذا كان برنامج عمل المركز لا يتيح تعيين باحث جديد. جاءني مرة باحث مختص بعلم الآثار، يحمل شهادة دكتوراه ورسالة توصية من مسؤول في المنظمة. ولما أجبته أن ليس في برامج المركز مكان لدائرة آثار عاد إلى ذلك المسؤول الذي عينّه مديراً لمتحف غير موجود!

وكذلك لم يكن المركز يهتم بالشهادات العلمية ولا بالخلفية الجامعية للباحث. كان المهم أن يكون مؤهلاً جيداً للعمل البحثي القائم على الموضوعية والتجرد والقدرة على

التحليل. وربما يفاجأ القارئ أن اثنين من المتخصصين بالشؤون العبرية والصهيونية انتميا إلى الطبقة الكادحة (كان أحدهما في الأصل كوّى والآخر صانع أحذية. وكانا يعملان جنباً إلى جنب أصحاب شهادات الدكتوراه والماجستير!).

لم يكن من السهل إقناع القيادة الفلسطينية وصندوقها القومي بممارسة المركز مبدأ تفريغ الباحثين. وكان ينظر إلى هذه المسألة وكأنها ترف فكري وإسراف في النفقات. لكنني أصررت باستمرار وعناد على إنشاء هذا النظام المعرفي والحفاظ عليه حتى جاوز عدد المفرّغين في بعض السنوات العشرة.

سمع مني الكثيرون في الستينيات والسبعينيات هذا التساؤل في الدفاع عن دور المركز في تعهد الباحثين وتدريبهم وتطويرهم، كما تفعل المعاهد التربوية مع الدارسين فيها: ماذا يحصل للبحث الفلسطيني، وهو على ما هو عليه من الأهمية في دروب النضال والإعلام الفلسطينيين، لو أن الباحثين المتخصصين آنذاك بالقضية الفلسطينية (قبيل الستينيات)، الذين كان عددهم أقل من أصابع اليدين، توجهوا معاً إلى مؤتمر أو ندوة وسقطت طائرتهم؟ ألا يجد البحث الفلسطيني نفسه يتيماً أمام المئات من الباحثين المتخصصين بالمسألة الصهيونية وبالدراسات «الإسرائيلية» من الأعداء؟

أخذ المركز على عاتقه إنتاج مجموعة جديدة من الباحثين الفلسطينيين والعرب المتخصصين بالقضية وفروعها ونواحيها المتعددة القادرين على سد الفراغ الهائل في مكتبة العلم الفلسطيني. لقد آمن المركز بوجود شيء اسمه العلم الفلسطيني، والدراسة الفلسطينية. وحاول أن يرفد هذا المجال بالعشرات من الوافدين الجدد المتسلحين بمعرفة واطلاع واستيعاب كاف لتأهيلهم لسد الفراغ ومواجهة العلم الصهيوني و«الإسرائيلي».

بإمكاني أن أضع أمام القارئ قائمة من أسماء الباحثين الذين تعهدهم مركز الأبحاث وفرّغهم ودرّبهم، والقليلون منهم فقط لم يكونوا مبتدئين حينما التحقوا بالمركز (أقل من ربعهم)، وقد أصبحوا بعد سنوات في طليعة الكتّاب والمتخصصين، بل والعلماء في المجالات الفلسطينية/ الصهيونية المختلفة، وتبوأ بعضهم مناصب عالية في مؤسسات ثقافية وسياسية ودبلوماسية، رسمية وخاصة، في عدد من الأقطار العربية والهيئات الدولية وفي الساحة الفلسطينية: إبراهيم العابد وأحمد خليفة وأسعد رزوق وأسعد عبدالرحمن

والياس خوري والياس سحاب وبسام أبو شريف وبسام أبوغزالة وبلال الحسن وجميل هلال وحبيب قهوجي والحكم دروزة وحسين أبو النمل وحمدان بدر وحنة شاهين وخليل هندي وخيرية قاسمية وداود تلحمي وراشد حميد وسعيد جواد وسلمى حداد وسليم نصر وسمير أيوب وسمير جريس وسهيل الناطور وشارل محشي وشريف الحسيني وشحادة موسى وصادق جلال العظم وصبري جريس وعبدالحفيظ محارب وعصام سخنيني وعلي الخليلي وعيسى الشعيبي وعماد شقور وفراس المنصور وفؤاد بوارشي وفكتور سحاب وفيصل دراج وكميل منصور ولطفي العابد وليلى القاضي ومارلين أبو شديد ومحمود درويش ومحمود عزمي ومكرم يونس وموسى عنز ونايفة قهوجي ونبيل أيوب ونبيل شعث ونجلاء بشور ونزيه قوره وهاني فارس وهاني العبدالله وهاني مندس وهاني الهندي وهدى عسيران وهيلدا شعبان صايغ وهشام عبدالله والهيثم الأيوبي ويوسف حمدان. وأشير هنا إلى أن سبعة من هؤلاء تدرجوا إلى مجموعة الباحثين من وظائف إدارية وأمنية في المركز.

وإلى جانب هذه النخبة من الباحثين يقف المئات من الكتّاب العرب الذين وجدوا في مشاريع مركز الأبحاث الإنتاجية مكاناً لكتبهم ودراساتهم ومقالاتهم إلى حد أن معظم هؤلاء يعتبرون أنفسهم من أسرة المركز، وهو ما يعتبره المركز أيضاً. ولن أضع لائحة بالأسماء لأنها أكثر من أن تحصى بعد مرور عشرات الأعوام على ارتباطهم بالمركز ومنشوراته. وبالتالي فإن هؤلاء وأولئك (أي المتفرغين والمرتبطين من بعيد، ولنسمِّ الأوائل بالأبناء والآخرين بالأشقاء!) هم في الحقيقة عماد الثروة العلمية اليوم للحق العربي الفلسطيني، وهم المدافعون عنه بالعلم. وهنا أود أن أنقل تعبيراً كتبه أحد الكتّاب العرب في معرض كلامه عن المركز ومديره قال: إن المركز يفرّخ كتّاباً وباحثين كما تفرّخ الدجاجة صيصانها!

توزع باحثو المركز المتفرغون على عدد من دوائر البحث في المركز: دائرة الدراسات «الإسرائيلية» والصهيونية ودائرة الشعب الفلسطيني ودائرة الدراسات العسكرية ودائرة العلاقات الدولية. وكانت هذه الدوائر الأربع تتعاون مع أقسام أخرى أنشأتها في المركز ولا تقل أهمية، وهي قسم التوثيق (المكتبة والملفات والوثائق) وقسم النشر الذي يتولى التحقيق في المواد المعدة للطباعة، وتصحيحها، والإشراف على توزيعها. وبرز في هذا القسم ثلاثة محررين حافظوا على مستوى الدقة والتدقيق: غازي دانيال وسمير خوري

وهيلدا صايغ التي عملت متطوعة.

كما غذّى باحثو المركز ثلاثة من المشاريع الإنتاجية التي تعهدها المركز وصبّت فيها كتابات الباحثين باستمرار: أولها مجلة «شؤون فلسطينية» التي صدرت في آذار/مارس ١٩٧١، ودورية «اليوميات الفلسطينية»، منذ ١٩٦٥، ونشرة رصد إذاعة «إسرائيل»، منذ ١٩٧٣. وكانت هذه المشاريع الثلاثة قنوات تربط المعلومات المتوافرة في المركز بالقارئ العربي الذي يتابع المسألة الفلسطينية.

تطرقت إلى مجلة «شؤون فلسطينية» في الفصل السابق من ذكرياتي. وكانت المجلة ابنتي المدللة وبكر أبنائي. وبعيد صدورها بوقت قصير أصبحت المرجع الدوري الأول للقارئ العربي عن فلسطين، استولى على اهتمامه فيها زخم كل عدد منها بالمعالجات المتنوعة وبالكتّاب الرصينين. ولعل أكثر ما أثار الإعجاب والاهتمام باب «الشهريات» الذي كان يتابع مجرى سير القضية الفلسطينية وتطوراتها وأحداثها المستجدة على مختلف الصعد شهراً بعد آخر، مع إلقاء نظرات استشرافية دائماً. وكان «الباب» أكثر الأبواب إثارة للجدل وللاعتراضات. فكان المسؤول (العربي أو الفلسطيني) يسجل على الباب جملة هنا أو هناك لا يرضى عنها لأنه يجد فيها ظلماً له أو محاباة لمنافس له. وعبثاً كنت أحاول أن أشرح للمعترضين حيادية هذا الباب وموضوعيته في إطار حيادية المجلة والمركز وموضوعيتهما. وربما كانت غضبة رئيس المنظمة، ياسر عرفات، على كلام ورد في مقال ضمن هذا الباب لصادق جلال العظم هي الأشهر بين الاعتراضات المتكررة. أصرّ عرفات على «طرد» الكاتب من المركز. ورفضت. فمسألة التعيين والعزل في المجلة أو المركز هي من اختصاصي أنا. وكل الأمور تعالج بالبحث والمناقشة ما دام ليس في الإشكال أي خروج على الثوابت وخرق للميثاق ونقض لقواعد النقاش والنقد. وبعد صدام عنيف مع عرفات تعمدت أن يبقى الكاتب باحثاً في المركز ومحرراً رئيسياً في المجلة إنما مع عدم ذكر اسمه بين كتّاب العدد لمدة شهر أو شهرين. وكانت تسوية حفظت للمركز وللكاتب كرامتهما وحقهما في التعبير الحر، دون أن يشعر رئيس المنظمة أن المركز تمرد أو انتصر عليه.

أما «اليوميات الفلسطينية» التي أسسها مدير المركز الأول، فايز صايغ، منذ مطلع ١٩٦٥، وظلت تصدر بانتظام طيلة إدارتي للمركز (وقد توليت شخصياً رئاسة تحريرها

من صيف ١٩٦٦ حتى ربيع ١٩٧٦) ثم واصلت الصدور بتقطع وبطء حتى أواخر السبعينيات لتتوقف مع سائر مشاريع المركز، فكانت ملفاً ضخماً نصف سنوي يؤرخ للأحداث المتعلقة بالشؤون الفلسطينية يوماً بعد آخر، بتجرد ودقة وأسلوب توثيقي وعلمي. وكان كل مجلد يزود بالفهارس التفصيلية اللازمة.

وهنا أيضاً كثيراً ما التبس الأمر على بعض المسؤولين الفلسطينيين (والعرب أحياناً) ونظروا في خبر ورد كان المحرر يوافق على الرأي الوارد فيه. وكان يصعب عليهم فهم دور السلسلة بتقديم الوقائع والأحداث كما هي دون تدخل أو تبنٍّ، علماً بأن الخبر كان دائماً منسوباً إلى الجهة التي أصدرته أو نشرته.

وكانت اليوميات مصدر خسارة مالية للمركز، فتكاليفها (وتشمل رواتب ثلاثة من المحررين المتفرغين إلى جانب محررين للتصحيح والتدقيق والمراجعة) تبلغ أضعاف مردود توزيعها من الناحية المالية لأن الكتاب موجه بشكل خاص للمؤسسات والمكتبات ولأهل الاختصاص وليس للقارئ العادي الذي يقبل على شراء المنشورات الأخرى للمركز مثل «سلسلة دراسات فلسطينية» التي كانت حلقاتها تفقد من الأسواق بعد أسابيع من نشرها.

كذلك كان مشروع رصد إذاعة «إسرائيل» بقسميها المدني والعسكري وأوقاتها المختلفة (صباحاً ومساءً وليلاً) مشروعاً باهظ التكاليف. وكان يضطرنا إلى القيام بعملية الرصد أربعاً وعشرين ساعة متوالية. وإلى جانب المحررين الذين كانوا يقومون بالرصد وكانوا يتقنون العبرية بالطبع (وعلى رأسهم جورج دكلوش) تولى محرران صياغة المواد المترجمة وتحريرها وإعدادها للنشر في نشرة تصدر مرتين في اليوم (وهما الشقيقان الياس وفكتور سحاب)، وقد أقبل عدد من المؤسسات الإعلامية في لبنان على الاشتراك بالنشرة التي أطلقنا عليها اسم «نشرة رصد إذاعة إسرائيل» (ن. ر. ا. ا.) وكانت تعتمد عليها كثيراً وتشير إليها في أخبارها عن العدو باستمرار. واستمر صدور النشرة إلى ١٩٧٧.

(*)

كتب المركز هي الكتلة الأكبر والأوسع انتشاراً بين نتاجات المركز. وقد صدرت بالمئات في مدى عشر سنوات، وبعضها في أكثر من لغة، وبعضها في عشرات الآلاف من

النسخ. حملت كلها اسم المركز ورسالته إلى كل مكان.

عالجت المنشورات الموضوعات الفلسطينية، بتفرّع الشأن الفلسطيني وامتداداته وذيوله وارتباطاته، عربياً وإسلامياً ويهودياً وصهيونياً و «إسرائيلياً» ودولياً. ولا يوجد بين المنشورات كتاب واحد خارج إطار هذا الشأن الواسع. ولا شك أن جانباً معيناً تغلّب على الجوانب الأخرى وحظي بنسبة عالية من كتابات المركز واهتماماته. وهو جانب تعريف المواطن الفلسطيني والعربي على العدو الصهيوني. وأود أن أشدّد هنا على أهمية هذا الموضوع: إذ إن الرأي الذي كان سائداً بين الناس (وبينهم الكثيرون من منتقدي المركز)، والذي ما زال سائداً إلى الآن، هو أن العربي لا يحتاج إلى من «يعلّمه» قضيته، وأن جهداً مثل هذا يجب أن يوجّه إلى القارئ الأجنبي. كان هذا الرأي صحيحاً لو أن التعريف الذي قصدناه كان مادة إعلامية، كالبحث في الحق العربي الفلسطيني بأرض فلسطين وبطلان المزاعم الصهيونية. ولا ننكر أن مادة إعلامية مدروسة ورصينة في هذين المجالين ضرورية. ولذلك لم يهملها المركز ونشر عشرات الكتب فيها. إلا أن التعريف الذي ركّزنا عليه كان شيئاً آخر. انبثق عن إدراكنا بأن المواطن الفلسطيني والعربي المؤمن بالحق الفلسطيني إيماناً يملأ قلبه ووجدانه ويستولي على مشاعره وأحاسيسه إلى حد استعداده للتضحية (والاستشهاد) من أجل هذه القضية المقدسة، إنما هو قليل المعرفة، بوجه عام، بعدوه معرفة صحيحة تشمل حياته وتفكيره وأساليبه وأوضاعه السياسية والحزبية والعسكرية والأمنية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية والصناعية والزراعية والمالية والمدنية والثقافية والتربوية وغير ذلك من أوضاع مجموعة من البشر استولت على أرض وأقامت فيها كياناً استيطانياً عدوانياً دخيلاً. وما لم تكن هذه المعرفة للعدو شاملة وصحيحة ومفصلة وموضوعية، تبقى حماسة المواطن واندفاعه ضد عدوه قاصراً عن أن يكون كافياً للانتصار بتدمير الكيان واسترداد الأرض وعودة أصحابها إليها. إذن فإننا لم ندّع أن شعبنا يحتاج إلى جهودنا لينفدع في نصرة الحق العربي، وإنما كنا ندّعي أننا نحاوِل أن نكمّل هذا الاندفاع ونزوده بسلاح المعرفة الذي هو توأم لسلاح الإيمان.

وحتى أتيقّن من ضرورة إغناء المكتبة الفلسطينية العربية بهذا النوع من الدراسات المعرفية، بأسلوب موضوعي ومستوى راق، قمت بدراسة تتفحص مدى معرفة المثقف والجامعي العربي (وهو أكثر القطاعات اطلاعاً) للعدو في الجوانب التي ذكرتها آنفاً. وبعد ثلاث سنوات من إكمال العدو مخططه باحتلال فلسطين كلها، اكتشفنا فظاعة الجهل

العربي بالقضية الفلسطينية وفداحته. وصلنا إلى قناعة مدعمة بالحجة والبرهان بأن واجبنا الأول ونحن نعدّ أنفسنا لخوض معارك التحرير واسترداد الحق السليب أن نسدّ ذلك الفراغ الهائل في معلوماتنا عن عدونا. وما القول الشائع «إعرف عدوك» إلا حقيقة بدهية أصبح من العار أن نردده دوماً كالببغاوات ولا نتعاطاه إلا في الخطاب السياسي والحماسي والجماهيري والإعلامي دون أن نلتزم بممارسته.

من هنا كانت الدراسات والبحوث التي أعدها المركز أو/ ونشرها باللغة العربية، حول جوانب الحياة الصهيونية «والإسرائيلية»، أكثر من نصف الكمّ الوافر من منشوراته في عشر سنوات ـ مع الإشارة إلى أن معظمها كان موجهاً إلى المواطن العادي، مهما كان موقعه ودوره في مواجهة العدو. غير أن بعض هذه المطبوعات توجه إلى قطاعات معينة بالدرجة الأولى. منها ما كان أفيد لرجال الإعلام ومتعاطي النقاش مع غير العرب. ومنها ما كان أفيد لرجال الدولة وصانعي القرار السياسي فلسطينياً وعربياً. ومنها ما كان يخاطب الوفود إلى المؤتمرات والندوات العالمية المتخصصة. ومنها، ولعله الأهم، ما كان يزوّد المعلومات للمناضلين والمجاهدين، أفراداً وفصائل.

أما الموضوع الرئيسي الثاني الذي وجّه المركز اهتمامه الخاص به بعد التعريف بالعدو، وكان تكملة لحملة التعريف، فهو التفريق بين اليهودية والصهيونية، وتحديد أهداف الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية ديموقراطية تشمل عرب فلسطين ويهودها ولا تكون دولة عنصرية. ولهذا حرص المركز على محاربة المزاعم بأن من أهداف المنظمة رمي اليهود في البحر (مثلما زعم بعض المراسلين الأجانب ونسبوا إلى أحمد الشقيري كلاماً لم يقله في المؤتمر الصحافي في القاهرة قبيل حرب ١٩٦٧ بأسبوع). وقد أثمرت حملة المركز لإقامة هذه الدولة الديموقراطية بأن تبنّى المجلس الوطني الفلسطيني الدعوة صراحة في دورته الثامنة في شباط/فبراير ١٩٧١. ومن الطريف أن قرار المجلس صدر يوم ٢/٢٨، أي في الذكرى السادسة لتأسيس المركز.

صدرت معظم منشورات مركز الأبحاث في شكل سلاسل تنظم حلقاتها انتظاماً مدروساً ليكمل بعضها بعضاً: سلسلة «دراسات فلسطينية» وهي الأكثر عدداً ورواجاً. وقد امتازت بالحجم الصغير والسعر الزهيد ليسهل اقتناؤها ومطالعتها. وكل منها يعالج جانباً من الحياة في الكيان المغتصب. وسلسلة « كتب فلسطينية»، الأكبر حجماً والتي

تعالج موضوعات أشمل تفترض بعض التوسع في البحث والتحليل. وسلسلة «أبحاث فلسطينية» التي تعالج في الغالب موضوعات نقاشية وليست معلوماتية. وسلسلة «حقائق وأرقام» التي تقدم المعلومات مختصرة بشكل حقائق وإحصاءات دقيقة وموثوقة دون تحليل المعلومات أو استنطاقها. وسلسلة «صور وخرائط» التي يمكن تجزئتها إلى قسمين: مجموعات من الصور تخدم إعلامياً (استعمال الصورة لتبيان الحق العربي أو لفضح الإجرام الصهيوني)، ومجموعات من الخرائط تفيد المقاومين عملياً وتوزع عليهم سراً، ومجموعات أخرى تفيد الباحث والإعلامي كسند لمنشورات المركز الأخرى.

إضافة إلى هذه السلاسل التي بلغت حلقاتها عدة مئات، أصدر المركز منذ أوائل السبعينيات سلسلة «الدراسات الخاصة». ولم تكن تطبع طباعة عادية ولم تكن توزع توزيعاً عاماً واسعاً. كانت الحلقة الواحدة تطبع على الآلة الطابعة وتسحب على الستانسل في مئة نسخة أو أقل، وتوزع توزيعاً محدوداً جداً، وترسل مجاناً إلى الأفراد أو الجهات التي يمكن أن تستفيد من محتوياتها استفادة عملية مباشرة. كان من المهم ألا تصل هذه الدراسات إلى أيدي العدو. ولعلي لا أكون مخطئاً إذا قلت إن هذه السلسلة الهادفة كانت سبباً مباشراً في استهداف المركز واستهدافي شخصياً بثلاثة اعتداءات إرهابية متواصلة ما بين ١٩٧١ و١٩٧٤ ثم احتلال المركز ١٩٨٢ ثم تدميره نهائياً ١٩٨٣. فقد اهتمت هذه الكتب بالمقاتل في الدرجة الأولى. وخاطبته مباشرة أو عبر قياداته الميدانية. وزودته بمعلومات (وخرائط) دقيقة ومدروسة تسهّل عملياته الفدائية وتسهم في إيقاع الأذى بالعدو الذي كان المركز يتحسس دوره ومكانه في الجهاد ضده تحسس المقاتل نفسه.

وكما ذكرت سابقاً توزع كتّاب هذه المنشورات ومعدّوها بين الباحثين العاملين والمتفرغين في المركز وبين كتّاب من خارج المركز من المعنيين بالشؤون الفلسطينية والمتخصصين فيها من مواطني عدد من الأقطار العربية، وخاصة من فلسطين ولبنان وسورية ومصر. وكان المركز يوقّع مع هؤلاء عقوداً رسمية، ويقدم مكافآت مالية رمزية في غالبها، ويتعهد أمور التوثيق والتصحيح والإخراج والطباعة والتوزيع ـ كما أن العشرات من الكتّاب أسهموا في إعداد الدراسات بدون مقابل.

حظيت منشورات المركز بإقبال واسع من الجمهور العربي. وأسهمت الأسعار الزهيدة في

رواج المنشورات. وتعددت اللغات التي ترجم إليها حوالي خُمس المنشورات. وشملت هذه اللغات، إلى جانب الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، لغات أخرى قلما اهتمت بها المراكز السياسية والثقافية والإعلامية العربية، كالدنماركية والهولندية والألمانية والإيطالية والبرتغالية. حتى لغة الإسبرانتو العالمية المحدودة الانتشار وصل اهتمامنا إليها وترجمنا لها بعض المنشورات. بل إننا لم ننسَ المكفوفين فطبعنا أحد المنشورات بطريقة بريل الخاصة بهم.

ساهم رؤساء أقسام مركز الأبحاث معي في وضع برامج البحث واختيار الموضوعات التي يكلف بها الباحثون لنشرها ضمن منشورات المركز. لكن مواضيع كثيرة اقترحها علينا معنيون من خارج المركز، من أساتذة وصحافيين وسياسيين ومن فصائل فلسطينية أو حكومات عربية أو هيئات مدنية نقابية واتحادات طلابية وعمالية ونسائية، ومن مراكز دراسات مشابهة. وكنا نتداول في الاقتراحات، وغالباً ما كنا نتجاوب معها إذا توافرت الشروط العلمية (أن يكون الموضوع ضمن الإطار الفلسطيني، وأن يكون باستطاعة الباحث تناوله بجدارة، وأن تكون هناك حاجة ملحة إليه).

وفي أواسط السبعينيات بدأ المركز مشروعين يكملان مشاريعه الأخرى.

هدف المشروع الأول إلى تدريس اللغة العبرية لأكبر عدد من العاملين في المركز من الباحثين والتوثيقيين والمراجعين والإداريين. فأقمنا عدة دورات لعدة سنوات، حضرها العشرات من العاملين. وكان أستاذ الدورات باحثاً رئيسياً في المركز مختصاً بالشؤون «الإسرائيلية» وخارجاً من تحت الاحتلال، عبد الحفيظ محارب، وقد أدى مهمته خير أداء. وتتلمذ عليه كثيرون أصبح بمقدورهم قراءة الصحف والكتب باللغة العبرية الحديثة وفهمها. ثم استقدمنا أستاذاً آخر من القاهرة (صبحي النجار) للمساعدة في تطوير المشروع.

وأتاح المشروع الثاني الذي بدأ عام ١٩٧٢ لعدد من المهتمين بالسينما الفلسطينية من الشبان الذين يتطلعون إلى مجال يتيح لهم الإفادة من مواهبهم واهتماماتهم الفنية في بناء سينما فلسطينية ناجحة فنياً وتقنياً والتزاماً وطنياً. وكانوا مجموعة من الفلسطينيين والعرب غير الفلسطينيين. وأسسوا تجمعاً باسم (جماعة السينما الفلسطينية). وقد قدم

المركز لهم الرعاية الممكنة والأرشيف الأساسي للسينما الفلسطينية العربية والأجنبية، دون أي تدخل في شؤونهم وعلاقاتهم. ولمع بعض هؤلاء فيما بعد في مجال الإخراج والنقد السينمائي ـ أذكر منهم مصطفى أبو علي. ومن المؤسف أن عقد الحلقة انفرط بعد وقت قصير ولم تنتج الجماعة إلا فيلماً واحداً.

كما أن المركز أقام علاقات جيدة مع العديد من المؤسسات والجمعيات التي تعنى بالشأن الفلسطيني على صعيد البحث والثقافة في لبنان وخارجه. وسأعطي مثلاً واحداً من بين عشرات الأمثلة. تداعت بعض النساء المثقفات في لبنان، عربيات وأجنبيات ممن استفزّهن انتصار العدو في حرب ١٩٦٧ وأثار فيهن حب الاطلاع على أدبيات الصراع مع العدو وحقائقه ومفاهيمه. فأنشأن عدداً من التجمعات والنوادي واللقاءات. وطلبن، كل منهن على حدة، التعاون مع المركز. وتجاوب المركز معهن وأخذ يوفد إليهن باحثيه للمحاضرة في لقاءاتهن التي كان معظمها يجري في حفل غداء شهري بسيط، أو حول تجمع لشرب القهوة، وللرد على استفسارات الحاضرات والمشاركات. وقد استمرت هذه العلاقة عدة سنوات. وأظن أنها كانت مفيدة في إغناء الكثيرات من السيدات، وبعضهن إعلاميات وناشطات اجتماعياً وثقافياً، بالمعلومات والتحليلات وفي توثيق وتعميق معرفتهن للقضية الأساسية. ومع الأسف توقف معظم هذه النشاطات بعد سنوات. والقليل الذي ما زال قائماً في بيروت تحوّل عن غرضه الأساسي وأصبح أشبه بلقاء نسوي اجتماعي عادي بعيد عن التعطش للمعرفة الفلسطينية السياسية الجوهرية.

(*)

يقودنا الحديث الآن إلى العلاقات التي كانت تقوم بين مركز الأبحاث وبين الآخرين، بعد أن لمسنا اهتمام قطاعات القراء المختلفة بالمركز ومنشوراته واستفادتها من وجوده ونتاجه إلى حد برر إنشاءه وبقاءه ونموه. وأقصد بـ«الآخرين» المنظمات والفصائل الفلسطينية والحكومات العربية، ومراكز البحث ومؤسسات الدراسات المشابهة والموازية لمركزنا.

الاسم الرسمي للمركز منذ إنشائه ١٩٦٥ هو «مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية». وبالتالي فإن المركز كان طيلة سني وجوده جهازاً من أجهزة المنظمة، تلك

المنظمة التي انتمى إليها في الستينيات والسبعينيات كل المنظمات والفصائل الفلسطينية من جهة وكل النقابات والاتحادات والهيئات المدنية والشعبية الفلسطينية. وبهذا المعنى لم يكن المركز مؤسسة مستقلة، وإن حافظ طيلة أيام رئاسة فايز صايغ ثم رئاستي له (١٩٦٥-١٩٧٧) على استقلاله الفكري والذاتي من ضمن إطارَي الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الإداري لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي ظل ارتباط المركز مع رئيس منظمة التحرير ارتباطاً مباشراً دون المرور على إدارات المنظمة أو الفصائل.

كان لهذا «الاستقلال الذاتي» جوانبه وآثاره الإيجابية والسلبية على حد سواء. فهو، من ناحية، أراحني شخصياً من أي تدخل رسمي أو فصيلي في شؤون المركز الإدارية أو النشرية أو المالية باعتباره تدخلاً غير شرعي وبالتالي فهو مرفوض. وأتاح لي أن أخطط وأرسم وأتحرك وأكلّف وأقرر وأنشر وأوظّف حسب قناعاتي واستنتاجاتي وأحكامي وتصوراتي الذاتية. وهو الأمر الذي أتاح لي في النهاية أن أقدّم للوطن وللقضية وللثقافة الملتزمة الفلسطينية والعربية مركزاً فريداً أترك للتاريخ أن يحكم عليه، على نتاجه ومسيرته وعطائه في عشر سنوات.

إلا ان ممارسة تلك الحرية، الحرية المسؤولة التي تراعي الأنظمة الإدارية مثلما تراعي الالتزامات القومية والوطنية والخلقية، لم تكن رحلة سهلة وميسّرة وهادئة وسلسة. كانت، على العكس، حافلة بالصعوبات والعقبات. كانت العواصف والأمواج العاتية والرياح الغاضبة تعترض السفينة وتحاول النيل منها وإغراقها. وكان جهد ربّانها في اتقاء الاضطرابات غير الطبيعية يعقّد في معظم الأحيان جهوده في تأمين المسيرة الطبيعية للسفينة نحو شواطىء الأمان بإنجاز الرسالة وخدمة القضية.

يلاحظ القارئ أني أركّز على التزام المركز بالنظم الإدارية لمنظمة التحرير، بحسنات ذلك الالتزام وسلبياته. كنا مثلاً نضطر إلى تقديم إيصال للصندوق القومي الفلسطيني عن كل مبلغ يصرف، حتى أجرة التاكسي. وكنا نضطر أن نجري مناقصة بين المطابع وتجار الورق قبل طبع كل كتاب ننشره ـ الأمر الذي جعل بعض المطابع يرفض التعامل معنا على هذا الأساس الذي يتكرر أربع أو خمس مرات في الشهر الواحد. إلّا أني بالرغم من ممارسة هذا الروتين المرهق كنت أشعر بارتياح إلى «نظافة» حساباتنا ـ مقارنة مع حسابات مؤسسات أخرى في الثورة الفلسطينية.

كانت العلاقة مع رئاسة المنظمة طبيعية إلى أبعد الحدود في الأشهر الستة عشر الأولى من رئاستي للمركز ـ أيام أحمد الشقيري الذي حرص على احترام استقلال المركز مثلما حرص على إنجاحه والاعتزاز به. وفي الفترة المماثلة التي خلف الشقيري خلالها في رئاسة المنظمة المحامي يحيى حمودة كانت العلاقات معقولة ولم يعكّر صفوها إلا أحداث قليلة ومتقطعة ولم تترك شروخاً تبقى. منها حدثان يتصف أحدهما بالطرافة والآخر بضيق الصدر.

كان التقليد أن تصدر حلقات كل سلسلة من السلاسل بتصميم فني موحد إنما مع تبديل الألوان بين حلقة وأخرى. واختير اللون الأزرق لغلاف إحدى هذه الحلقات. وفي اجتماع دوري للجنة التنفيذية للمنظمة وقف أحد الأعضاء غاضباً ومتسائلاً: كيف يجوز لمركز الأبحاث أن ينتقي لون الحركة الصهيونية لتزيين غلاف أحد كتبه؟ ألا يعرف مديره أن هذا اللون صهيوني وأن ألواننا العربية، الأحمر والأخضر والأسود، لا تضم الأزرق بينها؟

وبالطبع لم أكن حاضراً الجلسة لأنني لم أكن عضواً في اللجنة المذكورة ولم يتصل بي أحد فيما بعد للاستفسار عن دوافع «جريمتي» بإصدار كتاب يحمل غلافه ذلك اللون «الصهيوني».

أما الحادثة الأخرى فلم تكن طريفة. عتب رئيس المنظمة آنذاك، حمودة، على جملة وردت في إحدى دراسات المركز اعتبر أنها مسيئة له وللحزب الذي انتمى إليه (حزب الاستقلال) قبل ثلاثين سنة. وكان الكاتب أمين عام اتحاد كتّاب فلسطين آنذاك (ناجي علوش) وجاءت الجملة المعترض عليها ضمن تحليله لثورة ١٩٣٦ ودور الأحزاب فيها. ولما عاتبني رئيس المنظمة جدياً وطالب بسحب الكتاب من الأسواق وإعادة طباعته رفضت رفضاً قاطعاً. وانتهى الإشكال عند حد غضب رئيس المنظمة وتمرد مدير المركز وعصيانه.

تبدل الحال تبدلاً جوهرياً بانتقال مقاليد الرئاسة إلى ياسر عرفات ١٩٦٩. تحولت أيام التعاون والانسجام والاحترام بين المركز والقيادة السياسية إلى سجل من المصادمات. لن أتحدث عنها هنا لأن تفاصيلها تحتل جزءاً كبيراً من الفصل التالي في كتاب ذكرياتي.

أما العلاقات بين المركز وبين الفصائل الفلسطينية فكانت تتراوح بين الجد والحرج، وتختلف بين تنظيم وآخر. لكنها لم تكن سيئة بشكل عام.

سهّل عليّ تأمين علاقات جيدة مع الفصائل أني انطلقت في التعامل معها من مبدأين: إبداء استعداد كامل للتعاون وتلبية الطلبات ما دامت هي طلبات محقة ومعقولة، والتقيد بالمساواة في تعاملاتنا مع جميع الفصائل بدون تمييز أو محاباة. مثلاً: فتحنا أبواب المكتبة وخزائن الوثائق ورفوف الأرشيف للجميع، ولكن دون السماح لأحد بإخراج محتويات منها إلى خارج مبنى المركز (سبق أن سمحنا لدارس دكتوراه في جامعة موسكو جاءنا يحمل طلباً من أمين عام أحد الفصائل باستعارة المواد المطلوبة على أن يعيدها بعد شهر بكفالة من الأمين العام. وحمل الدارس معه إلى موسكو حقيبة كاملة من الكتب والوثائق ولم يعد، لا هو ولا الكتب التي استعارها. ولما اتصلنا بالأمين العام قال إن الدارس محق في الاحتفاظ بها لأنها في عهدته أفضل منها في مكتبتنا!). وأعطينا حسماً بنصف السعر لأي عضو في فصيل يحمل بطاقة العضوية وبالتالي أصبح من حق المركز منع التوزيع المجاني بشكل مطلق. وكنا نلبّي اقتراحات الفصائل بإعداد دراسات في مواضيع معينة للتقدم بها إلى مؤتمرات أو ندوات دعيت لها. أما موضوع التوظيف في المركز فكان الموقف حازماً وواحداً: نتعامل مع أصحاب الطلبات على أساس الكفاءة وليس على أساس الانتماء التنظيمي. وفي ندوات المجلة كنا نحرص على أن ندعو ممثلين عن كل الفصائل ولا نستثني أياً منها، حتى تلك التي كانت صغيرة أو غير ذات أهمية.

لم تمنع هذه الإجراءات من حصول بعض أشكال سوء التفاهم مع فصيل أو آخر لسبب أو لآخر. سأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة، أحدها مضحك وثان مبكٍ وثالث مقرف!

في إحدى ندوات المجلة لفت نظري الشاب الذي يعدّ القهوة قبيل الجلسة أن «الحكيم» (جورج حبش) يشرب نوعاً من قهوة النسكافيه بدون مادة الكافيين المضرة لمرضى القلب. وأعد الشاب للدكتور جورج كوباً منها بينما أعدّ لباقي المشاركين، وكانوا كلهم من الأمناء العامين للفصائل، قهوة النسكافيه العادية. وحتى لا يختلط عليه الأمر وضع قهوة حبش في كوب مختلف في الشكل. وقدّم القهوة إلى الحضور بينما كنت أتكلم في الجلسة التي ترأستها. وإذا بأحد المشاركين، أمين عام فصيل غير ثانوي، يقاطعني ويستفسر بشيء من الانفعال والاحتجاج عن سبب محاباة أحدهم على حساب زملائه

الآخرين. وأخذني بعض الوقت لأفهم من أين جاءته فكرة المحاباة.

أما الحادثة المبكية فهي أن أحد الموظفين الصغار في المركز (كان صغيراً في السن والرتبة لكنه كان من أفضل زملائه خلقاً ووطنية وحماسة والتزاماً)، انضم إلى أحد التنظيمات. وعهدت إليه قيادته أن يتولى الدفاع عن أحد المراكز العسكرية مع عدد قليل من رفاقه. ويبدو أن تلاسناً حصل بين مجموعته ومجموعة أخرى تنتمي إلى تنظيم ثانٍ أقام مكتباً مجاوراً. وكاد التلاسن يؤدي إلى صدام. فاتصل الشاب بقيادته يبلغها الوضع. فأمروه بأن يطلق الرصاص على الجماعة الأخرى ويبعدها عن الموقع. ولكن الشاب استطاع بحكمة أن يقنع الآخرين بالانسحاب والابتعاد. فغضبت عليه قيادته واعتبرت عمله عصياناً على الأوامر. واختفى الشاب. وبقي أسبوعين غائباً عن عمله في المركز وعن منزله. وبدأت وأهله نبحث عنه. لنكتشف أن الشاب حوكم وأعدم بتهمة العصيان. والأنكى أن القيادة لم تبادر إلى إعلان ذلك، بل زعمت أنه أرسل في عملية فدائية إلى فلسطين واستشهد هناك. ولم نعرف الحقيقة المؤسفة إلا بعد حين. وقد نعيت الشاب الشهيد باسم المركز، وكتبت في المجلة أشيد بموقفه وأطعن بالطريقة الظالمة والخاطئة التي عومل بها. وكانت النتيجة أن قام ذلك التنظيم بحملة قوية ضد المركز وضدي شخصياً، وتلقيت عشرات التهديدات بالقتل والانتقام، «وإذا إسرائيل ما عرفت كيف تقضي عليك فنحن نعرف أكثر منها» كما جاء في بعض هذه التهديدات. وما أزال حياً وما أزال أدين قتل إدمون دانيال وأعتبره جريمة من الناحيتين الوطنية والإنسانية.

وسأروي الحادثة الثالثة دون أن أضع لها نعتاً غير القرف والاشمئزاز. التحق بالعمل في المركز شاب. وبعد وقت قصير وقعت ضحية الرسالة المفخخة التي أرسلها «الإسرائيليون». ونقلت إلى المستشفى وبقيت مدة بعيداً عن المركز. اغتنم الشاب الفرصة وأخذ يتصل بأصدقاء للمركز أو للقضية ويبيعهم اشتراكات في المجلة وفي منشورات المركز، ويقبض الثمن سراً ولا يوافيهم لا بالمجلة ولا بالمنشورات. وبدأت احتجاجات هؤلاء وشكاويهم ترد إلى المركز، متسائلين عما حصل للمبالغ التي سلموها لذلك الشاب الذي زعم لهم أنه مكلف بذلك. واضطررنا إلى فصله عن العمل.

وفجأة يصبح الشاب السارق «شهيداً» عند بعض الفصائل، يحتجون على فصله ويتوسطون له. ومضت سنوات قليلة. واندلعت نيران الحرب الأهلية في لبنان. وإذا

بقيادة «الكفاح المسلح» الفلسطيني تقبض عليه بتهمة التجسس للقوات اللبنانية وتحكم عليه بالإعدام. لكن الشاب هرب. وأخذ يشاهد، بعد سنة، يتجول ليلاً في شوارع منطقة الحمراء في رأس بيروت بين الكباريهات ودور اللهو وقيل إنه أصبح يعمل قواداً للمومسات. ثم تخرج القوات الفلسطينية من لبنان خريف ١٩٨٢. وتختفي أخبار الشاب سنة أو أكثر قليلاً. وفي ١٩٨٥ كنت أزور تونس، وكنت أجلس في صالون فندق إنتركونتيننتال بشارع الحبيب بورقيبة. وإذا بشاب يلبس معطفاً من الكشمير الباهظ الثمن يتقدم نحوي ويسلّم عليّ بحرارة ويرجوني أن أسمح له بأن تكون إقامتي في الفندق على حسابه. واعتذرت عن عدم قبول استضافته. ولما ابتعد سألت صديقاً كان يجلس إلى جانبي عمن يكون هذا الشاب. فإذا هو نفسه «اللص الجاسوس القواد» سابقاً، وقد أصبح مسؤولاً للعلاقات العامة في إحدى الجماعات الفلسطينية في تونس. نتذكر، ونضحك، ونبكي، ونحار، وننعى القيم.

وإذا كانت علاقات المركز (وعلاقاتي في المركز) مع الفصائل الفلسطينية فيها طرائف ونوادر فإن العلاقة مع الحكومات العربية كانت لولا بعض الاستثناءات أكثر رصانة وربما رتابة. كانت علاقات طبيعية جداً. كنا في المركز نلبي الطلبات الممكنة ونرد على الاستفسارات عن العدو وعن منظمة التحرير وعن القضية الفلسطينية ونمتنع عن الخوض في أي طلب أو علاقة خارج إطار هذه الموضوعات الثلاثة المتشابكة. لكن هذا الكلام لا يمنعني من الاعتراف بأن المركز لم يكن يصل إلى صاحب القرار السياسي في الوطن العربي بسهولة. وبالتالي فأنا أعترف بأن المركز (وكذلك سائر المراكز والمؤسسات المماثلة) لم يسهم في القرار العربي إسهاماً فاعلاً.

كانت أفضل العلاقات مع أجهزة ودوائر في مصر وسورية، يليها العراق وليبيا، ثم تليها الأقطار الأخرى. وكانت العلاقات مقطوعة تماماً مع السعودية التي كانت لا تعترف آنذاك بمنظمة التحرير الفلسطينية ولا تتعامل مع مكاتبها.

كان جوهر معظم العلاقات الرد على استفسارات سياسية أو أمنية أو عسكرية عن العدو، من جهة، واستيضاح بعض مواقف منظمة التحرير أو الفصائل الفلسطينية. وكنت أشرف شخصياً على الرد على هذه الاستيضاحات، وأزود نسخاً منها إلى الجهات المسؤولة في المنظمة.

الرئيس جمال عبد الناصر، ثم الجهات الأمنية في مصر بعد وفاته، كان أكثر مسؤول عربي (غير فلسطيني) يبعث بأسئلة وباقتراحات للمركز ويحرص على الاطلاع على منشورات المركز. وكان أحياناً يناقش أموراً ترد في هذه المنشورات (ولم تكن مجلة «شؤون فلسطينية» قد صدرت، فقد أسلم الروح قبل صدورها بأشهر قليلة). وفي إحدى المقابلات معه، آخر العام ١٩٦٩، أبدى معرفة شاملة ودقيقة حول المركز ونشاطه وأوضاعه. وعبّر الرئيس عن اهتمامه بالمركز بأن عهد إلى الملحق الأمني في السفارة المصرية في بيروت، عبد الحميد المازني، بأن يكون ضابط اتصال بين الرئاسة وبين المركز. فتولى الرجل المهمة بنشاط وفاعلية. وهو الذي نقل إليّ ما وصل المخابرات المصرية من معلومات من داخل «إسرائيل» عن قرار قتلي وطلب مني أخذ الاحتياطات اللازمة وكان يتولى فحص الرزم البريدية القادمة من ألمانيا الغربية لأن معلوماته كانت تقول بأن المتفجرة التي سيرسلها الموساد إليّ ستكون ضمن كتب تصل من ذلك البلد. كان ذلك قبل حصول العملية فعلاً بحوالي ثلاثة أشهر.

كانت استفسارات عبد الناصر عسكرية وسياسية. وكنت شديد الحرص على الرد عليها بقدر ما أستطيع أن أوفره من داخل المركز. وكنت آخذ نصائحه واقتراحاته على محمل الجد والاهتمام.

ومن جهة أخرى كان وزير الأمن ومدير المخابرات، أمين هويدي، يتصل بي باستمرار وينقل إليّ أسئلة الرئيس عبد الناصر و/ أو اقتراحاته. وكان هويدي على خبرة واسعة بنشاطات المركز وشؤونه. لكنه كان يظن أن المركز أكبر في الحجم وأغزر في المعلومات وأكثر عدداً في الباحثين والعاملين عدة أضعاف مما كان في واقع الأمر. ولم يصدق لما أخبرته مرة عن الحجم الحقيقي للمركز، مساحة وعدد باحثين ومكتبة. وقال مرة إنه لا يتصور أن مركزاً صغيراً بهذ الحجم يصبح موضوع رسالة دكتوراه في جامعة موسكو بعد إنشائه بأقل من سبع سنوات (وكانت دارسة فلسطينية اختارت المركز موضوعاً لرسالتها).

وأبدى الرئيس حافظ الأسد اهتماماً بالمركز ونشاطه ونتاجه. وكان يطّلع على معظم هذا النتاج. وظل يسألني عن بعض الكتابات (سواء من منشورات المركز أو كتابات خاصة لي) إلى ما قبل رحيله بسنوات قليلة، أي بعد أن تخليت عن إدارة المركز بعشرين سنة.

كان اللواء حكمت الشهابي (العماد أول فيما بعد) يتردد على المركز باستمرار ليطلع على محتويات المكتبة ويستخلص منها معلومات تهم الرئيس أو تهمه شخصياً. كما كان اللواء مصطفى طلاس (العماد أول فيما بعد أيضاً) يبدي اهتماماً خاصاً بالمركز. وفي أواخر الحرب الأهلية في لبنان، أواخر الثمانينيات، وحين تعرض مكتبي في بيروت لبعض الخطر من جراء تلك الحرب المجنونة، أبدى كل من العمادين طلاس والشهابي اهتماماً خاصاً بحماية المكتب، وإن كان قد مضى عليّ عشرون سنة منذ أن تركت العمل في المركز. وكنت أعلم أن للرئيس الأسد فضلاً في هذا الاهتمام، إلى جانب الاهتمام الشخصي لكل منهما. هذا مع الإشارة إلى أن العماد الشهابي توقف عن الاتصال بالمركز بعد أن دعم مركزاً للأبحاث في دمشق كان يتبعه مباشرة. وحاول أن يقنع باحثينا بالانتقال إلى دمشق للعمل في مركزه الجديد ـ وكان مدير هذا المركز يسحب من العاملين معه جوازات سفرهم خوفاً من العودة إلى مركزنا في بيروت!

ويروي الباحث والمفكر السوري الدكتور جورج جبور أن تكليف المركز له بإعداد بعض الدراسات ثم نشرها أسهم في اختيار الرئيس حافظ الأسد له للانضمام إلى مكتب الدراسات التابع للقصر الجمهوري، وهي المهمة التي شغلها عدة سنوات وأصبح خلالها رئيساً لذلك المكتب.

كان يسعدني دوماً أن يكون مركز الأبحاث ذا فائدة لأي من الحكومات العربية. كان ذلك يعني أن المركز يمتد بخدماته من أجل القضية إلى أبعد من حدود فلسطين القطرية. لذلك رحبت، مثلاً، أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات بقيام علاقات تبادل خبرات ونشر وثائق مع بعض الجامعات والمراكز الجامعية في العراق، في بغداد والموصل والبصرة. وكذلك حينما طلب الرئيس معمر القذافي عبر سفيره في بيروت عبد القادر غوقة أن نزوده بباحثين من المركز يتولون إعداد دراسات فلسطينية في طرابلس الغرب. واخترت بالفعل باحثين اثنين. لكن إقامتهما في ليبيا لم تطل واستقالا وعادا إلى بيروت.

ولم تقم علاقات رسمية مع الحكومة اللبنانية، مع أنها أسرعت بمجرد إنشاء المركز إلى إعطائه الصفة والحصانة الدبلوماسيتين. لكن لم يكن هناك تساهل يذكر من حيث السماح باستلام الكتب والصحف أو بنقل مطبوعات المركز إلى الخارج. ولم يمنع ذلك من قيام صداقات وسبل تعاون مع الكثيرين من المسؤولين اللبنانيين بصفة خاصة. ولا

أذكر أن مشكلة واحدة حدثت في عهدي بين المركز وبين أية جهة لبنانية رسمية، باستثناء حادثة واحدة مؤسفة جداً لم أسمح بتكرارها قط.

أخذت فصيلة من جيش التحرير الفلسطيني تتولى حراسة المركز وحراستي شخصياً منذ صيف ١٩٧٢، إثر الاعتداء عليّ في تموز/ يوليو من ذلك العام. وكانت الفصيلة منضبطة جداً. وكان قائد جيش التحرير (اللواء مصباح البديري) يشرف شخصياً على اختيار الضباط والجنود ويراقب تصرفاتهم. وكنت أحرص على أن يقدّم أفراد تلك الفصيلة أفضل صورة عن الأخلاق والنظام في جيشنا للشعب وللسلطات في لبنان. وكان الجميع، بالفعل، من أفضل العناصر. وما تزال منطقة رأس بيروت تتحدث إلى اليوم عن جهود هؤلاء في منع التعديات والتجاوزات والأعمال المخلة بالأمن في منطقة واسعة تمتد من الجامعة الأميركية إلى الجامعة اللبنانية ـ الأميركية ومن مستشفى الجامعة إلى منطقة شوران، بما فيها شوارع الحمراء وبلس والسادات وجان دارك وعمر بن عبد العزيز والكومودور. وحدث أن مسؤولاً كبيراً في الدولة اللبنانية أقام في شقة في هذه المنطقة ولجأ إليّ يطلب أن يتولى جنودنا حراسته. وحققت طلبه لعدة أشهر إلى أن انتقل إلى مكان آخر بعد أن أخلى جنودنا لبنان خريف ١٩٨٢.

وحينما اشتد القتال في الحرب الأهلية بين العناصر المختلفة، واشترك الفلسطينيون فيها (عن خطأ أو عن صواب، ليس هنا مجال الحكم على ذلك) قضت أوامر جيش التحرير الفلسطيني أن تشترك الفصيلة المكلفة بحراسة المركز في عملية واحدة فقط، هي فتح طريق صيدا ـ بيروت عند بلدة الدامور. ولم يكن من صلاحياتي التدخل في ذلك فالأوامر العسكرية تصدر عن القيادة العسكرية. لكني أقحمت نفسي بأن خطبت في الجنود قبيل ذهابهم إلى جنوب بيروت بأن عليهم أن يثبتوا في المعركة وفي أعقابها أنهم أهل لحمل المبادئ والتقاليد التي يقاتل جنودنا من أجلها. وحذرتهم من أن يسيئوا إلى سمعة بلدهم وجيشهم وثورتهم. وبالفعل، أثبت جنود جيش التحرير تحليهم بأخلاق القتال والحروب ولم ينساقوا إلى ما انساق إليه غيرهم من المقاتلين من أعمال مخلة بآداب الحرب، ولم يشارك أي منهم في أي عمليات سرقة أو اعتداء. وعادوا إلى المركز برأس مرفوع، مرفوع فلسطينياً وعربياً وخلقياً.

كل هذا الصيت الحسن كاد يتبخر في صباح يوم باكر. أقام بعض ضباط جيش التحرير

الفلسطيني حفل وداع لزميل لهم. ويبدو أن قائد الفصيلة المكلف بحراستي، وكان برتبة رائد، أفرط في الشرب. ولما انتهى الاحتفال في محلة الفاكهاني عاد إلى مركز الأبحاث وطلب من بعض الجنود أن يرافقوه في جولة في شارع الحمراء. والتقى هناك صدفة بدورية من رجال الدرك اللبناني بقيادة آمر فصيل مخفر حبيش، وكان من أفضل ضباط الأمن اللبنانيين الذين عرفتهم. وكنا، في المركز وفي المخفر، نتبادل دوماً علاقات التعاون والاحترام والثقة. لكن الرائد الفلسطيني المخمور استفز زملاءه في السلاح وأخذ يتفوه بعبارات غير لائقة إطلاقاً بحقهم وحق السلطات اللبنانية. واستعمل الضابط اللبناني حكمته ورباطة جأشه وانسحب مع جنوده إلى المخفر. علمت بالحادثة بمجرد أن وصلت إلى مكتبي في الثامنة صباحاً. فقمت فوراً بزيارة الضابط الصديق في مخفره. واعتذرت نيابة عن مركز الأبحاث وعن المنظمة وعن فلسطين. وتحدثت عن العلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين وعن ضرورة احترام النازحين إلى بلد لسلطات البلد المضيف. واستدعيت الضابط الفلسطيني وطلبت منه أن يعتذر بنفسه. ثم اتصلت بقيادة جيش التحرير، وطلبت من اللواء البديري أن يتخذ الإجراءات التأديبية اللازمة بحق الضابط الفلسطيني. وجدير بالذكر أن هذا الضابط كان يدرس القانون وأصبح من الاختصاصيين في حقله بعد أن نال شهادة الدكتوراه ولا شك أنه ندم على فعلته طويلاً.

مقابل هذه الحادثة أدى رجال الفصيلة الفلسطينية بين ١٩٧٢ و١٩٨٢ خدمات عديدة لسكان المنطقة. فمنعوا التعديات والاحتلالات والسرقات في عشرات الحوادث التي دعوا إلى التدخل بها. وفي إحدى هذه الحوادث قام مسلحون فلسطينيون بمهاجمة شقة بجوار المركز وشدوا وثاق زوجة صاحب الشقة ووالدته العجوز وسرقوا ونهبوا، كل ذلك في وضح النهار. واتصل الجيران بنا. فأرسلت ذلك الضابط مع بعض الجنود، وهرب المسلحون. فلحقوا بهم وأردوا أحدهم قتيلاً واعتقلوا زميلاً له. وجيء به إلى المركز. فاتصلت بالفصيل الذي قال المعتقل إنه ينتمي إليه. وجاء قائد الفصيل (أصبح فيما بعد عضواً في اللجنة التنفيذية ثم وزيراً) وسلمته الرجل المعتقل بعد أن وعد بمحاكمته ومعاقبته. وما إن خرج به من بناية المركز حتى أطلق سراحه!

كانت السنوات الأخيرة من إدارتي لمركز الأبحاث سنوات عصيبة ومؤلمة، بسبب تطور الأحداث في لبنان وانفلات الأمن وتصدع العلاقات بين الطوائف اللبنانية وبين قطاعات من اللبنانيين والمقاتلين الفلسطينيين في لبنان. وزاد الصورة قتامة انفلات المنظمات

الفلسطينية وخروج أعداد كبيرة من أفرادها على القوانين والقواعد والأعراف وسكوت بعض القيادات عن هذا الحال بحيث بدا وكأنهم يتواطأون مع عناصرهم غير المنضبطة ضد لبنان وشعبه. وفي المقلب الآخر لانضباط الحرس في المركز أصبح من المألوف أن يتردد على مكتبي ومنزلي الكثيرون من اللبنانيين، ومعظمهم من مناصري العمل الفلسطيني، يطلبون مساعدتهم في الإفراج عن معتقل أو مخطوف أو إخلاء شقة تم الاستيلاء عليها عنوة أو في استرجاع سيارة مسروقة. حتى إني قلت لياسر عرفات ذات يوم: لقد جئت المركز لأحارب «إسرائيل» وأسترجع حقوقنا السليبة وإذا بي أجد نفسي أصرف معظم الوقت والجهد في محاربة تجاوزات شبابنا واسترجاع حقوق الشعب الذي استضافنا. وأذكر أني أسهمت في حلّ مشاكل لثلاثة من أصدقائنا من السياسيين اللبنانيين، بهيج تقي الدين (الوزير والمحامي) وعلي الخليل (النائب ثم الوزير) ومنير أبو فاضل (نائب رئيس مجلس النواب) الذي دخل فندق الكومودور قرب مركز الأبحاث لحضور اجتماع لمصلحة فلسطين ولما خرج وجد أن فلسطينياً أخذ سيارته ومضى بها!

والشيء بالشيء يذكر. سأروي حكاية حصلت مع منير أبو فاضل. أقام الرجل في فلسطين عدة سنوات يحتل منصباً عالياً في جهاز الأمن التابع لحكومة الانتداب. ولكنه كان في الوقت نفسه على صلة مع الحركة الوطنية. وأسهم كثيراً في تسليح قوات الجهاد المقدس التي قادها الشهيد عبد القادر الحسيني أواخر أيام الانتداب. وبعد سقوط فلسطين عاد إلى لبنان. ودخل المعترك السياسي وأصبح نائباً ثم نائباً لرئيس مجلس النواب. وكان يناصر الحق الفلسطيني في المؤتمرات والندوات الدولية. وكان من بينها المؤتمر الدوري للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في لندن آب/ أغسطس ١٩٧٥. وصدف أن كنت عضواً في الوفد الفلسطيني الذي دعي لهذا المؤتمر لأول مرة.

ترأس الوفد اللبناني رئيس مجلس النواب آنذاك كامل الأسعد. ولما جاء دوره للكلام في اليوم الأول تبين أنه ليس في القاعة. فطلب الوفد تأخير موعد الكلام ساعة من الوقت ليحضّر الوفد كلمة بسرعة. وجاءني الرئيس أمين الحافظ ومنير أبو فاضل يطلبان مني أن أعدّ للوفد كلمة. لكني ارتأيت أن يضع أحدهما الخطوط العريضة، لأنهما أدرى مني بمثل هذه الاجتماعات التي كنت أحضرها لأول مرة، على أن أتولى مراجعة الكلمة وتعديل ما يلزم. فكتب أبو فاضل الكلمة وجاء بها يطلب ملاحظاتي. وإذا بها كلمة وطنية لا غبار عليها إلا أنها «متطرفة» أكثر من اللازم من وفد لبناني لا فلسطيني.

وخشيت أن تثير رد فعل قاسياً وغير مناسب من قبل بعض أعضاء الوفد غير المتحمسين كثيراً لفلسطين ومن الوفود الأخرى. لذلك كان عليّ أن أخفف من شدة العبارات وأن أجعل الخطاب أكثر اعتدالاً. هذا هو أبو فاضل الذي سرق أحد شبابنا سيارته وهو يحضر اجتماعات من أجل فلسطين بعد مؤتمر لندن بعدة أشهر. وقبل إنهاء الكلام عن منير أبو فاضل أذكر أن أسرته دعتني للمشاركة في حفل تأبينه في الذكرى الأولى لوفاته. وقد رويت في مداخلتي بعض هذه الذكريات عن الفقيد. واخترته مثلاً للالتزام اللبناني بالقضية الفلسطينية التزاماً حياتياً مثمراً.

(*)

أنتقل إلى موضوع العلاقات بين مركز الأبحاث والمؤسسات الثقافية العربية التي كان لها نشاط فرعي أو كامل في البحث الفلسطيني في سبعينيات القرن الماضي. ومن الطبيعي أني كنت أحرص على الحفاظ على جو التعاون والتنسيق مع هذه المؤسسات في إطار ما تسمح به الظروف وخصوصيات كل مؤسسة ومرجعيتها الرسمية أو الخاصة. وكان همي الأول ألا يتهم المركز «بسرقة» باحث من مركز آخر، على خلفية اتصال عدد من باحثي تلك المراكز بي طالبين أن يلتحقوا بمركزنا على الرغم من أن الرواتب عندنا كانت على العموم أدنى من الرواتب في تلك المراكز (كان راتب الباحث عندنا سبع مئة ليرة لبنانية ـ وهو بمقاييس اليوم ثلث ثمن نسخة واحدة من جريدة يومية في لبنان). ويبدو أن «جاذبية» المركز وسمعته الأكاديمية تغلبت على ضآلة رواتبه. لذلك أستطيع أن أجزم أنني لم أعيّن باحثاً واحداً في المركز كان باحثاً في مركز مماثل آخر باستثناء اثنين: كان أولهما في إحدى دوائر منظمة التحرير وسمحت بالتحاقه بنا فقط بعد أن استأذنت مديره، خالد الحسن، الذي رحب بذلك لأنه، كما قال، يريد أن «يتخلص» منه. أما الثاني فكان قد جاء في الأصل للعمل عندنا. لكن مؤسسة أخرى أغرته براتب ومنصب أعلى، فعمل لديها. ثم عاد يطلب بأن ينضم من جديد للمركز. واستأذنت مدير تلك المؤسسة قبل أن أقبل التحاقه بالمركز ـ وطريف أن الاثنين قاما بمحاولة «الانقلاب» ضدي بعد سنوات قليلة وأدّيا ما استطاعا من مشاغبة وتحريض، بدعم خفي من ياسر عرفات، دون أن ينضم إليهما باحثون آخرون لهم وزنهم في المركز.

في موازاة ذلك تعرّض المركز لحالتيْ سطو على الباحثين. تعاقد أحد الباحثين مع مؤسسة

دراسات فلسطينية في إحدى العواصم العربية، وتركنا فجأة قبل أن ينجز دراسة كلف بها وتسلم ثمنها مسبقاً، وأخذ معه باحثين أحدهما زوجته. ولم أشْكُ ولم أرفع دعوى ولم أحرّض عليه الدولة التي استضافته. لكنه بعد حين تخلى عن الباحث، ثم تخلى عن زوجته وطلقها. أما هو فرحل عن البلد الذي آواه وأحسن إليه ولجأ إلى باريس يتمتع بأموال قيل إنه اختلسها من المؤسسة التي أشرف عليها.

أما الحادثة الثانية فكانت مشابهة. أغرت إحدى المؤسسات البحثية التجارية في بيروت رئيس أحد أقسام البحث عندنا بالانتقال إليها مع الباحثين المساعدين له بوعود برواتب أعلى وشروط عمل أفضل. ووضع رئيس القسم على طاولتي رسالة جافة يطالب فيها بزيادة في الراتب له ولزميليه وإلا استقالوا فوراً. وفوراً أيضاً قبلت الاستقالة. ذلك أن سلّم الرواتب لم يكن من اختصاصي. كنت مقيداً به حسب قواعد العمل في منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكن بإمكاني أن أدخل هذا الشخص وأحد زميليه في الملاك كما طلب لأنهما كانا غير فلسطينيين وكانت قوانين العمل في المنظمة تمنع وضع أي شخص في الملاك إذا لم يكن والداه فلسطينيين. وكانا يعرفان ذلك جيداً.

كان الباحث مقدماً في جيش عربي. فتوجهت إلى قيادة ذلك الجيش وطلبت اختيار ضابط له باع في البحث الفلسطيني. فاختاروا لواء في الجيش. وعدت إلى بيروت في اليوم التالي أبشّر زملائي بأننا استبدلنا المقدم بلواء. وجدير بالذكر أني اجتمعت بالباحث المقدم بعد عشر سنوات صدفة. وإذا به يرجوني أن أساعده بتحصيل حقوقه التي وُعد بها ولم ينلها كاملة. ولعلي أكشف سراً إذا ذكرت أن هذا العسكري الباحث اتهمه بلده من قبل بالتآمر وحكم عليه بالإعدام فهرب سنوات ثم «لجأ» إلى مركز الأبحاث. وقد اتصلت لمصلحته مع سلطات بلده حتى صدر عفو وردَّ إليه اعتباره ورواتبه المستحقة.

استطاع المركز أن يقيم علاقات ممتازة وأكثر من ممتازة مع مركز جامعي للبحث في بغداد. واشتركنا معاً في نشر دراسات نقوم نحن بإعدادها ويغطون هم تكاليفها وتنشر باسمينا معاً. وأفضل العلاقات هي التي قامت مع مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام حينما كان محمد حسنين هيكل يتولى رئاسة تحرير الأهرام. وكان حاتم صادق يشرف على المركز، وكلاهما من أفضل من تعاونت معه في تجربتي البحثية

الطويلة. وكثيراً ما كان مركز الأهرام يعرض عليّ خططه ومشاريعه ونشترك معاً في مناقشتها. وكان الرئيس عبد الناصر يشجع ويبارك هذا التعاون.

وتطول قصة العلاقات مع أشهر مؤسسات البحث الفلسطينية، أي مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، وتتعدد فصولها. ولأن لغطاً كبيراً قام في الأربعين سنة الماضية حول هذه العلاقات لا بد لي أن أستطرد في رواية وجهة نظري، ربما لأول مرة، لأني كنت «وريثاً» للعلاقات في بادئ الأمر ثم أصبحت طرفاً دون أن أقصد ذلك أو أريده.

جئت مركز الأبحاث والغيوم ملبدة في سماء العلاقات مع مؤسسة الدراسات. وكانت القضايا العالقة التي تثير الجدل والاتهامات سخيفة ومضحكة: من سبق الآخر في التأسيس؟ وهل نعتبر الولادة يوم إعلانها أو يوم تقديم «علم وخبر» للدولة اللبنانية؟ والمركز يتهم المؤسسة بالسطو على كتب اشتراها له وعلى حسابه مدير مكتب الجامعة العربية في لندن آنذاك إدوار رزق لكن شحنة الكتب ذهبت خطأً إلى المؤسسة فعصيت عليها. والمؤسسة تتهم المركز بأن الصحافي البريطاني بيتر مانسفيلد ذهب إلى المركز وهو يحمل مسودة دراسة عن أوضاع العرب في «إسرائيل» يعدها للنشر في المؤسسة ولكنه نسيها هناك فعصى المركز عليها وأنكر وجودها. وحكايات كثيرة من هذا النوع الذي لا يليق بأي من المعهدين الراقيين، سواء صحت أو لم تصحّ.

قررت أن أضع حداً لسوء التفاهم هذا، أو على الأقل أن أخفف منه قدر المستطاع. بعد أيام قليلة من استلامي العمل اتصلت بمسؤولي المؤسسة المقيمين آنذاك في بيروت، المدير التنفيذي سامي هداوي ومساعده منذر عنبتاوي. وكانا صديقين لي من قبل. حتى إن أولهما كان من أقرب الأصدقاء للعائلة منذ الأربعينيات، وكان وزوجته وابناهما ضيوفاً أو زواراً كثيري التردد على منزلنا الطبراني وكنت وأنا طفل أجلس في حضنه وأستمع إلى قصص للأطفال يحكيها لي.

دعوت الصديقين للغداء. وتحدثنا عن ضرورة فتح صفحة جديدة من العلاقات بين المعهدين الرائدين. وكانت المناسبة الأولى لأن نعلن هذا التعاون غير المألوف تلبية دعوة جان بول سارتر عبر موفده علي السمان لتحضير ملف في وجهة النظر الفلسطينية للنشر في عدد خاص عن القضية الفلسطينية من مجلة «الأزمنة الحديثة» الفرنسية. وكان

الاتفاق بيننا كاملاً، نظرياً. لكن المشروع سقط عملياً ولم يشارك العرب فيه.

ولم يمكث هداوي ولا عنبتاوي في عملهما في المؤسسة طويلاً. وانتقل كل منهما إلى موقع فكري أو إعلامي آخر. ولم تلبث المشاكل بين المؤسسة والمركز أن عادت إلى الظهور تغذيها أقاويل الشامتين والحساد بقدر ما تغذي هي خيالاتهم فتفبرك مصانع الشائعات، وما أكثرها، في كل يوم قصة جديدة. غير أن معظم هذه المشاكل كان شكلياً وكان بالإمكان تجاوزه. وهذه أمثلة على مشاكل كان يمكن حلها، أو حتى منع ظهورها من الأساس، لو أحسن الفريقان التصرّف ـ وفي حالات مثل هذه لا يكفي حسن النية عند فريق واحد.

تأتي لجنة دولية للتحقيق في أوضاع المعتقلين الفلسطينيين عند العدو. ويقدم المركز إلى اللجنة كتاباً كشهادة لأحد الباحثين فيه بعد أن جرى اعتقاله ١٩٦٧. وترى المؤسسة أن هذا الإجراء من حقها هي لأنها مؤسسة مستقلة بينما يتبع المركز منظمة التحرير. ونختلف على تقديم شهادة من أجل فلسطين تستغرق بضع دقائق!

ويخصص معرض الكتاب العربي الذي يقيمه النادي الثقافي العربي سنوياً في بيروت جائزة لأفضل كتاب عن فلسطين صدر ذلك العام. ويقدم كل من المؤسسة والمركز كتاباً. ويجتمع ممثلو المؤسسة والمركز للتداول في الأمر. ويعترض ممثل المؤسسة، وهو أحد كبار الكتّاب الفلسطينيين، على كتاب المركز بأن الكاتب «ابن مخيم» وليس باحثاً معروفاً. وكان الدكتور قسطنطين زريق رئيس مجلس أمناء المؤسسة يترأس الاجتماع الذي عقد في منزله. فتأثرت من ازدراء المخيم الفلسطيني واعتذرت من زريق وانسحبت بعد أن أكدت أني سأوافق على القرار الذي سيأخذه هو لثقتي الكبرى به. وكان أن حكم باشتراك الكتابين في الجائزة. (وجدير بالذكر أن «ابن المخيم» أصبح من كبار الباحثين الفلسطينيين، بعد أن تخرّج في «مدرسة» مركز الأبحاث ١٩٧٦، وهو حالياً من كبار موظفي وزارة الإعلام في أحد أقطار الخليج العربي).

ثم تأتي مشكلة أخرى. تعهد جامعة الدول العربية إلى المركز بإصدار مجلة دورية باللغة الإنجليزية. وأبدأ بالتحضير لها بدعوة نخبة من الباحثين الفلسطينيين المقيمين في لبنان المشهود لهم بقدرتهم على تحرير مجلة أكاديمية مثل هذه. وكان بينهم، على ما أذكر،

رمزي دلول وطاهر كنعان ونبيل شعث وهشام شرابي ويوسف صايغ. وعرضت الفكرة وأبديت استعدادي الكامل بأن لا يتدخل المركز بالمجلة إذا كوّنوا هم هيئة تحريرها. ووافقوا. وبدأوا يطرحون أفكارهم. إلا أن أحدهم، شرابي، اعترض على الفكرة من الأساس وحجته أن الحاضرين غير مؤهلين لإنتاج مجلة بالمستوى المطلوب. وطالب بالاعتذار من الجامعة العربية ورد المشروع. ولما ناقشه الآخرون غضب وانسحب من الجلسة. وعلمت في اليوم التالي أن المؤسسة قررت أن تصدر هي مجلة باللغة الإنجليزية وأنها عهدت إلى شرابي برئاسة تحريرها. ولم أشأ أن أخوض المعركة مع المؤسسة وإحراج هؤلاء الأساتذة الكبار. فتوجهت إلى القاهرة وأقنعت الأمين العام المساعد لشؤون الإعلام، أسعد الأسعد، بأن تصدر المجلة باللغة العربية ونترك الإنجليزية للمؤسسة. وهكذا كان. أصدرنا نحن «شؤون فلسطينية» في ١٩٧١، ثم أصدرت المؤسسة مجلة الدراسات الفلسطينية باللغة الإنجليزية ثم بالفرنسية ثم بالإسبانية. ثم عادت وأصدرت المجلة العربية بعد أن تركت المركز.

وكاد الأمر يتكرر بعد أشهر قليلة. تبدي الكاتبة الأميركية مايكل جانسن زوجة الصحافي الهندي غودفري جانسن (وكان كلاهما صديقاً للعرب ويدافع عن الحق الفلسطيني، ويقيمان في بيروت وعلى صلات وثيقة مع المؤسسة والمركز وعموم الجماعات الفلسطينية) اقتراحاً بأن تتولى إعداد دراسات ضد «إسرائيل» باللغة الإنجليزية تصدر في سلسلة جديدة عن المركز، بدون أي مقابل، في حين يتولى المركز تغطية نفقات الطباعة والنشر والتوزيع. ولما أبلغتها ضعف ميزانية المركز أبدت استعدادها أن تذهب معي إلى رجل الأعمال الفلسطيني حسيب الصباغ لإقناعه بتمويل المشروع. وذهبنا إليه في مصيفه في حمانا وعرضنا الفكرة. ووافق. وأعدّت السيدة جانسن الحلقة الأولى. ونشرناها. فثارت ثائرة المؤسسة. إن هذا النوع من الإنتاج حري بها هي. واتصلت بالصباغ (وكانت قد أضافت اسمه إلى مجلس أمنائها) وحاولت إقناعه بإيقاف التمويل. فسبقتها في اتخاذ القرار. أعلمت جانسن والصباغ باعتذاري عن عدم رغبتي في متابعة المشروع. ومات المشروع.

لا أريد أن أستطرد برواية عشرات القصص والوقائع التي تبدو اليوم، بعد ثلاثين عاماً، صغيرة ولا تستحق التوقف طويلاً إلا من حيث أخذ العبرة بضرورة تعاون المؤسسات التي تشترك في أهدافها في إقامة أطر وقواعد تمنع المشاكل وتسهّل العمل وتأتي

للمؤسسات كلها بنتائج أفضل وتكون قدوة لأهل السياسة والأحزاب والفصائل والمنظمات في التعاون والتنسيق والتكامل.

كان بالإمكان أن يجري تنسيق بين المؤسسة والمركز وتحاشي التنافس، أو على الأقل حصر هذا التنافس في إطار رياضي، لو اجتمع الفريقان ووضعا الخطط الكفيلة بذلك ـ أي لو صمد المشروع الذي بادرت إليه بمجرد تعييني مديراً عاماً للمركز واجتمعت بشأنه مع مديري المؤسسة المقيمين في بيروت آنذاك. كان بالإمكان تحقيق ذلك لأن طبيعة تكوين كل من المؤسسة والمركز تؤهله لأن يكون متمماً ومكملاً للآخر. وهذا ما حرصت دائماً على أن أشير إليه وأن أستخدمه في محاولاتي لحصر التنافس في دائرة ضيقة ومعقولة. فالمؤسسة أصلاً هيئة مستقلة. والمركز جهاز تابع لمنظمة التحرير. وهذه الحقيقة أفضل قاعدة للتعاون: تستطيع المؤسسة أن تطرح أفكارها دون أن تلزم فلسطين رسمياً. ويستطيع المركز أن يقدم وجهة نظر فلسطين الرسمية لمن يرغب في الاطلاع عليها. وكنت أردد دائماً أن نأخذ علاقة هيئة الإذاعة البريطانية المستقلة بالدوائر الإعلامية والرسمية في الحكومة البريطانية كمثل لنا.

ثم إن المؤسسة كانت غنية بأصحاب الأسماء اللامعة من الشخصيات العربية المشهورة من رجال الفكر والعلم والمال والإدارة. بينما كان المركز غنياً بالكفاءات الناشئة والباحثين المتدربين والمتدرجين على سلّم المعرفة. وكانت النكتة المألوفة أن في المؤسسة ضباطاً بلا جنود بينما في المركز جنود بلا ضباط. ولم أكن أتضايق من شيوع هذا القول. فأهمية المركز أنه يبني جيلاً من الباحثين وأهل الاختصاص ولا يكتفي بالإفادة من المتوافر من الذين لمعت أسماؤهم. كانت نظرتي أن تعهّد الباحثين، ولو كانوا ناشئين، أهم من اجترار سمعة كبار القوم في عالم الفكر واستغلالها.

وكما بينت سابقاً، ركّز المركز في منشوراته (وكانت بسيطة المظهر والطباعة والإخراج) على تعريف المواطن العربي على نواحي الحياة المختلفة في كيان العدو، وعلى إرشاد المقاتل الفلسطيني إلى أمور تعزز عملياته الفدائية، بينما ركّزت المؤسسة في منشوراتها ذات الطباعة الأنيقة والإخراج الفني الجميل على تقديم صورة علمية ممتازة عن القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني عموماً وعن تطورات القضية وتعاقب الأحداث في مئة عام. إذن فإن كلاً من المعهدين نفذ برامجه وخدم رسالته الوطنية بطريقة لا تتعارض مع

الطرق التي استعملها الفريق الآخر.

لا شك أن المركز قصّر وتقاعس أحياناً في مساعيه «لتوحيد الصف» ثقافياً وفكرياً. وربما أساء إلى هدف التكامل الذي كان يؤمن به ويسعى إليه. ولا شك أن المؤسسة اقترفت الأخطاء والتقصيرات نفسها. فظلم كل فريق الآخر بمثل ما ظلم نفسه. وكم أسعدني اعتراف المؤسسة في منتصف السبعينيات بالدور الذي قمت به شخصياً في اجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام العربي في القاهرة بزيادة مخصصات المؤسسة المالية بعد أن أشدت بكفاءاتها وخدماتها. لكني، وبعد حوالي عشرين سنة من ذلك التاريخ، استمعت إلى أحد مسؤولي المؤسسة يتحدث عن وضع البحث والدراسة الفلسطينية في لبنان، فيحصر كلامه لمدة ساعة تقريباً في جهود المؤسسة ولا يأتي على ذكر مركز الأبحاث إطلاقاً وكأن المركز لم يكن موجوداً فيما مضى ولم يكن له دور في مضمار البحث الفلسطيني. ربما كان اعتداء الموساد «الإسرائيلي» على المركز ثلاث مرات في النصف الأول من السبعينيات، ثم احتلاله ١٩٨٢ ثم تفجيره ١٩٨٣، الذي فهمه الناس (عن حق) اعترافاً «إسرائيلياً» بأهمية المركز من بين المراكز والمؤسسات الثقافية الفلسطينية في العالم كله، ربما كان ذلك إحراجاً لبعض العاملين في هذا الحقل ممن لم تلتفت «إسرائيل» إلى وجودهم. وربما كان هذا هو السبب الذي دفع الأخ المحاضر أن ينسى هجمات «إسرائيل» واعتداءاتها على المركز ويتحدث عن ذهابه شخصياً إلى مبنى المؤسسة ووقوفه على مدخلها ليمنع الجنود «الإسرائيليين» من دخول المبنى حينما يأتون لاحتلاله. ولم يقل أن الجنود لم يأتوا ولم يهاجموا ولم يحتلوا مبناه الذي يأوي (وأقول ذلك بصدق وإخلاص) واحدة من أهم مؤسسات البحث الفلسطيني، ومن أفضلها وأرقاها وأنشطها سابقاً وحالياً.

لا يكمل الحديث عن علاقات مركز الأبحاث بالمؤسسات الفلسطينية دون التطرق إلى العلاقة مع مركز التخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية.

تأسس هذا المركز تجسيداً لفكرة دعا إليها شقيقي الأكبر يوسف صايغ، وكان عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، في العام ١٩٦٨. وكان القصد منه وضع خطط العمل السياسية والدبلوماسية والمالية والثقافية والعسكرية والأمنية لمنظمة التحرير، باعتبار أن لا ثورة تنجح بدون وضع الخطط المدروسة ومناقشتها وتحويلها إلى استراتيجية واضحة

للعمل في مختلف نواحيه. وكان من الطبيعي أن تقوم روابط قوية بين المركزين اللذين ينتميان إلى المنظمة الواحدة. ليس فقط بسبب الأخوة بين مديري المركزين، بل أيضاً لأن معظم الباحثين الأوائل في المركز الجديد كانوا من الباحثين في مركزنا أو من المتعاونين معه. حتى إن مركزنا تخلى عن إحدى شققه وقدمها إلى التخطيط لتكون مركزاً له في جوار مركزنا.

لم يطل شهر العسل بين المركزين. إذ تحول مركز التخطيط إلى مؤسسة «حزبية»، يتولى المسؤوليات فيها باحثون وإداريون معظمهم من لون واحد. وبعد أن قدّم مركز التخطيط أفضل استراتيجية في تاريخ النضال الفلسطيني سنة ١٩٧٠ تحول تدريجياً إلى مركز «أبحاث»، أخذ رؤساؤه يحاولون سحب السجادة من تحت أقدام مركزنا تمهيداً للزعم بأن لا حاجة لمركز الأبحاث ما دام مركز التخطيط يقوم بالبحث كما يجب. وكان يوسف قد استقال من رئاسة التخطيط بعد أن تجاهلت القيادة السياسية الاستراتيجية التي وضعها المركز. وخلفه نبيل شعث، الذي يروي يوسف في ذكرياته غير المنشورة أن عرفات لم يكن معجباً به وبكفاءاته. ولم تنجح «المؤامرة» تماماً وإن أسهمت في تعطيل مشاريع كثيرة لمركز الأبحاث دون أن تعزز مشاريع مركز التخطيط. ثم أنهى الاحتلال «الإسرائيلي» لبيروت ١٩٨٢ المركزين معاً وإن كان كلاهما قد دخل مرحلة الاحتضار قبل ذلك التاريخ بسنوات. هذا مع الاعتراف بأن مركز التخطيط ضم عدداً من أصحاب الكفايات العلمية الرصينة البعيدة عن الانتماءات الضيقة وأنتج بعض المشاريع والدراسات المفيدة خاصة في حقل التربية.

وفي ختام الحديث عن علاقات مركز الأبحاث مع «الآخرين»، سأروي ذكريات عن حادثتين مؤسفتين تعبّران عن حساسية تلك العلاقات واضطرابها أحياناً دون أن يتعمد المركز ذلك.

أولى الحادثتين ضجة حصلت في أوساط بعض المراجع الدينية الإسلامية في لبنان بسبب اتجاه ظهر بقوة في مجلة «شؤون فلسطينية» في النصف الأول من السبعينيات يدعو إلى التفرقة المبدئية والنظرية بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة قومية سياسية عنصرية احتلالية واستيطانية. وقد تبارى بعض السادة المشايخ والعلماء إلى الكتابة (ولجأ بعضهم إلى الوعظ في المساجد) لتكفير هذا الرأي وتخوينه. ولم يعد الموضوع جدلاً فكرياً هادئاً

بين وجهتي نظر بل كاد يمتد إلى الشارع، وهو شارع مشحون بالمشاعر الدينية وميّال إلى قبول ما يسمع من مشايخه.

وفي المقابل تعرض المركز لهجمة عنيفة من إحدى الكنائس المسيحية في لبنان بتهمة الإساءة إلى رئيسها. فقد ورد في أحد كتب المركز في العام ١٩٧٥ أن البطريرك حكيم، بطريرك الروم الكاثوليك، دعا المسيحيين الفلسطينيين العاملين في الحقول المختلفة إلى الانضمام إلى اتحاد العمال الصهيوني المعروف بالهستدروت حينما كان مطراناً على حيفا. وليكون قدوة لهم انضم هو نفسه إلى هذه المنظمة الصهيونية واستخرج بطاقة عضوية رسمية.

جاء ذكر هذه الواقعة في كتاب للمركز بشكل عابر وكواقعة لها مغزاها دون تهجم على رجل الدين. وبعد صدور الكتاب اتصل بي أحد كبار الفلسطينيين من طائفة الروم الكاثوليك، حسيب الصباغ، يحتج ويطلب مني إيضاحاً لينقله إلى البطريرك. فقمت فوراً بزيارة البطريرك وأبلغته أن المركز لم يتعمد إهانته وإنما نشر واقعة لدينا إثبات على صحتها. وكان البطريرك متفهماً، ربما لأنه لم يستطع نفي الواقعة. لكن مستشاره الذي حضر اللقاء، الأرشمندريت حبيب الباشا وكان معروفاً بتعصبه وبمواقفه السلبية ضد الفلسطينيين، ألحّ أن أنشر في الجرائد تكذيباً لما رويناه في كتابنا مع اعتذار للبطريرك. فقلت إني أفعل ذلك بطيبة خاطر بمجرد أن أتسلّم تكذيباً خطياً ورسمياً من غبطته. واحتدم الجدال مع الأرشمندريت بينما حافظ البطريرك على هدوئه. وأخيراً قال الأرشمندريت: إسمع يا فلان، إذا لم تنشر الاعتذار والنفي غداً في «النهار» سأوعز إلى نصف سكان العاصمة بالخروج في تظاهرة احتجاج تتجه صوب مركزكم والله فقط يعلم ما يمكن أن يحصل بعد ذلك. فأجبت بهدوء: أرجو ألا يحصل ذلك. لأني سأدعو النصف الثاني من سكان بيروت إلى تظاهرة تتجه نحو البطريركية، والله وحده يعلم ما يحصل بعد ذلك. وانتهى اللقاء عند هذا الحد. وبالطبع، لم تخرج إلى الشارع تظاهرات. ولم تنشر النهار اعتذاراً ولا نفياً. وأدت الحادثة إلى ترويج الكتاب ونفاده من الأسواق خلال بضعة أشهر.

(*)

يصح لي أن أقول الآن، وأنا أنظر إلى الوراء على بعد ثلاثين عاماً، إن المركز كبر في نظر الناس إلى درجة أن سمعته أصبحت أكبر من حجمه الحقيقي. فصار الكل يعتمد عليه حتى في الأمور التي هي خارج طاقته أو اختصاصه. فإذا ترجم كتاباً إلى لغة أجنبية طالبه الناس بأن يترجم الكتاب إلى كل اللغات. وإذا دعي إنسان إلى مؤتمر ما جاء إلى المركز يطلب أن يعدّ له بحثه أو خطابه. وإذا تهجمت صحيفة أجنبية علينا (وما أكثر التهجم) طولب المركز بأن يوقف الحملات الإعلامية ضد العرب في العالم بأسره. وسأروي عدداً من الوقائع الحقيقية بدون مبالغات ولا «رتوش»، لأدلل على هذه السمعة العطرة الواسعة التي كادت تجلب معها الإحباط، لأن الناس يتوهمون في المركز أموراً ليست لديه ويطالبونه بالتالي بما لا يقوى على تقديمه فيخيب أملهم فيه ويخيب أمله هو بنفسه.

اغتال شاب فلسطيني يقيم في الولايات المتحدة وزير العدل الأميركي المرشح لرئاسة الجمهورية روبرت كندي، شقيق الرئيس الراحل، واسمه سرحان سرحان. ذهبت إلى مكتبي في صباح اليوم التالي ولم أكن قد استمعت إلى الأخبار. واتصلت بي محررة في إحدى أكبر الصحف اللبنانية باللغة الفرنسية تطلب مني أن أبعث إليها «بملف سرحان سرحان». ولم أكن قد سمعت باسمه من قبل. وسألتها عمن يكون؟ فأخبرتني أنه اغتال كندي قبل ساعات. وأخبرتها أن ليس لدينا ملف عن هذا الشخص. فتساءلت باستغراب: أليس هو فلسطينياً؟ ألا يوجد لديكم ملف عن كل فلسطيني؟ ربما لم تصدق كلامي وظنت أني أريد أن أحجب الملف عنها.

وفي إحدى دورات المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة أوائل السبعينيات أخذني على جنب أحد أعضاء المجلس، وكان رجل أعمال فلسطينياً ناجحاً في السعودية، وطلب همساً أن أزوده بصورة من الجو لأرضه ومنزله في فلسطين. وسألته: كيف سأحصل على الصورة؟ أجاب مستغرباً: ألا تحصلون في المركز بطرق خاصة على الصور التي تأخذها طائرات اليوتو (طائرة التجسس الأميركية) فوق الأرض الفلسطينية؟ وأردف ناصحاً: عليكم أن تبعثوا بعملاء لكم إلى البنتاغون لتحصلوا على الأفلام والملفات من هناك.

وروى لي ضابط طيار في سلاح الجو بأحد الأقطار العربية كيف كانت «خارطة فلسطين

الجدارية» المصدر الأساسي له في طلعاته الجوية فوق «إسرائيل» سنة ١٩٦٧. والمعلوم أن هذه الخارطة تاريخية وسياحية لفلسطين كما كانت في العام ١٩٤٨ ولا تحمل إلا الأسماء العربية ولا تشير إلى أي موقع أقامه الصهيونيون بعد ١٩٤٨!

لكن الطلب الأكثر تعبيراً عن التصور الخيالي لقدرات المركز في الذهن العربي كان من رئيس أحد الأقطار العربية في النصف الأول من السبعينيات. جاءني سفير ذلك المسؤول يطلب أن أزوده بقائمة كاملة لعناصر الجيش الإسرائيلي، ضباطاً وصف ضباط وجنوداً. وقبل أن أستيقظ من صدمة هذا الطلب تابع كلامه: وأريد معلومات ثلاثاً عن كل واحد من هؤلاء: رتبته العسكرية وعنوانه المنزلي وتاريخ مولده. وسألته: لماذا؟ قال: إن سيده يريد أن يثبت للعدو أنه يعرف كل شيء عنه وعن قواته المسلحة بوجه خاص. وذلك بأن يبعث لكل عسكري في عيد ميلاده باقة زهور إلى ذويه (بدون تعليق). واعتذرت للسفير عن استحالة تلبية هذا الطلب. والمؤلم أن السفير لم ترتسم على وجهه وهو يحمل إليّ الطلب أي أمارات تعجب واستغراب، ولن أقول علائم الاستهزاء أو الاستهجان. ربما كان يرى الفكرة معقولة.

(*)

كثيراً ما أسأل نفسي: هل كان إقبال الأمة العربية على مركز الأبحاث وإكبارها لعطائه هو السبب في لفت نظر العدو الصهيوني إلى خطر المركز على كيانه المغتصب؟ أم أن استهداف هذا المركز بالذات بالضرب الإرهابي أربع مرات في عشر سنوات هو الذي أحاط صورة المركز في أذهان الجماهير والهيئات العربية المعنية، الحكومية والمدنية، بهالة من الإكبار وصلت إلى ما سبق ذكره من تخيّل غير معقول لقدرات المركز وإمكاناته بعيداً عن الواقع والمعقول؟ ومهما يكن من أمر فإني أعتقد أن الافتراضين صحيحان ويكملان بعضهما بعضاً.

ذكر تقرير أصدرته المنظمة الصهيونية العالمية في نهاية ١٩٦٩، موجّه إلى المنظمة الصهيونية في بريطانيا، مركز الأبحاث بإعجاب متناهٍ حتى جعله التقرير قدوة على الصهيونيين الاقتداء بها «إذا أرادوا لحركتهم النجاح». وحينما اطلعت على التقرير، وقد أرسله إليّ أحد الأصدقاء البريطانيين، سيطر عليّ الاعتزاز دون أن أفطن إلى ما قد يحمله

هذا الكلام من ردود فعل محتملة من قبل الصهيونيين الذين اعتادوا أن يردّوا على الحجة بالقنبلة ويحوّلوا النقاش العلمي إلى رصاص.

جاء الاعتداء الأول أواسط ١٩٧١ بسيطاً، بشكل رسالة تحذير وإنذار. وضعت على مدخل بناية المركز في شارع كولمباني المتفرع من شارع السادات في بيروت رزمة من أصابع الديناميت فجّرت في الساعات الأولى من الصباح. وكان المركز خالياً ولم تكن لديه حراسة. ولم يؤدِّ الانفجار إلى أكثر من تحطم زجاج النوافذ وخلع الأبواب. وكأني بالإرهاب الصهيوني أراد أن يقول «قد أعذر من أنذر». واكتفيت أنا بالاتصال بوزير الداخلية آنذاك (الزعيم الاشتراكي كمال جنبلاط) الذي أمر بإرسال شرطي واحد ليتولى الحراسة.

أما الرسالة الثانية فلم تكن إنذاراً بل كانت تحمل كل الرغبة في إنهاء المركز عن طريق قتل مديره وإرهاب العاملين فيه. كنت في صباح التاسع عشر من تموز/ يوليو ١٩٧٢ قد عدت من القاهرة حيث ناقشت في جامعتها رسالة للدكتوراه قدمتها الدارسة خيرية قاسمية. ووجدت على مكتبي حينما دخلته في الثامنة صباحاً، قبل أي موظف آخر، رزمة من الرسائل وصلت في غيابي القصير ـ وكان من عادتي أن أفض رسائلي بنفسي ولا أعهد إلى السكرتيرة بذلك، فأقرأ الرسائل وأؤشر عليها ثم أحولها إلى السكرتيرة. وأخذت أطلع على هذه الرسائل واحدة بعد الأخرى، وجاء دور رسالة «أتخن» من زميلاتها، فاعتقدت أنها تضم مقالة للمجلة. واسترعى نظري ختم مطبوع على الطرف الأعلى للمظروف باسم «المجلس الإسلامي الأعلى». فظننت أنها مقالة من أحد المشايخ يشارك بها في الجدل الذي كان قائماً آنذاك على صفحات بعض الصحف اللبنانية حول مقال كتبه الباحث في مجلتنا فكتور سحاب عن اليهود غير الصهيونيين مما أثار انتقاد بعض علماء الدين الذين لا يفرّقون بين اليهودية والصهيونية. وبدأت بفض الرسالة وإذا بها تنفجر في وجهي. وأدركت أن الإرهاب الصهيوني قد أوقع بي. وكان قد سبق أن تلقيت إخباريتين بهذا المعنى: الأولى حملها إليّ ضابط الأمن في السفارة المصرية عبد الحميد المازني ابن الكاتب المعروف إبراهيم عبد القادر المازني قبل عدة أشهر وحذرني من كتاب سيصل إلى المركز من برلين الغربية سيكون مفخخاً. وقد أخذت الإنذار بجد وبلّغت سكرتارية المركز وأمينة المكتبة بعدم فتح أي بريد يأتي من ألمانيا الغربية وتحويله إليّ فوراً وكنت أقوم بتحويله إلى الضابط المصري الذي يكشف على محتوياته قبل إعادته إلينا.

أما الإخبارية الثانية فقد حملها إليّ مساعدي، إبراهيم العابد، قبل أيام قليلة من الانفجار. كان عائداً من القاهرة بعد أن مثّل المركز في اللجنة الدائمة للإعلام العربي. وكان يجلس بجواره في الطائرة وكيل وزارة الإعلام في المملكة العربية السعودية غالب أبو الفرج الذي طلب من العابد أن يبلغني أن الموساد «الإسرائيلي» سيستهدفني شخصياً بعد أن كان منذ أيام قليلة (٩/٧/١٩٧٢) قد اغتال الشهيد غسان كنفاني.

والواقع أن استشهاد غسان كان صدمة عنيفة لي ولكل من عرفه. كان غسان مثال المثقف والأديب والفنان الملتزم بقضيته الفلسطينية والقومية مسخراً مواهبه الغنية من أجل مبادئه. وكانت علاقاتي معه قوية وكثيراً ما كان يكتب في «شؤون فلسطينية» منذ أن صدرت قبل استشهاده بعشرين شهراً. لكنه كان شديد الحساسية. كنت إذا طلبت منه مقالاً ردّ عليّ باتهامي بأني لا أتذوق الأدب فلا أطلب منه قصة. وإذا طلبت منه قصة اتهمني بأني أريد أن أبعده عن الكتابة السياسية لأني لا أرى فيه كاتباً سياسياً موهوباً. ومع هذا كان يكتب للمركز وللمجلة باستمرار. وكان من المفروض أن نتناول طعام العشاء معاً قبل مقتله بيومين. إلا أنه اعتذر في آخر لحظة بسبب موعد طارئ. والحقيقة أن استشهاد غسان كان يجب أن أتلقاه كإنذار أتعظ منه. لكنني لم آخذ أي إجراء. (وتروي الباحثة خيرية قاسمية أني لما رويت لها كيف شاهدت أشلاء غسان مبعثرة في حديقة منزله إثر استشهاده، قلت لها إن جلّ ما أرجوه، عندما ينجح الموساد في اغتيالي كما فعل مع غسان، أن تبقى جثتي متماسكة ولا أمزق إلى أشلاء!).

لم أطلب أية حراسة. ولم أكن أحمل أي سلاح. إني لم أحمل سلاحاً في حياتي، وحينما أهديت مسدسين فيما بعد (أحدهما من العماد مصطفى طلاس والآخر من السيد ياسر عرفات) لم أحمل أياً منهما بل حولتهما إلى الحرس – وقد أرسل لي جيش التحرير الفلسطيني فيما بعد الحادثة فصيلة للحراسة من ثلاثين عنصراً وضابط واحد. كما عهد المركز بمرافقين مدنيين متدربين على القتال. لكن سرعان ما مللت هذه الحراسة المشددة فحولت الاثنين إلى باحثين في المركز. أصبح أحدهما كاتباً معروفاً في الشؤون الاقتصادية. وسبق لزميلته أن كانت أول فدائية فلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ وقامت بعملية بطولية كبرى في القدس.

لم تبدل هذه الإنذارات نمط حياتي. وبقيت أزاول نشاطي كالمعتاد. وفقط حينما هزّ

انفجار الرسالة الملغومة الغرفة، والمبنى كله، أدركت أني فعلاً ألحق برفيقي وصديقي غسان بعد عشرة أيام فقط من استشهاده بتفجير سيارته. والموت واحد وإن تعددت أساليب الغدر الصهيوني.

لم أعد أرى شيئاً. فقدت البصر للحال. وشعرت بأصابع يدي اليسرى التي كانت تحمل الرسالة تنفصل عن جسدي. وأصمّ صدى الانفجار أذنيّ. وسال الدم على وجهي وجسدي. فعل ذلك كله سلك رفيع جداً مثبت على الطرف الأعلى من داخل المظروف الذي احتوى على عدة أوراق بيضاء ومسحوق يتطاير منه الموت عند اصطدام اليد بالسلك الرفيع.

أحسست وأنا بين الواعي والغائب عن الوعي بشعر سلوى، سكرتيرتي، الطويل يغمر وجهي وهي تحاول أن تنقلني من غرفتي إلى المصعد ليأتي زملاؤها لحملي إلى المستشفى. وكنت أسمع صوتها وهي تنادي الزملاء بأن يهرعوا لمساعدتها. وحملني إبراهيم العابد وزملاؤه بسيارته الفولسفاغن الصغيرة إلى قسم الطوارئ في مستشفى الجامعة الأميركية. وكنت أسمع بوق سيارته المتواصل لتفتح السيارات الأخرى الطريق أمامه. وكنت أصحو ثم أغيب عن الوعي في الطريق التي لا تحتمل أكثر من عشر دقائق. وعند الوصول إلى المستشفى كنت قد غبت عن الوعي تماماً. وتولى ثلاثة أطباء اختصاصيين معروفين معالجتي لمدة تسع ساعات متواصلة، وكانوا يتناوبون واحداً بعد الآخر، عدنان هلسة لمعالجة العينين المطفأتين، وصلاح سلمان للأذنين اللتين مزق الانفجار طبلتيهما، وفوزي أبو جمرا للحروق في الوجه واليدين والكتف والأصابع الثلاثة في اليد اليسرى التي بترت فوراً.

وفي تمام الثامنة والنصف من صباح ذلك اليوم، أي بعد عشرين دقيقة فقط من وقوع الحادث، كانت نشرة الأخبار الصباحية في الإذاعة «الإسرائيلية» باللغة العربية تعلن مقتل أنيس صايغ الذي «يتولى تدريب الإرهابيين الفلسطينيين في أوروبا على القتال» في فلسطين.

لم أمت. وكذّبت المذيعة «الإسرائيلية» مثلما صرفت حياتي كلها أحاول أن أكذّب المزاعم والادعاءات «الإسرائيلية» والصهيونية. وبعد علاجات طبية مضنية وطويلة، أظهر

فيها الجرّاحون في مستشفى الجامعة، وآخرون في لندن، منتهى براعتهم، فأعادوا إليّ نسبة قليلة جداً من النظر، ونسبة أفضل قليلاً من السمع بأذن واحدة فقط، و«رمّموا» الوجه والكتف واليد المصابة كلها بالحروق والتشويه والبتر. هذا مع عجز الأطباء في معالجة نوعين من الإصابات: في إعادة حاسة الشم كاملة، وفي القضاء على الطنين المتواصل في الأذنين. وإن كان فقدان الشم لا يضايقني كثيراً واعتدت عليه وعلى العيش معه، فإن الطنين الذي لا ينقطع لحظة واحدة، والذي يبدو أنه كتب عليّ أن أعيش معه مدى الحياة، أمر مرهق يحطم الأعصاب. ولا شك أن المصاب به يحتاج إلى قوة خارقة لتحمله.

وكان للعناية الطبية الفائقة، إضافة إلى عطف الأهل والأصدقاء والزملاء، وإلى تعاطف الآلاف من المستفسرين والزائرين والمتصلين طيلة مئة يوم تقريباً من مختلف الأقطار والمهن والاتجاهات السياسية والطبقات الاجتماعية والطوائف، كان لذلك كله أثره الكبير شحناً للمعنويات ودفعاً للتصميم الحازم بأن أواصل المسيرة ولو تعطلت الحواس. إنه قرار اتخذته جازماً منذ أن عاد إليّ وعيي وبمجرد أن أدركت أني سأحتفظ بشيء من البصر والسمع وبعض الأطراف أستعين بها على مواجهة العدو كما كان الأمر في الماضي مهما كانت الآلام قوية وكانت الأعصاب ضعيفة.

يكفي أن أذكر أن المئات من العواد والمتصلين والمستفسرين كانوا ممن لم أتعرف إليهم من قبل. وكان بينهم مسؤولون كبار. جاء بعضهم من بعيد، من خارج لبنان خصيصاً للاطمئنان عليّ. ولا أنسى تلك السيدة من زميلات زوجتي التي نذرت بأن تسير حافية القدمين في شارع الحمراء إذا زال عني خطر الموت. ولا أنسى أن الوالد، وكان قد تجاوز الخامسة والثمانين، يجلس في غرفتي صامتاً أكثر من عشر ساعات في اليوم. أما هيلدا فقد لازمت غرفتي طيلة الأسابيع التي مكثت فيها في المستشفى ولم تغادرها لا إلى المنزل ولا إلى عملها في الجامعة. وكان شقيقي منير وشقيقتي ماري يتناوبان على السهر في المستشفى. وكذلك فعل الكثيرون من الأقارب الحميمين. أما زملائي في المركز فقد وضعوا برنامجاً للتناوب في المكوث في صالون الجناح طيلة ساعات النهار والليل.

تجسد هذا العزم بالصمود بالقرار الذي أخذته بالاستمرار في عملي كمدير عام لمركز الأبحاث (بعد أن كنت قد قررت الاستقالة ورشحت نفسي رئيساً لمعهد البحوث

والدراسات العربية في القاهرة). ولم يقلل من عزمي على الصمود والاستمرار تلك التهديدات والتحذيرات التي بقيت أتلقاها من العدو مباشرة أو إنذارات من أجهزة مخابرات الفصائل لعدة سنوات. وما أكثر الليالي التي اضطررت فيها وزوجتي إلى مغادرة المنزل بسرعة واللجوء إلى مخابئ وأماكن أكثر أمناً عند وصول تحذير طارئ مفاجئ حتى ولو حصل ذلك في منتصف الليل.

أطلعت رئيس منظمة التحرير على قراري بسحب استقالتي مضيفاً: علينا يا أبا عمار أن يتحمل أحدنا الآخر. لا أريد أن تظن «إسرائيل» أني هربت من المعركة خوفاً من إرهابها. وكان عرفات عند حصول الاعتداء في موسكو. وإثر عودته زارني وأطلعني على تقارير توصل إليها من المخابرات السوفياتية والفلسطينية، كما قال، تشير إلى أن الاعتداء تم، تدبيراً وتخطيطاً وإعداداً وتنفيذاً، بإشراف لجنة أمنية مشتركة بين «إسرائيل» ودولة عربية. لكنني أميل شخصياً إلى اتهام «إسرائيل» وحدها، بالرغم من تمسك بعض العارفين حتى اليوم بأن مخابرات عربية شاركت في اقتراف الجريمة. لا أبرئ ذلك القطر العربي ولكنني لن أتهمه. «فإسرائيل» هي العدو الأكبر لي ولأمتي العربية. وأشير هنا إلى أن السلطات اللبنانية لم تجرِ تحقيقاً فعلياً بالموضوع واكتفت بتحقيق شكلي دام بضع دقائق فقط في اليوم التالي لحصول الاعتداء. التحقيق الوحيد الذي جرى بشكل جدي نوعاً ما هو الذي أجراه مسؤول كبير في المخابرات السورية آنذاك، جبرائيل البيطار، الذي اهتم بالموضوع وحاول التحري عن الفاعلين.

ازدادت الأعباء عليّ وعلى المركز بعد الاعتداء. وزادت وتيرة نشاطنا معاً، وقد وحّدنا الإرهاب أكثر من أي وقت مضى. لذلك كان لا بد من ضربة موجعة أخرى. كانت هذه المرة بواسطة ثلاثة صواريخ وضعت في صندوق سيارة أوقفت في أرض بور على بعد مئة متر في مواجهة المركز في الساعات الأولى من صباح يوم ماطر، الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وانطلقت الصواريخ أوتوماتيكياً في الثامنة والربع صباحاً، أي بعد أن كان المركز قد امتلأ بالعاملين فيه الذين يحضرون عادة في الثامنة. لكن تربة الأرض الطينية انخفضت تحت دواليب السيارة قليلاً بفعل المطر الذي انهمر طيلة الليل وحتى الصباح. وانخفض معها مستوى الصواريخ الثلاثة التي كانت معدّة لضرب الطبقة الخامسة من المبنى، حيث يوجد مكتبي. فضربت الصواريخ الثلاثة الطوابق الثلاثة الثاني والثالث والرابع، وألحقت أضراراً جسيمة في المكتبة التي احترق قسم كبير من محتوياتها

من كتب وأرشيف، لكن لم يصب أحد بأذى.

واصلنا تحدي العدو. وكان الصمود ومتابعة المسيرة هو الرد الأقوى على المحاولات الإرهابية. ولو لم يكن عملنا يخيف العدو ويؤذيه مباشرة لما كان حرصه على إلغائنا نحن أكثر من سائر الدوائر والمؤسسات والهيئات الفلسطينية التي أعلنت الحرب على «إسرائيل» بمجرد قيامها وبقائها. وهكذا كنا في المركز ننظر إلى الاعتداءات كأوسمة شرف وكاعتراف من العدو بأننا نهدد وجوده. كنا نؤمن دوماً بأن المعركة الثقافية مع العدو هي من صميم الحرب وهي من أمضى الأسلحة لأنها هي التي ترشد الأسلحة الأخرى وتعزز قوتها.

ومن اللافت للنظر أن أول محاولتي اعتداء قام بهما الإرهاب «الإسرائيلي» بعد محاولة قتلي في ١٩٧٢/٧/١٩ إنما استهدفتا اثنين من المرتبطين مع المركز سابقاً كباحثين غير متفرغين، وهما بسام أبو شريف وشريف الحسيني. ويمكن النظر إلى المحاولتين كجزء من حرب العدو مع المركز. وبعد سبع سنوات قام العدو بمحاولة قتل زميل ثالث من كبار باحثي المركز سابقاً (هاني الهندي) في قبرص. وقد أصيب إصابات بالغة. كما قام العدو باغتيال اثنين من مراسلي المركز والمجلة في أوروبا الغربية: محمود الهمشري في فرنسا ونعيم خضر في بلجيكا. (لا بد أن أذكر هنا أن واحداً من هؤلاء الضحايا، أبو شريف، كتب «يغفر» للعدو فعلته ويتباهى بأنه السبّاق إلى التفاوض معه والاعتراف به).

وبالرغم من أن المركز دخل مرحلة الاحتضار أواخر السبعينيات، بعد أن استقلت ثم استقال الشاعر محمود درويش الذي سلمته المسؤولية من بعدي (١٩٧٧) لكنه لم يتحمل الأوضاع المهترئة التي حلّت بالمركز، ظل المركز على قائمة «إسرائيل» السوداء، فسلب رجال مخابراتها أكثر من نصف محتويات المكتبة وكل الوثائق حينما احتلوا المركز خلال اجتياحهم بيروت صيف ١٩٨٢ كما قام الجنود «الإسرائيليون» بتدنيس المركز وتحطيم أثاثه ومحتوياته وتلطيخ جدرانه وكتابة كلمات بذيئة عليها. وهو دليل حقدهم وتضايقهم. ثم نسف الإرهابيون مبنى المركز بعد ستة أشهر وأنهوا وجوده في لبنان في الرابع من شباط/فبراير ١٩٨٣، وألغوه عملياً بالرغم من محاولات شكلية وغير مجدية لنقله إلى عواصم أخرى. وقد قتلت في عملية التفجير إحدى الباحثات، حنة شاهين، وأصيب آخرون إصابات بالغة. وهكذا تكون قافلة شهداء المركز، الأموات

والأحياء، تبلغ العشرة من النساء والرجال سقطوا في اثنتي عشرة سنة فقط واحداً تلو الآخر.

(*)

بين النصف الأول من عقد الستينيات من القرن الماضي حينما بدأت أحلم بأن أصدر موسوعة فلسطينية ومنتصف الثمانينيات حينما صدر القسم الأول من «الموسوعة الفلسطينية» بمجلداته الأربعة، مسافة طويلة من الزمن، لكنها لم تذهب عبثاً. واضطر تحقيق الحلم إلى الكثير من الاتصالات والمساعي والجهود.

ذكرت سابقاً أني ذهبت في آب/أغسطس ١٩٦٦ للقاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أحمد الشقيري في بلدة كيفون (قرب سوق الغرب) ليستمع إلى اقتراحي بإصدار موسوعة فلسطينية. وبعد وقت قصير حوّل الشقيري الموضوع وعرض عليّ أن أتولى رئاسة مركز الأبحاث التابع للمنظمة (أنشئ في شباط/فبراير ١٩٦٥)، وهناك أستطيع أن أعمل على إعداد الموسوعة ونشرها.

كانت ميزانية المركز محدودة للغاية. صحيح أنها غطت نفقات السنة ونصف السنة الأولى، لكن تطوير المركز وتصعيد نشاطه تطلّب المزيد من المخصصات. وهو أمر صعب لا يترك مجالاً لتغطية نفقات مشروع جديد، مكلف، مثل مشروع الموسوعة مهما كان متواضعاً. فلجأت إلى جامعة الدول العربية في القاهرة. بعثت مذكرة إلى أمينها العام (عبد الخالق حسونة) أعرض عليه الفكرة وأطلب تمويلاً. فردّ عليّ بأن أوفد الأمين العام المساعد (سيد نوفل) إلى بيروت لبحث المسألة معي. وكان نوفل يعتبر آنذاك الوجه العلمي الرصين للأمانة العامة وجهازها البشري بفضل المؤلفات القانونية في الشؤون العربية التي قام بتأليفها.

نزل نوفل في فندق فاندوم الفخم. وذهبت إليه. وكنت أول مرة أجلس على شرفة الفندق المطل على البحر والتي يمكنك من هناك أن ترى الجبال والبحر معاً. وكنت كلما بدأت أتحدث عن مشروعي نقل الكلام إلى لبنان وجماله حتى شعرت أنه يتهرب. وأقحمت موضوعي بالقوة. وطلب أن يطلع من جديد على المذكرة. وكنت لحسن الحظ أحمل نسخة عنها. وكان نوفل ضعيف البصر يلبس نظارات سميكة. قرذب كشف

التكاليف في الصفحة الأخيرة من المذكرة إلى عينيه وتساءل باستغراب: «إيه دي؟» وأشار بيده إلى الرقم الإجمالي المقترح «سبعون ألفاً؟ ما هذا؟» وتراءى لي أنه وجد المبلغ ضخماً. فأخذت أبرّر الجدول وأشرحه بنداً بنداً. وقلت: لولا أن الموسوعة ستعد ضمن إطار مركز الأبحاث بباحثيه ومكتبته ومصححيه لتضاعف المبلغ عدة مرات. لم أنتبه أنه كان يستغرب ضآلة المبلغ إلا عندما قال: أحضرتني من القاهرة لأتحدث في مبلغ زهيد مثل هذا؟ وأمسك بقلمه وأضاف صفراً إلى المبلغ الإجمالي التقديري فأصبح ٧٠٠ الف دولار!.

هكذا كانت الأمور تجري بين الجامعة العربية وأصحاب المشاريع. كنت لا أزال مثالياً أفتقر إلى الثقافة العملية في التعامل مع المؤسسات الرسمية.

المهم أني لم أتابع الموضوع جدياً فيما بعد. ولم أتصل بالأمين العام ولا بمساعده لأستفسر عن قرار الجامعة. أنستني مشاريع المركز وتطويره الموضوع بأكمله، بالرغم من زياراتي المتكررة للجامعة، ومن تعاون الجامعة وتعاطيها الإيجابي مع طلباتي واقتراحاتي الأخرى. أذكر، مثلاً، أني كنت أسمع عن نشاط إحدى باحثات الجامعة القديرات، نجوى الشقيري. وعرضت عليها أن تنتقل إلى المركز للعمل فيه فرحبت شرط ألا تخسر حقوقها في الجامعة. فأبرقت إلى الأمين العام أطلب موعداً. وحدد الموعد لي بسرعة لفتت نظري. وتوجهت إلى مبنى الجامعة في ميدان التحرير قبل الوقت المحدد (كعادتي دائماً) ورحت أزور معارفي من العاملين في الجامعة. وإذا الكل بانتظاري بشغف ليعرفوا لماذا طلبت الموعد وما هو الموضوع وهل لديّ شكوى على أحدهم ... كانوا يعرفون أن لي معزّة خاصة عند الأمين العام. حتى أنه هو نفسه «تنفس الصعداء» حينما فاتحته بطلبي. ورحب ووعد بتسهيل الإجراءات. لكن عودة أحمد الشقيري إلى مصر من لبنان للإقامة الدائمة صعّبت مجيء ابنته إلى بيروت للسكن وحدها.

بعد شهر من استقالتي من مركز الأبحاث ١٩٧٧ تلقيت برقية من رئيس دائرة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق (أحمد المرعشلي) يعرض عليّ أن نعمل معاً في إصدار موسوعة فلسطينية. كان الرجل يعلم عن مشروعي السابق الذي مضى عليه أكثر من عشر سنوات ولم أتابعه. ففكر أن يتبناه ويعرضه على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو). واتصل بمديرها العام (محيي الدين صابر) ووجد تجاوباً.

وأنشأ هيئة مستقلة باسم «هيئة الموسوعة الفلسطينية» وشكل مجلس إدارة برئاسة المرعشلي وعضوية أحد مديري المنظمة المذكورة وعالمين عربيين آخرين، وطرح أن أكون عضواً في المجلس ومقرراً.

اعتذرت في بادئ الأمر. إذ كانت تجربتي مع منظمة التحرير لا تشجعني على المشاركة في مشروع خشيت أن يكون للمنظمة علاقة به أو أن تتسلل إليه من باب خلفي. فأكد لي صابر والمرعشلي استقلال الهيئة في ظل أنظمة الألكسو وأن لا وصاية رسمية من أحد. وقبلت وحضرت أول اجتماع لمجلس الإدارة عقد في فندق فلسطين في الإسكندرية في تموز/ يوليو ١٩٧٨. وأضيف إلى مهامي، منذ البدء، وظيفة «مستشار» للموسوعة. واختير لها رئيس تحرير وجهاز تحرير من بعض الشخصيات العلمية في دمشق. وتوطد ارتباطي الرسمي بالمشروع سنة بعد أخرى: أشرفت على طباعة القسم الأول، وتوليت رئاسة تحرير القسم الثاني، إلى أن استلمت رئاسة مجلس الإدارة في أعقاب وفاة المرعشلي في الشهر الأول من ١٩٨٨، إلى جانب مشاركتي منذ اليوم الأول بعضوية المجلس الاستشاري، وتكليفي الإشراف على مكتب الموسوعة في بيروت منذ ربيع ١٩٨٣.

إني أعتز كثيراً بتجربتي الطويلة والمتطورة في الموسوعة الفلسطينية، بشكل خاص، وفي العمل الموسوعي بشكل عام. لم آت إلى هذا المجال من فراغ كامل. فقد سبق أن حررت مواد وأبواباً في فهرس الكتاب المقدس والموسوعة العربية الميسرة وكذلك في مشروع القاموس الإنجليزي ـ العربي. إلا أني أعترف أنه لم تكن لي تجربة موسوعية كافية بالمعنى الدقيق. والواقع أنه لم يكن في الوطن العربي كله رجل واحد تخصص بالعمل الموسوعي وله التجارب الكافية. إن جميع الموسوعات التي صدرت باللغة العربية من قبل، باستثناء المشروعين الآنفي الذكر، كانت أعمالاً وجهوداً فردية. صحيح أنها خدمت الثقافة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر غير أنها كانت أشبه بكتب حافلة بالمعلومات يجمعها ويقدمها رجل واحد متعدد المواهب وواسع المعرفة. وحسب علمي فإن موسوعتنا هي الأولى بالعربية من حيث امتلاك الصفات والقواعد والأنظمة والأساليب التي يشارك عشرات الاختصاصيين في إعدادها حسب تعليمات هيئة تحرير ولجان خبراء ومستشارين.

أعترف مجدداً أني تهيبت كثيراً حينما وجدت نفسي على رأس مشروع طالما دعوت إلى تحقيقه دون أن أتوقف عند المسؤوليات الجسام التي ستلقى على كاهلي عند بدء الخطوات العملية. كانت تجربتي محدودة. ولم يكن معي من له تجربة. بل كان الوطن العربي كله خالياً من أي خبير بالموضوع. لكن إيماني بالمشروع، وإصراري على أن لا مستحيل في قاموسي الثقافي، وثقتي بأن أحصل على مساعدة باحثين وأساتذة يمكن أن نشكّل معاً لجاناً للتخطيط لكل مجالات العمل، ذلك كله دفعني إلى اقتحام هذا الميدان البكر بثقة وعزيمة.

كان تأليف اللجان المختصة هو حجر الأساس الذي قام العمل عليه في السنوات العشر التي تلت: أنشأنا لجاناً لتحضير مداخل الموسوعة واختيار كتّابها، ولجاناً لوضع صيغ الكتابة وأساليبها وتسلسلها، ولجاناً للتوثيق والإسناد وللصور والخرائط، ولجاناً لدراسة المواضيع الثقافية غير المتفق عليها مسبقاً. وأخيراً لجاناً للمراجعة والتصحيح والتدقيق. ولتبيان أهمية هذه اللجان وسعة مهامها نذكر أن كتّاب الموسوعة تجاوزوا المئتين وأربعين في القسم الأول والثمانين في القسم الثاني.

وهنا تشتط بي التداعيات فأذكر صراحة أن مشروع الموسوعة لم يكن المشروع الأول ولا الوحيد في أخذ زمام المبادرة وفي البدء به من الصفر في تجربتي العملية الثقافية. فمركز الأبحاث كان هو الآخر، من قبل، فاتحة نهج جديد لم يألفه العرب في معالجة قضاياهم القومية (باستثناء تجربة مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي تزامنّا معها). واستطعنا في المركز واستطاع الإخوان في المؤسسة تبديل وجهة سير المعالجة العربية للقضية الفلسطينية من مسار عاطفي خطابي إلى مسار علمي موضوعي موثق ومقنن وهادئ. ثم إن مجلة «شؤون فلسطينية» كانت الأولى من نوعها، إطلاقاً. كما كانت «المستقبل العربي» الأولى من نوعها على صعيد التخصص الوحدوي. ولم يسبق للجامعة العربية أن حصلت على مجلة تنطق باسمها خلال أربعة عقود قبل أن أصدرت «شؤون عربية». الأمر الذي يوضح أن روح المبادرة وشق الطريق الوعر أمام أفكار جديدة وبكر إنما كانت تلازم طموحاتي الثقافية منذ الستينيات. وبالتالي فأن يتمكن المرء من فتح صفحة جديدة ومبتكرة وغير مسبوقة في النتاج الثقافي العربي أهم وأبعد أثراً من مجرد تكرار أعمال مألوفة والغوص في مشاريع قديمة مهما كانت مفيدة.

نص مشروع «الموسوعة الفلسطينية» على أن تتكون من عدة أقسام تصدر تباعاً: القسم الأول (العام) يحتوي على معلومات مختصرة في أهم الموضوعات في حقول المعرفة الخمسة: الأرض (الجغرافية) والتاريخ والحضارة والشعب والقضية. ومن ضمن هذه الحقول يرد الكلام عن أبرز أعلام كل حقل. ويخصص القسم الثاني (الدراسات الخاصة) للبحوث المطولة والتحليلية المعمقة في الحقول الخمسة السابقة. وتتوزع الأقسام التالية على قسم للوثائق (يشمل كل الوثائق المتعلقة بفلسطين على مختلف العهود، بنصها الأصلي و/ أو مترجمة). وقسم للخرائط (الجغرافية والاقتصادية والطبيعية والسكانية والتاريخية والحضارية). وقسم المراجع والمصادر (بالعربية وعدد من اللغات الأكثر شيوعاً). وقسم الصور. وقسم الإحصاءات. ولم يرَ أي من الأقسام الأخرى النور بعد القسمين الأولين. مع أن العمل في إعداد القسم الثالث كان قد بدأ وشكلت له لجنة تحرير من إحسان عباس وجورج طعمة وعبد العزيز الدوري وكامل العسلي ومحمد محفل وناجي علوش ونقولا زيادة والعالمة الأثرية الألمانية هلغا زيدن.

وواضح أنه مشروع طموح وطويل الأمد، يكوّن في النهاية موسوعة تشمل كل أبواب المعرفة التي يسعى الإنسان إلى الاطلاع عليها على صعيد الموضوع الفلسطيني الشامل في جزئياته المختلفة.

كانت السنوات الثلاث الأولى من عمر الموسوعة تأسيسية. واستغرقت مهام اختيار الموضوعات والباحثين والمدققين للقسم الأول (العام) مدة طويلة. ولم يبدأ العمل الفعلي إلا حوالي ١٩٨٠ بعد أن تأمن الغطاء المالي للمشروع. ذلك أن مصادر هيئة الموسوعة حتى ذلك التاريخ كانت قليلة ومتباطئة. وتكونت من تبرعات، كل منها بعشرات الآلاف من الدولارات، من عدد قليل من الأقطار العربية أبرزها العراق وقطر وليبيا. فقط حينما أعلن (الأمير) فهد بن عبد العزيز (الملك فهد فيما بعد) استعداده لتغطية نفقات مشاريع الموسوعة بحدود خمسة ملايين دولار أصبح بإمكان مجلس الإدارة وهيئة التحرير تكليف الباحثين بالشروع بالعمل. ويعود الفضل في لفت نظر العاهل السعودي إلى أحد أعضاء المجلس الاستشاري، أحمد بهاء الدين، الذي كتب مقالاً قصيراً في «الأخبار» المصرية يتحدث عن أهمية الموسوعة وضرورة إنجازها (وكان بهاء الدين مؤمناً برسالة الموسوعة وعمل كثيراً من أجل نجاحها وكنت ألجأ لاستشارته). وبلغ مجموع ما استلمته الموسوعة من هذا التبرع الملكي ثلاثة ملايين دولار، على أربعة أقساط. ثم

وئدت الموسوعة وتوقف المشروع قبل الأوان، فلم تحصل على المبالغ الباقية.

توفر للقسم الأول هيئة تحرير من سبعة محررين متفرغين أو شبه متفرغين، لكل منهم اختصاصه العلمي، (رئيس التحرير عبد الهادي هاشم والمحررون إبراهيم الكيلاني وحسن عبد القادر صالح وعادل عبد السلام وعزيز شكري وكامل عياد وهيثم الكيلاني). وكانت المواد تعد في دمشق ثم ترسل إليّ في بيروت لإبداء الرأي. ولما أنجز العمل وتوافر المال جرت الطباعة في إحدى المطابع الإيطالية المختصة بهذا النوع من الإنتاج، بعد أن تم صف الأحرف وتصحيحها في بيروت.

وقعت هيئة الموسوعة في خطأ نتحمل جميعنا، وأنا منهم، مسؤوليته. كان رأينا أن نباشر طباعة القسم الأول في طبعة أولى، تجريبية، في عشرة آلاف نسخة ونوزعها، ثم نعيد طباعتها في طبعة ثانية، مزيدة ومنقحة، في مدى خمس سنوات، بعد أن نكون قد تلقينا التصحيحات والتصويبات والتعليقات لنستنير بها في إعداد الطبعة الجديدة. كان الرأي صحيحاً من الناحية النظرية. لكنه فشل عملياً. إذ انتقد الكثيرون الأخطاء والتقصيرات التي عانى منها القسم الأول في طبعته الأولى، دون أن يأخذوا الصفة التجريبية لتلك الطبعة في الاعتبار.

أجّج نار النقد القاسي للموسوعة مقالات شن فيها أحد العلماء (الشيخ زهير الشاويش) حملة قاسية جداً ضد الموسوعة. كان الشيخ على حق في الكثير من ملاحظاته، مكتشفاً أخطاء لم نلحظها. لكن الصواب لم يحالفه حينما قيّم الموسوعة بمقاييس تتناقض مع القواعد التي وضعتها هي لنفسها وأعلنتها بوضوح في المقدمة. فمثلاً لا يجوز أن تحاسب على تجاهل علم حي أو غير فلسطيني في حين أن الموسوعة حصرت مداخلها بالأعلام الفلسطينيين المتوفين. ثم إن الشيخ الناقد نسب بعض المداخل إلى كتّاب غير الذين كتبوها بالفعل، وربط بين ما كُتب وهؤلاء الذين لا علاقة لهم بالموضوع.

والحقيقة أني أخذت ملاحظات الشيخ الشاويش على محمل الجد، بالرغم من قسوة كلامه وعنف تعابيره وبالرغم من كثافة حملته التي شاركه بها العشرات من الذين تأثروا بكلامه مع أن بعضهم اعترف أنه لم يطلع على الموسوعة. فأحلتها إلى لجنة للتحقيق فيها للإفادة منها في الطبعة الثانية. كذلك كلفنا أربعة من العلماء وأهل الاختصاص بدراسة

مواد الموسوعة دراسة دقيقة وتزويدنا بملاحظاتهم هم أيضاً. وقد قام هؤلاء بالمهمة خير قيام. وأعدت الموسوعة بشكل جديد، مصحح، ومستفيد من كل الملاحظات. لكننا لم ندفع بالمواد الجديدة إلى المطبعة بل فضلنا أن ننجز القسم الثاني قبل أن نتفرغ لإعادة طباعة القسم الأول. وأغلقت الموسوعة قبل أن يحصل ذلك.

لم أردّ في حينه على مقالات الشيخ الشاويش وعلى كتابه الذي نشره في عدة طبعات وفي عشرات الآلاف من النسخ، وفضّلت أن أفيد الموسوعة منها بدل أن أدخل في جدل خشيت أن يكون عقيماً. وحينما جمع صديق الطرفين (أكرم زعيتر) بيننا في عمان، حيث كان الشاويش لاجئاً سياسياً من سورية، تبين لكلينا أن المصلحة العامة هي التي تتحكم في موقف الواحد من الآخر. وقام بيننا تفاهم وتعاون وصداقة ما زلت أعتز بها. وعندما صدر القسم الثاني أوائل التسعينيات كان لملاحظات الشيخ صدى جيد. وأعتبر زياراتي لمنزله حيث يقيم حالياً في ضاحية الحازمية قرب بيروت من الساعات الممتعة والمفيدة لي كثيراً، وليس أجمل من الجلوس في حضرة عالم موسوعي كالشيخ زهير.

لا أظن أن أعمالاً ثقافية كثيرة في ديارنا العربية تتقبل النقد بمثل ما فعلت «الموسوعة الفلسطينية» في قسميها. ولا أظن أن مشروعاً كلّف الخبراء بنقده ذاتياً مثلما فعلنا مراراً. ولولا ذلك لما جاء القسم الثاني متفوقاً على الأول تفوقاً لا يوصف، باعتراف غالبية الذين كان لهم رأي سلبي في القسم الأول.

توليت رئاسة تحرير القسم الثاني (الدراسات الخاصة) منذ البدء. وقمت بوضع خططه وبرامجه. واخترت الموضوعات والكتّاب المساهمين وراجعت البحوث كلها، وراجعت بعضها عدة مرات. وأبديت للكتّاب ملاحظاتي. وتناقشت معهم حولها. حتى صدرت الموسوعة بعد خمس سنوات من العمل المضني في مجلداتها الستة الضخمة إضافة إلى الفهارس في مجلد مستقل.

ساعدني في هذه المهمة مجموعتان من الزملاء. المجموعة الأولى هي أعضاء لجنة المراجعة (هيئة التحرير). وهم علماء كبار لكل منهم اختصاصه: قسطنطين زريق (للموضوعات السياسية) ومحمد يوسف نجم وإحسان عباس (للموضوعات الثقافية والأدبية) ونقولا

زيادة (للموضوعات التاريخية والجغرافية) ويوسف صايغ (للموضوعات الاقتصادية). وقام الدكتوران جبرائيل جبور وعفيف دمشقية بالمراجعة اللغوية. وقد اضطرت ظروف الحرب الأهلية في لبنان في الثمانينيات بعض هؤلاء المستشارين/ الخبراء ترك بيروت فترات من الزمن. كما توفي جبور ودمشقية خلال مرحلة التحضير. وكان لأستاذي الدكتور زيادة أكبر إسهام وأطوله طيلة فترة إعداد الموسوعة.

أما المجموعة الثانية فكانت من الباحثين المساعدين والمحررين والمصححين، وقد عملوا في ظروف الحرب القاسية وبالرغم من مصاعب التنقل والوصول إلى المكتب أو المطبعة. ومنهم من كان في المكتب في دمشق، حيث كانت الاتصالات بين البلدين مقطوعة في بعض الأحيان وخطرة في كل الأحيان. أذكر من المحررين والمصححين والمدققين والمفهرسين أحمد قاسمية وبشير قبطي وبوران شما وراغدة رستم وحسن حسن وزينب ساق الله وشيرين خيرالله وصلاح السيد وصقر أبو فخر وعبدالله المصري وفارس آشتي وقسطندي خمار ومحمود شريح ومحمود بركات ومسعد حداد ومضر المرعشلي ونرمين عباس. ولن أنسى عادل أندراوس، الإداري الذي لم يغب عن عمله في المكتب أو المطبعة في بيروت يوماً واحداً. وكان يتنقل تحت الرصاص ووسط الدمار. وأدّى لزملائه وللموسوعة خدمات لم يقدم على مثلها شخص آخر. كما أن راغدة رستم حافظت على مكتب الموسوعة في دمشق وأوراقها وسجلاتها وظلت ترعى المكتب حتى بعد توقف الموسوعة ولمدة طويلة دون أن تنال راتباً، ولا كلمة شكر أو اعتراف.

وكان للموسوعة مجلس استشاري. تكون المجلس الخاص بالقسم الأول من ست وعشرين شخصية علمية ينتمون إلى خمسة عشر بلداً عربياً. وقد ترأسهم محمد مزالي رئيس الحكومة التونسية آنذاك. وتكوّن المجلس الاستشاري للقسم الثاني من عشرين عضواً برئاسة وزير الحج والأوقاف في السعودية عبد الوهاب أحمد عبد الواسع. وأشرف على أعمال الموسوعة مجلس إدارة تعاقب على عضويته عدد من العلماء، هم على التوالي إبراهيم الفلاح والطاهر قيقه وصفي الدين أبو العز وناصر الدين الأسد ونوري حمودي وأحمد محمد علي وعصام محمد علي وفائق مخلص وعمر مصالحة. وكنت أنا عضواً ومقرراً، ثم أصبحت رئيساً بعد وفاة رئيسه الأول أحمد المرعشلي. وجدير بالذكر أن أبو العز والأسد هما العضوان الوحيدان اللذان رافقا المسيرة معي منذ لحظة الانطلاق حتى نهاية الموسوعة (١٩٧٧- ١٩٩٣).

راج القسمان من الموسوعة رواجاً لم نتوقعه. نفد القسم الأول (أربعة مجلدات في عشرة آلاف نسخة) في أقل من سنة (وسعره مئة دولار). ونفد القسم الثاني (ستة مجلدات في ثمانية آلاف نسخة) في أقل من سنتين (وسعره مئتا دولار). ولعل هذا الرواج السريع أغرى بعض دور النشر على السطو على الموسوعة وإعادة طباعتها مسروقة دون استئذان أو اتفاق أو اعتراف بنا. (أحصيت ثلاث طبعات غير شرعية من القسم الأول، وطبعة واحدة على الأقل من القسم الثاني). طبعت كلها على الأوفست، بحيث تصور الطبعة الأصلية كما هي وبأخطائها المطبعية. إحدى هذه الطبعات (من القسم الأول) حذفت اسمنا كناشر واستبدلت بنا اسماً آخر (دار الأسوار في عكا).

كان توزيع الموسوعة مصدر دخل غير شرعي لآخرين في بعض الأحيان. تباطأ أربعة من الموزعين (في الأردن والكويت وتونس والولايات المتحدة) في تسديد التزاماتهم المالية إلى ما بعد إغلاق الموسوعة متذرعين بحجج واهية. وثبت أن أحدهم كان يبيع الموسوعة بأسعار خيالية تحت غطاء دعم العمل الفلسطيني ثم يحاسبنا بالسعر المقرر والمخفض، بعد أن يأخذ عمولة خمسين في المئة. وأصبح الرجل «وزيراً» فيما بعد. وكانت الألكسو ومجلس الإدارة يرفضان اقتراحاتي بمقاضاة هؤلاء.

تميز كتّاب الموسوعة في القسم الثاني بأنهم من خيرة أهل الاختصاص. وفاق عددهم الثمانين باحثاً مرموقاً. وبينهم رؤساء جامعات وأساتذة كبار وعلماء. ولم يفلت أي من هؤلاء من ملاحظات المراجعين، سواء رئيس التحرير أو هيئة التحرير أو حتى المحررون ومعظمهم من الناشئين الواعدين. قلما حصلت اختلافات أساسية في الرأي بين جهاز التحرير والكتّاب. كان الكتّاب يتفهمون ملاحظاتي (وملاحظات هيئة التحرير التي أتولى نقلها للكتّاب بشيء من الدبلوماسية). وكثيراً ما تركوا الأمر لي دون جدال أو حتى استفهام. كاتب واحد فقط من الذين قبلوا التكليف لم يفِ بوعده. ودفعنا المواد إلى المطبعة ولم تصل مشاركته، وإنما وصل كلام منه أنه تعمد عدم الوفاء ليحرجنا ويعطل برنامج النشر ــ وسبق له أن كان أحد «المتمردين» في مركز الأبحاث، ليعود فيما بعد إلى الأرض المحتلة ويتعاون مع سلطات الاحتلال كما قيل. ولم يتعثر العمل بموقفه. قام الباحث الموسوعي المصري عبد الوهاب المسيري بوضع دراسة ممتازة في وقت قصير حلت محل البحث الغائب.

باستثناء مشاكلنا مع السيد ياسر عرفات وحاشيته، لم تواجه الموسوعة مشاكل كبرى كتلك التي واجهها مركز الأبحاث. ويعود بعض الفضل في ذلك إلى عدم تدخل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأي شأن من شؤون الموسوعة. كنا نرسل لإدارتها المالية نسخة من حساباتنا المدققة ثلاثياً (تدقيق محاسب المشروع، ثم تدقيق فاحص حسابات مستقل هو نفسه فاحص حسابات منظمة التحرير الفلسطينية في سورية، وأخيراً تدقيق فاحصي الحسابات في المملكة العربية السعودية التي غطى عاهلها نفقات الموسوعة). ولم نكن نرسل تقارير ولم يكن يطلب منا ذلك. أدت العلاقة السلسة مع مدير عام المنظمة العربية في الثمانينيات (محيي الدين صابر ثم مسارع الراوي)، إلى تأمين جو جيد ومناسب ومريح للإشراف على سير العمل.

أما الفضل الثاني في تأمين هذا الجو فيعود إلى شخصية الرئيس الأول لمجلس إدارة الموسوعة، أحمد المرعشلي، من ١٩٧٧ حتى وفاته ١٩٨٨. كان المرعشلي رجلاً طيباً ولطيفاً ومتعاوناً، بقدر ما كان مؤمناً بقضيته الفلسطينية والعربية ومناضلاً من أجل تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية. وكان يعرف «حدوده»، فلا يحشر نفسه بالجانب التحريري والأكاديمي في عملية إعداد الموسوعة. وقلما كان يسأل أو يناقش القرارات التي أتخذها. وقامت بيننا بالتالي علاقات ممتازة لم يشبها شائبة حوالى أحد عشر عاماً. وعندما اختطفه الموت بالسكتة القلبية، وكنت أجلس معه قبلها بساعات قليلة نتحدث عن وسائل تحصين المشروع وحمايته من اعتداءات القيادة السياسية الفلسطينية، شعرت بغياب أخ عزيز خدم الموسوعة والوطن خدمات لا تنسى، ومات نظيف اليد عفيف اللسان يعيش حياة هادئة ومتواضعة وبعيدة عن الأضواء، وهي صفات أصبحت في هذه الأيام عملة نادرة. كما قيّض للقسم الأول من الموسوعة عالم واسع الاطلاع وشديد المواظبة والحرص على مستوى العمل، عبد الهادي هاشم.

كان المرعشلي يدير المكتب في دمشق، حيث الإدارة. وكنت أدير مكتب بيروت، حيث التحرير. ولم تمنع ظروف الثمانينيات الأمنية المتردية من إبقاء التواصل بيننا قوياً. كثيراً ما كنت، حتى أصل دمشق والمسافة بالسيارة لا تتعدى الساعتين، أطير من بيروت إلى لارنكا في قبرص، ومنها إلى دمشق. وكذلك في العودة. وكنت أحمل المواد والأوراق معي ذهاباً وإياباً.

حدث ذات يوم أن كان عليّ أن أوصل ما في عهدتي من مواد تحت الطبع إلى المكتب في دمشق. كان ذلك يوم الخامس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٨٢. وكان الجيش «الإسرائيلي» يحيط بمنافذ بيروت الثلاثة، الجنوبية والشرقية والغربية (البحرية)، ولم يكن أمامي إلا أن أختار المنفذ الشمالي الذي كان تحت سيطرة «القوات اللبنانية» المعادية للفلسطينيين. ويبدو أن قيادة القوات كانت على علم مسبق بتحركي إذ كانت تتنصت على المخابرات الهاتفية لعدد من الناس أنا أحدهم. ولما وصلت السيارة، وبرفقتي زوجتي وصهري، المنطقة الفاصلة بين ما كان يسمى «الغربية» و «الشرقية»، أبلغني الحاجز الأخير للقوات الوطنية (عند المتحف)، وكانت الساعة السادسة صباحاً، أن «القوات» في حال تأهب واستنفار، وتمنى رجال الحاجز عليّ عدم المغامرة والعودة. لكنني لم أسمع النصيحة، وبعد أن تجاوزت السيارة الخط الفاصل أحاط القواتيون بالسيارة واعتقلونا وأخذونا من مركز تحقيق إلى آخر لمدة ست أو سبع ساعات. وبالطبع لم يكن لديهم أي دليل ضدي. لذلك كانت أسئلتهم سطحية وعمومية. وكان همّي الأول ألا يسلموني إلى «الإسرائيليين». ولم يسمحوا لي بالمغادرة ومتابعة السفر إلى دمشق إلا بعد عدة اتصالات أجروها مع قياداتهم الأمنية والسياسية. والطريف أنهم أخذوا يحققون معي حول بعض محتويات أوراق الموسوعة التي وجدوها في السيارة. وبعد أن فرغوا من الاستجواب أحالوني إلى رئيس مخابراتهم في مبنى قيادتهم المعروف بـ«المجلس الحربي الكتائبي» في منطقة الكرنتينا. وهناك استقبلني المسؤول الذي أمر بإطلاق سراحي. وكان لطيفاً وتكلم معي بلهجة ودية واحترام. ولما سمح لي بالانصراف قلت له: هناك خلل في العلاقة بيننا. أنت تعرف كل شيء عني وأنا لا أعرف اسمك. فضحك وقال: آمل أن نتلاقى بعد نهاية هذه الحرب. ولم نلتقِ. فقد خطف الرجل، كما قيل، واختفى. آمل أن يعثر عليه حياً ويفرج عنه في يوم قريب.

سبق أن تحدثت في مكان سابق من هذا الفصل عن الإشكالات التي كانت تعكر بين الحين والآخر العلاقات بين الفلسطينيين (ومنظمة التحرير والفصائل) وبين اللبنانيين (سلطات ومواطنين) بشكل كان يسيء إلى سمعة الفلسطينيين وإلى مشاعر الأخوّة التي قامت من قبل بين الشعبين العربيين. ومثلما كان لي دور متواضع في حل بعض هذه الإشكالات (التي دخلت القاموس السياسي تحت عنوان «تجاوزات») حينما كنت مديراً لمركز الأبحاث، ساقتني بعض الظروف إلى التدخل لحماية بعض الفلسطينيين من اعتداءات أو تهديدات حصلت لهم في الثمانينيات، في ظل وجود القوات السورية في

لبنان. فكان الكثيرون من أهالي بعض المفقودين أو المخطوفين، الفلسطينيين، يلجأون إليّ للتحدث مع هذه الجهة أو تلك بشأن ذويهم، سواء كان الاتهام موجهاً إلى جهات فلسطينية (فصائل) أو لبنانية (القوات اللبنانية أو بعض الأحزاب الوطنية) أو المخابرات السورية. ومن حسن الحظ أني نجحت في معظم هذه المساعي. إلا أن مساعيّ للعثور على صديق اختفى في عرض البحر بين بيروت وطرابلس (الباحث والمناضل الفلسطيني الممتاز فكراً وخلقاً ووطنية، حنا ميخائيل المعروف باسم أبي عمر) لم تبلغ غايتها وبقي الرجل مجهول المصير حتى اليوم. وكذلك مساعيّ للعثور على مفقود آخر، أستاذ في الجامعة الأميركية وفنان كان لأكثر من سنة المخرج الفني لمنشورات مركز الأبحاث وشؤون فلسطينية، زاهي خوري، لم تتكلل بالنجاح وبقي مصير زاهي وشقيقه وزوجة شقيقه مجهولاً حتى الآن.

وأعترف هنا أن القوات السورية كانت لا تتردد في مساعدتي في العثور على بعض المفقودين وإن فشلت في الحالتين الآنفتي الذكر. وأطرف هذه الحوادث أني ذهبت أبحث عن مصير كاتب فلسطيني استنجدت بي زوجته، وكانت تعمل سكرتيرة في الموسوعة، للبحث عنه بعد أن «خطفه» مجهولون من بيته في منتصف الليل، ليتبيّن لي أن الرجل لم يُخطف وإنما اقتاده رجال أمن سوريون لأنه سوري هارب من الخدمة العسكرية. ومع هذا، وإكراماً لي، لم يُعاقب الرجل ولم تُسأ معاملته واكتفى المسؤولون باستخدامه في أحد المكاتب الأمنية في دمشق مدة سنة ثم أفرجوا عنه.

وهنا أود أن أشكر في هذا المجال شخصين كانا يقبلان على مساعدتي في اتصالاتي مع الجهات المختلفة، وهما المسؤول العسكري/ السياسي في القوات السورية في لبنان في الثمانينيات، العقيد علي حمود، والسياسي اللبناني (النائب والوزير لاحقاً) محسن دلول. وبفضل دعمهما لي في ملاحقة شؤون بعض الفلسطينيين المظلومين كانا أول من اتصلت بهما حينما وقعت أنا شخصياً في مشكلة طريفة.

اتصل بي صديق في حوالي العام ١٩٨٥ ليخبرني أن قريباً له يتعامل مع المخابرات السورية اطلع على تقرير رفعه موظف في أحد المصارف في بيروت يتهمني بأني أتولى توزيع مساعدات مالية لبعض المثقفين اللبنانيين من الطائفة السنية مصدرها رئيس المنظمة السيد ياسر عرفات. أي أني أعمل لصالح عرفات في تفتيت اللبنانيين واستمالة بعضهم

إليه وزرع الفتنة بين المذاهب الإسلامية في لبنان.

لم أوفر وقتاً للاتصال بدلول وحمود. كما كتبت مباشرة لأكبر مسؤولين عسكريين في دمشق، مصطفى طلاس وحكمت الشهابي. وبالطبع سخر الجميع من هذه «التهمة» السخيفة والباطلة. وتبين أن المخبر (وكان على صلة بالموسوعة وبحساباتها المصرفية) استند إلى تقديم هيئة الموسوعة لعدد من الكتّاب اللبنانيين مكافآت قيمة (كل منها سبعة آلاف دولار أميركي) لقاء بحوث أعدوها للقسم الثاني من الموسوعة الفلسطينية. واختار المخبر أسماء من كانوا ينتمون إلى الطائفة السنية بالذات، متجاهلاً وجود عشرات آخرين من المساهمين بتحرير الموسوعة ممن أخذوا مكافآت مماثلة وفي الوقت نفسه، من مذاهب وطوائف أخرى من لبنانيين وغير لبنانيين. وكان الذين اتهمني المخبر برشوتهم بنقود عرفاتية الأساتذة المعروفون حسن صعب ومحمد المجذوب ومحمود وياسين سويد. (وهم في الحقيقة خمسة في المئة من الكتّاب الذين تناولوا مكافآت في تلك المرحلة من إعداد الموسوعة) وقد شاركوا كلهم بدراسات في القسم الثاني من موسوعتنا. أما المخبر «المخلص» للموسوعة ولي فما زال كلما رآني صدفة، حتى اليوم، يقبل نحوي هاشّاً باشّاً عارضاً خدماته. وقيل لي إنه ما زال حتى اليوم يقبض راتباً شهرياً من منظمة التحرير الفلسطينية مع أنه انقطع عن العمل معها رسمياً منذ ١٩٨٢.

والحديث عن العلاقات مع أجهزة الأمن، لبنانية كانت أو فلسطينية أو سورية، في تلك الأيام العصيبة، يطول رغماً عن إرادة الكاتب. وسأختمه برواية حادثة واحدة وتداعياتها.

استنجدت بي في أحد الأيام جارة لبنانية شكت من أن أحد قبضايات تنظيم لبناني موالٍ لسورية استولى على شقة شقيقها الغائب في قبرص ليقيم فيه ضابط من القوات السورية التي كانت دخلت بيروت الغربية في ذلك الوقت. فذهبت إلى الضابط وكان برفقته القبضاي اللبناني، وعرفته بنفسي وجادلته بمسألة التعديات ولاشرعيتها وانعكاساتها المعنوية على السكان. وأبدى تأثره واعتذر. وللتأكيد على رفضه لعمل مثل هذا نهر القبضاي ووبخه بكلام قاسٍ. وأعيدت المفاتيح إلى أصحابها. وسألته عن اسمه، وأنا أشكره على تجاوبه، فقال: رستم غزالي. وتمر الأيام والسنوات، ويصبح الضابط الصغير عميداً ويترأس الجهاز السياسي للقوات السورية في لبنان في عنجر. ولم أجتمع به إطلاقاً. وفي أواخر سنة ٢٠٠٣ دُعيت مع مجموعة صغيرة من السياسيين والمثقفين إلى

مقابلة الرئيس بشار الأسد. وكان بيننا رئيس حكومة سابق، ونائب، وأحد النقباء. وفي شتورة ارتأى الزملاء أن نمرّ على عنجر (التي لم أكن أعرف موقعها بالضبط) ونقابل غزالي. فاستغربت الاقتراح. وإزاء إصرارهم ذهبنا وكان المكتب يغص بالسياسيين اللبنانيين ومن بينهم أكثر من عشرة من الوزراء والنواب آنذاك أو السابقين، وأصبح معظم هؤلاء بين الذين تسابقوا بعد أقل من سنتين إلى الاحتجاج على التدخل السوري وإدانة زيارة اللبنانيين للقيادات السورية السياسية والعسكرية!.

(*)

من المناسب أن أروي الآن بعض العراقيل و«المشاكل» التي واجهتني على الصعيد النظري في مسؤولياتي عن مشروع الموسوعة في ثمانينيات القرن الماضي.

بقينا مدة نتجادل حول موقع الأعلام في القسم الأول من الموسوعة. كانت أكثرية المحررين والمستشارين تحبّذ إعطاء الأعلام حيزاً كبيراً في مداخل مستقلة. وكنت أرى عكس ذلك لأني أدركت أننا كلما اخترنا علَماً عرّضنا أنفسنا لانتقاد العشرات من الأعلام الآخرين أو من ذويهم. واقترحت حلاً وسطاً، وهو أن نحصر الأعلام بعدد محدود لا يزيد على خُمس مواد الموسوعة، وأن يكونوا منَ الذين تركوا آثاراً في تاريخ فلسطين في كل المجالات وليس فقط في المجال السياسي ـ كالثقافة والتأليف والعلم والاقتصاد والفقه والفن والمجتمع. كما حصرناهم بالمتوفين، وبالفلسطينيين فقط (مع استثناء أربعة أعلام عرب عاملناهم كالفلسطينيين). وعبثاً حاولت إفهام السيد ياسر عرفات فيما بعد أن عدم تخصيص مدخل مستقل له إنما كان تقيداً بقاعدة الأعلام في الموسوعة وليس انحيازاً شخصياً ضده.

وكان مدى شمول الموضوعات اليهودية والصهيونية في الموسوعة مصدراً آخر للنقاش الطويل. ودار الحوار الساخن أحياناً بين من يرفض أن نتعاطى أي شأن صهيوني وبين من يرى أن الموضوعات اليهودية والصهيونية أصبحت جزءاً أساسياً من تاريخ فلسطين. وكان الحل الوسط الذي لجأت إليه أن حددت لهذه الموضوعات نسبة معينة صغيرة، من مجموع مواد الموسوعة في قسميها، وهي خمسة في المئة فقط من مداخل القسم الأول، وخصصنا للصهيونية، كحركة ومبادئ وتاريخ، دراسة واحدة فقط من مجموع ثمانين

دراسة في القسم الثاني. وكانت دراسة مطولة وشاملة.

ويرد في أماكن أخرى من كتابي حديث عن العلاقة بين رئيس التحرير/ الناشر وبين الكاتب/ المؤلف. ولم نواجه في الموسوعة الفلسطينية مشاكل كثيرة وذات بال في هذا المجال. يعود ذلك لسببين: المستوى العالي للعلماء الذين تولوا معي المراجعة وإبداء الملاحظات للكتّاب، ومحاولاتي المستمرة للحفاظ على حق الكاتب بإبداء رأيه والدفاع عن موقفه والقبول به إذا كان ذلك لا يتعارض مع الإطار العام لسياسة الموسوعة. وحصلت أكبر مشكلة واجهناها في هذا الخصوص مع مؤرخ كبير معروف بإنتاجه العلمي والموضوعي، أصرّ على عدم حذف صفحات من دراسة له في تاريخ فلسطين في أحد العهود الإسلامية تتكلم بقسوة وتجريح بحق أحد المذاهب الإسلامية التي تعتبر نفسها من صميم الإسلام واعتبرها الكاتب خارجة عن الإسلام، ولكن وبالرغم من احتجاج الكاتب وإنذاره لنا بسحب دراسته استطعت أن أقنعه في النهاية بالقبول بتعديلات أجريتها شخصياً، فنشرنا الدراسة وحذفنا منها وعدلنا ما يمكن أن يسيء إلى شريحة من المواطنين.

أما على الصعيد العملي فكانت مسألة الطباعة أكبر ما واجهنا من مشاكل. أردنا للموسوعة طباعة جيدة ودقيقة وواضحة ومقروءة، دون أن نسعى وراء الفخامة والمظهر البراق، وذلك في كل جوانب الطباعة، من تصميم الغلاف إلى تصميم الصفحات الداخلية إلى إخراج الصور والخرائط إلى نوع الحروف المستعملة إلى نوع الورق. وتوفقنا في العثور على مطبعتين مناسبتين، الأولى في بيروت لعمليات صف الحروف (كما كانت هذه المرحلة الطباعية تسمى في الثمانينيات) وتصحيح الطباعة والإشراف على الإخراج. والثانية في إيطاليا للعملية الطباعية النهائية وتجليد النسخ وتسليمها إلى الموزعين. وبإمكان القارئ أن يتصوّر المصاعب التي عانينا منها بسبب نقل المواد، في قسمي الموسوعة، بين بيروت وميلانو مباشرة أو عبر دمشق أحياناً، في ظروف أمنية صعبة جداً وعبر وسائل اتصال ونقل تكاد تكون معطلة ومحفوفة بالمخاطر معظم أيام السنة. ومع هذا صدرت الآلاف العشرة من النسخ، ثم الآلاف الثمانية (في القسم العام ثم الخاص) بشكل أنيق وسليم ووصلت إلى المكتبات بحد أدنى من المشاكل أو الخسائر أو النفقات أو التأخير.

تبقى في الذاكرة قصة تتعلق بالطباعة: كان القسم الأول قد أعدّ إعداداً كاملاً وأصبح جاهزاً للدفع إلى المطبعة. وكنا بانتظار وصول القسط الأول من الدعم السعودي لتغطية النفقات. ولم أستطع أن أوقع العقد مع المطبعة الإيطالية قبل أن تكون التكلفة (أربع مئة ألف دولار) مودعة في البنك. وتأخر وصول الدعم بالرغم من اتصالاتنا مع المسؤولين في السعودية (ربما بسبب بطء الروتين). وفي الوقت نفسه لم يكن بإمكاننا أن نباشر في إعداد القسم الثاني ما دام القسم الأول مخطوطاً.

خطر لي أن أستنجد بأحد كبار رجال الأعمال الفلسطينيين المعروفين بدعمهم للعمل الوطني، حسيب الصباغ، المقيم آنذاك في أثينا. وكان صديقاً لي. بعثت إليه بمذكرة مطولة أشرح فيها أوضاع الموسوعة وأطلب منه أن يقرض «هيئة الموسوعة الفلسطينية» مبلغ أربع مئة ألف دولار، لمدة سنة، على أن تسدد الهيئة المبلغ، مع نسبة الفائدة التي يحددها، من ريع الموسوعة في موعد أقصاه سنة بعد استلام القرض. وذكرت له أنه حتى في حال عجز الهيئة عن تأمين المبلغ يمكنه الاستيلاء على العشرة آلاف نسخة وبيعها لصالحه عبر موزع ما.

حدد لي موعداً لاستقبالي في مكتبه. وحينما بدأت أتحدث عن مشروع الموسوعة قاطعني: قل ماذا تريد. قلت: أريد قرضاً بأربع مئة ألف دولار لمدة سنة ... ولم أكمل كلامي. تناول دفتر شيكاته ودوّن المبلغ المطلوب على أن يدفع «لأمر أنيس صايغ». فاعترضت: إن المبلغ للهيئة وليس لي. قال إنه يعرفني ولا يعرف الهيئة ويتعامل معي وليس معها. ولما سألته عن الإيصال لأوقع عليه بالاستلام قال: لا أريد إيصالاً منك ولا تعهداً. خذ المبلغ واطبع موسوعتك. وحين يصلك المبلغ الموعود من السعودية رد لي مالي. وإذا لم يصلكم فأنا أسامحكم. كلام ليس غريباً عن حسيب الصباغ، لكننا قلما نسمعه من آخرين غيره.

طرت من أثينا إلى عمان لأودع المبلغ في البنك العربي حسب الأصول. فوجدت أن مبلغ الثمان مئة ألف دولار قد وصل من السعودية. فأودعت الشيك في حساب صاحبه وأبرقت إليه شاكراً.

لم تكن جودة المطابع الإيطالية وخبرة مطبعة «ميلانو ستامبا» بالذات هي العامل الوحيد

في قرار الطباعة خارج لبنان، على ما في هذا الاختيار من تكاليف مالية إضافية ومن مخاطر في نقل المواد وشحنها داخل لبنان وإلى خارجه. لقد فُرض علينا أن نجري الطباعة خارج لبنان وأن نعلن ذلك في الموسوعة بوضوح.

عندما تسلمت مسؤولية الموسوعة في لبنان بعد رجوعي إليه من تونس أواخر ١٩٨٢، واستأجرت مكتباً في بيروت، كان الجو السياسي والأمني في البلاد ملبداً بغيوم من العداء، أو على الأقل عدم التعاون بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية. كان العدو الصهيوني قد انسحب من منطقة واسعة من لبنان لكنه خلّف وراءه جواً معادياً للفلسطينيين. وجرت إثر الانسحاب ومجيء أمين الجميل إلى رئاسة الجمهورية في أعقاب مقتل شقيقه بشير مفاوضات طويلة مع الحكومة «الإسرائيلية». ومنعاً لأي سوء فهم أو التباس طلبت موعداً مع الرئيس الجميّل من خلال مدير مكتبه آنذاك وديع حداد (كنت تعاونت معه حينما كنت مديراً لمركز الأبحاث وكان هو مديراً لمركز البحوث التربوية في لبنان).

أطلعت الرئيس على مشروع الموسوعة برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس، وأبلغته أني استأجرت مكتباً لهذه الغاية. وقلت مازحاً: إني «أبلغ فخامتك حتى لا يأتي من يطرق بابي في الواحدة صباحاً يسأل عما أعمل هنا في لبنان»! فرد مازحاً أيضاً «إذن عليك أن تبلغ ذلك لزاهي البستاني». وكان البستاني مديراً عاماً للأمن العام، وكان من رموز ملاحقة الفلسطينيين وأذاق الكثيرين منهم ألواناً من سوء المعاملة.

وقبل أن يتصل بالبستاني هاتفياً ليحدد لي موعداً قال الرئيس: لا بأس أن تمضوا في إعداد الموسوعة عندنا، ما دمتم ستشغلون لبنانيين معكم، بين كتّاب ومحررين وإداريين ومصححين. إنما عليكم ألا تطبعوا الموسوعة في لبنان. اطبعوها في الخارج ولا تذكروا اسم لبنان عليها أبداً. واستغربت الطلب فأوضح: إننا على أبواب عقد معاهدة مع «إسرائيل». (وكان يقصد الاتفاق الذي أبرم فيما بعد في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣). وفي المعاهدة نص واضح على عدم سماح لبنان بأي نشاط إعلامي ضد «إسرائيل».

وذهبت في يوم لاحق لمقابلة مدير الأمن العام زاهي البستاني. أخذني إليه صديق يعمل في بيروت الغربية ويقيم في «الشرقية». ولم أكن أعلم أنه شقيق مسؤول الأمن في

القوات اللبنانية الذي أمر بالإفراج عني في تموز/ يوليو ١٩٨٢. ولم أكن أعلم أيضاً أن البستاني كان قد أقيل من منصبه قبيل موعدي معه بساعات. فاستقبلني ضابط صغير السن والرتبة العسكرية. وقبل أن أشرح له أسباب زيارتي ومشروع الموسوعة أخذ يسألني عن مركز الأبحاث وعن كتبي السابقة وعملي في الجامعة العربية ومصير كل من «شؤون فلسطينية» و «شؤون عربية» و «المستقبل العربي» وغير ذلك من المشاريع الثقافية التي قمت بها أو أشرفت عليها. وظننت أنه يريد أن يفهمني أنه يعرف كل شيء عني فلا أخفي عنه شيئاً عندما يبدأ باستجوابي. لكن ظنوني لم تكن في محلها. عرّفني الضابط الشاب إلى نفسه بعد أن لاحظ أني لم أتذكره. كان صهر صديق لي وكان يتردد معه لزيارتي. بل إن الصديق اضطر مرة إلى أن يغادر لبنان جواً فأخذته أنا إلى داخل المطار في سيارتي الدبلوماسية واستلمه الضابط المذكور وأدخله الطائرة رأساً.

أتيح لي أن ألتقي بالرئيس أمين الجميّل مرتين من قبل. ففي أواخر العام ١٩٦٩ عقد الاتحاد العام لطلاب فلسطين (وكان الاتحاد آنذاك في عزّ نشاطه ولم تكن الانقسامات الفصيلية قد تسللت إليه وأعطبته)، ندوة عالمية حول القضية الفلسطينية في الكويت ودعي إليها المئات من الشخصيات الفلسطينية والعربية والأجنبية. وكنت بين المدعوين، وطلب إليّ أن أهتم بشكل خاص بأحد المشاركين ممن توسم الاتحاد فيهم خيراً للعمل الفلسطيني في لبنان، الشيخ أمين الجميّل، ولم يكن آنذاك نائباً بل مجرد ابن «الشيخ بيار» (مؤسس حزب الكتائب). وأجلسنا متجاورين في طائرتي الذهاب والعودة، كما تجاورنا في الفندق وقاعات الطعام. وكانت فرصة سانحة لي لا لأبشّره بعدالة قضيتنا لأنه لم يكن بحاجة إلى ذلك، وإنما لأتعرف إليه عن كثب وألمس فيه صفات لا يلحظها الإنسان من بعيد.

أما اللقاء الثاني فكان في لندن، في آب/ أغسطس ١٩٧٥، في أروقة المؤتمر البرلماني الدولي وجلساته. وكنت ضمن الوفد الفلسطيني مع أني كنت قد انسحبت من المجلس منذ ١٩٧٠. وكان هو عضواً في الوفد اللبناني وقد أصبح نائباً. جاء نحوي في جلسة الافتتاح وجلس إلى جانبي. ولم أعرفه. وكان نظري قد خفّ كثيراً بسبب الحادث الذي تعرضت له. وتبادلنا الحديث وأدركت أنه عضو البرلمان اللبناني وأنه يعرفني. وخانني نظري طويلاً، إلى أن وقع البصر، فجأة، على «زر» فضي صغير فوق عروة سترته. وتذكرت أنه «الشيخ أمين». فذلك «الزر» هو شعار حزب الكتائب اللبنانية الذي

كنا نسميه عندما كنت في الحزب السوري القومي الاجتماعي، «القرنبيطة» (لا أعلم حتى اليوم من أين جاءت هذه التسمية الساخرة). وبالطبع لم أعترف له، لا آنذاك ولا في لقائنا في القصر الجمهوري بعد ثمانية أعوام، أن «القرنبيطة» هي التي دلتني عليه. وكان الحديث، وقد استمر طويلاً وتكررت اللقاءات، حديثاً ودياً وعطوفاً على القضية الفلسطينية وعلى الوجود الفلسطيني في لبنان ـ وكانت الحرب الأهلية اللبنانية في أشهرها الأولى.

أعود بذكرياتي عن الرئيس الجميّل إلى توقيف القوات اللبنانية (الصيغة العسكرية للكتائب) لي صيف ١٩٨٢ الذي رويت قصته آنفاً. بعد ساعات من استجوابي، وبعد اتصالات هاتفية بين المحققين وبين جهة ما أجهلها، قال لي كبيرهم: إذهب. خذ أغراضك وامش. سنأخذك أولاً إلى مركز القيادة في «الكرنتينا» ومن هناك تذهب إلى حيث تريد. وكان يتكلم بلهجة غاضبة وحادة وكأنه غير راضٍ عن إطلاق سراحي. ولا أعرف ما الذي دعاني إلى أن أحاول أن أخفف عنه. قلت: واضح أنك غير راض عن الإفراج عني. أنا أريد أن تكون مرتاحاً. لماذا لا تتصل هاتفياً بالشيخ أمين الجميّل وتخبره أن شخصاً اسمه أنيس صايغ وقع أسيراً بين يديك ثم طلب منك أن تطلقه؟ فاذا عاتبك أعدك بأن أعود إليك مختاراً. وإذا وافق على قرار إطلاقي يرتاح ضميرك.

وقبل أن أنهي كلامي رأيت علامات الغضب ترتسم على وجهه القاسي وعلى نظراته الحادة أصلاً. ورمى قرار الإفراج عني في وجهي وكأنه يريد أن يقول «أغرب عن وجهي قبل أن أبقيك عندي». ولم أفهم شيئاً إلى أن وصلت إلى دمشق وسمعت في نشرة الأخبار المسائية أن «الشيخ بشير الجميّل قائد القوات اللبنانية والمرشح لرئاسة الجمهورية تشاحن مع شقيقه الأكبر الشيخ أمين لأنه اكتشف أنه كان يقيم علاقات سرية مع المقاومة الفلسطينية ومع أبو أياد وأبو حسن بشكل خاص من وراء ظهر القوات اللبنانية وأمر بسجنه في المنزل». وقتها، وبعد فوات الأوان، فهمت غضب كبير المحققين. وشكرت الله أني لم «أتفلسف» عليه أكثر حول العلاقة مع شقيق رئيسه وإلّا كان استبقاني في ضيافته وأطلق عليّ تهماً جديدة.

في ختام هذا الفصل الطويل من ذكرياتي عن مشروعيْ مركز الأبحاث والموسوعة الفلسطينية، بالرغم من استقلال كل منهما استقلالاً ذاتياً وموضوعياً وزمانياً عن الآخر، لا بد لي أن أطرح مطالعة تبرر الجمع بينهما في فصل واحد كما فعلت في مقدمة الفصل.

إني أزعم، بالقليل من التواضع، ما يوافقني عليه الكثيرون من العليمين بتاريخ مشروعي المركز والموسوعة ونتاجهما الغزير والطويل على مدى ربع قرن، أني تركت فيهما بصمات يلمسها المرء في كل منشور أو بحث ظهر بين كتب المركز ومقالات مجلته وكذلك بين مواد مجلدات الموسوعة العشرة.

لن أتحدث طويلاً عن الموضوعية والالتزام والابتكار والجدية والدقة والأمانة في آلاف البحوث والدراسات والمقالات والتقارير التي احتواها كل من المشروعين. فلو لم تكن هذه الصفات والمعالم غالبة عليهما لما وضعهما الآلاف من المثقفين والدارسين العرب في قمة النتاج العربي في هذه الفترة الطويلة.

تجلّت البصمات في المركز والموسوعة، وكذلك في المجلات التي كان لي شرف إصدارها في الفترة ذاتها، في مظهر آخر: أننا نتعامل مع الحقائق ونرفض الأقاويل والاقتباسات ما لم تكن مثبتة علمياً ومنقولة حرفياً وتعتمد على أصول ومصادر موثوقة. إنه كلام سهل لكن تطبيقه صعب. إنك تشكك بحقنا في فلسطين إذا شككت بقول غير مسؤول. إنك تحيد عن طريق النضال إذا رفضت تحليلاً سقيماً وتفسيراً عليلاً. بل أنت تمارس الخيانة عينها إذا لم تزايد مع المزايدين في شتم العدو ورميه بأية تهمة تخطر على بال وتكون من بنات الخيال. أما نحن فكنا في المركز والموسوعة نؤمن أن المادة التي تصلح للاستعمال في حربنا الإعلامية هي فقط المادة الصحيحة والدقيقة والتي هي فوق الشكوك. الإعلام الصحيح هو الإعلام الصادق. ونترك للعدو أن يستعمل إعلامه الكاذب وما علينا إلا أن نتولى فضحه وكشف مغالطاته.

بلغ حرصي طوال الخمسة والعشرين عاماً (وهو يمتد حتى اليوم ويبقى ما حييت) على التقيّد بهذه القاعدة الذهبية أن جسدتها في عدد من الأمثولات التي يحفظها عني كل من تعامل معي في حقل الإنتاج الوطني والقومي والثقافي.

منها أمثولة الموقف من مسألة تقرير كامبل ـ بنرمان. ربما كانت المسألة جديدة على الذين لم يتعاملوا معي من قراء هذه الذكريات. لكن الذين سبق لهم التعامل، كتّاباً أو قراء، لا بد أنهم ملّوا من سماع وجهة نظري. وسأروي القصة وخلفياتها كاملة ولأول مرة على ما أظن.

منذ الخمسينيات والستينيات يردد العشرات من الذين يتناولون جوانب من القضية الفلسطينية أو القضايا العربية الأخرى، وبعضهم كتّاب كبار وأساتذة جامعيون، ذكر اسم هذا الرجل وتقريره. وهو رئيس سابق للوزراء في بريطانيا في العقد الأول من القرن الماضي. وكان قد أشرف على دورة من المؤتمر الإمبريالي للإمبراطورية البريطانية التي كانت تمتد من كندا إلى أستراليا ونيوزلندا، مروراً بجنوب أفريقيا وشبه القارة الهندية وعشرات المقاطعات والأقاليم في الإمبراطورية التي «لم تكن الشمس تغيب عنها» حسب الوصف الروائي والصحافي. إن انعقاد الدورة حقيقة تاريخية. وكذلك مشاركة المسؤولين السياسيين من معظم تلك الدول الأعضاء في الإمبراطورية.

لكن القصة غير المثبتة تاريخياً، **حتى الآن** (أشدد على تعبير «حتى الآن» وأضعه بالحرف الأسود) أن «خبراء في الاستعمار» من دول خارج الإمبراطورية (وبعضهم في عداء وكلهم في تنافس معها) يبلغ عددها ستاً أو أكثر، كفرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وأميركا، حضروا الاجتماعات وقدموا ورقة موحدة خرج المؤتمر بها على العالم باسم رئيس المؤتمر كامبل ـ بنرمان. وهي تقول إن على «الغرب» أو «الغرب المسيحي» أن يمنع قيام وحدة عربية من المحيط إلى الخليج خشية الأضرار التي ستلحق به من جراء وحدة عربية إسلامية مثل هذه. ويقترح التقرير إقامة دولة يهودية على الضفاف الشرقية لقناة السويس لمنع حصول هذه الوحدة.

إنه كلام خطر وخطير بلا شك. لقد أثبتت الأحداث التاريخية وتداعياتها أن وحدة العرب خطر مباشر على الغرب الاستعماري. وأن إقامة حاجز بشري، مثل الكيان الصهيوني في فلسطين، إنما هو وسيلة قوية ضد قيام تلك الوحدة. كل هذا بدهي ولا نجادل به. لكن أين الوثيقة التي نصت صراحة على ذلك في مؤتمر معين وفي زمان ومكان معينين وفوق تواقيع مسؤولين معينين بكلمات وعبارات محددة، وجمعت ألدّ الأعداء في الغرب الذين كانوا يناصبون بعضهم العداء وكان التنافس لا التعاون هو

السمة الغالبة على علاقاتهم مع بعضهم بعضاً، ومع العالم الخارجي؟ ولتأكيد صحة هذه الوثيقة يذكر الكتّاب العرب أسماء بعض موقعيها. وكلها أسماء عامة (أسماء عائلات غير محددة ودون ذكر الاسم الأول ويحمل كل منها عدة ملايين من الأوروبيين والأميركيين مثل سمث ومكدونالد وبرنار إلخ.

كان من الطبيعي بمجرد أن تسلمت رئاسة مركز الأبحاث أن أفتش عن مصدر هذه «الوثيقة» لكي ندرسها بشيء من العمق والتحليل ولتصبح مادة رئيسية في جهودنا الإعلامية والأكاديمية ضد «إسرائيل» والصهيونية وحلفائهما في الغرب، في أوروبا والولايات المتحدة. ولم أعثر على مصدر واحد لا بجهودي الشخصية ولا عند رجوعي إلى عشرات الكتب التي ذكرت الوثيقة ذكراً عابراً أو مستفيضاً. كان كل كاتب يعتمد على زميل له: برهان الدجاني ومنذر عنبتاوي وخيري حماد وشفيق ارشيدات، والعشرات غيرهم ممن يدققون في كتاباتهم ومصادرهم عادة. وأدركت بعد مدة طويلة أني أدور في حلقة مفرغة.

قررت أن أتمادى في البحث عن أصل هذه المعلومة حتى أصل إلى المنبع. ذهبت إلى لندن. وصرفت شهراً كاملا أبحث في ثلاثة مصادر رئيسية: في مكتبة المتحف البريطاني ودار الوثائق البريطانية وأوراق جامعة كمبردج (حيث درس كامبل ـ بنرمان وأودع مكتباتها كل أوراقه الخاصة بما فيها رسائله الغرامية إلى زوجته قبل الزواج!). ووجدت الكثير عن «المؤتمر الإمبراطوري» ١٩٠٧ ولم أجد ذلك التقرير ولا تلك الأسماء المشاركة والموقعة. ثم انكببت على فهارس جريدة «التايمز» ما بين ١٩٠٤ و١٩٠٧، وفيها آلاف الإشارات إلى المؤتمر وإلى رئيسه وإلى قراراته وبياناته. ولا شيء عن ذلك التقرير بالذات.

عدت إلى بيروت فاشلاً في العثور على نص وثيقة قد تكون من أهم مستندات التآمر على العرب والفلسطينيين، إلى أن أتيح لي أن أقرأ في أحد الكتب العربية التي ذكرت الوثيقة أن المؤلف اعتمد على كتاب للمحامي أنطون كنعان. عدت إلى كتب هذا المحامي. ولم يكن فيها ما يزيد على المعلومات السابقة والمتكررة. واستقصيت عنه، ووجدت أنه يقيم في مصر. فتوجهت إليها. واستغرق وصولي إلى عنوانه عدة أيام. واتصلت به واجتمعنا على غداء. وهو رجل جليل المظهر متقدم في السن ينم في كلامه

وتصرفه عن وقار واحترام وعلم وموضوعية. وعلمت منه أنه يرأس إحدى المنظمات الدولية (الليونز أو الروتاري). وسألته عن الوثيقة التي بدا واضحاً أنه هو **أول** من ذكرها في كتاب، ثم تناقل خبرها عشرات الكتاب في عشرات المناسبات.

روى لي بصراحة وبساطة قصة التقرير: سافر أواخر الحرب العالمية الثانية أو في أعقابها (أي أواسط الأربعينيات) من فلسطين إلى لندن لدراسة القانون. وتصادف أن تجاور في مقعده في الطائرة مع رجل هندي لا يذكر اسمه. تبادل الاثنان الحديث كما يحصل عادة. وروى كنعان لجاره كيف رشت الحكومة البريطانية ١٩١٧ الحركة الصهيونية بإصدار وعد بلفور الشهير مقابل خدمات أداها الدكتور وايزمن (رئيس المنظمة الصهيونية) للحلفاء. وهنا قال جاره الهندي إنه يتذكر أنه قرأ من قبل عن مؤتمر استعماري عقد في لندن حضره مندوبون عن عدة دول استعمارية للتباحث في تقسيم البلاد العربية ومنع وحدتها وإقامة دولة يهودية. وذكر له بعض أسماء هؤلاء.

إذن فالجار الهندي لم يطلع على وثيقة من هذا النوع. ولا المحامي كنعان الذي سمع القصة من جاره في أربعينيات القرن الماضي.

ألا يحق لي، بعد هذا، أن أمنع في كل ما أشرف عليه وعلى نشره من بحوث ذكر هذه «الوثيقة» كحقيقة ثابتة والاقتباس عنها بالنص اقتباساً مباشراً ما دام الكاتب لم يطلع على الوثيقة بنفسه ولم يعتمد أو ينقل كلامه عن مصدر سبق له أن اطلع على الوثيقة واقتبس عنها اقتباساً حرفياً مباشراً؟

إذن فأنا لا أنكر وجود الوثيقة. ليس هناك ما يثبت عدم وجودها. أنا أنكر على الذين نقلوا نصها أو بعض فقراتها الحق بفعل ذلك. ويجب أن نمتنع عن هذا الاقتباس إلى أن يكشف لنا أحد الباحثين صحة وجود الوثيقة ونصها الكامل وأسماء موقعيها وخلفيات صدورها. وكم تمنيت على أساتذة الدراسات العليا في عدد من الجامعات، وعلى مسؤولي مراكز البحث، وعلى العشرات من الدارسين والكتّاب، لو يتفرّغ أحدهم أو يُفرّغ أحدهم مدة تكفي لإجلاء هذا الغموض. وعند ذلك يسقط الحذر ويصبح بين أيدينا نص كامل وصادق لوثيقة خطيرة.

مثل آخر: من المألوف جداً في أدبيات القضية الفلسطينية أن يذكر الكتّاب كتاب

«بروتوكولات حكماء صهيون» وأن يستشهدوا ببعض ما ورد فيه عن «المؤامرة اليهودية» ضد العالم وضد الأديان وضد الشعوب والحكومات وضد الحضارة، وعن الوسائل التي دعا «حكماء اليهود» اتباعهم إلى استعمالها في سبيل القضاء على اخصامهم، مهما كانت الوسائل غير شريفة وغير مقبولة وغير عادلة. إنه كتاب آخر منعت الاعتماد عليه أو الإشارة إليه في البحوث التي أشرفت عليها أو التي صدرت عن مؤسسات أشرف عليها.

عكس «وثيقة كامبل ـ بنرمان» المجهولة والمفقودة النص، لكتاب البروتوكولات عشرات الطبعات وملايين النسخ في عشرات اللغات. ولعله من أكثر الكتب رواجاً في العالم.

هنا أيضاً أنا لا أزعم أن الكتاب مزور وأنه محضر اجتماع غير حقيقي أو محضر غير حقيقي لاجتماع ما أو أن الكلام الوارد فيه من وحي الخيال. إلّا أن الكتاب، من الناحية الأخرى، غير مثبت علمياً وتاريخياً. والشكوك حوله أقوى من الإثبات على صحته. ولذلك فإن الاعتماد عليه مخاطرة علمية أولاً ومغامرة سياسية وإعلامية ثانياً. خاصة أن العالم الغربي، وهو الذي نحاول أن نكسبه إعلامياً إلى جانبنا، حكم على الكتاب مسبقاً بالتزوير والافتراء والدس، وحكم مسبقاً أيضاً على كل من يستخدمه بالتزوير والافتراء والدس. أي أن الإعلامي العربي، وكذلك الباحث الأكاديمي، لن يواجه الرفض فقط من قبل من يحاول أن يكسبهم ويقنعهم بالحقيقة، بل سيواجه أيضاً اتهامات قاسية فيخسر معركته الإعلامية قبل أن يباشر بها.

وهنا، أيضاً وأيضاً، أدعو إلى التوقف عن استخدام الكتاب المذكور في أي مسعى إعلامي ما لم نتمكن من إثبات صحة الكتاب بمحتوياته وتاريخه والمشاركين فيه. إن استعمال هذا الكتاب مادة متفجرة تصيبنا بالضرر أكثر مما تصيب العدو.

أذكر أني في محاضرة لي في معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة حول الموضوع ثار أحد الحضور في وجهي ولولا بعض الهيبة والاحترام لكان اتهمني بالعمالة «لإسرائيل» لأني أشكك بصحة أهم مصدر ضدها. وكان الدارس قد نشر ترجمة عربية للكتاب بالرغم من وجود عشرات الترجمات العربية. (وهو شقيق زعيم عربي كبير). وفي الأشهر الأولى لعملي في مركز الأبحاث بعث إليّ رئيس المنظمة ترجمة أخرى،

جديدة، للكتاب. فاعتذرت له عن عدم نشرها للأسباب التي ذكرتها آنفاً. وبعد مدة قصيرة طبع الكتاب على حساب منظمة التحرير الفلسطينية. ولا أعلم إذا كان ذلك قد تم بمعرفة الشقيري وبموافقته أم لا. ولم أسأله قط فيما بعد عما إذا كان مقتنعاً بوجهة نظري أم لا.

هناك أمثلة أخرى أقل خطورة من تلك التي ذكرت آنفاً، مثل الإصرار التقليدي الوارد في أدبياتنا الفلسطينية على أن الحكومة «الإسرائيلية» ترفع على جدار الكنيست خارطة للبلاد العربية فوق عبارة «من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل». ولا يحمل أي من جدران الكنيست أية خارطة من هذا النوع. ولماذا لا يشكك الأجنبي بخطابنا الإعلامي حينما نذكر له أمر هذه الخارطة ثم يزور الكنيست ولا يجد لها أثراً؟ وماذا نردّ على أجنبي نقول له إن غولدا مائير رئيسة حكومة «إسرائيل» السابقة قالت يوماً «كلما رأيت امرأة فلسطينية حاملاً تمنيت لو أرفسها بقدمي لأجهض الجنين في بطنها»، إذا سألنا الأجنبي عن مصدر هذا الخبر؟ أوليس في تصرفات «إسرائيل»، حكوماتها وقادتها وجيشها وموسادها، أفعال إرهابية وجرائم حصلت فعلاً ورآها العالم كله ما يجدر بنا أن ننشر خبرها بدل أن نردد أقوالاً وشعارات لا يوجد لدينا دليل قطعي عليها؟

إنه من المؤسف والمعيب أن نلجأ في إعلامنا إلى ذرائع ومصادر غير مثبتة ولا مقنعة ولا مقبولة عالمياً ونسكت عن فضائح الإعلام المعادي حينما يلجأ إلى الكذب وتشويه الحقائق واختراع المزاعم. لنأخذ حادثة اتهام الإعلام المعادي («الإسرائيلي» والغربي) لأحمد الشقيري بأنه دعا إلى «رمي اليهود في البحر» قبل حرب ١٩٦٧. إن لدينا كل الإثباتات على كذب هذا الزعم. ونستطيع أن نستشهد بأقوال إعلاميين صادقين كانوا حاضرين في المؤتمر الصحافي. ومع هذا لا نسكت عن الموضوع فقط بل نتناقله أحياناً في الافتراء في أدبياتنا السياسية والإعلامية.

لم أكتف بالحؤول دون جنوح المقالات والكتب نحو المراجع غير الموثوقة التي تدغدغ عواطفنا وترضي عداءنا للعدو وتغذي مشاعرنا، بل حاولت منذ أكثر من ثلث قرن أن أدلّ القارئ/ الباحث العربي على مصدر حقيقي لا غش فيه ولا سبيل لأن ينكره العدو، وهو كتاب مذكرات ثيودور هرتزل، مؤسس المنظمة الصهيونية والأب الروحي للحركة الصهيونية الحديثة. كتبت المذكرات بالألمانية، وترجمت إلى الإنجليزية في خمسة

مجلدات. وقامت زوجتي، الباحثة المتطوعة آنذاك في مركز الأبحاث، بالترجمة إلى العربية. وقام المركز بتوزيع الكتاب على أوسع نطاق. وصدرت منه عدة طبعات. وكان آخر اتصال مع الرئيس حافظ الأسد أن طلب مني شخصياً إطلاعه على النسخة العربية. وأرسلتها له. وجرى بحث في إعادة الطباعة مرة أخرى. وطُلب مني أن أكتب المقدمة لهذه الطبعة.

إن في مذكرات هرتزل المكتوبة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر من الإثباتات/ الاتهامات للصهيونية، فكراً ومخططات وتاريخاً وبرامج، ما لا نجده في أي مصدر صهيوني آخر. إن كل العنف والإرهاب والوحشية التي يعامل بها «الإسرائيليون» عرب فلسطين منذ ١٩٤٨ حتى اليوم موجودة مسبقاً في مذكرات هرتزل، تنبوءات وإرشادات ونصائح وأوامر جعلت من تاريخ «إسرائيل» الدامي مع عرب فلسطين مجرد تطبيق أمين لما دعا أبو «إسرائيل» إليه. أفلا يكفينا هذا الكتاب ويرضينا كمصدر أساسي في حملاتنا الإعلامية والسياسية والثقافية ضد العدو؟

(*)

سواء كان النشر في سلاسل المركز أو في الموسوعة، أو في أي من المجلات التي اضطلعت بمسؤولياتها، كنت حازماً في التفرقة بين اليهودية والصهيونية. لم أسمح قط بالخلط بين المفهومين والاصطلاحين. ولاقيت معارضة وانتقاداً واسعين. لم يكن معظم الكتّاب يفرقون بين الاثنتين بحجة أن كل يهودي هو صهيوني أيضاً. ولم أكن أوافق على هذا الافتراض الخاطئ. فهو مغالطة في علم السياسة والاجتماع ومدلولات الألفاظ وفي المفاهيم العقائدية. إضافة إلى ذلك فإن الخلط يؤذي من الناحية العملية لأنه يفقدنا مواقع سياسية مع جهات كثيرة أجنبية ويهودية. وجلي أن بين اليهود من هم غير صهيونيين. فبينهم من هم معادون للصهيونية. وبينهم من يقفون معنا ويتبنون طروحاتنا. طبعاً أنا لا أقصد أولئك «الإسرائيليين» الذين يتظاهرون أحياناً ضد توسع في بناء مستعمرة مثلاً، أو الذين يستنكرون حدثاً إرهابياً معيناً تقوم به القوات «الإسرائيلية». ولا أبالغ في النسبة العددية لليهود غير الصهيونيين بين يهود العالم. إنما أنا حريص على أن يكون صراعنا مع العدو صراعاً حضارياً وخلقياً نجابه فيه غازياً اغتصب الأرض وشرد الشعب، لا تصادماً مع أتباع ديانة تختلف عن ديننا نحن، مسلمين كنا أو مسيحيين.

وكان مصدري في هذه التفرقة التي فرضتها على مئات الكتّاب والمساهمين في مشاريعي الثقافية المنطق والعقل والفكر السليم أولاً، ونصوص الميثاق الوطني الفلسطيني التي أعلنت صراحة أن حركتنا الوطنية والقومية تستهدف الصهيوني المحتل وليس أتباع الدين اليهودي بشكل عام. ومن وحي هذا المفهوم فتحت منشورات المركز ومجلاتي صفحاتها لأقلام يهودية معادية للصهيونية، وأسهبت في كلامها عن اليهود المعادين للصهيونية والتعريف بهم، من أمثال ألمر بيرغر وإسرائيل شاحاك وأوري أور وإبراهيم سرفاتي وألفرد للينتال وبيرنشتاين ودافد لامبي وصادق سعد وغوران روزنبرغ ومكسيم رودنسون وموشي منوحيم وموشي ماخوفر. لا ننسى أن المركز كان أول من أقبل على الكتابة عن ظاهرة ماتزبن وأفنيري، عرضاً وتحليلاً، دون الانخداع ببريق هذه الظاهرة ولكن من خلال التعريف الصحيح بها وتبيان تمايزها عن الحركات الأخرى في المجتمع «الإسرائيلي».

والواقع أن المركز ومجلته أقاما في سبعينيات القرن الماضي علاقات قوية مع أعداد كبيرة من الكتّاب والمفكرين والسياسيين الأجانب ممن أبدوا اهتماماً ونشاطاً في الحقل الفلسطيني الثقافي والإعلامي. وبينهم، إضافة إلى الذين ذكرتهم أعلاه: أرنولد توينبي وأنطوني ناتنغ وآنيا فرانكوس وأريك رولو وإليزبث كولارد وإدموند بلادو وأثيل مانن وإقبال أحمد وبيتر هيلر وبيتر مانسفيلد وبيتر فان ديرفولك وتوم ليتل وجورج فوشيه وجاك بيرك وجون دافز ودورين إنغرامز ودنس جونسون دافز وريتشارد ستيفنس وستيفن بكمان وشيرلي غوردن وطارق علي وظفار قرشي وغوران بالم وغرانيا بيركت وغودفري جانسن وفارس غلوب وكارل فان هورن ومايكل جانسن والبروفسور مالسون ومايكل أدامز ومايكل هدسون ومانويلا سايكس ونفل باربر وولتن وين.

كما أن هناك ثلاث سيدات كتبن للمركز وساعدن في نشاطه الإعلامي لكنهن كن يرغبن دوماً بكتمان أسمائهن لظروف سياسية وأمنية حتمت عليهن الحرص على عدم ذكر أسمائهن. كانت إحداهن زوجة مطلقة لوزير خارجية إحدى دول أميركا اللاتينية. والثانية كاتبة وصحافية أرجنتينية. أما الثالثة فكانت صحافية بريطانية وقد ألّفت أول كتاب عن جماعة أيلول الأسود نشرناه لها بالإنجليزية باسم مستعار. وكانت هي أول من أطلق على هذه الجماعة اسمها الذي عرفت به فيما بعد.

وكان أبرز زوار مركز الأبحاث الكاتب والأديب الفرنسي الشهير جان جانيه الذي كان على اطلاع واسع على أعمال المركز والذي تجنّد للدفاع عنه وعن رسالته، مثلما تجند للدفاع عن فلسطين وقضيتها وثورتها.

تجسيداً لمبدأ التفرقة بين اليهودية كدين والصهيونية كحركة سياسية عنصرية معادية، وتطبيقاً عملياً لها، كان مركز الأبحاث (ومجلته «شؤون فلسطينية») و«الموسوعة الفلسطينية» من أوائل الداعين إلى قيام دولة فلسطين الديموقراطية، ومن أكثر المرجعيات الفلسطينية والعربية إلحاحاً على هذه الدعوة وشرحاً لها ومناقشة لأخصامها. وقد مهدت منشورات المركز ومقالات المجلة للفكرة منذ مطلع السبعينيات التي اكتملت في صدور قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير فيما بعد بتبني الدعوة وإعلان استراتيجية جديدة للثورة الفلسطينية تنادي بقيام دولة واحدة في فلسطين كلها تشمل أهلها العرب، المقيمين والمقتلعين منها، وكذلك من كان قد هاجر إلى فلسطين من يهود. إن أدبيات المركز (والمجلة بشكل خاص) تحفل بالنقاش، الحادّ أحياناً، حول هذه الدعوة التي اعتبرت في حينه جريئة أكثر من اللازم والتي رفضها وطنيون فلسطينيون، وما زال بعضهم يرفضها حتى الآن، وبينهم عدد من أصدقاء المركز وأصدقائي الشخصيين الذين نلتقي معاً في كل طروحاتنا الفكرية السياسية إلا في هذه النقطة.

(*)

أود أخيراً، ومن خلال تجربة حوالي ثلاثين عاماً في الإشراف على تحرير الكتب والمجلات والموسوعة، في إطار مركز الأبحاث وهيئة الموسوعة الفلسطينية والمجلات الأربع، أن أوجز تجربتي مع الكتّاب العرب، وجلّهم من أصحاب الثقافة الجيدة، في مجالات ثلاثة:

ألاحظ، **أولاً**، السرعة والتسرع لدى كتّاب كثيرين في إعداد بحوثهم أو مقالاتهم و/أو في تسليمها للمحرر أو للمطبعة دون إجراء التمحيص والتدقيق الكافيين. والأمثلة كثيرة: عدم التدقيق في الأسماء والتواريخ والعناوين والمعلومات بشكل عام. عدم التأكد من صحة المصدر و/أو عدم الأمانة في نقل الاقتباس. عدم ضبط اللغة ضبطاً كافياً ولو في حده الأدنى. الإخلال بالمنهج العلمي والخروج على قواعده. الإطالة والخروج على الموضوع الأساسي بالتمدد إلى خلفيات ونتائج غير متصلة بالموضوع وغير متلازمة مع

العنوان. إصدار الأحكام المسبقة وتضمين البحث أحكاماً شخصية تتأثر بعواطف الكاتب ومشاعره حتى ولو كان هذا التأثر غير موضوعي وغير عادل بحق الموضوع تحت البحث.

لن أخرج هنا عن موضوعي فأضع لائحة للكتابة الصحيحة. فأنا هنا أسرد ذكرياتي وتجاربي. لكني أرى نفسي محمولاً إلى الإشارة إلى هذه المسألة كجزء من تجربتي في التعامل مع كتّابنا العرب خلال فترة طويلة شملت المئات منهم.

والملاحظة **الثانية** أن غنى لغتنا العربية وجودتها وأصالتها وجمالها تتيح للكاتب أن يتقن استعمالها دون أن يكون متبحراً في اللغة وفقهها ونحوها وقواعدها. يكفي أن يتعرف على أبسط القواعد حتى يقي نفسه من الوقوع في أخطاء لغوية أو في تعقيدات الأسلوب أو هلهلة في الكلام، وهي أمراض ما أكثر ما يقع في شباكها الكثيرون من كتّابنا، وبعضهم من المشهورين والمعروفين. ينسى بعضهم أن السلاسة والبساطة والسهولة هي خير سبيل يسلكه الكاتب ليعبّر عن نفسه، دون أن يضطر إلى الغرق في التعقيدات أو التبسيط إلى حد اللحن. وقد حرصت في كل المشاريع الثقافية التي توليت أمرها أن أحارب الأخطاء غير المقبولة ولا المعقولة بقدر ما أحارب التزمت والتحجر والعودة إلى فصحى معقدة تعود بنا ألف سنة إلى الوراء.

والملاحظة **الثالثة** هي أن كتّاباً مشاركين في مجلة أو موسوعة أو سلسلة كتب يتجاهلون أنهم ليسوا وحدهم في الميدان وأن العمل الثقافي هو نتاج مجموعة متكاملة ومتناسقة من الكتّاب. وبالتالي فإن لرئيس التحرير أن يحدد دور كل واحد منهم، وخاصة من حيث مكان نشر مشاركته وتوقيتها ومساحتها. لقد أرهقني كثيرون من كتّابنا في استفساراتهم عن موعد النشر وعن موضع المقال. وغالباً ما يحتجّون على الموعد والموقع لأن كلًّا منهم يعتبر نفسه فريداً ووحيداً في الميدان، أو لا يقبل بالقوانين والقواعد وبرامج النشر إلا إذا كانت في مصلحته هو وتتناسب مع رغباته الخاصة.

بعد هذا «الأنين» من بعض كتّابنا الذين تعاملت معهم أعترف أني خرجت من تجربتي الطويلة، والمضنية أحياناً كثيرة، أكثر حباً للكتابة وللتحرير، وأكثر شغفاً بهذه المهنة التي لا ترحم، وأكثر التصاقاً بالحياة الثقافية، وأكثر إيماناً بدور هذه الحياة في حل مشاكلنا

السياسية والقومية والوطنية. وأخيراً، وهو الأهم، أكثر حباً للكاتب العربي، لكل كاتب عربي تعاملت معه، حتى ولو كان قد عانى مني وعانيت منه ـ عانى من عنادي وصرامتي وقراراتي القاسية، وعانيت من إلحاحه وعتابه وغضبه وثورته واتهاماته أحياناً. لا شيء في الدنيا أكثر إمتاعاً من الكتاب، من الكتابة والقراءة. والفضل يعود في هذه المتع إلى الكتّاب أنفسهم أولاً وأخيراً.

حسبي أن أذكر في نهاية هذا الحديث عن العلاقة مع الكتّاب أنه مهما كانت تقصيرات بعض الكتّاب مما يستوجب عتب المحرر وعناءه، تبقى هناك مجموعة من أهل القلم ممن يرتاح المحرر إلى التعامل معهم لأنهم يوفرون عليه عناء التصحيح والتدقيق أو حتى عناء قراءة خطهم. سأكتفي بتسمية ثلاثة من الأساتذة ممن كنت أحيل مشاركاتهم (كتباً أو مقالات) إلى المطبعة فور الانتهاء من الاطلاع عليها دون حاجة إلى مرورها على المحررين والمدققين والمصححين: أسعد رزوق ونقولا زيادة ويوسف صايغ. إنهم أفضل مثال على الباحث الذي لا يُتعب المحرر إطلاقاً والذي يتمنى المحرر لو كان كل الكتّاب مثله.

٦

في العلاقات مع السيد ياسر عرفات

المأساة أن تتحول الوقائع والأحداث إلى نوادر للتسلية وفكاهات للدعابة

لا بد لهذا الفصل من مقدمة تتحفظ في أمرين: أولهما أن الحديث ليس تاريخاً ولا تقييماً لياسر عرفات وليس محاولة لوضع سيرة لرجل حفلت سيرته بالأحداث والأعمال والمواقف. بل هو ينحصر في نطاق العلاقات بين الرجل وبيني في ثلث قرن من الزمان، بسلبيات هذه العلاقات وإيجابياتها ـ وإن كان هذا النطاق يتسع ليشمل تعريفاً ببعض شخص عرفات ومزاجه وأساليبه وفنون تعاطيه مع الأمور. وأترك الحكم على الرجل وعلى تجربتي معه للقارئ وللتاريخ ولا أسمح لنفسي إلا بتقديم الوقائع وعرض الأحداث بما أوتيت من أمانة وموضوعية وصدق ودقة.

وثاني التحفظين أني لا أقصد من سرد الوقائع وإيراد الأحداث تسلية القارئ والترفيه والترويح وتغليف الحقائق الجامدة والجافة بالفكاهة المرح. وعلى العكس من ذلك، إني آخذ على معظم الذين أذاعوا ما اختزنته تجربتهم مع عرفات من سلبيات لا تكاد تصدّق أنهم حولوا الكلام إلى روايات ونوادر وطرائف يكتفون هم، ويكتفي معهم قراؤهم وسامعوهم، بالضحك وبالتندر وكأن الإنسان يحضر مسرحية كوميدية ولا يقرأ تاريخاً مأساوياً لنضال مشرّف.

أما أن يُعتب عليّ بأني أنبش صفحات من الذاكرة عن عرفات بعد رحيله فأمر مردود

ومرفوض، لأن هذه الصفحات جزء أساسي من تاريخ شعب وقضية وثورة. وإن تجارب المرء الشخصية حق من حقوق الأمة وتراثها الثقافي والسياسي والنضالي وليست ملكاً لفرد يستأثر بها ويتستر عليها. رحم الله ياسر عرفات.

(*)

كنت أجلس في صالون فندق شبرد العريق في القاهرة صباح يوم من أيام شهر تموز/يوليو ١٩٦٦، قبل يوم واحد من افتتاح جلسات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة. وجاء إلى الفندق كبير مناضلي فلسطين وسيد شهدائها، وديع حداد، ومعه ابنه هاني وكان في الخامسة من عمره، وقد وعده والده بأن يأخذه إلى حديقة الحيوان في القاهرة قبيل بدء عمل المجلس. وجلسنا في الصالون في واجهة مدخل الفندق ومصاعده. وفجأة دخل عدد من الرجال وولجوا المصعد بسرعة. قال لي جليسي: هل عرفت الرجل القصير الذي تقدم هؤلاء؟ أجبت سلباً. فقال: إنه ياسر عرفات رئيس فتح. وأردف: إنه شخص خطير. إحذر منه.

لم يكن ذلك الحديث أول مرة أسمع باسم عرفات. لكنها كانت أول مرة أرى وجهه، ولو من بعيد. ومرّت الأشهر. وأصبح عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكنت مديراً لمركز الأبحاث التابع لتلك المنظمة. وانتقل عرفات إلى لبنان بعد مجازر الأردن ١٩٦٩. ورغب رجل الأعمال الفلسطيني سامي العلمي (مدير البنك العربي في بيروت آنذاك) أن يعرّف أعلام الفلسطينيين في لبنان إلى رئيسهم الجديد وأن يعرّفه بهم. فأقام حفل استقبال كبير في دارته في مصيف بعلشميه دعا إليه حوالى المئة من الشخصيات الفلسطينية وكبار قادة الفصائل. وكنّا نحن «الصياغ» الثلاثة (يوسف وفايز وأنا) بين المدعوين. وجلسنا حول طاولة واحدة. ومر المضيف وقريبه نبيل شعث مع عرفات يعرّفه إلى الحضور ويقدمهم له واحداً واحداً، خاصة أولئك الذين لم يكن قد اجتمع إليهم من قبل.

أقبل عرفات على يوسف وشد على يده وقبّله ثلاث قبلات مرحّباً به. ثم احتضن فايز طويلاً وقبّله على خديه وجبينه وغمره بوجهه وقال له كلاماً جميلاً ودعاه ليأخذه في الغد إلى «غرفة عمليات» المقاومة الفلسطينية «لتكون يا دكتور أول مدنيّ يدخل الغرفة»

(وهو أمر لم يتحقق كما علمت من فايز لاحقاً). وقال له شعث: أعرّفك على الدكتور أنيس صايغ مدير مركز الأبحاث. فمد إليّ يده بتردد وفتور، وتمتم «بتاع الشقيري»؟ ومضى إلى طاولة أخرى.

لم أسأل قط إذا كان المقصود بـ«بتاع الشقيري» مركز الأبحاث أو أنا. إذ لم يكن أي من الاثنين تابعاً للرئيس السابق، مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية ومركز الأبحاث التابع لها. لكن كلمات ذلك اللقاء العابر والفاتر ترنّ في بالي وأسأل نفسي: أيكون الموقف السلبي المعروف من المناضل الفلسطيني أحمد الشقيري عاملاً أساسياً في المواقف السلبية من المركز (ومن مديره) التي لم يتردد ياسر عرفات في اتخاذها وإعلانها طول الوقت؟

لم يكن الجفاء في تلك المقابلة الخاطفة حادثة عابرة، وإنما تكررت وإن بصيغ مختلفة. ومن بين عشرات اللقاءات بين الرجل وبيني في مدى ربع قرن، يكوّن بعضها معالم بارزة في العلاقات المضطربة بيننا. فهي تروي قصة «الود المفقود» دون أن تعطي تفسيراً مقنعاً. لكن باحثاً ومفكراً وناقداً فلسطينياً كبيراً عرف مركز الأبحاث وعرفات عن كثب خصّ العلاقة بين عرفات وبيني في فصل كامل من كتاب له بعنوان «بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية» ووصل إلى القول أن هذه العلاقة ما كان يمكن أن تكون غير ما كانت عليه فعلاً ما دام عرفات هو ما هو عليه وأنا ما أنا عليه، في العقلية والنظرة إلى الثقافة والنشاط الثقافي وحرية الكاتب وصدق الكلمة والانضباط والتضحية والسلوك السياسي والفردي والعلاقة بين المثقف والسلطات. أي أنه كان على أحدنا أن «يبدل جلده» ويقلب مقاييسه ومُثله وأساليبه رأساً على عقب. وأنا واثق أن القارئ الذي قد يعصى عليه فهم الإشكالات التي حصلت لي مع عرفات والتي أرويها في هذا الفصل سيجد إجابة لتساؤلاته في كتاب فيصل دراج المذكور.

لأعد إلى العلاقة من أولها. لم يكن لعرفات مآخذ واضحة وصريحة ومباشرة على إدارتي لمركز الأبحاث. فقد كان المركز منذ صدور قرار إنشائه مستقلاً استقلالاً ذاتياً غير خاضع لأي جهاز في منظمة التحرير ومستقلاً عن فصائل المنظمة المختلفة. كنت أحرص على إقامة علاقات واحدة متساوية مع كل الجماعات والمؤسسات والفصائل والمنظمات العسكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية والنقابية والأهلية. وكنت أعلن دوماً أن المركز لفلسطين وليس لجماعة ما. وكنت أطالب الجماعات كلها أن

تتعامل مع المركز وتحاسبه على هذا الأساس.

وبكلام آخر، لم يكن المركز يحابي فصيلاً أو مسؤولاً على حساب آخر. كان يعالج الموضوعات، في منشوراته ونشراته ومجلته الشهرية، التي تهم الجميع والتي يسأل عنها الجميع بغضّ النظر عن اتجاهاتهم التنظيمية أو العقائدية. وكانت صفحات المجلة مفتوحة لكل الكتابات التي تستوفي شروط النشر العلمية والموضوعية وذات العلاقة بفلسطين. وكانت مكتبته مفتوحة للجميع. وكان المحررون والباحثون في المركز من كل الاتجاهات دون أن يمثلوا فصائل أو أحزاباً. وكان رأي المركز يمثّل العاملين في المركز وليس تنظيماتهم، أي أنه يمثل رأي فلسطين، التزاماً بالميثاق الوطني الفلسطيني وانطلاقاً منه واحتكاماً به.

بالمقابل، كان عرفات يريد أن يكون المركز ومنشوراته وباحثوه رجال إفتاء يجيزون الأفكار والآراء والأحكام التي يريدها هو حسب مزاجه وفهمه للأمور. وحتى يتحقق ذلك، كان يريد أن تكون التعيينات والاستكتابات تصدر عنه أو على الأقل بعد التشاور معه وأخذ موافقته. وكان يتعامل مع المركز كما يتعامل مع هيئات منظمة التحرير ودوائرها، بتقسيم الوظائف والمنح حسب الفصائل وعلاقاتها معه شخصياً وليس حسب الكفاءات والحاجات والانتماء لفلسطين.

سأعطي أمثلة على حرصي على أن لا يكون المركز تابعاً أو محسوباً لفصيل دون آخر وعلى رفض عرفات لهذا الإجراء.

عزمنا في الذكرى الخامسة لتأسيس المركز، يوم الثامن والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٧٠، إقامة حفل استقبال بسيط في المركز لتعريف ذوي العلاقة من اللبنانيين والفلسطينيين بالمركز وبنشاطاته. وتوجهت إلى مكتب عرفات ودعوته قبل أي إنسان آخر. ولم يعد بالحضور ولم يعتذر. لكني شعرت بعدم حماسته. وطلبت من الصديق الشهيد كمال ناصر أن «يتوسط» إذ سيسيء الناس فهم غياب عرفات وهو في البلد. وحاول كمال جهده ثم جاءني يحمل شروط عرفات: بأن يطلع على أسماء المدعوين من رجال الفصائل. فقلت إننا دعونا مسؤولي الفصائل كلها بدون استثناء. فغضب عرفات وقال إنه لن يحضر إذا جاء فلان أو فلان. وبقيت على موقفي. وجاء عرفات

بخطى مترددة بصحبة كمال، ووقف لدقائق معدودة ثم غادر الحفل. روى لي كمال أن عرفات قال له وهو يغادر المبنى: إنني شعرت أنني في مكان غريب لا علاقة له بالثورة.

(وبالمناسبة أقول إن كمال ناصر كان من أشد مناصري المركز. ولعله الوحيد بين مسؤولي الإعلام في المنظمة الذي لم يتدخل في شؤون المركز ولم يحاول التسلل إليه للسيطرة عليه. وأذكر أنه رأس مرة وفداً من المنظمة إلى الفاتيكان. وسألني قبل السفر كيف سيسلم على البابا. وهل عليه أن يلثم يده وهو إنجيلي لم يعتد على لثم أيدي الكهنة. فقلت له: يكفي أن تنحني أمامه قليلاً. وبعد عودته أطلعني على صورة اللقاء. وإذا بالبابا ينحني أمام كمال الذي وقف منتصباً. فقلت له: اقترحت عليك ألا تنحني كثيراً وإذا بك تجعل البابا هو الذي يقوم بالانحناء! وفي الثالثة من صباح الثامن من نيسان/ أبريل ١٩٧٣ رن الهاتف في منزلي وصحوت على خبر اغتيال كمال ورفيقيه، وضرورة أن أترك المنزل فوراً خوفاً من وصول الإرهابيين إلى منزلي. فصعدت وزوجتي إلى سطح العمارة وبقينا مختبئين هناك حتى الصباح!).

وحينما اشتد التنافس بين الفصائل في مطلع السبعينيات وأخذ بعضها ينسب لنفسه عمليات فدائية قام بها غيره، اقترح مسؤولون في الجبهة الشعبية إنشاء صندوق سرّي ومحكم الإغلاق يوضع في عهدة «الأشقاء الثلاثة يوسف وفايز وأنيس صايغ» ويضع كل فصيل قراره المسبق إجراء العملية ومكانها ونوعها وتاريخها، حتى إذا ادّعى فصيل آخر أبوّة العملية فتح الصندوق وتبين «الأب الشرعي» من الأب المزعوم. وجن جنون عرفات. واعتبر الفكرة مؤامرة دبّرها «الصياغ» مع «الشعبية» لتشويه صورة فتح.

وبعد أن اندلعت نيران الحرب الأهلية في لبنان وأقحمت الثورة الفلسطينية فيها ثم دخل الجيش السوري أجزاء من مدينة بيروت في أواخر السبعينيات، طلب القائد السوري ومسؤول الصاعقة (عن القوى الفلسطينية التي لم تساند عرفات) تشكيل لجنة تشرف على تسلّم القوات السورية من المقاومة الفلسطينية وحلفائها اللبنانيين شارع المصارف في العاصمة، الذي شاع أن الفلسطينيين نهبوه، على أن يشارك في اللجنة مندوب عن السوريين وآخر عن الفلسطينيين وثالث عن جمعية أصحاب المصارف اللبنانية (حبيب أبو فاضل) على أن أكون أنا شخصياً الشاهد الرابع «المستقل». وقبلت المشاركة في التسلم والتسليم بعد تفقد المصارف الموجودة. ثم جرى التوقيع على تسلم الأمانة وتسليمها على

سطح بناية دائرة البريد المركزية التي تقع في الشارع نفسه. وتبع التوقيع حفل غداء على منسف كبير كان عليّ أن أغوص في لحمه وأرزه بأصابعي مع الآخرين. ولم يرق الأمر لعرفات، لا الفكرة من أساسها ولا مشاركتي أنا شخصياً كإنسان يثق به الفرقاء كلهم. ونالني منه اتهامات بالتواطؤ ضده. علماً أني كنت آنذاك قد تركت المركز ولم يعد لي ارتباط به.

بإمكاني أن أروي مئة قصة وحادثة تكشف عن خطأ نظرة عرفات نحو هذا المركز العلمي المستقل. إذ كان يريده مؤسسة خاصة تابعة له شخصياً فتخوض «حروبه» مع الآخرين، سواء كانوا من الفصائل الفلسطينية أو حتى من منافسيه في حركة فتح التي كان يتزعمها. وقد راقبته أكثر من مرة بعينيّ، وهو يعدّ بأصابع يده كتّاب عدد جديد من مجلة «شؤون فلسطينية» وكم منهم من فتح ومن هم من خارجها، دون أي اعتبار للموضوعات التي يعالجون أو لمستوى المعالجة. ولا أذكر أن عرفات أثار معي مرة واحدة مستوى مقال في المجلة أو كتاب صدر عن المركز، ولا أظن أنه كان يقرأ المجلة أو المنشورات ـ باستثناء مرة عاتب بعنف كيف «نشتم» جمال عبد الناصر في مجلتنا الأمر الذي جعل معمر القذافي يحجب عن فتح مساعدات مالية. ولما حققت في الموضوع اتضح أن ليس في المقال (وكان كاتبه الباحث الناصري ياسين الحافظ) أي شتيمة أو إهانة بل ورد ذكر لكاتب فرنسي انتقد عبد الناصر. تكرر الأمر بشكل أحدّ في انتقاده للقسم الأول من «الموسوعة الفلسطينية» كما سيجيء معنا لاحقاً ـ كان لا يقرأ ولكن يستمع إلى ما يرغب في سماعه من انتقادات ويتخذ موقفاً بناء على السمع ولو كان ناقل الخبر مغرضاً.

يعاتب، مثلاً، لأنه سمع أن ليس بين العاملين في المركز أو كتّاب المجلة باحثون ينتمون لفتح. وأجيبه أن معيار العمل والكتابة عندنا ليس تنظيمياً إطلاقاً. ومع هذا فإن المنتسبين إلى فتح هم فلان وفلان، وربما يصل عددهم إلى ربع الباحثين المنتسبين إلى فصائل. فيسكت ولكنه لا يقنع ولا يقتنع ويعيد الكرّة ثانية بعد شهر أو شهرين. حتى يئست من إعطاء الأدلة على خطأ أحكامه وسوء تفسيراته بسبب ضآلة معلوماته. وقلت له: إنك تتعب نفسك يا أخ أبو عمار. حبذا لو أنك تستعمل عينيك وأذنيك بدل أن تقرأ بعيون الآخرين وتسمع بآذان الآخرين. لو فعلت ذلك لتحسنت علاقاتنا.

كان عرفات ضيق الصدر بكل من يعارضه أو ينافسه من القادة الفلسطينيين، سواء من فتح أو المنظمات الأخرى. وهو أمر يدركه كل من عرفه أو احتك به. وهذا الموضوع ليس من اختصاص كتابي هذا لأني لم أكن في يوم من الأيام منافساً بل لم أكن من القادة الفلسطينيين ولم أسعَ في يوم من الأيام لأحتل مكاناً بينهم. وأكثر من ذلك، لم أكن أعتبر نفسي ضمن سياسيي فلسطين أو منظمة التحرير الفلسطينية. كان انتمائي لهما انتماء نضالياً ثقافياً بعيداً عن الدائرة السياسية. وعندما أراد أحمد الشقيري تعييني عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صيف ١٩٦٧، اعتذرت وأصررت على أن أبقى في «صومعتي» الثقافية في المركز بعيداً عن العمل السياسي المباشر. ومع هذا عندما أراد بعض أخصام عرفات من السياسيين اللبنانيين، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية السابق كميل شمعون، أن يستفزوه، نشروا في صدر الصفحة الأولى من جريدة المعارضة «صوت الأحرار» وبالبنط العريض وكليشيه حمراء: «الفلسطينيون يرشحون الدكتور أنيس صايغ رئيساً للمنظمة بدل ياسر عرفات»، أخذ عرفات المسألة على محمل الجد وراح يسأل عن المصدر وعن تفاصيل «المؤامرة» التي يحيكها مركز الأبحاث ضده. وعبثاً حاولت أن أهدّئ من ثورته وأطمئنه بأن لا صحة للخبر وأن لا طموحات لدي ولا لغيري من أسرة المركز من هذا النوع. وحاولت أن أبيّن له أن أصحاب الشائعة أرادوا أن يستغلوا ما كان الناس يتداولونه من أخبار عن الاختلافات الحادة بيننا.

لهذا السبب كنت أتحاشى الاحتكاك أو الالتقاء مع مسؤولي الفصائل طيلة سنوات عملي في المركز في فترة رئاسة عرفات للمنظمة. لم أكن أقابلهم إلا في بناية المركز حينما يأتون هم زائرين. كما كنت أمنع أية لقاءات أو اجتماعات حزبية أو فصيلية داخل المركز إلا في الندوات التي كثيراً ما كانت مجلة «شؤون فلسطينية» تعقدها. حتى عرفات نفسه، وهو رئيسي المباشر، لا أذكر أني زرته في مكتبه في بيروت أكثر من خمس أو ست مرات في مدى سبع سنوات. ولم أكن أزوره إلّا بناء على موعد مسبق حتى لا أجلس ساعات في مكتب سكرتيرته (أم ناصر) كما يفعل الآخرون ـ وبعضهم كان ينتظر حتى الثالثة أو الرابعة صباحاً. أذكر مرة أني أخذت موعداً لبحث موضوع طارئ وهام ويحتاج إلى السرية. ووجدت رجلاً لا أعرفه يجلس إلى جانبه. ولم أفتح الموضوع الذي جئت من أجله. وسألني عنه. فنظرت إلى الرجل «الغريب» الجالس، إيحاء مني بأني طلبت جلسة خاصة. فطلب عرفات من ذلك «الغريب» أن يغادرنا. ففعل. وفي المساء عاتبني زميلي محمود درويش، الذي كان مساعداً لي كمدير للمركز

قائلاً: كيف تفعل ما فعلت بأبو جهاد؟ قلت مستغرباً: ماذا فعلت؟ قال: لقد طردته من عند عرفات. ولم أكن أعرف هوية ذلك الشخص ولم أكن قد تعرفت إلى أبي جهاد. ولم أجتمع به ثانية قط. مع أن الحادثة حصلت ١٩٧٤!

وكان عرفات عندما يزورني في المكتب يتصل بي مسبقاً. وبالطبع كنت آخذ الاحتياطات الأمنية لحمايته. ومع هذا كان يزعم، بعد احتدام الخلاف بيننا، أني كنت أمنع زيارته إلى المركز، وأنه حينما «يتجرأ» ويزورني كنت أتركه عند السكرتيرة فترة قبل استقباله. وهذا بالطبع غير صحيح إطلاقاً. وفي إحدى زياراته القليلة للمركز جمعت كل العاملين للقائه في غرفة الاجتماعات. وأخذ يتحدث عن رغبته في مساعدة المركز مالياً تعبيراً عن رضاه. وقال إنه يتبرع بعشرين ألف دولار كقسط أول (وهو حوالى نصف موازنة المركز السنوية آنذاك). ولم أصدق. وعرفت أنه يقول ذلك حتى لا أغتح أنا ولا غيري موضوع إحجام المنظمة عن تسديد حساباتها للمركز بإيعاز منه كوسيلة لتأديب المركز ومديره كما كان يشاع. لذلك طلبت من محاسب المركز، أمام عرفات والحضور، بأن يحضر إيصالاً رسمياً بالمبلغ باسم السيد ياسر عرفات. وأعطيناه الإيصال. لكن المبلغ لم يصل.

وقاوم عرفات أي مسعى أو اقتراح أقوم به أو أقدمه إلى المنظمة. طلبت اللجنة التنفيذية مني مرة، حوالي ١٩٧٥، أن أقترح اسم مثقف «مستقل» لتضمه إلى المجلس الوطني. فاقترحت اسم الكاتب عبد القادر ياسين. فلما عُرض اسمه على عرفات ضرب كفاً بكف وتمتم «لا حول ولا قوة إلا بالله. الله يرحمه». فاستفسر أعضاء اللجنة فقال: ألم تسمعوا الخبر. الرجل أعطاكم عمره. وأمس مشيت في جنازته. وهكذا حذف الاسم وسمّى عرفات شخصاً آخر من أتباعه. أما ياسين فما زال حياً يرزق حتى الساعة. مدّ الله في عمره.

كانت الحوادث الفردية تتواصل فلا تباعد فقط بين رئيس المنظمة ومدير عام المركز وإنما تلقي بظلالها على المركز نفسه، فتنقطع عنه الأموال والمخصصات ويجري التحريض ضده داخل فتح وداخل المنظمة وفي الإطار الرسمي العربي أيضاً. فبعد الاعتداء الإرهابي الصهيوني الثالث على المركز (في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤) بضرب مكتبي بالصواريخ، وصل صاروخ منها إلى إحدى غرف المكتبة في الطبقة الثانية من مبنى المركز

في رأس بيروت، واحترق وتلف عدد لا بأس به من الكتب، وبعضها نادر وثمين. فكتبت إلى عاهلي الأقطار الخليجية (الكويت وقطر والبحرين والإمارات) أناشدهم أن يساعدوا المركز بشراء كتب بديلة عن الكتب التي أصابها الحريق والتلف. وذهبت إلى المنطقة بدءاً بالكويت. واتصلت بوزير الدولة، عبد العزيز حسين، أطلب موعداً مع سمو الأمير. وفعل. وقبيل دخولي مكتبه أفهمني سكرتيره أن الموعد لنصف ساعة وقد يمتد أكثر إذا أشار سموه عليّ بالبقاء.

كان الأمير يجلس وراء طاولته، وفوق الجدار ساعة كبيرة. ووقف الأمير «نصف وقفة»، ومد يده مصافحاً ببرود. ولم يتكلم بأكثر من عبارة ترحيبية واحدة. وسلمت وجلست. ولم أعرف إذا كان المفروض أن أبدأ أنا الحديث أو أن أترك ذلك للأمير. لكن الأمير بقي صامتاً. وشعرت بحرج. وتحدثت باختصار عن الهجمة «الإسرائيلية» العدوانية على المركز وكيف خسر المركز جانباً كبيراً من مكتبته القيمة التي يستفيد منها مئات الباحثين من عموم الوطن العربي. ولم يرد سموه بكلمة. وأخذت أنظر إلى الساعة المعلقة أمامي. وشعرت كأنّ العقارب قد تجمدت. ولم تكن الدقائق تمضي. عليّ، أدباً، أن أجلس نصف ساعة. لكن سموه لم يسأل ولم يعلّق. لم يوافق على المساعدة ولم يرفض. فوقفت، وسلّمت، وخرجت. فوجئ السكرتير بخروجي وظن ان الأمير هو الذي أنهى الزيارة بعد خمس دقائق. وذهبت إلى مكتب الوزير الصديق عبد العزيز حسين شاكياً ومستغرباً. وإذا به يرد ببساطة وهدوء وبشيء من الخجل مني والتعاطف معي: إقرأ يا دكتور نص البرقية التي تلقاها سموه أمس من الأخ أبو عمار. وقرأت. وفهمت أسباب موقف الأمير. قال عرفات في برقيته إنه تناهى إليه أن مدير مركز الأبحاث التابع للمنظمة سيزوره لطلب مساعدة منه وأن المنظمة تمنع مثل هذه الأعمال الفردية لأنها هي المكلفة بتأمين المبالغ لهيئاتها وإداراتها ومكاتبها، وأن على الأمير إذا رغب المساعدة مشكوراً أن يبعث بالمبلغ الذي ترتئيه إلى رئيس المنظمة الذي يضعه في حسابات الصندوق القومي.

لا شك أن الوزير كان يعرف الحقيقة. وكان ملمّاً بأحوال المنظمة وبمواقف عرفات وسياساته وعلاقاته مع هيئات المنظمة ومع المركز بشكل خاص. لكني لا أظن أن الأمير كان يعي هذه الخفايا. وخشيت أن ألاقي الوضع نفسه في كل من قطر والإمارات والبحرين. فألغيت مواعيدي، وعدت إلى بيروت.

وأخذ عرفات، بعد أن اتسعت سمعة المركز فلسطينياً وعربياً وعالمياً، وأخذ المهتمون بالدراسات الفلسطينية يتتبعون نشاطه ويقبلون على منشوراته ويترددون على مكتبته، حتى اعتبرته المنظمة الصهيونية في وثيقة رسمية أنه العدو الأنشط ضدها في الساحة الفلسطينية وهاجمته ومديره ثلاث مرات، بالديناميت والصواريخ والرسائل الملغومة ١٩٧١ ـ ١٩٧٤، أخذ يبدي اعتراضه على استقلالية المركز، من جهة، ويحاول السيطرة عليه بوسيلة أو بأخرى من الجهة الثانية. وتراوحت الوسائل بين التهديد والتحريض والضغط. ولكن لم يكن بين الوسائل ما يسمى بالترغيب لأن عرفات أدرك أن هذا السلاح الذي طالما استخدمه مع الآخرين ما كان ليفيد معي إطلاقاً. ولذلك استبدل به سلاح رشوة الآخرين ضد المركز وضدي. وقصص الرشوة لاستمالة أخصام أو معارضين أو لجمع أخبار ووشايات أو لنشر أكاذيب كثيرة، من دفع مكافآت شهرية أو في المناسبات إلى وعود بتحقيق رغبات خاصة أو إيفاد إلى مؤتمرات وندوات أو تعيين في لجان وبعثات أو تلبية طلبات غير قانونية بتعيين أو ترفيع أو تعليم أو تطبيب وغير ذلك من الخدمات التي اشتهر عرفات بأدائها لمن يعلن الطاعة له، من أتباعه ومن أخصامه على حد سواء ومنعها عن غيرهم. بلغت بورصة الخدمات ذروة نجاحها عندما فتح عرفات سوق الذهاب إلى نيويورك (ومنها إلى أميركا اللاتينية) للمثول لأول مرة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩٧٤: بلغ عدد الذين وعدهم عرفات بأخذهم معه أكثر من عشرين من العاملين السبعين في المركز، ولم يكونوا كلهم من الباحثين والمختصين. والحقيقة أن نعمة مرافقته لم تشمل عملياً إلّا ثلاثة. أما الآخرون فقد اعتذر لهم فيما بعد بأنه لم يكن لديه وقت كاف لإبلاغهم موعد السفر لأسباب أمنية!

قصة واحدة تكشف طريقة رشوة بعض العاملين معي للاستفادة من «كفاءاتهم». توجهت ذات صباح إلى سيارتي الصغيرة ليأخذني السائق المرافق الرقيب في جيش التحرير، إلى المكتب. لكنه فتح باب سيارة أخرى غريبة عليّ، حجمها ضعف حجم سيارتي وأحدث موديلاً، ودعاني للركوب. فاستفسرت منه عن السيارة. أجاب: إنها هدية من الأخ أبو عمار أرسلها إليه. وأردف بلطف «اعتبرها سيارتك يا دكتور»، ولم أعتبرها سيارتي. طلبت منه أن يعرّج في طريقه على مكتب قائد جيش التحرير الفلسطيني آنذاك (العميد مصباح البديري الذي شاركني في مواجهاتي مع عرفات) وأخبرته بهدية عرفات للسائق. فلم يعلّق بكلمة . اكتفى أن اتصل بالمقدم محمود أبو مرزوق مسؤول جيش التحرير في لبنان، وطلب منه نقل الرقيب إلى منطقة أخرى وتعيين

عسكري آخر مرافقاً وسائقاً لي!

وربما كان هنا هو المكان المناسب لأروي بقية قصة السيارة بعد عدة سنوات. كنت ذات يوم أجلس في مكتبي في مجلة «المستقبل العربي» التي أصدرتها وترأست تحريرها ١٩٧٨. رنّ الهاتف وإذا بالمتكلم «أحمد الأزهري» وهو الاسم الحركي لفاروق القاضي، الشاب المصري الذي التحق بخدمة عرفات وكان مؤتمناً على أسراره وملازماً له بالرغم من الشكوك التي حامت حول ولاءاته وحول علاقته بالمخابرات المصرية والتي قد تكون ظالمة. قال الأزهري: إن الأخ أبو عمار يبلغك تحياته ويطلب منك إعادة سيارته التي ما زالت معك لأنه بحاجة إليها. أجبت: «يكرم الأخ أبو عمار. أرجو أن تبلغه أن سيارتي ملك زوجتي وملكي. لقد اشتريناها معاً ودفعنا الثمن مناصفة. وأنا حاضر لأن أقدم للأخ أبو عمار النصف الذي أملكه لكني لا أعرف ما إذا كانت زوجتي ستتبرع بالنصف الآخر من السيارة. انتظر حتى أتصل بها وأسألها رأيها، ولأستعلم منها عن أي نصف من السيارة لها وأي نصف لي لأتولى تقديم النصف العائد لي إلى سيادته فوراً». وأطبق كلانا سماعة هاتفه في وجه الآخر. ولا أدري إذا كان الأزهري (الذي بالرغم من ملازمته عرفات أكثر من عشر سنوات كظلٍّ له لم أجتمع به قط ولا أعرفه) نقل تبرعي هذا إلى رئيسه!

وكانت «الشائعة» الأكثر رواجاً في جعبة عرفات أنني سوري ولست فلسطينياً، قلت له يوماً: يا أبو عمار. إنها حقيقة وليست إشاعة. انظر. هذا هو جواز سفري السوري. فأنت تعلم والكل يعلم أن والدي سوري. وأنت والكل يعلم أني أحمل جنسية لبنانية أيضاً. ولكن أنت والجميع يعلم أني لم أتخلَّ يوماً ولم أنكر فلسطينيتي التي أعتز بها ولا أرى في الهويات الثلاث تناقضاً ولا خروجاً على القانون. غير أنه إذا كان حمل الفلسطينيّ هوية عربية أخرى عملاً غير شرعي أو تنازلاً عن انتماء أو خللاً بالولاء فأنا مستعد أن أعيد الجنسية السورية إلى الدولة التي منحتني إياها مشكورة بشرط أن يفعل الأمر نفسه كل الأخوة في القيادة الفلسطينية في المنظمة والفصائل، ويتخلوا عن هويات وجوازات سفر دبلوماسية يحملونها في جيوبهم، ومنها اللبناني والسوري والأردني والعراقي واليمني والكويتي والسعودي والإماراتي والمصري والتونسي والجزائري والمغربي...

ومثل «تهمة» الهوية السورية كانت تهمة حمل الوسام السوري. بلّغت في ربيع ١٩٧٣ أن الرئيس حافظ الأسد تكرّم بمنحي أعلى وسام في القطر العربي السوري. ودعيت إلى دمشق ليقلدني الوسام. فاستمهلت أياماً حتى أستأذن رئيس منظمة التحرير التي أعمل بها رسمياً. وحسب الأصول والتقاليد، كتبت لعرفات أفيده بالقرار السوري وأسأله إذا كان يعترض على ذلك حتى أعتذر مسبقاً. وانتظرت إجابته عدة أسابيع لكنه لم يجب. فذهبت إلى دمشق، وكان التكريم الذي لم أعتبره تكريماً شخصياً بقدر ما رأيت فيه إشادة بالنضال الفلسطيني واعترافاً بإسهام الثقافة الفلسطينية في معركتنا القومية ضد العدو الصهيوني.

غير أن عرفات رأى عكس ذلك. رآه تدخلاً سافراً في الشؤون الفلسطينية ومحاولة «لشق الصف الفلسطيني» واستمالة بعض المفكرين ضد القيادة السياسية وضده شخصياً. وظل انتمائي السوري (وهو في الحقيقة طرف واحد في مثلث ولائي العربي) ورقة يرفعها عرفات في وجهي كلما احتاج إلى ذريعة للتهجم.

كان عرفات يعرف حرصي على الدقة في معاملاتي وفي الإجراءات التي أقوم بها أو أشرف عليها. وكانت هذه الصفة مدعاة سخرية واستهزاء. اعتبر تحديد مواعيد لبدء العمل وانتهائه في المركز وعدم السماح بالتغيب بدون إذن وعدم استقبال الزوار خارج نطاق العمل، اعتبر ذلك كله «بضاعة أجنبية أحضرها الدكتور معه من أكسفورد» (ولم يقتنع يوماً أني خريج كمبردج!) وحتى حينما ضرب المركز بالصواريخ في الساعة الثامنة وسبع دقائق من صباح ١٢/١٤/ ١٩٧٤ قال ساخراً في رد فعله المباشر حينما سمع بالخبر: «شيء طبيعي. فالدكتور يسهّل على الإسرائيليين ضرب المركز بواسطة الدوام الذي لا يحيد عنه»!

عنى الحرص على المواعيد، في ما عناه لي، صدور مجلة «شؤون فلسطينية» في مواعيد محددة، في اليوم الأول من كل شهر. وحتى نستطيع أن نتقيد بالموعد، وضعت جدولاً زمنياً للمطبعة، بحيث تتم الطباعة قبل ثلاثة أيام على الأقل من آخر الشهر، يجري خلالها تجليد العدد وتدبيسه وغير ذلك من الأمور الطباعية. وبفضل هذا النظام استطعت أن أوصل المجلة إلى قرائها ومشتركيها عدداً بعد آخر طيلة رئاستي لتحرير المجلة. وكان هشام شرابي، الأستاذ آنذاك في جامعة جورج تاون في واشنطن، يقول إنه يفتح

صندوق البريد الخاص به عند مدخل شقته في اليوم السابع من كل شهر ويدرك أنه سيجد العدد الجديد من «شؤون فلسطينية» فيه. حتى عدد أول آب/ أغسطس ١٩٧٢ صدر في موعده، مع أني كنت منذ ٧/١٩ في المستشفى فاقداً النظر وفي حال الخطر. وهناك عشرات الشهادات الأخرى حول تقيّدي بالمواعيد، على اختلاف أنواعها وأهميتها.

إلّا أن عرفات لم يكن يجاريني في دقة المواعيد. فالدقة «بضاعة برجوازية دخيلة». بل كان يتعمد تأخير تنفيذ وعود تحتاج إلى التقيد بالبرامج المعدّة سابقاً، مثل موعد صدور العدد الجديد من المجلة.

حرصت منذ أن أصدرت مجلة «شؤون فلسطينية» (آذار/مارس ١٩٧١) على أن تكون رسالة عرفات السنوية في اليوم الأول من العام، ذكرى انطلاقة حركة فتح، افتتاحية لذلك العدد. واتفقت معه على أن يسلمني الكلمة قبل أيام من نشرها لأتمكن من إصدار عدد رأس السنة في موعده المحدد. وفي الخامس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ بدأت ألاحقه بتسليم الرسالة/الافتتاحية، خاصة أني كنت مضطراً للسفر إلى القاهرة بعد أيام وأردت إنجاز العدد قبل سفري. وأخذ، كعادته، يماطل، وفي موعد سفري ١٢/٢٨ قال: اترك لي الصفحتين الأوليين من المجلة وسأسلم الرسالة غداً في غيابك ولن أكون سبباً في تأخير صدورها. وصدقت وعده وسافرت في أول رحلة لي خارج لبنان بعد الاعتداء عليّ في تموز/ يوليو. وما إن وصلت الفندق في القاهرة حتى اتصل بي مساعدي في المركز، إبراهيم العابد، يشكو من ورطة أوقعتنا بها الافتتاحية. فهي أطول من الحجم المتفق عليه. والعدد مطبوع كله. وكان علينا إمّا أن نختصر من الافتتاحية أو أن نضعها في الصفحات الأخيرة بدل الأولى. وأدرك إبراهيم وأنا أن عرفات سيفقد صوابه إن لجأنا إلى أي من الحلين. فرأيت أن نلجأ إلى حل أقل أذى: أن نطبع الافتتاحية بحرف أصغر قليلاً عن الحرف المألوف في المجلة (وكان يسمى في لغة المطابع آنذاك حرف بنط ٩ بينما الحرف المستعمل عادة هو بنط ١٢). وهكذا كان. وصدر العدد بدون تأخير ورسالة عرفات في صدره، وإن بحرف أصغر قليلاً.

وصدف أن صورة الغلاف في ذلك العدد كانت لمدينة صفد ــ وكنا نختار في كل شهر صورة إحدى مدن فلسطين غلافاً للعدد. وبدأنا بصورة القدس. وكرّت المسبحة، لكل

مدينة نصيبها. وجاء دور صفد في ١/١/٧٣. ولم أكن أدري، ولا كان مخرج المجلة الفنان زاهي خوري يدري أن هناك مشاحنات داخل صفوف منظمة التحرير، وخاصة في جيش التحرير، بين أبناء غزة وأبناء صفد، وأن عرفات وأغلب القريبين منه إنما يقفون إلى جانب الغزاويين بينما يقف بعض معارضيه إلى جانب الصفديين. ولم نكن ندري أن في الثورة الفلسطينية صراعات داحس والغبراء من نوع جديد، سخيف ومقرف.

نمتُ تلك الليلة مرتاحاً لأن استعمال البند ٩ حل المشكلة. لكني استيقظت في الصباح التالي على صوت إبراهيم العابد صارخاً ومناشداً أن أنقذه من الورطة. إن مقاتلين من فتح، بقيادة كمال العدوان (أحد العناصر النظيفة في حلقة عرفات، الذي استشهد مع رفيقيه النجار وناصر بعد ذلك التاريخ بمئة يوم) يحاصرون مستودع المركز ويطالبون بإتلاف العدد بناء على أوامر من رئيس المنظمة، لأن المجلة تعمدت إهانته بطباعة افتتاحيته بحرف أصغر من الحرف العادي، ولأنها اختارت صفد مدينة لغلاف ذلك العدد بالذات بدل أن تختار القدس أو إحدى المدن الكبرى.

وتكلمت مع العدوان. وكان متفهماً. وأدرك أني لن آمر بسحب العدد ولا بإتلافه ولا بالاستعاضة عنه بطبعة جديدة مصححة حسب طلبات السيد عرفات مهما كانت الظروف. وذكّرته بأني أنا المسؤول أولاً وآخراً عن المجلة، بما فيه اختيار حجم أحرف المواد وصورة الغلاف، وليفعل عرفات بي ما يشاء. وانتهى الإشكال مع كمال العدوان عند هذا الحد. ووزع العدد ونشر كالمعتاد وفي الموعد المحدد. وأبلغت عرفات لاحقاً أن أي رسالة/افتتاحية لا تصلني منه في موعد أقصاه ١٢/٢٨ سيصدر العدد الجديد بدونها.

(*)

لم يفلح تحريض عرفات ضد المركز وإدارته في تأليب مسؤولي المنظمة والفصائل، بما فيهم الفتحويون. فلجأ منذ ١٩٧٤ إلى أسلوب آخر، بعد أن أصبح المركز (مجلته ومنشوراته ومكتبته ووثائقه وباحثوه) المؤسسة الثقافية الأكثر شهرة ونشاطاً وتقديراً في مجال البحث الفلسطيني الجاد، الهادئ والهادف. وذلك في النطاق الفلسطيني، وخاصة الأوساط الجامعية والإعلامية والثقافية. لجأ إلى محاولات تفتيت المركز من الداخل، بعد أن قلّص موازنته السنوية، ومنعه من السعي للحصول على دعم من جهات ثقافية عربية

أدركت قيمة عمل المركز ورغبت في دعمه ليستمر.

ولما كان العاملون في المركز في أواسط السبعينيات (وقد بلغ عددهم ٧٢ باحثاً وإدارياً) أسرة واحدة، ولم يكن معظمهم مصاباً بمرض التعصب الفصيلي أو التنظيمي أو الحزبي، وجد عرفات الباب مسدوداً أمامه إذا سلك هذا السبيل في تحريض جماعة على أخرى. كان التماسك الذي جابه به الزملاء، من نائب المدير إلى الفرّاش، محاولات عرفات المتواصلة أمراً غير مألوف في الساحة الفلسطينية التي عانت من الانقسامات والدسائس. ولم يقف مع عرفات وينفّذ له مآربه في آخر الأمر أكثر من أربعة لكل منهم ظروفه. أما باقي أفراد أسرة المركز فقد صمدوا في وجه الإغراءات ومحاولات الاستمالة لتخريب المركز من داخله. وكان أحد الأربعة يجهر بتخليه عن فكرة المقاومة ويطالب علناً بالصلح مع العدو (وقد رشحته مرة أن يكون أول سفير «لإسرائيل» في دولة فلسطين بعد إنشائها. والطريف أنه لم يغضب ولم يستغرب بل اعتبر رأيي شهادة حسن سلوك). وكان ثانيهم معقداً نفسياً لجأ إلى المركز بعد أن فشل في عمله في إحدى الدوائر الهامة في منظمة التحرير (قال لي رئيس تلك الدائرة، لما «استأذنته» بأن ينتقل صاحبنا إلى المركز، إنه سيدفع للمركز مكافأة إذا أرحناه منه!). وكان الثالث مشاغباً عقائدياً ينتمي إلى تنظيم يميني ويتآمر عليه لمصلحة تنظيم خصم يساري. وبقي كذلك عدة سنوات إلى أن فصله تنظيمه الاسمي وانتقل إلى التنظيم الفعلي. ورابع صدّته جامعات أوروبا ليساريته الحالمة وظن أن المركز مكان مناسب لبث أفكاره الثورية التي لم تكن لتلقى صدى إلا في بعض صفوف أقصى اليسار الحالم في مقاهي بيروت. فقط هؤلاء الأربعة. هذا الكوكتيل الغريب بين أقصى اليمين المتحجر وأقصى اليسار المنفلت. حتى أن زوجة زعيم «المتآمرين» وشقيقه، وزوجة «المتآمر» الثاني (وكانوا يعملون في المركز) رفضوا الاشتراك في محاولات النيل من المركز وهدمه. ولعل من حقي أن أذكر هنا أن «القوات اللبنانية» خطفت أحد «المتآمرين» عند حاجز لها عند احتدام الصدام الفلسطيني – اللبناني، فعملت المستحيل للإفراج عنه، رغم أن المسعى كان محفوفاً بالخطر. وقد تعرضت أنا وزميل رافقني (غازي دانيال) لإطلاق الرصاص علينا أثناء تنقلنا بين بيروت الغربية والشرقية. ولم أسمع من الرجل بعد الإفراج عنه كلمة شكر واحدة!

كنت بعد حادثة ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧٢، حينما تعرضت للموت وخسرت معظم النظر والسمع، أبلغت عرفات عندما جاء يعودني بعد خمسة أسابيع من الحادثة، أني مستعد

أن أعرض «الهدنة» معه، فيتحملني وأتحمله قدر المستطاع ولأطول مدة ممكنة حتى أفوّت على العدو أن يزعم أن المناضل الفلسطيني يهرب من المعركة إذا أصيب، وأن المثقف الفلسطيني يهترئ بسرعة. ولما كنت قد أبلغته برغبتي في التخلي عن مسؤولياتي في المركز والبحث عن مؤسسة ثقافية أخرى أخدم فيها قضيتي قبل الحادثة بشهرين، ورشحت نفسي فعلاً لرئاسة معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، قلت لعرفات إني مستعد لسحب ترشيحي والبقاء في المركز إذا توافقنا على هذه الهدنة. وأبدى ترحيبه. ولم تمضِ أسابيع إلا وكانت المعارك تحتدم من جديد. وحافظت على تعهدي حتى ربيع ١٩٧٦.

كانت القشة التي قصمت ظهر الجمل (ولا أظن أني كنت أقل صبراً من الجمل!) في شكل أمر إداري قانوني أصدرته بنقل باحث رئيسي من مهمة فشل فيها إلى مهمة أخرى تناسبه أكثر، دون أي تغيير في الرتبة أو الراتب. أخذ صاحبنا القرار إلى عرفات (وكان الرجل صديقاً لعرفات، ومن أتباعه المقربين، وظهر فيما بعد أنه كان من مهندسي العلاقات مع «إسرائيل») محتجاً. فكتب عرفات، بخط يده، على هامش الرسالة التي تحمل القرار: يجب إلغاء القرار والحفاظ على راتب (فلان) ورتبته. وعاد صاحبنا إلى المركز وأعاد الرسالة إليّ مذيلة «بأوامر» عرفات.

لقد أخطأ عرفات في ثلاث نواح: ما كان عليه أن يتدخل في الموضوع ويأخذ قراراً دون الاتصال بي والاستعلام حول المسألة. وما كان له أن يعطي أمراً بإلغاء قرار في مسألة إدارية يعود إليّ البتّ فيها. وفي أسوأ الأحوال كان عليه أن يعرضها على اللجنة التنفيذية للمنظمة إذا اعتقد أن المسألة والقرار سياسيان لا إداريان. وأخيراً، وهذا هو الأهم، كان عليه أن يقرأ القرار الذي أصدرته وقد نص على الحفاظ على رتبة الموظف وراتبه.

وللحال، وبدون تفكير طويل، كتبت في ذيل الرسالة نفسها، بخط اليد، الأسطر المختصرة التالية: «السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية: أتقدم باستقالتي من إدارة مركز الأبحاث ومن رئاسة تحرير مجلة شؤون فلسطينية. أنيس صايغ». ٢٣ كلمة، بما فيها العنوان والتوقيع، حررتني من وعد سابق بأن أتحمل عرفات لأثبت للعدو أني شجاع.

غضب عرفات وثار. وأخذ يستنجد بأصدقاء ومسؤولين في المنظمة وفي فتح والجبهة الشعبية وقادة جيش التحرير الفلسطيني على وجه الخصوص ويطلب تدبير موعد معي والتوسط لحل الإشكال بعد أن لازمت المنزل وانقطعت عن الذهاب إلى المكتب كعادتي كل صباح منذ حوالى عشر سنوات. وكان بين «الوسطاء» الأصدقاء أحمد اليماني (أبو ماهر) وصلاح خلف (أبو أياد) وخالد الحسن (أبو السعيد) وزهير محسن. وتمسكت بقراري بالاستقالة.

وكانت المحاولة الأخيرة بواسطة قائد جيش التحرير الفلسطيني في لبنان العقيد محمود أبو مرزوق. وكان رجلاً محترماً. جاءني إلى البيت. وأبدى تفهماً لموقفي وحمل إليّ تعهد عرفات بأن يتراجع عمّا جاء في رسالته وأن تعود الأمور إلى مجاريها وأن لا يتدخل بعد بأي من شؤون المركز. وقال أخيراً إن الأمر الذي أزعج عرفات وأهانه أني كتبت استقالتي على علبة سجاير! (وهذا بالطبع لم يحصل). ثم استأذنني العقيد بإجراء مكالمة هاتفية. وطلب رقماً وتمتم قليلاً مع الشخص الآخر ثم قال لي وهو يسلمني السماعة: تفضل يا دكتور. وإذا بياسر عرفات هو الشخص الآخر. وأخذ يعتذر وأنا أستمع صامتاً، إلى أن قال:: صدقني يا دكتور أني لم أقرأ القرار الذي أصدرته. قيل لي إنك طردت فلاناً وحرمته من راتبه وتعويضاته. فحزنت عليه وطلبت الحفاظ على حقوقه من ناحية إنسانية فقط. فما كان مني وأنا الذي أجاهر وأتباهى بحد معين من أخلاق التعامل والتخاطب، إلا أن أغلقت السماعة وقطعت الاتصال. واليوم، وبعد حوالي ثلاثين عاماً من تلك الواقعة، أشعر بخجل من جهة، ولكني أشعر بأني لم أظلم عرفات في ردة فعلي الغاضبة والمستنكرة. شعرت أن العذر أقبح من الذنب. وأن معالجة المسائل بهذا الاستهتار أسوأ من القرار نفسه. ولم أندم. لا على التخلي عن مركز الأبحاث ومجلة «شؤون فلسطينية» (وهو تخلٍّ أدى إلى موتهما، مع الأسف) ولا على إلقاء درس على رئيس منظمة التحرير بأسلوب التعامل الصحيح والصادق مع الآخرين.

اعتكفت سنة في البيت في بيروت، لا أمارس عملاً غير التوقيع على الحوالات النقدية لمصلحة المركز ونشاطاته ورواتب العاملين فيه لأن حق التوقيع كان بيدي وحدي. لم يعين عرفات بديلاً عني. وكنت أعيش وزوجتي من راتبها كأستاذة في الجامعة. ولم أعتد أن أعيش كسولاً بدون عمل. فأصدرت قراراً بتعيين محمود درويش، نائب المدير، مديراً عاماً أصيلاً ورئيساً لتحرير المجلة. وكان ذلك ربيع ١٩٧٧. وأرسلت إلى عرفات

أبلغه قراري وأرجوه أن يتصل بالبنك العربي، حيث حسابات المركز، ويخول المدير العام الجديد صلاحياتي المالية.

والواقع أني وفّقت في اختيار محمود درويش مديراً عاماً للمركز لأن المركز أصبح آنذاك في حالة من الفوضى والارتباك كما أصبح ساحة لتدخل الفصائل، الأمر الذي لو استمر لكان المركز قد انهار تماماً. كان لا بد من اختيار الشخص المحترم والكبير الذي يستطيع أن يفرض وجوده وهيبته على المركز من داخله ومن خارجه على حد سواء، فيعيد للمركز معنوياته وهيبته ويحمي استقلاله ويضمن له الاستمرار في مسيرته الناجحة حتى ذلك الحين. غير أن محموداً، الشاعر والأديب والفنان المرهف الحس أساساً، ما كان ليتحمل ضغوط المؤامرة التي كان يدرك حجمها وأنها موجهة ضد المركز وليست ضده شخصياً. ولم يرغب أن ينهار المركز وهو في عهدته. ففضّل إعادة الأمانة إلى قيادة المنظمة والتخلي عن مسؤوليات لو لم يحرجوه ويستفزوه لكان أهلاً لحملها بجدارة. وباستقالته بدأ العد العكسي في الأيام المتبقية من عمر المركز كمؤسسة فاعلة وذات أثر، إلى أن ضربت «إسرائيل» المركز برصاصة الرحمة بعد سنوات قليلة.

ولا بد من كلمة عن ردة فعل اعتكافي في المنزل واستقالتي في الأوساط الفلسطينية. فقد اتصل بي مسؤولو الفصائل كلهم تقريباً، مستفسرين وطالبين الرجوع عن الاستقالة. وكان معظمهم من المستنكرين لتصرفات عرفات (بعضهم من قيادات فتح نفسها). هذا إلى جانب مئات المتصلين من أفراد شعبنا الفلسطيني، وخاصة الكتّاب وأهل القلم والفكر. حتى إخواننا في مخيمات لبنان، جاء أكثر من وفد يعلن «تضامنه» معي. وكذلك الهيئات الأهلية والاتحادات المهنية التي كانت كلها تقيم علاقات عملية جيدة مع المركز. أما العاملون في المركز نفسه فلا ضرورة للقول إن الأغلبية الساحقة منهم رفضت قراري وبذلت جهداً في حملي على العودة عنه. وإزاء إصراري ترك العمل عدد كبير منهم، خاصة بعد أن استقال محمود درويش من رئاسته للمركز.

ظننت، مخطئاً، أن المسألة انتهت، وأن إطلاق سراحي من جهة وتعيين إدارة جديدة للمركز من ناحية أخرى كفيلان بقلب صفحات كثيرة. والتحقت بعمل جديد، أواسط ١٩٧٧، في الجامعة العربية في القاهرة، مستشاراً لأمينها العام في الشؤون الفلسطينية ومساعداً للأمين العام المساعد المختص بهذه الشؤون (الوزير والسفير السابق والدبلوماسي

الدمث والخلوق والوطني المؤمن بقضيته، محمد الفرا). وإذا بالأخبار تلاحقني إلى مصر. إن عرفات غاضب وعاتب. غاضب لأني «تخليت عن النضال» من أجل فلسطين، وعاتب على الجامعة لأنها «سلبتني» من المنظمة «وسطت» على مركز الأبحاث بدون استمزاج رأيه.

عبّر عرفات عن غضبه في مناسبة أخرى. أقامت الأسرة عزاء في منزل الوالد في بيروت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ بوفاة شقيقي فايز. جاء ياسر عرفات على رأس وفد معزياً. واستقبلته وشقيقي الأكبر يوسف، وأجلسناه بيننا. لكنه تجاهل وجودي ولم يلتفت إليّ وكأني غير موجود أو كأنه لا يعرف من أنا. فانتبه أحد صحبه (شفيق الحوت مدير مكتب المنظمة في بيروت آنذاك) ولفت نظره قائلاً بلباقة: لعل أخانا أنيس ازداد وزنه فلم تعرفه يا أبو عمار. ولم يردّ عليه، وبقي يتجاهلني. وفي نهاية الزيارة ودّع جميع الحاضرين ومر بالقرب مني ولم يصافحني مع أنه لم يترك فرداً واحداً من أفراد العائلة، ذكوراً وإناثاً وصغاراً وكباراً، إلا وعانقه وطبع على وجهه قبلاته المعهودة. وفهمت الرسالة!

(أستطرد هنا فأروي هذه الحادثة: ذكر عرفات في حديث له مع أعضاء في حركة فتح في الخليج أن الأعباء المالية الملقاة عليه تجعله يضطر أحياناً إلى تغطية نفقات طارئة لأمور خارج إطار فتح. ومثل على ذلك بأن أسرة فايز صايغ استنجدت به ليدفع نفقات الدفن في أميركا! وهذا غير صحيح إطلاقاً. فقد دُفن فايز في مدفن العائلة في بيروت. وكل ما في الأمر أن يوسف طلب من عرفات أن يدفن فايز في مقبرة الشهداء في بيروت لكن عرفات رفض ذلك!)

(*)

يبدأ فصل جديد في العلاقة مع رئيسي السابق ياسر عرفات. يقترح عليّ الوزير التونسي السابق الشاذلي القليبي (وقد انتخب أميناً عاماً جديداً للجامعة بعد انتقال مقرها إلى تونس احتجاجاً على مهادنة أنور السادات للعدو الصهيوني واعترافه به وزيارته الشهيرة لفلسطين المحتلة خريف ١٩٧٧) بأن أؤسس وأترأس تحرير مجلة ثقافية تنطق باسم جامعة الدول العربية. وكان الاقتراح في الأصل أن أصدر وأحرر نشرة إعلامية عن الجامعة.

فاعتذرت وجادلته بأن الجامعة بحاجة إلى منشور ثقافي عربي قومي وحدوي وليس إلى نشرات إعلامية لا تترك أثراً في المواطن العربي. واقتنع بالفكرة بشرط أن أقوم أنا شخصياً بإقناع مندوبي الدول العربية في ما يسمى باللجنة الدائمة للإعلام العربي (التي تجتمع مرتين في السنة بهدف تنشيط إعلام الدول الأعضاء العشرين وتوحيده، والتي سبق أن مثلت فلسطين والمركز فيها طيلة النصف الأول من السبعينيات)، إقناعهم بالفكرة (علماً أن الفكرة جديدة جداً ولم يسبق أن طرحت في الجامعة ولا أن طرحتها الجامعة على الدول الأعضاء في السنوات الخمس والثلاثين من عمر الجامعة). ثم عليّ إقناعهم بتمويل المشروع تمويلاً إضافياً خاصاً به منفصلاً عن موازنة إدارة الإعلام في جامعة الدول العربية التي كانت تعاني من تخلف بعض الدول عن تسديد التزاماتها. خاصة وأني اشترطت (ووافق الأمين العام) أن لا تتبع المجلة العتيدة تلك الإدارة بل تتبع مكتب الأمين العام مباشرة.

أثار هذا الشرط الأخير حفيظة مسؤول الإعلام في الجامعة آنذاك غسان العطية (العراقي الجنسية). فأخذ يقاوم فكرة إصدار المجلة واستقلاليتها مقاومة شديدة. وأخذ يلتقي مندوبي الدول، أعضاء اللجنة الدائمة للإعلام العربي، يحرضهم على المشروع ويقترح إسقاطه عند النظر فيه في اجتماعهم المقبل. وخوفاً من أن يتولى الوفد الفلسطيني الدفاع عن المشروع، إكراماً لي وأنا الوجه الثقافي الفلسطيني الذي لا يستطيع وفد فلسطين إلا أن يؤازره ولو من قبيل المجاملة، قام باتصالات مع ياسر عرفات انتهت بتقارب في مواقف الرجلين ضد المشروع. ولما سئل عرفات فيما بعد عن موقفه الغريب هذا أجاب أنه كان يشعر معي ويخاف عليّ «فأعصابه رقيقة وهو مثل الزجاج ينكسر بسهولة ولا أريده أن يخوض صراعات الجامعة العربية التي لم يعتد عليها فيتحطم من أول لحظة ويتحطم مشروعه معه». والواقع أن هذا التعبير ردده مراراً كل من المسؤول الإعلامي في الجامعة غسان العطية والمسؤول الثقافي في المنظمة عبدالله الحوراني.

وللحقيقة أذكر أن شخصاً آخر، من بطانة عرفات ومن أصدقاء عطية، لعب دوراً فعالاً في محاولة إفشال مشروع المجلة وذلك لدوافع شخصية وليس لمجرد الولاء لعرفات. أعني به مسؤول الثقافة في منظمة التحرير في ذلك الوقت، عبدالله الحوراني، الذي قاد الحملة ضد مشروعيّ الاثنين المجلة الشهرية «شؤون عربية» و«الموسوعة الفلسطينية»، طيلة الثمانينيات من القرن الماضي لدرجة أني والآخرين كنا نتساءل: مَن يحرّض مَن ضد

المشروعين، عرفات أم الحوراني؟

لا بد أن أنبش بعض ما يتعلق بذاكرتي عن هذا الرجل الذي ما زال أحد زعماء السلطة الفلسطينية في غزه بعد أن تخلّى عن عرفات حينما غربت شمس الزعيم الفلسطيني مثلما تخلى عن صدام حسين (وكان هو زعيم «اللوبي» الصدّامي في أروقة السياسة الفلسطينية في تونس ثم في غزة ١٩٨٢ ـ ٢٠٠٣) بعد أن سقط الرئيس العراقي.

لم أكن أعرف عبدالله الحوراني من قبل معرفة شخصية. كنت سمعت عنه منذ أواسط السبعينيات كأحد المثقفين الفلسطينيين المقيمين في سورية، حيث تقرّب من القيادة البعثية وعُين مديراً عاماً للهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، إلى أن اكتشفت سلطات الأمن في دمشق أنه يقوم بنقل معلومات سرية إلى خارج البلد. فطرد من وظيفته، واعتقل، ثم توسط له ياسر عرفات فطرد من سورية، وجاء إلى بيروت. وأمر عرفات بإيوائه والاستيلاء على شقة ليقيم فيها. فاختار الرجل شقة في المبنى الذي أقيم فيه. وكنت آنذاك أعالج في مستشفى في لندن. وكان جنود جيش التحرير الفلسطيني الذين يتولون حراستي وحراسة مركز الأبحاث يحمون المبنيين ويمنعون التعدي عليهما والاستيلاء عنوة على شقق أو غرف فيهما. لذلك لما جاء بعض حرس عرفات ومعهم الحوراني إلى العمارة رفض الحرس السماح لهم «بالاحتلال» حفاظاً على العلاقات الجيدة مع أهل المنطقة وأصحاب العمارات الذين كانوا يشكون دوماً من موجة «الاحتلالات» التي تقوم بها بعض الفصائل لأغراض خاصة بعيداً عن القانون وعن حسن العلاقة اللبنانية الفلسطينية.

ما إن عدت إلى بيروت حتى علمت بالأمر. وعلمت أن عرفات والحوراني يحملان عليّ بشدة. وظلت العلاقة متوترة معهما، إلى أن ذهبت إلى تونس ١٩٨٠ تلبية لدعوة الأمين العام السابق للجامعة العربية، الشاذلي القليبي.

انعقد الاجتماع الطارئ للجنة الدائمة للإعلام للبحث في مشروع إصدار مجلة عن الأمانة العامة للجامعة. وجلس الحليفان العطية والحوراني في الصدارة، وطلبا مني الجلوس بعيداً بين الحضور من غير الأعضاء من المستمعين مع أن الأمين العام طلب أن أتولى تقديم المشروع بنفسي. وحاول العطية أن يقوم هو بذلك باعتباره رئيس دائرة الإعلام في

الجامعة والموضوع المطروح إعلامي. فاحتج الأعضاء وطالبوا بأن أقدّم أنا المشروع لأنهم عرفوا أني أنا صاحب الفكرة وأنا الذي كتبت المذكرة حول المشروع.

اختصرت كلامي كثيراً. فقد أيقنت أنهم كلهم قرأوا المذكرة قبل بدء الاجتماع، على غير العادة في اجتماعات الجامعة. وشددت على أن الفكرة قد تبدو غريبة لأن الجامعة لم تعتد على مثل هذه المشاريع. لكن الجامعة، في الوقت نفسه، مدعوة إلى أن تكون مرشداً للأمة العربية ورائداً للتعاون بين الدول العربية حتى ولو قصّرت الأنظمة في مسيرتها الوحدوية. وأكدت أن المجلة لن تكون ناطقة إعلامية للأمين العام ولا لمؤسسة الجامعة (لأن لهما إدارة للإعلام تقوم بهذا الغرض) بل ستنطق باسم التوق العربي نحو التعاون والتكتل في وجه التحديات الكبرى، السياسية والأمنية والاقتصادية والحضارية والثقافية.

وسكتّ. وفتح رئيس الجلسة باب النقاش، ولم يناقشني أحد إطلاقاً. وشعرت بخيبة أمل في أعماقي. إن الصمت علامة اللامبالاة والرفض.

وطلب الرئيس التصويت على الفكرة، على مبدأ السماح للجامعة بإصدار مجلة حسب المواصفات التي ذكرت، أولاً، وعلى موازنة المجلة السنوية (وقد حددتها بست مئة الف دولار سنوياً) ثانياً، وثالثاً على اسم مسؤول المجلة العتيدة ورئيس تحريرها (ولم أشر إلى هذه النقطة في المذكرة ولا في حديثي وتركت الأمر بيد الأعضاء إن هم وافقوا على إصدار المجلة).

يجري التصويت في اجتماعات الجامعة حسب التسلسل الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء، بدءاً بالأردن وانتهاء باليمن مروراً بسائر الدول. وتشاءمت من ذلك الترتيب. فالأردن هو البلد الوحيد الذي كان آنذاك يمنع دخولي أراضيه (منذ أن صدر كتاباي عن الأسرة الهاشمية قبل خمسة عشر عاماً). قال مندوبه (بطرس صلاح وكيل وزارة الإعلام) إنه بالرغم من موقف حكومته من صاحب المشروع فهو يؤيد الفكرة ويؤيد أن أكون مسؤولاً عن المجلة. وكانت مفاجأة لي خففت الكثير من مخاوفي. وأيد المشروع مندوبو الإمارات والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي. وجاء دور مندوب السعودية، وكيل وزارة الإعلام، وهي الدولة التي كانت دائماً وفي كل المناسبات والظروف تعارض

إقرار موازنات إضافية لمشاريع خاصة، كما كانت تطالب دوماً بتقليص موازنات إدارات الجامعة ومكاتبها بحجة تخفيف النفقات والهدر في المصاريف. قال إنه يؤيد المشروع. وإنه، على غير المألوف، لا يوافق فقط على وضع موازنة خاصة له، بل يطالب أيضاً برفع الموازنة السنوية إلى مليون دولار، بشرط أن يكون صايغ هو مسؤول المجلة. ولم أتنفس الصعداء كثيراً لأني كنت أعلم أن هناك مندوبين إن أيد أحدهما مشروعاً عارضه الآخر، وهما مندوبا سورية والعراق. لم أستغرب أن يبارك المندوب السوري المشروع، وهو الرجل الوحدوي وممثل الدولة الوحدوية (أديب الغنم وكيل وزارة الإعلام). إذن فلأستعد للمعارضة العراقية. ولا أتذكر الآن اسم المندوب العراقي لكنني أتذكر كلماته ولن أنساها: اعتدتم يا سادة أن لا أتفق مع زميلي مندوب سورية. هذه المرة سأخرج عن المعتاد. أؤيد المشروع ككل، وأويد الاقتراح السعودي بزيادة موازنة المجلة وبإسقاط التأييد للمشروع إذا لم يكن صايغ هو المسؤول. وتوالى المندوبون الآخرون على التصديق الإيجابي كلهم باستثناء مندوب فلسطين الذي لزم الصمت، وكأن سطلاً من الماء البارد سكب على وجهه. فهو، لا ننسى، «حريص على سمعتي وصحتي» ويخشى أن تحطم المجلة أعصابي فأعود إلى بيروت محمولاً إلى مستشفى الأمراض العصبية.

ومن يعش رجباً يرَ عجباً: كانت المفاجأة التالية، حينما استقبلني الأمين العام في المساء لتهنئتي وشكري وليعهد إليّ رسمياً بأمور المجلة رئيساً للتحرير ورئيساً للمشروع، أن محضر الجلسة («التاريخية» بكل ما في الكلمة من معنى، تاريخية بالنسبة إلى الجامعة وليس إليّ أنا) شُطبت منه معظم عبارات المدح والتأييد ولم يبقَ إلا نص جاف ومختصر بالموافقة على إصدار مجلة شهرية. لا أكثر ولا أقل.

تلتها مفاجأة أخرى. يزورني في الفندق عبدالله الحوراني نفسه. ويقترح عليّ أن أعيّن للمجلة (المجلة التي كان حتى الأمس يرفض صدورها) مندوبين في بعض العواصم غير العربية الكبرى. ويقترح عليّ أن تكون باريس إحدى هذه العواصم. ويقترح أخيراً اسم آنسة معينة لتكون هي مندوبة المجلة في باريس. ويقترح أن أستدعيها للمجيء إلى تونس للاجتماع والتباحث بين الحين والآخر. وشعرت وأنا أستمع إليه أني فعلاً قد أحتاج إلى معالجة أعصابي.

(*)

حديث المجلة في الذاكرة حكيته في الفصل السابق من هذه الذكريات. وهنا حديث المشاغبات على المجلة خلال عاميْ إصداري لها، تلك المشاغبات التي أسهم ياسر عرفات بها أو ساندها وإن لم يكن هو بطلها، إذ ترك المواجهة للحلف الذي قام بين غسان العطية وعبدالله الحوراني. كانت السلطات العراقية تتولى الاحتجاج، وكان العطية والحوراني يتوليان الملاحقة وحثّ الأمين العام على أخذ الملاحظات العراقية على محمل الجد. وتراوحت مطالب العراق بين إقالتي وبين إيقاف المجلة. وكان الأمين العام، الذي عرف بصداقته للعراق إلى حد اتهامه بالانحياز، ينقل إليّ شكاوى العراق التي كانت تصله مباشرة من وزارة الخارجية في بغداد وليس عبر مندوب العراق الدائم لدى الجامعة. حتى إن وزير الخارجية آنذاك، سعدون حمادي، الذي سبق أن اصطدمنا معاً عندما توليت رئاسة تحرير «المستقبل العربي» وكان عضواً في مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية الذي صدرت المجلة عنه (وقيل إنه نصّب نفسه رئيساً للمجلس بدون انتخاب)، جاء إلى تونس خصيصاً في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ لتقديم احتجاج رسمي ضد وجودي في المجلة والجامعة.

الشيء بالشيء يذكر. منع العراق عددين من أعداد المجلة من دخول أراضيه. وقدم شكوى ضد «تآمر» المجلة على هذا البلد العربي العضو المؤسس في جامعة الدول العربية. وسأروي الحادثة هنا مع أن الموضوع خارج إطار العلاقة مع عرفات، وإن كان عرفات، في شخص عبدالله الحوراني ومن خلاله، كان يستغل هذه الشكاوى ويدلل بها على عدم صلاحيتي لرئاسة تحرير مجلة الجامعة وعلى انحيازي ضد العراق لمصلحة سورية.

نشرت المجلة في أحد أعدادها دراسة عن التوازن العسكري بين «إسرائيل» والدول العربية المعروفة بدول الطوق، للباحث العسكري في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، رياض الأشقر. ونبّه الكاتب إلى أهمية مستوى المقاتل علمياً وتقنياً وعدم الاكتفاء بالنظر إلى عدد الجنود عند محاولة تقييم قوة الجيوش. وجاء في حديثه عن نوعية الجندي العربي ومستواه وكفاءاته وقدراته أن نسبة الأميين بين الجنود في سورية والعراق ومصر تفوق تلك النسبة في الجيش «الإسرائيلي». فاعتبر العراق هذه الملاحظة تشويهاً لسمعة الجيش العراقي وحطاً من قيمته القتالية وانتقاصاً من كرامته. ولم ينتبه أصحاب الشكوى إلى أن إحصاءات الكاتب منشورة في مصادر أخرى لم يسبق للعراق أن عارضها أو ناقشها أو احتج عليها. إضافة إلى أن الكاتب قدّر نسبة الأمية في الجيشين

السوري والمصري أعلى منها في الجيش العراقي ولم تحتج سورية ولا مصر على ذلك.

ونشرت المجلة، في عدد آخر، إحصاء للقوى العسكرية العربية نقلاً عن «تقرير جينز» السنوي الذي يصدر في لندن وتتناقل معلوماته معظم المجلات والمعاهد الرصينة في العالم ومن بينها العربية. واحتج العراق ثانية. إن نشر المعلومات باللغة العربية تطوع مجاني من المجلة لخدمة العدو الصهيوني بالكشف عن أسرار عسكرية خطيرة. مرة أخرى غاب عن صاحب الشكوى العراقي أن "كتاب جينز» متوافر في معظم المكتبات في العالم، وفي المكتبات العربية بالذات، وأن مجلات عربية كثيرة، وبعضها موالٍ للعراق، ينشر هذه المعلومات بالنص الحرفي. بل إن إحدى هذه المجلات، وكانت تصدر في بيروت وتموّل من الحكومة العراقية، كانت تنشر الكشف في أعدادها التي كان العراق يشتري الآلاف النسخ منها ويوزعها على مؤسساته وجامعاته ومراكزه العلمية.

يكفي هذا الحديث عن تجربتي في «شؤون عربية» في إطار العلاقات مع السيد ياسر عرفات. ولأعد إلى عرفات مباشرة، وهذه المرة عبر مشروع آخر. إنه مشروع «الموسوعة الفلسطينية».

(*)

مع أن فكرة مشروع «الموسوعة الفلسطينية» بدأ منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي، لم أشرع بالدعوة لتحقيق المشروع إلا صيف ١٩٦٦. وكان من أوائل نشاطاتي في آب/ أغسطس من ذلك العام أن اتصلت بجامعة الدول العربية أعرض عليها تمويل المشروع ضمن إطار المركز. لكن انهماكي في شؤون المركز، وإصدار «شؤون فلسطينية» وتحمّل تبعات العمل الذي اتسع كثيراً جعلني أجمّد موضوع الموسوعة. وتركت المركز ١٩٧٦. فبادر رئيس دائرة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية، أحمد المرعشلي، إلى إحياء المشروع بواسطة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو العربية). وتكونت هيئة مستقلة للمشروع باسم مجلس إدارة هيئة الموسوعة الفلسطينية، برئاسة المرعشلي. واخترت عضواً ومقراً للمجلس.

كانت مسيرة الموسوعة في السنوات الخمس الأولى بطيئة جداً. وفي سنة ١٩٨٠ عهد إليّ بأن أصبح مستشاراً للمشروع لتسريع العمل. وبعد سنوات قليلة، وإثر مرض رئيس

التحرير عبد الهادي هاشم ثم وفاته، توليت رئاسة التحرير، لأتولى في ١٩٨٨ رئاسة مجلس الإدارة عند الوفاة المفاجئة لأحمد المرعشلي. وهكذا أكون رافقت المشروع منذ زرع بذوره إلى إنشاء أول مجلس إدارة (عضواً ومقرراً ثم مستشاراً) إلى تسلمي رئاسة التحرير ثم رئاسة الهيئة كلها.

لم تكن هناك علاقة مباشرة تذكر بين هيئة الموسوعة ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية. فهي من جهة مشروع مستقل. والوصاية فيها، من الجهة الأخرى، بيد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وحتى التمويل كان مستقلاً تمام الاستقلال ولم يكن لأي من المنظمتين، العربية والفلسطينية، دخل. كل ما في الأمر أن رئيس مجلس الإدارة كان يبعث تقريراً سنوياً لمدير عام المنظمة العربية عن الوضع المالي للمشروع، وكان المدير العام يرسل نسخة من التقرير إلى الدائرة الثقافية في منظمة التحرير التي كان يتولاها رئيس مجلس إدارة الموسوعة نفسها.

ولا أذكر أن أية مشكلة قامت بين هيئة الموسوعة وياسر عرفات حتى ١٩٨٢. في ذلك العام، وبعد أن توثقت علاقاتي بالمشروع إثر استقالتي من رئاسة تحرير مجلة «شؤون عربية» في تونس وعودتي إلى لبنان، استطعنا أن نحصل على وعد من (الأمير) فهد بن عبد العزيز (الملك فهد فيما بعد) بتمويل المشروع من حسابه الخاص بمبلغ يصل إلى خمسة ملايين دولار، ويسدد على ستة أقساط وفي ضوء استمرار المشروع وسير عمله. كان الحدث دافعاً لنا لوضع المشروع على نار حامية بعد أن عانينا من شحّ التبرعات وضعف وضعنا المالي.

آنذاك بدأ السيد عرفات يهتم بالموسوعة الفلسطينية ويسأل عنها ويحاول «التحركش» بها والتسلل إليها. لم تعد المسألة مشروعاً حلم به أنيس صايغ في الستينيات بل أصبح حقيقة واقعة مستقلة لها مكاتبها ومحرروها ولها عملها ونشاطها ولها رصيد في البنك.

استطعت أن أنجز العمل في القسم الأول من الموسوعة (القسم العام) في مدى سنوات ثلاث. ودفعنا به إلى المطبعة. وصدر في أربعة مجلدات كبرى قبل نهاية ١٩٨٥. وقبل أن تصل العشرة آلاف نسخة (التي نفدت في مدى عشرة أشهر فقط) إلى أيدي القراء كانت النار فتحت ضد الموسوعة. وكان عرفات هو مطلق النار.

أجزم أن عرفات لم يكتب كلمة واحدة نقداً للموسوعة أو اعتراضاً على شيء مما احتوته. ولم يتصل بأي مسؤول له علاقة بالموسوعة، سواء في مجلس الإدارة أو مجلس الأمناء أو هيئة التحرير. غير أن العشرات من المقرّبين من عرفات، من منظمة التحرير ومن خارجها، اتصلوا بنا حاملين اعتراضات رئيس المنظمة ونقده الشديد في شكل هجوم كاسح نال أحمد المرعشلي بعضاً منه ونلت أنا معظمه ولم ينل الكتّاب المساهمون والمحررون والعاملون والأمناء إلا الرذاذ.

كتبت لياسر عرفات عدة مرات بين العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٨ أطلب منه أن يكتب إليّ ملاحظاته النقدية ومآخذه التي ينقلها الأصدقاء لا لأرد عليها فقط وإنما لأتفادى الأخطاء في المستقبل. ولم يتسع وقت لعرفات لأن يرد على أي من رسائلي، في حين كان الأصدقاء (أصدقاؤه أو أصدقائي) يسترسلون في تفاصيل الحملة.

كان محيي الدين صابر، المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أحد هؤلاء الأصدقاء. اجتمعت به في الطائف، في السعودية، صيف ١٩٨٧ ـ وكان القسم الأول من الموسوعة قد نفد، وأصبح القسم الثاني جاهزاً تقريباً للطباعة. ألحّ عليّ صابر أن أتوجه إلى تونس وأقابل عرفات شخصياً. وقال لي، وهو المتفهم جداً للوضع والمؤمن بالموسوعة ورسالتها والحريص على استمرارها وحمايتها: إذهب إليه بنفسك. جابهه بالحقائق. رد على كل ملاحظاته مهما كانت غير صحيحة وغير معقولة وغير مقبولة. ووافقت. وأقنعت المرعشلي أن نذهب إلى تونس معاً. لكني اقترحت أن أجري اللقاء مع عرفات أولاً. وإذا صفا الجو يذهب هو لزيارته في اليوم التالي. ذلك أني حرصت على صحة المرعشلي، وكان مريضاً بالقلب، وكان عرفات يقسو بالكلام معه وعنه. كان يذكّره دائماً أن لولاه لما أطلق السوريون المرعشلي من الاعتقال. وبالمقابل لم يكن لدى عرفات ورقة «عمل معروف جميل» أسداه لي في حياتي.

أروي في مذكراتي هذه قصة لقائي وعرفات ومقدماته وخواتيمه بشيء من التفصيل معتذراً إلى القارئ إذا كان غير معنيّ بها. فهذه أول مرة أنشر فيها ما حصل آنذاك، أنشره أمانة للتاريخ.

اتصلت عند وصولي إلى تونس بصديقي الوفي الشاعر الغزاوي هارون هاشم رشيد ممثل

منظمة التحرير الفلسطينية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وطلبت منه، بحكم عمله، أن يرتب لي موعدين، مع عرفات ثم مع صابر.

جاءني إلى الفندق في صباح اليوم التالي ليصحبني إلى عند عرفات. ولاحظت أنه أخذني بسيارة تاكسي وليس بإحدى سيارات منظمة التحرير الكثيرة. وعلى الطريق قال بشبه عفوية: لنذهب أولاً لعند عبدالله الحوراني ونأخذه معنا إلى الاجتماع. ولم أعلّق ولكني أدركت أن هارون هاشم رشيد كان يخفي أموراً لم يشأ أن يصدمني بها. دخلنا مكتب رئيس دائرة الثقافة في المنظمة، الحوراني. لاحظت أنه بقي وراء طاولته، ونهض متثاقلاً ليسلم عليّ. ولاحظت أن غرفة المكتب تنقسم إلى قسمين، تحتل طاولته القسم الداخلي وهو أعلى من مستوى القسم الخارجي بحوالي عشرين أو ثلاثين سنتمتراً. أي أن المرء يقف أمام سيادته، وبينهما طاولته العريضة، يرفع يده إلى أعلى حتى يظفر بمصافحته.

جلسنا. لم يرحب ولم يستفسر عن الصحة أو ما شاكل من عبارات شكلية في مثل هذه المناسبات. قال رأساً بحزم وتأكيد: لقد استدعيتك يا دكتور ... وقاطعته فوراً قبل أن أعطيه مجالاً ليكمل كلامه: كلا يا أستاذ، أنا لم آت بناء على استدعاء منك. ولم أتلقَّ طلباً للحضور. ولو تلقيت طلباً مثل هذا لكنت رفضت. ليس لك صفة تخوّلك أن تستدعيني. وتكهرب الجو. وحاول هارون، الذي كنت أعرف كم يعاني من صلف بعض العاملين في منظمة التحرير، أن يهدئ الجو. قال: فلنذهب لعند أبو عمار فهو بالانتظار. قال الحوراني: هذه يا دكتور ورقة بمطالبي من هيئة الموسوعة باعتباري رئيساً لدائرة الثقافة. وأخذتها. لن أزعم أني قذفت بها في وجهه، فذلك ليس من شيمي. إنما طويتها بإهمال ودون نظر فيها ووضعتها في جيبي. ولم أقرأها إلا بعد ساعات. وكانت كلها أوامر بما يجب على الموسوعة أن تفعل، مثل إرسال تقارير شهرية، وتزويده بنسخة من مواد الموسوعة قبل نشرها، وأخذ موافقته على استكتاب الباحثين مسبقاً، وإطلاعه على حسابات المؤسسة ومصاريفها، إلخ... ولم أعد إلى قراءة الورقة التي كان قد انتزعها من المفكرة اليومية على طاولته أبداً. كان مصيرها سلة مهملات غرفتي في الفندق.

كان عرفات أكثر تهذيباً. سألني كيف جئت إليه. قلت في تاكسي على حساب هارون

هاشم رشيد. فاستغرب وأنّب مرافقه لأنه لم يرسل لي سيارته الخاصة (وبالفعل، حينما ودعته وهممت بالانصراف بعد ثلاث ساعات، نادى المرافق وطلب منه أن يأخذني سائقه الخاص إلى حيث أريد. وعلى الطريق أخذ السائق يروي لي كيف أن عرفات «جن جنونه» عندما سمع بمحاولة اغتيالي سنة ١٩٧٢ وأمره بتعقب الجاني الذي أعد المتفجرة وقتله، وأن السائق أخذ يبحث عن ذلك الإرهابي الصهيوني حتى كشف عن هويته ولاحقه إلى مدريد وقتله هناك «من أجل عينيّ». وشكرته على أريحيته وأريحية الرئيس عرفات. وتذكرت المثل العربي: الناس على دين ملوكهم!).

فتحت أنا الملف ولم أنتظر أن يفعل عرفات ذلك. فأنا أعرف أسلوبه. قلت له إني عاتب عليك لأنك لم ترد على أي من استفساراتي حول أسباب عدم رضاك عن القسم الأول من الموسوعة. فزعم أنه لم تصله أية رسالة مني وأنه هو العاتب عليّ وأنه لو كتبت له أو اتصلت به أو زرته ولو مرة واحدة لكان كشف عن ملاحظاته.

وقلبت الصفحة. «يبدو أنك لا تريد أن تحدد ملاحظاتك. أنا أفعل نيابة عنك. لقد جمعت هنا الملاحظات التي نقلها إليّ الكثيرون نيابة عنك. واسمح لي أن أرد عليها بالتفصيل. أرجو فقط أن تستمع إليّ بهدوء وأن تخبرني إذا كان أي من هذه الاتهامات التي نقلت إليّ غير صحيحة».

واستمع إليّ بهدوء ظاهري. وذكرت عشرات «الأخطاء» التي ارتكبناها بحقه. وكلها في الحقيقة تهم مضحكة وتدعو إلى السخرية. لكني لا أرددها هنا للترفيه عن القارئ بل لإعطاء فكرة عن أسلوب تعامل عرفات مع أمور ثقافية.

* «نشرتم مدخلاً عن جورج حبش ولم تخصوني بمدخل مماثل». والواقع أننا لم نخص أي علَم حي بمدخل، لا حبش ولا غيره.

* «كتبتم عن الجبهة الشعبية أكثر مما كتبتم عن فتح». والواقع أن مساحة المدخل عن فتح ضعف المدخل عن الشعبية وأطول من مدخل أي تنظيم آخر.

* «المدخل عن فتح حافل بالأغلاط. وقد حذفتم مقاطع منه». والواقع أن التحرير لم يحذف كلمة واحدة ولا حرفاً واحداً من النص الذي جاءنا من فتح نفسها. وكنت قد

كتبت شخصياً ورسمياً إلى كل الأمناء العامين أطلب من كل واحد منهم أن يكتب التعريف بمنظمته. فردوا كلهم إلا عرفات. فكتبت إليه ثانية. فحول طلبي إلى أحد مستشاريه المعروف باسم «الدكتور محجوب» واسمه الحقيقي رؤوف نظمي. وكتب محجوب التعريف. وصورته وأرسلت نسخة منه إلى عرفات حتى إذا كان لديه تعليق أو تبديل فليفعل. ولم يرد عليّ.

* «نشرتم صورتي وأنا أحمل غصن الزيتون، بدل أن أحمل بندقية. صورتموني كمهادن وليس كمناضل وذلك بدلاً من وضع صورتي في صدر الموسوعة كرئيس لفلسطين بل وضعتم صورة الملك فهد». والواقع أن الصورة التي نشرناها له كانت وهو يخطب في الأمم المتحدة (١٩٧٤) وقد زودتنا بها حركة فتح نفسها، ولا يظهر فيها غصن زيتون. ولم نضع صورة لأحد في صدر المجلد الأول، وحتى ليس للملك فهد بن عبد العزيز الذي غطى نفقات الموسوعة من حسابه الخاص.

* «أفردتم صفحات للحديث عن السوري عز الدين القسام. ولم تتذكروا المجاهد الفلسطيني الأكبر عبد القادر الحسيني». (وإني أسأل نفسي الآن، ماذا كان تعليق عرفات على إطلاق اسم «كتائب عز الدين القسام» على القوة الضاربة لحماس؟).

وهنا لا بد أن أروي طرفة لا يصدقها العقل. قال عرفات في معرض الملاحظة الأخيرة عن القسام، إنه دهش لأننا أوردنا أنه ضمن شهداء فلسطين مع أنه سوري. فرويت له كيف أن آخرين عتبوا علينا لأننا لم نكتب عنه كفاية. وأعاب علينا أحدهم (الشيخ زهير الشاويش) أننا لم نورد اسم ابنة القسام ضمن السيدات اللواتي شاركن في المؤتمر النسائي الأول في القاهرة أواخر الثلاثينيات. وإذا بعرفات، في اليوم التالي فقط لهذه المقابلة يقلب الآية ويعاتب أحمد المرعشلي لأني أنا كتبت في مداخلتي عن المؤتمر النسائي عن أخت القسام وأغفلت أسماء السيدات الفلسطينيات.

بعد مطالعتي الطويلة والمفصلة التي حاولت أن أسدّ فيها كل المنافذ التي يسلكها ضد الموسوعة ومحتوياتها أخذ عرفات زمام الكلام والعتاب. فإدارة الموسوعة (أي المرعشلي وأنا) لا تحترمه ولا تتصل به ولا تطلعه على مشاريعها وخططها وتتركه آخر من يعلم بأمور الموسوعة وهو يتسقط أخبارها من الناس ... فاغتنمت الفرصة وحدثته عن القسم

الثاني من الموسوعة الذي كان جاهزاً تقريباً، وسريعاً ما سندفع به إلى المطبعة. فطلب أن يطلع على قائمة المحتويات فأعطيته أياها. ولم يقرأها بتمعن. وإنما تساءل: لا شيء عن نضال الفلسطينيين وتضحياتهم ومعاركهم في حروبهم ضد «إسرائيل»؟ قلت: حسناً. سأكلّف باحثاً ليعدّ دراسة في الموضوع لنشرها في الموسوعة. واقترح اسم عبد الرزاق اليحيى ليقوم بالمهمة. قلت: حسناً. غداً سأكلفه رسمياً. (وفي عمان حيث كان اليحيى يترأس الدائرة السياسية في المنظمة بعد أن ترك جيش التحرير الفلسطيني حيث كان رئيساً للأركان، اجتمعت إليه واستكتبته. ووعد. ولكنه لم يفِ بتعهده. وصدرت الموسوعة دون دراسته العسكرية). وأذكر أن عرفات توقف لحظة عند اسم خالد الحسن ككاتب لموضوع «فكر فتح» في مخطط المجلد الثالث. لكنه لم يتفوه بكلمة وإن بدا على وجهه شيء من عدم الرضى.

كان الجو هادئاً أكثر من ساعتين، إلى أن قلب صفحة الحديث فجأة وتساءل: حتى متى سيبقى المشروع في عهدة السعوديين؟ لقد اشتراك فهد (وقال كلاماً غير لائق بحق العاهل السعودي) بسبعة ملايين دولار. أنا أعطيك هذ المبلغ يا دكتور وضم الموسوعة إلى المنظمة. عيب أن تعمل بإمرة السعوديين (وقال المزيد من الاتهامات عن السعودية وحكّامها). استفزني هذا القول وما تضمنه من اتهامات ومخالفات للوقائع. قلت: إسمع يا أبو عمار، لا شك أنك تعرف الحقيقة إلا أنك تتنكر لها. منذ ساعتين وأنا أفنّد اتهاماتك التي أوضحت لك انها باطلة وأنها تستند إلى أكاذيب تطلقها حاشيتك وتكررها في أذنيك صباح مساء. آن الأوان أن نلتزم الحقائق مباشرة. لا الملك فهد ولا غيره اشترى أنيس صايغ، لا أحد يشتريه. ولا حتى أنت. تبرع الملك فهد بمبلغ لهيئة الموسوعة، لمؤسسة لي شرف رئاسة التحرير فيها. ثم إن المبلغ، وهو خمسة وليس سبعة ملايين، ليس بالمطلق. إنه يوزع على أقساط لا يسدد أي منها إلا بعد إثبات صرف القسط السابق حسب الأصول المالية. وبالمناسبة إن ثلاثة تدقيقات ومراقبات حسابية نظامية وقانونية تجري لكل قرش نتسلمه ونصرفه: مدققو حسابات الهيئة (الذين هم أنفسهم مدققو حسابات منظمة التحرير الفلسطينية) ومدققو الحسابات في المملكة العربية السعودية، وأخيراً مدققو الحسابات في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ثم أليس من الأفضل يا أبو عمار أن تحوّل هذه الملايين السبعة أو الخمسة إلى المقاتلين الفلسطينيين لدعم عملياتهم الفدائية أو إلى أهالي الأسرى والشهداء ونترك العرب يغطون مصاريف عملنا الثقافي دون أن نسمح لهم بأي تدخل أو سيطرة على عملنا؟

لم يعجبه كلامي. وعاد إلى ما كان عليه قبل اللقاء: إن الموسوعة تعمدت إهانته وإنها صوّرته يحمل غصن زيتون وإنها لم تعترف بوجوده في حين جعلت من جورج حبش بطلاً، وإنها حذفت اسم عبد القادر الحسيني لصالح شيخ سوري هرب من بلده إلى فلسطين وإنها تصدّر نفسها بصورة ملك السعودية بدل رئيس المنظمة...

شعرت أن لا فائدة من الرد من جديد على اتهامات أبعد ما تكون عن الصحة. قلت: ما العمل إذن؟ إننا سنمضي في مشروعنا. وإذا كان لديك ملاحظات على المخطط فها هو بين يديك. أرجو أن أستلم أية مقترحات قبل فوات الأوان، أي قبل إرسال المواد إلى إيطاليا حيث تجري الطباعة. أما اليحيى فسوف أكلفه بوضع الإضافة التي اقترحتها. وأعدك بأنك ستكون أول من يطلع على القسم الثاني حال إنجاز طباعته ولن نوزع نسخة واحدة قبل أن أكون جئتك حاملاً نسختك الخاصة.

قبل أن أغادر قلت له: لي طلب واحد منك. المرعشلي موجود في تونس. حبذا لو استقبلته غداً ليشرب معك فنجاناً من القهوة. فهو يشعر بأنك أهنته في كلام نقله إليه الكثيرون. هل تعدني باستقباله بدون تشنج ولا صراخ؟ وابتسم. وقال ليكن ذلك. ليأت غداً صباحاً. وطلب من مرافقه أن يأخذني بسيارته الخاصة حتى فندقي. وتعانقنا وتركته.

وفي الفندق اتصلت بالمرعشلي وأبلغته عن موعد الغد ووعدته بأن أكتب له تقريراً مفصلاً عما حصل مع عرفات ليكون علي بيّنة من الأمر قبل لقائه. وكتبت التقرير بالتفصيل وفي عدة صفحات. وأذكر أني أنهيت كلامي بالجملة التالية: «هذا عرض لما جرى ولما اتفقنا عليه. لكني لن أجزم بأن عرفات سيتقيد بما وعد. فهو يقول شيئاً ويفعل شيئاً آخر».

خاتمة قصة ذلك اللقاء أن ذهب أحمد المرعشلي في اليوم التالي إلى مكتب رئيس المنظمة حسب الموعد. وتركه عرفات ينتظر في الردهة أكثر من ساعة. ولما أدخله بادره بالصراخ والتأنيب كأنه يخاطب ولداً جانحاً. وردد أمامه اتهامات اليوم السابق نفسها. قال لي المرعشلي لما التقينا مساء: معك حق يا دكتور. إنه إنسان لا يعتمد على وعوده.

طويت الصفحة الأخيرة من الفصل الأول في مأساة الموسوعة الفلسطينية مع ياسر عرفات، وحرصت على استكمال العمل في إعداد القسم الثاني، ثم في إرساله إلى

شمال إيطاليا، ليطبع ويحجز هناك إلى حين أستلم نسخة أحملها شخصياً إلى عرفات في تونس.

حصل ذلك بعد أقل من عام على لقائنا الصاخب الأخير. كان اللقاء المحوري الثاني أطرف من السابق لأنه لم يتم. لم يجد عرفات بضع دقائق ليستقبلني علماً أني ذهبت إلى تونس وصرفت فيها أسبوعاً كاملاً أنتظر أن يسمح وقته بهذه الدقائق الخمس. فقد سبق أن اتفقنا في لقائنا الأخير على أن يكون هو أول من يتسلم القسم الثاني من الموسوعة الفلسطينية التي زعم أني أغفلت تزويده بالقسم الأول وهو قول غير صحيح.

(*)

انتهت طباعة القسم الثاني. وطلبت من المطبعة أن ترسل لي إلى تونس النسخة الأولى من ذلك القسم في مجلداته الستة، وأن نحتفظ بباقي النسخ في مستودعاتها إلى أن أكون قد قدمت إلى عرفات نسخته الخاصة.

توجهت إلى تونس، ووجدت الموسوعة (النسخة الفريدة) بانتظاري، في صندوق خاص أنيق وموضب بشكل هدية. واتصلت بمكتب عرفات حال وصولي الفندق، وكان يوم خميس. وقال لي مدير المكتب في تونس آنذاك، الحكم بلعاوي، إن عرفات سيتصل بي حال أن يخرج ضيف كان عنده ليرحب بي ويحدد موعداً لأزوره وأقدم له الموسوعة. ولم يتصل، لا ذلك اليوم ولا في الأيام التالية. وكنت في كل صباح ومساء أتصل بالمكتب وأذكّر البلعاوي بطلبي. وكنت أسمع الجواب نفسه. و«توسط» صديقاي في تونس، محمد الفرا الأمين العام المساعد وهارون هاشم رشيد ممثل المنظمة في جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وكان عرفات يبدي استغرابه بأني في تونس ويزعم أن ليس له خبر وأنه سيزورني في الفندق بعد قليل. ولم يزرني. وفي يوم الخميس التالي، وكنت حجزت مقعداً في الطائرة إلى بيروت عبر عمان، وقبل أن يحين موعد بدء الرحلة بساعتين أو ثلاث أخذت سيارة تاكسي ومعي شنطي وصندوق الموسوعة الأنيق وطلبت من السائق أن ينتظرني قليلاً ودخلت المكتب. وقال البلعاوي إن عرفات كان ينوي الآن أن يتصل بي ليزورني للترحيب بي. قلت ها أنا آتي إليه، حاملاً الموسوعة لتقديمها حسب وعدي، وأنا في طريق العودة. وطلب مني أن أنتظر «لحظة».

وذهب البلعاوي إلى غرفة أخرى (حيث كان عرفات). ولم يعد. وبعد ساعة انتظار، واقتراب موعد إقلاع الطائرة، أخرجت بطاقة من جيبي كتبت لعرفات عليها: إن وقتك الثمين الضيق وانشغالك من أجل تحرير فلسطين لا بد أنه سبب عدم تمكنك من استقبالي ولو لخمس دقائق. ولا بد أن انشغالك سيمنعك أيضاً من الاطلاع على الموسوعة في قسمها الثاني وقد سبق أن حكمت على قسمها الأول دون أن تطلع عليه. ستكون الموسوعة معروضة في الأسواق. أما إذا رغبت في الحصول على نسخة فأنا حاضر لإرسالها إليك فوراً. وخرجت ومعي الموسوعة، وذهبت إلى المطار. وكانت الهدية من نصيب شخص آخر يحفظ كرامات الناس. وأخذت عهداً على نفسي بألا أتصل بعرفات أو أزوره بعد الآن.

توجهت بالطائرة إلى عمان في الطريق إلى بيروت لنستأنف العمل في مخطط الموسوعة: الشروع بتنفيذ خطة إعداد وتحرير القسم الثالث (قسم الوثائق) من جهة والإشراف على توزيع القسم الثاني. والواقع أننا كنا قد أعددنا خطة متكاملة لإعداد هذا القسم الثالث ليكون في مستوى الطموحات التي تطلّع أهل الموسوعة إليها. وبدأ بعض العلماء المكلفين بجمع الوثائق بعملهم. ومنهم من بدأ بتسليمنا المواد المطلوبة.

ما إن وصلت عمان حتى اتصل بي عضو مجلس إدارة الموسوعة، الدكتور ناصر الدين الأسد، ليقول إن مظاهرات طلابية خرجت من المسجد القريب من الجامعة الأردنية تهتف ضد الموسوعة الفلسطينية وضدي شخصياً لأننا أعطينا اليهود الحق في السيطرة على القدس، وليخبرني أيضاً أن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبد الحميد السائح، زار ولي العهد الأمير الحسن بن طلال (وكان الملك حسين غائباً عن الأردن) وطالبه باسم عرفات بمنع الموسوعة والتحقيق معي حول ما كتبته عن «حق لليهود بالقدس».

لم أصدق ما سمعت. الاتهام موجه إلى القسم الثاني الذي لم يكن قد اطلع عليه أحد لأنه ما زال في المستودعات في إيطاليا. إذن فإن أجهزة عرفات التي تحرق الحقائق وتحرّف الوقائع تخترق جدران المستودعات وتصل إلى الكتب حتى قبل صدورها ونشرها ولو كانت في بلد بعيد وغير موجود على الخارطة مثل فارجليانو في شمال إيطاليا حيث توجد مطابع ميلانو ستامبا التي تولت طباعة القسمين الأول والثاني من

موسوعتنا. كل شيء معقول، ومعظمه مقبول. أما أن أتهم انا شخصياً وزملائي المحررون والمستشارون والإداريون بالخيانة وبالتفريط بأرض فلسطين ومقدساتها وعروبتها فهو أمر لا يقبل به العقل إلا العقل المتآمر والمخرّب.

اتصلت فوراً بناقل «الكفر»، الشيخ السائح. وسألته عن حقيقة ما جرى ويجري. قال ببراءة إنه لا علم له بالموضوع (لا بمضمون الاتهام ضد الموسوعة ولا خلفياته). وهو لم يطلع على الموسوعة إطلاقاً (حتى ولا على القسم الأول منها الذي صدر منذ سنوات). كل ما في الأمر أن عرفات اتصل به هاتفياً من تونس وأبلغه ان الموسوعة فرّطت بعروبة فلسطين وأفتت بحق اليهود في احتلال الأماكن المقدسة وأن عليه أن يبلغ الملك حسين ذلك وينقل إليه رغبة القيادة الفلسطينية باتخاذ موقف حازم من الموسوعة ورئيس تحريرها. واكتشفت أن الشيخ السائح لم يشأ أن يتوسع في جوهر الذريعة التي استعملها عرفات لأنه لو أدينت الموسوعة بتلك التهمة المزورة للحقت الإدانة به أيضاً وبشكل أوسع. فقد سبق له أن كتب في كتابين أصدرهما قبل ذلك التاريخ بحوالي عشرين سنة، بمناسبة حريق المسجد الأقصى (وهما تقريباً كتاب واحد) ما لم نقله نحن بخصوص الروايات حول بناء هيكل سليمان في موقع المسجد الأقصى.

لم أصدق ما نقله الناس إليّ، وما قرأته في بعض الصحف، من أن عرفات يتهمني (وأحمد المرعشلي معي) بالخيانة والتفريط. إلى أن اتصل بي السفير السعودي في دمشق، الشيخ أحمد الكحيمي، يطلب أن ألتقيه. وأطلعني على رسالة رسمية بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى ملوك الدول العربية ورؤسائها كافة يطلب التحقيق مع المرعشلي ومعي بتهمة الخيانة بسبب بعض ما احتواه القسم الثاني من الموسوعة. كما يطلب إيقاف المشروع، وأيضاً محاسبة أمين عام جامعة الدول العربية الوصي على مشروع الموسوعة.

إذن فأنا خائن فعلاً. والملوك والأمراء والرؤساء العرب مدعوون إلى محاسبتي ومحاكمتي بدعوى من رئيس فلسطين وسيدها المطاع. وباستثناء تساؤل السفير الكحيمي (الذي أبداه بالتشكيك والتحفظ بما احتوته الرسالة الاتهامية والتحريضية) لم يستفسر مني أي مسؤول، لا ملك ولا رئيس ولا أمير ولا أي موظف عند أي من هؤلاء القادة، إطلاقاً، على أية نقطة وردت في الرسالة العرفاتية. وكأن الرسالة لم تكن. وكأن أصحابها رموا

بها في سلال المهملات، علماً أنه مضى خمسة عشر عاماً على تلك الرسالة. بل إن ذلك القسم المتهَم من الموسوعة لم يتعرض لأي إجراء أو ملاحقة أو حتى استفسار. أكثر من ذلك: عوتب عرفات مرة، بعد أشهر من تاريخ الرسالة، على ما جاء فيها. فأنكر أن له علاقة بالموضوع أو أنه هو الذي كتبها أو أمر بكتابتها. وزعم أن الكاتب لا بد أنه فعل ذلك من وراء ظهره، وأنه زوّر توقيعه. مرة أخرى أقول: صدق أو لا تصدق. هكذا كانت الأمور تدار في عهد السيد ياسر عرفات، رحمه الله.

لم أكن أنوي الرد على عرفات بالرغم من خطورة الاتهامات وبطلانها. لكن زملائي في هيئتي التحرير والإدارة أصروا على أن الحملة التآمرية إنما هي ضد كل واحد منهم وليست ضد كلمات أو مواقف زعم أنها وردت في الموسوعة. ولذلك طالبوني بأن أرد.

انبثق الاتهام من عشر كلمات وردت في خاتمة فقرة من عشرة أسطر ضمن بحث من سبعين صفحة عن العمارة والزخرفة في فلسطين منذ الفتح العربي الإسلامي، كتبه عالم الآثار السوري العربي الدكتور عفيف البهنسي المدير العام للآثار والمتاحف في سورية. يقول البهنسي في تلك الفقرة إن القدس كانت موقعاً مقدساً منذ أن بناها اليبوسيون العرب في أقدم العصور. واعتبرتها كل العهود التي قامت في فلسطين مدينة مقدسة، من بينها الغزو اليهودي في القرن العاشر قبل الميلاد. وكذلك المسلمون العرب الذين قام أحد خلفائهم، الأموي عبد الملك بن مروان، ببناء المسجد الأقصى عام ٦٨٨ في موقع يقول اليهود إن سليمان كان قد بنى فيه هيكله. ويختم البهنسي كلامه بهذه العبارة: ولم يؤكد العلماء صحة ذلك.

إذن، فهل هذه الفقرة تعطي اليهود حق الاستيلاء على المسجد الأقصى؟!

لم أكتفِ برد كتبه ووقعه ثمانون باحثاً ممن شاركوا بإعداد ذلك القسم من الموسوعة، وكلهم من كبار الباحثين والعلماء وأهل الاختصاص، يستنكرون الحملة الظالمة ويرفضون الاتهامات جملة وتفصيلاً. (لم يعتذر عن توقيع الرد إلّا واحد فقط من كتّاب الموسوعة، فضّل التقرب من عرفات، وهو الذي كلفه عرفات بعد استقالتي بإصدار الموسوعة لكنه عجز).

عهدت إلى جمع من علماء التاريخ الإسلامي، وكان بينهم مصطفى مراد الدباغ ونقولا

زيادة، وترأسهم أشهر علماء بيت المقدس كامل جميل العسلي، بإعداد دراسة علمية مطولة وموثقة تشير إلى أن ما قاله البهنسي إنما هو جزء مخفف ومبسّط ومختصر لما كتبه مؤرخون مسلمون مشهورون على مر العصور انتهاء بالسبعينيات من القرن العشرين. استشهدت الدراسة باقتباسات واضحة وأمينة من سبعين من هؤلاء العلماء الذين لا يرقى شك إلى علمهم وإيمانهم. وكان نصفهم من علماء القرون والعصور الماضية، من العهد العباسي إلى العثماني، من مؤرخين وجغرافيين وعلماء دين وفقه. وكان بينهم أكثر من عشرة من العلماء الذين كتبوا في القرن العشرين، أي بعد أن كشفت الحركة الصهيونية عن نواياها بالاستيلاء على بيت المقدس عموماً والمسجد الأقصى خصوصاً، وكلهم مسلمون عرب من فلسطين وسورية والعراق ومصر. وكان من بينهم أحد مساعدي ياسر عرفات من قادة فتح.

أكثر من ذلك، نشرت الدراسة نص رسالة كتبها مفتي فلسطين الأكبر الحاج محمد أمين الحسيني ونشرها بتوقيعه في العام ١٩٣٧ يقول فيها أكثر مما قاله البهنسي. (وإذا كان البهنسي «فرّط» بحقنا في القدس فإن الحاج أمين فعل أكثر من ذلك قبله بنصف قرن)! إلا أن المفاجأة الكبرى أن كلام البهنسي بدا مخففاً أمام كلام نشره صاحبه في كتابين له صدرا في أعقاب حريق المسجد الأقصى ١٩٦٩. إنه مفتي فلسطين ورئيس مجلسها الوطني في عهد عرفات، الشيخ عبد الحميد السائح. روى سماحته في كتابيه أن جن النبي/ الملك سليمان بنت هيكل سليمان «في الموقع الذي قام عليه»، بعد قرون، المسجد الأقصى!

(*)

لا بد لمن يراجع الجملة المختصرة التي ختمها صاحبها، عفيف البهنسي، بالشك ويقارنها مع أقوال لأكثر من سبعين من علماء المسلمين القدامى والمحدثين أن يستغرب أن يقوم أي تساؤل أو تهجم أو استنكار في ما يخص «الموسوعة الفلسطينية». ويصل المرء في النهاية إلى الرأي القائل إن المعركة كانت مبرمجة مسبقاً ومفتعلة لإنهاء الموسوعة والقضاء على مشروعها. وهو ما حصل في أعقاب تلك الحملة.

توقفت أنا والزملاء العاملون معي في الموسوعة، بعد أن كنا بدأنا نعد القسم الثالث

الخاص بالوثائق الفلسطينية مع العشرات من كبار المختصين بالموضوع عن متابعة النشاط بانتظار رد اعتبار من الجهة التي قامت بالحملة، أي رئيس منظمة التحرير وبعض أعوانه. وعلى العكس، استمر عرفات في اتصالاته ورسائله التي كان ينفي لاحقاً أنه صاحبها حينما يواجه بالحقيقة.

وشعرت أن من واجب قبل أن أنهي علاقتي بالموسوعة (وكنت أعلم أن المشروع سيتوقف بمجرد استقالتي) أن أردّ عملياً وليس بالكلام على الجهة التي كانت تحرّض عرفات وتنقل إليه الأكاذيب وتقرأ له غير ما هو مكتوب، وكان رئيس دائرة الثقافة أحد أبطال تلك الجهة. ولمزاحمة الموسوعة، أقنع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتمويل مشروع إصدار موسوعة جغرافية لفلسطين سماها «موسوعة المدن الفلسطينية». وإذا بها دون أي مستوى مطلوب من عمل يزعم أنه موسوعة. بل هي دون المستوى المطلوب من مجرد كتاب عادي. كانت موسوعة في الأخطاء والمعلومات غير الدقيقة والتحليلات السطحية غير المسؤولة. وحتى لا أتهم بالتحيز طلبت من ثلاثة من الجغرافيين والمؤرخين الذين لهم إنتاجهم في حقل الدراسات التاريخية والجغرافية، مصطفى مراد الدباغ ونقولا زيادة وقسطندي خمار، أن يدرسوا محتويات هذه «الموسوعة» ويضعوا ملاحظاتهم. وكانت الملاحظات كافية لإصدار حكم بإعدام هذا الكتاب وبلوم المنظمة العربية، وهي المؤسسة الثقافية الأولى في الوطن العربي، على تعهد عمل رديء مثل هذا.

واجتمع مجلس إدارة الموسوعة في جلسة طارئة في عمان. وكان بعض التعديل قد جرى على عضويته، بعد أن توفي عضو عراقي وحل محله ممثل عرفات في منظمة اليونسكو في باريس. وكان واضحاً أن الرجل جاء ليفجر المشروع من داخله، (كان الرجل المذكور يتباهى أمامنا بأن ما من فلسطيني يدخل فرنسا إلّا بموافقته. إذ إن المخابرات الفرنسية أعطته حق رفض دخول أي فلسطيني باريس أو المرور بها في طريقه إلى بلد ما خارج فرنسا، وأنه كان مزوداً بجهاز لاسلكي خاص يصله بادارة المخابرات وبسلطات مطار باريس. حتى إنه روى أكثر من مرة كيف منع مرور بعض أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني وهم في طريقهم إلى الجزائر لحضور اجتماعات المجلس عام ١٩٨٨ لأنه لم يكن «يستهضمهم»). وحصل صدام حاد بين الرجل الدخيل على المشروع وبيني. وطالبني بأن أكون «شجاعاً» وأعترف «بأخطاء» الموسوعة بتفريطها بالقدس! فثارت أعصابي ومددت يدي اليسرى في وجهه بأصابعي الثلاثة المبتورة وصحت فيه: حتى

«إسرائيل» اعترفت بشجاعتي. ولا أحتاج إلى نصيحة من أشخاص يتباهون بعلاقاتهم المخابراتية لمصلحة العدو.

وأعلنت استقالتي من رئاسة مجلس الإدارة ورئاسة التحرير. وأرسلت كتاب الاستقالة إلى مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس (وكان مسارع الراوي قد خلف محيي الدين صابر في المنصب). ورفضت أن أرسل الكتاب أو نسخة عنه إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لأني لا أعترف بوصايته على المشروع.

بينما أسدل الستار على مشروع الموسوعة، ليكلف شخص آخر بإصدارها ويفشل بعد مرور أكثر من عشر سنوات، ولتجري محاولة فاشلة أخرى بتحويل مشروع الموسوعة إلى كتاب «تكسبيّ» عن أغنياء الفلسطينيين ورجال الأعمال والثروة ويكيل لهم المدح، لجأ ياسر عرفات إلى أسلوبه المعهود بأسفه «لتسرعي» بالاستقالة. ولم يحصل أي اتصال أو لقاء بين عرفات وبيني بعد ذلك الحادث، قبل وفاته بأحد عشر عاماً.

(*)

لا بد أن أعود إلى واقعتين جرتا خلال عملي في مركز الأبحاث ثم في الموسوعة الفلسطينية، تكشفان عن العلاقة مع عرفات وعن تصرفات عرفات، رحمه الله.

توفي أحمد المرعشلي في العام ١٩٨٨، في أعقاب زيارة قام بها إلى تونس (بدون علمي) ولم يسمح له ممثل عرفات هناك بدخول البلد إلا بعد ٣٦ ساعة قضاها الرجل المريض في القلب في غرفة المسافرين في المطار.

افترض الجميع أن أتولى أنا رئاسة مجلس إدارة الموسوعة وأنا مقرره ومستشاره ورئيس التحرير. وعزم مدير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، محيي الدين صابر، إصدار قرار بالتكليف باعتباره صاحب الحق. لكنه خشي من مضايقات من عرفات ومن إزعاجات وإحراجات كان هو في غنى عنها. فسألني إذا كان عرفات «سيلتزم الحياد» عند صدور القرار. وطلب أن أزور عرفات في مكتبه في تونس. ففعلت. وبادرته إلى تعزيته بوفاة أحمد المرعشلي (وكان عضواً سابقاً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وكان قد مضى على رحيله المفاجئ عدة أسابيع) وعاتبته لأنه لم ينع الرجل ولم يعزِّ به

عائلته والموسوعة. فزعم أنه فوجئ بالخبر وأن لا علم له بذلك (العذر المعهود).

وأخبرته أن قراراً قد صدر عن مكتب رئيس المنظمة العربية بتعييني رئيساً لمجلس الإدارة، وأن الدكتور صابر وأنا لا نريد أن يقرأ هو الخبر في الصحف فيكون آخر من يعلم، وأنني أنا شخصياً سأرفض التعيين إذا كان عرفات سيتابع حملته ضد الموسوعة، إذ كفانا، هو وأنا، صدامات يذاع خبرها بين جماهيرنا الفلسطينية والعربية الأمر الذي له انعكاسات سلبية على المسيرة الفلسطينية.

أبدى تأييده ومباركته. وطلب من مدير مكتب المنظمة في تونس، الحكم بلعاوي، أن يبعث بالرسالة المطلوبة «بتعيين الدكتور صايغ رئيساً لمجلس إدارة الموسوعة». فقاطعته قائلاً: لا يا أبو عمار. أنت لا تعيّن، التعيين من صلاحية الدكتور صابر. أنت فقط مدعو لإبلاغ الدكتور صابر أنك تبارك هذا التعيين ولا مانع لديك من حصوله. ولما خلف مسارع الراوي صابراً في المنصب، أخذ يتلقى شكاوى من عرفات على قرار صابر وكأنه اتخذ بدون علمه أو رغماً عنه!

وكنت في العام ١٩٨٢ أصبت لأول مرة بنوبة في القلب. وبدأت منذ ذلك التاريخ أعالج. وتكررت النوبات عدة مرات طيلة الثمانينيات والتسعينيات. وأدخلت مراراً إلى المستشفيات.

وفي أحد اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بغداد، في أوائل التسعينيات، عرض عضو اللجنة، أبو علي مصطفى ممثل الجبهة الشعبية (الذي استشهد في فلسطين لاحقاً) موضوع معالجتي واقترح أن تتولى المنظمة تغطية نفقات سفري إلى الولايات المتحدة لإجراء عملية جراحية للقلب. ووافق الأعضاء المجتمعون، بما فيهم عرفات رئيس اللجنة، بالإجماع. واتخذ قرار رسمي بهذا الشأن وطلب من عرفات أن يتولى اتخاذ ما يلزم من إجراءات أقلها وأولها إبلاغي. وبالطبع، وكالعادة، لم أبلغ بالقرار رسمياً حتى هذه الساعة. هذا يعني أن القرار لم ينفذ إطلاقاً. وكان خبر القرار قد بعث به إليّ أبو علي مصطفى بصورة شخصية، مع صديق مشترك (حسين أبو النمل). وأذكر أني قلت لحسين: أنا واثق أن القرار صدر، لكني غير واثق أنه سينفذ.

لم أكن أرجم بالغيب. كانت لديّ الخبرة الكافية في مواقف ياسر عرفات من تسديد

الحسابات المالية مع مستحقيها في ربطها دوماً بتسديدهم هم لحساباتهم السياسية والمعنوية والشخصية معه هو.

في حوالي العام ١٩٧٣ ركب في سيارتي أحد مسؤولي المنظمة، وكان صديقاً حميماً. وكانت زوجتي تقود السيارة لأن عينيّ المصابتين تمنعاني من ذلك. وكانت السيارة في حجم صغير جداً، هو الأصغر من نوعه، المعروف بميني مورس، أي مورس الصغرى. استغرب الصديق المسؤول أن تكون سيارتي بهذا النوع «المعيب». وعلّق: إنك تهين السلك الدبلوماسي حينما تضع لوحة دبلوماسية على سيارة من هذا النوع. وأضاف: لماذا «لا تطلب» سيارة مرسيدس من أبو عمار، فأنت أهل لذلك، وكل المسؤولين لديهم أفخم السيارات؟ قلت: لن أطلب أبداً. قال: حسناً، أنت عنيد «ورأسك كبير». دع زوجتك تطلب نيابة عنك. ولم يكمل نصيحته بعد أن نظر علامات الرفض والاستنكار في عينيّ زوجتي.

وظلت كلمات الرجل ترنّ في أذني: «إن عرفات لا يعطي إلّا إذا استجدي». اطلبوا تجدوا، كما قال السيد المسيح. ولم أكن أطلب. فضلت أن لا آخذ حقي على أن أطالب به.

سيجد القارئ صعوبة كبيرة إلى حد عدم التصديق حينما يعلم أن معالجتي من نتائج الاعتداء الإرهابي الصهيوني عليّ تموز/يوليو ١٩٧٢، سواء في مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، حيث بقيت أشهراً، أو في رحلتيْ علاج إلى لندن ١٩٧٣ - ١٩٧٤ لمعاينة الاختصاصيين بالنظر والسمع وبتر الأصابع، أو في الرحلات اللاحقة إلى لندن ليتابع الأطباء المختصون المعاينة طيلة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، أو في تسديد فواتير العلاجات والأدوية والفحوصات في مدى ثلاثين سنة، أنها كلها لم تتكفل بها منظمة التحرير بالمساهمة بدفع قرش واحد. أقول ذلك الآن وأنا أعرف أنه يصعب تصديق كلامي بسهولة.

ففي ١٩٧٢ غطّى التكاليف عدد من الأصدقاء القادرين، بدون طلب أو علم مني، وعلى رأسهم حسيب الصباغ وسامي العلمي. وكان سميح العلمي مدير أحد أقسام المستشفى يحمل الدكاترة المعالجين على تخفيض مخصصاتهم كلما أدخلت إلى

المستشفى. وأذكر أن عدداً من الاختصاصيين كانوا يعالجونني باستمرار متطوعين، وبينهم الأطباء عدنان هلسه وصلاح سلمان وسامي زنانيري وسمير سلمون وسميح العلمي ونشأت حمارنة وأحمد تيم. أما الرحلتان العلاجيتان الرئيسيتان إلى بريطانيا ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ فقد غطى تكاليفهما الكاملة مسؤولان عربيان كبيران: الرئيس السوري حافظ الأسد ورئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وبينما كلّف الرئيس الأسد الطبيب نشأت حمارنة بالإشراف على لجنة طبية سورية تتولى المعالجة، عهد الشيخ زايد إلى الدكتور عزالدين إبراهيم (رئيس جامعة العين) أن يتولى الإشراف على معالجتي في لندن. وقمت بسداد تكاليف العلاج، في ما بعد هاتين الرحلتين، من حسابي وحساب زوجتي الخاص.

وأكثر من ذلك، أقام جنود جيش التحرير الفلسطيني الذي كلفوا بحراستي في أعقاب الاعتداءات الإرهابية المتوالية الثلاثة (١٩٧١ ـ ١٩٧٤) بشقة صغيرة في جوار الشقة التي أقيم فيها منذ ١٩٦٤ ولا أزال. ولما اضطر جيش التحرير إلى الانسحاب من لبنان خريف ١٩٨٢ رفع محامو البناية دعوى عليّ شخصياً مطالبين بتعويض مالي كبير عن استخدام الشقة في السنوات الثماني الماضية، علماً أن الجنود قاموا بحراسة البناية والحي كله وحموهما من موجة الاحتلالات والاعتداءات والسرقات التي كانت شائعة آنذاك. وأرسلت إلى ياسر عرفات أطلب منه أن يتولى الصندوق القومي الاتصال مع محامي البناية وتصفية الحساب. ورفض مع أن اثنين من مديري مكاتب المنظمة، من ذوي العلاقة، توليا الاتصال به وأفهماه أن المسألة تخص المنظمة ولا تخصني شخصياً. وكنت بين خيارين: إما أن أرفض أن أسدد الحساب فأساق إلى المحكمة وهناك أبلغ القاضي أن منظمة التحرير، لا أنا، هي المتهربة من تسديد الحسابات (مع العلم أن مثل هذا الاتهام، في ذلك الوقت بالذات، كان سينال من سمعة المنظمة كثيراً جداً)، أو أن أتولى الدفع من جيبي الخاص لحماية سمعة المنظمة، بل وسمعة فلسطين والوجود الفلسطيني في لبنان. وهذا ما حصل. ولعلي الوحيد في تاريخ منظمة التحرير في أربعين سنة الذي تولى تطبيب نفسه وحراسته من جيبه الخاص دون أن تساهم المنظمة بقرش واحد. إضافة إلى أني الوحيد، كما أحسب، الذي خدم في المنظمة عشر سنوات مديراً عاماً ولما ترك العمل لم يتقاضَ قرشاً واحداً تعويضاً قانونياً. تماماً كما كنت «الموظف» الوحيد في المنظمة الذي تنازل عن أكثر من ثلث مرتبه الشهري طيلة عمله فيها!

سميح العلمي، رئيس قسم المختبرات في مستشفى الجامعة الأميركية، أحد الذين لم يصدقوا، بالرغم من صداقتنا، أني أطبب نفسي وأشتري أدويتي الكثيرة على حسابي الخاص. وذهب من وراء ظهري إلى تونس حيث كان عرفات يقيم في الثمانينيات مستفسراً. لكن عرفات تظاهر أمامه أنه هو أيضاً لم يتبادر إلى ذهنه أن المنظمة لا تتكفل بتأمين علاج أحد الذين عملوا في رحابها وعرّضوا حياتهم للخطر. وأمر، أمام العلمي، مدير مكتبه بأن تتولى المنظمة تعويض ما دفعته أنا حتى ذلك التاريخ من جيبي الخاص. وكدفعة أولى أمر بإرسال حوالة بمبلغ ثلاثين ألف دولار، على ما أزال أذكر. وعاد الطبيب الصديق فرحاً من ناحيتين: اكتشف أني لم أكذب عليه، وحصل لي على تأمين صحي. وانقلب سروره غضباً حينما قلت إن لا المبلغ المذكور ولا أية مبالغ أخرى، وصلت أو ستصل. ومات الصديق بعد تلك الحادثة بحوالى عشر سنوات ولم يكن أي مبلغ قد وصل. واكتشف، ما سبق أن اكتشفته من قبل، أن الوعود تتبخر بلحظة إعلانها!

لكن هل كنا نناضل لنكافأ؟ النضال الصحيح لا ثمن له. هذا ما آمنت به ومارسته في الأربعين سنة الأخيرة من حياتي.

لا أروي ذلك متباهياً ولا شاكياً ولا متباكياً. إني أكتب للتاريخ. لا شك أن الكثيرين من الفلسطينيين، ومن العرب الآخرين، أعطوا فلسطين أكثر مما أعطيت وقدّموا تضحيات لا يسع المرء إلا أن ينحني أمامها احتراماً. وعلى التاريخ أن يسجّل أن هناك كثيرين أعطوا فلسطين بدون مقابل. وأعطوها أكثر مما أخذوا. ومن الظلم أن تضيع تضحيات فلسطينيين (وعرب) في خضم الفضائح التي يتناقل الناس أخبارها عن فلسطينيين أخذوا من فلسطين الكثير ولم يعطوها إلا النزر اليسير، كسبوا من البلد والقضية والنضال أموالاً وعقارات ومراكز ووظائف، كل ذلك قبل أن تتحرر فلسطين. ولست أدري ماذا سيحصل بعد التحرير. فالمسألة ليست توازناً بين ما أعطى المرء وبين ما نال. إنما هي مقارنة بين أفراد يعطون ويضحون بلا مقابل وبين قيادات تبني من عطاءات هؤلاء وتضحياتهم عروشاً لها، في شكل عمارات وحسابات مصرفية وشركات ومشاريع استثمارية، ومراكز وألقاب. ولا ريب أن التاريخ لن يرحم أبطال الاستغلال والفساد، حتى ولو نسي أبطال الجهاد والعطاء والبناء الحقيقيين الصامتين والراضين دوماً.

والواقع أني إذ أنظر إلى الموضوع الآن ومن بعيد إنما أشعر أني ربحت ولم أخسر. ربحت

في هذه «المعركة» مع عرفات مرتين: مرة بأني صمدت وتابعت المسيرة مهما كانت التضحيات. ومرة لأني لم أحقق له رغباته بالانحناء أمامه والحصول على حقوقي بثمن باهظ هو الولاء الشخصي. كان لا يؤدي حقوق الناس إلا إذا ضمن ولاءهم. أما أنا فتنازلت عن حقوقي مقابل الاحتفاظ باستقلالي وكرامتي.

لقد عشت حياتي كلها، في المنزل مع العائلة، ثم بعد الزواج، حياة بسيطة متواضعة، بعيدة عن الأبهة والفخفخة، وتجسد ذلك في طبيعة المنزل ومساحته وفي أثاثه وأدواته. وبإمكاني، وزوجتي، أن نواصل هذا النمط من العيش المتواضع حتى آخر أيامنا. ونترك البذخ والرخاء لغيرنا. فنحن اللذان اخترنا ذلك. وكان بإمكاننا أن ندخل عالم الترف والإسراف لو أردنا لكننا نرضى بواقع بنيانه. ولا يضيرنا أن الشقة بالإيجار. وأننا لا نملك عقاراً ولا سهماً في شركة ولا حصة في مشروع. وليهنأ الآخرون بأموال جنوها على حساب الكرامة والثقة واحترام الذات.

لا نذكر موتانا إلا بالرحمة. رحم الله ياسر عرفات. كم أتمنى، وأقول ذلك من صميم قلبي، لو أمكنني أن أتذكره بخير واحد عمله من أجل فلسطين عبر المؤسسات الثلاث التي توليت إدارتها ١٩٦٦ ــ ١٩٩٣: مركز الأبحاث ومجلة «شؤون فلسطينية» و«الموسوعة الفلسطينية». ربما عمل الكثير من أجل فلسطين في ميادين ومجالات أخرى. أنا لا أؤرخ لحياته ولا أقيّم أعماله. أما في إطار إسهامه في هذه المجالات الثقافية الثلاثة فإنه لم يكتفِ بعدم دعمها وتطويرها وتسهيل أمورها، بل حاول جهده أن يجهضها ويلغيها. وقد نجح، مع الأسف. وكان له ما أراد. إنما لمصلحة من؟ هذا هو السؤال الذي أود أن أتركه لدى القارئ.

أعترف أن إخواناً كثيرين (وبينهم أصدقاء مخلصون) يتهمونني بالمغالاة في نقد ياسر عرفات في المشاريع التي أسست أو/ أشرفت عليها. وان هناك ظلالاً من «الهوس» تنتابني حين أتحدث في الموضوع ــ والواقع أني قلما أتحدث فيه، بل إني أتردد في خوضه إلا عند الضرورة. وهذه هي المرة الأولى التي أتناول العلاقة مع عرفات بشكل مفصل. ربما سيطر الكابوس على عرفات أكثر مما سيطر عليّ. فأنا، مثلاً، أنتقد في عرفات ما أراه خطأ، وما لمست فيه سوءاً، بالتجربة الشخصية والبرهان الملموس. أما عرفات ككل، كإنسان أو قائد أو رئيس، فلا أتناوله ولا أتناول أعماله إلا من جانب الخبرة والمعرفة

الموثوقة. وأترك للآخرين، أو لي في مجال آخر غير هذا الكتاب، تقييمه، شخصية وسيرة وأعمالاً وتصرفات، والحكم له أو عليه. وأسأل نفسي أحياناً، وأنا أحاول «التحرر» من سيطرة وهم أو هوس مزعومين: لو وقعت تجربتي لشخص آخر ماذا كان سيروي عن عرفات في مذكراته؟ وأسأل نفسي أيضاً، لو قارنت «هوسي» المزعوم من ذلك الرجل مع «هوسه» هو مني، أما كنت أنا هو الأكثر عدلاً واتزاناً وإنصافاً للآخر؟

كنت أفهم أن يحاول عرفات عرقلة أي مشروع ثقافي أبدأ به أو أشرف عليه، مديراً لمركز أو رئيساً لتحرير مجلة أو موسوعة ــ بالرغم من معرفته الأكيدة أن هذه المشاريع إنما هي مكرسة لخدمة قضية نصّب نفسه وصياً عليها. لكن يصعب عليّ أن أفهم أن يضيق صدره برغبة آخرين بالاعتراف بنشاطات ومشاريع قمت أنا بها حتى بعد أن لم تعد لي أدنى علاقة بالمنظمة التي يترأس. قررت لجنة خاصة في دائرة الثقافة في العامين ١٩٨٩ ــ ١٩٩٠ أن تكرّم مجموعة من الأعلام الفلسطينيين ممن ترى إبداعاً في الكتابة والفكر والأدب والفن في أعمالهم. ورأت اللجنة، لسبب أجهله وربما أستغربه، أن يكون اسمي من ضمن أسماء «المبدعين» الذين أرادت أن تكرّمهم باسم فلسطين. ونشرت مجلة «البيادر» (التي أصدرتها دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية لوقت قصير) الأسماء، ومن ضمنها اسمي. وكذلك تضمنت القائمة اسمي شقيقيّ فايز (في الفكر) وتوفيق (في الشعر). ولم أتلقَّ أنا (ولا أي من ذوي الشقيقين الراحلين) خبراً أو إشعاراً رسمياً، ولا دعوة لحضور احتفال التكريم وتسلّم الدرع. ولما عاتب بعضهم دائرة الثقافة كان الجواب أن السيد الرئيس فشل في العثور على عنواني أو عنوان زوجة فايز أو أشقاء توفيق! (في ذلك الوقت بالذات كان مكتب شقيقي يوسف مجاوراً بل وملاصقاً لمكتب عرفات في تونس!).

وبعد خمسة عشر عاماً من هذه الحادثة، أعلن الاتحاد العام للأدباء والكتّاب العرب في الذكرى الخمسين لتأسيسه (خريف ٢٠٠٤، في دمشق برعاية رئيسي الجمهورية في سورية ولبنان) عن رغبته في تكريم عشرين كاتباً مبدعاً عربياً أسهموا في خدمة الثقافة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، واختارني الاتحاد وكنت الفلسطيني الوحيد. رُوي لي (والله أعلم) أن السيد ياسر عرفات حاول بصفته رئيساً للسلطة الفلسطينية أن يستبدل اسمي باسم كاتب آخر يختاره هو. ولم ينجح!

(*)

في الثالث عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ سقطت الأقنعة نهائياً عن وجه السيد ياسر عرفات، ومعاونيه وبطانته وزلمه وحاشيته. وانكشفت النوايا والمخططات. وتبيّن لماذا كان مركز الأبحاث ومجلته والموسوعة الفلسطينية (المجندة كلها ضد الاستسلام) هدفاً دائماً للطعن ومحاولات الإلغاء والتدمير. إن وصول المسيرة إلى تسوية ٩/١٣ الاستسلامية كانت تفرض هدم العقبات وإزاحة العراقيل. لا بد من شطب النضال الثقافي لتحقيق الاستسلام السياسي.

مرة أخيرة، رحم الله عرفات وغفر له. لقد عمل علي قتل المركز والمجلة والموسوعة. ونجح. لكن الخاسر كان فلسطين، قضية وثقافة ونضالاً. وإذا كان هو يناضل فعلاً من أجل فلسطين وقضيتها فإنه هو الخاسر أيضاً. أما أنا فأعتبر نفسي منتصراً في «المعركة» معه، بصمودي، وصمود مشاريعي الثلاثة معي، لعدة سنوات. عاش المركز معي عشر سنوات، والمجلة ست سنوات، والموسوعة ست عشرة سنة. استمرار هذه المشاريع مدداً طويلة نسبياً، بالرغم من الحرب النفسية والمالية ضدها، هو الثمن الذي قبضته وأعتز به. فقد أعطاني الثقة بالنفس والقدرة على مواصلة مجابهة التحديات الخارجية (مع العدو) والداخلية (مع القيادة). ولم أندم على أية خسارة مالية أو معنوية حاول عرفات إنزالها بي فهي زهيدة جداً مع الانتصار على الذات وعلى الخصم والعدو والثبات في المعركة.

لا أزعم أني الضحية الوحيدة لعرفات. كان عرفات ضد المؤسسات المستقلة، ضد عقلية المؤسسة. لا يريد إلا أتباعاً، أفراداً أو مؤسسات. وبقدر ما دعم الأتباع وحماهم قاوم المؤسسات. ولعلي الوحيد من مسؤولي المؤسسات «العاصية» الذي صمد عشرين سنة. تعاقب على رئاسة الصندوق القومي خلال هذه الفترة أكثر من خمسة. وكذلك على رئاسة أركان جيش التحرير الفلسطيني. أما مركز التخطيط فإن شقيقي يوسف لم يتحمل عرفات إلا ثلاث سنوات فقط. إذن فأنا الوحيد الذي صمد طويلاً. **والصمود** ولدّ **الصدام** المستمر.

إثر استقالتي من مركز الأبحاث سألني دبلوماسي عربي أوفده إلى بيروت رئيس دولته خصيصاً ليستفسر مني عن أسباب استقالتي وظروفها وخلفياتها. أجبته أن هناك عشر نقاط كان كل منها كافياً لأن تتوتر العلاقات مع رئيس المنظمة. وحدثته عنها مطولاً. فردّ باختصار: ولماذا وكيف بقيت في موقعك طول هذه المدة ونحن نعرف أن ليس فيه

ما كان يغريك؟ فأنت لا تطمع بمكسب ولا منصب. قلت إني أردت أن أحقق رسالة. كنت أعرف أن قوانا ليست متوازنة. إنما استطعت في دائرة ضيقة أن أقول «لا» وأنا أقاتل من الداخل لأثبت للمثقف العربي الملتزم أن كلمة «لا» تستطيع أن تفعل المعجزات، وقد فعلت معجزة المركز (والموسوعة فيما بعد)، ولو انسحبت من بعد أول معركة لكنت أتحت للقيادة أن تحقق مقاصدها بإنهاء المركز وقتل رسالته. وفي زمن تهاوي المثقفين أمام الإغراءات والتحديات استطاع مثقفو المركز (وكذلك مثقفو الموسوعة) الصمود أكثر من عشرين عاماً. وكان هذا هو الانتصار الكبير.

أما النقاط العشر التي حدثت الموفد الرئاسي عنها فيمكن أن أجملها بما يلي:

أولاً، تمسك المركز باستقلاله الفكري والذاتي. وعرفات يرفض استقلال مؤسسات الثورة ويحاول «تدجينها» لتخضع لإدارته ولإرادته مباشرة.

ثانياً، كان المركز مؤسسة علمية في أغراضها وأساليبها وإنتاجها والعاملين فيها. ولم يكن عرفات يثمّن العلم والأسلوب العلمي.

ثالثاً، كان شعار عرفات أن «من ليس معي فهو ضدي». لذلك لم يكن يهمه أن المركز لم يرهن نفسه لمصلحة خاصة لأي فصيل أو تنظيم. بل أراد رهن المركز لمصلحته هو. حتى في العلاقات مع فتح كان يرفض هذه العلاقات إذا قامت مع قياديين آخرين في فتح.

رابعاً، طبّقت في المركز نظامية دقيقة. وكان عرفات على طرف نقيض مع مثل هذه النظامية، وكان يسخر منها باستمرار ويعتبرها بضاعة أجنبية دخيلة تتناقض ومفهوم الثورة.

خامساً، لم يكن عرفات يرتاح لانتمائنا لمنظمة التحرير واعتبارها مرجعيتنا الرئيسية. ولم يكن عرفات يرى في المنظمة إلا أداة لممارسة سياساته وغطاء للتستر على أفعاله.

سادساً، اعتبر عرفات المثقف عموماً والمثقف في إطار منظمة التحرير خصوصاً مفتياً يدعم رأيه هو بالحجج والشواهد، لا صاحب رأي مستقل يستوحي ضميره وعلمه.

لذلك لا يستطيع أحد من «مستشاري» عرفات أن يزعم أنه كان مستشاراً بالمعنى الصحيح للكلمة. كانوا كلهم كتبة وناطقين باسمه فقط.

سابعاً، حافظ المركز على شفافيته وتمسكه بالأنظمة والقوانين ومنع التوصيات والتدخلات والمحسوبيات والاستثناءات والمعاملات «تحت الطاولة» وخلف «الكواليس». وذلك على نقيض من ممارسات معظم المؤسسات الأخرى.

ثامناً، عرفات رجل ضعيف جداً أمام الشائعات والأقاويل ووشوشات الحاشية ودسائسهم. ويستوحي هذه المعلومات غير المسؤولة وغير المسندة في قراراته دون أن يتحقق من صدقها وموضوعيتها.

تاسعاً، عُرف عرفات بغيرته من النجاح إذا قطف ثماره فرد أو جماعة لا تدين له بولاء كافٍ يمكّنه من تجيير النجاح لشخصه.

عاشراً، وأخيراً، وهذا هو الأهم. رفع المركز منذ إنشائه شعار التحرير والعودة إلى فلسطين، كل فلسطين من البحر إلى النهر. وبعد هذا الحديث مع الدبلوماسي العربي بعشرين سنة أصبح من السهل إدراك أهمية هذه النقطة، حينما أصبح «التحرير» و«العودة» شعارين بائدين ومرفوضين عملياً. وأصبح النضال فعلاً ماضياً والجهاد إرهاباً واستبدلت العودة بمشاريع التوطين المتسترة.

قلت للموفد الكبير: أتسأل بعد هذا لماذا تخليت عن مركز الأبحاث؟ وهو ما يجوز لي أن أقوله لمن يسأل، بعد ذلك بعقد ونصف العقد، لماذا تخليت عن «الموسوعة الفلسطينية»؟

مرة أخرى وأخيرة أقول: رحم الله ياسر عرفات.

٧

في الحزب

لم أبق في الحزب. لكن بعض الحزب بقي فيّ

«الحزب» في مصطلحات العائلة هو الحزب السوري القومي (الذي أضيفت إلى اسمه في العام ١٩٤٧ كلمة الاجتماعي). وقد انفرد الحزب المذكور بهذا الاستئثار منذ أواسط الثلاثينيات حتى اليوم. فمن الجهة الأولى انضم أكثر من نصف أفراد العائلة إلى الحزب واستلموا فيه مراكز قيادية متفاوتة، وترك معظمهم بصمات في تاريخ الحزب ومسيرته الطويلة. ولم يكن الأفراد الآخرون بعيدين أو مناوئين للحزب بل يمكن أن نصفهم بالمؤيدين. ومن الجهة الأخرى لم ينخرط أي من أفراد الأسرة في يوم من الأيام في أي حزب سياسي آخر.

التحق يوسف وفؤاد وفايز بالجامعة الأميركية في بيروت بين العامين ١٩٣٤ و١٩٣٨ تباعاً، كل بعد تخرجه في المدرسة الثانوية (الأول في صيدا والآخران في صفد). وكانت الجامعة الأميركية آنذاك مسرحاً للنشاط المبكر للحزب الذي أسسه زعيمه أنطون سعادة في خريف العام ١٩٣٢. وقد ظلت الجامعة، حتى إعدام سعادة بعد إنشاء الحزب بسبع عشرة سنة، مركزاً قوياً لنشر أفكار الحزب والدعوة له.

لم يكن غريباً أن يتأثر الأشقاء الثلاثة (وأنا من بعدهم) بالعقيدة السورية القومية، وخاصة من حيث تشديدها على الواجب القومي والعلمانية ومناوأة الطائفية، ومن حيث مقاومتها

للمخططات الصهيونية لغزو فلسطين وابتلاعها. فقد انطلق الجميع من قاعدة تتميز بالوطنية وبالعلمانية والعداء للصهيونية ـ وهي جو البيت في طبريا ومعتقدات الوالدين. لقد تشربنا، مع باقي الأشقاء، الوعي الوطني والاجتماعي طيلة سني الطفولة والمراهقة بشكل طبيعي ومتواصل.

إضافة إلى ذلك فإن إقبال عناصر من النخبة الثقافية في لبنان على الحزب وهو بعد في سنواته الأولى أغرى شباباً مثل الصياغ الثلاثة على الانضمام إلى الحزب وهم إنما جاءوا من أسرة ومحيط نخبوي ثقافياً بكل معنى الكلمة. لا ننسى أن الحزب في النصف الثاني من الثلاثينيات كان يزخر ويزهو بنجوم لامعة في دنيا الفكر والأدب والعلم والفن أمثال توفيق الباشا وجورج حكيم وحافظ المنذر ورشدي المعلوف وزكي النقاش وسعيد عقل وصلاح لبكي وصليبا الدويهي وصلاح الأسير وعمر الأنسي وغبريال الجميل وفخري المعلوف وفؤاد سليمان ومعروف سعد ومعروف صعب ومصطفى فروخ ووليم صعب ويوسف الخال. هؤلاء، والعشرات من أمثالهم، كانوا نقطة جذب لتلامذة في الجامعة الأميركية أمثال يوسف وفؤاد وفايز صايغ.

نستطيع أن نقول إن أركان دعوة الحزب الأربعة: حرية، واجب، نظام، قوة، قد وجدت أساساً لها في التربية البيتية كممهد ومنطلق. وقد قامت هذه التربية على احترام عضو الأسرة لحريات الآخرين مع تقيده بواجباته. ومارست الأسرة نظاماً شديداً وانضباطاً رائعاً في تعاملاتها وعلاقاتها مع بعضها بعضاً ومع الآخرين. وهكذا فإن مناخ البيت في طبريا لم يختلف عن المناخ الحزبي الذي اكتشفه الأشقاء في بيروت عند تعرفهم على الحزب ثم انتسابهم إليه.

انضم يوسف إلى الحزب في العام ١٩٣٦ (وكان في العشرين من عمره). وسريعاً ما أصبح قريباً من سعادة، يلتقيه باستمرار ويجالسه ويحاوره ويرافقه في رياضاته في المشي وتسلق الجبال والسباحة ولعب التنس. وكثيراً ما اشتركا في الإقامة في منزل واحد في شارع جان دارك في بيروت، في منزل آل المعلوف (في الطبقة الثالثة من بناية طقوش). حتى إن سعادة حينما رغب أن يحافظ على سرية مراسلاته مع الفتاة التي أحبّ آنذاك (في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي)، والتي انتقلت من لبنان إلى العراق، طلب منها أن توجه رسائلها إلى صندوق بريد يوسف في الجامعة وهو يوصلها إليه ـ كما تقول الأديبة

أدفيك جريديني شيبوب في مذكراتها.

في أربعينيات القرن الماضي، وفي غياب سعادة في ديار المهجر (في أميركا اللاتينية)، ترقى يوسف في المراتب الحزبية حتى عُين مفوضاً عاماً للحزب في «سوريا الجنوبية»، أي في فلسطين. وأصبح المسؤول الأول للحزب في كل الأراضي الفلسطينية مشرفاً على منفذيات الحزب ومديرياته لعدة سنوات، إلى أن وقع في أسر القوات الصهيونية في أيار/ مايو ١٩٤٨. ولكن يوسف انقطع عن تحمل أية مسؤولية حزبية بعد أن أطلق سراحه ربيع ١٩٤٩ وأقام في لبنان وألغى كل ارتباطاته، وإن احتفظ بعلاقات صداقة مع معظم معارفه من أعضاء الحزب ومسؤوليه ـ ولعل ذلك الوضع كان «حلاً وسطاً» لموقف يوسف من سعادة بعد الحملة التي شنّها مسؤولون في الحزب ضد فايز إثر خلافه مع سعادة وانسحابه من الحزب وإعلان سعادة طرده، في خريف ١٩٤٧.

أما الشقيق الثاني، فؤاد، فقد انضم إلى الحزب ١٩٣٧، وكان طالباً في كلية الهندسة في الجامعة الأميركية. وظل عضواً في الحزب حتى مطلع الخمسينيات، حينما جمّد عضويته بحكم التحاقه بالخدمة العسكرية في الجيش السوري ضابطاً في سلاح الهندسة. ولا أعلم بالضبط المسؤوليات الحزبية التي عهد بها إلى فؤاد في تلك الأعوام الخمسة عشر. لكني أذكر أنه كان في وقت من الأوقات منفذاً عاماً في إحدى المنفذيات.

فايز هو «الصايغ» الذي ترك البصمات الأقوى في تاريخ الحزب. ومع أن سنوات عضويته لم تبلغ العشر (١٩٣٨ ـ ١٩٤٧) إلا أنها كانت حافلة بالنشاط في مجالات الثقافة والفكر والدعاوة والسياسة. وسرعان ما تبوأ فايز بعض أرفع المراكز في الحزب: عميداً للإذاعة وللثقافة، ورئيساً لتحرير جريدة الحزب اليومية ومجلته الثقافية الشهرية، و«ناموساً لمجلس العمد» (أي أميناً لمجلس الوزراء الحزبي). كما كان، عملياً، ناطقاً باسم الحزب وموفد القيادة إلى معظم المؤتمرات والاجتماعات واللجان السياسية المحلية والدولية في ما بين ١٩٤٢ و ١٩٤٧. وكان خطيب الحزب بلا منازع أ يتجول بين المنتديات في كل من لبنان وسورية وفلسطين (وكان لكل حزب عقائدي في لبنان الأربعينيات خطيبه الرسمي والشعبي: نصري المعلوف في النداء القومي والياس ربابي في الكتائب اللبنانية ورمضان لاوند في النجادة ورئيف خوري في الحزب الشيوعي وفايز صايغ في الحزب القومي). وقد عرّضه نشاطه الحزبي إلى ملاحقة السلطات الفرنسية ثم اللبنانية عدة

مرات، وإلى صدور قرارات بالطرد من لبنان، وإلى اعتداءات قام بها بعض أعداء الحزب ترك أحدها ندوباً وآثاراً بقيت على جبينه إلى حين وفاته ١٩٨٠.

حينما عاد سعادة إلى الوطن من «مغتربه القسري» كما يدعو القوميون إقامة سعادة في المهجر في السنوات السبع الأولى من أربعينيات القرن الماضي، فوجئ بلا شك حين نزوله من الطائرة في مطار بئر حسن في بيروت بأكثر من أربعين ألف رجل وامرأة يخرجون في صفوف منظمة لاستقباله والترحيب به. فقد غادر لبنان ١٩٣٩ وأعضاء الحزب لا يتجاوزون الآلاف القليلة. ولا شك أن سعادة أدرك (وإن لم يعترف بذلك) أن قيادة الحزب لم تكن كسولة ولا متقاعسة في غيابه. ولكن مفاجأته لم تكن أكثر من مفاجأة فايز، الذي انتدبه الحزب للترحيب بسعادة في خطاب جماهيري يبدو أنه حذف (؟!) من الفيلم الرسمي الذي سجّل عودة سعادة ويعرض أحياناً في بعض المناسبات. الذي فاجأ فايز هو بعض المواقف والتعديلات في «المبادئ» التي أعلنها سعادة في خطابه الطويل والتاريخي التي وجد فايز فيها «خروجاً» على مبادئ الحزب المعلنة والمتفق عليها، مثل تعديل حدود «الوطن السوري» لتشمل العراق وقبرص إلى جانب الديار السورية الأربع (الشام ولبنان والأردن وفلسطين)، ومثل تبديل اسم الحزب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومثل وضع فلسفة اجتماعية للحزب كجزء من عقيدته، وهي الفلسفة التي أطلق سعادة عليها اسم «المدرحية» (المشتقة من كلمتي المادة والروح).

حفلت الأشهر الستة التي تلت عودة سعادة بنقاشات حادة بين سعادة وفايز حول هذه الأمور، وحول «حق» زعيم الحزب بأن «يفرض» على الأعضاء آراءه الفلسفية الصرف وخاصة من حيث علاقة الفرد بالمجتمع، وكذلك حول عمل القيادة وسياساتها خلال غياب سعادة الطويل، وخاصة من حيث التركيز على مبادئ الحزب الإصلاحية أكثر من التركيز على سوريّة الأمة في الدعاوة الحزبية والعمل السياسي في لبنان عموماً.

لا شك أن عوامل نفسية وانفعالات متسرعة وخيبات أمل متبادلة أسهمت في تأجيج نار الخلاف بين زعيم الحزب العائد وبين أكثر دعاة الحزب نشاطاً. وقد أضاف إلى ذلك التأجيج تشبث نفر قليل من القيادة السابقة بلبنانية الحزب في مواجهة سوريته (وإن لم يكن فايز يشاطرها الرأي أبداً)، من جهة، وعثور بعض المسؤولين التقليديين على فرصة للنيل من الشاب (لم يكن فايز قد بلغ الخامسة والعشرين) الذي استولى على رضى

الجماهير وإعجابها وكذلك على عقل عدد كبير من مثقفي الحزب ومن المثقفين اللبنانيين من خارج الحزب. وجدير بالذكر أن عدداً كبيراً جداً من أهل الثقافة والفن والعلم في لبنان اقتربوا كثيراً من الحزب في الأربعينيات وساهم بعضهم في نشاطات الحزب الفكرية، بعد أن تخلى عن الحزب أواخر الثلاثينيات بعض كبار الشعراء والأدباء والفنانين والمفكرين اللبنانيين الذين استمالهم سعادة في بادئ عمله الحزبي. وجدير بالذكر أيضاً أن انسحاب فايز رافقه انسحاب عدد من أفراد النخبة الثقافية في الحزب (كغسان تويني ويوسف الخال ويوسف نويهض وحلمي المعلوف وكريم عزقول وسهيل فريجي وفؤاد بدر وسعيد أبو علوان وغيرهم). كما رافق ترك فايز الحزب ابتعاد عدد من أهل الفكر والقلم في لبنان عن الحزب وكانوا قد اقتربوا منه كثيراً، فكرياً، وإن لم ينضموا إليه رسمياً، عبر نشاطات مشتركة مع فايز. ومن هؤلاء إدوار حنين وألبرت بدر وأحمد مكي وجان مرهج وحبيب كوراني ورياض طه وعلي شلق وفريد مدور.

ليس هنا مجال التوسع في الموضوع. ولست أؤرخ للحزب ولا «لقضية فايز صايغ» في الحزب. لكني مضطر إلى ذكر هذه الوقائع لأنها تشكل الخلفية التي انطلقت منها علاقتي بالحزب منذ أواخر الأربعينيات.

ففي أواخر ١٩٤٧، وإثر انسحاب فايز ونشر كتابه «إلى أين ؟» الذي دافع فيه عن موقفه بلغة قانونية وأسلوب رصين، ومغادرته لبنان إلى فلسطين ثم إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراسته لنيل شهادة الدكتوراه، حفلت منشورات الحزب ونشراته وأدبياته بكم هائل من التهجم والتشويه والتشويش والاتهامات ـ وهو أسلوب اعتادت عليه الأحزاب العربية في مناسبات مثل هذه للطعن بالشخص المغضوب عليه ولتملّق الزعامة والتقرب منها. ولا أزال أذكر أن مراهقين وشباباً صغاراً وتلاميذ ثانويين شاركوا في تلك الحملات ضد فايز، وخاضوا في مواضيع فلسفية وقضايا فكرية لم يكونوا يفهمون معناها أو يستوعبون مدلولاتها. وأذكر بشكل خاص طالباً في مدرسة ثانوية (أصبح فيما بعد سياسياً لبنانياً بارزاً) كتب عبارات اتضح لي بعد عدة سنوات وخلال مناقشات معه (وقد أصبحنا صديقين، ولا نزال) أنه لم يكن يفهم معنى العبارات التي كتبها أو استشهد بها ولم يكن قد اطلع (وربما ما زال حتى اليوم!) على أي من كتابات الفيلسوفين الأوروبيين بردياييف وكركيغارد اللذين اتُهم فايز بأنه كان يسرق أفكارهما ويروجها في «الفكر السوري».

أشير هنا إلى أن شقيقي توفيق روى لي كيف كاد يدخل هو الآخر في الحزب ١٩٤٧ إذ أقنعه بذلك صديقان انتميا إلى الحزب، هشام شرابي وفؤاد نجار. وأخذاه إلى مكتب للحزب لأداء القسم. إلا أنه غيّر رأيه وهو على مدخل الغرفة. شعر أنه بانتسابه إلى الحزب العقائدي سيتخلى عن حريته وسيفقد قدرته على الإبداع.

كنت، عند نشوب مشكلة فايز في الحزب، في السادسة عشرة من العمر. وكنت حتى ذلك التاريخ متحمساً للحزب حماسة عاطفية دون تعمق في دراسة مبادئه. ولم يكن حديث الأشقاء الثلاثة عن الحزب، وما يحملون معهم عند مجيئهم إلى طبريا من مطبوعات حزبية، هو وحده الذي يجعل موضوع الحزب مادة رئيسية في تفكيري الناشئ. فقد أضيف إلى ذلك تدفق العشرات من أعضاء الحزب، وجلهم من النخبة المثقفة، على المنزل في طبريا أو البصة كزوار أو ضيوف. وكان بعضهم يقيم في البيت أياماً. ولا حديث بينهم وبين هذا الشقيق أو ذاك إلا الحزب وشؤونه وشجونه. أذكر من الضيوف من لبنان غسان تويني وهشام شرابي وفؤاد نجار وجوزف سلامة. ومن فلسطين الياس وعزيز سروجي وكميل جدع وجبران جبران وأنطوان أبو نصار وجورج جورج وبطرس صلاح ونايف شبلاق ومعين بشناق وموسى بشوتي. ومن الأردن الضابطان إميل جميعان وكريم أوهان. وأذكر أن اثنين من الذين كانوا يترددون علينا حكم عليهما بالإعدام إثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها سعادة في صيف ١٩٤٩ وهما أديب جدع ومحمد شلبي. وأذكر من زوار البيت بشكل خاص شاباً من عكا اسمه يوسف ملكي. وفجأة لم يعد يظهر وانقطعت أخباره ليتضح بعد أشهر أن أسرته باعت ممتلكاتها في شمال فلسطين لليهود وهربت إلى أميركا اللاتينية. وكان غضب القوميين (ومنهم أشقائي) على رفيقهم السابق شديداً.

لكن الأمر الذي لا أتذكره أبداً بالرغم من أهمية الضيف هو أن سعادة زارنا في طبريا في العام ١٩٣٩ أثناء جولة سريعة قام بها في بعض المدن الفلسطينية قبيل سفره إلى أوروبا (ثم أميركا) بعد نشوب الحرب العالمية الثانية. وما أزال أستغرب لماذا لا تحمل ذاكرتي أي انطباعات عن تلك الزيارة التي يؤكد شقيقي يوسف حصولها مثلما يؤكد أن سعادة نزل ضيفاً عندنا في البيت ليومين أو ثلاثة. وكان سعادة قد تردد علينا عدة مرات في مصيفنا في عين القبو في جبل لبنان ١٩٣٨ وكان ينام في منزلنا أو في منزل آل المعلوف القريب.

غير أن الذاكرة ما تزال تحتفظ بثلاثة مشاهد طريفة من صميم موضوع العلاقة مع الحزب منذ سني الطفولة (١٩٣٧ ـ ١٩٤١).

كنا، معظم أفراد الأسرة، نتردد على قرية البصة في شمال فلسطين حيث كان لوالدتي منزل، وخاصة في فصل الصيف هرباً من حر مدينة طبريا. وفي أحد الأيام جاء يوسف من بيروت حاملاً آلة تصوير فطلبت منه أن يأخذ لي ولشقيقي منير صورة. فاشترط علينا أن «ندخل في الحزب». وبالطبع لم نكن، لا منير ولا أنا، نفهم ما معنى ذلك. فقبلنا فوراً. وأخذنا يوسف إلى سطح المنزل، وطلب من كل منا أن يرفع اليد اليمنى إلى أعلى بشكل معين (وهو شكل تحية الحزب الرسمية) ونقول: تحيا سورية. وعند ذلك أخذ لنا الصورة التي لا أزال أحتفظ بها. وهكذا أكون أحد أقدم أعضاء الحزب، وأصغرهم سناً، دون أن أعي شيئاً حول الموضوع!

أما الواقعة الثانية فإنها لا تجعلني أحد أقدم الأعضاء بل أحد أقدم «المناضلين» في الحزب، وأيضاً دون أن أدرك سر ما جرى وخلفياته آنذاك.

كانت «الكتائب اللبنانية» قد شكلت في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي كردّ فعل وكجواب على ظهور الحزب السوري القومي ١٩٣٢. وكان الصراع بين الحزبين شديداً. وفي تلك الفترة، وبالتحديد في صيف العام ١٩٣٩، جئنا للاصطياف في لبنان، لأن صحة الوالدة كانت قد ساءت ونصح الأطباء لها بهواء الجبال لأنه ألطف وأنقى من هواء البصة الساحلية. واختار الوالد بلدة فاريا الجبلية (ولم تكن آنذاك موقعاً سياحياً مزدهراً كما هي الآن) لأن صهراً له (زوج ابنة شقيقته) كان يقيم في فاريا كمسؤول في الدرك عن الأمن في المنطقة، واسمه إبراهيم بدر. فاستأجر لنا منزلاً صغيراً مجاوراً لمخفر الدرك.

شاهدنا في أحد الأيام مجموعة من شباب الكتائب تدخل البلدة وتنصب لنفسها مخيماً واسعاً تحيطه بأسلاك شائكة وتحيط مدخله بأغصان من النخل وتضع فوقه اسم الكتائب اللبنانية وشعارها المعروف.

استفز الحدث والمنظر شقيقي فايز. واعتبرهما وكأنهما تحدٍّ للحزب، بل له شخصياً، وكأن وجودنا العابر في البلدة يعطينا حق تملك البلدة كلها! وكان فايز في مراهقته

وشبابه المبكر يهوى الرسم والتصوير ويبرع فيهما إلى حد ما. وكان يحمل معه دائماً دفتراً كبيراً بأوراق سميكة يرسم عليها، ورأيته ذات مساء يرسم الزوبعة الحمراء (شعار الحزب) ويحيطها بدائرة سوداء ثم يكتب تحتها: «تحيا سوريا ويحيا سعادة». ثم أغلق الدفتر الكبير على اللوحة وحمله ودعاني وشقيقي منير إلى النزهة والتجول في الضيعة الوديعة التي كانت هادئة حتى وصول الكتائبيين إليها. واتجه بنا إلى مكان مواجه لبوابة المخيم. ويبدو أنه كان قد استطلع المكان وحركة الحراسة وتبين له أن تبديل الحرس يجري في السادسة مساء وأن الحرس القدامى والجدد يلتهون في الحديث عدة دقائق ويأخذهم الحديث عدة أمتار عن البوابة فينصرفون عن مراقبتها.

في السادسة تماماً أخرج فايز اللوحة التي رسمها (الزوبعة الحمراء) وأعطاها لمنير ولي، وأعطانا دبابيس، وطلب منا أن نذهب إلى البوابة ونضع اللوحة على أحد جانبيها ونثبتها بالدبابيس فوق أغصان النخيل.

وحذرنا من أن يرانا الحراس. وطلب منا أن نعود بعد ذلك فوراً إلى البيت. وأعجبنا هذا الطلب «البريء». وقمنا بالمطلوب بحماسة وإتقان وسرعة، الأمر الذي أغرى فايز أن يعيد الكرّة في مساء اليوم التالي. وفعلنا الشيء نفسه للمرة الثانية. ولا شك أن هذه «الهدية» غير المتوقعة وغير المرحب بها أزعجت الكتائبيين كثيراً وأخذوا في اليوم الثالث يشددون الحراسة ويراقبون أهل البلدة وتحركهم وتنقلهم.

دم الشباب الحار في عروق فايز (ولم يكن قد بلغ السابعة عشرة) وحماسته الزائدة تغلبا على إدراكه الخطر الذي يواجهه وشقيقيه الصغيرين من جرّاء «هداياه» المتكررة للحزب المناوئ، ولم ينتبه إلى أنه أصبح هو وشقيقاه تحت المراقبة. ولذلك، وحين توجهنا، منير وأنا، لتثبيت اللوحة على أغصان المدخل، هجم علينا ثلاثة أو أربعة من الحرس. فركضنا بأقصى ما نستطيع من السرعة إلى المخفر ودخلناه واستنجدنا «بعمو» إبراهيم. وزعمنا أن الكتائبيين يلاحقوننا دون ذنب اقترفناه ولسبب نجهله. فخرج إليهم صائحاً وناهراً ومتوعداً «سأقطع رجل كل واحد منكم يتعرض لهذين الولدين أو لأي من سكان البلدة ومصطافيها». ولولا «عمو إبراهيم» لوقعنا، منير وأنا، ضحايا صراع حزبي لم نكن ندرك معناه.

بعد أيام قليلة على هذه الحادثة أعلنت الحرب العالمية الثانية، في الرابع من أيلول/ سبتمبر ١٩٣٩. وما إن سمع الوالد الخبر حتى بدأنا «بضب» أغراضنا والتهيؤ للسفر. وفي صباح اليوم التالي نزلنا إلى بيروت وقادتنا سيارة إلى طبريا عن طريق الساحل إلى عكا ومنها شرقاً إلى طبريا. وهكذا انتهت واحدة من أجمل «الصيفيات» التي قضيتها في طفولتي، بالرغم من تجربتي «النضالية» التي أنزلت الخوف في قلبي عدة أيام وليال لم أذق فيها طعم النوم خوفاً من عصي شباب الكتائب وشتائمهم وتهديداتهم.

أضيف هنا واقعة ثالثة ما تزال في الذاكرة حول العلاقات المبكرة بالحزب. ففي مساء يوم سبت من العام ١٩٤١، دخلت ساحة المنزل في طبريا سرية هندية من حوالى مئة وخمسين جندياً وبصحبتهم حوالى العشرة من الضباط الإنجليز. وانتشروا في الساحة وبين الأشجار بعد أن ركنوا أسلحتهم الخفيفة من بنادق ومدافع رشاشة جانباً بحراسة بعض الجنود. واقترب ضابط برتبة نقيب، وكان قائد المجموعة، إلى الدار وقابل الوالد وأخبره أنه سمح لنفسه بالمبيت في هذا المكان، في العراء، وأن تعليماته بأن يغادر في الصباح التالي.

واجتمعنا، الأخوة والوالدان، نتحدث في الموضوع. وخطر للوالد أن يدعو الضباط إلى تناول فنجان من الشاي معنا. وأوصى أشقائي بعدم خوض مواضيع سياسية حساسة، فالظرف غير مناسب كما قال الوالد. وذهب يوسف ودعا الضابط ومساعديه. وجلسوا يتبادلون الأحاديث. وكانت باللغة الإنجليزية التي كنت ما أزال مبتدئاً بتعلمها. ولكني استطعت أن أفهم بعض الجمل. اشترك يوسف وفؤاد وفايز في الحديث عن سورية وضرورة توحيدها واستقلالها وطرد اليهود من جزئها الجنوبي (أي فلسطين) إلخ. كنت في الواقع أول مرة أسمع مطالعة سياسية، باللغة الإنجليزية، حول مبادئ الحزب وغاياته. ولما استيقظنا في صباح اليوم التالي كان الجنود قد غادروا الساحة تماماً ولم يتركوا أثراً فيها. وفي المساء سمعنا في نشرة الأخبار أن الجيش البريطاني بدأ هجوماً على لبنان من شمال فلسطين لطرد الحكم الفرنسي منه (وكانت السلطات الفرنسية في سورية ولبنان أعلنت ولاءها لحكومة فيشي التي والت الألمان ضد «الحلفاء»).

لا تتضمن ذكرياتي ذات العلاقة بالحزب أحداثاً ولا وقائع في السنوات الثماني الأولى من عقد الأربعينيات تستحق التسجيل غير تلك التي ذكرتها آنفاً. إلا أنني فوجئت في

خريف ١٩٤٧، عندما عدت إلى طبريا بعد أن أقفلت جميع المدارس إثر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ١٩٤٧/١١/٢٩، بأن شقيقي فايز قد أصبح خارج الحزب وأن هناك هجوماً قاسياً وظالماً عليه يقوم به بعض أصدقائه ورفاقه القدامى على صفحات الجرائد والمجلات الحزبية وغير الحزبية. وكانت الصدمة قوية لأنها كانت مفاجئة لم أتوقعها قط لأني كنت أجهل الصراع الذي نشب بينه وبين سعادة منذ آذار/ مارس من ذلك العام. ومثلما انقلبت الأمور بين فايز والحزب انقلبت صورة الحزب في ذهني. وكان رد الفعل الأول أن كتبت مقالاً قاسياً ضد الحملة على فايز وذيلته بتوقيع مستعار، «جهاد» (وكنت منذ طفولتي أحب هذا الاسم لكني لم أستعمله من قبل) وأرسلته إلى رياض طه، وكان صديقاً للحزب ولفايز معاً ويصدر مجلة «أخبار العالم» مع صديق آخر لفايز (ممتاز الخطيب). ولا أعلم إذا كان الصحافيان قد نشراه لأن مجلتهما لم تكن تصل إلى طبريا.

إلا أن هذه الغضبة العاطفية على الحزب سرعان ما خبت نيرانها في العام التالي، بعد أن جئت إلى لبنان والتحقت بمدرسة صيدا الأميركية (مدرسة الفنون) في شباط/ فبراير ١٩٤٨.

أود أن أذكر هنا أنه عندما أحضرني يوسف إلى لبنان للالتحاق بالمدرسة في صباح الرابع من شباط/ فبراير ١٩٤٨ كان يرافق يوسف ضابط بريطاني ضخم الجثة في لباس مدني كثير الكلام والضحك عرّفني يوسف إليه باسم المايجر هنط، ولا أعلم إذا كان هذا هو اسمه أو لقبه الحقيقي. أنساني حزني أن أنتبه لوجوده أو أستمع إلى الحديث الذي تبادله الاثنان طول الطريق إلى عكا فصور فصيدا. علمت فيما بعد أنه فاشستي سابق، يكره اليهود (أو يزعم أنه كذلك) ويحب العرب ويرغب في مساعدتهم ضد الصهيونيين، وأنه كان يتفاوض مع قيادة الحزب السوري القومي لنقل أسلحة للحزب من مستودعات الجيش البريطاني في فلسطين قبيل جلائه عنها (ولا أعلم إذا كان ذلك تم أم لا، أو إذا كان التسليم بيعاً أو هدية. ومن المؤسف أني لم أسأل يوسف عن الموضوع إطلاقاً فيما بعد مع أن يوسف عاش بعد تلك الحادثة أكثر من خمسين عاماً).

(*)

قلت سابقاً إن مناخ الأسرة في طبريا في الثلاثينيات (وقد استمر على هذا المنوال حتى بعد تفرّق أبنائها) امتاز بالحس الوطني والعلماني. وقد تعمق هذا الحس وترسخ مع الأحداث السياسية المتتالية التي تعرض لها الفلسطينيون وهم يواجهون التآمر الصهيوني المحمي بالتواطؤ البريطاني والمدعوم بالمساعدات الأميركية، وخاصة بعد أن صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لصالح قيام دولة صهيونية على أرض فلسطين، الأمر الذي جعل حزباً مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي دعا وعمل منذ إنشائه على حماية فلسطين من الخطر الصهيوني (الذي تسميه أدبيات الحزب الخطر اليهودي) هو المؤهل أكثر من غيره من الحركات السياسية لاستقطاب الشباب الفلسطيني المندفع حماسة من أجل بلده. ولن أنسى الجو الوطني المعادي للصهيونية والاستعمار الذي كان يخيم على الأسرة منذ بدأت أعي الأمور السياسية والاجتماعية ولو بشكل بسيط. أذكر، مثلاً، كيف بدأنا نمتنع عن شراء أي شيء من المتاجر اليهودية أو من منتوجات المصانع والمعامل والمزارع اليهودية وذلك منذ أواسط الثلاثينيات. كما أذكر كيف كان الوالدان والأشقاء يؤازرون أعمال «العصابات» الجهادية ضد اليهود والإنجليز ـ وكانت كلمة العصابات هي التي تطلق على المناضلين والثوار حسب تسميات ذلك الزمان.

كانت صيدا، منذ ربيع ١٩٤٨، تلتهب حماسة لفلسطين، فتشهد جماعات الشباب يتطوعون للقتال (وعلى رأسهم ابن المدينة وفتاها الأغر معروف سعد الذي سبق له أن انضم إلى صفوف الحزب في الثلاثينيات وتوجه إلى فلسطين وعمل في بعض مدارسها أستاذاً للرياضة في الظاهر ومدرباً على القتال واستعمال السلاح في السر). ثم تشهد المدينة بعد شهرين تدفق اللاجئين الفلسطينيين الذين جاؤوها براً وبحراً من شمال فلسطين وأقاموا في المساجد والمدارس عموماً وفي الأكشاك في منطقة عين الحلوة بجوار مدرسة الفنون التي كنت قد التحقت بها. وهكذا وجدت نفسي أتطوع مع عشرات الطلاب في خدمة الآلاف من النازحين: في تسجيل الأسماء والعناوين، وفي تحديد أماكن الإقامة (المؤقتة التي امتدت سبعة وخمسين عاماً)، وكذلك في توزيع المساعدات من مأكولات وملبوسات وبطانيات وفرش وغير ذلك من المواد التي تبرع بها السكان بسخاء لشعب وافد كان يقيم أجمل العلاقات مع أهالي لبنان الجنوبي في العقود التي سبقت النكبة.

كان للحزب نشاط لا بأس به في صفوف طلاب المدرسة، مثلما جرى نشاط مماثل في مدرسة المقاصد الإسلامية، وفي مدينة صيدا بشكل عام. وكان قوميو المدرسة يتواصلون باستمرار مع رفاقهم. وأذكر أن شاباً كان يتولى الاتصال بين الجماعات الحزبية وينقل المعلومات والأنباء والمنشورات والبلاغات والتعليمات اسمه مصباح ضاهر (وقد أصبح أميناً في الحزب فيما بعد ومن رموز الاغتراب اللبناني في أفريقيا). وكان يتردد معه على المدرسة على دراجة هوائية شاب نحيل الجسم أسمر اللون أصبح فيما بعد من أعز الأصدقاء، كمال سنو، الذي كان آنذاك طالباً في المقاصد وأصبح في الخمسينيات كاتباً وصحافياً. وكان عدد من أصدقائي من طلاب المدرسة من أعضاء الحزب، وأبرزهم هشام أبو ظهر الذي برز في دنيا الصحافة بعد ذلك وأصدر جريدة «المحرر» أواسط الستينيات من القرن الماضي.

وجدت نفسي، ووجدني أصدقائي، أحتل مكاناً (أصبح بعد أشهر مرموقاً إلى حد ما) بين مجموعة الطلاب القوميين، وكأني جزء منهم، وكأني عضو رسمي مثلهم. إلا أني وفي حقيقة الأمر لم أنضم إلى الحزب رسمياً. أي أني لم أقف وأرفع يدي اليمنى وأقسم قَسَم اليمين الحزبي. لم أفعل ذلك في صيدا، ولا حينما انتقلت إلى بيروت في السنة التالية. وبكلام أوضح وأدق: إني لم أنضم إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي رسمياً في أي وقت، بالرغم من أني اعتبرت نفسي قومياً وكذلك اعتبرني القوميون، وبالرغم من أني تسلمت في السنوات الأولى من الخمسينيات بعض المسؤوليات الحزبية. وكان «أطرف» هذه المسؤوليات رئاسة «لجنة الإدخال» التي تتولى فحص المواطن الذي يرغب في الانتساب للحزب واختباره، ثم تتولى الإشراف على أدائه القسم القانوني أمامها وتصدّق على انتسابه بتسليمه بطاقة العضوية. وكم كان يستولي الاستغراب (إلى درجة عدم التصديق أحياناً) على أصدقائي من مسؤولي الحزب حينما كنت أروي ذلك بعد أن تركت الحزب نهائياً أواسط الخمسينيات. وكان الاستغراب أحياناً يمتزج بالاستهجان، خاصة حينما كنت أروي لهم أن شريحة كبيرة من الرفاق آنذاك لم تكن مقتنعة بضم سعادة لجزيرة قبرص إلى «الوطن السوري»، ذلك الضم الذي أعلنه سعادة فجأة ١٩٤٧ دون تحضير ذهني لأعضاء الحزب (ولا لمسؤوليه). ولذلك شاعت آنذاك مزحة تناقلها الكثيرون من الأعضاء: عندما يحيّي عضو عضواً آخر بتحية الحزب ويقول «تحيا سورية» يرد عليه الآخر هامساً «ما عدا قبرص».

لا شك أن القارئ سيتساءل التساؤل الذي كثيراً ما طرحته أنا شخصياً على نفسي، وهو نابع من التناقض الظاهري بين موقفي الغاضب من الحزب أواخر ١٩٤٧ والمتعامل معه أواسط ١٩٤٨ ولمدة ست أو سبع سنوات: كيف وفّقت بين علاقتي الحميمة جداً بشقيقي فايز (وكان في الواقع من أقرب الأشقاء إليّ وأحبهم إلى قلبي ـ وإذا جاز لي أن آخذ واحداً من الأشقاء مثلاً أعلى فإن فايز كان هو ذلك الشقيق بلا منازع) وبين اقترابي من الجماعة التي ظلمته وأساءت إليه لمجرد أنه لم يقبل بفرض قناعات طارئة عليه.

لعل الجواب على هذا التساؤل المشروع والمنطقي يكمن في أني أردت أن أتخذ خياراتي وقناعاتي السياسية والقومية الرئيسية بنفسي، بدون فرض أو إملاء من أحد، مهما كان هذا الشخص قريباً ووثيق الصلة، وأيضاً بدون السماح للعواطف والمشاعر الذاتية، مهما كانت حميمة، بأن تتغلب على القناعات الفكرية والعقائدية. ربما أردت أن أثبت لنفسي وللآخرين أني أصبحت ناضجاً نضجاً كافياً فأقر لنفسي القرارات التي اعتاد الناس أن يتركوا للآخرين مجال التحكم أو التأثير بها. فكما كنت آنذاك، في شبابي المبكر، محصّناً وطنياً بفعل التربية البيتية كنت في الوقت نفسه، أو هكذا خيّل إليّ على ما أعتقد الآن، محصناً فكرياً بفعل المطالعات والتفكير والتأمل.

وهكذا، وحينما تخرجت في مدرسة صيدا صيف ١٩٤٩ والتحقت بالجامعة الأميركية في بيروت في خريف العام نفسه، تعاملت مع القوميين في الجامعة وخارجها كما تعاملوا هم معي، رفيقاً لا شك في انتمائه. لعلي كنت «رفيق شرف» على وزن دكتوراه الشرف أو أستاذ الشرف الشائع في الحقل الأكاديمي. وأصبحت «قضية فايز صايغ» ورائي تماماً في بيروت كما كانت في سنتي الأخيرة في صيدا.

(*)

لم يمضِ على وجودي في بيروت أسابيع قليلة حتى فوجئت صباح يوم الجمعة الثامن من تموز/ يوليو ١٩٤٩ بإعدام زعيم الحزب، سعادة، بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من خيانة حسني الزعيم (الذي انقلب على السلطة في دمشق في آذار/ مارس من العام نفسه واستلم الحكم) لضيفه الذي لجأ إليه ثم سلمه لرجال الأمن اللبناني وأجريت له

محاكمة عسكرية صورية في بيروت انتهت بالحكم عليه بالإعدام وتنفيذ الحكم بعد ساعات قليلة. وبالطبع صدمت عند قراءة الخبر في جريدة «التلغراف» البيروتية التي كان بائع الصحف ينادي على الخبر الرئيسي فيها بأعلى صوته. حتى إني، كما أذكر، أخذت منه الجريدة ومضيت أقرأ الخبر دون أن أسدد له ثمنها. ولم أفطن إلى ذلك إلا بعد أن لحق بي البائع مطالباً بحقه!

كانت السنوات التي مرّت وأنا في الحزب دارساً في الجامعة الأميركية (١٩٤٩ ـ ١٩٥٣) سنوات ما بعد غياب سعادة المفاجئ والصاعق، حافلة بالتداعيات والانعكاسات على الحزب مباشرة وغير مباشرة، على علاقاته الداخلية ومع الآخرين، وعلى نظامه الداخلي ومسؤولياته وسياساته واتجاهاته. وكان الحزب خلال هذه الفترة كبناء فقد سقفه كلياً وفقد جزءاً كبيراً من أساساته، فتلاعبت به أهواء وميول ورغبات زعزعت متانته المعروفة سابقاً وتركت في بنيانه تفسخات وشقوقاً ما زال الحزب يعاني من بعض مخلفاتها إلى اليوم. ولا شك أن حزب النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي كان في نواح عدة غير حزب السنوات الثلاث ونصف الأخيرة من الأربعينيات، أي منذ عودة سعادة إلى الوطن، تماماً مثلما كان حزب تلك الأشهر الأربعين غير الحزب في السنوات التسع التي غاب سعادة فيها عن الوطن. ذلك أن سعادة لم يكن مجرد رئيس لحزب، بل كان المؤسس والزعيم الأوحد والآمر الناهي بكل شيء يتعلق بالحزب وبأعضائه. ومهما تحدث أعضاء الحزب عن ديموقراطية سعادة في تصرفاته ودستوره تظل الحقيقة أن أغلبية الأعضاء ظلوا على مر الحقب والعهود في ثلاثة أرباع القرن يتعاملون مع سعادة، شخصاً ورسالة ومؤسسة وأفكاراً وسيرة حياة، أشبه بتعامل المؤمن مع أنبيائه ورسله. وهذا رأي يخالفني فيه بعض رجالات الحزب ممن تجادلت معهم. وأترك لمن يدرس تاريخ الحزب أن يقرر الخطأ من الصواب في رأيي هذا ـ خاصة أني عبّرت عن رأيي في أكثر من مناسبة في الأعوام الخمسين الأخيرة، وكنت في كل مرة أجابه بالنقد والاعتراض وبالتجريح أحياناً.

تعاملت مع الطلاب المنتسبين إلى الحزب في الجامعة كواحد منهم. وتعاملوا هم معي كذلك. فكنت أحضر الاجتماعات (التي تجري في السر بسبب قرار الحكومة اللبنانية حل الحزب وملاحقة أعضائه). وكنت أتلقى التعليمات وأنفذها، وأنقلها إلى رفاقي. وتدرجت في المسؤولية الحزبية من مذيع (وهو مسؤول الدعاية في أصغر خلايا الحزب،

المديرية) إلى مدير، إلى منفذ للطلبة. ذلك كله في مدى أربع سنوات. كما كنت مساهماً رئيسياً، على مستوى منفذية الطلبة، في ثلاثة من النشاطات السياسية للحزب في الثلث الأول من الخمسينيات: في انتخابات المجلس البلدي لمدينة بيروت، عن أحد مقاعد رأس بيروت، وقد ترشح له عضو من آل شاتيلا يعمل في تجارة الخضار. وفي انتخابات المجلس النيابي وقد ترشح له عضو قيادي عن المقعد السني في رأس بيروت هو نقيب الصيادلة أديب قدورة. ومع أن كلا المرشحين سقط إلا ان النشاط الثالث حالفه النجاح: وهو مهرجان دير القمر الذي أعلنته المعارضة اللبنانية لرئيس الجمهورية آنذاك (بشارة الخوري) في تموز/ يوليو ١٩٥٢. فقد كان مهرجاناً شعبياً سياسياً حاشداً ضم مئات الآلاف من اللبنانيين. وكان حضور الحزب لافتاً ومؤثراً. إذ استطاع عشرات الآلاف من أعضائه الذين شاركوا في المهرجان أن يثبتوا وجود الحزب وصموده وحيويته بالرغم من قرار حلّه الرسمي وبعد ثلاث سنوات فقط من إعدام زعيمه. وقد انتهى المهرجان بسقوط رئيس الجمهورية (الذي كان قد صدّق على الحكم بإعدام سعادة مع رئيس حكومته رياض الصلح الذي نفذ أحد القوميين حكماً بإعدامه فأرداه قتيلاً في عمان بعد سنتين فقط من إعدام سعادة). كما انتهى المهرجان باعتلاء كميل شمعون، حليف الحزب آنذاك، سدة الرئاسة.

إلى جانب هذه المشاركات السياسية الثلاث التي نشطت فيها بشكل بارز، عملت وأحد الرفاق الذين كنت أشترك معهم في التشديد على عقائدية الحزب، والحفاظ على المستوى الفكري والنظري للأعضاء، على إنشاء «لجنة بحث» تعقد اجتماعاتها دورياً ويحضرها المنتسبون للحزب من طلاب الجامعة ويجري البحث فيها بالمواضيع النظرية في عقيدة الحزب وسياساته ورسالته. وأذكر أن الجلسات الأولى تناولت موضوع الطائفية كمرض ينهش جسم الأمة وخاصة في لبنان. وكان زميلي في اللجنة الدارس الواعد آنذاك حليم فياض الذي تدرج في المسؤوليات المدنية في الدولة اللبنانية حتى أصبح محافظاً لجنوب لبنان لعدة سنوات. والطريف أن بحوثنا في اللجنة انتهت فيما بعد إلى أن نشر كل منا كتاباً في الطائفية. فتناولت أنا الموضوع تاريخياً وتناوله هو إدارياً. والطريف أيضاً أن بعد تلك الأيام بخمسين سنة يدعوني حليم، وقد أصبح عضواً مؤسساً وناشطاً في «مؤسسة سعادة الثقافية» إلى المشاركة في ندوة عن الطائفية في لبنان تنوي المؤسسة عقدها (ربيع ٢٠٠٤). إلا أن ظروفاً قاهرة حالت دون عقد الندوة في حينه.

لعل هذه النشاطات هي التي لفتت انتباه بعض مسؤولي الحزب في تلك الفترة. وقد أبلغني أحد أولئك المسؤولين، من الذين عنوا بمستقبل الحزب بعد إعدام سعادة ودعوا إلى بناء قيادات جديدة شابة، أن اجتماعاً عقده رئيس الحزب (جورج عبد المسيح) دعا إليه بعض المسؤولين، انتهى بوضع برنامج لتأهيل وتدريب وتعهد بعض النشطاء والواعدين من شباب الحزب الصغار في السن نسبياً وطلاب الجامعات المتفوقين في الدراسة والمحترمين في المجتمع. وأبلغني هذا المسؤول (جوزف حداد، الذي درس اللاهوت والفلسفة فيما بعد وأصبح قسيساً إنجيلياً) في حوالي العام ١٩٩٠ أن اسمي كان في رأس قائمة المرشحين العشرة للعناية بهم، وأنه والدكتور سامي خوري (الطبيب المقيم حالياً في عمان) كلّفا «بالوصاية» عليّ والاعتناء بي على أن يعاونهما المحامي عبدالله القبرصي. وكان القبرصي (وهو من أقدم أعضاء الحزب، ولعله اليوم هو أقدم عضو باق على قيد الحياة وعلى الاستمرار في عضويته) صديقاً لي بالرغم من فارق السن (يكبرني بأكثر من عشرين سنة) وكان استأجر بيتاً صغيراً في بلدة ضهور الشوير منذ مطلع الخمسينيات للاصطياف به مع عائلته. وأذكر أنه كان يلح عليّ وعلى صديقنا المشترك والرفيق الشاعر خليل حاوي (وكان ما زال طالباً في الصفوف العليا في الجامعة الأميركية، وهو ابن الشوير) أن نقضي السهرة عنده كل ليلة. وكانت الأحاديث تدور حول الحزب ومستقبله ودور الشباب الصاعد. وبالطبع لم أعرف ذلك في حينه. أخذ أحد «الراعيين»، حداد، يقيم مخيمات صيفية في بلدة ضهور الشوير ويدعوني إليها مع اثنين أو ثلاثة فقط من الرفاق. وأذكر أنه في أحد هذه المخيمات كان رفقائي الثلاثة هم علي غندور (مدير عام مؤسسة طيران عالية فيما بعد) وحسن الشيخ (قريبه الذي حاول قتل يوسف شربل المدعي العام الذي طالب بإعدام سعادة) وثالث أذكر أنه توجه فيما بعد إلى ألمانيا حيث درس الهندسة واستقر فيها. أما الشيخ فكان يحمل مسدساً ويتدرب على استعماله باستمرار ولم يكن يفصح عن نواياه. وبعد أشهر من العودة إلى بيروت نفذ الشاب مخططه وحاول قتل يوسف شربل وأصابه برصاصات في ساقه وهرب إلى خارج لبنان. وأما أنا فحينما سمعت خبر محاولة الاغتيال خشيت أن يطالني التحقيق فخبأت ما كان في حوزتي من أوراق حزبية عند بعض الجيران.

وهنا أود أن أتوقف لحظة عند بلدة ضهور الشوير. إنها أكثر بلدة في لبنان ترددت عليها وأقمت فيها أياماً وأسابيع خلال فصول الصيف المتعاقبة منذ أكثر من خمسة وخمسين عاماً. فإضافة إلى أنها بلدة سعادة ومركز حزبي مرموق، جذبني إليها، منذ البدء،

جمالها الطبيعي وطقسها المنعش وهدوءها ووفرة حدائقها ورقي فنادقها والمستوى الثقافي الممتاز لأهاليها. يبقى أمر واحد لا أستطيع أن أغفله وهو ضبابها الكثيف (وخاصة في القسم الأسفل منها، الشوير، وعلى الطريق بين الموقعين). فأنا أهوى الضباب. أعود في جوّه إلى نفسي وإلى حقيقتي المجردة وأعتزل العالم من حولي. الضباب، بالنسبة إليّ، إجازة من روتين الحياة اليومية وتحرير للمرء من همومه وإراحته من بعض متاعبه ولو لمدة قصيرة وبشكل سطحي ومصطنع. هذا الضباب هو الذي يشدني في لبنان إلى بلدة أخرى، صوفر، كما شدني دائماً إلى عاصمته المثالية، لندن.

أما دور سامي خوري برعايتي فقد انحصر في النطاق الفكري النظري. كان هو قد هرب إلى لبنان من دمشق وأقام في دير في الأشرفية. وكنت أزوره أسبوعياً وآخذ إليه ما يطلبه من كتب ونتحدث مطولاً في مختلف الشؤون الحزبية في نطاق ثقافي وفكري بحت. وكنت أحمل إليه ما أكتب وأنشر من مقالات فيطالعها ويناقشني فيها. واستمر ذلك حوالى السنة، إلى أن تركت الحزب نهائياً. أي أنني لم أكن الشاب الواعد الذي وضع فيه القياديون آمالهم. وعذراً لهم. لم أكن «لامعاً» كما توهموا!

ويبدو أن جورج عبد المسيح نفسه الذي فكرّ برعايتي، لم يقطع الأمل فيّ بالرغم من تركي الحزب بسببه وبعد صدامات متعددة معه. ففي أوائل السبعينيات، وبعد أن ترأس عدداً صغيراً من القوميين ممن أصبحوا «رسمياً» خارج الحزب، وبعد أن عرفني الناس قومياً عربياً أكتب وأدعو للقومية العربية دون أن أنضم رسمياً إلى أي من أحزاب العروبة، عقد معي جورج جورج (أحد كبار أنصار عبد المسيح في مجموعته التي احتفظت باسم الحزب واعتبرت نفسها هي الحزب الصحيح وأن الآخرين هم المنشقون) عدة اجتماعات في محاولة «يائسة» منه لإعادتي إلى الحزب. كان جورج جورج صديقاً حميماً لكنه لم يفلح في إقناعي.

(*)

اشتد الصراع، أثناء وجودي في الجامعة، بين القوميين السوريين والقوميين العرب، وكان الصراع امتداداً طبيعياً وطليعياً للصدامات الفكرية والسياسية بين الجماعتين خارج الجامعة منذ عودة سعادة ١٩٤٧.

كان التصدي للانتداب الفرنسي هو البند الرئيسي على جدول أولويات سعادة خلال وجوده في لبنان في الثلاثينيات. أما في الأربعينيات، وأثناء اغترابه، فقد تميزت مسيرة الحزب بمواجهة الشيوعيين. ذلك أن الفرنسيين أُجلوا عن لبنان منذ منتصف الأربعينيات بعد أن نال لبنان استقلاله أواخر ١٩٤٣. وكوّنت الاحتكاكات والاصطدامات مع الشيوعيين المادة الرئيسة في تاريخ الحزب حتى ١٩٤٧. وكان بعض ذلك متأثراً بالمناخ الدولي الذي سيطر عليه الفكر القومي المتطرف منذ الثلاثينيات بسبب سياسات هتلر وموسوليني وفرانكو الداخلية والدولية.

لكن أجواء حرب فلسطين، ونتائجها المفجعة، جعلت سعادة يركّز على موضوع المجابهة السورية/ العربية للخطر الصهيوني. كانت المجابهة قومية عربية في الغالب، بشعاراتها والتزاماتها وإعلامها وبيانات المسؤولين في الأقطار العربية ومواقف الأحزاب والهيئات الشعبية والمدنية. فأراد سعادة أن «يصحح» الوضع ويعيد البوصلة إلى مكانها الصحيح بنظره، وهو أن المسألة الفلسطينية مسألة سورية قومية في الدرجة الأولى. وربما أضاف إلى حدة مشاعره ضد التيار القومي العربي أن زعامة التيار كانت في لبنان تحت سيطرة آل الصلح، وبالذات رئيس الحكومة اللبنانية رياض الصلح، الذي بادر سعادة بالعداء منذ نزوله من الطائرة في بيروت ١٩٤٧/٣/٢ فأصدر بحقه مذكرة توقيف بحجة أن خطابه هدد «الكيان اللبناني» الذي كان الصلح أحد صنّاعه في العام ١٩٤٣. كما كان الصلح أحد صنّاع الفتنة ضد الحزب في ما يسمى بحادثة الجميزة حزيران/ يونيو ١٩٤٩ التي اعتدى فيها حزب الكتائب على مطابع الحزب ومكاتب جريدته في تلك المنطقة المعروفة بمارونيتها المتطرفة. وكثّف سعادة حملته الفكرية ضد العقيدة القومية العربية ودعاتها في سلسلة مقالات نشرها في جريدة «كل شيء» الأسبوعية، وأولها مقال تاريخي شهير بعنوان «العروبة أفلست». وجدير بالذكر أن أحد صاحبي الجريدة ورئيسي تحريرها هو نقيب الصحافة الحالي محمد البعلبكي، الذي كان في مطلع شبابه قومياً عربياً ثم تأثر بأفكار سعادة وانتسب إلى الحزب.

كان من الطبيعي أن ينعكس الصراع القومي السوري/ العربي في علاقات الطلبة في الجامعة الأميركية على المنتسبين إلى كلا الفريقين، خاصة أن الجامعة كانت تشهد، ومنذ حوالي ١٩٣٥، نشاطاً قومياً عربياً بارزاً جعل منها المسرح الأهم في بلورة نواة الحركات القومية العربية لعشرات من السنين. فبعد نشاط «الحركة العربية» التي أسسها الأستاذ في

الجامعة وأحد أكبر مفكري العروبة، قسطنطين زريق، بين ١٩٣٥ و١٩٤٥ تأسست ما بين ١٩٤٨ و ١٩٥٧ حركات قومية عربية متعددة تعمل على الرد على هزيمة ١٩٤٨ لتتحد فيما بعد في «حركة القوميين العرب» التي كان جورج حبش رئيسها والتي تفرّع عنها عدد من الفصائل الفلسطينية والأحزاب العقائدية في كل من لبنان وسورية والأردن والعراق والكويت واليمن.

عشت أنا، إذن، سني احتدام الصراع القومي السوري/ العربي ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤. وكانت «العروة الوثقى»، وهي المركز الثقافي الأول لا في الجامعة فقط بل في لبنان كله (وإلى حد ما في الوطن العربي) تعمل تحت سيطرة القوميين العرب منذ إنشائها أواخر الحرب العالمية الأولى حتى حلّها ١٩٥٦. لذلك تجلّى الصراع بين صفوف الطلبة في الجامعة، وخاصة بين العروبيين والسوريين القوميين، على تسلم السلطة في هذه الجمعية الرائدة. ولم ينجح القوميون السوريون قط، ولا نجح الشيوعيون الذين هم أيضاً طمحوا إلى احتواء الجمعية، في السيطرة وإن نجحوا أحياناً في التسلل إليها واحتلال بعض المقاعد.

دوري في هذه الاحتكاكات (التي كانت أحياناً تتحول إلى مماحكات لا تليق بالمستوى الجامعي) كان محدوداً بشكل عام. ولا أذكر أني أسهمت بأكثر من الانتساب لـ«العروة» والتصويت لمرشحي الحزب والعمل الهادئ لإنجاحهم، إلا حادثة استثنائية واحدة أرويها هنا وأكشف فيها سراً حافظت عليه أكثر من خمسين سنة!

كان زميلنا في الجامعة منح الصلح الذي كان أعلى مني بسنة أو سنتين وكان صديقاً بالرغم من اختلاف الرأي، مرشحاً لرئاسة «العروة» أو لمجلس الطلبة في الجامعة. وكان مرشحاً قوياً خشي القوميون نجاحه ضد مرشحهم. وكان القوميون في الجامعة في تلك الفترة يتوزعون بين ما نطلق عليهم اليوم اسم «الحمائم والصقور». ففي حين رغبت الأكثرية (وكنت أحد البارزين بينهم) في إبقاء الصراع في حدود النقاش الفكري والحفاظ على الطابع الديموقراطي للانتخابات وللاختلافات بين الجماعات السياسية المتباينة، دعت مجموعة من «القبضايات» بين الرفاق إلى استعمال العنف لأنه السبيل الأفضل إلى إثبات وجود حزبنا داخل أسوار الجامعة. وقرر هؤلاء الاعتداء على المرشح العروبي منح الصلح قبيل يوم الانتخاب بحيث تتلخبط الأوراق وتنقلب الموازين ويفوز مرشحنا.

عارضت الفكرة بشدة. وذهبت مع صاحب الخطة الذي كان ينوي أن يعتدي على زميلنا إلى المسؤول عن شؤون الطلبة في الحزب، وكان مكتبه في ساحة البرج قرب سينما ريفولي. وكنت واثقاً أن المسؤول سيتبنى موقفي. ومع أنه، وبعد أن قدّم كل منا مطالعاته، لم يسمح رسمياً بالاعتداء على منح، قال كلاماً مشجعاً للرأي الآخر ونحن نغادر مكتبه: أنصحك يا فلان بأن تحمل معك عصا غليظة جداً لأن عنق منح غليظة! فقلت لزميلي ونحن نترك العمارة أني سأتوجه إلى مطابع جريدة «الشرق» في منطقة الميناء القريبة من ساحة البرج (وكنا نطبع فيها بياناتنا ومناشيرنا) لأنشر بياناً بانسحابي من الحزب. وكنت جاداً في تهديدي. فوعدني الزميل بأن يعدل عن فكرته. وهكذا كان. ونجا منح الصلح من اعتداء كان من الممكن أن يكون قاسياً. (مات الرفيق «الصقر» بعد سنوات وهو في عز شبابه وحماسته الحزبية).

في الذاكرة الآن أسماء العشرات من أعضاء الحزب ممن انتسبوا إلى الجامعة في النصف الأول من الخمسينيات وكنت معاصراً لهم. وقد نجح معظمهم في مجالات الحياة والعمل المختلفة. وحقق بعضهم إنجازات هامة، كل في مجال تخصصه واهتمامه. لكني لا أعرف إذا كان بينهم من وصل إلى رتب عالية في سلّم المسؤوليات الحزبية. أي أن نجاحهم العملي والاجتماعي فاق نجاحهم الحزبي. وبعضهم ما زال في الحزب. وبعضهم غادره. وبعضهم يقف بين بين. وأكتفي هنا بذكر أسماء عدد قليل من رفاقي الذين حققوا نجاحات بارزة تستحق الإشارة: ميشيل معلولي (أصبح نائباً، ونائباً لرئيس مجلس النواب اللبناني) وحليم فياض (أصبح محافظاً للبنان الجنوبي) وعلي غندور (أصبح مديراً لشركة عالية للطيران الأردني ثم مستشاراً لشؤون الطيران للملك حسين) وخليل حاوي (أحد أكبر شعراء لبنان في النصف الثاني من القرن الماضي) وأسعد المقدم وخالد القضمة وهشام أبو ظهر (برزوا في عالم الصحافة، الأول رئيساً لتحرير «السياسة» اللبنانية والثاني رئيساً لتحرير «الرأي العام» الكويتية والثالث مؤسساً ورئيساً لتحرير «المحرر» اللبنانية) وصادق جلال العظم (أصبح كاتباً ومفكراً وأستاذاً للفلسفة في طليعة النخبة الثقافية المعاصرة) وحليم بركات (الروائي وعالم الاجتماع) وغسان قانصوه (من كبار علماء لبنان) ونديم الشويري (صاحب مؤسسة الكفاءات ذات الشهرة الاجتماعية والتربوية) وشارل رعد (الناشر والموزع) ومجيب سليمان المرشد (الذي اغتاله أديب الشيشكلي ١٩٥٣ خوفاً من شعبيته). ومن أطباء القلب المعروفين في لبنان الدكتور سامي قائدبيه، الذي يتولى معالجتي منذ حوالي عشرين سنة. وهناك العشرات من الأطباء

والصيادلة والمهندسين والكتّاب والإداريين ورجال الأعمال وغيرهم من الأعلام الذين يعتز الإنسان بأنه رافقهم في رحلة الحياة ولو إلى حين.

ليس ذلك غريباً، فقد عرف الحزب باستمالته لذوي المواهب والقدرات في شتى الحقول. وكان لجدية الحزب ونظاميته ومناقبيته أثر في تكوين شخصيات أعضائه وإطلاقهم في المجتمع. وأعترف أنني كنت وبعض الرفاق نبحث عن الطلاب الموهوبين والمتفوقين علمياً من جهة والملتزمين وطنياً من جهة أخرى ونحاول تقريبهم من العقيدة القومية ومن الحزب. وكنا ننجح أحياناً ونفشل أحياناً أخرى. ولا أزال أذكر الجهد الذي بذلناه في إقناع طالبين شعرنا أن من مصلحة الحزب ضمهما إلى صفوفه لكنهما تمنعا وأفشلا جهودنا، وهما الياس سابا (وزير المالية اللبنانية فيما بعد) وجوزيف لحود (مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط فيما بعد).

استطعت أن أدخل إلى الحزب بعض النشاطات الاجتماعية، خاصة أن الحزب كان آنذاك يعاني من ضربة فقدان سعادة القاسية ومن ملاحقة أجهزة الأمن في الدولتين اللبنانية والسورية. كنا نلتقي في عيد مولد سعادة (اليوم الأول من آذار) ونحتفل بالرغم من قيود الدولة في بيوت بعض الرفاق في رأس بيروت وندعو معنا العشرات من الأصدقاء الموثوقين. واقترح أحدهم عليّ مرة أن ندعو فنانة ناشئة موهوبة لم تكن معروفة بعد للغناء لنا، ولم أكن قد سمعت باسمها من قبل، الفنانة فيروز. وذهبنا إليها ولكنها اعتذرت عن عدم تمكنها من المشاركة لأسباب خاصة.

أما الفنان الشهير زكي ناصيف فلم يكن يحتاج إلى إقناع للحضور. بل كان لا يحتاج لأن ندعوه. فقد كان عضواً ملتزماً بالحزب، وفي إحدى الفترات، في مطلع الخمسينيات، عيّنه جورج عبد المسيح مسؤولاً مالياً لثقته بأمانته ومصداقيته. وناصيف هو الذي درّب أفراد الحزب في الجامعة على إنشاد نشيد الحزب.

كنت أستعين في هذه النشاطات بزهير سلطاني أقرب الرفاق إليّ وأحبّهم إلى قلبي. كنا نلتقي يومياً وخاصة أن منزله كان مجاوراً لمنزلنا. لكنه لم يكن من طلاب الجامعة. ومع هذا ألحقته بمنفذيتنا. وقد تزاملنا في كل النشاطات الحزبية والاجتماعية إلى أن التحق بجامعة القاهرة مع رفيقنا الآخر أسعد المقدم. وقد غيّب الموت زهيراً منذ سنوات بعد أن

حقق نجاحاً كبيراً في حقل التجارة والأعمال الحرة.

تشاء الصدف أن يكون موعد الاحتفال السنوي بمولد سعادة (مساء الثامن والعشرين من شباط/ فبراير) هو نفسه عيد ميلاد زميلتي في الجامعة التي قامت بيننا صداقة قوية (هيلدا شعبان، وقد أصبحت زوجتي). وكان عليّ أن أختار أن أكون برفقتها أو برفقة زملائي في الحزب. وتدريجياً، وبعد أن تأثرت بظروف وعوامل تدعوني إلى ترك الحزب، أصبح غيابي عن الاحتفالات القومية ملحوظاً. وصار مادة للتهكم و«التشنيع» والسخرية. لكن مشاعري العاطفية لم تكن هي السبب في الابتعاد عن الحزب بعد سنوات قليلة من الانتساب غير الرسمي إليه.

لم يكن للعواطف علاقة بالموضوع. لقد وجدت نفسي غير قادر على الاستمرار في الانتساب لحزب ولا في المجاهرة بعقيدة بعد حصول جملة من الأحداث والمؤثرات التي انعكست في ضميري ووجداني مثلما ضغطت على أفكاري ونظراتي إلى الإيمان والعمل.

هناك عاملان وتطوران أساسيان دفعاني إلى الخروج من الدائرة الحزبية الصغرى إلى الدائرة الوطنية الكبرى: عامل سير الحزب في عهد رئاسة جورج عبد المسيح بخطى حثيثة نحو التزمت والانغلاق، نحو الضمور العقائدي واستبدال النظام اللازم لصحة العمل بالتشدد القائم على تقديس العقيدة وصاحبها، ونحو التصرف وكأن الحزب طريقة مذهبية والعقيدة دين والرسالة الاجتماعية وصايا منزلة. وعامل ظهور الحركة الناصرية على خارطة الإيمان العربي ودخول مصر الناصرية حلبة النضال من أجل فلسطين والعرب. وسأتحدث عن كل من هذين العاملين بشيء من التوسع لا لأنهما لعبا دوراً حاسماً في تقرير مساري الفكري والسياسي فحسب بل أيضاً لأن دورهما هذا ينسحب على أفكار الآلاف من المثقفين العرب في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حتى أصبح الموضوع الذي قد يبدو لقارئي خاصاً ظاهرة سياسية وثقافية عامة في طول البلاد العربية وعرضها في مدى عدة عقود.

جورج عبد المسيح من أكثر الشخصيات السياسية في بلادنا مثاراً للجدل. ولعله من أكثرهم تناقضاً في شخصه وصفاته وتصرفاته. ويرجع الاختلاف في وجهات نظر

الآخرين فيه إلى اختلاف الآخرين فيما بينهم عما يطلبون من القائد المناضل. كنت أنا، وما أزال، أحاول أن أعطي الرجل حقه، فأعترف بما له من إيجابيات وأسجل عليه ما أرى فيه من سلبيات، الأمر الذي جعلني أعارضه وأنتقده حينما كنت نشيطاً في الحزب إلى درجة أني تركت الحزب انسجاماً مع قناعاتي. كما جعلني من الجهة الثانية أكتب مدافعاً عن خصال وفضائل رأيتها فيه ولم يرها معظم القوميين فنالني منهم العتب والتأنيب.

كان طبيعياً أن يتسلم جورج عبد المسيح دفة القيادة في الحزب إثر إعدام سعادة. فهو أقدم عضو في الحزب على الإطلاق ـ أول من أقسم اليمين أمام سعادة في العام ١٩٣٢. وهو الذي حمى سعادة من الاغتيال بجسده وخاطر بحياته في حادثة شهيرة أفقدته إحدى أذنيه. وهو الذي عهد إليه سعادة، وكذلك مسؤولو الحزب أثناء غياب سعادة في المهجر، بمسؤوليات جسام سواء في المجلس الأعلى أو مجلس العمد. وتحلى الرجل بعدد من الصفات التي تؤهله للقيادة، كالجرأة والصدق والأمانة والإخلاص والاستعداد للتضحية والبذل ونكران الذات والأخلاق الرفيعة، إلى جانب تملكه لمهارات عسكرية وقتالية ولثقافة جامعية متخصصة في آن. وتعرض الرجل، بسبب مواقفه وسيرته النضالية، لعدد من أحكام الإعدام والسجن والنفي. وتشرد طويلاً، وأخفى شخصيته عن السلطات لعدة سنوات في الحقول والجرود راعي ماشية مرة وفلاحاً مرة أخرى. باختصار، كان جورج عبد المسيح عملة نادرة في مصارف الحياة السياسية والحزبية في بلادنا.

إلّا أن ما سبق من وصف إنما هو صورة لوجه واحد من وجهي الرجل الحقيقيين. كان جورج عبد المسيح مستبد الرأي إلى أبعد الحدود. لا يمارس الديموقراطية ولا يسمح ولا يسمع لمنتقديه. وغلّفت هذه الفردية في القيادة جموداً في التفكير وعجزاً عن التطور وقصوراً في مماشاة الأحداث المتحركة. ولعلي أكرر هنا قولاً كتبته عنه ذات يوم: كان جورج عبد المسيح رجلاً رائعاً يحمل فكراً جامداً، وقائداً ممتازاً لتيار طفولي، أراد وأدار حزباً متوقفاً في عالم متحرك.

لم يشغل بالي في مطلع الخمسينيات الخلاف الذي نشب بين تيارات وقيادات متصارعة على السلطة في الحزب، بين موال ومعارض لعبد المسيح. كنت طالباً في أولى سنوات الدراسة الجامعية، صغير السن ولا أحمل طموحات سياسية ولا حزبية، وكل همي أن

أعمل في سبيل الحزب ونشر مبادئه «عضواً» عادياً من بين عشرات الآلاف من الأعضاء. غير أن بالي بدأ ينشغل حينما أخذ عبد المسيح يبعث إلينا بتعليماته وقراراته التي عبّرت بوضوح عن جمود ورجعية في النظر إلى الممارسات في الحياة اليومية والعادية: ممنوع على الرفيق أن يحضر فيلماً سينمائياً أو حفلاً غنائياً أو أن يدخن سيجارة أيام الجمعة، فإن إعدام سعادة صباح يوم جمعة يجعل من ذلك النهار يوم حداد دائم للحزب. وعلى من يزور العرزال (وهو أشبه بخلوة مرتفعة بناها سعادة فوق جذع شجرة في أرض له في بلدة ضهور الشوير وخصصها للمطالعة والتأمل والاختلاء) أن يخلع حذاءه، بل إنه اعتبر زيارة العرزال أشبه بحج إلى مكان مقدس. وتوالى إصدار القرارات التي وجدها بعض «المتنورين» في الحزب، وخاصة في صفوف الطلبة الجامعيين، أنها مؤشر على ولوج الحزب منحى خطيراً يعززه تثبيت هالة القداسة على الزعيم، على صوره وأقواله وكتاباته وروايات مريديه عنه. وهو منحى يهدد حرية الرأي والنقد بين الأعضاء، ويمنع الاجتهاد والتفسير المخالف للرأي الشائع والموروث.

ربما كنت أكثر من اعترض على هذه الممارسات بين الطلاب القوميين في الجامعة، مع اعترافي بأن صديقاً ورفيقاً كان يحرّضني على التمرد ويشجعني في مخالفة تلك القرارات وممارسة «المحظورات» علناً، وهو إنعام رعد الذي وصل إلى سدة رئاسة الحزب بعد ذلك بعشرين سنة، والذي أسهم أكثر من غيره في فتح نوافذ الحزب، عقيدة وسياسة وممارسات، التي أحكم جورج عبد المسيح إغلاقها، على الفكر المتطور وعلى الأوضاع المتبدلة والأحداث الطارئة والأوضاع الراهنة في الحزب، في الوطن والعالم.

لن أزعم أنه لولا جورج عبد المسيح وقيادته للحزب في ذلك الأسلوب «الاستبدادي» لما كنت قد تركت الحزب بالتأكيد. لكن ذلك الأسلوب كان عاملاً مؤثراً في اتخاذ قرار الترك، عاملاً تلقائياً وداخلياً ومتدرجاً ولاشعورياً إلى حد ما. والحدث الذي كان «القشة التي قصمت ظهر البعير»، حسب المثل العربي، هو مقتل الضابط المحبوب في الجيش السوري عدنان المالكي يوم الثاني عشر من نيسان/ أبريل ١٩٥٥.

لم يكن المالكي كشخص بالذات يعني لي الكثير. ولم أكن قد سمعت باسمه إلا عرضاً، ولم أكن متعاطفاً مع حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان المالكي أحد رموزه العسكرية. لكن حادثة الاغتيال هي التي استفزتني بحد ذاتها. وكنت أتخذ

الموقف الرافض نفسه مهما كانت شخصية الضحية أو اتجاهها السياسي. فأنا ضد الاغتيال وضد كل أنواع العنف وضد كل معارضة سياسية تنحرف عن الوسائل السلمية والديموقراطية. وأعترف أني كثيراً ما سألت نفسي لماذا لم آخذ الموقف نفسه عند اغتيال رياض الصلح ١٩٥١، بل إني لم أشعر بغضب أو أسف عند حصول الاغتيال. ربما كان لفارق السن بين الحدثين أثر في اختلاف المواقف، كنت ما أزال طالباً عند اغتيال الصلح. أما عند اغتيال المالكي فقد كنت أكثر نضجاً ووعياً. أما السبب الأهم فهو أن الصلح كان بالنسبة إلى الحزب المسؤول الأول عن جريمة قتل سعادة، بينما لم يكن للحزب ثأر من المالكي.

لم أكن وحدي الذي حمّل القيادة الحزبية (وجورج عبد المسيح على رأسها) مسؤولية الاغتيال الذي نفّذه رقيب سوري ينتمي إلى الحزب. وبعيداً عن إدانة المحاكم العسكرية السورية للحزب ولقيادات كثيرة فيه بالجريمة وإصدارها أحكاماً قاسية بالإعدام والسجن المؤبد والسجن لمدد طويلة، وبعيداً عن الحملة الصحافية في سورية وأقطار أخرى ضد الحزب آنذاك، كان التصرف السائد في الحزب يوحي أن الحزب مسؤول بشكل أو بآخر. صحيح أن كتابات ومذكرات صدرت في العقود الثلاثة الأخيرة تلقي الاتهامات على جهات أخرى غير الحزب، على المخابرات المصرية أو على عناصر بعثية مناوئة للمالكي أو على عناصر غير بعثية في الجيش السوري، إلا أن ذلك الكلام خارج عن الموضوع. نحن نتحدث عن حدث وردود فعله والأقوال حوله والمواقف منه في أواسط الخمسينيات بالذات.

مثل غيري حمّلت عبد المسيح المسؤولية. وتركت الحزب نهائياً (مع اعترافي بوجود عوامل أخرى). لكنني لا أصل في الحكم على عبد المسيح إلى المدى الذي وصل إليه كثيرون في الحزب ومعظمهم ممن كانوا على خلاف أو تنافس معه واستغلوا الفرصة لعزله عن القيادة وإلصاق أبشع التهم به. إن مذكرات «الأمينة الأولى» في الحزب، أرملة سعادة، التي كانت على خلاف شديد مع عبد المسيح، تكيل إليه من الاتهامات ما يبدو صعب التصديق والقبول، اتهامات توحي بالغدر والخيانة.

حينما توفي جورج عبد المسيح في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨ كتبت عنه في «السفير» مقالاً أحاول فيه أن أصف الرجل دون أن أتغاضى عن سلبياته التي حملتني قبل خمسة عقود

تقريباً على الانسحاب من الحزب. ولاقى المقال رفضاً قاسياً من معظم أصدقائي من القوميين. أما أنا فلا أزال عند رأيي. إن الرجل الذي خدم الحزب طويلاً وكثيراً وضحّى لمبادئه وعقيدته وأخلص لزعيمه يستحق أن ينظر الحزب في إمكان رد الاعتبار له بعد سنين طويلة من التجني عليه. إن عبد المسيح، مثل فايز صايغ، كان ضحية ظروف سياسية وحزبية وثقافية معينة جعلت الموقف العام من كل منهما (على ما بينهما من تباعد في الرأي والشخصية والظروف) يستوجب إعادة النظر فيها واتخاذ مواقف أكثر عقلانية وعدالة وانسجاماً مع ماضيهما وماضي الحزب. فقد رد الحزب الاعتبار فيما سبق لشخصين قياديين تخليا عنه من قبل: غسان تويني الذي أقصاه سعادة عن الحزب خريف ١٩٤٧ ثم اختاره الحزب نائباً عنه في البرلمان اللبناني بعد أقل من ست سنوات. وهشام شرابي الذي انسحب من الحزب ١٩٥٦ إثر تورطه في اغتيال المالكي وظل الحزب يتعامل معه بشكل طبيعي ورسمي وتكريمي حتى وفاته بعد حوالي خمسين سنة. حسناً فعل الحزب في الحالتين. إني أعتقد أن حزباً يثق بنفسه ولا يخشى إعادة النظر بقرارات سابقة وضعت في ظروف معينة لا يجوز له أن يخاف من تصحيح تاريخه. إن التطور والتجدد الضروريين في حياة كل فرد وجماعة لصيانة الذات والقدرة على البقاء والاستمرار يحتمان مثل هذه المحاكمات الضميرية الذاتية.

(*)

أقول إن التجدد ضروري للأفراد مثلما هو للجماعات. وقد سمحت لنفسي أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، وكنت قد بدأت أعاني من تعب الضمير من تصرفات القيادة الحزبية، أن أعيد النظر في قناعاتي العقائدية والفكرية، النظرية، وخاصة في دائرة الإيمان بالأمة السورية وعلاقتها بشكل خاص بمحيطها وواقعها العربيين.

بإعلان قيام الثورة المصرية، تسلم جمال عبد الناصر مقاليد الحكم في مصر تدريجاً وأعلن عن انتهاج سياسة عربية لمصر باعتبار الرقعة العربية هي الدائرة الأهم من الدوائر الثلاث التي شدد على انتماء مصر إليها. وبمواجهته الاستعمار الغربي والكيان الصهيوني في فلسطين عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وإعلامياً، في السنوات الخمس الأولى من الثورة، انفتحت القيادات العقائدية في الوطن العربي، وخاصة في دول الهلال الخصيب، على الواقع العربي الجديد، وأخذت تتعامل مع عروبة مصر، ثم مع القومية العربية عموماً

بشكل واقعي ومتنور. وعزز التفاف الجماهير الشعبية العربية من المحيط إلى الخليج هذه السياسة الواقعية، مثلما عززها هلع الاستعمار المساند للصهيونية من هذا المارد العربي المنطلق من قمقمه. وأخذ الحلف المعادي للعرب ينشط في تآمره العسكري والأمني والمخابراتي والاقتصادي على الأمة العربية وعلى الحركة العربية الوليدة التي أخذت تنتشر في الجماهير وفي الأذهان والوجدان والضمائر والعقول انتشار «النار في الهشيم» كما يقولون.

أما الحزب السوري القومي الاجتماعي فإنه لم يكتف، في ظل قيادة جورج عبد المسيح غير القابل للتطور في معظم خمسينيات القرن الماضي، ثم في ظل قيادات بديلة هالها قيام عهد فؤاد شهاب في لبنان المتحالف مع الناصرية وقيام الوحدة السورية المصرية في العام ١٩٥٨ وسقوط العهد الملكي الهاشمي الموالي للغرب في العراق وتهديد الوطنيين للعرش الهاشمي في الأردن، في العام ١٩٥٨ نفسه الحافل بالتوتر والتبدل، لم يكتف الحزب بأن صمد في وجه هذه التحولات ورفض التأثر بها والتأقلم معها، بل زاد في عدائه لنمو الحركة القومية العربية الناشطة ولنجاحاتها فأتبع اغتيال العقيد عدنان المالكي في سورية بمجموعة من الإجراءات التي عززت ابتعاد الحزب عن الجماهير العربية. وكان بعض هذه الإجراءات مبادرات عدوانية من الحزب وكان بعضها الآخر رد فعل لملاحقات واضطهادات قام بها النظامان في سورية ولبنان وبتأييد من مصر الناصرية: دعم الحزب سياسة كميل شمعون الموالية للغرب التي أدت إلى ثورة لبنان ١٩٥٨ ضد تلك السياسة، ودعم النظامين الملكيين الهاشميين في الأردن والعراق حتى تموز/ يوليو ١٩٥٨، وأعلن العداء، نظرياً وعملياً وسياسياً وإعلامياً، لكل من الاتحاد المصري السوري وقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير والنظام الجمهوري في العراق في تموز/ يوليو. وتوّج الحزب سياسته «الغربية» بمحاولة الانقلاب العسكري على حكم اللواء فؤاد شهاب في لبنان ليلة رأس السنة ١٩٦١/١٩٦٢.

ومثلما أعقب اغتيال المالكي موجة اضطهاد قاسية ضد الحزب وقياداته في ١٩٥٥ في سورية، أعقب المحاولة الفاشلة («الصبيانية» في أسلوبها ومحاولة تنفيذها) موجة مماثلة في لبنان، بحيث استمرت الملاحقات وإجراءات القمع والتنكيل في القطرين مدة خمسة عشر عاماً تقريباً. ومن الطبيعي ان قيادات الحزب، وكان معظمها في السجون والباقون يعملون ويتحركون في الخفاء، لم تكن آنذاك في وضع طبيعي يؤهلها لرسم استراتيجيات

عقلانية وواقعية وعملية للحزب انطلاقاً من إعادة النظر في العلاقات الحزبية ـ العربية والاستعانة بتفكير هادئ وسليم ومتطور.

كان هذا الواقع هو العامل الكبير الثاني في ابتعادي الاختياري عن الحزب، عقيدة وممارسة وانتماء. فمثل الكثيرين من أبناء جيلي أخذنا نتفهم العروبة بشكل جديد، براحة نفسية وهدوء وإمعان في استعمال العقل والمنطق واستجابة لأحاسيس الجماهير ووعيها التلقائي وتحسساً ووعياً وإدراكاً لتآمر الحلف الاستعماري ـ الصهيوني الذي بلغ ذروة قوته في انتصاره في حرب ١٩٦٧.

عبّرت عن «تحوّلي» الفكري واعتناقي العقيدة القومية العربية في خمسة من الكتب ظهرت تباعاً بين ١٩٥٨ و١٩٦٦: «**الفكرة العربية في مصر**»، «**تطور المفهوم القومي عند العرب**»، «**في مفهوم الزعامة السياسية**»، «**الهاشميون والثورة العربية الكبرى**»، «**الهاشميون وقضية فلسطين**»، إلى جانب كتاب سادس لم يرَ النور حاولت أن أحلل فيه عوامل فشل الوحدة المصرية السورية ١٩٦٣. وقد جاء ذكر هذه الكتب في الفصل الرابع من هذه الذكريات.

كنت عنيفاً بعض العنف في بعض كتاباتي ومواقفي السياسية في تلك الفترة ـ من أواخر الخمسينيات حتى مطلع السبعينيات. انتقدت سياسة الحزب (ولم أتعرض كثيراً ولا مباشرة لمبادئه وتعاليمه) انتقاداً مرّاً، وأخذت على قيادته الابتعاد عن الجماهير والتعامي عن الحقائق والانجرار وراء قيادات رسمية في لبنان والأردن والعراق، وإقامة تحالفات ولو بشكل غير مباشر مع قوى الاستعمار ومع المتعاونين مع هذه القوى من السياسيين المحليين. وأذكر أن علاقاتي الشخصية والاجتماعية مع العشرات من رفاقي القدامى قد تأثرت وتوترت وتعرضت لشروخ أو برودة، علماً أني قضيت ثلث هذه الفترة خارج الوطن (في بريطانيا ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤). وأذكر أيضاً أن عتاباً قاسياً وأليماً وجهه إليّ عدد من الرفاق القدامى لجملة وردت في أحد كتبي أسخر فيها من فشل الحزب في الأقطار السورية الخمسة في إيصال نائب واحد إلى أي من برلماناتها في السنين الثماني عشرة الأولى من حياته، وأن أول نائب قومي يصل إلى «برلمان» كان في العام ١٩٤٩ وكان ذلك البرلمان هو الكنيست «الإسرائيلي» (النائب هو جبر داهش المعدي أحد أعضاء الحزب في فلسطين أيام الانتداب البريطاني).

ويبدو أن هذا الانفصال والابتعاد عن الحزب لم تصل معلوماته إلى أجهزة الأمن اللبنانية. فقد أوقفني ضباط الأمن في مطار بيروت في خريف ١٩٦٣ وأنا أهم بركوب طائرة مغادرة إلى لندن. ورغبوا في التحقيق معي حول مدى مشاركتي في محاولة الانقلاب القومية الفاشلة قبل عشرين شهراً. ولم أنجح في إقناعهم بإطلاق سراحي إلا بعد أن «وسطت» أحد كبار مسؤوليهم الذي لم أكن أعرفه في الواقع ولكن كان لنا صديق مشترك!

(*)

حقق الحزب انفراجاً تاريخياً في دائرة تعامله مع المسألة والعقيدة العربيتين في السبعينيات من القرن الماضي بعد أن توالى خروج معتقليه من السجون اللبنانية والسورية، ووصول مسؤولين أكثر انتباهاً لحقائق الأمور المتطورة والمتجددة إلى المناصب القيادية في الحزب. وأدركت هذه الحقيقة في لقاءات مستمرة مع بعض تلك القيادات الشابة نسبياً، أبرزها الصديق والرفيق القديم إنعام رعد، زميلي منذ الخمسينيات في التحرك المعارض لجورج عبد المسيح. ففي رحلة مشتركة إلى الكويت في أواخر ١٩٧٠ لحضور الاجتماع الثاني للاتحاد العام للطلبة الفلسطينيين تسنى له ولي أن نجلس معاً وقتاً طويلاً ونتباحث في أمور الحزب والمستجدات التي طرأت بعد انحسار حملات الاضطهاد وخاصة على صعيد الفهم العربي من وجهة النظر الحزبية. وسرني، مثلما فاجأني، أن أعلم أن في الحزب تياراً عقلانياً يتمخض في الخفاء، وأن هذا التيار يعِد كثيراً في النجاح بهدم الكثير من الجدران القائمة منذ أربعين سنة بين المفهومين السوري والعربي للقومية، وأيضاً بإقامة جسور ومعابر تعيد للحزب مكانه الطبيعي في الحركة الوطنية في دول الهلال الخصيب. وأثبتت الأعوام الثلاثون الأخيرة صدق هذا التوجه عند إنعام رعد وصحبه، الأمر الذي بنى علاقات إيجابية جديدة بين قيادات الحزب وبيني، علاقات أعتز بها وإن كنت لا أزال أتمسك بعقيدتي العربية بمثل ما يتمسك الحزب بعقيدته السورية.

لم يكن موقع سورية في العالم العربي مثار خلاف أو سوء تفسير. فسورية، كما كان سعادة يعلن باستمرار هي «جبهة العالم العربي وصدره وسيفه وترسه». إلّا أن تطبيق هذا الشعار هو الذي كان يثير الاختلافات والشكوك بين الحزبيين والعروبيين. كان السوريون القوميون يسخرون من العروبة ويتهمونها بالإفلاس وبالتسبب بنكبات الأمة. وكان

العروبيون يتهمون أخصامهم بالتآمر على العرب وعدم الإخلاص في سعيهم نحو إقامة الجبهة العربية التي كان سعادة يدعو إليها. وتمثلت مشاعر الريبة بين الفريقين في خصومات حادة وتنافسات غير رياضية وفي كتابات تحوي من الاتهامات والتجريح أكثر مما تحوي من الانتقادات البناءة والملاحظات الأخوية.

لذلك لا أرى أن موقف الحزب الحالي من المسألة القومية العربية هو حال متناقض مع عقيدته التي وضعها سعادة ولا أن الحزب تنكر لماضيه وتراثه، بل أرى فيه إعادة نظر جريئة وسليمة لمضمون العقيدة وإعادة تفسير لها بقالب أكثر واقعية وأقرب إلى الفهم المعاصر في عالم يتطور وينمو ويتبدل كل لحظة. وبالمقابل لا أرى في حرصي على استئناف علاقات التفهم والتقدير مع رفاقي القدامى في الحزب تناقضاً أساسياً مع فهمي السياسي والعقائدي لماهية الأمة ودور النخبة المتمسكة بانتمائها القومي، بل أجد فيه تطويراً إيجابياً للمفاهيم السابقة التي كنت أتمسك بها وأدعو إليها أيام «انخراطي» في الحزب ١٩٤٨ - ١٩٥٤.

ولعل من المفيد هنا أن أذكر أن شقيقيّ اللذين سبقاني إلى الانتماء إلى الحزب، يوسف وفايز، ثم تركاه إنما هما أيضاً توصلا إلى مثل ما توصلت أنا إليه، ولو كان وضع كل واحد منا نحن الثلاثة منفصلاً عن الآخرين في ظروفه وتاريخه وفي طرق التعبير عنه. وكان الثلاثة، منفردين، يتحركون في الاتجاه القومي العربي كتابة ودعاوة وتعاملاً فعلياً، منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين. وربما يتساءل قارئ: هل كان بوسع الأشقاء الثلاثة أن يسهموا في تحول الحزب نحو العروبة الواقعية لو استمروا في عضويتهم في الحزب ولما كان هذا التحول قد تأخر إلى مطالع السبعينيات؟ هذا سؤال يبقى للتاريخ الذي لا يكترث كثيراً لكلمة «لو»!.

جدير بالذكر أن «تلطيف» نظرة الحزب إلى المسألة العربية و«تليين» موقفه من الأحزاب والجماعات والحركات القومية العربية سار سيراً طبيعياً وسلساً في علاقات الحزب وأدبياته وكتاباته. ولم يلقَ معارضة قوية إلا من فريق من أعضاء الحزب استمروا على ارتباطهم بالرئيس السابق جورج عبد المسيح وتابعوا نشاطهم الحزبي والسياسي والإعلامي باسم «الحزب السوري القومي الاجتماعي». فهؤلاء لم يشاركوا الآخرين في تطوير مفهوم العروبة وموقع الأمة السورية في إطار العالم العربي.

إلّا أن وحدة الحزب تصدعت في السبعينيات والثمانينيات في مجال آخر. وهو تصدع أدى إلى قيام فريقين متباعدين في الشكل وليس في الجوهر. أي أنهما التقيا في العقيدة واختلفا في الجهاز الإداري، في إطار تعيين المسؤولين وأنظمة الاختيار والتكليف. وكان الاختلاف بين الفريقين (وقد دُعي أحدهما بـ«الطوارئ» والآخر بـ«المجلس الأعلى») يخضع لعوامل شخصية ومنازعات فردية في غالب الحالات. وربما تلاعبت به أيضاً بعض التدخلات العربية الرسمية، فعُرف أحد الفريقين بتناغمه مع السلطات السورية، بينما عرف الفريق الآخر بتناغم قوي مع ياسر عرفات الذي جاهر بموقف معادٍ لسورية.

المهم أن نتائج هذا الانقسام غير العقائدي وغير المبرر ظهرت في موقع الحزب السياسي وانعكست في قوته وقدرته على التأثير في المجتمع حتى كادت تشل حركته. وهذا ما حملني، ورفيقي وصديقي المناضل الفلسطيني الكبير أبو ماهر أحمد اليماني، على أن نشرع في تحرك غير علني مع قياديي الفريقين لعلنا نسهم في تسهيل إعادة اللحمة داخل صفوف حزب آمنّا أن له دوراً كبيراً في النضال من أجل تحرير فلسطين ومقاومة الخطر الصهيوني. وكنا نعلم محدودية مسعانا وضآلة حظوظنا في النجاح. لكننا شعرنا أن من واجب كل من كان خارج الحزب، وخارج هذا الصراع الذي اعتبرناه عبثياً ومرفوضاً، أن يصبح أداة ضغط على من كان داخل الحزب وله علاقة بالصراع والانقسام، وبالتالي فهو مسؤول عن إرباك الحزب وإضعافه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

اخترنا «لجنة» من «عقلاء» الحزب ممن لا يتحملون وزر الانقسام (أذكر منهم حافظ قبيسي ومنير خوري ونصري الصايغ) واستشرناهم واستفدنا من خبرتهم وآرائهم. ثم قدمنا «مشروع تسوية» إلى مسؤولي الفريقين، إنعام رعد في «المجلس الأعلى» ويوسف الأشقر في «الطوارئ»، وكان المشروع يراعي الناحيتين القانونية والسياسية وينطلق من قاعدة الإيمان بحتمية وحدة الحزب وضرورة استمراره في خدمة قضية الأمة وأداء الرسالة.

وكما توقع كلانا، الأخ أبو ماهر وأنا، لم تؤد هذه المحاولة التي استمرت عدة أشهر إلى النجاح الكامل. لكنها لا شك أثمرت في إفهام الطرفين أن نزاعهما هذا ليس مسألة حزبية داخلية لا علاقة للناس من خارج الحزب بها وأن محاسبتهما هي من حق الأمة وليست محصورة في نطاق الحزب وحده.

وكما توقعنا، من جهة أخرى، عاد مسؤولو الطرفين إلى وعيهم وضمائرهم وولائهم

لحزبهم ونفضوا غبار التفرقة وأقروا مشروعاً توحيدياً وأعلنوا في ذكرى تأسيس الحزب في السادس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ قيامة الحزب الواحد الموحد الذي ضم جميع الفرقاء باستثناء جماعة جورج عبد المسيح التي يقول الطرفان إن العوائق أمام مساعي التوحيد تحتاج إلى وقت أطول وجهود أكبر ـ ولعل ذلك لا يطول كثيراً. (وكان إعلان التوحيد بعد تبدل رئيسي الفريقين السابقين بوفاة إنعام رعد واستقالة يوسف الأشقر، مع التأكيد بأن كليهما كان حسب تجربتنا من القابلين بمشروع التوحيد ومن الإيجابيين في نظراتهم إلى بعضهم بعضاً).

وإني إذ أختم كلامي عن تجربتي الحزبية بإيراد هذه الواقعة فلكي أدلل على استمرار ارتباط خفيّ بين المرء وبين جماعة سياسية وعقائدية آمن بها وعمل معها وناضل لتحقيق رسالتها حتى بعد انفكاك الصيغة الرسمية لذلك الارتباط وتوقف الانتماء القانوني. فمثلما «دخلت» الحزب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بشكل غير رسمي وخرجت منه أيضاً ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ بشكل غير رسمي، ظلت علاقتي بالحزب بعد تلاقينا الفكري في الكثير من القضايا في الثلاثين سنة الأخيرة، علاقة ودية ووجدانية وعقلانية في آن، وإنما بشكل غير رسمي ولا قانوني. ولعل هذا النوع من العلاقات يقوم حالياً بين الكثيرين من القوميين الخارجين وبين حزبهم السابق. ولعل في تلك الحقيقة رصيداً للحزب على مسؤوليه أن ينظروا إليه بجد واهتمام وأن يستفيدوا منه ويستخدموه لخدمة قضيتهم.

هذه المسألة هي إحدى العوامل التي تدفعني إلى أن ألحّ على بعض العناصر الجامعية وذات الثقافة العالية في الحزب أن يبادروا إلى تأريخ الحزب تأريخاً موضوعياً شاملاً. إذ لا يجوز أن يظل حزب تجاوز السبعين سنة من العمر بدون تأريخ رسمي يسجل مسيرته ونشاطاته وآثاره، ويتعرض للمشاكل التي جابهته في مراحل حياته المختلفة بدقة وبجرأة وبقدرة على النقد الذاتي. وكنت وما أزال أبدي لهم، بموازاة هذا الإلحاح والتذكير الدائم، استعدادي للتطوع كمستشار لهذا المشروع الرائد الذي لو تم لكان خدمة لتاريخ البلاد السياسي وليس مجرد تأريخ لأحد الأحزاب الفاعلة. وأنا واثق من أنه سيكون أيضاً قدوة لأحزاب أخرى تقاعست عن إجراء مثل هذه المهمة بحق نفسها. ولا يجوز أن لا يجد دارس تاريخ البلاد السورية السياسي المعاصر مراجع عن الحزب إلا في مذكرات عدد من قادته وبعض الرسائل الجامعية المتخصصة. وعلى أهمية هذه المراجع، يظل المصدر الأول والأكثر إلحاحاً هو كتاب يصدر عن الحزب نفسه، أو على الأقل عن

مؤسسة سعادة الثقافية التي تضم عدداً لا بأس به من مثقفي الحزب الحاليين أو السابقين وتتعهد مشاريع ثقافية وفكرية محترمة.

لعل ظاهرة ارتفاع عدد الأشخاص (وخاصة الأعلام) الذين انضموا إلى الحزب في وقت من الأوقات ثم تركوه، لسبب أو لآخر، بالنسبة إلى الأعضاء الباقين في الحزب، حالياً أو في أي وقت في السبعين سنة الأخيرة، تبلغ من الخطورة حداً تستحق معه الدراسة والتحليل في دائرة التأريخ الحزبي لا من أجل ضبط هذا التاريخ فقط بل أيضاً من أجل صون الحزب وضمان مستقبل أفضل. وقد اعتدت أن أشبّه الحزب بالمدرسة التي يتفوق فيها عدد الطلاب «الخارجيين» على الطلاب «الداخليين». وحري بدراسة معمقة للحزب يتوافر فيها عنصر النقد الذاتي أن تسهم في تحقيق غرضين: الحد من تسريب الأعضاء وتسييبهم وفقدانهم، وتوثيق العرى مع الذين غادروا (أو يغادرون) الحزب والإفادة من وجودهم خارج الحزب بعد أن تعذر استمرارهم فيه. ويقتضي هذا الأمر أن يتوقف الحزب عن التعامل مع الخارجين عنه كخوارج متآمرين.

قلت ذات يوم، في خطاب بحفل تأبين قيادي في الحزب، إن الحزب يبقى فيّ حتى وإن لم أبق أنا في الحزب. تبقى فيّ علمانيته وتقدميته ونظاميته ووفاؤه للأمة ونضاله من أجل فلسطين، وإن لم تعد تحديداتي لمفهوم الأمة والقومية تتطابق مع المفهوم الحزبي، وإن كانت حدود الوطن لا تتطابق في قناعاتي كما هي في مبادئ الحزب.

(*)

كان الحزب، منذ أيام سعادة، يمنع الاستقالة أو الانسحاب من صفوف الحزب. وكان يعلن طرد كل من انسحب أو استقال، وكان يأمر بمقاطعة العضو المتخلي عن عضويته مقاطعة حياتية تشمل كل نواحي التعامل. وكان التعبير الشائع في وصف العضو السابق أنه «سقط على جنبات الطريق». وقد ظل هذا الأسلوب المتخلف في التعاطي مع الأفراد السابقين مهما كانت ظروف ترك الحزب ساري الاستعمال لعدة عقود. أما تجربتي في الحزب فإنها تثبت لرفاقي السابقين أن بعض من كانوا يتهمون بالسقوط على جنبات الطريق (وقد اتهموني بذلك بالفعل قبل خمسين عاماً) ما زالوا على الطريق، على طريق متوازٍ مع طريقهم، وفي اتجاه واحد، وإن تباعدت المسافات أو تعددت الوسائط.

٨

في المدن وحكاياتها

تنقضي الأسفار وتختفي المشاهد من الأعين وتبقى الانطباعات في المخيلة

أقمت وزرت وتجولت في المئات من المدن في العشرات من الدول في القارات الأربع: آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية. فأنا بطبيعتي «مديني» أحب المدن، مشاهداً ومقيماً ومتجولاً. ولا ننسى أن نصف سكان العالم إنما هم مدينيون مثلي والنسبة تزداد سنة بعد أخرى. وتتراكم في الذاكرة آلاف الحكايات التي تخلفها الأحداث والحركات واللقاءات والأحاديث والمشاهدات والانطباعات والصدف، في البيت والفندق والمدرسة والمكتب والشارع والحديقة والمتجر والمقهى وعيادة الطبيب وقاعة المحاضرة ومكتب الموظف المسؤول والمطار وموظف الحدود وإدارة الشرطة، وغيرها من الأماكن التي تتكون المدينة من مجموعها ونوادرها وذكرياتها الحلوة والمرّة.

لا يُعنى هذا الفصل من الكتاب بعرض تاريخي أو جغرافي أو ثقافي أو عمراني أو اقتصادي أو سكاني أو اجتماعي لمدن عرفتها. فللحديث في هذه الأمور كتب ومجالات أخرى. نعرض هنا لعلاقة الإنسان (المؤلف) بالمدن التي ارتبطت أيامه بها، ارتباطاً أهلّها لأن تحتل جزءاً من ذكرياته.

(*)

قبل دخولي المدن وعرض ذكرياتها، لا بد من وقفة مطولة عند «أبواب» هذه المدن، عند المطارات والحدود البرية التي لا بد من عبورها قبل الوصول إلى المدن. وحديث الحدود والمطارات حديث متشعب وطويل، وحديث مضنٍ وموجع بقدر ما تختزن الذاكرة من ذكريات قهر وانزعاج وتأخير تجمعت على مرور الأيام في مطارات العالم، وخاصة مطارات العالم العربي. ولا أحسب أن هناك عربياً (خاصة إذا كان فلسطينياً أو حتى فلسطيني الأصل والمولد) لم يتعرض للمتاعب والصعوبات في معظم المطارات التي حل بها. ولذلك لا أزعم أني أستأثر بالوقائع التي سأروي، وبعضها يبدو وكأنه ضرب من الخيال أو وليد فن المبالغة التشويهية أو التشويقية. ولعل دريد لحام تفوق على أي كاتب عربي في وصف المآسي الحدودية بين الأقطار العربية في تمثيليته المشهورة «الحدود» وصفاً ساخراً ومؤلماً.

كانت السفرات الأولى في حياتي خارج فلسطين برفقة العائلة، وكنت في سن الطفولة (١٩٣٨ و ١٩٣٩). وكذلك كان مجيئي إلى لبنان ١٩٤٨ إذ كنت برفقة شقيقي يوسف الذي تولّى معاملات الخروج من فلسطين ودخول لبنان عند معبر الناقورة. أما أول مرة اضطررت فيها إلى أن أتحمّل مسؤولية التنقل عبر الحدود العربية، في معبر الناقورة نفسه، فكان في ربيع ١٩٤٨ حينما حاولت مع شقيقي منير أن نستغل فرصة عيد الفصح ونزور الأهل في طبريا. ولم يتح لنا ذلك بسبب إغلاق الطرق إلى المدينة. وعدنا أدراجنا إلى لبنان لنفاجأ عند الحدود أننا لم نحصل على إذن بالعودة. ولم يحلّ المشكلة إلا مبلغ من المال نصحنا السائق بأن ندفعه للموظف على الحدود. وبهذا الإجراء انفتح سجل تجربة السفر المرّة عبر الحدود والمطارات العربية التي تتكرر في عدة فصول في أكثر من عشر مدن عربية في مدى خمسين عاماً. مع الإشارة هنا إلى أني أتعمد الذهاب إلى المطار وإجراء معاملات السفر قبل الموعد المحدد بساعة أو أكثر حتى أقطع الطريق على أي إشكال بحجة التأخر ـ وقد أصبحت عادة الذهاب باكراً تقليداً بل كابوساً يسيطر عليّ ويجعلني مثار استهزاء الآخرين، وخاصة زوجتي. وربما كانت هذه العادة نتيجة سفري لأول مرة في حياتي وحدي وعبر مطار بيروت. فقد اكتشفت بعد وصولي المطار أني تركت تذكرة السفر في المنزل. وعدت مسرعاً لإحضار التذكرة ولما وصلت المطار كانت الطائرة على أهبة الإقلاع. وخوفاً من تكرار هذه التجربة، أصبحت أبكر في الذهاب إلى المطار وكأني أسافر لأول مرة في حياتي ـ علماً أني اكتشفت فيما بعد أن كثيرين غيري يعانون من هذه «العقدة» النفسية (ولعل من أبرزهم

الدكتوران قسطنطين زريق وكلوفيس مقصود). وفي المقابل فإن شقيقيّ يوسف وفايز كانا يذهبان إلى المطار متأخرين في معظم الأحيان. وكنا مسافرين مرة، نحن الثلاثة، على طائرة واحدة من بيروت إلى القاهرة، وجلسنا في مقهى المطار بانتظار إعلان الإقلاع نتجادل في موضوع العدد الأول من مجلة «شؤون فلسطينية» الذي كان قد صدر قبل أيام. وتشعب الجدل وطال حتى أقلعت الطائرة ونحن نتحدث. وأصبحت منذ تلك الحادثة أتحاشى السفر مع أي منهما!

(*)

مطار **القاهرة** هو الأوسع والأكثر حركة بين المطارات العربية. وهو أيضاً أكثرها تعقيداً في المعاملات وتبديلاً في إجراءات الدخول والخروج مما يجعلك دوماً لا تعرف كيف تتحرك من معاملة إلى أخرى. أما أنا فلا يجوز لي أن أشكو. كان من حسن حظي أن دارساً في معهد البحوث والدراسات العربية كان مسؤولاً عن الرقابة الصحية في المطار. وكان الرجل خدوماً. ولمدة عشرين سنة كان يصرّ على استقبالي عند سلّم الطائرة ليقوم بنفسه بإجراء المعاملات أو التسريع بإجرائها، ولا يتركني إلا على باب سيارة التاكسي عند مدخل المطار. وإذ كان من عادة المرء أن لا ينسى الإساءات فحريٌّ به في المقابل أن يذكر دوماً الأفعال الحسنة، ولن أنسى أبداً جميل هذا الصديق المخلص، إسماعيل شلش.

ومرت الأيام. وقلّ سفري إلى مصر. وانقطعت الصلة مع شلش وفقدت عنوانه. ثم زرت مصر في أواخر التسعينيات. وتوجهت إلى مراكز الأمن واحداً بعد الآخر حسب الأصول. وأخذ ضابط المركز الأخير، وهو برتبة لواء، جواز سفري الدبلوماسي، وطلب مني أن أجلس في مكان قريب بانتظار ختم الجواز. انتظرت. ومرت عقارب الساعة وركاب الطائرة ينهون معاملاتهم واحداً بعد الآخر، ويخرجون لأخذ حقائبهم ومغادرة المطار. وقام اللواء من مقعده ليقول لي: سأعود حالاً. ولم يعد. وبعد أن صبرت أكثر من ساعة ولم يبق أمام ذلك الحاجز أحد قمت أبحث عن اللواء وعن الجواز. وتنقلت من غرفة إلى أخرى، وعلى باب بعضها لوحة «ممنوع الدخول». وكانت كلها خالية. ولمحت أخيراً طاولة بعيدة عليها جواز سفر مهجور. فأخذته وإذا به جواز سفري، وعليه الختم المطلوب. فحملته وخرجت ولا أحد يسأل.

يخطئ من يظن أن جواز السفر الدبلوماسي يحل المشاكل. إنه يعقّد الأمور أحياناً ويؤخر المعاملات.

في **تونس** لم يكن هذا الجواز يشفع لي. ولا حتى عملي مستشاراً لجامعة الدول العربية وأمينها العام. فمجرد أن يذكر عليه أني من مواليد طبريا يضطر موظف المطار إلى أن يطلب مني الوقوف جانباً (لاحظ: الوقوف لا الجلوس لأن لا كراسي للفلسطينيين) إلى أن يتم الاتصال بـ«المندوب السامي» الفلسطيني مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية (الحكم بلعاوي). كنت في كل مرة من المرات العشرين التي تنقلت فيها بين لبنان وتونس في السنة الأخيرة من السبعينيات والأولى من الثمانينيات أتصل به مسبقاً ليعطي الإذن ويرسل موظفاً من مكتبه قبيل موعد وصول الطائرة ـ هذا مع العلم أني كنت أدخل بجواز سفر دبلوماسي لبناني.

صدف مرة أن كان موعد وصولي تونس مساء يوم الرابع عشر من تموز/يوليو (ذكرى الثورة الفرنسية، حينما تقيم السفارات الفرنسية حفلات استقبال لكبار القوم). دخلت قاعة المعاملات الرسمية ولم أجد مندوب «المندوب السامي». وعبثاً رحت أطالب بختم جواز السفر باعتباره جوازاً لبنانياً واعتباري مستشار الأمين العام ولي حصانتي المزدوجة، بل إن مدير التشريفات في الجامعة كان بانتظاري في صالون الشرف، كما جرت العادة. وتحتم عليّ البقاء أكثر من ساعتين إلى أن عاد البلعاوي من حفلة السفارة الفرنسية وأخبرته زوجته عن اتصالاتي الهاتفية المتكررة بالمنزل. والحقيقة أن فلسطينيين كثيرين اضطروا إلى البقاء في المطار ساعات وساعات، وبعضهم بقي يوماً أو أكثر من يوم، حتى يصل الإذن ويسمح له بالدخول.

وإذا كان جواز السفر الدبلوماسي لا يحل المشكلة أحياناً فإن حمل جوازيْ سفر دبلوماسيين يعقد الأمور أكثر. حضرت في الدار البيضاء في المغرب مؤتمراً. وكنت دخلت البلد بجواز السفر اللبناني المعفي من سمة الدخول. وعند المغادرة توجهت نحو الضابط المسؤول وأخرجت جواز السفر. وخطأً خرج من جيبي الجواز السوري (وهو أيضاً جواز دبلوماسي). فأبقيته في يدي اليسرى وناولته الجواز اللبناني باليد اليمنى. فسأل عما بيدي الأخرى. أعطيته إياه موضحاً أني لم أدخل به. وإذا به يسأل كيف أسمح لنفسي بحمل جوازين. أخبرته أن كليهما قانوني ورسمي وبمعرفة سلطات

البلدين. قال إن هذا ممنوع ولا يمكنه أن يسمح لي بمغادرة المطار. وطلبت أن أرى مدير الأمن في المطار. وقبل أن يصل كانت أبواب الطائرة تقفل ويبدأ المحرك بالدوران. وكان التأخر في اللحاق بها يعني المكوث أسبوعاً آخر في المغرب بانتظار الطائرة المتوجهة إلى تونس حيث كنت أعمل. وأشفق عليّ مسؤول شركة الطيران واتصل بقائد الطائرة بأن ينتظر قليلاً. وقام هو بإحضار مدير الجوازات الذي تفهّم قانونية حمل جوازي سفر في لبنان وسورية وأني لم أخالف القوانين، وأني حتى لو كنت أخالفها فإن ذلك يعود إلى سلطات البلدين وليس إلى سلطات الأمن المغربية!

وعرّجت مرة على **الجزائر** من المغرب حيث ذهبت إلى البلدين في مهمة ثقافية. حطت الطائرة في مطار الجزائر في الواحدة صباحاً. وكنا، زوجتي وأنا، الراكبين الوحيدين القادمين من المغرب. وكان المطار خاوياً تماماً إلا من موظف للأمن وآخر للجمارك. وكانا نصف نائمين. أخذ الأول جوازَي السفر. وسأل عن سبب الزيارة، بطريقة أوحت لي أني أقترف إثماً. قلت: لحضور اجتماعات كذا وكذا. فأشار بيده إلى زوجتي وسألني: ماذا تفعل هي؟ قلت إنها زوجتي. والليلة هي ليلة رأس السنة. ورغبنا أن نكون معاً في المغرب كما في الجزائر. سأل: ولماذا؟ قلت: ألا تحتفل بالعيد مع زوجتك؟ ولم يعجبه جوابي واعتبره تحدياً فظاً. وقال: ولكنها ليست مدعوة إلى الاجتماعات. قلت ما أدراك؟ قال «المرأة لا تحضر الاجتماعات». أجبته: هذه المرة ستحضر. وبعد أخذ ورد ختم الجوازين ورماهما في وجهي دون أن ينظر إليّ.

لم ينتهِ الإشكال هنا. مكثنا على باب المطار أكثر من ساعة حتى جاءت سيارة تاكسي حملتنا إلى الفندق. كنت قد حجزت في فندق أوراسيا (أشهر فنادق العاصمة). لكن السائق أصرّ على ألا يأخذنا إلى هناك. وألحت وألحّ هو. وأخيراً فهمت ما كان يريد أن يُفهمني بلهجته الجزائرية الفرنسية، أن الفندق أغلق أبوابه منذ المساء وأخرج كل نزلائه منه. وعلمت السبب. لقد توفي رئيس الجمهورية (هواري بو مدين) وأغلقت الدولة الفندق استعداداً لاستقبال الرؤساء والملوك الذين كانوا سيحضرون في اليوم التالي للمشاركة في التشييع والتعزية. «إذن خذني إلى فندق جورج الخامس» (وكنت أعلم أنه أفضل الفنادق بعد أوراسيا). «لا». «لماذا؟» سألت. قال «هو أيضاً محجوز». «إذن خذني إلى فندق آخر». ولم أعطِ صفات للفندق المنشود. ظننت أنه سيأخذنا إلى فندق يلي في عدد نجومه هذين الفندقين الممتازين.

سارت بنا السيارة، وقد قاربت الساعة الثالثة صباحاً، حتى أنزلنا السائق أمام مبنى عتيق في زقاق مظلم. وقال «انزلوا». ولم يساعدني في حمل الشنط. وكان صاحب الفندق نائماً في غرفة الاستقبال الصغيرة عند المدخل. وأعطانا مفاتيح غرفة في الطبقة الثالثة. وأشار علينا بالصعود إليها. ولم يساعد في حمل الشنط. وصعدنا. وإذا بنا في غرفة تغطي الصراصير أرضها وسريرها. وجلسنا على كرسي صغير رمينا الصراصير من فوقه بانتظار طلوع الشمس في الصباح. ولم يغمض لأي منا جفن. وفي السابعة نزلنا ومعنا الشنط التي لم نفتحها خوفاً من أن تدخلها الصراصير. ودفعت للرجل حسابه وذهبنا نبحث عن فندق. وإذا بنا، وعلى بعد خطوات، أمام فندق «الليتي» الفخم والجميل الذي كان رجل أعمال إيطالي قد بناه أيام الحكم الفرنسي. رميت الشنط وركضت نحو موظف الاستقبال الذي جلس في مواجهة صالة فخمة بأثاثها ومساحتها. ركضت كالتائه في الصحراء الذي يجد نفسه أمام واحة غزيرة المياه. رويت له قصتي وأعطانا مفاتيح غرفة مطلة على البحر أنستنا تجربة الليلة الفائتة.

قمة التجارب التي لا تنمحي من الذاكرة كانت في مطار **طرابلس الغرب**. ذهبت إلى ليبيا لأول مرة بدعوة من رئيسها معمر القذافي. وكنت مديراً عاماً لمركز الأبحاث. وحملت له مجموعة من منشورات المركز هدية.

مررت أمام موظف الأمن بسهولة. ولم تستغرق معاملات الدخول أكثر من دقائق معدودة. وجاء دور الجمارك. طلب الموظف جواز السفر ورزمة الكتب. وفتح الرزمة، وصدف أن كان الكتاب الأول بعنوان «الاقتصاد الإسرائيلي». «ما هذا»؟. قلت: كتاب من نشر المركز الذي أديره. «هل أنت يهودي؟». ولم يكن يمازحني. قلت: بل عربي فلسطيني. قال: فلسطيني وتدعو إلى إسرائيل؟ أجبته بهدوء أن الكتاب مثل كل كتب المركز إنما هو ضد «إسرائيل». إن مبرر وجود المركز هو لمقاومة «إسرائيل». ولم يقنعه هذا الكلام. «أعطني الجواز». وأخذ يقلّبه. «ماذا؟ كنت في لندن؟». قلت «نعم. زرتها عدة مرات». وقلب صفحة أخرى «وكنت في فرنسا أيضاً؟» قلت نعم. «وفي ألمانيا» قال بعد أن قلب صفحة ثالثة. وحتى أوفرّ عليه المزيد من المفاجآت قلت: «نعم. إني أزور معظم العواصم والمدن الأوروبية والأميركية. إن عملي كإعلامي في منظمة التحرير الفلسطينية يحتم عليّ ذلك».

قال: إني لا أستطيع أن أسمح لك بإدخال هذه الدعاية الإسرائيلية. قلت: ولكنها هدية للرئيس القذافي. قال: إنه لا يقبل هدايا مثل هذه. قلت: حسناً. لتبقَ عندك هنا وأنا أسترجعها عند مغادرتي البلاد بعد غد. وظننت أني قدمت حلاً معقولاً للمسألة. لكني أخطأت. لم أدرِ أنه لا يسمح بإبقائها عنده إلّا إذا سلّمني إيصالاً بها. وأنه لا يستطيع أن يسلمني الإيصال لأن الختم أمامه لا حبر فيه. ما العمل إذن؟ أتريد سيادتك أن أعود في الطائرة نفسها قبل أن تقلع؟ لكنه أشفق عليّ بعد ساعة من الحوار الساخن. «حسناً. فلنرَ ما أستطيع أن أفعل» وأخذ المحبرة الجافة وبصق عليها ووضع الختم عليها ثم ختم به الإيصال وسلمني إياه وسمح لي بالمغادرة مع الاحتفاظ بالمنشورات «الإسرائيلية». وما زلت أحتفظ بالإيصال معي لأني حينما غادرت قاعة المطار ركضت نحو باب الطائرة متنازلاً عن الكتب خوفاً من القبض عليّ بتهمة ترويج الدعاية «الإسرائيلية». وأقسمت ألا أزور ليبيا ثانية ومعي كتب. وسيأتي الحديث لاحقاً عن تلك الزيارة وعن زيارات أخرى!

(*)

لا عوائق تذكر عند التنقل بين بيروت ودمشق. فهو يجري براً إلا حينما كانت الطريق مقطوعة في بعض مراحل الحرب الأهلية حين كنت أذهب إلى **دمشق** جواً. لكن تجربة إحدى الزيارات كانت هي الأخرى تحفل بالعوائق. كنت قد أخذت موعداً مع طبيب العيون في لندن بتاريخ محدد. وحجزت مقعدين لزوجتي ولي على الطائرة الفرنسية التي تطير من دمشق إلى باريس في اليوم الأخير لمفعول سمة الدخول، بحيث أنتقل من باريس إلى لندن حال وصولي مطارها. وبحيث أنزل في مطار هيثرو في لندن قبل انتهاء الفيزا بساعات قليلة. وكانت الحرب في لبنان على أشدها. أوصلتنا سيارتنا إلى شتورة. وهناك طلبت من مرافقي العودة إلى بيروت قبل حلول الظلام وأخذت تاكسي إلى دمشق. لكن موظف الحدود في الجانب السوري سألني أين بطاقتي الصحافية. استغربت السؤال. وتذكرت أن «المهنة» في تذكرة الهوية اللبنانية التي صدرت سنة ١٩٥٨ أي قبل عشرين سنة من الواقعة تقول إني «صحافي». ولم أكن أحمل بطاقة لأنني عملياً لم أكن صحافياً بالمعنى الدقيق وإن كنت يومها أترأس تحرير «شؤون فلسطينية». ورفض الموظف أن يسمح لي بدخول سورية (مع أني كنت سأدخلها ترانزيت) إلّا بعد أن يرى بطاقتي الصحافية. وخطر لزوجتي أن تبرز له شهادة بالوسام السوري الذي أحمله، وهو أرفع وسام في القطر. فاحترمنا الرجل وسمح بعبور الحدود. وذهبنا رأساً إلى المطار. كان

يجب عليّ أن ألحق بالطائرة وإلا تعذر الوصول إلى لندن في الموعد المحدد. وأجريت كل المعاملات. وذهبنا إلى قاعة المسافرين ونقلت الحقائب إلى الطائرة، ونودي على الركاب. وإذا بمندوب الشركة، الفرنسي، يختار راكباً دون آخر. وبدا أن عدد المستعدين للسفر أكثر من عدد المقاعد الفارغة. وحاولت أن أفهمه أن معاملاتي قانونية وأني حجزت منذ أيام وأن الفيزا تنتهي في المساء وأن لديّ موعداً في اليوم التالي مع طبيب مختص، إلخ. ولم يفهم. لم يرد أن يفهم. وصدّني بفظاظة. مرة أخرى لجأت زوجتي إلى براءة الوسام. ذهبت بسرعة إلى مكتب مدير أمن المطار وعرّفته بنفسها وأخبرته بالقصة. فجاء فوراً وطالب مندوب الشركة بلهجة الأمر: أوقف ذهاب الركاب إلى الطائرة فوراً. وأنزلْ جميع الركاب. واعمل على دخول د. صايغ وزوجته وبعد ذاك أسمح لك باستئناف عملك. وهذا ما حصل. ولا أزال أذكر كيف تحوّل الموظف الفرنسي المتعجرف إلى نعجة ذليلة. وفهمت فيما بعد أنه كان يتقاضى رشاوى ممن يسمح لهم بالسفر على طائرته لندرة الأماكن الخالية فيها.

سبق أن ذكرت في فصل سابق منعي من دخول **الأردن** لحوالى ست عشرة سنة. ولما سُمح لي أُعطيت وعداً بعدم حصول أي إزعاج على الحدود أو في المطار، وحسب التعبير الذي استعملته آنذاك «ألا يطلب مني أن آتي في اليوم الثاني لشرب فنجان قهوة في مديرية الأمن». وفعلاً زرت الأردن منذ ذلك الحين عشرات المرات وكان الدخول والخروج طبيعيين. إلا في حالتين اثنتين.

دعيت في خريف ١٩٩٤ لمرافقة الدكتور قسطنطين زريق وحضور حفل تكريم له في قاعة محاضرات الجامعة الأردنية. وهبطت الطائرة في التاسعة مساء. وأخذنا إلى صالون الشرف. وأنجزت معاملة زريق بعد دقائق وأعيد إليه جوازه. وبقينا ننتظر إنجاز معاملاتي وإعادة الجواز. ودقت ساعة القاعة الثانية عشرة ونحن لا نزال ننتظر. وحاولت إقناع الدكتور بالذهاب إلى الفندق ليرتاح (وكان في أواخر عقده التاسع). وأصرّ على الانتظار معي. فتوجهت إلى مدير أمن المطار وسألته عن سبب التأخير. وأخذ يمهلني ويحدثني في أشياء تافهة وليست ذات بال وكأنه يحاول إلهائي. وفي الواحدة صباحاً وصل الجواز وقدمه ضابط الأمن إلي. قلت له: أتسمح لي بسؤال يبدو سخيفاً ولكنه ملحّ: لماذا هذا التأخير مع أني آتي وأخرج منذ أكثر من عشر سنوات بدون أي سؤال أو تأخير؟ أجاب ببرود: أتسمح لي بسؤال أكثر سخافة: ما هو موقفك من اتفاق ١٣ أيلول؟ قلت:

كتبت كتاباً ضده. قال: إذن عرفت السبب. قلت: لم أكن أعرف أن مطار عمان يخضع لسلطة عرفات. ولحقت بالدكتور زريق لنذهب معاً إلى الفندق، وكان في حال صحي ومعنوي سيىء.

أما الحادثة الثانية فجرت على الحدود الأردنية ـ السورية. كنت في إجازة عيد الميلاد/رأس السنة ١٩٩٨. ودعيت لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الفلسطيني لاجتماع طارئ إثر مطالبتي بإقالة رئيس المؤتمر (خالد الفاهوم). وتوجهت صباحاً إلى دمشق، ومعي في سيارة واحدة كل من عضوي اللجنة بسام الشكعة وجواد يونس. وانتهى الاجتماع. وعدنا إلى عمان في المساء. وكان رفيقاي صائمين. وصلنا الحدود الأردنية قبيل الإفطار بدقائق، وعاد السائق من مكتب أمن الحدود يحمل جوازي الشكعة ويونس. وتأخر جوازي ساعتين، بدون عذر، وزميلاي ينتظران، ولا مجال أمامهما لتناول الإفطار. وألححت عليهما التوجه إلى عمان وعدم انتظاري، فقد قررت إذا استمر التأخير أن أسترجع جواز سفري وأعود إلى دمشق. ورفضا وأصرا على البقاء معي، علماً أن وضع الشكعة الصحي لم يكن يسمح له بتحمّل مشاق الانتظار الطويل والمضني وهو ما زال على صيامه.

وكما حصل في الحادثة الأولى، تبين لي أن هناك أصابع تتلاعب ببعض الجوازات خلافاً للأوامر المعطاة لها من ولي العهد آنذاك الأمير الحسن بن طلال.

وعقد أحد اجتماعات اللجنة المكلفة بوضع «استراتيجية الثقافة العربية» في **الكويت**. وتوجهت بالطائرة من بيروت باعتباري عضواً في اللجنة (والواقع أني كنت العضو الوحيد من فلسطين ومن لبنان). واصطف الركاب أمام حاجز أمن المطار. وختمت جوازات الجميع بسرعة، إلا جواز سفري. وكنت كلما سألت الموظف عن سبب تأخير معاملتي التي لا تحتاج إلى أكثر من دقيقة واحدة، فهو جواز دبلوماسي وأنا مدعو لحضور اجتماعات برئاسة وزير الثقافة، لا يبدي أي اهتمام بكلامي ويقول «انتظر». وبعد أن غادر آخر مسافر قال لي «اليوم جمعة. وأنت من مواليد فلسطين. لا أستطيع أن أسمح بدخولك الكويت إلا بعد أن أستأذن وزارة الداخلية». قلت: لماذا لا تتصل بها؟ أجاب: إنها مغلقة. وعليك الانتظار حتى صباح الغد. ولم أعطَ كرسياً أجلس عليه. وجاء الفرج حينما هبطت الطائرة القادمة من عمان. ونزل منها الدكتور ناصر الدين الأسد زميلي في

عضوية تلك اللجنة. واعتقد أني أقف هناك بانتظاره لندخل معاً. ولم يصدق ما أخبرته به. واقتيد هو إلى صالون الشرف حيث كان الوزير عبد العزيز حسين بانتظاره وانتظاري. ولم يكن قد بلّغ بأني «محجوز» واقفاً عند ضابط الأمن. فجاء إليّ مسرعاً ومعتذراً ومعاتباً الضابط لأنه لم يخبره بوصولي.

توجهت ذات يوم عام ١٩٩٠ إلى **العراق** عن طريق مطار عمان، لأن الخطوط الجوية مع بغداد كانت مقطوعة من بيروت ودمشق. وبدلاً من أن تتحرك الطائرة في الثامنة صباحاً تأخرت حتى الثامنة مساء. ووصلت بغداد بعد أن كانت اجتماعات اليوم الأول لمشروع الموسوعة العربية التي عيّنت مستشاراً لها قد انتهت. ومع هذا كان الموظفان من وزارة الثقافة اللذان كلفا باستقبالي في المطار لا يزالان في انتظاري. وأسقط في يدي وفي أيديهما حينما أصرّ الضابط المسؤول عند باب «الخروج» على عدم السماح لي بدخول العاصمة لأني لا أحمل شهادة ضد مرض السيدا. لم أكن أعلم أن المسافر إلى العراق يجب أن يحمل مثل هذه الشهادة. لا شركة السفر ولا السفارة أبلغاني بذلك. سأل أحد المرافقين الضابط : إذن ما العمل؟ أجاب: نجري للأستاذ فحص دم. وينتظر في المطار يومين أو ثلاثة حتى تظهر النتائج. لكن لما عرف الضابط سبب مجيئي إلى العراق تبدد خوفه على الشعب العراقي من أن أحمل له جراثيم هذا المرض الخطير وسمح بدخولي. وقلت له وأنا أهمّ بالخروج من المطار: لماذا لا تعممون على كل الراغبين في القدوم عن هذا الإجراء حتى يأخذوا احتياطاتهم؟ أجاب ببرود: لا داعي لذلك. نحن نجري الفحوصات على حسابنا وينزل الركاب عندنا في المطار ضيوفاً مكرّمين.

أختم هذه السلسلة من «النوادر» المؤلمة عن حال المسافر العربي في مطارات وطنه الشاسع بواقعة من نوع آخر حصلت صيف ١٩٨٧ في **المملكة العربية السعودية**. وصلت طائرة «الميدل إيست» إلى مطار جدة في حوالي السادسة مساء ليأخذني مندوب وزارة الحج والأوقاف إلى الطائف حيث سنعقد اجتماعاً للمجلس الاستشاري للموسوعة الفلسطينية برئاسة الوزير الشيخ عبد الوهاب أحمد عبد الواسع. واستقبلني المندوب في صالون كبار المسافرين. وتحولت معدتي إلى بحيرة من السوائل إذ توالت أقداح القهوة والشاي والهال والماء زهر وعبارات الترحيب والتكريم. وبعد ساعة أخبرني أنه لن ينتقل بي إلى الطائف إلا بعد أن تصل الطائرة القادمة من دمشق تحمل عدداً من أعضاء المجلس. ووصلت الطائرة بعيد منتصف الليل. وركبنا سيارات «التشريفات» الفخمة. وقبل أن يتحرك

الموكب المهيب، بحرسه وأبواق سياراته لفتح الطريق، تنبه مسؤول الضيافة أنني مسيحي. إذن فنحن لا نستطيع أن نتوجه إلى الطائف عبر الطريق المار في جوار مكة المكرمة. علينا أن نسلك طريقاً آخر طويلاً. وكان يشاركني في السيارة المحامي الفلسطيني عبد المحسن أبو ميزر. وأخذ يحدثني عن نظرية تثبت أن حجر الكعبة الأسود إنما هو من حجارة طبريا السوداء. وحينما وصلنا الفندق المعدّ لإيوائنا في الطائف في الثالثة صباحاً كان أبو ميزر لم ينهِ بعد حديثه المفصل. وأخذ زملائي ينهالون عليّ باللوم: لماذا لا تعلن إسلامك يا أستاذ وتريحنا من عناء هذا الطريق الطويل؟ أجبتهم أني لو فعلت ذلك لخسرت رفقة أبو ميزر!

يلاحظ القارئ أن جميع المطارات ونقاط الحدود المذكورة في هذا الفصل إنما هي عربية وعلى الأرض العربية وتتعامل في الغالب مع المسافر العربي. حاولت كثيراً أن أتذكر إزعاجات حصلت لي في مطارات أجنبية، في آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية حتى أنفي عن شعبنا الاتهام بأنه فريد في ممارسة هذه المنغصات التي كثيراً ما تفقد السفر متعته وتسلب من المسافر راحته. ولم أتذكر حادثة واحدة من عدة مئات من حالات السفر بين تلك المطارات وعبر حدود تلك الدول. ومرة أخرى أقول إني لا أزعم أن هذه الإزعاجات كانت موجهة ضدي شخصياً أو لظروف معينة، بل هي من النوع العام والشائع الذي يختبره آلاف المسافرين العرب يومياً في هذا المطار أو ذاك. حتى إني فكرت مرة أن أصدر كتاباً أجمع فيه شهادات العشرات من الكتّاب العرب عن معاناتهم في المطارات وعلى الحدود العربية. ولو فعلت ذلك لكان كتاباً شيقاً وطريفاً، ولكان مُنع في سائر الأقطار العربية!

ومن هنا أطلقت على المطارات العربية تعبير «البوابات التي تُشرّع أمام الأغراب وتوصد أمام الأعراب»!

(*)

تترافق مع ذكريات المطارات ذكريات من نوع آخر مرتبطة بالسفر والتنقل. إنها «تثقيل» بعض الناس على المسافر بأن ينقل لهم أغراضاً لقريب يقيم في البلد الذي يتجه المسافر إليه. وهي من العادات العربية البشعة والتي كثيراً ما تكون محرجة. وقد تعرضت لهذا

النوع من الطلبات المزعجة، لبّيت القليل منها واعتذرت عن تنفيذ الكثير. فمنذ أن ركبت الطائرة لأول مرة في حياتي، من بيروت إلى القاهرة (١٩٥٤) طلبت إليّ سيدة صديقة للعائلة أن أحمل معي إلى ابنتها المقيمة في مصر «تنكة زيت». فعلت ذلك خجلاً. وتحملت كل متاعب عمل مثل هذا. ومرت الأيام، وكرّت طلبات الأصدقاء والصديقات، ومعظمها من أمهات إلى أبنائهن أو بناتهن. وكلها تتعلق بأمور كمالية يجوز الاستغناء عنها. وأكثر ما حصل لي بهذا الخصوص حينما كنت أتنقل أسبوعياً بين بيروت والقاهرة، أو شهرياً بين بيروت وتونس. لن آخذ وقت القارئ برواية عشرات النوادر. مثلاً: ترجوني زميلة في الجامعة العربية في تونس أن أحمل لأمها وعاء من الزيتون التونسي «الذي تحبه الماما كثيراً». وفعلت. وقبيل موعد عودتي إلى تونس اتصلت الوالدة بي لتطلب أن أنقل وعاء من الزيتون اللبناني «الذي تحبه ابنتي كثيراً». وترجوني والدة أخرى أن أحمل إلى ابنتها في تونس قميصاً حريرياً هدية لها في عيد ميلادها. وبعد ساعة تستأذن أن ترسل مع القميص تنورة «تليق» بها. وبعد ساعة تطلب أن ترفق الهديتين بحذاء يليق بالتنورة. وكان الطلب الرابع قبعة، ثم حقيبة يد ... ومن حسن حظي أن الطلب توقف هنا ولم تطلب الوالدة مني أن أحمل لابنتها الكريمة بعضاً من الثياب الداخلية.

عشرات القصص في تجارب لا أنفرد بها. ألم ترسل أم الشاعر خليل حاوي مع أحد المسافرين إلى كمبردج دجاجة محشوة «من إعدادها هي نفسها»، وكأن لا دجاج في كمبردج. وكان أن تأخر المسافر في تسليم الأمانة فأكل خليل الدجاجة وقد فسدت فتسمم ونقل إلى المستشفى؟ أما أنا فوصلت إلى قرار: لا أحمل تواصي إلا إذا كانت أدوية أو أدوات علاجية.

والأخطر من طلبات مثل هذه أن تكون المادة المطلوب نقلها خطرة سياسياً أو أمنياً. وكنت أعتذر عن تلبية طلبات حمل أغراض لا أطمئن إلى محتوياتها. وهناك واقعتان لا بأس من ذكرهما.

كنت أتردد بين بيروت والقاهرة أسبوعياً. وذات يوم، وقبل موعد التوجه إلى المطار بساعات، اتصل بي قريب موظف كبير في الجامعة العربية يطلب أن أحمل صندوق «مولينكس» لقريبه، و «طمأنني» أن الصندوق محكم الإغلاق وأنه سيحمله إليّ في مطار

بيروت، وأن قريبه سيستلمه في مطار القاهرة. ولم أطمئن إلى الطلب وإن وعدته بالموافقة. اتصلت بمسؤول الأمن في السفارة المصرية، وأبلغته أني متخوف من هذا الطلب. فقال لا بأس. خذ الغرض واترك علينا الباقي. ولا بأس عليك مما قد يحصل. ففعلت. وما إن حطت الطائرة في مطار القاهرة حتى صعد إليها ضابط رفيع الرتبة، حياني ورافقني إلى صالون الشرف بعد أن طلب أن أعطي مرافقه إيصال الحقائب والأغراض التي معي. وبعد نصف ساعة جاء المرافق ليبلغه أن كل شيء على ما يرام. سلّم الصندوق إلى صاحبه ووضعت حقائبي في سيارة الضابط لتحملني إلى الفندق الذي أنزل فيه. وفهمت أن لا شيء غير قانوني كان في الصندوق. وارتاح بالي.

وحدث مرة أن عدت من تونس إلى بيروت عن طريق أثينا ـ دمشق إذ كان مطار بيروت مغلقاً، وكان عليّ أن أبقى يوماً كاملاً في أثينا بانتظار موعد إقلاع الطائرة إلى دمشق، واتصلت بأحد السفراء العرب. ودعاني للغداء في اليوم التالي. وتوجهت من عنده إلى المطار رأساً. وبينما كنت بانتظار إقلاع الطائرة دعيت عبر مكبر الصوت لمقابلة رجل يسأل عني. قال إن سعادة السفير أرسله ليطلب مني أن أحمل ظرفاً مغلقاً كبير الحجم يحتوي على صور أشعة فحوصات أجراها ويريد من أحد أطباء دمشق أن يطلع عليها. وهنا أيضاً «لعب الفأر في عبي». لم يكن لدي وقت لأستفهم حول الموضوع. وفي الطائرة أبلغت رجل الأمن القصة. وسلمته المظروف الكبير. وقال إنه سيتدبر الأمر. ولم أستفسر بعد ذلك عما حصل. لا شك أن الأمر كان طبيعياً، إذ لم أسمع في اليوم التالي عن اعتقالات أو تحقيقات مع عائلة ذلك السفير المقيمة في دمشق.

(*)

صرفت سنوات الدراسة الثانوية الثلاث في القدس (خريف ٤٦ حتى خريف ٤٧) وصيدا (شتاء ٤٨ حتى صيف ٤٩). ودخلت المدينتان حياتي عن طريق الفرض والحاجة. ولم تدخلا عن طريق الرغبة الذاتية والاختيار الحر. وربما كان لهذه الظروف أثرها في تحديد موقفي من المدينتين خلال إقامتي فيهما ثم بعد مغادرتهما. يضاف إلى ذلك ظروف أخرى: الابتعاد عن الأهل لأول مرة والإقامة في مدرسة داخلية، ونشوب الاضطرابات ونمو الخطر الصهيوني وقيام دولة العدو واغتصاب الأرض وتشريد السكان ومن بينهم أسرتي، وتحول إنسان فلسطيني مثلي من مواطن يترقب ساعة تحرير بلده إلى

لاجئ يحلم بالعودة إلى وطنه.

الحكم على بلد إنما هو حاصل رضى الإنسان على ذلك البلد وسعادته فيه. التجربة الحية هي التي تجعلك تحب بلداً أكثر من غيره. كن سعيداً تر العالم جميلاً. لذلك قد أكون مخطئاً في تقييمي لمدينتيْ القدس وصيدا. وقد يراهما غيري على عكس ما رأيته فيهما. وسيكون معه كل الحق في ذلك بقدر ما معي أنا بعض الحق.

سئل المفكر الفلسطيني إدوار سعيد مرة في مقابلة تلفزيونية عن القدس. فلم يبدِ حماسة ولا إطراء. وثار الناس عليه واتهموه بالعقوق. بل وصل التهجم عليه حد التخوين. لذلك، وحتى لا ينالني ما نال ذلك المفكر قبل رحيله، سأحاول أن أكون دبلوماسياً ولبقاً في الإفصاح عن مشاعري تجاه القدس أو صيدا أو أي مدينة أخرى لها عشاقها الكثر. أكتفي بالقول أن جمالات هاتين المدينتين المتعددة الألوان والأشكال موجودة بوفرة لكن عينيّ لم تظفرا برؤيتها لضعف البصر فيهما ليس إلا!

كانت تحركاتي في القدس محدودة مثل أي تلميذ داخلي تقع مدرسته على جبل على أحد أطراف المدينة. ولولا المشوار الأسبوعي المفروض علينا إلى الكنيسة أيام الآحاد لقلت إني لا أعرف القدس خارج حي القطمون، ذلك الحي الراقي بسكانه ومبانيه وحدائقه وشوارعه، الذي استأجر شقيقي يوسف غرفة عند بعض سكانه. وكان يوسف يأخذني بين الحين والآخر إلى غرفته أو إلى بعض المطاعم والمقاهي والنوادي مساء يوم السبت. وكانت هناك زيارات أخرى إلى مبنى جمعية الشبان المسيحية، أحدث مباني القدس الحديثة وأجملها بقاعاته ومكتبته وبرجه العالي، في مواجهة فندق الملك داود الذي اتخذت سلطات الانتداب جانباً من مبناه كمقر للدوائر (الوزارات) المختلفة في فلسطين، والذي استهدفه الإرهاب الصهيوني وفجّر بعض أجنحته وسقط أكثر من تسعين من الموظفين المدنيين، عرباً ويهوداً وبريطانيين وبينهم بعض رؤساء الإدارات وكبار الموظفين.

لم أعرف من القدس أكثر من ذلك. بالطبع زرت المسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة وبعض الأماكن المقدسة إسلامياً ومسيحياً، وزرت الكلية العربية حيث كان شقيقي منير طالباً في سنته الأخيرة. لكنها كانت زيارات خاطفة يشترك فيها

العشرات من الطلبة تحت إشراف الأساتذة. وما بقي في الذاكرة هو المدرسة: قسوة الحياة فيها، والبرد القارس في الشتاء، وما كان البرد يتركه من ألم في أصابعي، وعدم التعود على بعض تقاليد المدرسة وقوانينها الشديدة، واضطراري لحصر مصاريفي في التسلية بسبعة قروش فقط في الأسبوع هي كل ما كان أمين صندوق المدرسة، الأستاذ «زحلان» يعطيني كل يوم سبت. أما أهمية القدس وطنياً ودينياً وقداستها ومقدساتها وآثارها فموضوع آخر أدركته، قرأت فيه وكتبت عنه وجادلت حوله الشيء الكثير في السنين اللاحقة.

ولا بد لي من أن أذكر بقعة أخرى في القدس كنت وبعض زملائي الطلاب نقصدها للترويح عن النفس والتنزه مجاناً. إنها مقبرة صهيون المحاذية للمدرسة التي لم تكن أبوابها تفتح إلا للطلبة الداخليين في المدرسة وفي الجنازات الرسمية إذ كان الضباط والجنود البريطانيون الذين يغتالهم الإرهابيون اليهود يدفنون فيها باحتفالات رسمية. وهي مقبرة قديمة، تغص بالأشجار والزهور والعصافير والفراشات، يشعر الإنسان فيها أنه في متنزّه جميل وليس في حضرة الأموات. وكنا نتبادل فيها تلاوة الأشعار والقصص والنكات، والكثير منها من مرويات كمال ناصر وأبيات شعره. لماذا كمال بالذات؟ لأن قدامى الطلبة، أي طلبة الصفوف العليا، عاصروا كمالاً في المدرسة عندما درّس لسنة أو سنتين. وكانوا يروون لنا أن كمالاً ما كان ينظم شعراً إلا بين القبور، وكأن شيطان الشعر لا يزوره إلا هناك، وأن كمالاً ما كان يعود إلى غرفته من المقبرة إلا ومعه قصيدة جديدة.

وعندما أصبحت وكمال صديقين وزميلين في العمل الوطني وفي منظمة التحرير بالذات رويت له بعض تلك القصص التي كان الطلبة يتبادلونها سنة بعد أخرى. فقال تفسيراً لذلك «إن الشعر الجميل ابن للأماكن الجميلة. والقبر نهاية مطاف الإنسان وخاتمة رحلته. لذلك هو المكان الأجمل والأكثر إيحاء». كان كمال صديقاً عزيزاً. نقل لي أصدقاء له أنه كان يقول عندما يراني وزوجتي إنه «يشتهي الزواج» وعندما يرى فلاناً وزوجته «يقرف من الزواج». وكان اغتيال الإرهاب الصهيوني لكمال ورفيقيه محمد يوسف النجار وكمال العدوان ربيع ١٩٧٣ دليلاً جديداً على رهبة الصهيونيين من مبدعي الشعر الوطني الجميل. كان شعر كمال كله غزلاً جميلاً: غزل بالمرأة وبالوطن.

وإذا سألني اليوم سائل عن أجمل لحظات حياتي القصيرة في القدس لقلت إنها حينما كنت أغادر المدرسة على جبل صهيون وأذهب إلى موقف باصات الشركة الوطنية لركوب باص الساعة التاسعة إلى طبريا، إيذاناً ببدء الإجازة، سواء إجازة العيد أو الإجازة الصيفية السنوية. ركبت الباص مرة وكان مقعدي إلى جانب رجل وامرأة في منتصف العمر، أنيقين إلى أقصى الحدود. ولم يكن من المألوف أن يأخذ الأثرياء سيارة تاكسي بين مدينة وأخرى لأن خدمات شركات الباصات العربية كانت جيدة ولا تقل مستوى عن خدمة باصات «ايجد» اليهودية التي لم نكن نتعامل معها. وتستغرق المسافة بين القدس وطبريا حوالى ثلاث ساعات. ويبدو أن السيدة أعدّت لها ولزوجها ساندويتشات وقطعاً من الجاتو للأكل أثناء الرحلة. وقبل أن توزع الطعام المعدّ بأناقة وفي لفافات من الورق النظيف والأكياس على نفسها وزوجها قدمت إليّ بعضاً من ذلك، ولعلها كانت تحسب حساب من سيكون جالساً إلى جانبهما مسبقاً. ولم أكن قد أفطرت. لكني زعمت أني مفطر. وألحّت عليّ واكتفيت بأخذ بسكوتة صغيرة شاكراً. وفي المنزل أخبرت والدتي عن كرم السيدة ولطفها. وعند المساء استقبل والداي ضيفين جاءا من القدس، وكان من عادة الكثيرين من زائري طبريا أن يأتوا إلى منزلنا لعيادة الوالدة المريضة. وتطرق الحديث إلى أبناء اليوم وفوضى حياتهم وعدم تقيدهم بتعاليم الأهل وتواصيهم. وضربت السيدة مثلاً على أن بين أبناء الجيل الجديد من لا يزال مهذباً وحكت لوالدتي قصة ذلك الولد الذي شكرها كثيراً لأنها قدمت له قطعة من البسكويت والذي ساعدها وزوجها عند النزول من الباص في إنزال الأغراض من الرف فوق المقاعد وفي حمل الحقائب إلى السيارة التي تنتظرهما. ولما دخلت الغرفة وشاهدتني السيدة فوجئ الجميع بأني أنا هو ذلك الولد «المهذب» الذي اتخذته السيدة مثلاً. وكان الضيفان والدي زوجة طبيب البلدية في طبريا، سابا برنيخ. وهاجرا فيما بعد إلى لبنان وأقاما في شقة قريبة من حيث أقيم. وكنت وزوجتي نلبي أحياناً دعوتهما للشاي. وأتذكر أني قلّما اختبرت حفلات الشاي على الطريقة البريطانية من حيث الفخامة والترتيب والأناقة في أماكن أخرى غير تلك الشقة. كانت الحفلة أشبه بما كنا ندعى إليه في بريطانيا عند بعض أبناء اللوردات واللايديات!

(*)

لاحظ مدير «مدرسة الفنون» في **صيدا**، بعد أسابيع من التحاقي بها في شباط/فبراير

١٩٤٨، أن شعري طويل. لم يكن يعرف أني لا أذهب إلى الحلاق إلا مجبراً. فالحلاق، كالطبيب والمدرّس، شخص لا أرتاح إلى الجلوس أمامه. «يا حبيبي يا أنيس، شعرك طويل. عيب. إن أمك كلفتني بالعناية بك. سآخذك لعند الحلاق». وأخذني بعد ظهر السبت إلى البلدة القديمة في صيدا. وسرنا في شوارعها (والأحرى أن أقول في أزقتها) الضيقة والمعتمة والرطبة التي لم تر نور الشمس منذ بنائها. ولاحظ المدير (إبراهيم مرقس) وهو يعود بي إلى المدرسة تأففي من الحلاق ومحله الكريه ومن الأزقة الأكثر قذارة. «سأروي لك نكتة تضحكك». واستغربت. إن صورة الرجل عندنا في البيت أنه قلما يضحك ولا يجيد رواية النكتة. كان شقيقي يوسف الذي تتلمذ على يديه في صيدا قبلي بسبعة عشر عاماً، يحكي لنا روايات عن عدم «هضامة» مرقس وكانت والدتي تنهره عن ذلك لأنه قريب لها. قلت: نعم مستر مرقس. ما هي النكتة؟ قال: عاد النبي محمد إلى الحياة بعد وفاته بألف وثلاث مئة سنة. وعرض عليه الملاك جبريل أن يأخذه في الطائرة في جولة فوق بلاد المسلمين. فوافق الرسول. ومن الجو أخذ يشير إلى المدن واحدة بعد الأخرى، وقد ازدهرت واختلفت عما كانت عليه في القرن السابع: هذه القدس، والرملة. وهذه دمشق، وحلب. وهذه البصرة، وبغداد. وهذه عكا. وهذه صور ... وقال الرسول: وهذه صيدا. سأله جبريل: كيف عرفتها يا رسول الله؟ أجابه الرسول: أنا أعرفها جيداً. إنها لم تتبدل ولم تتقدم عما كانت عليه في أيامي. وضحكت، لا للنكتة بل لأن المدير ضحك وعليّ أن أجاريه ولو مجاملة. ورويت له تجربتي القاسية مع شوارع المدن القديمة الضيقة والمعتمة. كنت في حوالي الخامسة حينما أخذنا الوالدان إلى سوق الحميدية في دمشق للفرجة وأكل البوظة الشهية. وكانت الوالدة تمسك بيدي. ويبدو أني أفلتّ يدي وسرت وحدي، ولم أنتبه لرجل ورائي يقود حماراً. وضربني الحمار وارتميت على الأرض. والتمّ باعة السوق ورواده حولي وحول الأسرة يعرضون المساعدة ويبدون الأسف على ما أصابني. والواقع أنه لم يصبني أي أذى إلا عقدة نفسية ما زلت أعاني منها إلى اليوم. فلا أدخل الأحياء العتيقة في المدن التي أزورها. وقد اعتادت زوجتي أن أجلس في مقهى قريب بينما تتجول هي وترضي فضولها في خان الخليلي في القاهرة أو السوق «العربي» في تونس أو سوق الصاغة في اسطنبول ... وحتى «الفيشاوي»، حيث يتدلى اللحم المعدّ للشوي فوق رؤوس الرواد، يظل الجلوس فيه أفضل من التجول في الأحياء الشعبية المجاورة له.

على نقيض صيدا القديمة، كان الشارع (الكورنيش) الحديث الذي يصل وسط المدينة

بعين الحلوة والطريق إلى بلدة المية ومية من أجمل الشوارع في لبنان، بفضل المباني الرائعة الهندسة على جانبيه، وبساتين الليمون والإكي دنيا وغيرها من الأشجار التي يعبق الشارع بروائحها العطرة (وإن تبدل المشهد مؤخراً وتحول معظم البساتين إلى عمارات سكنية شاهقة).

كنا نقطع هذا الشارع أيام السبت ذهاباً وإياباً، نحن الطلبة الذين يسمونا «الداخليين» ولا تأذن المدرسة لنا بالخروج للنزهة إلا أيام السبت بعد الظهر. وكان سمير حنا (فلسطيني من قرية الرامة شمال فلسطين) يقودنا. كان أجرأنا وأكثرنا تجربة مع الفتيات ـ أو لعله كان يزعم ذلك. ولما كانت الطريق تصل صيدا بمدرسة البنات المجاورة لمدرستنا، كنا نلتقي العشرات من زميلاتنا على الطريق. وربما كنّ مثلنا يتسكعن. لكنهن ولكننا كنا نكتفي بالتحيات والابتسامات وأحياناً بضرب مواعيد للقاءات في العطل. وكان صدر سمير يضيق بي. فأنا تلميذ خائب في مواعدة الفتيات، كما كان يشكو للزملاء، مع أني ناجح في الدراسة! ومما ساعد سمير في إجراء بعض الصداقات أنه كان الوحيد في المدرسة الذي يملك سيارة ـ وإن لم يكن يسمح له باستعمالها خلال الفصل الدراسي. كان الحديث عنها وعن وجودها يكفي ليثير اهتمام الفتيات وحسد الفتيان. وكان شاباً مسرفاً، يحمل دوماً محفظة ملأى بالنقود. كان وحيداً لوالديه، وقد اغتنى أبوه في الحرب العالمية ببيع بضائع يحتاج لها البريطانيون في فلسطين. وفي آخر السنة النهائية سأل محرر مجلة المدرسة «ثمرة الفنون» الطلاب المتخرجين عما سيفعلون بعد التخرج. وبالطبع أخذ الطلبة يتفننون في التعبير عن الأماني الوطنية الصحيحة أو الكاذبة: أريد أن أصبح طبيباً لأعالج المرضى مجاناً. أريد أن أصبح معلماً لأربي الجيل الجديد. أريد أن أصبح ضابطاً لأحرر فلسطين... وغير ذلك من الكليشهات. أما سمير فكان أكثر واقعية: أريد أن أصرف الأموال التي عندي على ما يؤمّن لي الاستمتاع بالحياة! ومع الأسف لم يمهله القدر ومات وهو بعد في سن الشباب.

كانت الكنيسة مكاناً آخر للقاءات الشبان والشابات. كان على الطلبة الداخليين في المدرستين أن يذهبوا إلى الكنيسة الإنجيلية داخل البلدة القديمة كل يوم أحد. ولم نكن نذهب معاً ولا نجلس جنباً إلى جنب في الكنيسة. تجلس الفتيات في الجانب الأيمن والذكور في الجانب الأيسر وبين الجانبين ممر عريض. وكان الجلوس بين الصبيان حسب الطول، ولأني كنت الأقصر كنت أجلس على أول مقعد في الصف، أي الأقرب

إلى الأقصر بين الفتيات (كان هناك في الواقع طالب واحد أقصر مني. لكنه كان تلميذاً خارجياً لذلك لا يفرض عليه القانون الذهاب إلى الكنيسة. وكان والده يملك جريدة صيداوية محلية اسمها «ابابيل». وقد أصبح محرراً لها بعد تخرجه).

كنت والفتاة الأقرب إليّ من الجهة الأخرى نعمل «ساعيي بريد» أثناء الصلاة. أنقل إليها رسائل «العشاق» إلى صديقاتهم، وتنقل إليّ رسائلهن إلى زملائي. واسم كل واحد أو واحدة مكتوب بوضوح حتى لا تقع الرسالة في يد أخرى غير يد صاحبها. سنة ونصف السنة وأنا أقوم، متطوعاً، بهذه المهمة، تحت أنظار قسيس الطائفة المسنّ (إبراهيم داغر) الذي لم يكن يلاحظ ما نفعل. ولم يكن يلاحظ ابتسامات البنات والصبيان كلما كان يعلن عن الاجتماعات القادمة في الكنيسة ويقول: يجري الاجتماع يوم كذا في الساعة كذا في المكان كذا «حسب العادة». ما إن يلفظ المقطع الأخير حتى تنظر الفتيات إلى الأرض بخجل وينظر الشبان إليهن بوقاحة. وربما أن تطوعي بنقل رسائل الغرام أسهم في حصول زيجتين بين اثنين من الزملاء واثنتين من الزميلات بعد التخرج في المدرسة بسنوات قليلة. وقد دعاني العرسان إلى حفلتي الزفاف، مع أن إحداهما كانت في الكويت!

وكنا بين الحين والآخر ضيوفاً على مدرسة البنات. كن يهيئن لنا أصنافاً من الحلويات والجاتو والبسكويت، والمدرسة مشهورة بـ«التدبير المنزلي» الذي من ضمنه تأهيل الفتاة لتصبح «ست بيت» وربة منزل. وكانت الحفلات بسيطة وبريئة. وكانت الرسائل يتم تبادلها هناك مباشرة ولا حاجة اليّ.

كانت المدرستان على الطريق إلى المية ومية، لا يفصل بينهما إلا جدول صغير يجف تقريباً في الصيف يسميه أهالي صيدا «نهر البرغوث» على بعد كيلومترين من نهر/جدول آخر اسمه «نهر القملة»! وبين القملة والبرغوث كانت صيدا تعطي العالم حلوياتها (خاصة السنيورة) وفواكهها وحمضياتها فيدين لها العالم بالشيء الكثير.

كان النهر الصغير يمتلئ بالضفادع. وكان نقيقها جزءاً أساسياً من حياتنا في الليل. كنت أستمع إليها في الليالي الأولى فأصاب بالأرق ولا أنام حتى الفجر. ولما اعتدت عليها صرت لا أنام إذا توقف النقيق فجأة وبلا سبب. وقد جف النهر نهائياً الآن، كما حصل

لأنهار أكبر وأغزر مياهاً في وطننا العربي. ولا أعلم ماذا حصل لضفادعه.

(*)

وقعت بحبها منذ النظرة الأولى. إنها **بيروت**. جئتها مرة أو مرتين في النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي. وكنت طفلاً. ولا أذكر منها ولا عنها شيئاً. بل لا أعرف أني جئتها إلا من أحاديث الأهل فيما بعد. وفي صيف ١٩٣٨ كانت الزيارة الأولى الراسخة في الذاكرة. وصلناها، الوالدان والأشقاء، في القطار من دمشق التي كنا قد عرّجنا عليها وصرفنا أسبوعاً في ضيافة إحدى عمّاتي التي لا أذكر عنها الآن سوى أرغفة الصفيحة (أو اللحم بعجين) التي كانت تتقن صنعها على الطريقة الشامية. وكان القطار وسيلتنا أيضاً للسفر بين سمخ (جنوب طبريا) ودمشق، مروراً بجسر المجامع وبدرعا. وسفر القطارات متعة لا تقدّمها وسائل النقل الأخرى، لا السيارة ولا الطائرة ولا السفينة.

أقمنا في منزل آل المعلوف، أقدم أصدقاء الأسرة من اللبنانيين، منذ أن تزامل شقيقي يوسف مع ثاني أبناء المعالفة، رشدي، في مدرسة الأميركان في صيدا ١٩٣١. وكانت الشقة تحتل الطبقة الثالثة من بناية طقوش التي لا تزال قائمة حتى اليوم في شارع جان دارك في منطقة الحمراء وبالقرب من الجامعة الأميركية حيث كان ثلاثة من أشقائي وثلاثة من المعالفة يدرسون آنذاك. وكانوا يذهبون في الصيف إلى ضيعتهم الصغيرة عين القبو في منطقة المتن الشمالي بين بسكنتا وكفرعقاب. ولذلك نزلنا في شقتهم بدل أن ننزل في فندق، إلى حين تم استئجار منزل ريفي صغير في تلك الضيعة مكثنا فيه إلى آخر فصل الصيف.

بدا كل شيء في غاية الروعة والجمال في بيروت. خبزها ولبنتها الطازجة من محلات ضومط وأجبانها البيضاء وفواكهها وتبولتها وكشكها الذي لم نكن نعرفه في فلسطين... كل شيء لذيذ. أذهب مع أبي في الصباح لشراء ما نحتاج إليه من أطعمة. ونلعب في الشارع الذي لم يكن مكتظاً بالناس ولا بالسيارات لأن الجامعة ومحيطها في عطلة الصيف وقد فرّ الجميع إلى الجبل، وندخل الجامعة من بابها الكبير. تأخذنا الرهبة أمام مبانيها الشامخة المائل لونها إلى الصفار. هنا يدرس يوسف وهنا يدرس فؤاد وهنا يدرس

فايز. وهنا سأدرس يوماً ما. والحدائق والأشجار والطرقات الملتوية من بناية الكوليدج ذات الساعة التي لا تخطئ إلى بناية الكيمياء والفيزياء على كورنيش البحر. نروح ونجيء ولا سيارات نخاف منها ولا أساتذة وطلاب بل متفرجون ومتنزهون مثلنا. نشعر أننا كبار لأننا نسير حيث سار الكبار منا. ونشعر أننا صغار لأن كل من يصادفنا على الطريق يبتسم لنا وبعضهم يسألنا عمن نكون ومن أين أتينا.

حتى بناية طقوش التي نقيم في إحدى طبقاتها كانت مصدر تسلية لي. تولدت فيّ هواية جديدة: أحصي عدد الأحذية والبوابيج المصفوفة أمام أبواب الشقق في الطبقتين الأولى والثانية كلما صعدت السلم أو نزلته. ثم «أحزّر» والدتي أو من أجده معها في البيت عن العدد، وأعد الفائز بجائزة كان الكل يصر أن تكون قبلة على خده أو خدي أنا. ولعل في هذه الإحصاءات الطفولية ولد حرصي على الدقة والتقيد بالأرقام والتواريخ الصحيحة ورفض التخمينات والتعميمات الإجمالية (كان الأستاذ أربري، رئيس قسم الدراسات المشرقية في جامعة كمبردج، يقول إن أسوأ ما في التقديرات العربية هو الإجمال بدل التحديد بدقة. ويقول إنه سأل طالباً للدكتوراه عن تاريخ وفاة ابن خلدون فأجابه ببساطة: من زمان! وسأل آخر عن طول نهر النيل فأجابه: طويل جداً!) وكانت أرقام الأحذية والبوابيج عند كل باب تتراوح بين الستة والعشرة. وما زال أبناء عائلة طقوش يملكون عدداً من محال بيع الزهور في جان دارك وفي أماكن أخرى من بيروت الغربية، وما زالوا أسياد هذه التجارة الجميلة التي هي بحق أجمل التجارات بعد تجارة الكتب. وأينما كنت في لبنان لا أشتري الزهور إلا من أفراد هذه الأسرة.

توطدت الصداقة مع آل المعلوف، سواء في بيروت أو في عين القبو. فكل من أبناء العائلة وبناتها في عمر أحد الأشقاء: فخري (عالم الفلسفة والمنطق والفلك الذي ترهّب في الولايات المتحدة وأصبح داعية لفكر كاثوليكي محافظ لا ترضى عنه الكنيسة) ورشدي (الشاعر والصحافي) وحلمي وفوزي (الناشطان فكرياً واجتماعياً) وفايزة (درّستني يوماً واحداً في مادة علم النفس، ثم هربت لأنها توهمت أن أكون مجلياً في هذا العلم الذي هو خارج مزاجي) وكمال (صاحبة مذكرات طريفة). وكانوا كلهم أعضاء في الحزب السوري القومي، الأمر الذي أسهم في استمرار الصداقة طويلاً. وكان إخوتي الكبار الثلاثة (يوسف وفؤاد وفايز) يستأجرون غرفاً في تلك الشقة في الفصول الدراسية.

أما أنا فقد كانت صديقتي المفضلة أم فخري، ربة الأسرة، تلك السيدة الفاضلة التي حملت هموم الأسرة كلها لوحدها بعد ترملها. ولا أذكرها إلا وهي تلبس السواد. كانت في أوقات فراغها من العمل المنزلي تدعوني للعب «الباصرة» معها، وهي اللعبة الوحيدة التي كانت هي وكنت أنا أعرفها. وكانت تتراخى أمامي حتى أغلبها وأذهب إلى أمي فرحاً، لقد فزت على «أم فخري» ــ وأي فوز أعظم من ذلك الفوز؟

غلب على «الباصرة» وإحصاء بوابيج آل طقوش عند مداخل شققهم هواية أخرى: مراقبة سائقي الترام وهم يقودون عرباتهم عند المدخل الرئيسي للجامعة ذهاباً وإياباً على خط المنارة ــ فرن الشباك. قررت وأنا في السابعة، أن أعمل في المستقبل سائق ترام في بيروت. ولا حاجة للتعلم في الجامعة ولا التدرب على أي مهنة أخرى. وفي الليل، حينما يخلد الشارع إلى الهدوء، لا يصل إلى أسماعنا إلا صوت الترام وضربات السائق على صفيحة الحديد بقدمه لينذر ماراً وسط الطريق أو سيارة تعترضه. كانت تلك الأصوات أشجى من أي لحن موسيقي.

أسبوع أو أسبوعان في بيروت ثم نصعد إلى الجبل. وكذلك الأمر آخر الصيف، نعود إلى بيت المعالفة لقضاء أسبوع أو أسبوعين ثم نعود إلى طبريا، بالبر، إلى صيدا وصور وعكا ومنها شرقاً إلى طبريا فنصلها والحر ما زال في عزّه بينما بدأ البرد يلف ربوع لبنان.

أما إذا تعذر النزول في شقة آل المعلوف في جان دارك فإننا كنا نأخذ غرفاً في أحد فندقيْ ساحة البرج آنذاك: أستوريا (الذي يفصل الساحة عن المحلات العمومية في وسط بيروت، فوق صيدلية رئيس الكتائب اللبنانية بيار الجميل) وأميركا (الذي هدم فيما بعد لتقوم على أنقاضه بناية اللعازرية أضخم مباني بيروت أواسط القرن الماضي. وكان مديره صديقاً للوالد من آل الحوراني).

تميزت صيفيات عين القبو وفاريا بالحياة الهادئة والمناظر الجبلية الأخاذة والفواكه الطازجة والمياه العذبة. وتخللتها زيارات متواصلة لأصدقاء لأشقائي ومعظمهم من رفاقهم في الحزب. فأجلس أنا ومنير معهم نستمع إلى أخبار الحزب ونشاطاته وإلى تحليلات وتفسيرات نفهم القليل منها ويصعب علينا استيعاب الكثير.

أضيفت إلى ذكريات الجبل تجربة ثالثة. جاء الأهل إلى لبنان، لاجئين مرغمين، في نيسان/أبريل ١٩٤٨. وكنت طالباً في صيدا. ونزل الأهل (الوالدان وشقيقتي ماري) في منزل الأستاذ في الجامعة ألبرت بدر الذي أخلياه وزوجته للأهل وأقاما في منزل في الجبل. وبعد أسبوعين استأجر والدي منزلاً في عين عار، القرية الصغيرة على الطريق بين أنطلياس وبكفيا. ولا أعرف لماذا اختيرت هذه الضيعة بالذات. لم نكن نعرف فيها أحداً، ولا يعرفنا أحد. وكنا أول من يأتي إليها من غير اللبنانيين، ومن الفلسطينيين على وجه الخصوص. وكنا الوحيدين من غير الموارنة. كان الأهالي يتفرجون علينا ويتساءلون عن بلدنا «وديننا» وكأننا نزلنا عليهم من المريخ. كانوا ينظرون إلينا باستغراب. ولكن لم يكن في نظرتهم استهجان ولا في أسئلتهم استفزاز. مجرد استغراب. كيف نكون «نصارى» ولا نذهب إلى الكنيسة ونضيء الشموع وننحني أمام تمثال السيدة العذراء؟

مكث الأهل في عين عار حوالى ستة أشهر، إلى أن حل الفصل الدراسي ونزلوا إلى بيروت، وذهبت أنا إلى صيدا لألتحق بالسنة الدراسية الأخيرة (٤٨ ــ ٤٩).

أستطيع أن أقول الآن إني تعرفت على لبنان الحقيقي من خلال الإقامة الصيفية في القرى الثلاث: عين القبو وفاريا (٣٨-٣٩) ثم عين عار (٤٨). هناك هو اللبناني الأصيل، بما له وما عليه وبإيجابياته وسلبياته. أما البيروتي فهو بيروتي قبل أن يكون وأكثر مما يكون لبنانياً.

أما السياسة فموضوع آخر. كانت كل من القرى الثلاث تتوزع بين الأحزاب القائمة آنذاك. في منطقة عين القبو - كفرعقاب كان الشبان قوميين سوريين (يتزعمهم فخري ورشدي المعلوف وإخوانهما) أو قوميين عرباً (يتزعمهم نصري المعلوف، الذي أصبح فيما بعد نائباً ووزيراً ومحامياً لامعاً). وفي فاريا انقسم الناس بين قوميين سوريين وكتائبيين. أما في عين عار فكانت الأغلبية كتائبية، ربما لقربها من بكفيا، معقل مشايخ آل الجميّل. وأعترف أن كتائبية المنطقة زرعت فيّ عقدة خوف ورهبة عند عبورنا إلى ضهور الشوير، معقل الحزب القومي وزعيمه. كنت ورفاقي في الحزب، أيام الدراسة في الجامعة (٤٩-٥٣) كثيراً ما نذهب في فصل الصيف إلى الضهور لنقضي ساعات أو أياماً. وكان الباص لا بد أن يمر في ساحة بكفيا، حيث الأعلام الكتائبية ترفرف فوق صور الشيخ بيار (رئيس الحزب). وكنا نصمت إذا توقف الباص لسبب ما، خوفاً من أن

يتعرف علينا أبناء البلدة ويؤذونا. استمرت العقدة طويلاً حتى بعد أن تركت الحزب. ولما ارتفع علم الحزب بزوبعته الحمراء فوق أكبر ساحة في بكفيا، وعلى أمتار من تمثال الشيخ بيار، في التسعينيات، عاد إليّ الاطمئنان الذي لم يكن هناك سبب حقيقي لفقدانه من قبل. حتى إني أصبحت أتوهم أن البوظة التي يبيعها دكان صغير في حمى الزوبعة هي أطيب من أية بوظة أخرى.

ومن ذكريات جبل لبنان أن أول عقاب نالني في حياتي من أحد أشقائي، يوسف، كان في عين القبو إذ كان في البلدة عضو في الحزب لا أزال أذكر اسمه الأول، ميشيل. وكان أطرش. كان أشقائي يحدثونه بصوت عال جداً وهو لا يكاد يسمع. شاهدني يوسف مرة وأنا «أفلّد» المسكين وأضع يدي على طرف أذني الأسفل كما كان ميشيل يفعل. فنهرني. فأجبته معانداً. فعاقبني. ولقنني درساً في احترام أصحاب العاهات: «من يدري قد تصاب يوماً بعاهة. فهل تحب أن يسخر منك الأطفال؟» وقد صدقت نبوءته. وفقدت سمعي مثل ميشيل بعد أقل من أربعين سنة!

ليس في سجل الذاكرة تأنيب آخر تلقيته من أحد أفراد الأسرة، وأنا الأصغر بينهم، إلا بعد حوالى سبع سنوات. حصل ذلك في طبريا. كان يوسف على علاقة غرامية مع سيدة متزوجة. وكان الوالدان ضد تلك العلاقة. وكانت المرأة جميلة (قيل إنها انتخبت ملكة للجمال في لبنان) لكنها كانت غزيرة الشعر، حتى على وجهها ويديها وساقيها. وصدف أن صدر عدد من مجلة «الاثنين والدنيا» المصرية وعلى غلافه صورة جندي هندي كث الشعر واللحية يحارب مع الجيش البريطاني. فكتبت تحت الصورة: مثل ذقن فلانة. ونسيت أن أمحو ما كتبت حينما وضعت المجلة جانباً. وجاء يوسف في المساء وقرأ ما كتبت. وكان القصاص شديداً. ولم تتدخل أمي لحمايتي مع أنها كانت تتندّر مع والدي أحياناً حول السيدة «المشعرانية» كما كانت تسميها.

أعود إلى بيروت. أقمت فيها إقامة متواصلة من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٩. ثم عدت إليها ١٩٦٤، ولا أزال أسكن فيها، في المبنى نفسه في شارع الكومودور، بالرغم من تجوالي المتواصل مع زوجتي في معظم الأحيان ولوحدي أحياناً قليلة في أطراف الأرض الشاسعة. ومنها تردد متواصل على مصر ١٩٧٠-١٩٧٩، وعلى الكويت ١٩٧٩ - ١٩٨٠، وعلى تونس ١٩٨٠-١٩٨٢، وعلى دمشق ١٩٨٢-١٩٩٣. لكنني كنت

أصرّ على أن تبقى الإقامة الرسمية في بيروت مهما تعددت المهام خارج لبنان. وحتى الحرب الأهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) لم تستطع بأخطارها وضحاياها ونيرانها أن تقتلعني من هذه المدينة الجميلة مثلما اقتلع الإرهاب والاغتصاب الصهيونيان العائلة من طبريا، المدينة الأجمل. صمدنا، زوجتي وأنا، لأننا نحب بيروت، بالرغم من عروض كثيرة جاءت للعمل والإقامة في بريطانيا ومصر وتونس، وبالرغم من ضغوط عليّ لنقل الموسوعة إلى حيث أريد خارج لبنان منذ ١٩٨٢ وخاصة عمان أو قبرص أو دمشق.

بعد أكثر من خمسين سنة من الإقامة في هذه المدينة أستطيع أن أقول إن بيروت التي كنت أعرفها هي غير بيروت الحالية. أصبحت أحتاج إلى دليل يرشدني إلى حيث أريد أن أذهب. أتجول في شوارع المدينة كالغريب أو السائح.

كل المدن تتبدل أو تتمدد مع الأيام. تمددت القاهرة ودمشق وعمان، مثلاً، منذ أن عرفت كلاً منها قبل عقود. أما بيروت فإنها تبدلت أكثر مما تمددت. والذي منع تمددها هو وضعها الجغرافي بينما عملت عدة ظروف وتقلبات على فرض التبدل عليها، وأهمها تعمير ما تهدم في عقديْ الحرب الأهلية، خاصة وأن سياسة التعمير ركّزت على الحجر أكثر ما ركّزت على الإنسان نفسه الذي هو أهم من الحجر. من هنا أصبحت غريباً عن بيروت السنوات الخمس عشرة الأخيرة، بقدر ما كنت خبيراً بها قبل نشوب الحرب ١٩٧٥.

بيروتي هي رأس بيروت، ومحوره شارع بلس حيث الجامعة الأميركية والشوارع الثلاثة المتفرعة عنه، السادات وجان دارك وعبد العزيز، وصولاً إلى الحمراء. وهي أيضاً عين المريسة، حيث أقمت مع العائلة وقبل زواجي (١٩٥٠ ـ ١٩٥٩). وأيضاً في شارع الكومودور حيث أقيم منذ عودتنا إلى لبنان ١٩٦٤. في هذه المنطقة عشت ودرست وتجوّلت ولهوت وجالست الأصدقاء والرفقاء وكتبت ونشرت ونشطت في حقلي الصحافة والتعليم وحاضرت وحضرت الندوات واللقاءات. في هذه المنطقة كانت تجاربي الحلوة، والحياة الهنيئة، وهي نقطة الارتكاز في ذاكرتي البيروتية.

في شقة صغيرة تتكون من غرفتي نوم وصالون ومطبخ وحمام واحد، وهي أصغر شقة أقمت فيها في حياتي، عاشت الأسرة الأشهر الأخيرة من ١٩٤٨ بعد النزول من الجبل.

وكنت ما أزال طالباً في صيدا، ويوسف أسيراً في فلسطين، وفؤاد وفايز خارج لبنان. ثم انتقلت الأسرة من تلك الشقة الصغيرة، حيث كانت أسرتا الزعيمين الفلسطيني جمال الحسيني واللبناني منير أبو فاضل تجاوراننا، إلى شقة واسعة في عين المريسة، على مسافة ليست بعيدة عن الجامعة. فكنت أنا ومنير نصل إلى صفوفنا في مدى دقائق من مغادرة المنزل. وكانت عين المريسة تتوسط مناطق متناقضة في بيئاتها وشرائح سكانها. ففي جانب منها كان حي الملاهي والعربدة، الزيتونة. وفي جانب كان حي الأجانب، وخصوصاً البريطانيين الذين استوطنوا الحي منذ عقود. في جانب آخر كانت بعض مباني الجامعة الأميركية. أما الحي نفسه فقد استوطنته أقليات متعددة، يهود وأرمن وأكراد. وبمرور الأيام هاجر الأرمن إلى أرمينيا، وهرب اليهود إلى فلسطين، ولم يبق إلا الأكراد، مع هجرة واسعة إلى المنطقة من شيعة الجنوب والبقاع.

كان كمال سنو، زميلي الصيداوي في الدراسة وفي الحزب، قد انتقل إلى بيروت دون أن يواصل دراسته. وعمل في الصحافة نهاراً وفي السهر في الملاهي ليلاً مبرراً ذلك بأن حياة الملاهي هي التي توحي له بكتابة القصص والروايات. كنا نسهر معاً، ليلياً، في المنزل. وفي منتصف الليل يتركني إلى ملاهيه لأخلد أنا إلى النوم. ولم أكن أصحبه قط. ولا أذكر أني سهرت في أي من ملاهي بيروت (ولا غير بيروت). لعلي من القلائل جداً الذين عاشوا عشر سنوات بجوار حي الزيتونة ولا يعرفون ملاهيه من داخلها، وإن أصبحت فيما بعد خبيراً بمطاعم الحي.

كانت السينما تأخذ عقلي ووقتي والقسط الأكبر من مصاريفي اليومية. كنت قد قاربت العشرين من العمر حينما بدأت أتردد على دور السينما. ولما لم يكن في وسط بيروت أكثر من خمس دور، كان عليّ أحياناً أن أحضر فيلماً للمرة الثانية حتى لا أبقى يوماً واحداً بدون الذهاب إلى السينما. وكنت أواظب على الحضور حتى ولو كان الفيلم لا يلائم مزاجي. وهكذا ولدت «ثقافة» سينمائية تصاعدت مع الأيام في كمبردج ولندن إلى أن بدأت بالهبوط بعد أن دخلت ساحة العمل الفلسطيني أواخر الستينيات ولم يعد لديّ وقت للسينما، ثم زالت تقريباً بعد أن سلبني الإرهاب الصهيوني متعة النظر. وكم أسعدني ما رواه لي الرئيس عبد الناصر مرة عن هوايته لمشاهدة الأفلام وعن أسفه لعدم تمكنه من تحقيق هذه الهواية. قلت لنفسي «صرنا اثنين»!

حتى حضور المحاضرات تغلبت تدريجياً على الحماسة للسينما. وصرت أوزع وقتي بين الهوايتين. وكان معظم المحاضرات التي أقبل على حضورها تتوزع بين مركزين ثقافيين كبيرين: «النادي الثقافي العربي» في رأس بيروت، و«الندوة اللبنانية» عند تفرّع شارع الشيخ بشارة الخوري من ساحة البرج. وكانت المحاضرات زادا ثقافياً ذا وزن. ولم تكن مثل ما يجري هذه الأيام، تدعى لعشرين محاضرة في الشهر ولا تجد قيمة في ما تسمع إلا في القليل جداً منها.

وكانت مكتبات رأس بيروت وساحة البرج هي أيضاً تستحوذ على قسط كبير من وقتي ومن مصاريفي. من مكتبة رأس بيروت (التي ما تزال ناشطة حتى اليوم) إلى مكتبة خياط (خاصة للمطبوعات الأجنبية) إلى مكتبة روكسي في ساحة البرج، كلها كانت تغذّي الروح والفكر بقدر ما يتغذى الجسد من جلسات المطاعم والمقاهي.

كان المقهيان الأكثر شهرة في الخمسينيات «فيصل» و«الأنكل سام». وقصة هذين المطعمين الثقافيين والسياسيين معروفة رواها الكثيرون في مذكراتهم. وباعتباري قومياً سورياً، كنت أميل في أوائل الخمسينيات إلى الأنكل سام لأن القوميين العرب «سيطروا» على فيصل. وكانت الجلسات اليومية خليطاً بين الحديث السياسي (العربي العام أكثر من القطري الخاص) وقصص المغامرات والأقاويل والإشاعات والنوادر واستغياب الناس. وأذكر أني وقعت مرة ضحية محاولة مصالحة اثنين من أصدقائي الفلسطينيين. كنا نجلس معاً على طاولة واحدة وفجأة نشبَ بينهما جدال تحوّل إلى عراك بالأيدي وتقاذف بأكواب الماء والقهوة، وكان الاثنان طويلين وقويّي البنية، وعبثاً حاولت أن أفصل بينهما. وكانت النتيجة أن عدت إلى البيت ممزق القميص وعلى ثيابي كلها آثار القهوة والكولا! وقد أصبح أحدهما مثقفاً سياسياً بارزاً، وأصبح الآخر من كبار رجال الأعمال. أما الأنكل سام فإن لم تغب السياسة عنه إلا أن حكايات السينما والمسرح والصحافة والأدب والمعارض كانت تتغلب عليها.

أضيفت في الستينيات مقاهٍ ومطاعم أخرى في شوارع أخرى من رأس بيروت، من الهورس شو إلى الدولشي فيتا. وقد عمّرها وأغناها توافد اللاجئين السياسيين من ثلاثة أرباع الوطن العربي إلى لبنان، وإلى مقاهي لبنان بشكل خاص. وكان يتجمع في الجلسة الواحدة في المقهى الواحد عشرة من الحكام والوزراء والنواب وأهل القرار العرب

السابقين (المعزولين أو اللاجئين أو الطموحين). وكنت أختلط مع هؤلاء إلى حد ما، مع الحفاظ على مسافة معينة تفصل بيني وبين كل منهم.

وكما ذكرت آنفاً، حصل التبدل في برنامجي اليومي بعد ١٩٦٦ حينما شغلني مركز الأبحاث عن كل «نشاط» خارجه وخارج برامجه ومتطلباته. لكن ذلك لم يمنعني من الاستمرار في ممارسة هواية الأكل في المطاعم. كنت أتحيّن فرصة مجيء ضيف لنذهب، ومعنا زوجتي، إلى واحد من عشرات المطاعم الشهيرة في بيروت قبل الحرب الأهلية، في الفنادق وخارجها، وعلى اختلاف تخصصاتها. ولعل المدرسة الفندقية في الدكوانة، في أيام عزها، والتوتوتو واللوكولس قرب الزيتونة، حظيت باهتمامي وبإعجاب الضيوف أكثر من غيرها. ثم افتتح لبناني مطعماً مختصاً بالمأكولات الإسبانية على مقربة من مركز الأبحاث. وأصبح هذا المطعم الهادئ صاحب الحظ الأوفر. وكنت بعد عودتي من بريطانيا، قد غذّيت «ثقافتي المطعمية» بالتردد على المطاعم الإيطالية والفرنسية والإسبانية والصينية والهندية واليابانية والمكسيكية وغيرها. وأصبح بإمكاني أن أزعم أني خبير في هذه الأنواع من المأكولات، مع أن زوجتي تشك في ذلك وتعتقد أني لو كنت أفهم في أمور الطعام لما كنت آخذ ضيوفي إلى المطاعم بل كنت أتيح لهم أن يأكلوا ما تعدّه هي! والحقيقة أن المطعم عندي ليس مجرد مكان للأكل. بل هو أساساً جلسة مختلفة عن المألوف الروتيني. وهو تنوّع. وهو فرصة لإراحة الزوجة وترك التعب على العاملين في المطعم. لهذا يختلف مقياس المطعم الجيد عندي عما هو عند الآخرين.

بعد العودة إلى لبنان ١٩٦٤ كان الكل يتحدث عن كازينو لبنان الذي افتتح في سنوات غيابي. وأخذ الذين ألقاهم يسألون: ما رأيك بالكازينو؟ هل شاهدت مثله في بريطانيا؟ ثم أخذوا يتساءلون بعد أن كنت أجيب بأني لم أزره بعد: ماذا تنتظر؟ معقول أنك لم تذهب إليه بعد؟ وإزاء هذا الإلحاح قررت، وزوجتي، أن لا نذهب إلى الكازينو. ولم نذهب إليه قط. بالطبع لا تعني هذه «المقاطعة» أني ضد هذا الصرح السياحي الفني، ولا أني أبخسه حقه. إنما هي تعبير عن رفض لنمط من الحياة اللبنانية يعتقد الإنسان أن على غيره أن يقلده في ما يفعل هو.

كثيراً ما يسألنا عرب غير لبنانيين عن سر حب الإنسان لبيروت وتفضيلها على مدن أخرى، خاصة إذا لم يكن هذا الإنسان بيروتياً أصلاً أو منشأ. ولماذا يقول إنسان مثلي

إنه يفضل العيش في بيروت على أية مدينة عربية أخرى، علماً أن كل المدن العربية الأخرى مفتوحة أمامه للسكن أو للعمل؟ فبيروت كما هو معروف ولا مجال لإنكار ذلك، هي مدينة المزعجات: الضجة (كل الأصوات العالية، من أبواق السيارات إلى صيحات بائعي الخضار والفواكه إلى مكبرات الصوت في أماكن العبادة واللهو) والفوضى (في معاملات الدوائر الرسمية والعامة وفي ازدحام السيارات في غياب شرطة السير) وعدم التقيد بالمواعيد والبرامج والأنظمة (في الحفلات وفي المحاضرات والندوات والمكاتب وبرامج التلفزيون وتحركات المطار) والبهورة وحب الظهور والتعالي والإسراف المجنون (أنجح البضائع والمتاجر هي التي تعلن عن نفسها أنها أغلى من سواها!) والمحسوبية والرشوة والوساطة، إلى عشرات الآفات والممارسات السلبية التي أصبحت هي القاعدة وأصبح الخارج عليها غريباً أو مستغرباً أو منبوذاً أو مدعاة للسخرية والشفقة. هذه صفات المدينة التي يشعر ملايين العرب (حتى من غير اللبنانيين) أنها مدينتهم المفضلة الأولى.

إن شعار «كلّو ماشي» السيئ الذي هو عنوان سلبيات بيروت هو نفسه عنوان سهولة الحياة في بيروت. فبيروت مدينة اللامستحيل. كل شيء يمكن حصوله أو الحصول عليه، في الثقافة والتحصيل الفكري والعلمي وفي التجارة والكسب (الحلال وغير الحلال) وفي التسلية والمتعة (البريئة وغير البريئة). ليس في المدينة ما هو ممنوع أو مفقود أو غير متاح. والقرار يعود إلى الإنسان نفسه، إلى مقاصده ورغباته وطلباته.

بيروت مرآة صافية تعكس لك الصورة على حقيقتها. أنت هو صاحب الصورة. وأنت الذي يقرر ما يريد من بيروت وفي بيروت. وليس لك أن تدين المدينة إذا أعطتك من سلبياتها، فأنت الذي تطلب ذلك. وإذا سعيت نحو إيجابياتها فإنها تهبك مرادك بكرم ورضى.

(*)

إذا كانت طبريا هي جنة العالم، وكانت بيروت أحبَّ المدن العربية خارج فلسطين، فإن **كمبردج** هي بالفعل أجمل المدن خارج الوطن العربي.

كانت كمبردج المحطة الأخيرة من شهر عسل امتد عشرين يوماً، من بيروت إلى لندن،

مروراً بأثينا وروما وجنيف. وصلناها، زوجتي وأنا، في العشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٥٩. وقضينا فيها (باستثناء إجازات في أوروبا وعودتين صيفيتين إلى لبنان) خمس سنوات متواصلة. ثم أخذنا نعود إليها، ولو لمدة أسابيع في السنة، في كل صيف منذ ١٩٦٥. وإذا كان صحيحاً أن من يشرب من مياه النيل مرة لا بد أن يعود إلى مصر مراراً، فإن من يشرب الشاي على ضفاف نهر الكام مرة لا بد أن يشتاق إلى شرب الشاي هناك كلما سنحت له الفرصة. والكام نهر صغير غير صالح للملاحة إلا للقوارب الصغيرة. أهميته الوحيدة أن بلدة بنيت على ضفتيه منذ قرون وسميت على اسمه (كمبردج) أي الجسر فوق نهر الكام.

كمبردج مدينة تحتضن جامعة، ولولا الجامعة لما كان للمدينة من أهمية. وقد نزعت الجامعة من المدينة كل شيء غير جامعي. فلا مصانع ولا معامل ولا حانات صاخبة ولا شركات كبرى، ولا سهر عام بعد العاشرة والنصف مساء. تغادر الباصات الساحة الرئيسية التي تتوسط المدينة في ذلك الموعد ليتجه كل منها إلى ناحية من نواحي المدينة. ومن يريد أن يسهر إلى ما بعد ذلك عليه أن يعود إلى بيته ماشياً على قدميه إذا لم يكن عنده سيارة خاصة (وقليلون هم أصحاب السيارات الخاصة) أو دراجة هوائية.

طبعت الجامعة المدينة بطابعها العلمي التقليدي، وهي محور اقتصاد المدينة ومحور معالمها والمؤثر الأكبر في مهن سكانها وأعمالهم وحياتهم العامة. ولا شك أن الجامعة هي التي أعطت المدينة شهرتها البريطانية والعالمية، وأهّلتها لأن تكون معلماً سياحياً ومقصداً تربوياً ومركزاً رائداً للثقافة والنشر والاختراعات والاكتشافات وموقعاً دائماً في قوائم رابحي جائزة نوبل.

كمبردج، المدينة، حديقة واسعة في عشرات الكيلومترات المربعة من الأزهار والجنائن والحقول والغابات حوالي النهر وجداوله وتفرعاته الطبيعية والاصطناعية، تتخللها مبان لكليات الجامعة وإداراتها ومكاتبها ولسكن الطلاب والأهالي، وللمتاجر والمحال التي تعتاش على الجامعة، أساتذة وطلاباً وحياة علمية. وإذا كانت المدينة تخلو من المتاجر الضخمة الشهيرة في لندن والتي تعلو في الفضاء في أربع أو خمس طبقات، فإن تلك المتاجر تفتح فروعاً صغيرة لها وللشركات الكبرى. وفي الوقت نفسه تتفوق على غيرها من المدن البريطانية، بما فيها لندن، بأربع: مسرحها التجريبي، الذي يعرض أشهر

المسرحيات قبل أن تنتقل إلى المسارح اللندنية في ضوء تعليق النقاد الفنيين وملاحظاتهم. ومكتبتاها وهما من أشهر مكتبات العالم التجارية (بوز أند بوز وهفرز). والمكتبة المركزية في الجامعة التي هي واحدة من أغنى ثلاث مكتبات جامعية في بريطانيا. ومطبعتها الجامعية التي لا تتعهد نشر أي مخطوط إذا لم يكن مؤهلاً للجوائز العلمية الكبرى.

أما الجامعة، إحدى أشهر جامعات العالم قاطبة وأقدمها (منذ القرن الثالث عشر) وأشهر جامعات بريطانيا وأرفعها مرتبة، فقد حازت على الدرجة الأولى بين الجامعات البريطانية في السنوات الأخيرة المتعاقبة ــ متفوقة على منافساتها الثلاث، أكسفورد ولندن وأدنبره.

مع كل هذه الفخامة تطل كمبردج على العالم بمنتهى البساطة والوداعة: مبان غير شاهقة، محال صغيرة، شوارع ضيقة، أنوار خافتة، سيارات أقل من الدراجات، وبشر يتفادون كل ما هو صارخ في الملبس أو التصرف (باستثناء تصرفات بعض أبناء الجوالي العربية والآسيوية الذين يعلنون عن أنفسهم من بعيد بالصوت العالي والسيارات الفارهة والبذخ الأجوف، وهي أمور تثير الاشمئزاز).

تتكون الجامعة مما يزيد على ثلاثين كلية تتنافس في حدائقها وكنائسها وفي مبارياتها الرياضية ولا تتنافس علمياً لأن التعليم في الجامعة مشترك بين جميع الكليات. والكليات التي قامت على ضفاف النهر، وتبلغ العشر، تستغل مواقعها الطبيعية وتبدو أجمل من غيرها، وتجذب سياحاً أكثر. لذلك تحاول الكليات الأخرى أن تستعيض عن ذلك بالعناية الزائدة بحدائقها. وكانت كليتي (بمبروك) إحداها. ونالت حدائقها جائزة أجمل حدائق كمبردج طيلة سنوات إقامتي هناك. وكذلك كنيستها الصغيرة التي تتفاخر بأن مهندسها، كرستفور رن، هو مهندس كاتدرائية القديس بولس، إحدى أفخم دور العبادة في بريطانيا. أما كلية هيلدا (نيونم)، فإن شهرتها ذاعت عن طريق تقدميتها في أنظمتها وقوانينها وفي كونها محوراً للثقافة والسلوك الاشتراكيين التقدميين في الحياة الجامعية البريطانية. ومثلما خرّجت نيونم عشرات الرائدات في الحركات النسوية التحررية، خرّجت بمبروك عشرات المستشرقين والمستعربين.

سُمح لنا أن نستأجر شقة ولا نقيم في الكلية مثل باقي الطلاب، لأننا متزوجان، ولأني ذهبت إلى كمبردج كأستاذ قبل أن أسجّل اسمي كدارس دكتوراه. وكان على كل منا

أن يشارك زملاءه الطلاب في كليته في تناول العشاء في مطعمهم الخاص مرة كل أسبوعين. إلى جانب مشاركتي الأساتذة في بمبروك في العشاء مرة كل أسبوعين أيضاً.

ومن طرائف العشاء أن مطعم كلية الذكور يمنع دخول النساء، ومطعم كلية الإناث يمنع دخول الذكور. بينما لم يكن ممنوعاً على النساء دخول غرف نوم الرجال بشرطين: منع إقفال باب الغرفة بالمفتاح، وضرورة إخلاء الغرف قبل منتصف الليل. أما ما يحدث هناك، ما بين الثامنة صباحاً ومنتصف الليل وراء أبواب مغلقة لكن ليست مقفلة فأمر آخر لا يعني أحداً سوى صاحب الغرفة وزائرته.

أما مائدة الأساتذة في مطعم كل كلية فهي في طرف قاعة الطعام تعلو حوالى نصف متر عن باقي القاعة حيث يجلس مئات الطلاب. والأكل واحد على ما أعتقد. الفرق هو تقديم المشروبات الكحولية. يسمح فقط لمائدة الأساتذة بشرب النبيذ. وهو مجاني على حساب الجامعة. لكن بشرط أن يكون هناك سبب أو مناسبة لفتح زجاجة. يقول أستاذ إن ذلك اليوم هو عيد ميلاده. ويقول آخر إنه ذكرى زواجه، مثلاً. ويتفق الأساتذة، يومياً، في اختراع المناسبات. ولا يخلو يوم من خمسة أو ستة أعياد، صحيحة أو وهمية، لتفتح خمس أو ست زجاجات نبيذ! وكان عليّ أحياناً كثيرة أن أزعم وجود عيد ما ليفتح الخادم زجاجة جديدة. وفي قاعات طعام الأساتذة هذه كانت تعقد حفلات الكوكتيل. وهي حفلات شبه يومية وكثيراً ما تصبح مملة إلى درجة كانت تحملني على الاعتذار عن عدم تلبية الدعوات متذرعاً بألف حجة. واستمر هذا التهرب عندي من حفلات الكوكتيل حتى اليوم. وأستغرب كثيراً حينما يصر بعض الأصدقاء على دعواتي المتكررة بالرغم من استمراري في الاعتذار مرة بعد أخرى.

أكثر ما استرعى انتباهنا، أول ما أقمنا في كمبردج، جو الحرية المطلقة تقريباً، وخاصة في العلاقات بين الرجال والنساء، وبين الآباء والأبناء، وبين الأساتذة والطلبة. إلا أن هذه الحرية لم تخرج عن نطاق التقاليد الجامعية. يتعامل الدارس وأستاذه كصديقين، وتسقط الحواجز بينهما. لكن الدارس لا يستطيع أن يقابل أستاذه إلا وهو يرتدي «العباءة» الجامعية. إن لبس هذه العباءة السوداء أمر مقدس، في الصف وفي قاعة المحاضرة وفي المكتبة وفي المطعم في أي وقت، وفي الشارع بعد غروب الشمس. وعقاب مخالف القانون قاس. وإذا تكررت المخالفة أكثر من ثلاث مرات يطرد الطالب من الجامعة. وهو

نفس عقاب من يخالف قوانين استقبال الإناث في غرفة نومه. يكرر الإنذار ثلاث مرات ثم يطرد الطالب. وأذكر أن من القصص التي سمعتها حول هذا الموضوع في الأيام الأولى للإقامة في كمبردج أن طالبين كانا قد طردا في السنوات الماضية لهذا السبب، وكان أحدهما المصور الصحافي أنطوني أرمسترنغ جونز، الذي تزوج الأميرة مارغريت شقيقة الملكة بعد وقت قصير وأصبح اللورد سنودن، وثانيهما مارك بوكسر رئيس تحرير ملحق جريدة «الصانداي تايمز» الأسبوعي فيما بعد، وهو شقيق روزماري زوجة شقيقي يوسف.

أذكر أن أستاذاً في الجامعة الأميركية التحق بجامعة كمبردج لمتابعة تحصيله العلمي. وطلب مني أن أعرّفه على تقاليد الجامعة وما هو مطلوب من الدارس القادم حديثاً. وحدثته عن أمور كثيرة ومنها عن لبس العباءة. فاستخف بالموضوع واستسخفه. وفي اليوم التالي ذهب لمقابلة أستاذه لأول مرة ولم يكن يلبس العباءة. فرفض الأستاذ استقباله وأعاده إلى غرفته ليأتي بالعباءة ويرتديها قبل أن يدخل عليه.

أعترف أن الكثير من الاندهاش الذي كان يصيبنا، زوجتي وأنا، عندما نرى الطالبات والطلاب يغازلون بعضهم بعضاً بجرأة ويتعانقون ويتبادلون القبلات الحارة بمنتهى الحرية في الشارع والمقهى والسينما والمتجر. كان ذلك يحصل لأننا كنا أول مرة نغادر وطننا العربي ونقيم في بلد أوروبي. ومع الوقت أصبح المنظر مألوفاً في كل وقت ومكان وبمناسبة ودون مناسبة. وأعترف أيضاً أن مناظر مثل هذه يشاهدها الزائر العابر أو السائح العربي في ديار الغرب تعطيه انطباعاً مبالغاً فيه، فيظن أن لا حدود للحرية وأن الناس بلا أخلاق ويعود إلى بلده يطعن بالغرب وحضارته، وكأن الحكم على حضارة يقتصر على انطباعات مشهد في شارع ولا يقيم وزناً للجوانب الأخرى من الموضوع، مثل إعطاء المرأة حقوقها ومساواتها بالرجل، ومثل تمتع الفرد بحرياته الشخصية دون أن يسمح له بالتدخل بحريات الآخرين.

والطريف أن الطلبة غير الإنجليز، وفي مقدمتهم العرب، كانوا أكثر من الإنجليز في استغلال هذه الحرية في علاقاتهم مع فتيات كمبردج، البريطانيات أو الأجنبيات عموماً. فكمبردج ملتقى رحب لكل الجنسيات. ويقصدها العديد من الشبان والشابات لا للالتحاق بالجامعة بل أحياناً لسكنى المدينة ولتعلم اللغة الإنجليزية في مدارس غير مرتبطة

بالجامعة، أو حتى ليتباهي الشاب فيما بعد بأنه أقام في كمبردج، إيحاءً بأنه من خريجي جامعتها.

تتوسط الكنيسة الكاثوليكية المدينة. وهي صرح ضخم يراه الإنسان من أي مكان في المدينة. كانت الفتيات الأوروبيات، ألمانيات وإيطاليات وفرنسيات وإسبانيات وغيرهن، يقصدن الكنيسة يوم الأحد. ويصلّين ويعترفن للخوري بخطاياهن. ثم يخرجن ليلقين الشبان غير البريطانيين بانتظارهن، ويسرح الجميع معاً ويمرحون ويتسلون ويلهون ... وتتكرر القصة في الأحد التالي. تذهب الفتاة للاعتراف بخطاياها وتخرج من الكنيسة تبحث عن الصديق القديم أو عن صديق جديد. ويعود الشاب العربي إلى بلده بعد شهر أو فصل أو سنة يروي لزملائه أخبار مغامراته العاطفية. وتتسع صورة «الإباحية» المنتشرة في بلاد الغرب، وكمبردج مثل على ذلك، بما فيها من خيال ومبالغة وادّعاء.

ذكرت آنفاً نهر الكام الذي تقوم كمبردج على ضفتيه. لم يعط النهر المدينة اسمها وجمالها ودخلها السياحي، فحسب، بل أتاح لأبنائها (وخاصة طلابها) المجال الأوسع للتسلية والنزهة، سواء على مياهه أو على ضفتيه. فالكثير من المقاهي والمطاعم تقوم على الضفتين، وتمتلىء بالرواد إلى حد يتعذر أحياناً العثور على مكان للجلوس أو حتى للوقوف وشرب البيرة. وهناك محطتان لتأجير الزوارق الخفيفة جداً التي تمخر ماء النهر بواسطة عمود يغرسه الإنسان في أرض النهر ليتحرك القارب بدون مجاديف. وهي رياضة طريفة ينفرد بأدائها أبناء كمبردج وأكسفورد وخريجوها. وتسمى «بنتنغ». وكثيراً ما يقع حامل العمود في الماء. ولا خطر عليه لأن النهر غير عميق. ويلتهي السياح والجالسون على ضفاف النهر أو فوق الجسور بمنظر القوارب وسقوط بعض ركابها من حين إلى آخر، وخاصة إذا كانت فتاة تقود القارب.

ويقوم على أحد جوانب النهر فندق رئيسي في المدينة يشتهر خصوصاً بتقديم المعجنات مغطاة بالمربّى والقشطة. وحينما يتجمد النهر في بعض الأشهر (خاصة في الشهرين الأولين من العام) يضع الفندق طاولاته وكراسيه فوق سطح النهر المتجمد. وفي العام ١٩٦٣ دام تجلد النهر مئة يوم.

يصل النهر إلى قرية صغيرة اسمها غرانشستر، وتعتبر ضاحية لكمبردج. ومع أنها ضاحية

سكنية هادئة، اشتهرت بمقهاها الذي هو عبارة عن بستان كبير للتفاح والكرز وضعت بين شجيراته الكراسي والموائد الخشبية لشرب الشاي وأكل الساندويتشات. وقد افتتحه صاحبه في القرن التاسع عشر. وأقبل عليه الأساتذة والطلبة والزوار والسياح حتى أصبح أحد أشهر المتنزهات في العالم. ودخل المقهى التاريخ إذ ذكره العشرات من الكتّاب والعلماء والأدباء والفنانين في كتبهم ومذكراتهم ورواياتهم وقصائدهم ورسوماتهم. كنت وزوجتي نذهب إليه ونعود منه مشياً على الأقدام بمحاذاة النهر، أيام الشباب والصحة. أما في السنوات الأخيرة فأصبح الباص أو التاكسي هو وسيلتنا للوصول إليه. وهو يدخل في ذكريات كمبردج في صفحات تفيض سعادة وراحة بال ومتعة، لنا نحن ومثلنا ملايين الذين أسعدهم الحظ بمعرفة كمبردج.

تعج كمبردج بالأماكن السياحية إلى جانب الكليات المختلفة بمبانيها القديمة وكنائسها وحدائقها وتماثيلها ولوحاتها الفنية. وأبرز المعالم السياحية عدد كبير من الكنائس القديمة التي لم يعد لها «زبائن» إلا السياح الذين «يتعبدون» فيها بآلات التصوير وليس بالصلاة، وفي ساحاتها الخلفية أو الجانبية قبور تدل شواهدها على أموات رحلوا قبل مئات السنين.

أقمنا في كمبردج خمس سنوات، أربع منها في شقة آل تويد والخامسة في شقة مس بلاكمان، وكلتاهما قريبتان من مكتبي غير البعيد عن قاعة محاضرات الدراسات المشرقية. أما آل تويد فهما زوجان متقدمان في السن يقيمان في الدور الأسفل من المنزل ويؤجران الأعلى. ولم أدخل ولا زوجتي شقتهما طيلة السنوات الأربع، ولا دخلا شقتنا. كنت أكتفي آخر الشهر بترك الإيجار المتفق عليه على طاولة خلف مدخل البيت. وفي الصباح التالي أجد إيصالاً في المكان نفسه. قصة هذين الزوجين تعطي صورة عن نظام الضرائب التصاعدي في بريطانيا الذي وضع أسسه حزب العمال عند استلامه الحكم أواخر الحرب العالمية الثانية. كانا يدفعان تسعين في المئة من دخلهما كضرائب. ولما أبدت زوجتي استغرابها قالت لها السيدة تويد إن ابنتها الوحيدة المتزوجة تدفع وزوجها ٩٥٪ من دخلهما لمصلحة الضرائب. ولحسن حظي كانت الدولة تقتطع من راتبي الشهري نصفه فقط كضريبة. كنا نعيش من الخمسين جنيهاً من المئة جنيه التي كانت راتبي الشهري.

أما مس بلاكمان فأستاذة متقاعدة تجاوزت التسعين من عمرها. كانت هي أيضاً تسكن

في الدور الأسفل من منزلها وسكنّا نحن في الدور الأعلى. وكانت فقيرة جداً تعيش على تقاعد من الجنيهات القليلة في الأسبوع. ومع هذا كانت تطلب من زوجتي أن تأخذ جنيهاً في الشهر إلى دائرة البريد لإرسالها في حوالة تبرعاً إلى فقراء في الهند.

كانت مس بلاكمان تعيش وحدها. ولم يكن يزورها أحد باستثناء راعي الكنيسة. وكانت عصبية المزاج. فرضت عليّ، لما وقّعت عقد الإيجار، أن أتعهد بأن لا أشتري أية مشتريات من محليْ «لورث» و«التعاونية» الشهيرين في كمبردج. ولما طلبت تفسيراً لهذه المقاطعة الغريبة أجابت: ان صاحبة المحل الأول (وهو سلسلة متاجر في بريطانيا وفي أنحاء كثيرة من العالم) امرأة مستهترة طلقت زوجها وتزوجت من رجل ثانٍ! أما المحل الآخر فهو يقوم على أساس النظام الاشتراكي، والاشتراكية تتعارض مع إيمانها الديني. وأطرف أخبار هذه المرأة المسنّة أننا استضفنا شقيقة زوجتي لعدة أيام. ولما غادرت طالبتني مس بلاكمان بنصف ما قبضته من الضيفة. عبثاً حاولت أن أفهمها أننا نحن العرب لا نأخذ إيجاراً من الضيف. ولم تصدقني. واضطررت أن أعطيها عدة جنيهات زاعماً أنه نصف ما أعطتني أياه الضيفة!

كان منزلنا يستضيف الكثيرين من الأصدقاء من لندن أو غيرها من المدن. وكان في كل من الشقتين غرفة نوم إضافية. وكان بعض الضيوف يمكثون أياماً. ونغتنم الفرصة لنتجول معهم في كمبردج وضواحيها. وبين الأصدقاء الذين سعدنا باستضافتهم بشير الداعوق وديزي الأمير وجبرائيل جبور ورزوق فرج رزوق وليلى بعلبكي ومروان اسكندر ووليد تويني ويوسف الخال. أما السير ظفرالله خان، وزير خارجية باكستان السابق الذي صاهر فلسطين، وكان يتردد على كمبردج باستمرار، فكان من زوارنا المفضلين. وقد اشترى له ولزوجته شقة في المدينة.

وفي فصلي الصيف اللذين بقينا خلالهما في بريطانيا كنا نتجول في عدد من المدن الساحلية في الجنوب والجنوب الشرقي والغربي، مثل برايتون وبورتسماوث وكلاكتون أون سي وإيستبورن. كما زرنا معظم المدن البريطانية والاسكتلندية والويلزية. والمدن تتشابه في بريطانيا أكثر من أية دولة أخرى عرفتها، مثل إيطاليا وألمانيا وفرنسا. تتشابه بشوارعها ومحالها وحدائقها ومحطاتها. وإذا زرت مدينة جديدة تظن نفسك أنك لا تزال في المدينة السابقة. لعل جزيرة «المان» على الشاطئ الغربي تتميز إلى حد ما عن

غيرها. ذهبنا إليها لنرى قططها التي لا أذناب لها. وبقينا فيها أسبوعاً لم نرَ إلا قطة واحدة بلا ذنب.

ولا بد من الاعتراف هنا أن شواطئ المدن البحرية البريطانية التي تكتظ في أيام الصيف بزوارها من هواة السباحة وقيادة اليخوت والزوارق البخارية ومن المتنزهين الذين ليس بمقدورهم قضاء الإجازات في مدن أوروبا البعيدة (مثل إسبانيا ومالطا وقبرص)، والتي كنا نقضي فيها الإجازات القصيرة وعطل «آخر الأسبوع»، لا تقاس بالنسبة إلى شواطئ بيروت. فهي أقل جمالاً وأكثر صخوراً ونتوءاً. ولكنها أنظف وتخلو من الأوساخ والمهملات.

أما جمال «منطقة البحيرات» أواسط الجزيرة البريطانية التي يرتادها الناس في الشتاء فهو فعلاً لا يضاهى. إن دفئها بالرغم من الثلوج التي تحيط بها وينعكس بياضها على سطح مياه البحيرات، والأزهار الشتوية التي تغطي أرض المنطقة، كلها تجعل منها أروع منطقة سياحية عرفتها في أوروبا في الشتاء.

وكانت المواصلات البحرية بين بريطانيا والسواحل الأوروبية الغربية رخيصة. وفّرت خلال السنة الدراسية الثانية مبلغ مئة جنيه استرليني. وقررت أن أذهب وزوجتي في جولة أوروبية في حدود هذا المبلغ. فذهبنا بحراً إلى هولندا، ثم براً إلى بلجيكا وإلى فرنسا. ومكثنا أسبوعين كاملين نكتفي بالفطور والعشاء وبالسندويتش ظهراً، وزرنا كل الأماكن السياحية والثقافية التي كنا نعرف عنها مسبقاً. ونزلت في اليوم الأخير لأجري محاسبة الفندق قبل العودة لأكتشف أن بإمكاننا أن نبقى يوماً إضافياً، إذ إن حساب الفنادق في فرنسا يقوم على أساس الغرفة لا الأشخاص. وهكذا بقينا يوماً آخر. ولم تنفد الجنيهات المئة إلا عند وصولنا محطة القطار في كمبردج واتجهنا نحو البيت على الأقدام لأن لم يبق في جيبي ما يكفي أجرة سيارة التاكسي!

لقد عوّدتنا بريطانيا التقشف، ووضع الموازنة بدقة بحيث نصرف بقدر ما معنا من مال، ولا ننكسر ولا نحتاج إلى استدانة. كنت، مثلاً، أرغب منذ أن وصلنا إلى بريطانيا أن أشتري جاكيت جلد ثمنها ستة عشر جنيهاً. وأخذت أوفر من راتبي كل شهر مبلغاً حتى توفر الثمن قبيل عيد رأس السنة. وذهبت إلى أحد محال كمبردج لشراء الجاكيت

وتحقيق أمنية أحلم بها من أيام بيروت حينما اشترى كل أصدقائي جاكتات جلد إلا أنا. واخترت ما راق لي. وفجأة وجدت أمامي مجموعة من جاكيتات الجلد النسائية. وخطر لي أن أشتري بالمبلغ المتوفر جاكيت لزوجتي وأرجئ شراء ما جئت لأجله إلى العيد القادم حين يكون الثمن قد تجمع في جيبي من جديد. وعدت إلى البيت حاملاً الهدية لزوجتي وبقيت مؤملاً النفس إلى العام القادم. لكن المبلغ كان أكثر مما استطعت توفيره. وبقيت بدون جاكيت جلد. وحينما أصبح بمقدوري شراؤها كانت «الموضة» قد تبدلت ولم يعد أحد من أصحابي يلبس مثل هذه الجاكيت! ولعلي أذكر هنا أنه لم يكن بين زملائي من الأساتذة البريطانيين من عنده أكثر من جاكيت واحدة، إلى جانب بدلة واحدة للمناسبات «الرسمية». ووصل مرة صديق لي من لبنان، أستاذ في الجامعة الأميركية. وطلب مني أن أخذه إلى محل «أكوا سكوتوم» في لندن، وهو من أفخم محال الألبسة في بريطانيا، ليشتري معطفاً. وعلى الطريق فهمت أن لديه اثني عشر معطفاً. وأنه ملّ أحدها، لذلك كان يريد معطفاً جديداً ليتخلص من القديم. خجلت أن أخبره أن المعطف الذي كنت أرتديه هو الوحيد لديّ، كنت قد اشتريته منذ عشر سنوات، ومع هذا لا أخجل به ولا أملّ منه!

وما ساعدنا في الاستمتاع أثناء إقامتنا في كمبردج بالرغم من راتبي المتواضع الذي كانت الحكومة تقتطع نصفه تقريباً ضريبة، أن الأسعار في كمبردج أرخص مما هي عليه في لندن وسائر المدن البريطانية الكبيرة.

كنا ننتقل عادة بالقطار، وهو سريع ودقيق في مواعيده. وكان قطار لندن يأخذنا في التاسعة صباحاً لنعود في العاشرة مساء، والسعر ذهاباً وإياباً هو سعر رحلة الذهاب وحدها، لتشجيع المسافرين على العودة إلى مدنهم وعدم المبيت في لندن. وكنا نستغل ذلك لنحضر مسرحية ثم نعود. هذا إذا لم يكن قد أتيح لنا مشاهدة المسرحية في كمبردج حيث تعرض عادة ليضع النقاد آراءهم حولها. والواقع أن زوجتي وأنا من هواة التنقل بالقطار. وكم يؤسفنا أن ركوب القطارات غير شائع في بلادنا.

كان الشباب العرب، خاصة من خارج الجامعة، يتسكعون في الشوارع ويرتادون المقاهي باستمرار ويصرفون فيها معظم ساعات النهار والمساء. واضطر بعض أصحاب المقاهي إلى فرض فنجان قهوة جديد على كل زبون يبقى في المقهى أكثر من ساعة واحدة. وأطلقنا

على مقاهي «التنبلة» هذه وأشهرها مقهى «إبريق الشاي» اسم «مقاهي النشاط» الذي كان الرئيس عبد الناصر أطلقه على معارضيه من رواد المقاهي الذين يكتفون بالنقد ولا يقدمون بدائل أو اقتراحات عملية. ومن هذه المقاهي ولدت لديّ فكرة إقامة لقاء أسبوعي للشباب العرب نتداول فيه أمور الساعة بهدوء دون أن نختار للتجمع رئيساً أو اسماً أو نظاماً حتى لا نقع في مطب التنافس أو الصراعات العقائدية. وكان معظمنا من الناصريين والبعض من البعثيين واليساريين. ونجحت اللقاءات واستمرت إلى أن غادرت كمبردج عائداً إلى الوطن. وكنت في بعض الأحيان أدعو ضيوفاً من خارج كمبردج (مثل ألبرت حوراني والمؤرخ ج. تايلور من أكسفورد وإدوار رزق من لندن).

عاش معظم عرب كمبردج ببذخ نسبي. باعتبارهم من القادرين مالياً وإلا لما أقاموا هناك، باستثناء الطلبة الذين أوفدتهم حكوماتهم أو جامعاتهم في بعثات للتخصص. وبدا البذخ منفراً إذا ما قيس ببساطة الطلاب البريطانيين، مع أن بعضهم كانوا من الأغنياء. كانت إحدى طالباتنا تلبس حذاء ممزقاً، وهي تحمل لقب ليدي (أي عضو في مجلس اللوردات). وكان أحد طلابنا يملك سيارة خلع أحد أبوابها وظل مخلوعاً حتى تخرج. ومنذ سنوات شاهدته في إحدى دول الخليج وقد أصبح سفيراً لبلاده. وأصبح يركب سيارة دبلوماسية فخمة.

نقل العرب معهم إلى كمبردج معظم عاداتهم في الأكل والشرب وفي تقاليد الأعياد والزيارات والاحتفالات وفي التجمعات القطرية. ولكن، وفي الإجمال، قامت بين أفراد «الجالية» العربية أواصر ودّ جميلة. وأصعب ما واجهته النساء العربيات ندرة بعض المواد اللازمة لإعداد المأكولات العربية التقليدية. وكانت زوجتي تعاني من أمر إضافي. فهي تحب البرتقال كثيراً. لكن برتقال كمبردج (وسائر بريطانيا) يستورد من دول ثلاث: فلسطين وإسبانيا وجنوب أفريقيا. وكنا، هي وأنا، نقاطع الدول الثلاث. ففلسطين محتلة، وإسبانيا نظامها فاشي يضطهد الحريات (أيام فرانكو) ويمارس على أبناء جنوب أفريقيا تمييزاً عنصرياً قاسياً. ولم يكن من السهل أن أعوّضها عن البرتقال بفواكه أخرى تحبها، كالتين والعنب. كانا باهظي الثمن، وكانا أفضل هدية في الأعياد، بدل علبة شوكولاته أو زجاجة عطر. ولم يكن البرتقال المادة الوحيدة المقاطعة، بل كنا نقاطع وما نزال كلما زرنا بريطانيا، محلات ماركس أند سبنسر وهي أكبر متاجر بريطانيا وتملك مئات الفروع وتبيع آلاف الأصناف. لم نقاطعها لأن أصحابها يهود بل لأنهم يؤيدون

«إسرائيل» ويمدونها بالتبرعات ويعرضون صادراتها ويعلنون صهيونيتهم.

غادر شقيقي توفيق كمبردج بعد أسابيع من وصولنا إليها ليقيم في لندن حيث عُيّن أستاذاً للأدب العربي في قسم الدراسات المشرقية في جامعة لندن. واستطاع في الأسابيع القليلة التي قضيناها معاً في كمبردج أن يكون خير دليل لنا للمدينة، جامعة ومحال تجارية ومطاعم ومقاهي وأماكن غريبة وعجيبة ونادرة ما كنا لنتعرف عليها لولاه. كان توفيق هاوياً لكل غريب ونادر. لا أعتقد أن أجنبياً واحداً عن كمبردج عرف تفاصيلها وأسرارها وبواطنها مثل توفيق خلال السنوات الخمس التي صرفها فيها أستاذاً للدراسات المشرقية في جامعتها. وإلى حد ما كان دليلاً لنا في لندن أيضاً بعد أن أقام فيها. كنا نتبادل الزيارات مرتين أو ثلاثاً في الشهر، يأتي لكمبردج أو نذهب إلى لندن. لا يكتفي بمعرفة المطاعم مثلاً بل يعرف ماذا يؤكل وماذا لا يؤكل في هذا المطعم أو ذاك. يعرف اختصاص كل مكتبة وحي وشارع ومتجر ومقهى. كنا، هيلدا وأنا، تلاميذ نتلقى المعرفة على يديه طيلة السنوات الثلاث. وكم كنت أتباهى أمام ضيوفي حين أكشف لهم عن أسرار كمبردج أو لندن، وأتركهم يعتقدون أنني أنا مكتشف هذه الأسرار وليس توفيق. وكم كنت فخوراً حينما رأيته آخر مرة، وكنت في زيارة للندن وكان هو في طريقه إلى الولايات المتحدة حيث توفي صباح الثالث من كانون الثاني/يناير ١٩٧١، وأخذته إلى مواقع طريفة لم يكن هو قد اكتشفها أو دلّنا عليها من قبل.

كانت ثقافة توفيق السياحية تمتد إلى ضواحي لندن، وخاصة الضواحي الثلاث الأجمل: وندسور (حيث أحد قصور الملكة) ورتشموند (حيث دور الطبقة الأرستقراطية وداراتها تمتد على شواطئ النهر) وغرينتش (حيث الساعة العالمية الشهيرة المحاطة بالأشجار والزهور). أما مركز اهتمام توفيق الأول والأكبر فكان في حي سوهو، في قلب العاصمة الذي عرف باسم «ميل مربع من اللهو والتسلية». بما فيه من مطاعم ومقاه ونواد ودور للسينما، إلى جانب المسارح وأماكن اللهو والمتعة غير البريئة. إنها المنطقة الوحيدة في لندن التي تنام نهاراً وتسهر ليلاً.

وربما كان الفضل الأكبر لتوفيق عليّ هو «تثقيفي» فنياً، في المسرح والباليه. كان لهيلدا بعض الاهتمام والمعرفة بهذا الفن الراقي. أما أنا فلم أهتم به. لكن كمبردج ولندن، بثروتهما المسرحية الهائلة وبإرشادات توفيق، أدخلتاني الجو فاعتدت على حضور

التمثيليات وحفلات الباليه والموسيقى السمفونية. واكتسبت بذلك حساً فنياً يرفع الإنسان إلى مستويات بعيدة عن متاعب الحياة اليومية ورتابتها. وبعد غياب توفيق استلم الصديق العراقي الأصل والكاتب المرهف الحس خالد القشطيني المهمة وأصبح دليلنا إلى مسارح لندن كلما زرنا المدينة في الصيف، فنقضي فيها بصحبته ساعات في جمال لندن ووقارها وعلو كعبها الثقافي. ولا ننسى أن لندن هي بلا شك عاصمة الثقافة الفنية في العالم الغربي. وأنا منحاز إلى لندن من هذه الناحية ولا أخفي الانحياز بل التعصب لها!

لن أختم الفصل عن كمبردج ولندن دون أن أروي بعض الأحداث التي حصلت لنا في بريطانيا خلال إقامتنا الطويلة أو زياراتنا المتكررة.

سبق أن رويت في فصل سابق قصتيْ شاريت في كمبردج واللحية في لندن. وهما قصتان سياسيتان. وهناك قصص أمنية يجدر بي أن أرويها هنا.

زارنا في كمبردج، في السنة الأولى فيها، فارس غلوب، وهو ابن غلوب باشا قائد الجيش الأردني المشهور والمعروف باسم «أبو حنيك». لم أكن أعرفه من قبل لكني كنت أعرف عنه الكثير. لعله أفضل من فضح علاقات الحركة الصهيونية بالنازيين ما بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ (وهي مسألة هامة إعلامياً وسياسياً قلما يوليها العرب الانتباه الذي تستحق). اتصل بي هاتفياً وعرّفني بنفسه وقال إنه سيأتي من لندن خصيصاً للتعرّف إليّ. وصرف النهار كله عندنا. وحان وقت الغداء ودعته زوجتي للمشاركة. فقال إنه صائم (وكنا في شهر رمضان). وعند الغروب تناول الإفطار، وبقي عدة ساعات يحدثني عن صداقته للعرب وخططه لطرد الاستعمار وتحرير الأمة العربية كلها. وطلب أن نتعاون. وكنت أكتفي بهز رأسي موافقاً. ولم أكن مرتاحاً له. علماً أني كنت أعرف عن مشاركته في نشاطات عربية في لندن. وانتهت الزيارة في وقت متأخر. وسرت معه إلى محطة القطار غير البعيدة، لأكتشف بعد العودة مبلغاً كبيراً من المال متروكاً على جنب المقعد حيث كان يجلس. ولم أفهم لماذا وضع النقود وكيف أو أنها سقطت منه. واتصلت به هاتفياً أطلب منه أن يدلني كيف أبعث إليه بنقود «يبدو أنها سقطت منك سهواً»! وأعطاني عنوانه ولم يعطني أي تفسير. وفي اليوم التالي اتصل بي الأستاذ أربري، رئيس دائرة الدراسات المشرقية، ودعاني لرؤيته. وفاجأني بالقول، بصراحة

وصرامة: إسمع يا أنيس، أنت هنا تعمل مدرّساً ولا تعمل في السياسة. أرجوك أن تبقى في دائرة التعليم ولا تعرّج على نشاطات أخرى! وحتى هذه اللحظة لا أزال عاجزاً عن فهم ما حصل ولماذا كانت تلك الزيارة وكيف عرف بها أربري!

وبعد الحادثة بشهر واحد أقمت في شقة أخي توفيق في لندن خلال غيابه عنها في رحلة إلى خارج بريطانيا. ثم عدنا إلى كمبردج وعاد توفيق إلى شقته ليجد أن مجهولين دخلوا الشقة وعبثوا بمحتوياتها وأفرغوا ما في خزائنها وأدراجها على الأرض ونقبوا في أوراقها ولم يتركوا شيئاً على حاله، دون أن يأخذوا معهم أي شيء، للدلالة على أنهم لم يأتوا للسرقة. واتصل توفيق بالشرطة فوراً فوعدوا بالحضور. ولم يحضروا. وظل توفيق في لندن بعد الحادثة سنة كاملة ولم تتصل به دائرة الشرطة إطلاقاً. وكانت العملية «الإرهابية» مجرد رسالة له باعتباره صاحب الشقة أو لي أنا باعتباري كنت فيها قبل يوم واحد فقط.

ووقعت حادثة ثالثة لي أبدت الشرطة البريطانية حيالها عدم حماسة وتجاوب، ولكن ليس أثناء الإقامة في بريطانيا إنما بعد ذلك بخمس وعشرين سنة. كعادتي كل عام ذهبت وزوجتي لقضاء شهر في بريطانيا لإجراء الفحوصات الطبية وقضاء عطلتي السنوية في بلد أحب زيارته. وكنت دائماً أتجه في اليوم الأول إلى المصرف الذي أودعت فيه مبلغاً صغيراً من الجنيهات أسحب منه تدريجياً خلال زياراتي لبريطانيا التي ترتفع أسعار فنادقها ومطاعمها ومواصلاتها وكذلك أسعار أطبائها وكتبها وسائر حاجياتها ارتفاعاً جنونياً. فذهبت إلى فرع المصرف في منطقة بارك لاين وسحبت مبلغاً يغطي مصاريف الشهر كله. ووضعته في مظروف وفيه جواز سفري اللبناني وأمسكت به في يدي وخرجت. وعلى بعد أمتار قليلة رأيت شاباً بريطاني الملامح يتجه نحوي ويخطف المظروف ويهرب. فلحقت به حتى ركب سيارة كانت تقف بانتظاره. وركبت سيارة شاهد صاحبها العملية ولحقنا بالسيارة الأولى. لكننا أضعناها في زحمة لندن. وذهبت فوراً إلى أقرب دائرة شرطة وأبلغت عما حصل. وأخذوا العنوان والتفاصيل. ووعدوا بالاتصال بي. وكنت في كل مرة أتصل بهم مستفسراً عن نتائج التحقيق يعدون بالمتابعة وبالاتصال بي، ذلك الاتصال الذي لم يحصل قط. ولست متأكداً إذا كانت المسألة مجرد سرقة أم غير ذلك.

ومع أن إقامتي الطويلة في بريطانيا وزياراتي المتكررة خلال أربعين عاماً لم تشبها شائبة واحدة ولم يسجل عليّ أي مخالفة أو إجراء أثار تساؤلاً أو فتح تحقيقاً، فوجئت في العام ١٩٧٤ بعدم الحصول على رد حينما طلبت من السفارة في بيروت سمة دخول لبريطانيا كالعادة. وتكررت الاتصالات دون جدوى. لم يرفضوا الطلب إنما لم يعطوني الفيزا. شكوت الأمر إلى مسؤول بريطاني محافظ كان في السابق رئيساً لتحرير مجلة «السبكتاتور» السياسية التقدمية ثم أصبح وزيراً. فكتب رسالة رسمية إلى وزير الداخلية يستفسر عن أسباب التلكؤ في منحي فيزا عادية. فرد عليه بأن الوزارة لا ترى سبباً لذلك ولا ترى مانعاً يحول دون منحي الفيزا المطلوبة، وقال إنه عمم هذا الرد على القنصليات البريطانية المعنية. وما أزال أحتفظ بنسخ من الرسالة أقدمها مع الطلب كل مرة أنوي الذهاب إلى بريطانيا.

كنت قبل وصول الرسالة قابلت السفير البريطاني حول الموضوع. لـمّح إلى حوادث الاعتداءات الإرهابية «الإسرائيلية» عليّ. قلت إني أنا ضحية هذه الاعتداءات ولست فاعلها. قال إذن فنحن نخاف عليك ولا نخاف منك. فبدا على وجهي علامة استغراب فقال: هل تعلم كم نتكلف على حراستك كلما زرت بلادنا؟ وأردف مبتسماً: لا تقل لي إننا نكسب من زيارة شخص مثلك بمصاريفه في الفنادق والأسواق والمطاعم والمستشفيات. إن تكاليف الحراسة أكثر بكثير مما نكسب!

لم يعنِ لي ما قاله كثيراً، إلى أن كنت في عداد الوفد البرلماني الفلسطيني إلى المؤتمر البرلماني الدولي الذي انعقد صيف ١٩٧٥ وشارك الوفد الفلسطيني فيه رسمياً لأول مرة. وكان عدد من رجال اسكتلنديارد يتولون حراستنا في الانتقال بين محال الإقامة وقاعة المؤتمر. سألني أحدهم عن آخر ما صدر عن مركز الأبحاث وسألني أسئلة أخرى تدل على متابعة أمور المركز ومنشوراته. وأدرك استغرابي وقال إنه يطلع على كل ما يصدر عن المركز وعلى أخبار المركز وأخباري بحكم عمله. واعترف أنه يشرف على حراستي كلما جئت إلى لندن منذ الاعتداء عليّ ١٩٧٢. وازداد استغرابي. فقال: هل تظن أننا نرضى بأن يغتال الصهيونيون شخصاً مثلك في بريطانيا. إذا حصل لك مكروه على أراضينا نصبح نحن مسؤولين عن ذلك.

يقودني الحديث عن الحراسة في لندن إلى حادثة أخرى. كنت في ١٩٨٠ في مكتب

أحد مسؤولي الفصائل الفلسطينية في بيروت. وإذا بشاب يتقدم نحوي ويستفسر عن صحتي ويسأل إذا كنت لا أزال أذهب في الصيف إلى الطبيب الفلاني في مستشفى مورفيلد في لندن. ولما سألته من أين له هذه المعلومات أجاب: إن الرئيس حافظ الأسد كلّف السفارة السورية في لندن بحراستي كلما جئت إلى لندن. وقال إنه كان مسؤولاً في جهاز الأمن ولذلك كان يتولى هو ورفاق له حراستي من بعيد دون أن ألاحظ ذلك.

أما حضور المؤتمر البرلماني الدولي آب/أغسطس ١٩٧٥ فكاد يوقعني في خطر جسيم. تنبّه الصهيونيون إلى دعوة الفلسطينيين إلى المؤتمر وإلى أسماء أعضاء الوفد، فأخذوا يضغطون على رئاسة المؤتمر لسحب الدعوة بحجة أن الوفد يضم «إرهابيين». ولم ترضخ الرئاسة. فضغطوا على الملكة بأن لا تستقبل أعضاء الوفد ضمن استقبالها الوفود المشاركة. ورضخت الملكة، واستثني وفد فلسطين من «التشرف» بمصافحة جلالتها. وقامت مظاهرات صهيونية كثيرة ضد المشاركة الفلسطينية، وكان أكبرها في ساحة «الطرف الأغر» في العاصمة. وذهبت وزوجتي لمشاهدة التظاهرة التي حوت عشرات الآلاف من الشبان الصهيونيين البريطانيين. ورأينا اليافطات واللوحات وسمعنا الهتافات تنذر الوفد بأنه إذا دخل بريطانيا فإنه لن يخرج منها حياً، والأفضل أن ينسحب فوراً. وكان الخطباء يذكرون أسماءنا واحداً بعد الآخر، وكنت ورئيس الوفد، خالد الحسن، أكثر الأسماء التي نالها الشتم والتهديد. ولاشعورياً تقدمت وزوجتي باتجاه منصة الخطباء وسط الساحة لنراقب المشهد عن كثب. وفجأة أدركنا أننا في خطر إذ نحن في خضمّ الأمواج الغاضبة من حشود الإرهابيين الصهيونيين. وكان يقف إلى جانبي رجل ضخم شرس النظرات يمسك بيده قيد كلب يضاهيه ضخامة وشراسة. وأعترف أني جزعت. ماذا لو عرفني الرجل وسلّط علي كلبه؟ وهمست بأذن زوجتي أن نتراجع بهدوء. وإذا بشاب عربي يلمحنا من بعيد فيناديني بالإنجليزية: يا دكتور صايغ ماذا تفعل هنا، ألا تخاف على نفسك ممن يحيطون بك؟ وكأنه يريد أن يلفت نظرهم إليّ وإلى وجودي بينهم. ولولا أن أشرت إليه بغضب بأن يصمت وانسحبت لكان حقق الإرهابيون تهديداتهم. وهذا الشاب صحافي أردني كان يعمل في لبنان وكان يزورني في المركز، وله سوابق مع موظفات مكتبة المركز أدت إلى عدم الترحيب به في المكتبة، ولا مجال الآن للتوسع.

أشير هنا إلى أن اثنين من الأعضاء الخمسة في الوفد اغتالهم الصهيونيون في السنوات التالية: نعيم خضر وسعيد حمامة.

أود أخيراً أن أوجز الكلام عن كمبردج ولندن بالقول إنهما مثل معظم المدن البريطانية، لا تتبدلان بسرعة. إنها تضيفان إضافات يفرضها النمو العمراني والتطور المديني وتلغيان معالم تآكلت بفعل الزمن. لكن الجمال الرصين والأناقة الهادئة والوقار الصامت يبقى مع الأيام. ويبقى معها إعجاب الإنسان الذي يحب هذا النوع من الجمال والوقار والأناقة. حتى الضباب الذي يغطي لندن ويحجب الرؤيا فيها له جماله الخاص به وبالمدينة ليصبح جزءاً من طابعها المميز حينما يلف الشوارع والمباني بردائه السميك. ولعلي لا أخطئ إذا شبّهت مدينة لندن بالمرأة المتقدمة بالسن التي احتفظت بالهيبة والرصانة والخبرة، بالمقارنة مع مدينة كباريس تمثّل المرأة اللعوب والفتاة العابثة التي قد يلهو معها المرء مؤقتاً لكنه يرتاح أكثر إلى المرأة الناضجة. والحقيقة أن لكل من مدن أوروبا التي عرفتها وأقمت بها وسعدت بزيارتها سائحاً أو دارساً أو مشاركاً في مؤتمر أو ندوة أو ضيفاً على مؤسسة رسمية أو غير رسمية شخصيتها وتكوينها الخاص. ولكل منها ذكرياتها وحكاياتها. ولكني أكتب ذكريات ولا أكتب كتاباً في الرحلات.

لن أسمح لنفسي أن أنهي الكلام في ذكريات كمبردج ولندن دون أن أتحدث عما تركه احترام البريطاني للآخر فيّ من تأثير في التعامل مع الناس أسلوباً ثابتاً في الحياة. مجرد أن يقف المرء في الطابور، سواء في انتظار التاكسي أو الباص أو أمام شباك تذاكر المتحف أو المسرح أو أمام البائع في المحل التجاري أو الموظف في المؤسسة الخاصة أو العامة، ومجرد أن يحترم الآخرون الواقفون وراءك دورك ولا يحاول أحد أن يسبقك أو يتجاوزك مهما كان هو في عجلة من أمره، إن ذلك بحد ذاته تكريم للإنسان كإنسان واعتراف كامل بحقه وتساويه مع الآخرين دون اعتبار للمركز أو المهنة أو أي وضع اجتماعي. فالطابور الذي ربما كان بعضنا يتضايق منه ويهزأ به ويرفضه، إنما هو رمز المساواة الحقيقية في كل شيء. وإذا فهمناه كفكرة للتعاضد الاجتماعي وكممارسة في التعامل اليومي فهمنا سر الديموقراطية والحرية والحقوق المتساوية لجميع المواطنين. فهمنا، مثلاً، لماذا للحزب المعارض الحق نفسه المعطى للحزب الحاكم بالظهور الإعلامي. ولماذا يتقيد السائق بأنظمة المرور حتى ولو لم يكن أمامه شرطي سير، يتوقف عند إشارة الضوء الأحمر حتى ولو لم تكن هناك سيارات تعبر أمام الضوء الأخضر، بل فهمنا لماذا يراعي أنظمة السير راكب الدراجة أو العربة أو الحصان أيضاً.

ولعل «هايد بارك» هي المثل الأعلى عند الكثيرين من العرب للديموقراطية البريطانية،

حيث يقف الخطيب، أي خطيب، ويدافع عن رأي، أي رأي، بمنتهى الحرية دون أن يتدخل شرطي لمنعه، حتى لو كان الخطيب يشتم الحكومة ويسخر من الملكة. لكن ما يسترعي انتباهي وإعجابي أكثر من هذه المشاهد هو رد الفعل الهادئ والمهذب للجماهير البريطانية التي تكتفي بالاستماع والتعليق، والمعارضة أحياناً، دون أن يستفزها كلام الخطيب ودون أن تعمل على إسكاته أو إسقاطه عن كرسيه. رد الفعل هذا دليل على اعتراف الإنسان بالآخر وبحق الآخر بالتعبير عن رأيه مهما كان مضمون هذا الرأي. مع ضرورة الإشارة إلى أن مستوى الفكاهة والدعابة في خطابات هايد بارك مرتفع إلى أقصى حد. أما الخطيب الجامد والجاد والجاف فإن الجمهور ينصرف عنه باحثاً عن خطيب مرح.

(*)

ذكريات **القاهرة** كثيرة. زرتها أول مرة مطلع ١٩٥٤، وتكررت الزيارات في الخمسين سنة وتعددت وتحوّل بعضها إلى إقامات غير قصيرة، فعرفت المدينة وناسها وأخبارها وطباعها أكثر من أية مدينة عربية أخرى. بل كنت أعرف القاهرة معرفة وثيقة قبل أن أزورها. منذ مطلع الأربعينيات والقاهرة صفحة من الأخبار والمعلومات أقرأها بسهولة وبتفاصيل من خلال عشرات الصحف والمجلات التي كان يتاح لي الاطلاع عليها وأنا بعد في الصفوف الابتدائية في طبريا. ربما كنت أعرف عن المدينة وأهلها، سياسييها وكتّابها ومثقفيها، أكثر مما كان يعرف الكثيرون من الطلاب الابتدائيين في مصر نفسها آنذاك. أعرف أن عند توفيق الحكيم حماراً وعند حافظ رمضان كلباً وأن حافظ عفيفي يدخن الغليون وأحمد عبود يدخن السيجار ومصطفى أمين لا تنزل السيجارة عن شفتيه والدكتور علوش لا يدخن أبداً. أعرف من هو الذي يوقع مقالاته بالملحوس أو مصمص. أعرف عن أناقة محمد التابعي ودرية شفيق. أعرف شخصية ابن البلد لرخا والمصري أفندي لصاروخان. أعرف خطوط نجيب هواويني وسيد إبراهيم. أعرف تنافس الأهلي مع الزمالك والرسالة مع الثقافة والوفديين مع السعديين والإخوان المسلمين مع الشبان المسلمين. أعرف ماذا يعني قصر الدوبارة ولاظوغلي وأنشاص والليمان طرة. أعرف لماذا كانت الفتيات على شواطئ الإسكندرية يخفن من نبوية موسى، ولماذا لقب زكي مبارك بالدكتور وصفية زغلول بأم المصريين، ولماذا حاصر السير مايلز لامبسن قصر عابدين بالدبابات. أعرف كيف قتلت أسمهان وأحمد ماهر وأحمد حسنين وأمين عثمان

وحكمدار القاهرة لي ستاك وكيف وقع سامي صليب ميتاً وهو يخطب في البرلمان. أعرف الكثير عن أخنوخ فانوس والبدراوي عاشور وتوجو مزراحي ودريني خشبه وسيزا نبراوي وقوت القلوب الدمرداشية وسابا حبشي ووديع فلسطين ... كل هؤلاء الأشخاص وهذه المواقع والأحداث عرفتها قبل أن أنزل في مطار القاهرة بأكثر من عشر سنوات. ومثلما عرفت لندن، قصر بكنغهام وساحة بيكادللي وساعة بغ بن والباص الأحمر في طبقتين والشرطي على باب ١٠ داوننغ ستريت قبل أن أزورها ١٩٥٩، عرفت القاهرة حتى إني شعرت في ١٩٥٤ أني أزور مكاناً لست غريباً عنه. عرفت مصر ما قبل عبد الناصر وعرفت مصر ما بعد عبد الناصر. لكن مصر عبد الناصر هي الأقرب إلى قلبي. مصر السابقة للناصرية، مصر البرجوازية الفاسدة، ومصر اللاحقة لعبد الناصر المتصالحة مع العدو فهما غريبتان عني. أما مصر عبد الناصر فهي مصر الأماني القومية ومصر النهضة والانبعاث.

بعد ساعات من وصولي القاهرة ونزولي في فندق نيتو كريس في شارع ٢٦ يوليو كنت أركب الترولي إلى مصر الجديدة لأزور ابنة أسرة صديقة للعائلة. لم أشعر أني غريب. لم أسأل أحداً كيف أذهب إلى مصر الجديدة. كان كل شيء مألوفاً وكنت واثقاً من نفسي. القاهرة هي بلدي.

تمتاز الزيارة الأولى للقاهرة بأنها كانت مكافأة غير متوقعة لتخرجي في الجامعة في صيف العام السابق. فقد أرادت شركة طيران الشرق الأوسط أن تروّج لرحلاتها إلى مصر فأجرت يانصيباً بين متخرجي الجامعة الأميركية (حوالى الأربعمئة) في ذلك العام الدراسي، وفزت بالتذكرة إلى مصر ذهاباً وإياباً، والإقامة في فندق نيتو كريس على حساب الشركة. وما كان عليّ إلا تحديد موعد السفر في حدود سنة من تاريخ التخرج. وبالطبع كنت سعيداً جداً بالخبر. ولم يكن في نيتي ولا في إمكاناتي المالية أن أقوم برحلة أسبوعين إلى مصر مثل هذه. والواقع أن حظي باليانصيب لم يتكرر فيما بعد، في الخمسين سنة الأخيرة، إلا مرة واحدة. أقامت إحدى الجمعيات الخيرية يانصيباً على خارطة صغيرة لفلسطين مذهبة ومرصعة بالماس. وقال مقدّم البرامج في الحفل إنه يتمنى لو أني أنا أفوز بالجائزة، وفعلاً كنت أنا الفائز.

بالإضافة إلى زياراتي الأسبوعية لمصر في السنة الدراسية ٦٨-٦٩ وإلى زياراتي نصف

الشهرية ٧٧ ـ ٧٨، ذهبت إلى مصر خمسين مرة على الأقل في النصف الثاني من القرن الماضي. وعرفت معظم فنادقها الكبرى، سميراميس وهيلتون ومريديان وشيراتون وكونتننتال والإنتركونتيننتال ومينا هاوس والنيل. لكن الفندق الذي أصبحت جزءاً منه كان شبرد الذي وقعت في غرامه. كنت أشعر فيه أني من أهل البيت ولست زبوناً عابراً. هذا إلى جانب سكناي في بنسيون «التونسي» لفترة من الوقت. وكان زملائي أعضاء المجالس الوطنية الفلسطينية الذين اعتادوا النزول في فندق سكارابيه المتواضع يأخذون عليّ «أرستقراطيتي» بالتمسك بشبرد. كما كانوا يأخذون عليّ ترددي على مطعم غروبي ذي الأسعار المرتفعة بالنسبة إلى مطاعمهم التقليدية مثل أبو شقرا. والواقع أن مطاعم القاهرة التي يستطيع أن يأكل فيها الإنسان المعتاد على المطاعم اللبنانية قليلة عدا مطاعم الفنادق ذات النجوم الخمس. أستثني منها الدمياطي حيث الفلافل هي الوجبة الوحيدة تقريباً، وبعض مطاعم الهرم حيث يأكلك «البرغش» قبل أن تنهي طعامك اللذيذ، وصوفر الذي أسلم الروح وهو في عز شبابه.

مصر التي تتفوق على غيرها من الديار العربية هي مصر المسرح والمقهى السياسي والدار الصحافية والمتحف والحدائق العامة وضفاف النيل ودار الأوبرا والميادين الواسعة والشوارع العريضة والكورنيش الذي بناه عبد اللطيف بغدادي في أيام معدودة والجوامع والمساجد والتكايا والأبواب التي يختصر كل منها مئات السنين من التاريخ العربي. وهي أيضاً الأهرام وأبو الهول والكرنك وسد أسوان. مصر البلد العربي الوحيد الذي لو صرفت فيه شهراً تتجول بين معالمه لاضطررت أن تمدد إقامتك شهراً آخر.

جمال عبد الناصر، وجه مصر المعاصرة المشرق، أعظم ما في مصر بشخصه وبطولته وسيرته وإيمانه ونقائه. لقد أعطى بلده (والوطن العربي) أملاً وعزة وكرامة وهيبة ورونقاً فحوّل البلد إلى شيء آخر. وكما فقدت الناصرية بريقها بعد عبد الناصر، فاكتفت بجمال دون روح، كذلك فقدت القاهرة رونقها بعد عبد الناصر فأصبحت نوماً هانئاً بدون أحلام ذهبية.

قابلت عبد الناصر ثلاث مرات. وأنا نادم أني لم أسعَ إلى المزيد من المقابلات. وكلها تاريخية بالنسبة إليّ. كانت الأولى ١٩٥٤، وكان ما زال «البكباشي» عبد الناصر، نائباً لمحمد نجيب. نصحني إحسان عبد القدوس بأني إذا كنت أريد التعرف إلى زعيم مصر

الحقيقي فعلي الذهاب إليه. ودبّر إحسان لي الموعد. وفي اليوم التالي ألقت المخابرات القبض على إحسان بسبب مقالات كتبها في «روز اليوسف» يدعو فيها إلى المزيد من الديموقراطية. وكانت الزيارة الثانية ١٩٦٣. جئت إلى مصر من كمبردج بدعوة من الرئيس عبد الناصر ومكثت فيها شهراً كاملاً. جرت المقابلة في الإسكندرية، بعد خطابه في ذكرى ٢٦ يوليو. بدأت المقابلة في منتصف الليل وامتدت حتى الساعات الأولى من الصباح. أما الثالثة فكانت بعد النكسة، آخر أيام العام ١٩٦٩. وأراد أن يكرمني فدعاني وزوجتي لقضاء سهرة راس السنة في أوبرج الهرم وسلمني بطاقتين ما زلت أحتفظ بهما. ولو لم يكن كتابي هذا في الذكريات لكان الحديث عن هذه المقابلات الثلاث يستحق فصلاً كاملاً. وقد كتبت مرة مقالاً مطولاً عنها في إحدى المجلات اللبنانية.

لكني لا أستطيع هنا إلا أن أعبّر عن اعتزازي حينما اتصل بي سفير مصر في بريطانيا أواخر ربيع ١٩٦٣ لينقل إليّ دعوة لزيارة مصر ضيفاً على الرئيس عبد الناصر. تلك الزيارة التي حصلت فيها مقابلتي الثانية مع الرئيس. وفي القاهرة وخلال شهر الضيافة، ازداد ذلك الاعتزاز. فقد وضع الرئيس الشاعر صلاح عبد الصبور مرافقاً لي. وإذا به يخصص كل وقته من الصباح حتى المساء ليتجول بي بين الأماكن والمواقع الثقافية والسياحية. وصدف أن زار القاهرة في ذلك الشهر صديقاي من بيروت، هشام أبو ظهر وغسان كنفاني، وكانا يحضّران لإصدار جريدة «المحرر» (التي صدرت في بيروت ١٩٦٤ واعتبرتني الجريدة مراسلاً لها في كمبردج!). وصرفنا، نحن الأربعة أياماً ممتعة، إذ كنت أحظى برفقة أحد أفضل الشعراء وأحد أفضل الروائيين وأحد أفضل الصحافيين. وأذكر أن شقيق غسان، مروان، انضم إلى حلقتنا مرة (وكان مروان يقيم في القاهرة، ويلعب حارساً لمرمى النادي الأهلي. وكان بالتالي بطلاً جذاباً للجماهير المصرية، وخاصة فتياتها. وقد تزوج إحدى الممثلات القديرات والمثقفات) وبسبب اندفاعه «الوطني» الشديد عاب عليّ كيف أدرّس في بريطانيا وأخدم بذلك العمل أعداء شعبنا. فضحك غسان من كلامه وقال لي مطيباً خاطري: لا تعتب عليه يا أنيس. إن عقل مروان موجود في قدميه!

هذا وقد نزلت ضيفاً على الرئيس عبد الناصر مرة أخرى حينما ذهبت وزوجتي إلى القاهرة لقضاء عطلة الفصح ١٩٦٦. وحجزنا لأنفسنا غرفة في فندق اللوتس الجميل والمتواضع. وبعد أيام زارني منير حافظ، أحد مديري مكتب الرئيس، يرحب بنا في مصر

باسم الرئيس ويبلغني أننا ضيوفه في تلك الزيارة.

كما أني أعتز بأن عبد الناصر كتب مقدمة كتاب لي، لم أنشره لسوء الحظ لأني لم أعد راضياً عن مستواه العلمي إذ كتبته وأنا طالب في الخمسينيات، وموضوعه «العلاقات السورية المصرية في التاريخ». وكذلك بأن أبلغني أقرب الصحافيين إليه، محمد حسنين هيكل، إعجابه واستشهاده بكتابي «الفكرة العربية في مصر» (١٩٥٨). كما أعتز باهتمامه بحمايتي إثر نشر كتابيّ عن الهاشميين وتدخله الشخصي لمنع أي اعتداء عليّ عبر عدة وسائل دبلوماسية. بالمقابل، أعتز بما كتبته عنه في كتابي عن الزعامة السياسية (١٩٦٦) ثم في الكتاب الذي حررته بمناسبة مرور عشر سنوات على رحيله «عبد الناصر وما بعد». وأعتز كذلك بأن مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام، برعاية محمد حسنين هيكل وإدارة حاتم صادق، اختارني مستشاراً له في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي، وكنت أتردد على المركز وأشارك في مناقشة مشاريعه. وكذلك في اختياري نائباً لرئيس «لجنة تخليد ذكرى جمال عبد الناصر» التي ترأسها كمال جنبلاط وكان بين أعضائها زاهية قدورة وسهيل إدريس ومحسن دلول ونجلاء أبو عزالدين ووفيق الطيبي. وشاركت في احتفالات الذكرى أكثر من مرة. وكذلك في دعوة الأهرام لي لأكون واحداً من ثلاثة فقط يكتبون في الذكرى الثانية لوفاة عبد الناصر (والآخران هما محمد حسنين هيكل ومكسيم رودنسون). وإنه لمن المؤلم والمؤسف أن يتفرق الناصريون، المصريون والعرب، شيعاً وأحزاباً وحركات تتنافس وتتباعد، ويسلك كل منها سبيله المنفرد وكأنه هو الناصري وحده. ولا أتحدث عن الناصريين الآبقين والانهزاميين الذين دفنوا كراماتهم وولاءاتهم مع دفن جثمان الزعيم العربي. وإني أعتز بأن إحدى هذه الجماعات الناصرية التي حافظت على التزامها الخط الناصري السليم عبّرت عن تقديرها لبعض كتاباتي ومواقفي بأن كرمتني وأهدتني مدالية جمال عبد الناصر (وكنت يومها في تونس) في الذكرى العاشرة لرحيل عبد الناصر.

ولا بد للحديث عن العلاقة بجمال عبد الناصر أن يستتبعه حديث مختصر عن علاقة مختصرة مع خليفته، أنور السادات.

لم أقابل السادات إلا مرة واحدة، في مكتبه في جريدة الجمهورية، وكان آنذاك أميناً عاماً للمؤتمر الإسلامي، في أواسط خمسينيات القرن الماضي. وكنت في اليوم السابق قد

قابلت جمال عبد الناصر ووعد بوضع مقدمة لكتابي عن العلاقات السورية المصرية. وخشيت أن ينسى الزعيم المشغول بألف قضية وقضية طلبي. فزرت السادات (وكان مجرد أحد ضباط الثورة) للتعرف إليه والطلب منه أن يلاحق رئيسه بموضوع المقدمة. والواقع أنه فعل ذلك. وأثمر عمله بإرسال المقدمة إليّ مع صورة للرئيس إلى عنواني في الجامعة الأميركية. لكن الطريف أن الظرف حمل العنوان التالي: «الأستاذ أنيس منصور. الجامعة الأميركية في بيروت». ولما لم يكن في الجامعة من يحمل هذا الاسم وضعت الرسالة على لوحة الرسائل التي تبحث عن صاحبها. وبقيت معلقة عدة أشهر. إلى أن خطر لي أني ربما أكون المقصود بها، فطلبت من الموظف المسؤول فضها. ففعل بعد تردد لنكتشف أني على حق وأن الرسالة موجهة إليّ فعلاً.

وتمر الأيام. ولم يجر أي اتصال مع السادات، وقد أصبح رئيساً لمصر، إلى أن خطب في مجلس الشعب خطابه الشهير في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ يعلن استعداده للذهاب إلى «إسرائيل». ومع أن ياسر عرفات كان حاضراً الجلسة التاريخية، وصفق طويلاً لكلمات السادات، أراد الرئيس المصري أن يكون الفلسطينيون على بيّنة بنواياه وأنه لا يقصد كلاماً مجازياً. فزارني في صباح اليوم التالي في مكتبي في الجامعة العربية السفير المصري تحسين بشير، وكان صديقاً لي وكتب لمركز الأبحاث أكثر من دراسة وكنا نلتقي باستمرار. وقال لي إن «الريّس» يريد أن يوصل إلى القيادات الفلسطينية رسالة مباشرة يخشى ألا يوصلها عرفات لهم. وهي أنه سيتجه إلى «إسرائيل» قريباً وعليهم أن يأخذوا ذلك بعين الجد ولا يزعموا أنه فعل ذلك من وراء ظهورهم. وللحال، وفي حضور تحسين، نقلت الخبر إلى الأمين العام المساعد للجامعة العربية، محمد الفرا. واقترحت أن يجمع في دارته في المساء أكبر عدد من القيادات الفلسطينية لنقل الرسالة لهم. وحصل ذلك فعلاً بحضور العشرات منهم، وكان معظمهم من «فتح». ولا أزعم أن السادات اختارني بنفسه لنقل الرسالة كما أوحى تحسين بشير. وأحسب أن تحسين كلّف بنقل الرسالة إلى القيادات دون ذكر «الوسيط» وأنه هو الذي اختارني أنا.

(*)

أقمت في القاهرة أجمل الصداقات مع العشرات من الأساتذة الجامعيين والكتّاب والباحثين والمفكرين والفنانين. أكتفي بذكر أسماء بعضهم للاعتزاز وليس للمباهاة،

وللتعبير عن اعترافي بصلابة علاقتي مع المثقفين المصريين. حتى أصبحت أعتبر مصر بلدي الرابع بعد فلسطين ولبنان وسورية وحتى كاد أصدقائي ومعارفي في مصر يتفوقون على رصيدي من أمثالهم في أي قطر عربي: أحمد بهاء الدين وأحمد عبد المعطي حجازي وأحمد رشدي صالح وأحمد أبو كف وإبراهيم حلمي عبد الرحمن وإسماعيل صبري عبدالله وأمين هويدي وأسامة الباز وبطرس بطرس غالي وتوفيق حنا وتحسين بشير وجلال أمين وجلال السيد وحلمي التوني وحلمي شعراوي وحسن حنفي وحسين عبد الرازق وحاتم صادق وحامد ربيع وحلمي مراد ورضوى عاشور وسهير القلماوي والسيد ياسين وصادق سعد وصافيناز كاظم وصفي الدين أبو العز وعبد السلام الزيات وعبد العزيز الأهواني وعبد العظيم أنيس وعبد الرحمن بدوي وعبد الرحمن زكي وعادل حسين وعفاف السيد وعواطف عبد الرحمن وعمرو ناصف وعصمت سيف الدولة وعلي مختار وعبد الملك عودة وعبد الوهاب المسيري وعبد العال الباقوري وغالي شكري وفتح الله الخطيب وفتحي رضوان وفؤاد مرسي وفيليب جلاب ولطيفة الزيات ولويس عوض ولبيب شقير ومحمد حسن الزيات ومحمد حسنين هيكل ومحمد أحمد خلف الله ومجدي وهبه ومحمد أنيس ومحمود المراغي ومحمود أمين العالم ومصطفى عبد العزيز ونوال السعداوي وآل النقاش (رجاء وفريدة ووحيد) ويحيى أبو بكر ويحيى الجمل ويحيى الخشاب.

كما أتيح لي خلال فترات طويلة من السنوات الخمسين التي ترددت خلالها على القاهرة وأقمت فيها بناء صداقات، وتجديد صداقات، مع عرب آسيويين تزاملنا زمانياً في القاهرة أمثال: أحمد صدقي الدجاني وجاسم علوان وجمال الصوراني وجورج جبور وخيري حماد وكلوفيس مقصود وعودة بطرس عودة وكامل السوافيري وعلي وهارون هاشم رشيد ووليد قزيها.

وأود أن أتوقف عند اسم محمد أنيس الذي ذكرته آنفاً كأحد أعز الأصدقاء في مصر. لعله من القلة النادرة جداً التي أتشبّه بها وأعطيها كمثل حينما يسخر الآخرون مني لاتكالي الشديد على الآخرين في تصريف الأمور العادية واليومية، فهو وأنا (وقليلون غيرنا، ومنهم هارون هاشم رشيد صديقي في مصر وتونس ومحمد شرف صديقي الإيراني في كمبردج) لا نحسن أداء أي عمل في المنزل أو في الحياة العامة، ابتداء من إشعال الغاز وضبط محطات التلفزيون إلى سواقة سيارة أو حتى دراجة إلى العثور على

عنوان أو تصليح أبسط الأدوات. كان د. أنيس يطلب من طلابه إيقاف سيارة تاكسي له وعاش كل حياته لم يوقف تاكسي بنفسه. وكان يعلل تكرار زيجاته لعدم قدرته على إنجاز الأمور المعيشية بدون مساعدة!

ترك اثنان من معارفي في مصر صداقة تبقى على مر الأيام. لن أنسى الأيام الجميلة التي صرفناها معاً، ولا الخدمات التي قدماها لي لتكون إقامتي في مصر أكثر إنتاجاً وأقل إزعاجاً: عبد القادر ياسين وإسماعيل شلش. والأول فلسطيني مثقف نزح إلى القاهرة من غزة ولم يكن يغادر مصر إلا حينما كانت السلطات تلاحقه أو تبعده. وهو نمط فريد من المفكر السياسي، يجمع بين اليسار والإسلام جمعاً عضوياً أصيلاً. كما أنه صديق لجميع المثقفين المصريين والعرب المقيمين في مصر. يجادل أخصامه ومعارضيه جدلاً عنيفاً لكن ضمن إطار الموضوعية والصداقة والزمالة. وأنا مدين له بالتعرف إلى العشرات من مثقفي مصر وكتّابها وعلى النشاطات السياسية والفكرية في القاهرة. أما شلش، الطبيب المصري، فكان يسهل معاملات السفر والتنقل ومعاملات المطار (حيث كان يعمل مشرفاً صحياً) وحجز الفنادق. وقد امتاز بأخلاقه وإخلاصه وتواضعه. وميزته الكبرى شبهه في الشكل بالرئيس جمال عبد الناصر. كان الناس ينظرون إليه باندهاش كلما شاهدوه في الأماكن العامة. وكان معظمهم يظن أنه شقيق الرئيس أو قريب حميم له. ومن خدمات إسماعيل شلش لي أنه عرّفني إلى جراح القلب حمدي السيد (وقد أصبح نقيباً للأطباء ووزيراً للصحة) الذي أشرف على علاجي وعلاج شقيقي يوسف مدة طويلة خير علاج واعتنى بي وبه عناية فائقة.

كما أود أن أذكر سعادتي خلال إقامتي في القاهرة كمستشار للأمين العام للجامعة العربية ١٩٧٧ بوجود صديق عزيز وزميل لي في حقل البحث والدراسة، جورج جبور، الذي كان يحاضر في معهد البحوث والدراسات العربية مجازاً لهذه المهمة من القصر الجمهوري في دمشق حيث كان كبيراً للمستشارين. وقد تعرفت إلى الدكتور جبور منذ مطلع السبعينيات، وأعد عدة دراسات ممتازة تتعلق بنواح مختلفة من الموضوع الفلسطيني، نشر المركز بعضها. واستمرت الصداقة حتى اليوم، وهو حالياً نائب في مجلس الشعب، إضافة إلى اهتمامه الدائم بإعداد البحوث والدراسات والمشاركة في الندوات والمحاضرة في الجامعات.

ولن أنسى سهرات الخميس في صالون فندق سميراميس في حلقة كان يحمل لواءها المفكر الناصري الوحدوي محمد أحمد خلف الله، وكان ينضم إليها العشرات من أهل الفكر القومي. وفي «نيتو كريس» تصادقت مع الممثل عماد حمدي الذي كان يقيم في غرفة مجاورة لغرفتي. أما أطرف لقاء فكان مع والد الممثل فؤاد المهندس. دعاني المجمع العلمي العربي إلى حفل شاي. وجلس إلى جانبي رجل مسن مرح قال معرّفاً عن نفسه: أنا مجرد عضو في مجمع «المسنين» هذا. لكنك لا شك تعرف ابني، فؤاد المهندس. ولم أكن أعرف من هو فؤاد المهندس. كانت علاقتي بالسينما العربية قد انقطعت وعلاقتي بالتلفزيون لم تبدأ بعد. واستغرب جهلي الفني. لكنه لم يعتب ولم يغضب بل رثى لضعف ثقافتي الفنية. وفيما بعد أصبحت من أشد المعجبين بهذا الفنان الكوميدي ولا أفوّت عرضاً تلفزيونياً له. وبالمقارنة، غضبت عليّ سيدة صدف أن جلسنا متجاورين في رحلة جوية من باريس إلى بيروت لأني لم أعرفها بمجرد أن جلسنا بمقعدينا. وغضبت أكثر وأكثر حينما ذكرت اسمها وبدا على وجهي ان الاسم لم يعنِ لي شيئاً. وكانت السيدة كما علمت فيما بعد من أشهر فنانات لبنان في الستينيات! هذا الجهل الفني لم يمنع من قيام تعارف متين وطويل مع فنانين كبيرين في الخمسينيات، في بيروت، من خلال صديقين لهما ولي: داليدا وعبد الحليم حافظ. كنا نجلس مع كل منهما مطولاً في الأنكل سام وغيره من المقاهي لكنني لم أكن أشارك في السهر في الملاهي. والصديقان هما الصحافيان ياسر هواري وكمال سنو.

يبقى اثنان من كبار المصريين كم تمنيت لو عرفتهما عن كثب، عزيز علي المصري وفكري أباظه. لم يعرف هذان المصريان الكبيران أنهما كانا من أبطال حياتي منذ العاشرة من العمر. كنت أتتبع أخبار الأول ونضاله ضد الأتراك ثم ضد الإنجليز وارتباطاته العربية ومحاولته الطيران إلى العراق لمساندة رشيد عالي الكيلاني. وقرأت كتاب الثاني، «الضاحك الباكي» عدة مرات قبل أن أبلغ الخامسة عشرة من العمر. وكنت في كل زيارة إلى مصر يحصل ما يضطرني إلى تأجيل موعد التعرف بهما.

مما ساعدني على الاندماج في المجتمع القاهري خلال وقت قصير، إضافة إلى أني كنت أتردد على المدينة باستمرار ما بين ١٩٥٤ و ١٩٧٨، وهي مدة طويلة، أني كنت أعرف عن المدينة وعن الناس، المعاصرين والقدامى، الشيء الكثير. وكما ذكرت آنفاً، كانت «ثقافتي» القاهرية لا بأس بها أبداً لرجل من خارجها. وسأعطي مثلاً. كنت أثناء

مطالعاتي لتحضير كتابي عن الفكرة العربية في مصر في النصف الثاني من الخمسينيات عثرت صدفة على كتاب بعنوان «في أصول المسألة المصرية» لكاتب لم أكن قد سمعت به أو قرأت له، صبحي وحيدة. وكنت أسأل عن الكاتب كلما زرت القاهرة ولم أجد بين معارفي من يعرف عنه كثيراً. وأخذت أسئلتي عنه تثير اهتمام العشرات من هؤلاء المعارف، وهم من الكتّاب وأساتذة الجامعة، بالكتاب وبمؤلفه. واعترف لي بعضهم أن الكتاب أعيد طبعه وتم نشره على نطاق واسع فيما بعد بفضل اهتمامي به.

في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ تركت «بنسيون التونسي» حيث أقمت عدة أشهر واستأجرت شقة مفروشة مطلة على نهر النيل وعلى منزل الرئيس أنور السادات وعلى حدائقه الغناء. وكانت الشقة في الدور الثالث عشر من عمارة حديثة. ولم يتعطل مصعدها ولا مرة لحسن حظي، عكس ما نعهده في مصاعد القاهرة. وكانت تجربة صعبة، فهي أول مرة أسكن وحدي وأدبّر أموري بنفسي (إذ بقيت هيلدا في بيروت بحكم عملها أستاذة في كلية بيروت الجامعية). وكنت أطير إلى بيروت كل أسبوعين أو ثلاثة لعدة أيام. وبقيت في الشقة حتى أول شباط/فبراير ١٩٧٨ حينما عدت نهائياً إلى لبنان. وقد لاحظ أصدقائي ارتباكي «كربّ منزل» فهرعوا إلى مساعدتي. وكانت خيرية قاسمية، التي كانت تقيم في مصر بعد زواجها، ترسل إليّ خادمتها لتقوم بأمور الشقة ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع. وقلما كنت أراها. كنت أذهب إلى مكتبي في الجامعة العربية في الثامنة وأعود في المساء حين تكون قد غادرت المنزل وقامت بكل الأعمال المطلوبة.

وكانت الشقة تجاور مدرسة «الأورمان» للبنات. وكنت أقف أمام المدرسة كل صباح بانتظار تاكسي ينقلني إلى الجامعة. وكنت أحار في ما أجيب السائق الذي لا بد أن يبدأ الحديث بالتساؤل من أين أنا. إذا قلت إني فلسطيني أخذت عواطفه تنهمر مع دموعه في التعبير عن حبه وتأييده وحزنه على الشعب الفلسطيني. وإذا قلت إني سوري أخذ يهاجم حزب البعث (وكانت العلاقات بين السادات وسورية سيئة آنذاك). وإذا قلت إني لبناني أخذ يبدي حزنه على اقتتال أبناء الشعب الواحد ويتساءل عن الملام في تلك الحرب. أي أنه كان عليّ أن أتبادل حديثاً سياسياً رغماً عني، أنا الحريص دوماً على عدم خوض أي حديث سياسي مع سائق تاكسي أو خادم فندق أو جار في طائرة. إلى أن أنقذني من هذا الوضع الصباحي سائق سيارة فولسفاكن كان يأتي إلى باب المدرسة

ومعه زوجته المدرّسة. فعرض عليّ، بعد أن اعتاد على رؤيتي بانتظار تاكسي يمر، أن ينقلني إلى حيث أقصد. فأبلغته أني أريد الذهاب إلى مبنى الجامعة في ميدان التحرير. وكان الميدان على طريقه إلى حيث يعمل. فاتفقنا أن أذهب معه كل صباح بعد أن تغادر زوجته السيارة، على أن يتقاضى ربع جنيه مصري، والمبلغ بسعر اليوم يساوي أقل من خمسة سنتات! وتعطي هذه القصة فكرة عن رخص الأسعار في مصر في أواخر السبعينيات، قبيل عهد «الانفتاح» الذي رفع الأسعار وهوى بالكرامة الوطنية.

كانت الأشهر التسعة التي عملت فيها مساعداً للأمين العام المساعد لشؤون فلسطين في جامعة الدول العربية (محمد الفرا) أشهر قحط. ولا أظن أني أسهمت قيد أنملة في العمل الجدي من أجل فلسطين.

قبلت الالتحاق بالجامعة العربية أواسط ١٩٧٧ لأنهي الإشكال الناجم عن استقالتي من مركز الأبحاث ورفض ياسر عرفات الموافقة عليها واضطراري للبقاء في المنزل سنة كاملة بلا عمل غير توقيع معاملات المركز المالية مع البنك العربي الذي لم يكن يعترف بأي توقيع آخر غير توقيعي. ولم أكن أجهل تهلهل الجامعة نظاماً وإدارة وعلاقات. سبق لي في ١٩٥٨ أن نشرت مقالاً في جريدة «النهار» البيروتية إثر زيارة مطولة لمصر وللجامعة أنعى فيه الجامعة. وأذكر أني قلت إن الحل الوحيد لمأساة الجامعة هو وضع أصابع من الديناميت تحت مبناها ونظامها ونسفها وبناء الجامعة من جديد!

لم يكن السبب في إحباطي في الجامعة في الأشهر التسعة الأمين العام (محمود رياض) ولا مساعده (محمد الفرا) بل كان في نمط العمل نفسه. وكان الرجلان خير من يتعامل المرء معهما. كان الأول صادقاً وواعياً ومتفهماً. وكان الثاني، وما زال، من أعز أصدقائي. كنت في العاشرة من كل صباح أنزل والفرا إلى مكتب الأمين العام في الدور الثاني ونجلس معه دقائق تقصر أو تطول للتداول في أمور الساعة وتطورات القضية الفلسطينية. كان الأمين العام يسأل ويستمع ويناقش. لكني لم أكن أشعر أن الرجل قادر على التأثير في الأحداث. فالدول العربية لا تسأله ولا تستمع إليه ولا تقرأ تقاريره. فقط عبد الرحمن عزام، الأمين العام الأول للجامعة، كان يفرض رأيه على المسؤولين العرب، وكان على الأقل يُسمعهم رأيه حتى ولو لم تكن له ثقة بهم.

امتدت هذه اللقاءات الصباحية مدة ستة أشهر، إلى أن ذهب السادات إلى فلسطين المحتلة، وعاد وخرج المسؤولون المصريون لاستقباله في المطار. ورفض رياض المشاركة في الاستقبال. فذهب مساعده سيد نوفل بدون تكليف من أحد، وأخذ يعلن مباركته وتأييده لخطوة السادات «الجريئة والواقعية». وعلمنا أن رياض ينوي الاستقالة، وحاولنا، الفرا وأنا، إقناعه بالعدول عنها. رأينا أن وجوده على رأس الجامعة ضرورة ماسّة وعلامة على رفض مصر العربية لسياسة التسوية. وصمم الرجل على التنحي. وصممت أنا أيضاً على ترك عمل لم أكن مقتنعاً أن المجال فيه كان مفتوحاً أمامي لخدمة قضيتي العربية/الفلسطينية الخدمة الكاملة التي أصبو إليها وتشعرني براحة ضمير. وكان الفرا يلح عليّ بالبقاء لنستمر بالعمل معاً. لذلك لم أبلغه بقراري النهائي بالعودة إلى بيروت ١/٢/٧٨، وتركت مصر دون وداعه، حتى دون إبلاغه. وبقيت نادماً على تصرفي هذا تجاه صديق وزميل ورئيس عزيز جداً لم أرَ منه إلّا كل المحبة والتقدير. وترك هو الجامعة في القاهرة بعد وقت قصير. وانتقل إلى تونس. ولما التقينا هناك، بعد ثلاثين شهراً، كنت أشعر بالخجل ولم أعرف كيف أعتذر. لكنه هوّن عليّ واستأنفنا في تونس صداقتنا السابقة.

وبسبب تجربتي القاهرية في الجامعة العربية أخذت على نفسي عهداً ألا أعمل في نطاق الجامعة إلّا خارج حلقة الإدارة العامة والوظيفية التي تكبّل المرء وتجعله موظفاً ينتظر راتبه آخر الشهر. وباستثناء الأمين العام ومساعديه ومستشاريه، لا أظن أن موظف الجامعة في وضع يسمح له بخدمة قضيته. هذا ما قلته لوزير الخارجية السورية في مطلع الثمانينيات، عبد الحليم خدام، عندما جرى الحديث عن تعيين أمين عام مساعد جديد، سوري، مكان سليم اليافي المستقيل. وأعترف أني كنت آمل في قرارة نفسي أن يعهد إليّ بذلك المنصب. لكن أنظاري تحولت إلى موقع آخر في الجامعة في تونس حينما عهد إليّ الأمين العام الجديد، الشاذلي القليبي، بإصدار مجلة «شؤون عربية» وترؤس تحريرها. فالمهمة المعروضة عليّ لا يساويها بنظري أي منصب آخر في مؤسسة الجامعة.

(*)

حديثي **عن تونس** هو حديثي عن المدينة والدولة والناس، وليس عما حصل لي فيها بعد انتقال جامعة الدول العربية إليها وبعد عملي هناك ١٩٨٠ ــ ١٩٨٢ ثم التردد عليها

لحضور مؤتمرات واجتماعات. فقد سبق الكلام عن مجلة «شؤون عربية» في فصلين سابقين.

كنت زرت تونس من قبل مرة واحدة فقط في جولة ثقافية، تعرفت خلالها إلى الشاذلي القليبي وكان وزيراً للثقافة. وذلك في الأسبوع الأول من ١٩٧٩. واستهواني منظر المدينة ومحيطها وضواحيها. وأكثر ما استهواني اللون الأزرق على جدران منازلها. ورأيتها تونس الزرقاء وليس الخضراء كما يزعمون! ولم يدر ببالي أني سأقيم فيها سنتين بعد تلك الزيارة بوقت قصير. ولا أني سأكون مستشاراً للقليبي نفسه الذي أصبح أميناً عاماً للجامعة. وقد أعجبت بالرجل ووجدت فيه مسؤولاً مخلصاً لعمله ومبادئه، وتعزز شعوري نحوه مع الأيام.

حقق انتقال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى تونس مكاسب كثيرة، عربية وتونسية: قوّى عرى التعارف والتعاون بين أبناء تونس وبين العرب المشارقة، ودعم الاقتصاد التونسي، وخاصة في قطاعي السياحة والاستثمار. وفي الوقت نفسه كان لهذا الانتقال بعض الآثار السلبية المحدودة، مثل ارتفاع الأسعار (خاصة في قطاعي الإيجارات والخدمات) ومثل نمو بعض الاعتبارات الإقليمية الضيقة ضد الإخوان العرب في الجامعة ممن كانت رواتبهم تبلغ أضعاف رواتب زملائهم التوانسة، وحدّ من الاختلاط الذي حصل بين الجوالي العربية والزوار العرب في إطار الجامعة وبين التوانسة، اختلاطاً كان من المفروض أن يؤدي إلى بعض المصاهرات والكثير من الصداقات، فقد انزوى عدد من العائلات العربية في مناطق معينة من العاصمة مثل منطقة المنزه. واقتصر الاختلاط ونتائجه ضمن الدائرة العربية الوافدة دون أن تمتد جسور بين هذه الدائرة وبين الشعب التونسي كله.

لم يتح لي أن أتعرّف تعرفاً حقيقياً إلا على عدد محدود من التونسيين الذين كنت على اتصال مستمر بهم بحكم عملي. ولا شك أن وجودي في تونس لوحدي (ببقاء زوجتي في لبنان حيث تدرّس)، وغيابي عن تونس مدة أسبوعين في كل شهر (للإشراف على طباعة المجلة وتوزيعها في لبنان)، إضافة إلى شيء من الانكماش الطبيعي والانغلاق على النفس غير المغالى به، وإلى انشغالي في تحرير المجلة كلها وحدي وعدم وجود معاونين كثر لي، لا شك ان ذلك كله أسهم في أن لا تقوم بيني وبين الزملاء التوانسة في

الجامعة، أو الكتّاب والمثقفين عموماً الذين كانوا على صلة بي من خلال صلتهم بالمجلة، علاقات صداقة متينة تمتد إلى ما وراء العشرين شهراً التي أقمت فيها بتونس، وهو عكس ما حققته من صداقات مع المصريين في القاهرة. هذا بالرغم من احتضان الأمين العام، ومعظم مساعديه (الأخضر الإبراهيمي وأسعد الأسعد ومحمد الفرا والمنجي الفقيه) لي. ولأعطِ مثلاً على ذلك: أصبت بنوبة قلبية ذات يوم وأنا أودّع صديقاً في المطار، وحملت فوراً إلى غرفة العناية الفائقة في مستشفى التوفيق، وبقيت عشرة أيام، زارني خلالها العشرات من عرب تونس، العاملين أو الزائرين، بينما لم يبلغ عدد المستفسرين التوانسة أصابع اليدين. لكنني أود أن أشير هنا إلى الجهد الذي بذله الصحافي التونسي رشيد خشانة ولم أكن أعرفه في حملي إلى المستشفى وإنقاذ حياتي.

وحتى لا أغمط حق بعض معارفي من التوانسة أشيد برباط من الصداقة قام بيني وبين عدد منهم، من سياسيين ومثقفين ومن زملاء في الجامعة خلال إقامتي في بلدهم. أذكر رئيس الحكومة السابق محمد مزالي (الذي كان يردد على مسامعي في كل لقاء مواقفه ضد «إسرائيل»، ويمثّل على ذلك بسماحه بقيام تظاهرة شعبية في العاصمة قوامها سبعون شخصاً يحتجون على احتلال بيروت خريف ١٩٨٢!) والوزير بشير بن سلامة (الذي تنافست معه مرة على رئاسة لجنة للترجمة والتعريب في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد فزت عليه ثم تنازلت له!) والمنجي الفقيه (الذي سمّاه زملائي راسبوتين الجامعة لشدة نفوذه وتأثيره على الأمين العام) والحبيب الجنحاني (أستاذ التاريخ في جامعة تونس، ومن دعاة تعريب تاريخ تونس وثقافتها في وجه سياسة التغريب في هذين المجالين) ونجا المهداوي (الفنان الذي يتلاعب بالأحرف وينال الجوائز العالمية واحدة تلو الأخرى) والطاهر لبيب (عالم الاجتماع). وأود أن أذكر إلى جانب هؤلاء كلاً من كلثوم كواش (سكرتيرتي التي أظهرت تفوقها في عملها بالقدرة على قراءة خطي السيىء وعلى التعرف إلى أسماء الكتّاب العرب المساهمين في المجلة بسرعة فائقة) وسلوى (مديرة فندق سيدي بوسعيد التي كانت ترعى أموري وكأنها سكرتيرتي). وإلى جانب من ذكرت من أصدقاء غير توانسة في أماكن أخرى من هذا الفصل أشير إلى صداقة ناصيف حتي (الذي تنبأت له منذ أن قابلته لأول مرة بمستقبل زاهر في الحقل الدبلوماسي اللبناني و/أو العربي). كما أشير إلى الحنان الذي كنت ألقاه من ابنتَي أخي فؤاد، هالة وهيفاء، اللتين كانتا تعملان في إدارة التوثيق في الجامعة.

ويستحق حمادي الصيد فقرة كاملة من ذكرياتي. كان مستشاراً للأمين العام، وممثلاً له في عشرات المناسبات والأماكن. وكان يتمتع بثقافة واسعة وبتذوق رفيع للفنون والآداب. كما كان دبلوماسياً لبقاً. وترأس بلدية سيدي بوسعيد المجاورة لمدينة تونس عدة سنوات. وكان يملك فيها بيتاً ينم عن ذوق ويجمع بين الأصالة العربية التونسية وبين الحداثة الأوروبية النمط. وأهم ما في الرجل حسّه القومي العربي الذي جسده في التكرس لخدمة القضايا العربية ومكّنه من إقامة صداقات مع العديد من السياسيين والمفكرين والباحثين من مختلف الأقطار العربية. ولعل من أطرف ما رواه لي أنه كان يعرف عن نفسه أنه مسلم. ولم يكن يعرف إلى أي مذهب في الإسلام ينتسب إلّا حينما جاء إلى لبنان وأخذ يتصل بالسياسيين اللبنانيين وعرف أن هناك سنة وشيعة ودروزاً وعلويين.

ومع الأسف كوفئ حمادي الصيد، بعد انتقال مقر الجامعة من تونس، مكافأة سيئة بأن طالب مندوبو بعض الأقطار العربية بفصله عن عمله (وكان آنذاك ممثلاً ناجحاً جداً للجامعة في باريس). ولم يكن وحده في نيل هذه المكافأة السلبية، مثله مثل المفكر العربي الوحدوي الاشتراكي، اللبناني، كلوفيس مقصود. وهو الذي لم يأل جهداً طيلة الخمسين سنة الأخيرة في خدمة القضايا العربية في الفكر والبحث العقائدي وفي الإعلام وفي المساعي الدبلوماسية العربية والدولية. حتى أصبح الرجل مؤسسة ناشطة في رجل. وقام بخدمات لم تقم بمثلها مؤسسات ومراكز كبرى، ذات ميزانيات ضخمة. هو الآخر طالب مندوبو بعض الأقطار بفصله إثر إنهاء ولاية القليبي في الأمانة العامة. وكأن العمل الجيد هو الطريق المختصر لإقصاء العناصر الممتازة عن مؤسسة الجامعة العربية.

ولعل هذا الكلام ينطبق أيضاً على الأمين العام نفسه، القليبي. لقد آمن الرجل من كل قلبه بالمصير المشترك للأمة العربية. وسعى مخلصاً وجاداً لتحقيق التقارب العربي. وحاول جعل الجامعة «بيتاً للعرب» فعلاً لا قولاً (وتبنى هذه التسمية الطريفة ورددها في كل المناسبات بعد أن صاغها الشاعر الفلسطيني هارون هاشم رشيد)، ومع هذا نال القليبي الغضب الرسمي العربي الذي نال مقصود والصيد.

وهنا يجوز لي أن أتوسع قليلاً في الحديث عن الأمناء العامين الستة للجامعة وقد عرفت خمسة منهم عن كثب وتعاونت معهم (الأمين العام الأول، عبد الرحمن عزام، هو

الوحيد الذي لم أعرفه)، ولا شك أن عزام كان أنشط الستة وأجرأهم وأعنفهم في التعامل مع المسؤولين العرب. وكان يخاطبهم ويتعامل معهم على مستوى واحد. وربما كان الأمين العام الحالي، عمرو موسى، أقربهم إلى عزام من حيث النشاط والتحرك السريع وأخذ زمام المبادرة. لكنه لا يصل إلى جرأته وعنفه. وعبد الخالق حسونة هو الأمين العام الأقل نشاطاً وحركة. كان يريد «السترة» ويتعامل مع شؤون الجامعة تعاملاً إدارياً روتينياً كمدير لإدارة عامة. ويشبهه في ذلك، إلى حد أقل رتابة الأمين العام الخامس عصمت عبد المجيد الذي لم ينسَ يوماً أنه دبلوماسي مصري تقليدي بينما ظروف عمله الجديد تفرض عليه أن يتحول إلى دبلوماسي عربي متحرك. أما محمود رياض فقد قفز من المصرية إلى العربية لأنه كان رفيقاً لعبد الناصر وتنشّق الروح الناصري. لكن تجربته الدبلوماسية السابقة، التي أخصبت علاقاته العربية، حدّت بعض الشيء من حركته، فافتقر إلى ديناميكية كل من عزام وموسى. وإذ كنت قد عرفت خمسة من هؤلاء الستة وتعاملت معهم، أظل أحفظ للقليبي ذكريات أوفر وأجمل. ولعل اهتمامه بي وحرصه الدائم على راحتي واستقلاليتي في عملي ذكّى مشاعري تجاهه.

وفي العودة إلى مصير الصيد ومقصود في الجامعة بعد نجاحهما في خدمتها، لا بد من الإشارة إلى أن جندياً مجهولاً آخر عمل للجامعة، لأهدافها ورسالتها في المجالين الإعلامي والدبلوماسي، من قبل، في النصف الثاني من الخمسينيات، ولاقى الإجحاف والجحود نفسيهما. أعني به شقيقي فايز صايغ الذي لا أظن أن أحداً من المطلعين على أوضاع الإعلام العربي في الولايات المتحدة لا يوافق على القول إن فايزاً كان أنشط من عرفه الأميركيون من بين عشرات الإعلاميين العرب ومن أوسعهم أثراً وتأثيراً هناك. غير أن تجاوب الأمانة العامة (وإدارة الإعلام فيها على وجه الخصوص) مع مهمته كان سلبياً إلى أبعد الحدود، الأمر الذي حمله على تقديم استقالته واستمراره في العمل الإعلامي بعيداً عن الأجهزة الرسمية لمدة عشر سنوات، متعاوناً مع الهيئات والمؤسسات الأهلية، إلى أن اختاره اليمن ثم الكويت مستشاراً لوفديهما في الأمم المتحدة.

(*)

أقمت طيلة المدة في فندق. نزلت لمدة ستة أشهر في الهيلتون، ذي الموقع الجميل على ربوة خارج العاصمة محاط بحدائق واسعة. ثم انتقلت إلى فندق أصغر وأجمل، «سيدي

بوسعيد»، في ضاحية تبعد كيلومترات قليلة عن مكتبي في الجامعة. وبقيت في الفندق سنة ونصف السنة. وأصبحت جزءاً منه. وكنت أعامل فيه كأنني أمين عام الجامعة. وكانت المشرفة (سلوى) وهي في الوقت نفسه السكرتيرة والمضيفة وأمينة الصندوق والمحاسبة وعاملة الهاتف ومديرة النزل، تؤمّن لي ولزوجتي حين ترافقني إلى تونس معاملة ممتازة لا أظن أني لقيتها في فندق آخر في حياتي. وكانت تصرّ أن تلقبني «سيادة الأمين العام للجامعة» كلما عرفتني إلى نزيل جديد. وكنت أشغل شقة بقيت تحت تصرفي طوال المدة حتى حينما أكون في لبنان، وهي واحدة من أربع شقق في الفندق إلى جانب غرفه الثماني والثلاثين. وكنت أقضي معظم ساعات ما بعد الدوام فيه، مستمتعاً بحدائقه ومسبحه وإطلالته على شاطئ «المرسى». والطريق بين العاصمة وسيدي بوسعيد من أجمل الطرق، سواء البري منها أو سكة الحديد. وتصطف على جانبي الطريق أشجار مزهرة. وسعدت في الفندق بلقاء عدد لا بأس به من نزلائه من الدول العربية، ومنهم الرئيسان سليم الحص (اللبناني) وأمين الحافظ (السوري). وفكّرت مرة أن أنتقل إلى منزل. واخترت دارة خارج العاصمة كانت تقيم فيها الزوجة الأولى للرئيس السابق الحبيب بورقيبة (الفرنسية الأصل). وذهبت إلى الدارة لمعاينتها مع ابن المالكة، الحبيب بورقيبة الابن. وكان كل شيء فيها، الأثاث والموقع والسعة والحدائق، مغرياً، وكذلك السعر. لكن كان عليّ أن أستخدم سائقاً وبواباً وحارساً وجنائنياً وعشياً وخادمة، الأمر الذي يعني المزيد من المصاريف وتعب الرأس. فصرفت النظر وبقيت إقامتي في الفندق الذي دأبت على العودة إليه كلما زرت تونس منذ ١٩٨٢. كما ترك الفندق ذكرى باقية في منزلي في بيروت بشرائي عدداً من لوحات الفنان التونسي نجا المهداوي الذي كان يتخذ من صالونات الفندق معرضاً دائماً للوحاته التي يتلاعب فيها بالخطوط والألوان وكأنها أحرف كلمات لا تقرأ. هذا إلى جانب مجموعة من السجاد القيرواني الأزرق الذي يضاهي السجاد الإيراني رونقاً دون أن يبلغ أسعاره الخيالية.

لم تنفرد سيدي بوسعيد بجذب المرء إليها. ففي تونس عشرات الأماكن السياحية الجميلة. والحمامات أقربها إلى العاصمة. لذلك كنت أتردد عليها باستمرار مع أصدقاء في الجامعة وفي مقدمتهم علي ورحاب الجاروش. وكنت ألاحظ أن العرب في تونس يصرّون على حجز أماكن لهم في أكبر الفنادق، فينيسيا، في جناح معين، وإذا لم يجدوا فيه غرفاً خالية ألغوا حجوزاتهم رافضين النزول في الأجنحة الأخرى. واكتشفت السر فيما بعد. إنه الجناح المطّل على جانب من المسبح الطويل الذي يباح فيه العري بينما

يحظر ذلك في الأقسام الأخرى من شاطئ البحر! وتونس تتيح لزوارها، كما يعرف كل من زارها وأقام فيها، درجة من الحرية والتسامح أكثر من أي بلد عربي آخر. ينطبق هذا أيضاً على شبيبة تونس، ذكوراً وإناثاً. وفي المقابل فإن نسبة الجرائم الخلقية فيها تفوق أي بلد عربي آخر.

كذلك كان الأمر مع مسابح المرسى، البلد الأقرب إلى سيدي بوسعيد، الممتدة على طول شاطئ البحر، وشارعها البحري الطويل مختص بمطاعم الأسماك. كنت ألاحظ أن بعض العرب لا يذهبون إلى السباحة في شواطئ المرسى إلا في المساء، بعد الخامسة بالتحديد. وذلك لأن البلدية تغض الطرف عن السابحين والسابحات العراة بعد تلك الساعة حينما ينتهي دوام عمل مراقبي البحر!

اشتهرت المرسى بشاطئها وأسماكها وبوجود قصر الحكم بلعاوي فيها، ذلك القصر الفخم الذي قدمته حكومة تونس إلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت تقام فيه الحفلات والاستقبالات والاجتماعات في صالوناته التي قيل لي إنها لا تليق إلّا بالقصور الملكية ـ ومن سوء حظي أنه لم يتح لي زيارة القصر مثل ما لم يتح لي أن أستقبل البلعاوي في الفندق الذي أقيم فيه. ولعله يحق لي أن أشير إلى حادثة معينة دون أن تحمل الإشارة عتباً أو لوماً. كان الفندق (الهيلتون ثم سيدي بوسعيد) يعطي تخفيضاً مقداره ٢٥ في المئة لموظف الجامعة الدبلوماسي الذي يقدم شهادة من سفير بلده في تونس تعرّف به. وقد طلبت من البلعاوي تأمين هذه الشهادة الرسمية والبسيطة لإدارة الفندق منذ الأسبوع الأول لإقامتي في تونس. ومكثت سنتين ولم يكلف ممثل فلسطين خاطره بالتوقيع على الشهادة.

حظيت في تونس بصديق هو صديق عمر عرفته منذ أيام القاهرة وانتقل إلى تونس مع انتقال الجامعة حيث كان يعمل هو وزوجته. كان هو ممثلاً دائماً لفلسطين وكانت زوجته إحدى موظفات الجامعة القديرات وأوفدت مؤخراً إلى نيويورك لتصبح مديراً لمكتب الجامعة هناك. إنه الشاعر الفلسطيني هارون هاشم رشيد وزوجته مروة. وقد أتاح لي هذان الصديقان راحة كبيرة خلال الإقامة في تونس، وكانا خير رفيقين ودليلين ومضيفين.

وحظيت في تونس بصديقين قديمين آخرين: محمود درويش وأسعد المقدم. كان أسعد مستشاراً إعلامياً للأمين العام وناطقاً باسم الجامعة. وهو صديق منذ أيام الجامعة في بيروت في السنوات الأولى من الخمسينيات. وكان رفيقاً لي في الحزب. ثم ترأس تحرير جريدة «السياسة» اليومية في أواخر الخمسينيات. أما الشاعر محمود درويش فقد عملنا معاً في مركز الأبحاث ومجلة «شؤون فلسطينية»، وكان الانسجام بينه وبيني مضرباً للمثل، إذ فهم كل منا الآخر ولم تعكر صداقتنا شائبة. وكان محمود استأجر بيتاً من ثلاث طبقات في سيدي بوسعيد، وألحّ عليّ أن أترك الفندق وأنتقل إلى بيته، بحيث تكون طبقة له وأخرى لي وثالثة مشتركة. وقد أغرتني الفكرة. إلّا أني تذكرت أن كلينا مزاجيّ، وأن السكن في بيت واحد قد يولّد احتكاكاً أو خصومة دون أن نقصد ونحن حريصان جداً على استمرار صداقتنا. وكنا، محمود وأنا، نتناول الغداء معاً في مطعم طريف في العاصمة، «شي نو» كان صاحبه يعاملنا معاملة خاصة وكنا نذهب أحياناً إلى مطعم آخر لمجرد أنه كان في شارع سمي على اسم الشهيد الفلسطيني المصور السينمائي هاني جوهرية.

عكّر جو إقامتي السعيدة في تونس في العشرين شهراً نشوب الخلافات بين أفراد الجالية العربية العاملة في تونس على أمور تافهة لا تستحق الوقوف عندها وإقحامي في الموضوع بالطلب مني أن أكون حكماً بين الأصدقاء والصديقات: خلاف على شراء أثاث من باليرمو في صقلية تتهم كل عائلة العائلة الآخرى بأنها سرقت الموديل منها، خلاف بين جيران يقيمون في عمارة واحدة في طبقتين على ساعات تنفيض السجاد! وغير ذلك من الحوادث والأسباب المضحكة.

وأزعجني في سيدي بوسعيد أمران: الذباب الكثيف في الفندق كما في البلدة كلها. قال لي وزير ليبي من العهد الملكي أقام في الفندق: كنت أتمنى لو خلق الله للإنسان يداً ثالثة لكشّ ذباب سيدي بوسعيد. وكذلك الكلاب التي تعج بها الطريق بين الفندق وبين محطة القطار في المرسى، كلاب شاردة مزعجة بالنسبة إلى شخص مثلي يكره الكلاب ويخافها منذ الطفولة بقدر ما يحب القطط ويأنس لها. أذكر أني حافظت على شجاعتي ورباطة جأشي خلال الساعات التي أوقفني فيها مقاتلون من القوات اللبنانية في بيروت في تموز/يوليو ١٩٨٢، إلى أن تقدم أحدهم نحوي ومعه كلب شرس أوقفه إلى جانبي وأطلقه من رباطه. وشعرت أن الرجل قرأ في وجهي نفوري من الكلب وأراد أن

يمتحن رد فعلي. فتظاهرت باللامبالاة وتجاهلت هذا المخلوق الكريه علماً أن قلبي كان يخفق خوفاً.

ولا أخفي أمراً ثالثاً، أهم كثيراً بالنسبة إليّ وإلى الآخرين، وهو موت مجلة «شؤون عربية» بعد أن تركتها بوقت قصير، مع أنه كان بالإمكان الحفاظ عليها لأنها لم تكن مشروعاً خاصاً وصدرت عن واحدة من أكبر المؤسسات الرسمية العربية. من المؤسف أن المجلة استشهدت مرتين، الأولى في تونس والثانية بعد أن أعيد إصدارها لوقت قصير في القاهرة ولم تستطع أن تحقق مستوى يليق بالمؤسسة التي ترعاها أو بتاريخها في سنتيها الأوليين في تونس. وكأني بالجامعة العربية، في تونس ثم في مصر، تعاملت مع هذه المجلة كالدجاجة التي تبيض ذهباً، فذبحتها طمعاً بعطائها القديم.

(*)

زرت **طرابلس الغرب** مرات ثلاثاً. ولي في كل من هذه الزيارات ذكريات أقرب إلى الطرافة والتندر منها إلى تسجيل وقائع هامة على المستوى السياسي أو الثقافي الذي يهمّ القارئ. وكان القصد من زيارتين منها مقابلة الرئيس القذافي. ولم أفلح لسبب أو لآخر، يتعلق بغياب الرئيس فجأة عن البلاد وعدم استعدادي لانتظار عودته التي لم تكن السلطات تحدد موعدها. أما الزيارة الثالثة فكانت للمشاركة في لقاء لسبعين من مسؤولي المراكز والمؤسسات والمجلات الثقافية العربية. وتكرّم المشاركون فاختاروني رئيساً لبعض جلسات اللقاء ونشاطاته.

كان مركز الأبحاث هو همي الأكبر. ومن أجل السعي لكسب الدعم له شاركت في المؤتمر المذكور خاصة أننا فهمنا أنه لمدة ثلاثة أيام فقط. وإذا بنا نكتشف هناك أن الإقامة «الإجبارية» لمدة أسبوعين كاملين. ومما خفف من رتابة الإقامة الطويلة في بلد كطرابلس الغرب يفتقد المعالم الثقافية والسياحية التي تشغل وقت الإنسان في مدينة أخرى أن المخرج العربي السوري مصطفى العقاد كان يقيم في الفندق نفسه الذي أنزلنا فيه (البحر المتوسط) مع طاقمه من السينمائيين، الفنيين والممثلين، وهو يصوّر اللقطات الأخيرة من النسخة العربية من فيلمه الشهير «الرسالة» بعد أن أنجز النسخة الإنجليزية. وكنا نصرف ساعات المساء كلها في مشاهدة اللقطات والحديث مع المخرج وبعض الممثلين العالميين

الكبار، وعلى رأسهم أنطوني كوين. وقد ساعد وجود الناقد المسرحي محمد يوسف نجم معنا في المؤتمر في إغناء النقاش مع المخرج والممثلين وإيضاح أمور كثيرة كانت تخفى علينا نحن غير المختصين بهذا الحقل من الفنون الإنسانية.

كنت أريد أن أقابل القذافي على هامش المشاركة في اللقاء. وطلبت موعداً من أحد وزرائه. فأخبرني أن «الأخ معمر» سيدعونا إلى لقاء خاص معه ذات يوم، وأن بإمكاني طلب الموعد منه مباشرة. ولكن كيف؟ قال: إجلس في الصف الأمامي. وبعد أن يبدأ بالكلام، ثم يرتاح قليلاً ويتناول كوباً من الماء، تقدم نحوه وضع أمامه ورقة أكتب عليها اسمك. وسألت: أهكذا يجري طلب المواعيد هنا؟ قال نعم، وابتسم.

بكّرت في الذهاب إلى قاعة المحاضرة. وجلست في الصف الأول. ووضعت في جيبي ورقة كتبت عليها اسمي ولقبي كمدير عام لمركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت. وجلست. واستمعت إليه مطولاً. ولم يتحشرج صوته ولم يتلعثم. ولم يحتج إلى كوب الماء أمامه. وقبل أن ينتهي من محاضرته الطويلة، حوالي الساعتين، نظر إليّ نظرة خاصة. فقمت باتجاهه ووضعت الورقة الصغيرة أمامه. فهزّ رأسه علامة الإيجاب حتى قبل أن يقرأ الاسم. ربما كان الوزير قد أطلعه على طلبي مسبقاً.

ذهبت إليه في الموعد المحدد، ودامت الجلسة طويلاً. وتحدث هو معظم الوقت. ولم يترك لي مجالاً للكلام. كنت أكتفي بجملة هنا أو هناك لأقحم موضوع مركز الأبحاث وحاجته إلى الدعم لضآلة الميزانية المخصصة له من قبل منظمة التحرير مقارنة مع إنتاجه الغزير وإسهامه في نشر الوعي بالقضية الفلسطينية. ولم يبدُ أنه كان خالي الذهن عن المركز تماماً لكنه لم يبدِ اهتماماً خاصاً ورضى عن عمل المركز.

لا شك أن «المجالس أمانات»، لكن لا بأس من نقل رأي «الأخ معمر» بالاستعمار «الاسكتلندي». توقعت أن ينبّهني إلى خطورة الاستعمار الأميركي أو البريطاني أو الفرنسي، لكنه مشغول البال بهذا النمط من الاستعمار الذي لم أعرفه. إنه صناعة الويسكي ونشرها في العالم الثالث لتخدير الشعوب وإلهاء الناس عن قضاياهم الأساسية وإبعادهم عن النضال الحقيقي. ولم أنسَ أنه كان في مطار دمشق في ١٩٧٠ قد صرّح أن أعداء العرب ثلاثة: الصهيونية والشيوعية والبروتستانتية. وتذكرت وأنا أستمع إليه

وأهزّ رأسي موافقاً (ولحسن الحظ أنه كان يجهل أن رئاسة الشق «المشيخي» من مذهبي الإنجيلي تقع في أدنبرا!) ما كان قد قاله في محاضرته بالأمس: إن أسوأ عادة نأخذها عن الغرب هي حمل أبنائنا على أكتافنا كما يفعل الرجل الغربي وكذلك الاستماع إلى الموسيقى الكلاسيكية بدل سماع أم كلثوم. وجال في خاطري وقتها منظر صادق جلال العظم، الباحث الرئيسي آنذاك في مركز الأبحاث، الذي يتجول دوماً في شوارع بيروت وهو يحمل ابنه الطفل فوق كتفيه. كذلك منظري أنا وزوجتي وبعض الأصدقاء نجلس صامتين في المنزل ساعات نصغي إلى قطعة لموزارت أو سيبيليوس. وتساءلت: هل كان يستقبلني لو شاهد هذين المنظرين؟

كانت الزيارة الثالثة لليبيا أقصر الزيارات. دامت أقل من عشرين ساعة. تلقيت من الرئيس الليبي دعوة لزيارته سلّمني أياها سفيره في بيروت عبد القادر غوقه. وأخبرني أن موعدي مع العقيد سيكون صباح اليوم التالي لوصولي، لأتمكن من العودة إلى بيروت بسرعة.

لم أجد أحداً في استقبالي في المطار. ولم أعرف في أي فندق حجزوا لي. وذهبت إلى فندق «البحر المتوسط». وعلمت أن لا حجز لي. إذن أنزل على حسابي، لا بأس. واتصلت بالرئاسة وبوزارة الإرشاد (الإعلام). ورحّبوا بي وقالوا إنهم سيتصلون بي غداً صباحاً لأخذي لعند الأخ العقيد. وانتظرت في غرفتي بالفندق حتى الظهر. ولا اتصال. وفتحت التلفزيون لأسمع أن الأخ معمر غادر ليبيا في اليوم الفائت متوجهاً إلى مصر حيث سيقضي مدة يقابل فيها رموز الرأي العام والهيئات الشعبية والمدنية ليقنعهم بضرورة إعلان الوحدة فوراً بين مصر وليبيا ــ والواقع أنه مكث هناك ثلاثة أسابيع! واتصلت من جديد بالرئاسة وبالوزارة. وردّد المعنيون على الهاتف الكلام نفسه: أهلاً بك في بلدك الثاني. يسعدنا استضافتك إلى أن يعود الأخ العقيد ويستقبلك. وكان رد الفعل المباشر أن اتصلت مع شركة طيران الشرق الأوسط لأسأل عن موعد إقلاع الطائرة التي نقلتني في اليوم الفائت إلى طرابلس الغرب عائدة إلى بيروت. ونزلت بسرعة ودفعت الحساب وأخذت تاكسي إلى المطار وركبت الطائرة قبل دقائق من الإقلاع. وكان أول ما فعلته بعد الوصول مساء إلى المنزل أن اتصلت بالسفير غوقه شاكراً «ضيافة» حكومته، واعداً بإعادة ثمن تذكرة السفر لأني لا أريد أن يسجل أني كنت ضيفاً على مسؤولين يعاملون الإنسان بهذا الشكل: يعرضون أن ينزلوه ضيفاً في بلادهم

لثلاثة أسابيع بانتظار عودة الرئيس. إن شعب ليبيا أحق مني بثمن هذه الاستضافة التي لا مبرر لها.

قبل أن أنهي الذكريات عن زياراتي لطرابلس الغرب أود أن أذكر أني رغبت في إحداها أن أتفقد أوضاع باحثين من مركز الأبحاث (فلسطيني وعراقي) سبق أن «أعرتهما» إلى ليبيا للعمل فيها في إنشاء مركز بحثي فلسطيني بناء على طلب من العقيد القذافي. فاتصلت بهما واجتمعنا لأستمع منهما إلى أسوأ تقرير يمكن أن يقدم عن أوضاعهما. فبالرغم من مرور عدة أشهر على إقامتهما لم يكن قد عهد إليهما بأي عمل. وكانا يصرفان الوقت في البحث عن مسكن. إذ لم يجدا عائلة واحدة تقبل تأجير مسكن لشابين عربيين أعزبين. ولاحظت خلال جلوسي معهما أن العلاقات بينهما كانت متوترة. واتضح لي أنهما على خلاف نشب منذ أيام. تجادلا حول لون زجاجة البيرة في لبنان، هل هي خضراء أو بنّيّة؟ لقد مضى عليهما عدة أشهر ولم يريا زجاجة بيرة واحدة. واشتد النقاش بينهما إلى حد القطيعة والخصام. وقد حللت المشكلة بأن أخبرتهما أن كليهما على صواب. فبعض الزجاجات بني وبعضها أخضر. وعاد السلام إلى العلاقات بين الصديقين.

(*)

يصعب أن أجد بين شعبين عربيين متجاورين اختلافاً عميقاً في الطباع وفي طريقة التعامل مع الزائر، سواء كان سائحاً أو موفداً رسمياً أو مشاركاً في مؤتمر، مثل ما أجد بين الشعبين المغاربيين المغربي والجزائري. كنت كلما زرت البلدين، أو أياً منهما، أسأل نفسي: هل يكمن السبب في اختلاف نوعية الاستعمار الفرنسي ومدته في كل منهما، إذ امتد هذا الاستعمار في الجزائر حوالى ثمانين سنة أكثر مما امتد في **المغرب**، الأمر الذي خلّف آثاراً في رؤية كل من القطرين للآخرين والأجانب. إضافة إلى أن الاستعمار الفرنسي كان في الجزائر استيطانياً وخطط لنفسه للبقاء أطول مدة ممكنة وجعل من الجزائر ولاية فرنسية، الأمر الذي جعل عملية تحرير كل من القطرين تختلف في العنف والقساوة منها في القطر الآخر؟ أم أن السبب في طبيعة الشعبين بالرغم من عروبتهما وإسلامهما: طبيعة الشعب الجبلي في الجزائر التي تتصف عادة بالقسوة والشدة والشك والانزواء، وطبيعة الشعب الساحلي في المغرب التي تتصف باللين واللطف والكياسة والانفتاح.

ولعل أفضل وصف لهذا الاختلاف الذي يلمسه زائر البلدين هو ما قاله لي صديق: أنت في المغرب ضيف وأنت في الجزائر متطفل. يأتيك النادل في المقهى المغربي ليخدمك. ويأتيك زميله في المقهى الجزائري ليعنّفك. أنت بريء في المغرب إلا إذا أذنبت. وأنت مذنب في الجزائر دون أن تفعل شيئاً.

زرت البلدين مرات قليلة. وكانت زياراتي لهدف غير السياحة وقضاء العطل. وكنت أتبين الفروقات التي تحدثت عنها منذ أن تهبط الطائرة في أرض المطار إلى الفندق والمطعم والمقهى إلى المتجر والتاكسي (الطقسي كما يسمونه) والدائرة الحكومية أو الخاصة، الأمر الذي يجعل المرء يتمنى لو تطول إقامته في المغرب ولا تطول في الجزائر. وهذا رأي لا يصدر عن محاباة لبلد على آخر. على العكس، لقد نشأت مثل معظم أبناء جيلي في جو حماسة منقطعة النظير لثورة الجزائر الطويلة والمظفرة ثم للحكم الجمهوري التقدمي فيها أيام بطل الثورة والاستقلال أحمد بن بيللا الذي أعتز بصداقته وأكنّ له كل الاحترام ولا أشعر بعطف تجاه الذين تآمروا عليه وخلعوه. بينما لي رأي مخالف في النظم الملكية.

أسعدني الحظ أن زياراتي للمغرب (الرباط والدار البيضاء) كانت أطول وأكثر من زياراتي لمدينة الجزائر. كما أسعدني وجود أصدقاء وزملاء في المدينتين الأولين أتاحوا لي التعرف على نواح كثيرة فيهما، في المجالات الثقافية والسياحية والأثرية والتربوية، الأمر الذي افتقدته في مدينة الجزائر. أخص بالذكر هنا رئيس اتحاد الكتّاب في المغرب، محمد براده، والعالم الكبير محمد الفاسي، والمناضل الوطني الوحدوي محمد البصري، والمناضل القديم عبد الكريم غلاب. وكان براده دليلاً ممتازاً لزوجتي ولي في أول زيارة لنا لمدينة الرباط. ويعود إليه فضل تعريفنا على هذه المدينة الجميلة والغنية بتاريخها السياسي والثقافي والفني. كما عرّفنا على أكلة المغرب الأشهر، الكسكس، بطريقة إعدادها في المطبخ المغربي المنزلي وليس كما تقدم في المطاعم. وحرص على أن يقوم هو شخصياً بإعدادها لنا (وكانت زوجته، الفلسطينية، في باريس). لكنه لم ينبهني إلى «قرن الفلفل» الأحمر الحار جداً بين الخضار العشر التي لا بد من إضافتها إلى هذه الأكلة. ولم أكتشف ذلك إلا حينما كان الفلفل قد أصبح في فمي وانهمرت الدموع من عيني! هذا مع الاعتراف بأن أعلاماً جزائريين كباراً أمثال أحمد بن بيللا والأخضر الإبراهيمي وأحمد طالب الإبراهيمي، هم من الذين يحرص المرء على لقائهم والإفادة من آرائهم

وتحليلاتهم، ولكن لم يسعدني الحظ بأن ألتقي أياً منهم في الجزائر أثناء زياراتي القليلة والقصيرة. ربما لو صدف أن كان هؤلاء وأمثالهم في مدينة الجزائر خلال وجودي لكان حكمي السريع وربما السطحي قد اختلف.

أسمح لنفسي هنا، وكتابي ذكريات وليس دراسة في طبائع الشعوب وأحوالها، أن أشير إلى نهم المغاربة للقراءة. ومن خبرتي التأليفية والتحريرية أستطيع أن أقول إن المغرب كان أكثر بلد عربي يقبل على اقتناء مجلتين من المجلات الأربع التي أصدرت («شؤون عربية» و«المستقبل العربي») وكان البلد العربي الثاني أو الثالث في الإقبال على المجلتين الأخريين («شؤون فلسطينية» و«قضايا عربية») حيث كان يتنافس مع العراق. ويشاركني في هذا الحكم القائم على التجربة عدد كبير من الناشرين والمؤلفين العرب، وخاصة في أقطار المشرق العربي. وفي الواقع كانت مفاجأة لي في الليلة الأولى التي قضيتها في الرباط، أن نبهتني زوجتي ونحن نتناول العشاء في هيلتون الرباط (الذي يمتاز بحديقته الغنّاء التي تضم كل الأشجار المثمرة وغير المثمرة الغريبة من نوعها ولا تجد لها مثيلاً في الوطن العربي) أن رجلين مغربيين يجلسان على المائدة المجاورة كانا يتحدثان عن كتاب من تأليفي ويتناقشان حول بعض آرائي وتحليلاتي فيه دون أن يعرفا أني أنا هو المؤلف. والواقع أن التجربة ذاتها حصلت معي أو مع زوجتي في أكثر من قطر عربي بشكل أو بآخر في تونس والقاهرة والكويت، إلا أني لم أكن أتوقع ذلك في الرباط!

(*)

أنا دمشقي الهوى. أقول ذلك علناً وبصوت جهوري. ومن لم يعجبه كلامي أعتذر عنه ولا أعتذر منه. ولست أدري إذا كان العنصر الحوراني في انتمائي المثلث (الفلسطيني اللبناني السوري) هو مبعث هذا الهوى، أم أن الفضل يعود إلى فضائل المدينة، سعتها وبساتينها وحدائقها ومبانيها المتوسطة بين الأصالة والتجدد وكياسة أهلها وامتدادات شوارعها وعدم ارتفاع مبانيها... وغير ذلك من مميزات أعرق مدن العالم وأقدم العواصم بلا منازع. وأتساءل، بعد هذا التبرير لحب **دمشق**، هل هي صدفة أن يوزّع قلبي بين مدن ثلاث تشكل رموزاً لانتماءاتي الثلاثة، الفلسطينية والسورية واللبنانية؟ إن دمشق الثالثة بين الأوائل، بعد طبريا ثم بيروت. وحتى في هوى المدن يتغلب الإيمان بسورية الطبيعية كجزء من الوطن العربي وكمنطلق للتآلف والتكاتف والتضامن العربي إن لم

استعمل تعبير الاتحاد العربي الذي أصبح في عالمنا المهترئ حلماً لا يجوز البوح به.

إني لا أنسى تمسكي واعتزازي، شأن كل أفراد أسرتي، بنشأة الوالد الحورانية. فحوران وإن لم أزرها قط تظل دوماً مبعث مشاعر قوية من الانتماء والحنين والحب الصامت. ولعلي أروي قصة اندفاع أحد أشقائي، فايز، في الدفاع عن حورانيته أمام أستاذه في الجامعة في أربعينيات القرن الماضي، شارل مالك. كان الأستاذ المعارض لفكرة العروبة والمغالي في لبنانيته الانعزالية والطائفية يتحدث في صف الفلسفة عن تأثير البيئة في الإنسان. وقارن بين اللبنانيين والحورانيين كدليل على نهضة شعوب وتخلف شعوب أخرى بالرغم من قرب المسافة الجغرافية بينهما. وتساءل متهكماً: هل يعقل أن يخرج شاب ذكي مثل فايز صايغ من بلد متخلف مثل حوران؟ فرد عليه فايز فوراً: نعم. إني حوراني وأعتز بحورانيتي! وضج الطلاب بالضحك وصمت مالك خجلاً.

عرفت دمشق طفلاً. في أول زيارة للعائلة إلى دمشق وكانت حوالي ١٩٣٧، سرنا في شارع أبو رمانة، الفسيح والمحاط بالزهور. ومررنا أمام بيت كبير ولكن ليس له صفات القصر وعلى مدخله جندي واحد للحراسة. وسمعت أشقائي يتساءلون عمن يكون صاحب البيت الجميل. وقلت بدون تفكير: هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية. وضحك الكل مني ومن تدخلي في أمور لا أفهمها. وسأل الوالد الحارس فأجابه «إنه قصر فخامة الرئيس هاشم الأتاسي». إذن فإن دمشق انتقمت لي أمام أشقائي الساخرين مني منذ سبعين سنة. أفلا يحق لي أن أحفظ لها الجميل وأنحاز لها من دون العواصم العربية الأخرى؟!

وبسبب خطأ غير مقصود من قريب لي كان يعمل «باشكاتب» في دائرة نفوس السويداء (فريد الغريّب صهر زعيم مسيحيي حوران عقلة القطامي) سجل اسمي في سجلات السويداء كأني مولود في حوران، استدعتني سلطات التجنيد الإجباري في الخمسينيات إلى الخدمة العسكرية. وكنت ما أزال طالباً. وتكرر الاستدعاء بعد التخرج ١٩٥٣. ولم ألبّ لأني في الواقع لم أكن أحمل الجنسية السورية، وكان والدي قد حمل الجنسية الفلسطينية منذ العشرينيات. أدى ذلك إلى عدم ذهابي إلى سورية عقدين كاملين، خوفاً من أن أساق إلى السجن بتهمة التخلي عن أداء الواجب. وحينما زارني موفد من الرئيس حافظ الأسد أواخر ١٩٧٢ يدعوني إلى سورية لتكريمي أخبرته بوضعي

«القانوني». وكان يعرف التفاصيل. وقال: نسجنك تسع سنوات ثم يكرّمك الرئيس! وذهبت. وكرّمني الرئيس. وترددت على سورية في الثلاثين سنة الأخيرة حوالى مئة مرة. فلسنوات متعددة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٣) كنت أشرف على مشروع «الموسوعة الفلسطينية» الذي كانت إدارته في دمشق وتحريره في بيروت. وكنت أزور دمشق مرة في الأسبوع تقريباً، أصرف فيها يومي السبت والأحد. وحتى بعد أن انتهى ارتباطي بالمشروع باغتياله، استمر التردد على دمشق لأسباب متعددة يجمع بينها كلها في الجوهر ذلك الهوى الدمشقي الجارف في أعماقي.

كان فندق أميّة وسط العاصمة هو المكان الذي اختارته لي القيادة السورية عند زيارتي الأولى ١٩٧٣. وأصبح الفندق منذ ذلك الحين المكان المفضّل لي في دمشق كلما زرتها. فإضافة إلى طابعه العربي وموقعه الجغرافي ونوعية زبائنه، يمتاز «أميّة» بإتقان فن استقبال الضيوف. حتى الزائر العابر يجد رعاية وكأنه زبون دائم. وأنا بطبيعة الحال «ثابت» في ولائي للفندق الذي أتجاوب معه ويتجاوب معي. فإذا أشعرني فندق أني لم أعد رقماً لغرفة بل أصبحت واحداً من أسرته أواظب على التردد عليه حتى ولو تميزت عنه فنادق جديدة في مجالات أخرى. وهكذا أصبح أميّة عنواني الدائم في دمشق. تماماً مثل عدد من الفنادق الأخرى في بعض المدن التي أتردد عليها باستمرار: شبرد في القاهرة (وكان بعض الأساتذة المصريين وبعض رجال المقاومة الفلسطينية في الستينيات والسبعينيات يعيبون عليّ هذه «الأرستقراطية» باختيار شبرد من دون فنادق مصر). وسيدي بوسعيد في تونس، وريجنسي بالاس في عمان. أما في لندن فإن فندقي المفضل هو لانكستر هاوس (وهو فندق صغير بنته جمعية الشبان المسيحية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية للتعبير عن حب الشعب الألماني للبريطانيين بالرغم مما جرى في الحرب). وفي باريس أنزل بفندق صغير أيضاً (ومصعده هو أصغر مصعد رأيته في حياتي!) جذبني إليه اسمه «فندق السويس»، وهو في شارع سان جرمان في الحي اللاتيني. وباختصار، أشعر في هذه الفنادق براحة ومعاملة لطيفة تجعلني أداوم على النزول فيها مثلما تداوم هي في توفير وسائل الراحة والاطمئنان.

ربما كان الشغف بالعاصمة هو الذي جعلني أقصّر في زيارة مدن سورية وبلداتها الأخرى، وبعضها يستحق الزيارة والتعرف عليه، إما لدواع سياحية وثقافية أو للمشاركة في ندوات واحتفالات. حتى إني لم أزر مسقط رأس الوالد في حوران. وكان الرئيس

الأسد على علم بتاريخ الأسرة الحوراني. وسألني مرة: ألا ترغب في زيارة خربا ومشاهدة كنيستها التي بناها والدك؟ وطلب أن أحدد موعداً ليرتب لي أمر الزيارة في وقت يناسبني. ووعدته شاكراً. لكني بقيت أؤجل تلبية الدعوة سنة بعد أخرى، مع العلم أن لي في حوران والسويداء كما في دمشق عدداً من الأقارب بينهم بعض أحفاد عماتي.

ولي في دمشق، إضافة إلى من تبقّى من أسرة «الموسوعة الفلسطينية»، العشرات من الكتّاب وأهل الفكر، من سوريين وفلسطينيين ممن يغتني المرء بالاجتماع إليهم وتبادل الرأي معهم. هذا إلى جانب حرصي على لقاءات عدد من مسؤولي البلد ورسمييه، المدنيين والعسكريين، والسياسيين وأهل الثقافة والجمعيات الأهلية وأساتذة الجامعات. ومما يشرفني أن استقبال المسؤولين الكبار لي كلما طلبت موعداً يشجعني على مواصلة الرغبة في الاجتماع بهم. وحظيت بثلاثة تكريمات كبرى، الأول رسمي، والثاني جامعي، والثالث ثقافي. لكني كنت أعتذر دائماً عن دعوات تكريم من بعض الفصائل الفلسطينية، وعذري أن على الفصائل أن تتحرك مجتمعة وموحدة ولا تتصرف إفرادياً في أي من الشؤون الفلسطينية. وفي الوقت نفسه أعتز بصداقة معظم قادة هذه الفصائل المقيمين في سورية على اختلاف مواقفهم السياسية وخلافاتهم الداخلية. وكنت وما أزال أعتبر نفسي حليفاً ومؤازراً لكل فريق فلسطيني يتمسك بالنضال ويرفض التسوية. ولعل هذا الموقف هو الذي كان يدعو الكثيرين من الكتّاب الفلسطينيين إلى الضغط عليّ لأترأس اتحادهم العام، خاصة بعد أن أقعد المرض رئيسه المناضل ناجي علوش. وكان جوابي الدائم هو أني مع الاتحاد ومع الكتّاب، لكن المسؤولية يجب أن يتولاها شباب الاتحاد والكتّاب ليضخّوا في مؤسستهم دماً طرياً جديداً. وكذلك كان جوابي الدائم لعشرات الدعوات لإجراء مقابلات صحافية أو تلفزيونية أو إذاعية حول المواضيع الراهنة. على أبناء جيلي من الباحثين أن يفسحوا المجال للأجيال الشابة التي تزخر بالكفايات والمعرفة وعلى مؤسساتنا الإعلامية أن تفتح لهم أبوابها ليساعدوا في النشاطات الثقافية في البلاد.

بدأت الفصل بالاعتراف بـ«هواي» الدمشقي. وأختمه بكلمات شكر للمدينة التي أكرمتني في أكثر من مناسبة. ولا أقصد تكريماً لذاتي، بحفلات ومآدب وبأوسمة ودروع وباستقبالات واستضافات، وإن كانت هي مظاهر عفوية للأصالة السورية أعتز بها

وأقدّرها. إنما أقصد تكريماً من نوع آخر: قبول «تدخلي» في بعض المناسبات لإنصاف مواطنين لحقت بهم إساءات في ظروف سياسية أو أمنية سابقة ولكنهم حافظوا على ولائهم للبلد ورغبتهم في العودة إليه والسماح لهم بالانطلاق في خدمته.

شارك مقدم في الجيش بمحاولة انقلاب ١٩٦٣ وهرب عند فشل المحاولة. وأشرف مفكر حزبي على إدارة حساسة في تنظيمه العربي/الفلسطيني في الستينيات بعد خروجه من سورية. واضطر عالم إسلامي كبير، ارتبط سابقاً بجماعة الإخوان المسلمين، إلى مغادرة سورية خوفاً من الملاحقة. وطلب كل واحد من هؤلاء، بعد سنوات من «التشرد» أن أبحث في مسألته مع أولي الأمر. وكم أسعدني أن صدر «عفو» عن كل منهم، وردّ إليهم اعتبارهم المعنوي (والمالي في إحدى الحالات)، وأصبح بمقدورهم أن يتنشقوا عبير دمشق كما أفعل أنا.

(*)

حرصاً مني على أن أتنشق عبير دمشق ولو كعابر طريق، لا أزور عمان من **بيروت** إلّا بالسيارة، فأصرف ساعتين فوق أرض سورية الحنون، منها دقائق قليلة عند أطراف العاصمة.

عمّان ليست دمشق. لا في الشكل والمظهر، ولا في الخضرة والزهر ولا في التاريخ والتراث، ولا في النادي والمقهى والمطعم والمتجر والسوق واللهجة. لن أقارن ولن أفضّل ولن أفاضل ولن أتوسع حتى لا أخدش مشاعر من لم أصب بهوى مدينتهم.

عمّان خليط يتجانس ولا يتجانس من جاليات وعادات وتقاليد وثقافات وأطرزة في البناء وتخطيط الشوارع والجسور، حتى لا يعرف الزائر مثلي (وأظل زائراً عابراً مع أني صرفت أسابيع من كل سنة في عمّان في الخمس وعشرين سنة الأخيرة) أين هو: هل هو في إحدى مدن الملح التي روى قصصها عبد الرحمن منيف أو في مدينة غربية أوروبية؟ وهل يعيش في بداوة أو حضارة مدينية؟ وهل عليه أن يلبس العباءة والكوفية أو آخر مبتكرات كرستيان ديور، وهل يغرس أصابعه الثلاث في «المنسف» أو يلتقط اللحم والأرز بالشوكة والسكين؟ وهل يصغي إلى حديث المصارف والبورصة وأسعار الأراضي والمجوهرات أو إلى قضايا الأمة وطموحاتها وتضحيات أبنائها في سبيل مثل عليا أبعد ما

تكون عن اهتمامات «أغنياء الحروب وأغبياء السلام»؟

عمّان إذن عمّـانات متعددة ومتناقضة، ولا يقوم هذا التقسيم على أساس عرقي أو عنصري أو جهوي ولا على أساس طبقي أو مهني ولا على أساس طائفي أو مذهبي ولا على أساس ثقافي وتحصيل علمي.

تكررت زياراتي إلى عمّان في الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة بعد حظر استمر من ١٩٦٦ إلى ١٩٨٢ بسبب بعض كتاباتي التي ما تزال ممنوعة في الأردن. فزوجتي، الأردنية، لا يطيب لها العيد إلا في ربوع «الوطن» الأصلي (وقد تحول «الوطن» من مسقط الرأس في السلط إلى العاصمة). ولي في عمّان أهل وأصدقاء أترقب فرصة لقائهم. وهم فلسطينيون وأردنيون على حد سواء. وأقصد بالفلسطينيين من يحملون الهمّ الفلسطيني ويعتزون بانتمائهم المعنوي ويؤمنون بالنضال ويشاركون فيه بأشكاله المختلفة، الذين لم تعم بصائرهم الدولارات والجنيهات والدنانير لتخفي عنها منظر «الإسرائيلي» العدو الشرس والكريه الذي لا يتحول ولن يتحول إلى جار أو شريك في تجارة وربح مالي عفن. يثلج صدري أن أرى أصدقاء أردنيين كثيرين يجارون الفلسطينيين في هذه المشاعر وهذا التصميم والإيمان والالتزام. وإذ كنت قلما أزور المخيمات الفلسطينية في الأردن، فأنا ألقاها وألتحم معها عندما أكون بصحبة هؤلاء الأصدقاء، من فلسطينيين وأردنيين الذين هم ضمير المخيم وإن كانوا يقيمون بعيداً عنه. فالمخيم الفلسطيني في الأردن (كما هو في سورية ولبنان) ليس موقعاً جغرافياً ولا نوعاً من أشكال البناء بل هو حيث يكون الإنسان ملتزماً قضيته بالهمّ والإصرار والاعتزاز والاستعداد للتضحية. الفلسطينية هوية إيمان وعزم وليست بطاقة من كرتون ممهورة بختم وتوقيع.

أكيد أن عمّان ليست المدينة الوحيدة ذات الازدواجية الصارخة. ففي مدن أخرى كثيرة تجد هذا الاختلاف بل التناقض بين الشرائح المختلفة من أهلها. لكن «عمّانات» عمّان أكثر بروزاً من «بيروتات» بيروت أو «قاهرات» القاهرة أو «شامات» الشام. ولعل ما يدفع إلى بروز هذا الواقع هو إقبال بعض أهلها على هستيريا جمع المال وكنزه وإصرارهم على إعلان ذلك وإظهاره بشتى الأشكال للبرهنة على ارتقائهم سلّم الوجاهة والثروة. عمّان هؤلاء هي مجرد واحدة من «العمانات» (ولعلها لا تزيد على خمسة في المئة من أهل

عمّان) تغرق حتى أذنيها في الجري وراء الكسب والمزيد من الكسب في طريق لا نهاية له لأن الجشع مطلق دائماً. وبالتالي تصبح المكانة المالية هي معيار القبول والتفضيل في المجتمع، ويصبح جامع المال (بغضّ النظر عن طريقة الجمع) هو الوجيه وهو المرحب به في «المجتمع المخملي» الذي كثيراً ما يكون مملاً وتافهاً ومتصنعاً وجاهلاً. ومما ساعد على تشجيع هذا السباق المحموم حصول نكبات عربية متعددة في الستين سنة الأخيرة التي صبّ معظمها مالاً وربحاً في مدينة عمّان: من الهجرتين الفلسطينيتين ١٩٤٨ و١٩٦٧ إلى أحداث سورية والعراق والانقلابات المتوالية ١٩٤٩ - ٢٠٠٥. والطريف أنه بقدر ما أبعدت مباريات تكديس الأرباح أصحابها والمستفيدين منها عن باقي شرائح الشعب التي تكوّن أغلبية ساحقة، قربت وكادت توحد بين هؤلاء المستفيدين وصقلتهم أو كادت في شريحة متراصة ومتشابهة في عقليتها وتصرفاتها ونظراتها إلى الحياة وإلى الآخرين، وفي تعاليها واهتماماتها حتى صاغت تعبيراً جديداً على القاموس العربي: «فلسطيني بس مليح» أي فلسطيني ولكن جيد! ومن هنا سمحت لنفسي بأن أطلق على هذه الطبقة لقب «أغنياء الحروب أغبياء السلام». فحروب الآخرين وعذاباتهم ومآسيهم تزيد في ثروات هذه الطبقة، وفترات السلم المزيف القائم على الاستسلام تزيد غباءها. في هذه المجموعة المستحدثة يحشر المئات أنفسهم في «عمّان» الخاصة بهم، متحكمين بخيراتها وأملاكها وأعمالها ومشاريعها، مدّعين أنهم هم عمّان، متجاهلين عمّان الحقيقية الأصيلة التي هي ملك الأغلبية الصادقة والأمينة والعفوية التي يبقى تحرير فلسطين وليس جني الأرباح هو همها الأول.

(*)

مع أني زرت **بغداد** خمس مرات، وكلها لحضور اجتماعات أو مؤتمرات، لا أزعم أني أعرف هذه المدينة. لم أمكث في أي من الزيارات إلا أيام المؤتمر، وهي محدودة عادة. ولا أذكر أني تجولت في شوارعها ومتاجرها وجلست في مقاهيها وزرت معالمها كسائح أو مؤرخ. وذلك إما لأن الظروف لم تكن تساعدني أو بسبب جو الكبت والشدة والريبة الذي كنت أحس به ما إن أنزل من الطائرة إلى أن أصعد سلّمها مغادراً. وكانت الزيارة الأولى ١٩٧٢ والأخيرة ١٩٩٠، وكلها في عهد نظام حكم فردي. ولست في موقع أن أحكم على أجواء الحرية في العهود الأخرى.

لا شك أن الجلوس على ضفاف دجلة يتيح للمرء رؤية أجمل المناظر. والسمك

«المسقوف» والمن والتمور من المأكولات اللذيذة لإنسان يتذوق الأكل الطيب مثلي. وفي العراق آثار وبقايا حضارات ومعالم دينية وثقافية تستحق أن يزور الإنسان البلد خصيصاً من أجل التعرف عليها. ولا شك أن بين المثقفين العراقيين الكثيرين من الذين يجارون سائر المثقفين العرب عمقاً وسعة اطلاع. لكنني تعرفت إلى أمثال هؤلاء وتصادقت معهم خارج العراق، في لبنان ومصر وتونس وبريطانيا، ولم يكن بمقدوري خلال زياراتي الخاطفة لبغداد أن أؤسس مثل هذه الصداقات. وأحد أقرب أصدقائي إليّ عراقي المولد، هو خالد القشطيني.

سأستعيض عن ضآلة ما لدي من ذكريات بغدادية برواية بعض النوادر التي كنت طرفاً فيها خلال بعض تلك الزيارات الخاطفة.

كنت «ضيف شرف» في المؤتمر التأسيسي لاتحاد الكيماويين الفلسطينيين. وكرّمني رئيس الاتحاد (فلاح جبر) بإجلاسي في الصف الأول في القاعة. ووقف السيد ياسر عرفات خطيباً. وكعادته ذكر بعض الإحصاءات التي تفتقر إلى الدقة ولا تفتقر إلى المبالغة. وقال فيما قال إن في الشعب الفلسطيني اليوم (حوالي ١٩٧٤) خمسة وسبعين ألفاً ومئة وأربعة وعشرين مهندساً (أعطى الرقم بالدقة والتفصيل). وبدا على الجمهور شيء من الاستغراب. فنظر إليّ عرفات وقال «مش هيك يا دكتور. أنت الذي عملت هذا الإحصاء. وأنت دقيق في هذه الأمور». وما كان عليّ إلّا أن أومئ برأسي علامة الموافقة، علماً ان الإحصاء لم يكن لي علاقة به ولا أظن أن أحداً قام به أصلاً.

وكان بين حضور المؤتمر التأسيسي القائد الفلسطيني الذي أثار جدلاً وشكوكاً كثيرة حول تصرفاته وعلاقاته، إلى أن اغتيل منذ سنوات قليلة، أبو نضال. وحرص على أن يستقبلني ويودعني في المطار على باب الطائرة. وحرص على أن يأخذ أكثر من صورة لنا معاً. ولم أكن أعرفه من قبل. ولم أره من بعد. لكنني أعرف أن بين العشرات من المثقفين الفلسطينيين الذين اتهم بأنه كان وراء اغتيالهم في أوروبا عدداً من أصدقائي ومن الذين أسهموا في الكتابة لمركز الأبحاث ولمجلته الشهرية.

واختارني الدكتور مسارع الراوي، مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تونس، عضواً في لجنة الإشراف على مشروع «الموسوعة العربية» التي كان قد بدأ

الحديث عنها من قبل تاريخ الاجتماع في بغداد ١٩٩٠ بحوالى أربعين سنة! وتأخرت الطائرة في الوصول عشر ساعات. وحينما أخذت إلى قاعة الاجتماع كانت الجلسة (وهي الوحيدة، وقد افتتحها الرئيس صدام حسين) قد قاربت الانتهاء. وكانت إحدى الأميرات الكويتيات نجمة الجلسة، وتبرعت للمشروع بمليون دينار كويتي، قبل أشهر قليلة من الاحتلال العراقي للكويت. ودعانا رئيس الاجتماع، مسارع الراوي، إلى عشاء في مطعم ضخم وفخم لم أر مثيلاً له في أي مكان آخر. وكان خالياً من الناس. وقيل لنا إنه مخصص لضيوف البلد الكبار. وأجلسني المضيف إلى يمينه وأجلس أحد المسؤولين الكبار إلى يساره. ولم يرق ذلك له. فقال لي ساخراً «شو يا دكتور. تخليت عن يساريتك بسهولة؟». فأجبته فوراً «وأنت يا صاحب المعالي. أصبحت تخفي يمينيتك الآن؟». ولم يرق هذا الرد لمعظم الحاضرين وكانوا كلهم، باستثنائي، من الوزراء أو الوزراء السابقين في عدد من الأقطار العربية.

وفي زيارة أخرى أنزلت في فندق الرشيد الفخم. وأعطيت مفتاح الغرفة، وكان الليل قد انتصف تقريباً. وإذا برجل نائم في الغرفة. فنزلت مسرعاً إلى تشريفات الفندق. ولم يكترث الموظف وقال «هناك سرير آخر في الغرفة». قلت: لا بأس، أنام هنا على أريكة الصالون حتى الصباح وغداً أرجع إلى لبنان. وبعد اتصالات هاتفية مع أكثر من شخص أعطيت مفتاح غرفة أخرى. وإذا بها تدلف من سقفها. لكن نقاط الماء لم تكن تصل إلى السرير. واستطعت أن أنام. وفي مساء اليوم التالي عدت إلى بيروت مكتفياً بحضور جلسة ما قبل الظهر من الاجتماع!

واتصلت في إحدى الزيارات إلى بغداد بوزير الإعلام (لا أذكر من كان آنذاك). وأعطاني سكرتيره موعداً. وأخذت إحدى سيارات التاكسي على باب الفندق. وقبل أن أرشده إلى أين سأذهب قال: سآخذك لعند السيد الوزير. ولا بد أن أعترف أن بغداد لا تنفرد بين المدن العربية في «تنبؤ» سائقيها واطلاعهم على تحركات زبائن الفندق ومشاريعهم. ولا أظن أن عاصمة عربية واحدة يستطيع المرء أن يتكلم في سيارة التاكسي بحرية ولا يضمن أن ينقل كلامه فوراً إلى الجهات الأمنية المعنية. وقد اعتدت أن يسألني السائقون في هذا البلد أو ذاك أسئلة سياسية بعضها محرج، من نوع: ما رأيك بالحكومة أو بفلان. واعتدت أيضاً أن أجيب بردود لا تشفي غليل السائق ولا الجهة التي يتعامل معها!

(*)

تتشابه مدن الخليج العربي تشابهاً كبيراً لأنها دخلت التاريخ العمراني الحديث في أوقات متقاربة وبفضل عوامل اقتصادية متقاربة وبوجود أنظمة حكم متقاربة وهجرة جاليات عربية وإسلامية وآسيوية متقاربة أيضاً. وتتشابه في حالات مثل هذه، تجارب الإنسان الزائر، الوافد إلى القطر الواحد لحضور مؤتمر أو للقيام بمهمة ثقافية أو سياسية، بعيداً عن مقصد الربح والتجارة والأعمال الحرة. لذلك سأقدم في ختام هذا الفصل ذكريات بعض ما حصل لي في زيارات لبعض هذه الأقطار. وتراوحت تواريخ هذه الزيارات بين ١٩٧١ و ١٩٨٥. وقد شملت كلاً من الكويت والإمارات وقطر، إلى جانب المملكة العربية السعودية. ويبلغ مجموع الزيارات عشراً. لكن أيامها كلها معاً لا تكاد تصل إلى ثمانين يوماً ـ إضافة إلى زيارات شهرية روتينية لدولة الكويت ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ تجاوز عددها العشر امتد كل منها أسبوعاً كاملاً.

كان القصد من التردد الروتيني على **الكويت** لعام كامل هو تأسيس مركز للتوثيق في جريدة «القبس». وهي أكبر صحف الكويت اليومية، وأقربها إلى أن تكون جريدة دولة الكويت كما هو حال «الأهرام» في مصر و«التايمز» في بريطانيا. وكانت طموحات الجريدة كبيرة، خاصة في عهد رئيس تحريرها اللبناني عبد الرؤوف الشحوري. فابتاعت لنفسها مطابع حديثة، وبنت عمارة ضخمة، وعينت موفدين ومراسلين في دول كثيرة. وتضمن العدد الواحد من الجريدة عدة أبواب لتكسب الجريدة رضى جميع القراء على اختلاف أعمارهم ومهنهم وأذواقهم وهواياتهم. واحتاجت بالتالي إلى مركز للتوثيق يزود المحررين والأقسام المختلفة بما يحتاجون له من معلومات ومصادر ووثائق وبيانات وإحصاءات وصور وخرائط.

قبلت التكليف على أساس زيارات شهرية يستمر كل منها أسبوعاً واحداً فقط. وكنت أقيم في فندق الشيراتون الذي يملك أصحاب «القبس» حوالى نصف أسهمه. واكتشفت بعد بدء العمل الاستشاري بوقت قصير أنه لم تكن لأصحاب الجريدة فكرة واضحة عن عمل مركز مثل هذا ولا عن متطلباته البشرية والمالية. ولذلك أسهم المركز في تزويد المحررين بحاجتهم من المعلومات لكنه لم يفعل أكثر من ذلك. لم يستطع أن يحقق طموحات الجريدة وطموحاتي أنا، بل بقي مجرد مركز معلومات داخلي.

لفت نظري عند دخولي مكتبي في الجريدة وجود غرفة كبيرة معزولة عن باقي المبنى

بستائر سوداء. وبقيت أياماً أجهل سر هذه الغرفة التي لا يخترقها نور الشمس ولا نظرات من هم خارج جدرانها السميكة. ثم اكتشفت أنها غرفة «الحريم» - غرفة الزميلات المحررات والباحثات والكاتبات في الجريدة. وزاد في استغرابي لهذا الفصل غير المنطقي ما تحمله ذاكرتي من مشاهد بعض الفتيات الخليجيات المقيمات في كمبردج أيام الدراسة في مطلع الستينيات وهن يقدن سياراتهن ويتجولن فيها من مكان إلى آخر من المدينة بمنتهى الحرية، كما كن يختلطن مع زملائهن في الدراسة في الأماكن العامة والصفوف وقاعات المحاضرات وفي الحدائق والمتنزهات والمطاعم والمقاهي بعفوية وبثقة وبمستوى عال من حسن التصرف. والواقع أني كنت ألتقي بعض الزوجات والبنات في بيوت الكثيرين من الكويتيين ممن كنت أزورهم أو يدعونني إلى بيوتهم في زياراتي المتكررة، وكان يلفت نظري ثقافتهن ومعلوماتهن وتحليلاتهن للأمور الراهنة السياسية والثقافية التي تعطي المرء صورة ممتازة عن المستويات الرفيعة التي حققتها الكويتيات.

كانت زوجتي ترافقني في بعض الزيارات إلى الكويت، خاصة حينما أقام فيها صديقان عملا معي في مركز الأبحاث، هاني فارس وأسعد عبد الرحمن، اللذان كانا دليلين ممتازين لها ولي للكويت في السبعينيات.

حصلت الزيارة الأولى للخليج في مطلع العام ١٩٧١، للمشاركة في المؤتمر العالمي الأول للاتحاد العام لطلاب فلسطين. وقد دُعي إلى المؤتمر العشرات من الشخصيات السياسية والإعلامية والفكرية والفنية من غير الفلسطينيين ومن غير العرب. وكان مؤتمراً ناجحاً. وخرج المؤتمرون (وخاصة من الأجانب) بانطباع جيد. لكن حدث خلال المؤتمر أن وقف رئيسه ينعى إلى الحضور أحد قادة الثورة الفلسطينية، قيس السامرائي (العراقي المعروف بـ«أبو ليلى») الذي «استشهد من جراء تعذيب المخابرات الأردنية». وأرسل المؤتمرون برقيات وبيانات احتجاج شديدة اللهجة، ليتبين فيما بعد أن الرجل حي. وهو ما زال حياً يرزق حتى كتابة هذه السطور، وقد أصبح من كبار مسؤولي الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين في الأرض المحتلة!

كان لعدد من المشاركين، خاصة من الأجانب، ملاحظة سلبية على البذخ في المآدب، بالنسبة إلى أن الداعين للمؤتمر، وموضوعه، إنما هم يمثلون شعباً مشرداً وقضية محرومين. والواقع أن هذه الملاحظة توجه إلى جميع الندوات والاجتماعات الفلسطينية والعربية،

التي حضرتها في أقطار الخليج العربي وليس في ندوة واحدة في قطر واحد. وكلما شاركت في إحدى هذه الندوات سمعت ملاحظات قاسية على المصاريف الزائدة، إذ لا يجوز أن تكون كميات الأطعمة الزائدة على الموائد بعد انتهاء الوجبة تكفي لإطعام أهل مخيم بكامله. قال لي اثنان من المشاركين في ندوة الكويت، وقد تعرفت إليهما آنذاك ثم تكررت بيننا اللقاءات والمراسلات في مناسبات أخرى حتى منتصف الثمانينيات (وهما الممثلة البريطانية فينسا ردغريف وزعيم جناح الشباب في حزب الأحرار البريطاني آنذاك بيتر هيلر) إن كل ما تكسبه القضية من دعم في مؤتمر تخسره بمجرد الدعوة إلى مأدبة غداء واحدة. وقد تذكرت هذا الكلام بعد سنوات قليلة، حينما شاركت في مؤتمر بكراتشي ورأيت الفقر المدقع لأنتقل بعد أيام إلى جولة في أقطار الخليج وأصدم من كميات الطعام التي تزيد كثيراً عن استهلاك المدعوين. وعلى أي حال لن أنسى بعض ما شاهدت في **كراتشي**: المئات من الرجال والنساء والأطفال يفترشون أرض المطار في كل ليلة ممن لا مأوى لهم في المدينة. وعشرات النساء يغسلن غسيلهن المنزلي على ضفة نهر بجوار المدينة لأن لا مياه تصل إلى بيوتهن. وفي حديقة الحيوان، يحزن المرء لمنظر ملك الغابة ضامر الجسد وعلامات الجوع على وجهه وحجمه يتضاءل ليصبح أصغر من نصف حجم الأسد في أماكن أخرى.

ولن أنسى المأدبة التي أقامها على شرفي الشيخ زايد آل نهيان رئيس الإمارات العربية المتحدة، عند زيارة أبو ظبي ١٩٧٥. كرّمني الشيخ فدعا حوالى المئة من كبار الإمارة والدولة ومن ضيوفهما. واسترعى انتباهي حرص الشيخ زايد على وضع شرائح من البطيخ في الطبق أمامي وانتظاره لسماع رأيي به. وقد اكتشفت فيما بعد أنه يشرف بنفسه على زراعة البطيخ في مزارع يملكها في بلدة العين. ولم أكن أتوقع أن تنافس الإمارات بطيخ لبنان وسورية والأردن ومصر طعماً وحجماً وحلاوة. ولا بد أن أكرر ما ذكرته في مكان آخر أن الشيخ زايد آل نهيان بادر عند سماعه خبر الاعتداء «الإسرائيلي» عليّ ١٩٧٢ بتمويل ذهابي إلى لندن للتطبيب برفقة زوجتي وشقيقي منير (الطبيب الذي كان يعتني بي في بيروت). والواقع أن الوزير الشيخ أحمد خليفة السويدي، الذي كنت قد عرفته منذ اجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام العربي في إطار جامعة الدول العربية في القاهرة منذ ١٩٧٠ كان له فضل كبير في اطلاع الأمير على وضعي وضرورة معالجتي بعد أن تلكأت منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك، فبادر الأمير إلى تغطية نفقات أول رحلة، ثم فعل الشيء نفسه الرئيس السوري حافظ الأسد فغطى

نفقات التطبيب في الرحلة الثانية بعد عام.

الحادثة الأكثر طرافة التي حصلت لي ولزوجتي في الخليج إنما كانت في **إمارة دبي** في أواسط العام ١٩٧١. كان الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي قد دعا سبعين شخصية عربية ودولية لحضور افتتاح مطار دبي الجديد (الجديد آنذاك). وكنت الفلسطيني الوحيد المدعو (وبرفقتي زوجتي). وفي قاعة الاستقبال في المطار أخذ رجال التشريفات يوزعون المدعوين على الفنادق الكبرى: مندوب الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الوزير فلان والوزير فلان... كل واحد إلى فندق معين. أما أنا فطلب مني أن أنتظر ريثما ينتهي المستقبلون من توزيع الضيوف. وكان رجل التشريفات المولج بي من آل الصايغ من كبار موظفي الإمارة. قال: «أما أنت فلن نرسلك إلى الفندق. ستنزل في بيت مهدي». ولم أكن أعرف مهدي ولا من هو. ولم أسأل عنه. بل اكتفيت، بلهجة عاتبة، بطلب إرسالي إلى فندق مثل زملائي. وأصرّ علي أن يأخذني إلى «بيت مهدي». وظننت أنه أحد الفلسطينيين المقيمين في الإمارة التي تعج بالفلسطينيين الوافدين. وبقيت مصراً من جهتي على أن أذهب وزوجتي إلى الفندق «حتى ولو كان على حسابي الخاص». فانتفض وقال: حسناً. سآخذكما إلى الفندق ولكن بعد السلام على مهدي الذي ظهر أنه كان يشارك في الاستقبال. وقال الصايغ لمهدي: الدكتور يفضل الفندق على النزول ببيتك. وحاولت أن أتذرع بحجج واهية حتى لا يبدو في رفضي قلة ذوق. وأخذونا إلى الفندق. وفي الغرفة تناولت زوجتي كتيباً إعلامياً عن دبي لتجد على الصفحة الأولى صورة مهدي الذي رفضنا ضيافته. إنه مهدي التاجر رئيس وزراء دبي، وأحد أغنى أغنياء العالم، وصاحب قصر أسطوري في دبي. ومع أني اعتذرت للشيخ مهدي فيما بعد عشرات المرات عن سوء تصرفي فقد ظل على شيء من العتب والتأثر. أما الرابح الوحيد من خطئي فكان الأستاذ غسان تويني صاحب «النهار»، إذ كان يومها سفير النوايا الحسنة لليونيسف في العالم العربي، فأخذ مكاني في بيت مهدي وتمتع بجمال القصر الذي يحتوي على أكبر مجموعة سجاد في العالم (كما قيل لنا) والذي تضم أرضه بركة ماء فيها أنواع من الأسماك النادرة يراها الضيف من غرف من زجاج تحت الأرض. وهكذا خسرت فرصة الاستمتاع بالإقامة في قصر سحري. ولما عين التاجر سفيراً لدولة الإمارات في لندن اجتمعت به أكثر من مرة. ولا أظن أنه نسي الحادث مثلما لم أنسه أنا.

دعيت ذات يوم لزيارة عاصمة إحدى دول شبه الجزيرة العربية، وكنت آنذاك مديراً عاماً لمركز الأبحاث. ودعاني مدير مكتب منظمة التحرير هناك إلى حفل عشاء جمع إليه أكثر من مئة من الوجوه الفلسطينية في البلد. وبعد العشاء وقف المدير يلقي كلمة «ترحيب». وقد اختصر ترحيبه في دقيقة أو دقيقتين (ربما لا أستحق ولا أطمع بأكثر من ذلك) ليدخل موضوعاً طويلاً وعويصاً استغرق الكلام فيه ساعة كاملة. وهو هجوم لاذع ضد مركز الأبحاث، ومجلة «شؤون فلسطينية»، وضدي شخصياً. والتهمة أني سخّرت المركز ومجلته وباحثيه ونتاجه لمحاربة التقاليد والتراث ولخدمة الإلحاد والشيوعية... ولولا بعض الخجل لقال لخدمة الصهيونية أيضاً. دارت أمثلته التي قدمها للحضور حول نقطتين: يسارية بعض الباحثين والكتّاب وتأييدهم لحركات النضال في العالم (والموقف من كاسترو كان مثله المفضّل، كما استشهد بمقال عن استشهاد «غيفارا غزة» الذي سماه الملحد الشيوعي الكافر)، وإصرار المركز على التفريق بين اليهودية والصهيونية، وبالتالي اعتبار المعركة مع العدو معركة سياسية وعسكرية قومية وليست حرباً دينية.

ولم أجب بكلمة. اكتفيت في ختام الحفل بشكر المضيف على دعوته وخطابه وشكر الحضور على حسن استماعهم له.

وقبيل المغادرة عرض عليّ أن يأخذني إلى الأسواق (وهي تفتح هناك حتى منتصف الليل) لعلي أرغب في شراء هدية لزوجتي. ونصح بأن أشتري لها عقداً من اللؤلؤ المشهور بجودته في ذلك البلد، خاصة أنه يستطيع أن يحصل عليه بتخفيض كبير جداً في السعر «من أجل فلسطين». وذهبنا معاً. وتركت له أن يختار العقد لعدم خبرتي في أمر مثل هذا. ودفعت الثمن الباهظ المطلوب وخرجنا.

وفي بيروت لاحظت زوجتي أن لون حبّات اللؤلؤ سرعان ما تبدل وأن سطحها بدأ يتفسخ. وأخذته إلى جوهرجي صديق تتعامل معه ليخبرها أن اللؤلؤ مزيف وأن لا قيمة له.

وبعد أكثر من عشر سنوات التقيت صاحبنا، مدير مكتب المنظمة، في تونس. وذكّرني بالعقد وسألني عن رأي زوجتي به، فقلت: لقد أعجبها بقدر ما أعجبني خطابكم «الترحيبي» بي تلك الليلة «من أجل فلسطين».

سأختم الفصل بحادثة حصلت في أحد أقطار الخليج ولن أحدد القطر. حصلت على موعد لزيارة القطر ومقابلة رئيسه وأنا في بيروت. وذهبت في الوقت المحدد ليقول لي المسؤول في القصر إن مضيفي لن يقابلني في الموعد المعطى إليّ سابقاً «لأنه دخل هذا الصباح لعند الحريم». وسألت: متى سيكون الموعد إذن؟ قال: لا نعرف. سنتصل بكم عند خروجه. وفهمت فيما بعد أنه يتردد على قصر الحريم بين الحين والآخر كإجازة من متاعب العمل كلما أرهقته المقابلات والاستقبالات وتصريف شؤون البلد. والواقع أن تلك «الإجازة» عند الحريم لم تطل. واستقبلني هاشاً باشاً بعد يومين أو ثلاثة فقط.

(*)

بين ١٩٥٩، حينما سافرت لأول مرة خارج الوطن العربي، و٢٠٠١ حينما أقعدني المرض عن السفر بعيداً عن بيروت، أربعون سنة جلت خلالها في حوالى عشرين دولة أجنبية، معظمها في أوروبا وقليلها في آسيا وأميركا. وكان معظمها جولات عمل، مؤتمرات واجتماعات ولقاءات ثقافية وسياسية، وبعضها تطبيباً وسياحة. وتراوحت مدد زيارة البلد الواحد بين أسبوع وشهر. وتراوحت الزيارات إلى البلد الواحد بين مرة وبين حوالى ثلاثين مرة كما في حال بريطانيا ذات حصة الأسد.

وكما قلت آنفاً، هذا كتاب ذكريات وليس كتاب مشاهدات وانطباعات سياحية. لذلك سأحاول الاختصار، بوضع عناوين وإشارات لما اختزنته الذاكرة من المشاهدات والانطباعات وانعكاساتها في رؤية الإنسان العربي لما حوله خارج حدود وطنه من أنظمة وعادات وأساليب حياة وطرق تعامل وطبيعة وعمران.

وإذا كنت لا أكتم رغبة دائمة في زيارة بريطانيا، فلا أكتم تدني الرغبة في زيارة **فرنسا**. ولا شك أن لعامل جهل اللغة الفرنسية، وتعقد الفرنسيين الأحمق من تكلم الزائر باللغة الإنجليزية دوراً كبيراً في حصر زياراتي لفرنسا بأيام قليلة، وقليلة جداً أحياناً. ومع أني زرت باريس أكثر من عشر مرات، لكنها كانت في معظمها «مرور طريق» إلى لندن أو من لندن!

لا أنكر جمال باريس وحدائقها بنوع خاص، ذلك الجمال المغناج واللعوب الذي يستولي على الناظر لكنه لا يمكث في النفس طويلاً. وليعذرني على هذا القول أبناء

«الأم الحنون» في لبنان (ولا أدري كم بقي منهم اليوم بعد أن كادت الولايات المتحدة تستولي على هذا اللقب أو تشتريه).

جرى الكثير من زيارات باريس في شهر آب/أغسطس، متعمداً، لأنه الشهر الذي يخرج الفرنسيون فيه من عاصمتهم. ومن هنا كنت ألتقي سياح العالم المأخوذين بباريس بدل أن ألتقي الفرنسيين الذين لا أفهمهم ولا يريدون أن يفهموني. ومثل السياح الآخرين كنت أقطع وزوجتي الشانزليزه ذهاباً وإياباً (أيام الشباب) مع استراحات قصيرة في مقاهي الشارع العريض نستعرض الناس ويستعرضوننا صامتين.

قبل أن أنهي حديثي الخاطف عن باريس أروي ما حصل لي ذات يوم، وكنت مررت بها لحضور اجتماع ثقافي في العام ١٩٦٧. وعلمت أن اعتداء قد حصل في بيروت استهدف زميلي في منظمة التحرير، مدير مكتبها شفيق الحوت. فقررت العودة فوراً. وذهبت إلى مكتب شركة الإيرفرانس لأحجز لنفسي مقعداً على أول طائرة. فأجرى الموظف المعاملة ثم أخذ جواز السفر. وحينما لاحظ أني من مواليد طبريا رمى الجواز في وجهي وألغى بطاقة الحجز وقال: لا مكان لك في طائراتنا. فقلت له فوراً: الخطأ خطئي أنا وليس خطأك أنت. كان عليّ أن لا أتوجه إليكم. فكل طائرات العالم أحسن من طائراتكم. وتوجهت إلى المكتب المجاور مباشرة، وهو مكتب طيران الشرق الأوسط (وكلاهما في مبنى واحد خلف دار الأوبرا) وأبلغت الموظف هناك ماذا حصل لي. فلم يستغرب وقال إن مسافرين عرباً كثيرين شكوا من معاملة هذا الموظف لأنهم من أصل فلسطيني.

ويسمون **بروكسل** باريس الصغيرة. ولولا مساعدة صديق فلسطيني أقام في بلجيكا منذ عقود لما أتيح لي أن أجول في البلاد لأكتشف أن السمعة للعاصمة بينما الريف أجمل. ولم أجد البلجيكيين في لطف جيرانهم الهولنديين ولا في انفتاحهم على الغريب، دون أن تبدو عليهم عنجهية الفرنسيين.

هولندا بلد سياحي بامتياز. السمعة لسويسرا. لكن هولندا ليست أقل قدرة على جذب السائح وإرغامه على قضاء أيام أكثر مما كان ينوي. وهولندا أكثر من أمستردام. هي أيضاً لاهاي وروتردام وغيرهما من المدن التي لكل منها طابعها المميز.

قنوات أمستردام مؤسسة سياحية قائمة بذاتها مثلما هي طريق نقل رئيسية في المدينة. والعلاقة بين الهولندي والأرض والماء علاقة تاريخية. إنه منذ قرون يحفر الأرض ليحولها إلى بحيرات وأنهار وقنوات، ويردم البحر والنهر ليحولهما إلى أرض للزراعة وبناء المساكن. وحينما أراد هتلر أن ينتقم من عصيان هولندا غمرها بالماء حتى تتوقف عن هوايتها التقليدية. وربما كان حب الماء هذا هو الذي شجع هولنديي القرنين السابع عشر والثامن عشر على الانخراط في هوس الاستعمار مع البريطانيين والفرنسيين، مع فارق ضعف هولندا بالنسبة إلى قدرات دول استعمار تلك العصور.

والهولندي لطيف ووديع بشكل لافت للنظر. ومع أن تجربة زائر مع فرد مواطن في بلد لا تؤخذ مقياساً يعمم على كل مواطني البلد، سأروي قصتي مع صاحب مكتبة وضع لوحة على جدار الغرفة أعجبتني. إنها تمثل المسيح مصلوباً ومربوطاً بحبال الحضارة الحديثة في عالمنا المعاصر. وأعجبتني معاني اللوحة. وطلبت شراءها. فقال إنها ليست للبيع. وتبادلنا الأحاديث والعناوين. وحينما عدت إلى بيروت بعد أسابيع وجدت اللوحة بانتظاري مع رسالة رقيقة يعتذر مني لأنه رفض بيعها مع أنه شاهد إعجابي بها. وظهر أنه هو الفنان الذي رسمها. وقد أرسلها هدية. ولا تزال اللوحة تتصدر جداراً في منزلي منذ ثلاثين سنة.

ولكل مدينة هولندية بريقها الخاص بها. فروتردام، التي سقطت ضحية الحرب العالمية الثانية وتهدمت على بكرة أبيها، هي اليوم أفضل تعبير عن المدينة الحديثة بأسلوب البناء وتخطيط الشوارع ونمط العمران. لا يشبهها في ذلك إلا شارع فكتوريا في لندن الذي جدد شبابه بعد الحرب، وكذلك مدينة كوفنتري البريطانية الداخلية.

أما لاهاي، التي يحسبها الكثيرون مدينة سويسرية بسبب وجود محكمة العدل الدولية فيها، فهي تعبر عن رصانة المدينة وعن الذوق الهولندي في العمارة البسيطة ولكن العريقة. وهي من أهدأ المدن وأقلها ازدحاماً. ويغلب على سكانها والمقيمين فيها الرصانة والجدية.

وتشترك **الدانمرك** مع هولندا في الحجم الصغير والأثر الكبير في العالم، بجنوح أبنائها وسياستها الخارجية والدولية نحو المشاركة المسالمة في شؤون العالم بعد أن نالت نصيبها

الاستعماري في القرون الماضية. لكني أجد في الهولنديين طيبة ومرحاً وسلاسة في الحياة والمعشر أكثر من الدانمركيين الذين نالهم من الصقيع الوافد من القطب الشمالي برودة أقرب إلى برودة الإنجليز. ومما يجمع بين الهولنديين والدانمركيين معاداة اللغة الألمانية بتأثير الاحتلال النازي لبلادهم ١٩٤٠ ـ ١٩٤٥. أخطأ موزع منشورات مركز الأبحاث مرة وأرسل مجموعة من الكتب باللغة الألمانية إلى هذين البلدين فاتصل بنا الكثيرون محتجين ومطالبين بسحب الكتب، الأمر الذي اضطرنا إلى ترجمة بعض الكتيبات الإعلامية إلى كل من الدانمركية والهولندية وتوزيعها هناك.

أجمل ما في كوبنهاغن أن البحر يصل إلى وسط المدينة. فالمدن الساحلية تجاور البحار عادة. أما في العاصمة الدانمركية فإن البحر يقتحم وسطها ويقطع شوارعها. وتسير السيارة بمحاذاة السفينة. أما حدائق التيفولي التي يعتز بها الدانمركيون كمقصد عالمي للسياحة فإن المتنزه يثير فضول السائح دون أن يترك فيه أثراً كبيراً. وكوبنهاغن رائدة شوارع المشاة التجارية الطويلة والحافلة بالمحال التي تمنع دخول السيارات إليها. وهي فكرة ممتازة لم تجرؤ عاصمة عربية واحدة بعد على الأخذ بها على نطاق واسع وبشكل دائم.

كانت الدانمرك **والسويد** دولة واحدة في حقب طويلة من التاريخ. لذلك يرتبط الشعبان بعرى اجتماعية وثقافية وسياحية وتجارية قوية. وتتشابه لغتاهما إلى درجة أنك تظن أنها لغة واحدة. كما يتشابه الشعبان في درجة الرقي وفي المسالمة، الأمر الذي يعكس نفسه في السياسة الخارجية للبلدين. وليس مصادفة أن يكون أفضل الأمناء العامين للأمم المتحدة وكبار مساعديهم من هذين البلدين. وقد حظيت بالتعرف إلى الرئيس السابق للحكومة السويدية، بالمه، الذي اغتيل في ظروف غامضة، في مؤتمر عقد في واشنطن حول الصراع العربي ـ «الإسرائيلي» في العام ١٩٨٧، وكنت أحد مقرري المؤتمر، وكان هو نجم الاجتماعات والمناقشات.

أكثر ما شدني إلى استوكهولم، وإلى غيرها من المدن السويدية التي زرتها، هو التجدد الكامل في هندسة بناء الكنائس. والسويد بلد إنجيلي. ومثلما خرج الإنجيليون منذ القرن السادس عشر على قيود التقاليد الكنسية الجامدة والمهترئة، خرج إنجيليو السويد في القرن العشرين على تقاليد العمارة الكنسية في شكليها الخارجي والداخلي. وبالتالي فإن

كنائس السويد، وخاصة استوكهولم، نقيض الكنائس المسيحية في أوروبا حيث تعرف أن المبنى هو كنيسة على بعد أميال بينما تدخل الكنيسة السويدية وأنت لا ترى بعد الرموز والمعالم المألوفة. وليس للصليب فيها سيطرته ووجوده كما في كنائس العالم. وبالطبع، وباعتبارها إنجيلية، لا تجد في الكنائس السويدية تماثيل وأنصبة للمسيح أو لأمه أو لتلاميذه ورسله.

أعرف من المدن **الألمانية**، فرانكفورت وهامبورغ وميونخ وبون وكولون. وبالطبع قامت المدن الألمانية من تحت أنقاض دمار الحرب العالمية الثانية وغارات «الحلفاء» الوحشية التي لم ترحم السكان والمدنيين مثلما لم يرحم هتلر أهالي الدول التي اجتاحها جيشه أو أغارت عليها طائراته.

كنت أتمنى لو أن حكومات الدول تختار لنفسها عواصم في وداعة بون وهدوئها وبساطتها. لكن ألمانيا سرعان ما خيبت أملي وأعادت مقر الحكم إلى برلين. وحينما تكون العاصمة مثل بون تضمن سقوط الحواجز بين الحكم والشعب، وتربط المواطن بصاحب القرار برباط عفوي يردم الهوة ويجعل المواطن شريكاً في حكومته، وهو ما يصبو إليه أي نظام ديموقراطي صحيح. وأكثر ما يفسد الحكم اختباؤه وراء مظاهر الأبهة والجلال. ولم تكن بون أكثر من قرية صغيرة. حتى إنني وزوجتي بحثنا طويلاً في يوم أحد عن مطعم نتناول فيه طعام الغداء، إلى أن أشفق علينا أحد أصحاب المطاعم الجانبية الصغيرة وفتح لنا مطعمه خصيصاً لأننا «أغراب ولا يجوز أن نجوع» كما قال مازحاً.

ما لا تجده في بون الضيعة تجده في كولون المدينة: من أفخم الفنادق إلى أفخم المتاجر إلى أفخم المسارح والمعارض والمكتبات ودور العلم. وكولون حديثة مثل سائر المدن الألمانية التي بعثت بعد الحرب. وهي مدينة عمل وجد، وساعات الراحة ومعالمها قليلة، تماماً مثل فرانكفورت وهامبورغ، وإن كانتا أكثر ارتباطاً من كولون بعالم المال والصيرفة والمصارف. ومن هنا فإن الطابع اليهودي غالب على المدينتين وعلى سير الأعمال فيهما. ولولا وقار بعض المعالم التاريخية من القرون الوسطى لكانتا مدينتين مخصصتين للأعمال التجارية وليستا للسياحة. هذا إلى جانب انعقاد الكثير من الندوات والمؤتمرات الثقافية والفنية فيهما لضخ بعض الحياة الطرية في عالم المال الجاف.

والنمسا هي ڤيينا عند السائح السريع، علماً ان في النمسا من المدن والقرى والمنتجعات والغابات ما يؤهل البلاد لتكون كعبة للباحثين عن جمال الطبيعة البريء في إطار محكم من النظام والخدمات والانضباط والكرم واللطف.

جمال ڤيينا أنها متحف مفتوح للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهما زمان الإمبراطورية، القصور والكنائس والشوارع والمقاهي والأروقة. تعيش في القرن الحادي والعشرين في ظلال الماضي ولا تملّ. حتى المقهى المليء بالحركة يحملك إلى ماض بعيد، بمشروباته وحلوياته وأزياء خدمه وطاولاته وكراسيه، وبموسيقاه التي تجعل من ڤيينا عاصمة الموسيقى في أوروبا منذ أكثر من قرنين. حتى البغايا اللواتي يتجولن في شارع القديس بولس التجاري الفخم والعريق لاصطياد الزبائن تخال الواحدة منهن وهي تقطع الشارع وراء زبون إحدى أميرات آل هابسبورغ بعثت حية بلباسها وزينتها ومجوهراتها!

وعلى الذي يريد فعلاً أن يقطف ثمار رحلته السياحية في النمسا أن يضيف إلى أسبوعه الأول في العاصمة أسابيع يذهب فيها إلى الجبال والغابات المجاورة. هناك يعثر على نمسا الحلم التي تضاهي حلم ڤيينا جمالاً طبيعياً أخاذاً.

وتجاور بعض المناطق النمساوية مناطق تشيكوسلوفاكيا. والتنقل بين البلدين سهل وسريع، وخاصة لمن يرغب في الذهاب إلى مصحات التطبيب وينابيع المياه المعدنية الشهيرة في تشيكوسلوفاكيا، التي أصبح اسمها الآن بلاد تشيكيا بعد تقسيم الدولة إلى دولتين.

لي ولزوجتي تجربة مرة في تشيكوسلوفاكيا تختلف عن تجاربي الطويلة في القارة الأوروبية كلها. فقد زرنا **براغ** في أعقاب حرب حزيران/يونيو (١٩٦٧) كمحاولة للتخفيف من الآثار النفسية السلبية لنتائج تلك الحرب. وكانت المرة الأولى والوحيدة التي نزور فيها بلداً شيوعياً. وكنت قبل الوصول إلى براغ أسمع عن صعوبة الحياة في الدول الشيوعية. لكن ما شاهدته واختبرته كان أسوأ من أسوأ دعاية رأسمالية ضد الشيوعية. لم يشفع لي، بادئ ذي بدء، أني قمت مسبقاً بحجز غرفة في أفخم فندق (إنتركونتيننتال، المجاور للحديقة العامة الرئيسية). قال موظف الاستقبال: لا يوجد مكان خال. وظل يردد ذلك بعبوس في الوجه إلى أن طلب أن يرى جواز سفري ثانية. وتذكرت ما قاله لي وكيل السفر في بيروت من قبل: إن ورقة الدولارات الخمسة الخضراء تفتح كل باب مغلق

بسهولة. ووضعت الورقة في جواز السفر ويدي ترتجف. كانت أول مرة أرشو فيها إنساناً منذ أن فعلت ذلك وأنا طالب على حدود لبنان ـ فلسطين عام ١٩٤٨ حينما اكتشفت وشقيقي منير أن سمة دخولنا إلى لبنان قد انتهى مفعولها. ونجحت في محاولتي. وأصبح في الفندق غرفة شاغرة. وكان الأمر يتجدد صباح كل يوم.

لم تكن تلك المشكلة هي الوحيدة خلال الإقامة في براغ. فموظف شركة الطيران هو الآخر لم يجد أثراً لحجز مقعدين لي ولزوجتي إلى روما فبيروت مع أني كنت أحمل ما يثبت حصول الحجز وتأكيده منذ أسبوعين. وكان لا بد للعملة الخضراء أن تفعل فعلها. وقررت بلحظة غضب أن نقطع الإجازة ونغادر براغ وتشيكوسلوفاكيا كلها ولا نكمل إجازتنا التي كنا في أشد الحاجة إليها.

(الشيء بالشيء يذكر. بعد عمليتي الرشوة في الناقورة ١٩٤٨ وفي براغ ١٩٦٧ اقترفت «جريمة» الرشوة مرة ثالثة، هي الأخيرة، في لبنان، في العام ١٩٨١. كنت أحرر «شؤون عربية» في تونس وأطبعها في لبنان. وفجأة امتنع مسؤولو المطار عن شحن عدد جديد من المجلة للتوزيع خارج لبنان بحجة أن لا إذن بالتوزيع لدى المجلة. وقال لي صديق خبير بطريقة تصريف المعاملات الرسمية: إن فلاناً يهوى جمع السبحات بشرط أن تكون خيوطها مذهبة. فاشتريت سبحة مذهبة وذهبت إليه وطلبت الإذن بالشحن. ورفض بأعذار غير منطقية. وأخرجت السبحة من جيبي وأخذت ألعب بها ثم وضعتها على المكتب في مكان قريب من متناول يده. فأخذها وكأنه يستعيرها للحظات. وأبدى إعجابه بها. «فرجوته» أن يقبلها هدية مني. وتنازل وقبلها بعد تمنّع مفتعل. ونادى مساعده وأشار عليه بأن يسمح للمجلة بالخروج من لبنان في المستقبل لأن لا سبب يحول دون ذلك! يحتل صاحبنا الآن منصباً رفيعاً في إحدى الهيئات الأهلية، ورشح نفسه لمنصب سياسي رفيع جداً).

أظلم براغ إذا زعمت أن السعادة التي حرمتها خلال إقامتي القصيرة فيها لن ينعم بها زائر المدينة. وعلى العكس، فبراغ من أجمل مدن أوروبا. ومشاهدة قصورها وقلاعها وكنائسها التاريخية تشكل عنصراً أساسياً في ثقافة السياحة التاريخية والفنية في العالم المتقدم. وهذه المشاهد، إلى جانب المياه المعدنية والمصحات والمنتجعات والحفلات والمهرجانات الموسيقية وصناعة الكرستال، كلها معالم ومواقع تجعل تشيكوسلوفاكيا

تستحق زيارات أخرى، حتى لو خابت الزيارة الأولى.

تعلمنا منذ الصغر قولين شائعين عن **روما**: كل الطرق تؤدي إلى روما، وإذا كنت في روما إفعل ما يفعله أهل روما. وأستطيع أن أبرهن على صحة المثل الأول، بينما أعجز عن تطبيق المثل الثاني.

موقع روما الوسطي بين الوطن العربي وشمال أوروبا أو بين شرق أوروبا وغربها، يسهّل على المرء المرور بها في جولاته الأوروبية أو بين المشرق وأوروبا. ومع أني لا أستطيع أن أحصي كم مرة زرت روما فلا شك أن الزيارات تجاوزت العشر، منها ما كان للإقامة أسبوعاً أو أكثر ومنها ما كان مروراً عابراً لأيام معدودة. فالمدينة تشد المرء إليها ولا تسمح له بمغادرتها بسهولة. ولعل أبرز ما في المدينة، وخاصة بالنسبة إلى دارس للتاريخ مثلي، أنك تعيش مع التاريخ وفي قلب التاريخ ولا تكون مجرد مشاهد من بعيد. فالساحة التي تقف فيها في القرن الحادي والعشرين قتل فيها يوليوس قيصر قبل ألفي سنة. والشرفة التي خطب موسوليني من فوقها وقف عليها حاكم إيطالي آخر قبله بألفي سنة أيضاً. والشارع الذي مشاه بطرس تلميذ المسيح يمشيه اليوم «خليفته» المئة والثامن والستون. أي أن روما لا تدرّس التاريخ ولا تحافظ عليه ولا تختزله في الكتب بل هي تضعك في صفحاته وأحداثه ومبانيه وشوارعه وناسه وجماهيره وقادته. إن المسافة بين سيارة المرسيدس المصنوعة سنة ٢٠٠٠ والأثر القائم منذ ٢٣٠٠ سنة لا تتعدى متراً واحداً.

روما، برأيي، أجمل مدن إيطاليا، لكنها ليست الجميلة وحدها ـ من جنوا إلى نابولي إلى البندقية إلى غيرها من المدن الرائعة بطبيعتها وآثارها ومسارحها ومتاجرها وحدائقها. فقط ميلانو لم تستطع ماريا كالاس في عز تألقها في دار الأوبرا أن تحوّلها إلى مستوى زميلاتها في الجمال، وإن حوّلتها إلى عاصمة للغناء الأوبرالي وللأناقة النسائية.

أما أن يفعل المرء ما يفعله الرومانيون فأمر صعب عجزت عنه. فهم يمتازون بموهبتين: المرح الدائم والصراخ العالي. وحتى في أحلك أيام الحكم الفاشي كان الإيطالي لا يكفّ عن رواية النكات بلهجته الجميلة وكلامه المتدفق. وأنا، في الحقيقة، أطرب لسماع الإيطاليين يتكلمون دون أن أفهم ما يقولون، وكأني أستمع إلى أغنية عاطفية رقيقة.

زرت إيطاليا مراراً وتجولت بين مدنها كثيراً. وكنت في كل مرة أشعر وكأني أتعرف إلى هذا البلد لأول مرة. وأبدأ بحبه ومعاشرته وكأن لا تجارب سابقة لي معه. وستظل الطرق كلها تؤدي إلى روما، كما ستظل مياه النيل تدعوك لشربها، مثلما يظل نهرا التايمز والكام يجبرانك على التوجه إليهما كلما شعرت بملل أو إحباط.

وبلد الجمال المقنن والمنظم والمهذب هو **سويسرا**. صحيح أن الطبيعة جميلة جداً، ولكنه جمال تعثر عليه في بقاع أخرى كثيرة من العالم. وليست جبالها المكللة بالثلوج ووديانها السحيقة التي تتدفق فيها المياه وحدائقها الغنّاء هي نسيج وحدها في عالم الطبيعة. لكن ما يميز سويسرا، أرضاً وشعباً ومجتمعاً، هو الحرص البشري الشديد إلى حد المغالاة أحياناً، على الحفاظ على الجمال الطبيعي وعلى رعايته والتفنن في تنظيمه واستغلاله (وتصنيعه إذا جاز التعبير) ليكسب إعجاب المشاهدين. ومن شدة حرص السويسري على تصنيع الجمال وتطبيعه وتطويعه لخدمة الزائر ينسى أحياناً أن نبعاً صافياً رقراقاً قد يكون أجمل من نافورة تقذف ما في جوفها من ماء إلى علو يزيد على مئة متر مثلاً. وينسى أن صناعة ساعة تتحرك بدقة بدون تسبيق أو تأخير ثانية واحدة مدة مئة عام ليست أمهر من إدارة فندق سويسري صغير في مدينة صوفر يجعل من ينزل فيه مرة يحرص أن ينزل فيه عشرات المرات. وعلى السويسري الحاذق جداً في التحكم بالقدرات والإمكانات أن يكتفي في حدود المعقول والممكن ولا يحاول صناعة المعجزات والغرائب التي تبتعد عن الواقع فتصبح خيالاً. وحتى الجمال يظل أنقى في عالم الواقع الباقي لأنه يتحول إذا تصنّع إلى أحلام زائلة.

ولعل أجمل منظر رأيته في حياتي كان في مدينة بيرن، عاصمة سويسرا: تطل من على شرفة فندق على بعد مئة متر من ساحة المدينة ومحطتها الرئيسية، على واد سحيق تغمره مياه نهر وعلى جوانبه متنزهات ومسابح ووراءه ومن فوق جوانبه الأخرى جبال شاهقة تتقاسم سطوحها الثلوج البيضاء والغابات الخضراء، وتحيط بها كلها سكك قطار جبلي ينتقل قافزاً بين قمة وأخرى على علو شاهق وكأنه يطير في الفضاء. في هذا المشهد يتدخل الإنسان في عمل الطبيعة. إنه لا يحوّلها ولا يبدلها ولا يفسدها وإنما يرتكز عليها ليخدمها في رسالتها في إسعاد الإنسان. إنه يكمّل عملها ويسهّله. هناك، على شرفة الفندق، رأيت بحيرة طبريا وجبل الشيخ وتلال شرق الأردن من ورائها شرقاً وشمالاً، ورأيت نهر الأردن يصب في رأسها ويخرج من عند ذنبها، ورأيت الشمس تشرق روعة

ولا تشرق نوراً عادياً. هناك شعرت فعلاً أني يتيم محروم من الاستمتاع بحضن طبريا.

(*)

اليونان هي البلد الأقرب إلى العرب. والقربى نفسية وثقافية وتاريخية وليست مجرد علاقة جغرافية. فمنذ ثلاثة آلاف سنة على الأقل، وأهل المشرق يتلاقون ويتعاملون مع الإغريق في علاقات واتصالات شتى، من تجارية إلى ثقافية إلى سياسية إلى دينية إلى اجتماعية. كان معظمها علاقات إيجابية والقليل منها كان سلبياً. وحتى في الحروب والغزوات والمصادمات، كانت الآثار الإيجابية هي التي تترك بصماتها على تاريخ كل من المنطقتين والشعبين. ومن هجرات الفلسطيّين قبل المسيح بألف وثلاث مئة عام إلى الإسكندر وخلفائه ودولته الهلينية قبل المسيح بثلاث مئة عام، ومن الإمبراطورية الرومانية الشرقية إلى انتشار الكنائس الأرثوذكسية بين العرب المسيحيين في ألفي عام، ومن محطات التجارة والنقل الفينيقي على السواحل اليونانية قبل أكثر من ثلاثة آلاف عام حتى توطّن عشرات الآلاف من اليونانيين في مصر وفلسطين منذ أوائل القرن التاسع عشر، منذ تلك العلاقات بين بلادنا التي استعربت في القرن السابع واليونان، والشعبان أقرب ما يكونان إلى بعضهما بعضاً مما هما مع شعوب الأرض الأخرى، بالرغم من اختلافات عميقة في اللغة والآداب وفي المذاهب والأديان.

لا بد من هذا التقديم التاريخي لانطباعاتي عن اليونان التي تكررت زيارتها سنة بعد أخرى، ومعظمها لقضاء عطل الأعياد القصيرة نسبياً في مدى أربعين سنة. ولأنها إقامات غير طويلة، كان غالبها في العاصمة أثينا وضواحيها، وقلما ابتعدت فيها إلا في جولات سياحية لبعض المواقع الأثرية الإغريقية والمسيحية الأولى. فمن الممتع أن يزور الإنسان منابع الحضارة ومواقع ولادة المسرح والفكر البشري والإنساني الذي تدين له المذاهب والفلسفات والمفاهيم حتى يومنا الحاضر.

من ميزات أثينا احتفاظها بطابعها التقليدي وعدم خلع ثيابها سنة بعد أخرى كما تفعل بعض المدن التي تتصرف وكأنها تخجل من ماضيها وتحاول أن تبدو وكأنها حديثة العهد. فنظرة مدينة مثل أثينا إلى تاريخها العمراني هي النظرة الأصح: إنها تطوّع الاختراعات والاكتشافات ووسائل العيش الحديثة والمتطورة لخدمة الكيان الأصيل دون

رفض تبديلات أساسية وعملية في بنيانه وأشغاله.

وإذ كنت وزوجتي نحب الأماكن غير المزدحمة فكّرنا مرة بالذهاب إلى كورفو في خارج الموسم السياحي، أي في فصل الشتاء. فذهبنا لقضاء عطلة رأس السنة. ولم نتوقع أن نكون نحن الوحيدين تقريباً في الفندق وأن يكون الفندق هو الوحيد الذي يستقبل زواراً في ذلك الأسبوع من العام. ولمنع الملل ذهبنا نتمشى على الشاطئ بعيداً عن الفندق. ومرّ تاكسي. فطلبت منه أن يأخذنا إلى مكان آخر نستطيع أن نشرب فيه فنجاناً من الشاي. وإذا به يأخذنا إلى فندقنا قائلاً: إنه المكان الوحيد المفتوح في الجزيرة!

واتجهنا في مشوارنا ذات صباح في اتجاه آخر. وسمعنا من بعيد صوت ترانيم دينية. وإذا بنا أمام كنيسة إنجيلية أسقفية تقيم صلاة رأس السنة. وكان المشاركون حوالى العشرين فقط. فالجزيرة خالية من الناس. ورآنا القسيس البريطاني وجاء للسلام علينا، وكم كانت دهشتنا كبيرة حينما أخبرنا أنه كان قسيساً لمدينة طبريا «في إسرائيل» كما قال، وكانت دهشته هو أكبر حينما أخبرته أني أنا ابن قسيس طبريا «في فلسطين التي سرقها اليهود». وعرّفني إلى الرّعية الصغيرة الحجم مستغرباً أن يكون قسيس عربي سبق له أن خدم في تلك الكنيسة، بل كان أول راع لها قبل أكثر من ستين سنة.

وأثينا، كما يعرف من يتردد عليها، أقل تكلفة من أية مدينة أوروبية أعرفها. هكذا كانت على الأقل حتى آخر زيارة قبل ست سنوات. وإلى صنّاع اليونان المهرة، وإلى تديّنهم وتكريمهم للسيدة مريم وإلى الأسعار الرخيصة يعود فضل عودتي من اليونان بعد كل زيارة حاملاً عدداً لا بأس به من التماثيل الصغيرة لمريم. وهي هواية بدأت عندنا، زوجتي وأنا، منذ أن تزوجنا. وأصبح لدينا اليوم أكبر مجموعة من نوعها في منزل خاص (أي ليس في متحف ولا كنيسة) وتتوزع الثلاث مئة تمثال بين كل الأصناف والأحجام، من الكريستال والذهب والفضة إلى الزجاج والخشب والحديد والنحاس إلى الرخام والقماش، وكل تمثال يختلف عن الآخر. وهي هواية شخصية بحت. أمارسها فنياً وتذوقاً جمالياً، وتمارسها هيلدا إيمانياً وتعبيراً دينياً. وهذا الإيمان عند زوجتي هو الذي يقنعها بأن قداسة السيدة هي التي حمت منزلنا طيلة سنوات الحرب الأهلية في لبنان التي بقينا خلالها في بيروت وأبقينا التماثيل حيث هي بالرغم من قصف منزلنا وشقتنا أكثر من خمس أو ست مرات بالقنابل والصواريخ وسائر أنواع المتفجرات قصفاً عفوياً

أو متعمداً لا أحد يعرف.

قبرص بنت اليونان، أو أختها الصغرى، وليعذرني رفاقي القدامى في الحزب السوري القومي الاجتماعي الذين أدخل زعيمهم الجزيرة ضمن الوطن السوري في ١٩٤٧. ومهما قالت دراسات الجماجم والأصول البشرية وعلم نشوء الأمم والحضارات، فإن زائر قبرص يلمس ويتذوق يونانيتها منذ أن تهبط الطائرة في مطارها، لغة وعادات وتصرفات وطبائع. وسواء كانت الجزيرة مستقلة أو يونانية أو تركية أو سورية تظل مكاناً جميلاً قليل السكان (هاجر معظمهم إلى الخارج، خاصة إلى بريطانيا) كثير الفنادق والملاهي والمطاعم وعناصر الجاذبية السياحية، بفعل تدني الأسعار والمهارة في خدمة الزبائن (أشبه بما هو في لبنان) مع جمال في الطبيعة وخاصة على السواحل البحرية. ومثل اليونان، كنا وما زلنا نقصد قبرص لقضاء الإجازات القصيرة. والمسافة جواً بين بيروت ولارنكا هي مثل المسافة بين بيروت ودمشق.

أحب لارنكا لهدوئها وسهولة الحياة فيها، مقارنة مع ليماسول المركز التجاري الصاخب ومع نقوسيا التي تغرق في جمودها ورتابتها مع أنها هي العاصمة. ثم إن ترددي على لارنكا كثيراً ما كان كوسيلة عبور بين بيروت وسورية حينما كانت الطرق البرية بين البلدين مقطوعة أو مهددة بالخطر وخاصة في منطقة الكحالة. كنت أضطر في مرات متعددة لحمل مواد «الموسوعة الفلسطينية» بين البلدين عبر هذه الطريق الملتوية. وأحياناً كان البحر بين ميناءي جونيه ولارنكا هو الطريق الوحيد بسبب إغلاق مطار بيروت. وكانت مغامرة مني أن أختار هذا الطريق غير الآمن خاصة في ميناء جونيه ومنه إلى بيروت الغربية، إذ كان الميناء والبلد حوله يقعان تحت سيطرة معادية للفلسطينيين.

وتظل قبرص موحدة كانت أو مقسمة مقصداً سهلاً لعرب شرقي البحر المتوسط، حيث يلقون فيها الضيافة الودودة ووسائل التفاهم والأسعار المعقولة، وبعض الفوضى والعفوية وعدم التقيد بالوقت والرسميات، وهي صفات يعرفها العربي ويحبها لأنه اعتاد عليها في موطنه.

الجزيرة الأخرى التي يستهويني الذهاب إليها وقضاء العطل القصيرة فيها هي **مالطا**. لكن مالطا أبعد منالاً من قبرص لعدم وجود خطوط طيران مباشرة ولأن معاملات سمات

الدخول إليها أصعب وتستغرق وقتاً أطول. ومن سوء حظ الجزيرة أن قليلين من العرب الذين اعتادوا على السياحة يضعونها على جدول مشاريعهم. ولعلها ما تزال تدفع ثمن عجز ذلك القائد البحري العثماني الذي أرسله السلطان سليمان في الربع الأخير من القرن السادس عشر للبحث عنها واحتلالها، فلم يعثر عليها لأنها لم تكن موجودة على خارطته فعاد إلى السلطان ليقول جملته الشهيرة «مالطا يوق» (أي غير موجودة). إنها موجودة رغماً عن ذلك الضابط ورغماً عن شركات السياحة التي لا تقوم بدعاية للجزيرة المظلومة. إنها من أجمل الجزر في العالم، وأجمل جزر البحر المتوسط برأيي.

تمثل مالطا الوداعة والبساطة. مدنها صغيرة ومتقاربة. شوارعها ضيقة. مبانيها متواضعة. والناس أليفون وودودون. والحياة قليلة التعقيدات. فضبط حركة السيارات لا يحتاج إلى إشارات ضوئية. والسكان يتركون المفاتيح في أبواب منازلهم من الخارج حتى إذا جاء الضيف ولم يجد أصحاب المنزل يدخل بدل الانتظار في الشارع. والسجن خال معظم الوقت. واللغة في منتهى السهولة بمفرداتها العربية الكثيرة، خاصة في الأعداد وأسماء المواقع والمأكولات والأدوات. إن مالطا برأيي أقل بلد تعقيداً زرته في حياتي. ولعلها مكان مناسب للمعقّدين لكي يزوروها ويجدوا فيها علاجاً نفسياً يخفف من إحباطاتهم وارباكاتهم وسواد نظراتهم للأمور.

تنتمي مالطا إلى أوروبا انتماء رسمياً مع أن كل ما فيها شرقي الطابع، حتى يصح أن نعتبرها مشرقية القلب والأحاسيس والعادات، غربية الملبس والتصرف الخارجي – وربما هذا ما دعا الرئيس القذافي في يوم من الأيام إلى عرض الوحدة عليها مع ليبيا.

أما **تركيا** فهي لا تكتفي بإعلان أوروبيتها مع أن أكثر من تسعين في المئة من أراضيها يقع في آسيا، ومع أن روابطها مع المشرق والإسلام أقوى بكثير، بل إنها تفرض هذا التغرّب المصطنع على شعبها فرضاً بالقوة وبالقوانين والغرامات والإغراءات. مضى عليها ثمانون سنة وهي تتنكر لمشرقيتها ولم تنجح عملياً حتى الآن. فلا الشعب سلخ جلده الإسلامي ولا أوروبا قبلت بها وأكرمت وفادتها. وستظل تركيا لقيطة أوروبية إلى المدى البعيد كما أرى.

جمال تركيا مزدوج: رموز الإسلام وبقاياه في المساجد والتكايا والمتاحف والمآذن

والقصور والأسوار والأبواب والأحياء الشعبية، والحركة السياحية والمنتجعات على رمال الشواطئ وبين أشجار الجبال. ومهما حاول الأتراك تصنيع هذا الجمال وقولبته حسب الذوق الغربي يظل صاحب هذا الذوق الوافد من أوروبا أو أميركا يبحث في العمق عن الأصل الشرقي، في تاريخ البلد وعاداته والأساطير الطريفة التي نسجتها أقلام السياح والرحالة الأجانب عن السلطنة العثمانية في القرون الأربعة التي سبقت انحلال تلك السلطنة. فتركيا الحريم والخصيان والجواري وترف السلاطين وبذخ الباشوات وبطش الإنكشاريين وتسلط المماليك هي التي تجذب الإنسان إلى تركيا أكثر من حوض للسباحة أو مخيم ناء في الغابات.

في إحدى الزيارات لتركيا، لاسطنبول بالذات، أواسط العام ١٩٧٥، حظينا لمدة أسبوع كامل، هيلدا وأنا، بصحبة إحسان عباس الذي كان في زيارة أكاديمية للاطلاع على بعض المخطوطات. كنت أعرف إحساناً منذ الخمسينيات، وتزاملنا في مشروع القاموس ٦٤ – ٦٦. لكن في السفر والغربة يتاح للمرء أن يعرف أصدقاءه معرفة أعمق وأشمل وأصدق. هذا الرجل الكبير في كل معاني الكلمة ومقاييس الكبر، أستطيع أن أقول فيه الآن وقد رحل منذ سنين قليلة إنه كان بالنسبة إليّ وإلى الكثيرين غيري مثال الصديق والأستاذ والعالم والباحث المدقق والكاتب، الإنسان بكل صفات الإنسان العملاق. إذا طُلب مني يوماً أن أختار الأستاذ العربي الأمثل في القرن العشرين فلن أتردد في تسمية إحسان عباس.

أعترف أخيراً أني لم أستطع تخليص مشاعري وأنا استمتع بقضاء عطلة في اسطنبول أو غيرها من المواقع التركية مما هو مشحون في الذاكرة، رغماً عني، من ذكريات الاستعباد التركي للعرب، أربع مئة عام عانى خلالها أجدادنا من ضروب القهر والإذلال أكثر مما عانوه من أي حكم استبدادي آخر.

(*)

أترك الصفحات الأخيرة من هذا الفصل من الذكريات للولايات المتحدة، وأختم بها خواطر وحكايات كانت يمكن أن تكون أغنى وأجمل لو لم يكن انهماكي بالعمل وعزوفي عن السفر حالا عشرات المرات دون تلبية دعوات لزيارة العشرات من الدول

التي أندم الآن لعدم زيارتها، سواء كانت الدعوات للتكريم أو المشاركة في مؤتمرات وندوات أو لحضور اجتماعات سياسية أو ثقافية. وأنا الذي أصرّ دوماً على القول والتباهي أني لا أنظر إلى الوراء أبداً ولا أندم على عمل عملته أو لم أعمله أعترف هنا أني فوّت على نفسي (وعلى زوجتي أيضاً في معظم الأحيان) فرصاً نادرة لرؤية أطراف شاسعة من العالم وأطياف متعددة من البشر لا يمكن التعويض عنها بأي حال.

لقد زرت **الولايات المتحدة** عدة مرات ما بين ١٩٦٤ و١٩٨٧. لكن مجموع أيامها كلها لا يتعدى الشهرين. وانحصر المدى الجغرافي في عدد قليل جداً من المدن، أبرزها واشنطن ونيويورك. كانت الرحلة الأولى للتعرف على العمل الموسوعي والقاموسي في مراكز متخصصة. وكانت الأخيرة للمشاركة في مؤتمر عالمي حول المأساة الفلسطينية. وبينهما زيارات متقطعة لأسباب مماثلة. أما عدد الدعوات التي تلقيتها في فترة ربع القرن هذه من مراكز ومعاهد وجامعات ومؤسسات عربية أو أميركية أو دولية والتي اعتذرت عن عدم تلبيتها فيبلغ العشرات.

انعكس عدم غرامي بالأميركيين، سياسة ونمط حياة، على موقفي وتقييمي للقارة الأميركية نفسها. وكان هذا الشعور هو السبب الرئيسي للإحجام عن السفر إليها بينما كنت ألبّي دعوات جاءت من دول أخرى. والواقع أني لو كنت أميركياً، أو لو كنت حريصاً على سمعة أميركا ومصلحتها، لكنت قمت بدراسة واسعة حول جوهر هذه المعضلة وعواملها الحقيقية والمخفية: لماذا تكره شعوب الأرض أميركا بينما هي تتأثر بها إيجابياً في مجالات كثيرة بينها الدراسة في جامعاتها والتطبب في مستشفياتها والاستمتاع بنتاجات أدبية أو فنية كثيرة؟ ما الذي يجعل أغلبية يمكن أن توصف أنها ساحقة في بعض الأحيان في كل شعب أو مجتمع في العالم، تحقد على الأميركيين وترفضهم وتعاديهم أكثر مما تفعل مع دول العالم الأخرى. لماذا تفرح الملايين لأحزان الأميركيين، وتكتئب عند سماعها أخبار إنجازاتهم؟

هذا كتاب ذكريات وليس تحليلاً سياسياً ولا بحثاً في العلاقات الدولية. غير أن المرء، العربي خاصة، لا يتحرر من الواقع السياسي والضغوط الدولية وهو يستعرض ذكرياته في بلد مثل الولايات المتحدة.

ذهبت إليها منذ أول زيارة، وأنا أعرف الكثير عنها، عن شعبها وحضارتها واقتصادها وسياستها وعلاقاتها ومجتمعها وجامعاتها. وكانت الفكرة قاتمة. وعدت من الزيارة والأفكار أكثر سواداً. بينما نزور بلداً آخر نجهله فنجد أن معلوماتنا خاطئة أو ناقصة أو ظالمة وأن في البلد، كل بلد، إيجابيات لم نكن ندركها. فالولايات المتحدة، للذي لم يزرها ولم يعرفها إلا من خلال الكتب والأفلام السينمائية ووسائل الإعلام الأميركية نفسها التي تمطرنا في كل لحظة بأخبار البلاد وبوصف العادات والتصرفات والتعاملات والكشف عن خفايا الحياة الاجتماعية والبشرية والسياسية والثقافية والعائلية والدينية إلخ ... هي نقيض ما نحلم بوجوده في بلد راقٍ حضارياً وناجح اقتصادياً ومسيطر على العالم سياسياً وعسكرياً. لا أظن إعلاماً يسيء إلى الأميركيين بقدر ما يفعل الإعلام الأميركي نفسه لأنه يصور لنا بصدق وشفافية الحياة في أميركا: سيطرة «الزعران» على الشارع، تحكّم رأس المال بمصير الإنسان، اضطهاد المحظوظ لغير المحظوظ عرقياً أو لوناً أو طبقياً أو عنصرياً، تسلط المسدس والعضلات على العلاقات بين الناس، فنون الكذب والاحتيال والرشوة والتهديد والابتزاز والعنف، أنانية المواطن وجهله أنه يعيش في عالم أوسع وأن العالم ليس في خدمته وحده إلخ...

أميركا، بهذه الصفات الغالبة عليها (دون أن أنكر جوانب إيجابية وإنجازات خارج عالم السياسة حققها الشعب الأميركي في بعض المجالات) ليست البلد الذي إذا زرته أحرص على البقاء فيه طويلاً، أو آسف إذا لم تسنح لي فرصة أخرى لزيارته.

أعجبت أيام المراهقة بكتاب مرح وضعه الصحافي المصري مصطفى أمين عن الحياة في الولايات المتحدة (حيث أقام مدة مع والده الوزير المصري المفوض ثم كطالب جامعي) بعنوان «أميركا الضاحكة». ثم قضى المؤلف سنوات في السجن بتهمة العمالة لأميركا. أما أنا فلم أجد أميركا ضاحكة. وجدتها خائفة. يخاف الإنسان على وظيفته التي قد يطرد منها بدون سابق إنذار. يخاف من عدم القدرة على تسديد ديونه التي تتراكم يوماً بعد آخر في ظل المجتمع الاستهلاكي. يخاف من رجل يقتحم متجره ويسرقه أو يقتله أو يسرقه ويقتله. يخاف المعلم في المدرسة من طالب مجنون يقتحم الصف ويقتل الطلاب والأساتذة برشاش والده. يخاف الزوج من خيانة زوجته وتخاف الزوجة من خروج زوجها من البيت بلا عودة. يخاف الأبناء من خناقات الآباء ويخاف الآباء من عصيان الأبناء. يخاف السياسي من ابتزاز المافيات والعصابات. يخاف المرء من سيطرة بيوتات

المال على الإعلام والفن والثقافة والتربية والكنيسة. يخاف الجميع من الإسلام مثلما خافوا من قبل من الشيوعية ومن قبل من النازية والفاشية. إنه بالفعل مجتمع يعيش في هلع، بالرغم من نعيم الوفرة في الاقتصاد والتقدم في العلم والنجاح في الاختراعات والاكتشافات وإحراز الكؤوس في البطولات الرياضية وتدفق جوائز نوبل على علمائه وأدبائه. وباختصار، إن المجتمع الأميركي مكان مناسب وآمن ومربح ومريح لأطباء الأمراض العقلية والمعالجين النفسيين. أما أنا فلا أرغب في العيش في جو مثل هذا. وأما ملايين العرب الذين يتسابقون إلى الهجرة إلى أميركا فليس لي إلا أن أشفق عليهم وأتمنى لعقولهم السلامة!

قد يتساءل المرء هنا كيف كانت دراستي الثانوية (صيدا) والجامعية (بيروت) في معاهد أميركية وفي الوقت نفسه أحمل هذه المشاعر تجاه أميركا. والواقع أن الأغلبية الساحقة من أفراد الأسرة (من الوالدين والأبناء والأحفاد والأصهار) إنما درسوا في معاهد أميركية. لكن هذه ليست معضلة بالمعنى الحقيقي. على العكس. إن الدراسة عند الأميركيين تشكل دافعاً قوياً لاكتشاف أميركا والأميركيين على حقيقتهم، تماماً مثلما يؤمّن نظامهم التربوي الجامعي حرية الاختيار أمام الدارس ليختار لنفسه الاتجاهات والأفكار والمذاهب التي يقتنع بها وبصحتها وليبتعد عن الأفكار والنظم التي لا تتفق وتطلعاته ومبادئه.

٩

في التقاعد

من مقولة «مت قاعداً» إلى تعاقد مع الحياة للموت واقفاً

يخطئ كثيراً من يكرر المثل الشائع أو من يصدقه في التلاعب بكلمة المتقاعد بمعنى «مت وأنت قاعد». فالتقاعد مرحلة طبيعية وسليمة تفصل بين مرحلتي العمل الروتيني (وما يتضمنه من جهد مبرمج وتعب ضاغط) والتحرر من الإرهاق الذي يسبق العجز فالموت.

يفهم الإنسان الغربي التقاعد على أنه عودة إلى الراحة والاستمتاع بالحياة وممارسة الهوايات بعد رحلة الحياة الطويلة والشاقة. ويتطلع إلى هذه المرحلة بعين راضية، وأحياناً بترقب وشغف وأمل.

وهو ما أفهمه أنا في التقاعد وأفسّره على هذا الأساس. فلا يزعجني وصولي إليه ودخولي فيه، تماماً مثلما لم يزعجني في الماضي الانتقال من الطفولة والفتوة إلى المراهقة ثم إلى الشباب ثم إلى الرجولة والكهولة. بل إني قفزت بسرعة ولأسباب شتى من الطفولة إلى الشباب دون التوقف طويلاً عند المراهقة التي أكاد أشعر أني لم أعرفها.

من هنا لم أنتظر حتى يحيلني أحدهم على التقاعد. لم يفرض الأمر عليّ فرضاً من فوق ولا من خارج ولا من أحد آخر. كان القرار ذاتياً وشخصياً. ولهذا كان القرار سهلاً

وكان تنفيذه طبيعياً. واقتحمت المرحلة الجديدة غير آسف على مغادرة المرحلة السابقة. وجاء كل شيء عفوياً كانتقال المرء من الشتاء إلى الربيع أو من الصيف إلى الخريف.

خضعت في السنين الأولى من تسعينيات القرن الماضي، ولم أكن قد تجاوزت الستين من عمري كثيراً، لمؤثرات شجعتني على أن آخذ القرار الحاسم بشجاعة ودون التفات إلى الوراء ـ ومن طبعي وطبيعتي ألا أنظر إلى الخلف أبداً، لا في أعمالي ولا في علاقاتي ولا في تقييمي للآخرين ولا في أي من تفاصيل العيش والإقامة والعمل والمواقف. ما فعلت قد فعلت. لا ندم ولا لوم ولا عتب ولا كلمة «أخ لو ...» التي تحوّل بعض الناس إلى تعساء بكّائين كئيبين. لم أكن أبداً واحداً من هؤلاء. بل أنا أهرب من رفقتهم. وأردد دوماً أني أرفض أن أفعل ما فعلته زوجة لوط (حسب الروايات الدينية) فأنظر إلى الوراء وأتحول إلى «عمود من ملح»!

امتص العمل الكتابي والتحريري المضني والمتواصل الذي ملأ ساعات نهاري وبعض ساعات ليلي مدة ثلاثين عاماً في أعقاب فقد النظر ثم إعادة بعضه إليّ في عمليات جراحية متكررة، امتص القدرة الباقية والمستعادة من العينين على البصر وحيويتها وحرارتها امتصاصاً شرها حتى لم يبق لي إلا النزر اليسير منه. ففي ثلاثين سنة طالعت من مسودات المقالات والكتب والمواد الموسوعية والتقارير والشهادات والمذكرات والاقتراحات والمشاريع، في ما يتعلق بأكثر من ثلاث مئة كتاب وأحد عشر مجلداً موسوعياً وأربع مجلات شهرية، إضافة إلى عشرات الرسائل الجامعية، وأيضاً إضافة إلى ما كتبته أنا شخصياً، ما كان يكفي لأن يؤذي عينين سليمتين لا تعانيان من المشاكل. فكيف بعينيّ اللتين استعيد إليهما النظر بمعجزة الطب الحديث في لبنان وبريطانيا؟ لم أكن أرحم بصري. بل لم أكن أرحم نفسي. كنت أتجاهل تحذيرات زوجتي المستمرة بأن أرأف بنظري ولا أفرّط به. وكأني كنت أريد أن أنتقم من العدو الذي افترس النظر، وأن أتحدّاه وأنتصر عليه. ولعلي انتصرت عليه، لكن على حساب نظري خصوصاً وصحتي عموماً. وكأني أيضاً كنت أريد أن أستغّل كل دقيقة، ما دام الأطباء أبلغوني صراحة أن النظر الشحيح سيزداد ضعفاً مع الأيام، مع الاستعمال المرهق. أردت أن أشرب كأس النظر حتى الثمالة قبل أن يفرغ. وهو ما حصل بالفعل في أوائل التسعينيات، بعد أن سلّمت الأمانات كلها، المركز والموسوعة وما رافق تلك الفترة وتخللها من مجلات أربع، وكأن اتفاقاً ضمنياً سرياً قام بيني وبين حسّ البصر، طلبت

منه أن يمهلني حتى أنهي آخر المشاريع الموكلة إليّ، ثم يفعل ما يشاء، يختفي ويرحل.

لم تنفرد العينان المصابتان بالسقوط ضحية الإرهاق. سقط الجسد كله. ما إن حلّت السنة الأخيرة من الثمانينيات، وانتهت طباعة القسم الثاني من «الموسوعة الفلسطينية»، حتى أعلنت ثلاثة شرايين عصيانها فجأة، وأخذت تنوء بنقل الدم من جزء في الجسم إلى آخر. كنت في مطار تونس أودع صديقاً. وفجأة غبت عن الوعي ولم أصح إلا وأنا في سيارة الإسعاف تحملني إلى المستشفى (في تونس ثم في بيروت). تكرر الأمر في خمس حالات أخرى كاد القلب فيها أن يتوقف. وقرر أطباء القلب أن لا بد من عملية جراحية. وكرروا نصيحتهم، بل أوامرهم، في كل مرة كنت أُحمل إلى غرف الطوارئ ثم إلى العناية الفائقة. وكنت أرفض. أنا لا أخاف الموت ولا أهرب منه. هذا ما كنت أقول لهم، وأنا بين الحياة والموت. وربما لن أقول ذلك مرة سادسة إذا توقف القلب عن النبض نهائياً قبل أن يخضعني الأطباء لنصائحهم وأوامرهم، إذ ربما تفشل الأدوية التي ألجأني الأطباء إلى أخذها يومياً منذ سبعة عشر عاماً صباحاً ومساء في أن تضمن فتح الشرايين ليستمر القلب في نشاطه. والواقع أني السادس من سبعة من الأبناء في وراثة مرض القلب عن الوالدة. إن هذا المرض من اختصاص الأسرة كما يبدو!

على أي حال، كان الإرهاق الجسدي والمعنوي في ثلاثين سنة عاملاً آخر في إنهاك الجسم وفي الحد من طاقته على التحمل. ومن عانى مثلي من مهام التأليف والتحرير والمراجعة والبحث والتدقيق يدرك تماماً المشاق التي على المرء أن يكابدها في كل يوم، في كل صفحة يكتبها أو ينشرها أو يحررها. فكيف إذا تجاوزت الصفحات مئات الآلاف، وكل كلمة فيها تحمّل صاحبها مسؤولية مباشرة؟

ولا تأتي المصائب والإزعاجات فرادى. اكتشف الأطباء ارتفاعاً عالياً في نسبة الكولسترول. وبالرغم من الأدوية التي آخذها يومياً، ومن الحمية من أكل المواد الدهنية ومن الاكتفاء بأكل الخضار والفواكه، تتجاوز نسبة الكولسترول في الدم حد الأربعمئة درجة أحياناً!

وكان على الجسد المرهق والنظر المتآكل يوماً بعد آخر والشرايين المسدودة أن تتحمل مؤثرات أخرى لا تقل خطورة عما سبق وصفه. إنه الإحباط الفتّاك الذي يكتسح المرء

مهما كان شجاعاً وصامداً وواثقاً بنفسه وقضيته. الإحباط الخاص والعام على حد سواء. الإحباط الخاص بقتل المشاريع الناجحة واحداً بعد آخر وهي في عزّ عطائها بتأثير عوامل تتراوح بين الحسد والغيرة والطمع وبين الانحراف والاستسلام والخضوع لمطالب العدو وإرادته... وتعليماته وأوامره أحياناً! والإحباط العام بفعل خروج القيادة الفلسطينية (ومعها وبعدها معظم القيادات العربية) عن الطريق الصحيح والتنكر لمصالح الأمة و«بيع» فلسطين بأبخس الأثمان. والواقع أن الإحباطين يختلطان ويتوحدان في النهاية. ويظهر علناً وبوضوح أن قرار بيع فلسطين يفرض على القيادة أن تبيع المشاريع الثقافية السليمة. لا بد لمن يضحّي بالكل أن يضحّي أولاً بالأجزاء والتفاصيل التي بإمكانها أن تمنع تلك المؤامرة أو على الأقل تؤجلها أو تخفف منها.

خلاصة الكلام أني وصلت في العام ١٩٩٣ إلى أقصى درجات الإحباط من الخارج، مع إرهاق جسدي وتلاشي البصر من الداخل. فكان القرار بأن أنتقل في حياتي من مرحلة إلى أخرى: أتقاعد دون أن أتقاعس. إني أثبت للناس أن التقاعد ليس موتاً ولا تقدماً على طريق الموت ولا هرباً ولا أسلوباً مهذباً من أساليب الهرب. قررت أن أتقاعد مع المحافظة الكاملة على الالتزام والخدمة والاستعداد للتضحية إنما بأشكال جديدة تتناسب والظروف الجديدة، الجسدية والمعنوية.

القرار في الحقيقة إعلان رفض مزدوج. رفض للمرض والعمى، ورفض للانحراف والاستسلام. إلا أن التعبير عن هذا الرفض الثنائي يكون عن طريق آخر غير الطريق الذي سلكته منذ أن تخرجت في الجامعة، ومنذ أن بدأت العمل قبل أكثر من أربعة عقود. وهو رفض متعدد الجوانب ومتنوع في صرخات التعبير عنه، لكنه في الأساس ينطلق نحو هدف واحد في مواجهة العدو الصهيوني. أرفض الارتماء على سرير المرض أو الانزواء في المنزل. مثلما أرفض قبول الهزيمة بانتصار القيادة السياسية عليّ وعلى أماني الشعب وطموحاته. أرفض ذلك كله بآليات بسيطة ومتواضعة، وفي الوقت نفسه أصيلة وثابتة وذات عزيمة قوية.

وتسجيلاً للحقيقة أقول إني حرصت في حياتي العملية على أن أعمل من أجل بلادي بعيداً عن السلطات الرسمية في هذا القطر أو ذاك قدر الإمكان، حتى أتحرر من أعباء يفرضها على المرء ارتباطه بأحد أجهزة الدولة، أية دولة. وسأذكر ثلاث حالات رفضت

فيها عروضاً مغرية. ففي صيف ١٩٦٧، بعد عودة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك أحمد الشقيري من الصين، حدثني عن مشروع وضعه لتطوير المنظمة وإعادة صوغ هيكلها وأشخاصها ووسائل عملها. وطلب مني وألحّ أن أكون عضواً في اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة، وأن أحمل حقيبتَي الثقافة والإعلام. فاعتذرت منه وبيّنت له أني ضد تحميل الإنسان مسؤوليات متعددة لأن ذلك سيكون حتماً على حساب بعض هذه المسؤوليات إن لم يكن على حسابها كلها. وقلت له إني لو كنت سأقبل عرضه لتحتم عليّ الاستقالة من إدارة مركز الأبحاث. وأنا، في واقع الأمر، أشعر أن مجالي في المركز أهم وأقرب إلى قلبي من عضوية اللجنة التنفيذية. وبعد عشر سنوات، وإثر استقالتي من المركز، جاءني رسول من رئيس قطر عربي أحترمه وأحبه (الرئيس والقطر) يعرض عليّ الالتحاق بالسلك الدبلوماسي لأعيّن سفيراً في إحدى الدول. فاعتذرت بحجة أن وضعي الصحي (خاصة من حيث البصر والسمع) لا يسمح لي بالقيام بمهام من هذا النوع. ثم اتصل بي مسؤول قطر عربي آخر بعد خمس سنوات وإثر تركي الجامعة العربية ورئاسة تحرير «شؤون عربية» يعرض عليّ رئاسة تحرير جريدة يومية كبرى يعدّ العدة لإصدارها في عاصمة ذلك القطر لتكون «جريدة الدولة» الأولى. واستعملت الحجة نفسها في الاعتذار ـ علماً أني لم أكن على وفاق مع سياسة القطر المذكور وأعتبر نفسي معارضاً. وشعرت كأنهم يريدون «رشوتي» من وراء ذلك العرض. كنت أشعر في هذه الحالات الثلاث أن التحاقي بعمل رسمي سيستعبدني ويكبّل قدرتي على قول ما أريد أن أقول ويفرض عليّ أحياناً قول ما لا أؤمن أو لا أقبل به.

بدأت التقاعد بتعاقد أبرمته مع نفسي، بعد أن تخلصت من مرحلة التعاقد مع مؤسسات قائمة لصناعة المشاريع المختلفة. لقد صمم العدو «الإسرائيلي» على قتلي. وحاول ثلاث مرات. ولم ينجح. وكان المفروض أن أكون الآن ميتاً (شهيداً إن شئت!). إذن فإن كل يوم يمر منذ أن وقع أخطر المحاولات التي أعلنت إذاعة العدو إثر حصولها بثلث ساعة أني مت (تموز/ يوليو ١٩٧٢) إنما هو مكسب. هو قيمة مضافة إلى حياتي. إنها مكافأة غير محسوبة وغير منتظرة أعطيت إليّ دون أن أطلبها. وها أنا اليوم أتمتع بأكثر من ثلاثين سنة إضافية، بثلث قرن غير متوقع. فلماذا إذن، قلت لنفسي، لا أكرّس هذه السنوات لهدف واحد فقط، أهبّ خلالها لمقاومة العدو «لحسابي» الخاص، وأنفذ عقداً بيني وبين نفسي دون أن ألتحق بأحد، لا حزب ولا فصيل ولا حكومة ولا مؤسسة أو مركز أو مشروع يضطرني في النهاية إلى أن أمشي على هواه فأخسر ثقتي بنفسي

واحترامي لذاتي أو أن أرفض وأعترض وأقاوم فأخسر المشروع والحلم وأصاب بإحباط جديد؟ قررت أن أكون سيد نفسي، رب عملي ومدير أعمالي، حراً طليقاً لا أتقيّد بقانون إلا ما يمليه الضمير والإيمان وقرار محاربة العدو «الإسرائيلي» الأقوى والأوحش والأكثر بربرية بين مجموعة أعداء الأمة وخصومها.

ثم إني أنظر إلى مسألة الحياة والموت نظرة «عقلانية». أنا لا أخاف الموت. لقد تعرفت عليه منذ أن توفيت والدتي أمام نظري منذ ست وخمسين سنة. منذ عرفت الموت لم أعد أخاف منه. الإنسان يخاف مما يجهل فقط. وفي مدى ثلث قرن خسرت خمسة من الأشقاء. ماتوا كلهم بمرض القلب. وإذا قمت بعملية حسابية أجد أن معدل عمر الفرد في الأسرة، الوالدين والأبناء، هو اثنتان وخمسون سنة فقط. أي أني كسبت من الحياة وقد قاربت الخامسة والسبعين ثلاثاً وعشرين سنة إضافية. ومن جهة أخرى، إذا حسبت حكم الإعدام «الإسرائيلي» الذي صدر بحقي ١٩٧٢ وتغلبت عليه أكون قد كسبت ثلاثاً وثلاثين سنة. إذن فمن أية زاوية نظرت إلى المسألة أكون أنا الرابح ضد الموت، ضد القلب المعطوب أو القرار «الإسرائيلي» الغاشم، ومدة الربح هذه تراوح بين ثلاث وعشرين وثلاث وثلاثين سنة. فهل يحق لي بعد هذا أن أخاف من الموت، أو أن أتذمر أو أشكو من أي مكروه أصابني في الحياة في هذه السنوات الإضافية؟ إني على العكس، أشعر بالغلبة على الموت ولو مؤقتاً. وحين يطل عليّ رسول الموت سأستسلم غير آسف. فقد انتصرت عليه في كل الجولات السابقة التي أعطتني في الحقيقة هامشاً ثميناً وجميلاً من الحياة أصرف أيامه الأخيرة في مرحلة التقاعد التي هي تعاقد مع الحياة بشكل جديد وشروط وضعتها أنا وحسب مزاجي. لكني إذ أصرّ على «شجاعتي» أمام الموت أعترف أني جبان أمام الألم. فأنا أخاف الأوجاع إلى حد أني أفضّل الموت عليها. وقد عبّرت كبيرة ممرضات مستشفى الجامعة الأميركية عن ذلك بقولها لي مرة: لست وحيداً في خوفك من الألم. إن نصف المرضى يخافونه. لكن ما من واحد منهم يخاف الألم مثلك أنت! ولعل أفضل تعبير عن الخوف أني خشيت بعد الاعتداء عليّ أن أعيش حياتي فاقد النظر والسمع وأصبح بالتالي عالة على الآخرين. لذلك فكرت بالانتحار. وكنت آنذاك لا أزال في المستشفى وممنوعاً من الحركة. فأخذت أرتب الطريقة التي أقفز بها من نافذة الغرفة وكنت في الطبقة الثامنة من المبنى. لم أنفذ الخطة لأني علمت أن النظر والسمع سيتحسنان وأني سأقدر على الحركة وحدي. وكانت هي المرة الوحيدة التي فكرت فيها بالانتحار.

أقول باختصار (وبشيء من السخرية) إني انتصرت على الموت حتى هذه اللحظة بثلاثة وعشرين (أو بثلاثة وثلاثين) هدفاً أوقعتها في شباكه. ولا بأس إذا سدد الموت غداً هدفاً في شباكي. فأنا المنتصر عليه وليس العكس. هذا هو سر تعاقدي الجديد مع الحياة: إني أموت واقفاً.

ثم إني لا أطلب أن أعيش أكثر مما كتب لي. ولا أطلب أن أعيش أياماً أو سنوات أكون فيها عالة على الحياة والناس. إن إيماني وقبولي بـ«الموت الرحيم»، بالقتل المشفق، يجعلني أوصي (بإلحاح ورجاء) أن تقطع عني أساليب تمكين استمرار الحياة المصطنعة وأدواتها إذا دخلت في موت سريري يقطع الأطباء الأمل من خروجي منه سالماً. فالموت السريري عذاب قاس جداً للآخرين مقابل أمل واهٍ لإنسان لا يخاف الموت وأخذ نصيباً كافياً من الحياة.

(*)

في الثالث عشر من أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وقع المحذور بعد أن أوهمنا أنفسنا بأن ما من زعيم فلسطيني يستطيع أن يبرم مثل هذا الاتفاق مع العدو، اتفاق استسلام وإذعان وخضوع وخنوع من كل النواحي وعلى كل الصعد. وأستطيع أن أقول إني في هذا التاريخ المشؤوم بدأت فعلاً أنفذ تعاقدي مع نفسي. وبمعنى آخر بدأت أمارس أيام تقاعدي عملياً باستمتاع وحرية وإرادة وثقة وأمل.

كنت قبل ذلك التاريخ، وفي عملي في المركز والموسوعة (١٩٦٦ – ١٩٩٣) أعتبر نفسي مكلفاً بإنجاح هذين المشروعين الكبيرين وحمايتهما والسير بهما من نجاح إلى نجاح. ومن أجل ذلك تحملت الطعنات وسكتّ عن التهجمات واستوعبت الاعتراضات وقفزت فوق العراقيل، وتجاهلت الإساءات. كل ذلك من أجل بقاء المركز والموسوعة، في سبيل الدفاع عن صرحين شامخين صرفت ثلاثين سنة في تشييدهما. أما بعد أن أبرأت ذمتي وتحللت من ارتباطاتي المؤسسية أصبح بإمكاني أن أبدأ الهجوم منفلتاً من مرحلة الدفاع السابقة الطويلة. الهجوم على العدو من خلال الهجوم على أعوانه والمستسلمين له ودعاة الفتنة والهزيمة والردة في صفوف ثورتنا الفلسطينية العربية. في ١٣ أيلول/سبتمبر عدت إلى الساحة التي لم أغب عنها منذ تخرجي في الجامعة، إنما عدت بقصد تحطيم

الأصنام وفضح الكفر العقائدي والهرطقة السياسية، بعد أن كنت أنغمس في مهمة التعريف بالعدو وشحن أفراد الأمة بالمعلومات والتحليلات. وبإمكان القارئ أن يقول إن لي ثلاث ولادات (ثلاثة أعياد ميلاد): الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر يوم مولدي الطبيعي، والتاسع عشر من تموز/يوليو يوم تغلبي على الموت، والثالث عشر من أيلول/سبتمبر يوم شرعت في خوض المعركة مع العدو عبر ملاحقة حلفائه المحليين.

خضت المعركة مع اتفاق الذل والاستسلام على ثلاث جبهات: عقد الندوات واللقاءات الصحافية والإعلامية، وتأليف كتاب ١٣ أيلول، والدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني لحماية الميثاق الوطني الفلسطيني الذي انعقد فعلاً في أواخر ١٩٩٨ في دمشق.

لست من هواة كاميرا التلفزيون ولا المذياع. ولا حتى الجلوس على المنصات والمشاركة في الندوات. كنت أؤثر الكتابة على الخطابة والمحاضرة. وتبدل الحال لفترة قصيرة في أعقاب ١٣ أيلول. وبعد أن كنت أتهرب من المقابلات الإعلامية (تلفزيونية وإذاعية وصحافية) أخذت ألبّي طلب معظم الإعلاميين الذين اتصلوا بي في الأشهر الأخيرة من ١٩٩٣ والأولى من ١٩٩٤ بشرط أن يكون موضوع اللقاء الاتفاق المزري مع العدو، تفاصيله وخلفياته وآثاره وانعكاساته. وعقدت لهذا الغرض عشرات اللقاءات التي نشرت في عشرات الصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون. وبعدها، أي بعد أن أشبعت غليلي من المساهمة في فضح تلك الاتفاقية، انزويت من جديد واستأنفت سياسة الاعتذار عن تلبية مثل تلك الدعوات. ومن بين مئات الطلبات في السنوات العشر الأخيرة لم ألبِّ إلّا ما يقل عن العشرة ـ وكان معظمها مع محطة المنار وإذاعة النور، وهما اللتان أشعر أن التعاون معهما إنما هو لمصلحة القضية ومساهمة في مقاومة الاستسلام، إلى جانب ثلاث أو أربع مشاركات في التلفزيون السوري الذي كان يعبّر عن سياسة مناهضة للعدو وحلفائه العرب والأجانب. وأنا أبرر الاعتذار عن معظم الدعوات باعتقادي أن على الكتّاب المخضرمين والمسنين من أمثالي أن يفسحوا المجال للأقلام والمواهب الجديدة. وهو في الواقع مشابه للسياسة التي اتبعتها أيام مركز الأبحاث بتشجيع المواهب الناشئة والأقلام التي لا تجد من يرعاها ويتيح لها مجال الظهور. وكنت كلما اعتذرت عن إجراء مقابلة صحافية أو إذاعية اقترحتُ على أصحاب الدعوة أسماء باحثين أعتقد أن بإمكانهم إجراء المقابلة وتغطية الموضوع جيداً.

يبقى الكتاب هو هوايتي الأولى والدائمة. نشرت في مطلع ١٩٩٤، بعد أقل من نصف عام على عقد الاتفاق المشؤوم، كتاباً بعنوان ١٣ أيلول، كان صرخة عالية ضده وضد السياسة التي قادت إليه. ووزع الكتاب توزيعاً واسعاً. وكان من أوائل ما نشر ضد الاتفاقية. واعتمد كتّاب كثيرون عليه فيما بعد كمرجع.

قسمت الكتاب إلى قسمين: الأول مجموعة مقالات وبحوث في تبيان خطر الاتفاق وتداعياته على المسيرة النضالية. والثاني فصول كاريكاتورية ساخرة لأوضاع الأمة العربية في أعقاب الاتفاق وكنتيجة حتمية له. وربما كانت سخريتي قاسية، أو أقسى مما توقعه القراء مني. وانتقدني بعض المعلقين ورأوا في تصوراتي للمستقبل العربي تشاؤماً وسوداوية لا مبرر لهما. ويؤسفني أن الأيام، في مدى عشر سنوات، أثبتت صحة مخاوفي من غد أسوأ من أمس. لقد تصوّرت أن مسيرة الانزلاق والانحدار لن تصل بنا، شعباً وثورة واقتصاداً وثقافة ومجتمعاً، إلا إلى ما هو أسوأ من حاضرنا. وصح اعتقادي. لم أجب في حينه على معلّق مختص بالشؤون العربية والفلسطينية خص كتابي بمداخلة أوصلت الكتاب ومؤلفه إلى الحضيض، ورآني داعية للهزيمة ومبشراً بالخيبات وناشراً للإحباط. وإذا به اليوم، هو نفسه، يبكي على أوضاعنا العامة وينعى آمالنا وأحلامنا.

انحصر المجال الثالث الذي خضت فيه «حربي» ضد الاستسلام في التعاون مع حلقات أهل السياسة من الفلسطينيين، أي رجال الفصائل والمنظمات والأحزاب والمستقلين الذين يتعاطون المواقف السياسية دون الانضمام إلى المؤسسات الناشطة على الساحة، من أجل وضع برنامج عملي موحّد.

قبل أن يجف حبر ١٣ أيلول كنت أبعث برسائل (بعضها خاص ونشرت بعضها الآخر في الصحف) إلى عدد من معارضي الاتفاق الموزعين في لبنان وسورية والأردن، أدعوهم إلى التلاقي والتباحث في تكوين جبهة موحدة ضد الاتفاق. واحتاج تنفيذ الفكرة إلى خمس سنوات قبل أن ترى النور في المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي عقد في دمشق يومي الثاني عشر والثالث عشر من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وكان فحوى دعوتي أن التجمع المنشود مدعو لمحاربة الاتفاق الذي رفضه هؤلاء كلهم في جبهة عريضة لا تفترض قيام وحدة أو اتحاد تذوب في إطاره الخصوصيات.

ربما ساعدني في تقبّل «الفصائل» المعارضة اقتراحي أن علاقاتي بها كانت جيدة بعد أن أزلت من عقول قياداتها الشكوك حول «اللقاء الثقافي الفلسطيني» في بيروت وحول دعوتي إلى إنشاء مرجعية غير سياسية للفلسطينيين في لبنان. لم يكن بين أي من هذه الفصائل وبيني سوء تفاهم أو خصومة. وكانت صداقتي تمتد إلى الجميع. وكنت على مسافة واحدة منها كلها. وأعطي أمثلة على حسن العلاقات: قدمت لي الجبهة الشعبية «درع غسان كنفاني» الثقافي تكريماً. ودعتني الصاعقة إلى حفل تكريم في دمشق. وزودت حماس مكتبتي بما تحتاج إليه من خزائن. وكنت أجتمع بطلال ناجي (القيادة العامة) وخالد العملة (فتح الانتفاضة) وسهيل الناطور (الجبهة الديموقراطية) باستمرار حيث نتبادل الأفكار والتحليلات السياسية. وكان ممثلو حماس والجهاد في بيروت على صلة وثيقة بلقاءاتنا الثقافية. أي أن الباب كان مفتوحاً في حوالي العام ١٩٩٨ للتعاون معاً في إقامة المؤتمر الوطني المنشود الذي دعوت له منذ ١٩٩٣. وقد طويت صفحة من سوء التفاهم نتجت عن مواقف متسرعة وجاهلة اتخذها تنظيمان من هذه الفصائل المعارضة لعرفات في مناسبات سابقة. فقد قامت المجلة الرسمية لأحد هذه التنظيمات بحملة ضدي بدون سبب منطقي بتهمة مساع أقوم بها لتشكيل تنظيم فلسطيني جديد! كما نشرت وكالة أنباء صحافية يملكها تنظيم معارض آخر خبراً طريفاً بأني زرت عمّان وقابلت الملك حسين وقبضت منه مبلغاً من المال وشوهدت أنفق هذا المبلغ في شراء أشياء ثمينة من محلات عمّان الكبرى! ولم أجد ضرورة لأن أردّ على سفاهة هاتين الحملتين السخيفتين خاصة بعد أن اعتذر قياديو التنظيمين وقالوا إن الكلام الذي نشره جهازا إعلامهما دسّه أشخاص مغرّضون أرادوا الإساءة إلى العلاقة بيننا.

ربما أراد الذين أقنعتهم الفكرة أن يستفيدوا من مطلقها منذ أربع سنوات، فدعوني للمشاركة في جميع اللجان والاجتماعات التحضيرية والتمهيدية التي عقدت في دمشق منذ أواسط ١٩٩٨. وقد لبّيت الدعوات ولم أتخلّف عن اجتماع واحد، مع أنني (أقول ذلك بصراحة وبحزن) لم أشهد في حياتي فوضى وعبثاً ولامبالاة ولامسؤولية مثلما شهدت في تلك الاجتماعات التي بلغ عددها العشرة. وكنت أقاوم اليأس والانسحاب بقوة. صممت أن أصمد. فلا بد أن يكون تحت تلك الفوضى أرض صلبة تمكننا من اتخاذ المواقف السليمة والانطلاق معاً نحو جبهة واضحة المعالم غرضها الأساسي التصدي لمؤامرة الصلح المشين مع العدو. وأعترف أني كنت وأنا أشاهد المهزلة صامتاً حزيناً أتذكر أولويات قواعد الاجتماعات وأنظمتها المعروفة بقوانين «روبرت» العالمية التي

درسنا أصولها في الجامعة قبل خمسين سنة والتي مارسناها حرفياً حتى ونحن طلاب لم نبلغ العشرين من العمر. كانت الاجتماعات تجري بلا جدول أعمال ولا محاضر ولا مقررات أو تواص مسجلة. ومع أننا كنا نزعم أنها سرية ولا يحضرها إلا الأعضاء الذين وجهنا لهم الدعوات، كانت في الواقع مفتوحة وعلنية يحضرها العشرات من غير المدعوين وبينهم صحافيون ينشرون تفاصيلها في اليوم التالي. ولم يكن هناك نظام لطلب الكلام أو للرد. ولم يكن للرئيس (وهو رئيس جبهة الإنقاذ التي كانت موجودة كيافطة فقط وليس لها وجود فعلي) هيبة يستعين بها كي يطبّق النظام ويسير بالجلسات إلى نهايات معقولة.

فرضت على نفسي التفاؤل. وحينما انعقدت جلسة الافتتاح يوم ١٩٩٨/١٢/١٢ فوجئت باختياري نائباً للرئيس، ومقرراً، وناطقاً باسم المؤتمر، ومشرفاً على لجنة الصياغة. كما عهدت إليّ اللجنة التحضيرية للمؤتمر بأن أختار الأعضاء المستقلين من لبنان وعددهم ستة عشر عضواً.

بدأت معالم التفكك والتفسخ واللامبالاة تظهر بمجرد افتتاح المؤتمر. يطالبني بعض المشاركين أن أسحب من القاعة يافطة تقول بتحرير فلسطين «من البحر إلى النهر». إن هذه العبارة تضايق ممثل أحد التنظيمات. يتحدث أمين عام تنظيم فيرد عليه من الصفوف الأولى أمين عام تنظيم آخر. ويتشاحنان. وبعد أقل من ربع ساعة من بدء جلسة الافتتاح يأتيني من يطالبني بصفتي الناطق باسم المؤتمر بأن أنزل عن المنصة وألحق به إلى حيث تجمع الصحافيون. وفوجئت بأن الصحافيين كانوا يعرفون ما لم أكن أعرف. سأل أحدهم: ما سبب المشكلة بين فلان وفلان (وكلاهما أمين عام فصيل) وهل سيؤثر ذلك على استمرار التجمع؟ أية مشكلة؟ لم أكن أعرف. وإذا بفلان وفلان خرجا فعلاً قبل دقائق من القاعة ليتقاتلا ويتصايحا ويتبادلا الاتهامات أمام الصحافيين ورئيس الجلسة ما زال يلقي كلمة الافتتاح!

لا أذكر كيف استطعت أن «أبيع» الإعلاميين كلاماً لم أكن أنا أصدّقه، عن اتفاق الإخوان كلهم على الأساسيات وأن أي سوء تفاهم إنما هو غيمة صيف تزول عند إعلان البيان الختامي الذي يشارك الجميع بإعداده ثم بالتوقيع عليه.

وفي اليوم التالي اجتمعت لجنة صياغة التواصي. وعدنا من جديد إلى «برج بابل» لا يفهم أحد لغة أحد ولا يقبل أحد بشروط أحد. وصدرت التواصي بالحد الأدنى من الطموحات، بل بما هو دون هذا الحد الأدنى. وكان عليّ، مرة أخرى، أن أفسّر البيان بأكثر مما يحتمل وأن أزعم للاجتماع نجاحاً مزوراً.

كان الفصل الثاني من المهزلة أن اختار المجتمعون لجنة متابعة تجتمع دورياً (مرة كل أسبوعين) لمراقبة تحقيق المقررات. واختارني الإخوان عضواً في اللجنة، مع زميلين فقط من فلسطينيي لبنان. وحضرنا الاجتماعات كلها لنكتشف أن ما تبع المؤتمر لم يكن أقل عجزاً وسطحية وفوضى مما حصل في المؤتمر نفسه، إلى أن فاجأنا عضو في اللجنة، أمين عام تنظيم رئيسي بلقاء رئيس «دولة إسرائيل». فطردناه من اللجنة، لنفاجأ في الأسبوع التالي برئيس المؤتمر، رئيس اللجنة، يعقد لقاء مع التلفزيون «الإسرائيلي» يغازل فيه سياسة عرفات متجاهلاً أن المؤتمر إنما انعقد لرفض تعديل الميثاق الفلسطيني الذي قام به عرفات بناء على طلب الولايات المتحدة و«إسرائيل» تعديلاً يمزقه ويلغيه وينزع عنه شرعيته. والحقيقة أن مؤتمرنا انعقد في يوم التعديل نفسه، دلالة على رفض الشعب الفلسطيني لتلك الخطوة غير الشرعية.

أصررنا، بعض الرفاق وأنا، على ألا يحضر رئيس اللجنة اجتماعاتنا وألا نعقد الاجتماعات في مكتبه ــ وإن كنت أطالب بأكثر من ذلك، بفصله نهائياً. غير أن بعض الفصائل ارتأى الحل الوسط وعارض فصله بحجة أن ليس من بديل مناسب. فطرحت اسم المناضل بهجت أبو غربية. ولم يكن بين الأعضاء من «يجرؤ» على رفض مثل هذا الاقتراح. لكن أبا غربية اعتذر عن قبول التكليف بسبب تقدمه في السن وتركه المجال للشباب. وأعتقد الآن أنه كان بعيد النظر. لقد رأى عجز اللجنة عن الاستمرار لأسباب شتى. وهو ما حصل بالفعل. ففي خريف ١٩٩٩ انعقد الاجتماع الأخير لها. ثم ماتت بدون جنازة ولا حفل تأبين.

كان المؤتمر قبيل انفضاضه قد عيّن لجنة من ثلاثة من أعضائه لتمثيل الفلسطينيين في لبنان أمام السلطات اللبنانية. وكلّفت بنقل الرسالة إلى رئيس الجمهورية. طبعت الرسالة على ورق عادي رديء وفي طباعة أردأ حافلة بالأخطاء. واستغرق نقلها من مكتب رئيس المؤتمر في دمشق إليّ في بيروت شهراً كاملاً وهي تتنقل من يد إلى يد. ولم أستطع أن

أسلّمها إلى الرئيس وهي بهذا الشكل غير اللائق. فجاء رئيس المؤتمر إلى بيروت ومعه عدد من قادة الفصائل المشاركة في المؤتمر. واستقبلنا الرئيس العماد إميل لحود ورئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري ورئيس الحكومة الدكتور سليم الحص وبعض الوزراء ذوي العلاقة، كل منهم في مكتبه على حدة. وأبلغ المسؤولون اللبنانيون بأني وزميليّ نمثل الفلسطينيين في لبنان. ووافق المسؤولون. وبقي الأمر حبراً على ورق. كنت أدرك أن الجهة التي كلفتنا هي نفسها تتصل بالمسؤولين اللبنانيين مباشرة عبر مندوبيها في لبنان. لذلك لم أقم أنا شخصياً وزناً للجنة وتعاملت معها كأمر شكلي.

بعيداً عن هذه اللجنة التي تكلمت باسمها أمام المسؤولين، من قبل تشكيلها ومن بعده، كنت أذهب وثلاثة من الزملاء من أوجه الوجود الفلسطيني في لبنان (رفعت النمر وأحمد اليماني وصلاح الدباغ) لمقابلة هذا المسؤول أو ذاك (ومن بينهم رئيسا الجمهورية والوزارة، وعدد من الوزراء والنواب. ومنهم الرؤساء الياس الهراوي وسليم الحص ورفيق الحريري) لمباحثتهم في بعض مشاكل الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية في لبنان، بعيداً عن القضايا السياسية التي لم نشأ أن نخوضها وتركنا أمرها لمندوبي الفصائل. وقد نجحنا في بعض مساعينا وفشلنا في مساع أخرى. وكنت في كل لقاء أقول بصراحة إن ليس لنا صفة رسمية ولا نزعم أننا نمثل أحداً وإننا إنما نتصل بالمسؤولين بشكل ذاتي وعفوي بدافع تحسسنا مع شعبنا ومشاركتنا في همومه اليومية المعيشية والحياتية. وقد استقبلنا المسؤولون كلهم باهتمام واستمعوا إلى «شكاوينا» وملاحظاتنا وتمنياتنا لصالح فلسطينيي لبنان ضمن إطار المصلحة اللبنانية العليا وقوانين البلد وظروفه. واستمرت هذه الاتصالات عدة سنوات. وإن لم تظفر بنتائج إيجابية في كل القضايا المطروحة، فقد أسمعنا صوتنا وشرحنا مظالم إخواننا دون أن ندّعي لأنفسنا مرجعية رسمية.

وجدير بالذكر أن تجمعنا «الرباعي» غير الرسمي أصبح مثلاً للممارسات الذاتية البعيدة عن الأهواء والمصالح الخاصة، التي يجمع بين أفرادها عرى الصداقة والتطوع للمصلحة العامة لشرائح من شعبنا لا تجد من يلاحق قضاياها المحقة. وجدير بالذكر أيضاً أن عميد هذا التجمع، رفعت النمر، رجل شرّف الثروة ولم تشرّفه الثروة. أنشأ صندوقاً للتنمية الاجتماعية بين الفلسطينيين وعهد إلى زملائه الثلاثة بتقديم المشورة ليضمن سلامة صرف المساعدات. والواقع أن جزءاً لا بأس به من وقتي في سني تقاعدي الحالية يذهب في

التدقيق في الطلبات وإبداء الرأي. وأسجل هنا بادرة كريمة للسيد النمر بأنه قدّم إليّ منذ عشر سنوات شقة يملكها لأستخدامها في أعمالي الكتابية ونشاطاتي لخدمة التجمع الفلسطيني في لبنان.

وأود أن أشير أيضاً إلى زميليّ في هذا «التجمع» التلقائي: الدكتور الدباغ الذي لا يبخل بمشورته القانونية لقاصديه الكثيرين من أبناء شعبنا ومؤسساته من طالبي الرأي والنصح بالرغم من أعماله ومهامه المهنية الكثيرة. والأخ اليماني، ضمير شعبنا الفلسطيني الحيّ والصامد والمضحّي والصادق والجريء الذي أعترف، باعتزاز، أنه القدوة التي أتمنى للأجيال العربية الطالعة أن تتعلم من تجاربه وتتحلى بفضائله. وهكذا أسعد بصحبة الإخوة الثلاثة المعروفين بالعميد والضمير والمحامي في مساعٍ تخدم شعبنا باستمرار.

لهذه «المرجعية» تاريخ في لبنان. حصل بعد ١٩٨٢ تطوران: ألغت الحكومة اللبنانية التمثيل الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية وأغلقت مكاتبه (وكان شفيق الحوت يمثل المنظمة منذ إنشائها ١٩٦٤)، من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت الفصائل الفلسطينية تمثّل الأمر الواقع وتعتبر نفسها هي الممثل الوحيد للفلسطينيين.

انغمست هذه الفصائل بالعمل السياسي. وانحصرت تحركاتها وعلاقاتها مع اللبنانيين، سلطة وأحزاباً ورأياً عاماً وهيئات مدنية، في الأمور السياسية. وفي المقابل انحدرت الأوضاع الحياتية للفلسطينيين، وخاصة أهلنا في المخيمات، نحو المزيد من الحرمان والبؤس والتقهقر في مجالات التعليم والتطبيب وحرية العمل والتنقل.

تحسساً بهذه الأوضاع المؤسفة كتبت سلسلة مقالات في جريدة «النهار» في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٩٥ أدعو فيها إلى قيام مرجعية فلسطينية في لبنان لا تتعاطى الأمور السياسية الصرف (تترك ذلك للمنظمات والفصائل) وتحصر اهتمامها بالمسائل الحياتية الملحة (العمل والتعليم والتطبيب والتنقل). وبقدر ما لاقت الدعوة اهتمام جماهيرنا وتابع الكثيرون الموضوع معي، وقفت الفصائل موقفاً معارضاً بل معادياً. وجاء من يتهم صاحب الدعوة البريئة بأنه يريد أن يسحب السجادة من تحت أقدام الفصائل ويطرح نفسه أو أشخاصاً معينين ليكونوا هذه البدائل. وتغاضوا عن قراءة النص بوضوح وخاصة في تأكيدي أن لا صفة سياسية أو رسمية إطلاقاً لهذه المرجعية التي دعوت أن

يشكّلها مستقلون يحظون بثقة الجمهور الفلسطيني والأوساط اللبنانية وأن مساعيها واتصالاتها يجب أن تكون شفافة جداً وأن تكون على اتصال دائم وتنسيق وتعاون مع الفصائل.

حملني هذا الرفض من التنظيمات في مقابل حماسة الأوساط الفلسطينية المختلفة إلى طلب عقد اجتماع في دمشق في مقر جبهة الإنقاذ مع الأمناء العامين لكل الفصائل بلا استثناء. وعقد الاجتماع بالفعل. ودافعت عن وجهة نظري. وتحديث الإخوان بأن يقدموا مثلاً واحداً على نجاح فصائلهم في حل أية مشكلة أو في تلبية أي طلب معيشي للفلسطينيين في لبنان منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً. وبدلاً من الإجابة أخذ الحضور يتجادلون في قضاياهم الخاصة وتحول الحديث من مشاكل الفلسطينيين في لبنان إلى مشاكل الفصائل الفلسطينية فيما بينها. وعلمت فيما بعد أن بعض هذه الفصائل المتنازعة اتفقت على حث السلطات اللبنانية على عدم التعاطي مع الفكرة التي طرحتها. ويجدر بي أن أذكر أن اجتماعي مع الإخوان انقسم إلى شطرين نتيجة لرفض بعضهم الجلوس مع بعضهم الآخر: حضر الجلسة الأولى أمينا عام الجبهتين الشعبية والديموقراطية. وحضر الجلسة الثانية الأمناء العامون للفصائل الثمانية الأخرى. بوجود عقلية مثل هذه أدركت أن لا أمل في إقناع هؤلاء بقبول إسهام المستقلين الفلسطينيين في حل مشكلة شعبنا المعيشية بعيداً عن الشؤون السياسية.

(*)

الواقع أن اجتماعي مع قادة الفصائل الفلسطينية في دمشق كان له غرض ثانٍ إضافة لتوضيح مقالاتي في «النهار» عن دعوتي لتشكيل مرجعية فلسطينية مستقلة للأمور المعيشية لا السياسية. وهذا الموضوع الآخر هو **اللقاء الثقافي الفلسطيني** الذي شرعت في عقده منذ صيف ١٩٩٢. وحق اللقاء عليّ أن أسهب في الحديث عنه (وهي المرة الأولى التي يجري فيها التعريف الموسع باللقاء) لأنه يستغرق قسطاً كبيراً من اهتماماتي ونشاطي منذ عقد ونصف العقد تقريباً من الزمن.

اعتدت وسبعة من الأصدقاء أن نلتقي عدة مرات في الأسبوع في مقهى نادي متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت، وكلنا من المتخرجين في هذه الجامعة منذ الخمسينيات،

نتحدث في أمور الحياة وشؤونها المختلفة على فنجان من القهوة أو الشاي. وجمع بيننا، غير الصداقة والتقارب في السن والزمالة منذ أيام الدراسة، اهتمام بالسياسة واطلاع على مستجدات الأحداث على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية. وكلنا فلسطينيو الأصل. وكلنا مستقلون ولا ينتمي أيٌّ منا إلى تنظيم أو حزب. وكمثقفين ملتزمين، كنا نتحاور بكافة الأمور ونلتقي في الرأي في النهاية أو لا نلتقي. لكن الجلسات لم تكن تقتصر طول الوقت على السياسة. كان يتخللها حديث في الأدب والفن وفي كافة شؤون الحياة، الهامة وغير الهامة بل والسطحية أحياناً. وأحسست بعد سنوات من عقد هذه اللقاءات غير الرسمية ولا الهادفة ولا المنضبطة أن من الأفضل لو قمنا بتنظيمها بحيث نجسدها في مجال بحث واحد ونضبط مواعيد عقدها ونحولها من جلسات دردشة منفلتة إلى جلسات بحث هادفة وهادئة.

زاد في حماستي لتنظيم لقاءات جادة أمران كنت وما أزال ألاحظهما في الكثير من الجلسات والندوات والاجتماعات الثقافية المماثلة في بيروت وغيرها من المدن العربية. **أولهما** أن النشاطات المذكورة تعطي الوقت والتركيز للمحاضرة ولا تتيح مجالاً واسعاً للمناقشة. أي أنها جلسات صوت (ورأي) واحد فقط. **وثانيهما** أن العربي بطبيعته ميال إلى الكلام بدل الاستماع. وأدبنا العربي أدب كلام وخطابة ووعظ. وفي تراثنا كتب في فن الخطابة وليس لدينا كتب في فن الإصغاء. وحتى نعالج هذا النقص في الحوارات كان لا بد من تقسيم الجلسات مناصفة بين الاستماع وتقديم المداخلات، بحيث يضطر المشاركون إلى الإصغاء جيداً حتى يتمكنوا من المشاركة الفعلية بالنقاش.

هذه هي الخلفية التاريخية للقاء الثقافي الفلسطيني. ازداد عدد المشاركين مع الوقت حتى أصبح اليوم حوالى المئة، يحضر الجلسة الواحدة نصفهم على الأقل. والعضوية ليست مفتوحة بشكل عام. أتولى أنا اختيار الأعضاء الجدد ودعوتهم. لكنني آخذ اقتراحات الزملاء وترشيحاتهم بعين الاعتبار. وشروط العضوية سهلة: أن يكون المرء فلسطينياً (أو من أصل فلسطيني)، غير منتمٍ إلى فصيل أو تنظيم أو حزب، مثقفاً، وقابلاً للحوار وقادراً على النقاش، ويحترم زملاءه ويتقيد بأصول الجدل الموضوعي الهادئ. لا شيء غير ذلك. لا اشتراكات مالية ولا التزامات من أي نوع.

وحرصاً على إغناء الحوارات، أتعمد أن يكون المشاركون من كل الاتجاهات السياسية

والعقائدية والفكرية، ومن شرائح ثقافية واجتماعية متنوعة، ومن المهن المختلفة. لهذا استطاع اللقاء أن يزعم أنه برلمان صغير يمثل كافة القطاعات الموجودة على الساحة الثقافية والسياسية الفلسطينية في لبنان من خارج إطار التنظيمات والفصائل. بيننا اليميني واليساري والليبرالي والتقدمي والمحافظ والمتدين والعلماني. بيننا أستاذ الجامعة وطالب الدراسات العليا والطبيب والمربي والمحامي والمهندس ورجل الأعمال ومدير الإدارة والتاجر والكاتب والصحافي والناشط في المخيم والعامل في الحقل الاجتماعي. وبيننا، على أرض الواقع، من يؤمن بالعمليات الاستشهادية ومن يعارضها. من يؤمن بالتفاوض طريقاً نحو استرجاع الحقوق ومن لا يؤمن إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير. من يؤيد إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية ومن يدعو إلى دولة عربية خالصة في فلسطين . إن كل وجهات النظر ومفاهيم النضال وأساليبه موجودة على طاولة البحث.

تمتد الجلسة الواحدة ساعة ونصف الساعة في معظم الأحيان وتتكوّن من قسمين متساويين: يقدم «الضيف» في النصف الأول حديثاً في الموضوع النقاشي المتفق عليه ذي العلاقة بالمسألة الفلسطينية، ويتحاور الحضور مع الضيف ومع بعضهم بعضاً في النصف الثاني من الجلسة. وتعقد اللقاءات منذ الشروع بها في إحدى قاعات نادي متخرجي الجامعة الأميركية في بيروت. وأود أن أشير هنا إلى أن النادي دأب على تقديم كل التسهيلات ويتجاوب مع طلباتنا دون أن يبدي أي تدخل في أمورنا، علماً أن المؤسسة الأم (الجامعة الأميركية) كثيراً ما تتدخل بشؤون بعض الجمعيات والنوادي التي يشكلها الطلاب وتعترض أحياناً على دعوة شخص معين لأسباب سياسية. ومن يراجع أسماء ضيوف لقائنا يجد من هم ألد أعداء السياسة الأميركية في المنطقة وفي العالم. وهذا برهان على استقلال النادي.

عقدنا حتى اليوم حوالي ثلاث مئة وخمسين جلسة. حاضر فيها حوالي مئتين وسبعين محاضراً. أما الموضوعات فهي فلسطينية مباشرة أو غير مباشرة. وأما المحاضرون الضيوف فكلهم عرب، ثلاثة أرباعهم من الفلسطينيين واللبنانيين، والربع الباقي من العرب الآخرين (خاصة من سوريا والأردن والعراق ومصر والجزائر). وهم من السياسيين والحزبيين والكتّاب والإعلاميين والمفكرين والأساتذة ورجال الدين، وعدد لا بأس به من رؤساء الحكومات والوزراء والسفراء والنواب الحاليين أو السابقين.

والجلسات مغلقة، لا يسمح بحضورها إلا للأعضاء. ولا ننشر أخبارها في الصحف. ولا نسجل الأحاديث. ونترك للضيف الحرية بأن ينشر حديثه و/أو النقاش الذي يتلوه إذا شاء وعلى مسؤوليته هو. ولا نسمح بدخول المصورين والتلفزيونيين والمخبرين والمراسلين الصحافيين. والمقصود من هذه «السرية» الحفاظ على حرية الكلمة وضمان الصراحة والصدق لدى الضيف ولدى محاوريه.

وما دمت أعرض للقارئ بعض «مميزات» لقائنا الثقافي لا بد لي أن أشير إلى صفة تبدو غريبة للوهلة الأولى، وهي حرص اللقاء على أن ينعقد في موعده المحدد بدون تأخير ولو لدقائق معدودة. تبدو «المباهاة» بهذا الحرص غريبة إلا إذا كان القارئ على صلة بالنشاطات الثقافية في لبنان حيث جرت العادة التي أصبحت تقليداً أن يتأخر افتتاح جلسات النوادي والمحاضرات والاجتماعات عن الموعد المعلن دقائق كثيرة قد تمتد إلى نصف ساعة أحياناً بانتظار أن تمتلئ القاعة بالحضور. وقد أصبح انضباطنا في المواعيد مضرباً للمثل في الساحة الثقافية في لبنان.

ومثلما تتعدد اتجاهات المشاركين ينتمي الضيوف إلى الاتجاهات المختلفة على الساحة العربية، بل والمتناقضة في أحيان كثيرة. فنحن لا نريد أن نسمع ما نجمع عليه (مثل حقنا الشرعي في فلسطين) بل أن نسمع ونتناقش في ما نختلف عليه أو ما يحمل أكثر من تفسير ورأي. نطلب تحليلات لمجريات الأمور تختلف بين مفكر وآخر. كما نسعى وراء التجارب والممارسات المتنوعة، وكذلك الرؤى المستقبلية والتصورات الاستشرافية. فمثلاً تحدث إلينا (خاصة في النصف الأول من التسعينيات) أكثر من عشرة ممن شاركوا في مفاوضات أوسلو بشكل أو بآخر وممن عارضوا الاتفاقية معارضة مدعومة بالمنطق والحجة.

يقتصر دوري على تأمين عقد اللقاءات واستمرارها، باختيار الضيف والموضوع ودعوته، واختيار الأعضاء المشاركين ودعوتهم، ورئاسة الجلسات دون أي اعتبار لاتجاهاتي ومواقفي السياسية. ولهذا فأنا لا أتكلم إلا نادراً. ولا أفرض رأياً بل لا أعرض رأيي ولا أعارض أن يعبّر المتكلم، ضيفاً كان أو عضواً، عن رأي غير متفق مع رأيي أو آراء غالبية الحضور.

وإذا زعمت أن جلساتنا تعبّر عن الديموقراطية الصحيحة أفضل تعبير لا أكون مغالياً أو مجانباً الحقيقة. لكنها طبعاً هي الديموقراطية في إطار الالتزام بالثوابت القومية والوطنية. ولعلي محق إذا زعمت أنها تكاد تكون «البرلمان» الفلسطيني الديموقراطي الوحيد في وطننا العربي أو في دنيا الشتات.

أضيف هنا أن اللقاء نجح كثيراً في إقامة جسر بين المثقفين الفلسطينيين وعدد من السياسيين وأهل الحل والربط من اللبنانيين البعيدين عن الجو الفلسطيني. منهم من لم يكن قد اجتمع في حياته مع مثقفين فلسطينيين. ومنهم من كان ضد الفلسطينيين أو على الأقل ضد وجودهم في لبنان. ومنهم من كان يجاهر الفلسطيني بالعداء. وكان معظمهم ممن لم يتعرف إليهم معظم أعضاء اللقاء ولم يستمعوا إلى طروحاتهم مباشرة ولم تجرِ معهم نقاشات. وفي لقاءاتنا مع هؤلاء، وفي أعقابها، قامت علاقات إيجابية استمر بعضها طويلاً. وأخذ بعضهم مواقف واتخذ إجراءات لمصلحة الوجود الفلسطيني. والمهم أن كل ضيوفنا من هذه المجموعة، بلا استثناء، كانوا راضين عن الالتقاء مع المثقف الفلسطيني الذي كانوا أحياناً يجهلون أفكاره وأوضاعه، وأعربوا عن رغبتهم في الاستمرار في هذا الحوار وتوسيعه، حتى صح أن أزعم أن لقاءنا جسر حيوي في العلاقات اللبنانية الفلسطينية لا يوازيه حالياً جسر آخر. ومن الجدير أن أذكر أن من بين حوالى مئتي علَم لبناني دعوته للمشاركة في اللقاء لم يعتذر لأسباب غير مقنعة إلا أربعة فقط: أحدهم سياسي بارز خاف أن تنعكس تلبية دعوتنا سلبياً عليه في قاعدته الانتخابية في جبل لبنان. وآخر، يتأرجح عادة بين العقائد والحركات، خشي أن يغضب عرفات إذا لبّى دعوتنا وهو الحريص على استمرار علاقاته بالزعيم الفلسطيني الذي كان كريماً معه. وفي المقابل هناك شخصيات لبنانية بارزة تحرص على أن تبقى على علاقة متواصلة مع لقائنا. فالسيد محمد حسين فضل الله شرّف لقاءنا سبع مرات. وهو يترك لنا دوماً اختيار الموضوع. ولا يتردد في المجيء إلى نادينا بالرغم من الاعتبارات الأمنية. واستطراداً أعترف أن هذا العلاّمة «أسرني» بمحبته منذ أن تعرفت إليه، وما زال يأسرني ويأسر زملائي. والرئيس الدكتور سليم الحص، صديق آخر للقاء نحاول أن نستفيد من أفكاره وخبرته مرة بعد أخرى مستغلين تجاوبه وصدقيته، وهو العملة النادرة من السياسيين العرب.

أحدثت هذه اللقاءات ضجة في الشارع الثقافي الفلسطيني الملتزم. وتعدت سمعتها

وشهرتها حدود لبنان. وجرت أكثر من محاولة لمجاراتها في أكثر من عاصمة عربية. وهناك حالياً جلسات روتينية مماثلة في كل من دمشق وعمّان. وكثيراً ما أدعى إليها وأشارك فيها حينما أكون في العاصمتين.

غير أن الفكرة لا تروق أحياناً لبعض الناس. هناك غلاة «الملتزمين» الذين يريدون اللقاءات أن تقتصر على أصحاب الرأي الواحد ويرفضون دعوة ضيف أو عضو يقدم رأياً مختلفاً. وهناك «المتشائمون» الذين يستخفّون بفائدة الكلام بعد أن ضاعت فلسطين. وهناك «الرافضون» الذين لا يعجبهم أحد من الحضور ويعتقدون أنهم يفهمون أكثر من أي ضيف. وهناك «الثرثارون» الذين يرفضون الاستماع إلى غيرهم ويريدون احتكار المنصة. وهناك «الشكاكون» الذين يرون في كل عمل أو نشاط أصابع خفية وغايات دفينة وأغراضاً خاصة. وعبثاً نحاول أن نفهمهم أن الغرض ليس إنشاء حزب سياسي ولا حتى تجمع ثقافي. إن اللقاء مجرد حلقات بحث تتداول الأمور الفلسطينية بموضوعية وحرية. وهناك أخيراً «ضيّقو الصدر» (ولن أقول الحسّاد) الذين تدعوهم «غيرتهم» العربية والفلسطينية وحماستهم من أجل القضية إلى الحرص على أن يعقدوا اجتماعاتهم وندواتهم ولقاءاتهم (التي يدعى إليها عدد لا بأس به من أعضاء لقائنا) في اليوم نفسه (وأحياناً في الساعة نفسها) الذي نعقد فيه لقاءنا، أي الخامسة من مساء الثلاثاء، وفي قاعات مجاورة للموقع الثابت للقائنا. هذا مع العلم أننا نبلغ الهيئات الثقافية الوطنية في بيروت التي نعتبرها شقيقة لقائنا ببرامجنا مسبقاً. وللإنصاف أقول إن الغالبية من هذه الهيئات تراعي أصول اللياقة والزمالة، بل إننا نعقد معها نشاطات مشتركة أحياناً كثيرة.

كانت الفصائل الفلسطينية أكثر من اعترض على عقد هذه اللقاءات وعلى نجاحها وتوسعها في بادئ الأمر. وتعرضت اللقاءات، وتعرضت شخصياً، لحملات قوية تراوحت بين الشك والريبة وبين الاتهام الصريح. لا أعتقد أن ما أزعج قياداتها هو أن عضوية اللقاء اقتصرت على المستقلين، بل لأنها كانت تتوهم أنها هي وحدها سيدة الساحة الفلسطينية في لبنان، في المخيم وخارجه، وأن أي نشاط لا يدين لها بالخضوع قد يصبح سابقة خطيرة وفاتحة نشاطات ومشاريع لا ترضيها. وهذا ما دعاني إلى الذهاب إلى دمشق و«طمأنة» أمناء الفصائل العامين كلهم بلا استثناء أن مشروعنا يقتصر على إتاحة المجال أمام المثقف الفلسطيني المستقل أن يتحاور في الشؤون الفلسطينية العامة

بحرية تامة وليس له بالتالي طموحات ولا نوايا غير معلنة تتعارض مع «النظام» الفلسطيني القائم على وجود الفصائل وصراعاتها ومكاسبها وطموحاتها وما تعتبره من «حقوق» لا تنازع عليها. وأذكر أن المسؤول الأول في أحد الفصائل المشاركة في الاجتماع قال متهكماً بعد أن شرحت لهم غايات اللقاء: يعني أنكم كوكتيل يخلط بين أصناف منوعة من الفواكه والمشروبات؟ أجبته: تماماً. لقد أجدت الوصف. ولهذا السبب فإن لقاءاتنا ناجحة ومطلوبة وحلوة المذاق أكثر من اجتماعات الفصائل ذات الطعم الواحد.

لقد انتهت الشكوك لأن اللقاء أثبت بالبرهان القاطع والمتكرر أسبوعاً بعد آخر أنه لا يطمع باحتلال موقع سياسي أو اجتماعي أو حتى ثقافي ولا يناور ولا «يتكتك» من أجل تمرير فكرة أو رغبة بالعلن أو بالسر. ولا ريب أنه لو أراد ذلك لما عجز عن تحقيقه بفضل الإمكانات التي لديه واحترام الناس وتقديرهم. وإذا أنصف التاريخ هذا المشروع فإنه سيسجل له جهده ونجاحه في جعل النقاش الهادئ والرزين والرصين أسلوباً وحيداً في تناول مثقفين يلتقون بالعشرات، وهم على ما هم عليه من تعددية في الرأي والمعتقد، المواضيع الحاسمة والخطيرة والجادة بدرجة عالية من الهدوء والاحترام المتبادل وحرية التعبير- وهو نجاح لم تصل إليه معظم لقاءات الأحزاب والفصائل والتجمعات التي يلف أعضاءها رأي واحد وعقيدة مشتركة. ويبدو نجاح لقائنا جلياً في هذا المضمار إذا ما قيس بغيره من لقاءات، حتى ما كان منها مهنياً أو نقابياً. حقاً إنه البرلمان الثقافي الفلسطيني الأمثل. وأنا لا أنكر أن هذا المشروع ينال الكثير من صحتي ووقتي وطاقتي المحدودة أصلاً على العطاء والتكريس. لكنني فخور به ومصمم على الاستمرار برعايته والمحافظة عليه كما هو وعدم السماح بتحويله إلى حزب أو «لوبي» للضغط المنحاز لمصلحة جماعة دون أخرى. إن اللقاء منحاز لفلسطين، فلسطين التاريخية كلها، لاسترجاع أرضها وعودة شعبها وإقامة النظام الديموقراطي والتقدمي والحر.

هذا وأود أن أذكر أن اللقاء أرسى تقليداً بتكريم عدد من الأعلام الفلسطينيين ومن الأعلام العرب الذين طبعوا بصمات في المسيرة الفلسطينية، عند رحيلهم أو في ذكرى غيابهم، من مناضلين وسياسيين ومفكرين، بحيث يتحدث في الذكرى عدد من عارفيهم أو دارسيهم في شهادات حميمة وصادقة. ومن بين الشخصيات التي كرّمنا ذكراها: إبراهيم أبو لغد وإحسان عباس وأحمد الشقيري وإدوار سعيد وأمين الحسيني وبرهان

الدجاني وغسان كنفاني وفدوى طوقان وفيصل الحسيني وقسطنطين زريق وهشام شرابي ووديع حداد ويوسف صايغ. وإلى جانب هؤلاء عقد اللقاء جلستين لتكريم اثنين من أعضائه الأعلام، أحمد اليماني عند بلوغه الثمانين، ونقولا زياده عند بلوغه الخامسة والتسعين.

(*)

أتاح لي قرار التقاعد أن أنشط ولو إلى درجة محدودة في بعض الهيئات والمشاريع الفلسطينية أو/والعربية في لبنان في فترات من السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

في ١٩٩٠ انعقد المؤتمر القومي العربي الأول، ليبدأ بأعضائه العشرين مسيرة سنوية تضاعف عدد المشاركين فيه عشرات المرات، غرضه دراسة أوضاع الأمة الراهنة واستشراف مستقبلها في ظل المتغيرات والضغوطات على خلفية الطموحات الوحدوية والآمال القومية. وقد دعيت إلى الانضمام إلى المؤتمر منذ دورته الثالثة عام ١٩٩٢ وحضرت حوالى نصف دوراته. لكنني انقطعت عن المشاركة في السنوات الست الأخيرة لسببين، **أولهما** وأهمهما لشعوري أن المؤتمر لا يجدد نفسه ولا يتطور ويكاد يبقى بقوة الاستمرار للحفاظ على شكليات لا داعي للتخلي عنها وفي الوقت نفسه لا جدوى من بقائها. حتى أصبحت قرارات المؤتمر الواحد وتوصيات لجانه تكاد تكون نسخة عن قرارات المؤتمر السابق وتوصياته مع تعديل في التواريخ والوقائع والأسماء فقط. وتحول المؤتمر إلى ما يشبه سوق عكاظ خطابياً. وافتقد المؤتمر لجنة متابعة حقيقية وفاعلة من النوع الذي لا قيمة ولا بقاء لأي مؤتمر سنوي ودائم بدونها. وأصبحت أخيراً أشعر بأن وجودي في المؤتمر لا يضيف شيئاً ذا بال، لا إلى المؤتمر ولا إلى قضية الوحدة التي قام من أجلها ولا إلى ثقافتي القومية.

أما السبب **الثاني** لتقاعسي عن المشاركة في الدورات الأخيرة من المؤتمر القومي العربي فهو صحي. فإضافة إلى صعوبة الحركة والسفر أصبح ضعف النظر وضعف السمع المتزايدان عاملين ضاغطين عليّ جسدياً ونفسياً، وأصبح الإحراج الذي أحسّ به في وجودي في جمع لا أجاريه في الكلام ولا أعرف مصدر الكلام مؤلماً ومهيناً إلى حد ما، وأصبحت أجد نفسي وكأني موجود بالجسد وغائب بالروح عن المشاركة الفكرية.

ولعلي أجد هنا فرصة لأعبّر بألم عن مشاعر الإحراج والإرباك التي أحس بها حينما أشارك في جلسة واسعة كثيرة الحضور وأعجز عن تتبع ما يقال، فالكثير منه لا أسمعه والقليل منه لا أميّز مصدره، فأعجز أحياناً عن الإجابة على سؤال لا أعلم أنه موجه إليّ. وأدخل أحياناً في موضوعات غير مطروحة للنقاش. والحقيقة أن هذه الإرباكات تتجاوز الاجتماعات الرسمية إلى حلقات الزيارات والاحتفالات العادية والشخصية. حتى أصبحت أعتذر عن المشاركة في معظمها رأفة بأعصابي وتفويتاً لخيبة أمل الحضور بي. يضاعف هذه الإرباكات أن بعض معارفي يجهلون أو يتجاهلون ضعف النظر والسمع الذي يحول دون التعرف إليهم والاحتفاء أو الترحيب بهم، فيفسرون تقصيري غير المتعمد تفسيرات خاطئة وظالمة وقاسية.

ودعيت إلى الانضمام إلى دار الندوة عند تأسيسها في بيروت في العام ١٩٨٧. واختارني الزملاء، وجلهم من القوميين والوحدويين، عضواً في أكثر من لجنة، ومن بينها اللجنة الاستشارية لمجلة «المنابر» التي أصدرتها الندوة. لكن الندوة، وخاصة بعد سنوات قليلة من إنشائها وقبل أن تجمّد نشاطها وتغيب عن الساحة أواخر التسعينيات، تحولت بقصد أو بدون قصد إلى «مهرجان» رجل واحد، تقوم وتعمل على أكتاف وحيدة وإن كانت عريضة وصلبة وقوية. وتحولت إلى قاعة محاضرات تحفل بالخطاب الجيد في الموضوع المناسب ولكن بدون نقاش مطول. وكان دوري، وأدوار زملائي الأعضاء الذين أملوا من الندوة الكثير، أن نحضر المحاضرات ونستمع. وحتى هذا الدور المحدود انتهى بغياب الندوة بدون عذر ولا اعتذار ولا سابق إنذار. وتحوّل بعض النشاطات إلى قاعات أخرى يجري فيها اجترار عبارات التأييد للحق الفلسطيني مع انحياز فيما بين السطور للسياسة المسماة واقعية التي تصل في النهاية إلى دعم الذين اعترفوا بالعدو علناً.

وكانت لي علاقات وطيدة، غير رسمية، مع الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين منذ النصف الأول من السبعينيات. وكنت أشبه بالمستشار والنصير الدائم. وكنت أتعامل مع مسؤوليه كإخوان لي وأبناء، وكانوا يتعاملون معي كأخ وأب. واستمرت هذه العلاقة غير الرسمية حتى اليوم، وإن كان الاتحاد ومنذ أكثر من عشر سنوات يعاني من ضغوط كثيرة أقواها مقاومة السيد ياسر عرفات للاتحاد الذي تمسك بالثوابت الفلسطينية الوطنية وباستقلاله عن القيادة السياسية، إضافة إلى محاولات المنظمات والفصائل الأخرى المعارضة والموالية على حد سواء، السيطرة عليه والتحكم

بسياساته وقراراته ونظامه. ولم يعد بإمكان الاتحاد أن يلبي معظم مهامه بصفته الهيئة المدنية الأولى لتجمع طليعة الشعب الفلسطيني. وانحصر نشاطه عملياً في سورية ولبنان، وهو بحد ذاته نشاط محدود. إلا أني لم أتخلّ عن الاتحاد يوماً بالرغم من اعتراضي على بعض الإجراءات التي ربما سهّلت على أخصام الاتحاد توجيه الضربات إليه. وكتبت مدافعاً عنه أكثر من مرة، دون أن أخفي الملاحظات السلبية. وهذا هو الذي حملني على الاعتذار عن رعاية (أو المشاركة في) مشاريع وتحركات أخرى قصد منها النيل من الاتحاد القائم فعلاً، خاصة بعد أن أوقع المرض القاسي عميده ناجي علوش طريحاً للفراش، وهو المثقف الملتزم والمناضل العنيد والمفكر والكاتب القدوة. وهو، بحق، أحد أفضل رموز العطاء العربي الفلسطيني في الخمسين سنة الأخيرة.

ويبدو أن الفشل أخذ يتهدد الكثير من النشاطات الثقافية الوطنية على مختلف تخصصها وأنواعها. ومن بينها أكبر حركتين انطلقتا في لبنان ضد التطبيع مع العدو منذ التسعينيات: الهيئة الوطنية لمقاومة التطبيع، والمؤتمر الدائم لمقاومة الغزو الثقافي الصهيوني. وقد لبّيت الدعوة إلى الانضمام إلى كل من الحركتين بأمل وحماسة، مع السعي الدائم لإيجاد صيغ معقولة للتوحيد بين جماعتين تشتركان في الهدف وفي الوسيلة ولا يفصل بينهما إلا تعنّت بعض الأفراد. وسريعاً ما تجمّد نشاط الأولى ولم تعد تقوم إلّا بعقد مؤتمرات خطابية لا يحضرها إلا الأعضاء خجلاً من الغياب وإثباتاً للوجود. وإذ احتفظت الثانية بقوة أكبر على الحركة والظهور العلني إلا أنها هي أيضاً حصرت نشاطها في ندوات وحفلات خطابية كثيراً ما تكون بعيدة عن الموضوع الأساسي. ولا أحسب أن الغزو الثقافي الصهيوني أخذ يشعر بأي خطر يتهدده من جراء تلك النشاطات، بل لا أحسب أنه يحس بهذه النشاطات التي لا تعادل نتائجها الجهد المبذول في إبقائها حية ولو بالاسم. أضيف إلى ذلك أن التدخل السياسي والتحكم في المسار هو من العوامل التي أسهمت في إفشال المشروعين. وهذا ما حملني على تجميد عضويتي فيهما. وأصبح لدي اقتناع بأن مقاطعة العدو هي في الأساس ممارسة وليست خطاباً في مهرجان. لقد عشت حياتي كلها مقاطعاً وأدعو غيري، ببساطة، إلى أن يقاطعوا. وفي المقابل أذكر أن سياسياً لبنانياً من الداعين لمقاطعة العدو اعترض على اقتراح باستصدار قانون يحظر طباعة مواد تعترف «بإسرائيل» وتدعو لها في لبنان بحجة أن قانوناً مثل هذا يحرم مطابع لبنان من بعض المكاسب! إن ممارسة المقاطعة عملياً أوقع أثراً من ألف خطاب. ولعل من المناسب هنا أن أذكر أن أول لقاء عام وواسع لتنظيم العمل

لمقاطعة العدو الصهيوني وحليفها الأميركي كنت أنا الداعي إليه ورئيسه في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد حضره حوالى المئة من ممثلي الهيئات والجمعيات والاتحادات والنقابات والأحزاب. وقد استمر العمل بتنفيذ الخطة والبرنامج اللذين وضعهما اللقاء عدة أشهر ـ ثم خفّت الحماسة!

اتصل بي ذات يوم أحد الرؤساء السابقين لليمن (علي ناصر محمد المقيم في دمشق) وزار بيروت خصيصاً ليدعوني لأن أنشئ له مجلة وأترأس تحريرها تصدر عن مؤسسة بحثية أنشأها في دمشق باسم «المركز العربي للدراسات الاستراتيجية». وقال إنه يريد المجلة أن تكون دورية أكاديمية مختصة بالدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط كله، وأنه رصد لها الإمكانات المطلوبة. فاعتذرت عن عدم تلبية الدعوة كرئيس للتحرير مع استعدادي أن أكون مستشاراً للمجلة وللمركز بشكل متطوع وشرط أن يتولى رئاسة التحرير مفكر يليق بالمهمة. واتفقنا معاً على أن يتولى فيصل دراج هذا العمل لكفاءاته وثقافته الواسعة.

ذهبت إلى دمشق عدة مرات من أجل التحضير للمجلة. وكنت في كل زيارة أهنىء نفسي على قراري بعدم تسلم المسؤولية، إذ لم ألحظ جدية كافية في الموضوع. وعقدنا جلسة رسمية واحدة فقط حضرها الرئيس اليمني ودراج وأنا. لكن أكثر من شخص جاء صدفة وانضم إلى الاجتماع وشارك في النقاش دون أن تكون له صفة تخوّله ذلك. ولم يكن للاجتماع جدول أعمال ولا تسجيل للمقررات. كان مجرد سوق لطرح أفكار متناثرة. ولاحظت أيضاً أن الرئيس يفكر بمجلة يمنية لمعالجة الشؤون اليمنية في الدرجة الأولى وليس بمجلة قومية تعالج شؤون الوطن العربي كله، ولست ولا فيصل خبيراً بالشؤون اليمنية.

ودعاني الرئيس ثانية لحضور ندوة كبرى للبحث في برنامج عمل للمركز ككل. وقدمت مذكرة طويلة أدعو فيها إلى أن يركز المعهد على موضوع التنسيق بين مراكز البحث العلمية القائمة حالياً في الوطن العربي وقد تجاوز عددها الأربعين، من حيث الباحثين وتخصصاتهم ومحتويات المكتبات والوثائق والموضوعات التي عالجوها أو التي هي قيد المعالجة، ومن حيث مشاريع كل مركز وإمكان التعاون مع زملائه من المراكز الأخرى، وغير ذلك من المسائل التي تعاني منها مراكزنا الحاضرة وستعاني منها أكثر في

المستقبل ما لم تضع هي نفسها إطاراً للتعاون فيما بينها. ولم ينتج عن اقتراحي المفصّل أي إجراء عملي. وهكذا وعند هذا الحد انقطعت صلتي بالمركز وبالمجلة في دمشق.

وبسبب وفائي لمؤسس منظمة التحرير الفلسطينية وعدم التخلي عنه بعد استقالته من رئاسة المنظمة كما فعل الكثيرون، يحرص أعضاء لجنة تخليد ذكرى أحمد الشقيري أن يأخذوا رأيي في مشاريعهم، كما أحرص أن ألبّي طلباتهم لا في الاطلاع على برامج العمل والمشاريع المقبلة فقط بل في المساهمة في عقد الندوات وإصدار الكتب حول الرجل وعطاءاته.

ولا تفوّت الجامعات الموجودة في بيروت فرصة «تقاعدي» فتدأب على توجيه الدارسين في مراحل الدراسات العليا، للماجستير أو للدكتوراه، للاتصال بي وعرض مواضيع بحوثهم عليّ لاستشارتي في أمور يعتقدون أن بالإمكان أن أقوم بمساعدتهم فيها، خاصة حينما تكون الموضوعات تتعلق بالشأن الفلسطيني مباشرة أو غير مباشرة. وتتفاوت المشورة المطلوبة بين تقديم الرأي في الموضوع نفسه ومدى صلاحه لأن يكون محور دراسة جامعية، وبين الاطلاع على المخطط وهيكل البحث، وكذلك اقتراح المراجع وتقييم مستواها. وتمتد الطلبات في معظم الحالات إلى عرض الرسائل والبحوث عليّ قبل تقديمها إلى المناقشة النهائية. والحقيقة أني أقوم بذلك، بالرغم من الإرهاق الذي يسببه لي خاصة من حيث ضعف النظر، بمنتهى الحماسة لأني أشعر أني ما زلت أستطيع أن أفيد في تكوين جيل جديد من الباحثين المتخصصين.

ومن نشاطات مرحلة التقاعد المحدودة والمتقطعة تقديم المشورة لـ«مركز للدراسات العبرية». أنشئ في عمّان قبل اتفاق وادي عربة ولكنه لم يعمّر طويلاً ولم يعمل كثيراً. كما أن المشرفين على مركز دراسات الشرق الأوسط في عمّان النشيط للدراسات الاستراتيجية، يعرضون عليّ مشاريعهم المقبلة لأخذ الرأي. ولعدة سنوات ساهمت مع زملاء في نشاطات سياسية وإعلامية لإعادة محاكمة سجينين فلسطينيين في بريطانيا، سمر العلمي وجواد البطمة، وهما جامعيان اتهما بنشاط إرهابي وحكم عليهما أحكاماً قاسية بعد محاكمات لم ينصفا فيها. كما ساهمت بإنشاء «اللجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون» سنة ٢٠٠٠ في أعقاب رفع فلسطينيين دعوى على شارون لجرائمه في صبرا وشاتيلا وذلك في بلجيكا.

(*)

في مقابل هذه النشاطات القليلة ترددت في السنوات العشر الأخيرة على العالم الأرحب بالنسبة إليّ، عالم التأليف الذي أعايشه ولا أملّه منذ أكثر من خمسين عاماً ــ فمنذ «لبنان الطائفي» حتى «١٣ أيلول» رحلة أربعة عقود حافلة بمحاولات تزويد المكتبة بدراسات تبقى أطول وبمفعول أكبر من العشرات من الجمعيات والمؤسسات التي تظهر وتختفي ولا تترك أثراً يحفظ ذكراها لأجيال قادمة، بينما يحتفظ الكتاب بموقعه على رفوف المكتبات سيداً خالداً شامخاً وشاهداً على عصره.

أعادني كتاب **١٣ أيلول** إلى جو التأليف بعد انقطاع اضطرني إليه التزامي بإنجاز «الموسوعة الفلسطينية»، وقمت بعده بإعداد كتابين كان دوري فيهما كمحرر، مع ما في مهمة التحرير من مسؤوليات وجهد. وتعلق الكتابان بأستاذي الدكتور قسطنطين زريق أحد كبار رواد الفكر القومي العربي في القرن العشرين. كلفني بإصدار الكتاب الأول منهما مركز دراسات الوحدة العربية، وكان تكريماً للدكتور زريق في أواخر أيامه، بعنوان **المثقف العربي: همومه وعطاؤه**. شارك فيه حوالى العشرين من المفكرين العرب، حول مشاكل الفكر العربي والطموحات الثقافية، وصدر الكتاب ١٩٩٥. ولحقه في العام التالي كتاب آخر توليت تحريره وكتبت فصلا طويلاً فيه: **قسطنطين زريق: ٦٥ عاماً من العطاء**. وقد تولينا، الدكتور محمد المجذوب وأنا، نشر الكتاب على حسابنا الخاص. وشعرنا أن هذا العمل أقل ما نستطيع أن نقدمه للدكتور زريق في ذكرى مولده. أما فصول الكتاب فقد وضعها معنا ستة من المفكرين الذين تتلمذوا مثلنا على الدكتور زريق وتناولوا جوانب معينة من حياته وأعماله.

وألح عليّ مدير مركز دراسات الوحدة العربية (خير الدين حسيب) الاضطلاع بمهمة إعداد استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي «الإسرائيلي» بإعداد دراسة شاملة بعنوان «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل». واعتذرت لأني اعتبرت المشروع يتجاوز قدراتي. واقترحت أن يقوم بالمهمة الدكتور قسطنطين زريق. لكنه اعتذر. فاقترحت الأستاذ برهان الدجاني، الذي وافق بعد إلحاحي. إلا أن ورقته طورت إلى ورقة أخرى. وأتيح لي أن أراجع كل المواد التي أعدها أكثر من ثلاثين باحثاً عربياً مرموقاً وأن أشارك في التقييم والتعليق وتقديم الرأي. وصدر الكتاب سنة ٢٠٠٠ في مجلدين ضخمين. وهو كتاب موسوعي.

كتبت في السنوات الثلاث ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ ثلاثة كتيبات في مواضيع من صميم الشأن الفلسطيني العام. أولها **ملف الإرهاب الصهيوني**، وهو بحث أكاديمي في فلسفة الإرهاب في الحركة الصهيونية وممارسته في مدى ستين سنة، أي منذ أواسط الثلاثينيات، ضد العرب، فلسطينيين وغير فلسطينيين، وضد كل من تشعر فيه الحركة الصهيونية خطراً حتى ولو كان من حلفائها، وضد اليهود أنفسهم كما حصل في عدة مذابح سقط ضحيتها آلاف من اليهود العراقيين واليمنيين والأوروبيين في الأربعينيات. وشددت على ما أردده دائماً من أن الإرهاب الصهيوني ليس مجرد عقاب على أحداث سابقة بل هو يمتد ليكون سلاحاً ضد مخاطر قادمة وتمهيداً لسياسات صهيونية مستقبلية أكثر عدواناً ضد العرب.

والوصايا العشر للحركة الصهيونية تحليل للفكر الصهيوني في ثوابته الراسخة التي لا تتبدل مع الأيام وإن تبدلت الأساليب والأولويات. صدر الكتاب في الذكرى المئوية الأولى لانطلاق الحركة الصهيونية (١٩٩٨). وتقوم فكرة الكتاب على أن المبادئ الأساسية للصهيونيين هي التي يجب ألا تغيب عن بالنا والتي يجب أن تبقى نصب أعيننا، فلا ننخدع بإجراء مؤقت وظاهري يحاول العدو أن يخفي من ورائه شراسته وأطماعه، فنتوهم نحن أن الصهيونية قد تبدلت وتحولت إلى حركة معتدلة ومتفهمة لقضايانا فنبادر إلى التنازل عن بعض ثوابتنا لنلتقي معها في منتصف الطريق دون أن تكون هي قد تنازلت بالفعل.

وبمناسبة الذكرى الخمسين للاغتصاب، ١٩٤٨، وضعت دراسة بعنوان **نصف قرن من الأوهام**، ألقيتها في بيروت ودمشق كمحاضرة طويلة، ثم نشرتها في كتيب. حذرت فيها مما أحرص دوماً على تحذير العرب منه بالركون إلى وعود العدو وأحابيله، وإلى الأوهام التي أخذت مؤخراً تنتشر بين أبناء شعبنا فتضيع معها الحقائق المرّة التي لا يجوز أن نتجاهلها للحظة واحدة.

وبدأت أعدّ لكتاب جديد هو الأول في موضوعه: استفتاء العشرات من العرب من غير الفلسطينيين ممن أسهموا في العمل لفلسطين في فترات من الخمسين سنة الأخيرة وفي مراحل وعهود ومجالات متنوعة، كالمشاركة في الجهاد أو الكتابة والتأليف أو الإعلام أو الفن (تمثيلاً ورسماً) أو تدريس القضية أو المساهمة في المشاريع الخيرية والعمل الإنساني

أو غير ذلك من مجالات خدمة فلسطين شعباً وقضية ونضالاً، واستفتاؤهم عن انطباعاتهم وملاحظاتهم ونقدهم لما قاموا به وللعمل الفلسطيني ككل، يلي ذلك وضع دراسة تحليلية معمقة تعتمد على قراءة تجارب هؤلاء وملاحظاتهم. وإذ كنت لا أزال أرى أهمية دراسة من هذا النوع إلا أنني لا أعتقد أني مؤهل حالياً للقيام بها. فصرفت النظر ولو إلى حين.

وكنت إثر مغادرة مشروع «الموسوعة الفلسطينية»، غير آسف، في ١٩٩٣ فكرت في إصدار موسوعة فلسطينية للصغار، للأحداث والفتيان. ودرست الموضوع مع بعض التربويين والفنانين المختصين بكتب الصغار. وقدمت مذكرة مفصلة بهذا الخصوص إلى مؤسسة عبد الحميد شومان في عمّان مقترحاً عليها أن تتبنى المشروع، فأتولى تأسيسه وأترك لغيري تنفيذه. لكن المؤسسة لم تتجاوب مع الفكرة. ولم أكرر الاتصال بها. ومات المشروع لعدة سنوات.

وفي مطلع القرن الحالي شرع المكتب الدائم لاتحاد الأحزاب العربية، ومركزه في عمّان، بالتفكير والتخطيط لإصدار مثل تلك الموسوعة، وولد المشروع فعلاً باسم «الموسوعة الفلسطينية الميسرة». ويتولى المشروع الإفادة من موسوعتنا واختيار بعض موادها وتبسيطها واختصارها وإضافة الجديد مما حصل منذ إعداد الموسوعة السابقة قبل حوالي عشرين سنة. وقد اختارني القيمون على الموسوعة الميسرة عضواً في المجلس العلمي. وحضرت بعض اجتماعاتها التحضيرية والتحريرية. وطلبوا إليّ أن أراجع المواد المعدة للنشر والنظر في صلاحيتها. وجدير بالذكر أن رئيس تحرير الموسوعة الجديدة هو أحد أعضاء مجلس إدارة «الموسوعة الفلسطينية» من ١٩٧٧ حتى إغلاقها ١٩٩٣، الدكتور ناصر الدين الأسد.

وبقيت لي علاقات، ولو اسمية، مع مشروع موسوعي آخر، «الموسوعة العربية»، ذلك المشروع الذي مر على وضع أساساته نصف قرن تقريباً. وهو مشروع مزدوج: **واحد** في دمشق بدأت المطابع تصدر أجزاءه واحداً بعد الآخر وتجاوز العمل حالياً أكثر من نصف المواد، وهو حالياً بإشراف عزيز شكري أحد محرري القسم الأول من موسوعتنا الفلسطينية. **وآخر** بدأ في بغداد ثم نقل إلى المنامة، ويبدو أن الظروف السياسية العربية الرسمية أثرت عليه سلباً فتجمد المشروع في الوقت الحاضر على الأقل. ولم أتلق من مسؤوليه أي اتصال منذ سنوات.

(*)

في العام ١٩٩٥ قررت أن ألتقي بالقارئ بشكل منتظم ومتكرر على أوسع نطاق ممكن. والمقالة الصحافية هي بلا شك أفضل طريقة لتحقيق قرار مثل هذا.

تذكرت أنه في أعقاب استقالتي من مركز الأبحاث في العام ١٩٧٧ جاءني مؤسس جريدة «السفير» اللبنانية ذات الاتجاه القومي العربي (الأستاذ طلال سلمان) يدعوني للانضمام إلى أسرة جريدته. وانضم إليه في الإلحاح زميل لكلينا، عمل معي في المركز ثم انتقل بعد استقالتي إلى «السفير» ليعمل فيها مديراً للتحرير (الأستاذ بلال الحسن). واعتذرت.

لذلك اتفقت مع «السفير» على كتابة مقال أسبوعي منذ العام ١٩٩٥. وبعد سنتين طلبت الجريدة مني أن يتحول المقال إلى نصف شهري. وكانت الحجة أن مقالاتي طويلة ويصعب إيجاد المكان الكافي لها أسبوعياً. وبقيت أكتب حتى ١٩٩٩.

وبالطبع كانت فلسطين هي محور معظم المقالات. وبالطبع أيضاً كنت أستعرض الوقائع وأحللها وأضع استنتاجاتي بشأنها من وجهة نظري القومية الصرف ومن مواقفي المعلنة الرافضة للتسوية الاستسلامية وللاتفاقات الفلسطينية والعربية مع العدو، المذلة والمفرطة بحقوق الأمة وكرامتها ومصالحها. ولا أظن أن الجريدة كانت تتوقع مني غير هذا حينما رحبت بأن أزودها بمقال كل أسبوع ثم كل أسبوعين. فأنا لم أتبدل في آرائي ومواقفي الفلسطينية في أي وقت من الأوقات. لكن جهات معينة، فلسطينية في الغالب، ربما تضايقت من استضافة صفحات «السفير» لقلمي. وروي وأشيع الشيء الكثير عن أشكال هذا التضايق وأساليب التعبير عنه. كان العلني منه، مثلاً، في منع الجريدة أيام الجمعة (الموعد الدوري لنشر مقالاتي) من دخول بعض مخيمات منطقة صور التي كانت قوى فتح تسيطر عليها. وأنا شاكر جداً لحركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين كان أفراد منهما يتولون كل يوم جمعة إلصاق مقالي على مداخل الجوامع بحيث يقرأها أهل المخيم بالرغم من حظر الجريدة.

لم يطلب مني أحد أن أتوقف. لم أحتج إلى تلقي مثل هذا الطلب صراحة ومباشرة. و«اللبيب» يفهم من الإشارة كما يقول المثل. كان مقص المحرر يتولى حذف مقاطع معينة من مقالي بذريعة أنه طويل. والطريف أن «المقص» كان يستهدف آراء معينة

ومحددة مما ينفي حجة طول المقال. أعطي مثلاً على ذلك: ذكرت في مقال إنجازات إحدى الهيئات الفلسطينية المعارضة لعرفات وما عليها من مآخذ. فقص «الرقيب» مقطع الإنجازات كله وأبقى المآخذ على حالها! وكانت بعض الردود السلبية على نقاط وردت في مقال لي تنشر ولا تنشر ردود أخرى إيجابية ــ حتى لو كان صاحب أحدها هو الشهيد فتحي الشقاقي أمين عام الجهاد الإسلامي. وكل جريدة تتشرف بنشر رسالة تدافع عن الحقيقة وتنتصر للحق وتكون بقلم زعيم سياسي ومناضل معروف. (كانت الحجة أن الشقاقي بعث برسالته بالفاكس. والطريف أنه تزامن مع نشر رد سلبي علي وصل بالفاكس أيضاً من مكتب عرفات في غزة).

قررت أن أتوقف من تلقاء نفسي حرصاً على «مصلحة» الجريدة. توقفت لكني لم أستقل ولم أعتذر. لم أرسل المقال التالي في موعد تسليمه. وانتظرت أن يتصل بي أحد للاستفسار، لعلي مريض. فقد اعتادوا على استلام المقال في يوم معين من الأسبوع بل وفي ساعة معينة دون تأخير دقيقة واحدة. ولم يتصل أحد ولم يستفسر. وجاء موعد تسليم المقال في الأسبوع الذي يليه. ولم أكتب ولم أرسل ولم يسأل أحد. وحتى هذه اللحظة، وبعد عدة سنوات، لم يسألني أحد من الجريدة لماذا توقفت عن الكتابة! الاتصال الوحيد الذي تلقيته من صاحب الجريدة الأستاذ طلال سلمان كان بعد أن انقطعت عن الكتابة بخمس سنوات. اتصل ليطلب مني أن أشارك في رثاء السيد ياسر عرفات. واعتذرت بالرغم من إلحاحه. هذا في حين أن استفسارات وتساؤلات القراء انهمرت عليّ منذ اللحظة الأولى لتوقفي، واستمرت لمدة طويلة.

المهم أني ولمدة خمس سنوات استطعت أن أوصل صوتي إلى عشرات الآلاف من القراء في نقد الاتفاقات والمعاهدات والمباحثات التي عقدها أو أجراها مسؤولون فلسطينيون وعرب في آخر سنوات القرن الماضي نقداً موضوعياً، وفي التصدي لمختلف الإجراءات والقرارات التي انبثقت عن القيادة الفلسطينية ورأيت فيها تنازلاً مرفوضاً.

وبالطبع، لم تنحصر مقالاتي في «السفير» في مدى خمس سنوات في موضوع سياسة الاستسلام الفلسطينية والعربية، بعد اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات وعلاقات عربية رسمية مع العدو الصهيوني، بل تطرقت المقالات إلى موضوعات أخرى متعددة، ولعل أبرزها: محاولة توحيد المواقف الفلسطينية المعارضة وتنظيم صفوفها في جبهة فاعلة،

ودراسة الأوضاع المعيشية للفلسطينيين في لبنان وعرض برامج لتحسينها، وفضح المواقف السياسية «الوسط»، أي تلك التي تتردد في أخذ القرارات الحاسمة بانتظار انتصار فريق على آخر للحاق به، ونقد اللامبالاة في المسائل الحساسة عند بعض المثقفين وخاصة في إطار «نضال المقاهي» الذي يكتفي أصحابه بالتهجم على الأوضاع السيئة دون البحث عن حلول ودون المشاركة الفعلية بمحاربة تلك الأوضاع، ونقد المثقفين والسياسيين والمناضلين سابقاً الهاربين من الجهاد الحقيقي والباحثين لأنفسهم عن مقاعد تبقيهم تحت الضوء دون مشاركة فعلية وبناءة في تصحيح الأوضاع، ونقد الذين سقطوا من المناضلين المثقفين واتخذوا لأنفسهم مراكز في خدمة «السلطان» والدعوة له والإفادة من عطاياه، ومد جسور عقلانية وشفافة بين الوجود الفلسطيني في لبنان وبين اللبنانيين، رسميين ومؤسسات أهلية وأحزاباً ورأياً عاماً بعد سنوات من الجفاء وسوء الظن والريبة والاحتقان، والتأكيد على عروبة القضية الفلسطينية واعتبار النضال الفلسطيني أسلوباً متقدماً للدفاع عن الوطن العربي كله.

وربما كان الإرهاب الصهيوني، مؤسسة وأسلوباً ونظريات وإجراءات، هو أكثر موضوع تطرقت إليه في العديد من مقالات «السفير» في السنوات الخمس الأخيرة من القرن العشرين. وقد ركزت هذه المقالات على ضرورة درس المسألة الإرهابية بالعمق والتحليل وعدم الاكتفاء بالعرض المجرد القائم على الفضح والإدانة والاستنكار، ذلك أني أعتقد أن للإرهاب فلسفة معينة اتّبعها الصهيونيون من قبل إنشاء كيانهم بعشرات السنين. إن الإرهاب عندهم وسيلة لتحقيق مكاسب مقبلة ولتسهيل مخططات قادمة أكثر مما هو انتقام من فرد أو جماعة. وهو بالتالي أحد الأسلحة القوية التي يستخدمها العدو لتحقيق أطماعه أكثر مما هو «فشة خلق» وإثبات وجود وإظهار عضلات. من هنا طالبت بشيء من التوسع والتعمق بإنشاء معهد أو مؤسسة عربية تختص بدراسة الإرهاب الصيهوني وتضع الخطط لمواجهته على مستوى الوطن العربي، وتسهم في تأريخه وتوثيقه لمساعدة أجهزة الإعلام وكل من يساهم في الحرب العربية ضد الإرهاب، مثلما تسهم في حماية الأفراد والمؤسسات من الأعمال الإرهابية الممكن حصولها في أي مكان أو زمان. أي أن المشروع يخدم الأمة علمياً وعملياً وعملياتياً. وهو بهذه الصفة يكمّل كل أشكال المواجهة الفاعلة مع العدو.

لكن يبقى أهم ما في مقالات «السفير»، حسب رأيي، هو الفضح المتوالي والعنيف

للمثقف الفلسطيني (والعربي) الساقط، ذاك الذي ركب موجة النضال أيام الثورة ولبس ثوب المسالم أيام الاستسلام. وهو في الحالتين إنسان وصولي وانتهازي متكسب ومتملق. وبعض ممن يمكن وصفهم كذلك كانوا من أبنائي ورفاقي في مركز الأبحاث أو في الموسوعة الفلسطينية، ممن حملوا راية النضال الثقافي لفترة ما ثم تخلوا عنها واستسلموا لإغراءات المكاسب المادية والمعنوية. إني أعتبر هؤلاء حثالة الثقافة الفلسطينية والبقعة الآسنة في نبعها الفياض والمعطاء.

لن أختم كلامي عن «السفير» دون أن أشير إلى أني أعتبرها جريدتي، وأتابع اهتمامي بها وحرصي على نجاحها واستمرارها وانتشارها. وإن كنت قررت ألا أكتب فيها كما أني لا أقرأها إلا نادراً ـ فإني أقرأ فيها بعضها الذي يفوح عبقه الناصري الصافي، مع تجنب ما تفوح منه روائح غير مستحبة.

ولولا الكسل والتردّي الصحي لكنت حققت رغبة قراء كثيرين بإعادة نشر هذه المقالات أو معظمها على الأقل في كتاب. ولا ريب في أن قيمة المقالات ومفاعيلها لا تزول بسرعة وإن كانت تنطلق من التعليق على حدث معين في وقت معين. ولولا الكسل لكنت قبلت بعروض جاءت من صحف أخرى في لبنان وخارجه وفي الوطن العربي وخارجه، بعضها واسع الانتشار جداً، لكتابة مقالي الأسبوعي، دون أن أقع في إغراء مكافآتها السخية.

وأعترف هنا أني تعلمت شخصياً من تجربتي في «السفير» واستفدت ربما أكثر مما استفاد القراء. تعلّمت التمسك بالمبادئ والثبات على الرأي أصبح بضاعة نادرة هذه الأيام، وربما أصبح بضاعة غير مرغوب فيها. وتعلّمت أن من يغامر ويخاطر بصموده وثباته وعدم انحنائه مع الرياح وعدم الانصياع لنصائح «المحبين» بالاعتدال والواقعية والاعتراف بـ«المتغيرات» عليه أن يقبل بأن يعرّض ظهره قبل صدره للطعن، للنقد الجارح والتهجم بعيداً عن الأسلوب الموضوعي الذي يتّبعه هو. وتعلمت فوق كل هذا أن الكبار لا يكونون كباراً إذا أحنوا رؤوسهم للصغار أو إذا نزلوا إلى مستنقعات العراك معهم.

أنا أعرف، مثلاً، كيف يسخر كثيرون مني ومن كتاباتي حينما أصرّ على وضع كلمة «إسرائيل» بين قوسين. فأنا بالنسبة إليهم أعيش خارج العصر، ولا أدرك التطور ولا أفهم

المعادلات الجديدة الدولية والعربية، وأنا أحبس نفسي في كهف وأتحجر فيه. كان أحد الكتّاب المصريين الكبار، لطفي الخولي، من الناصريين سابقاً والساداتيين لاحقاً وعرّاب «مؤتمر كوبنهاغن» التطبيعي السيىء السمعة، يأخذني مثلاً على الكاتب الأعمى الذي لا يرى الحقائق الجديدة (وكأن للحقائق أعماراً وأشكالاً تتبدل مع عقارب الساعة). ووجد إميل حبيبي (أفضل الروائيين الفلسطينيين، ومن قادة الحركة الوطنية سابقاً أيضاً) فيّ المثل الأعلى للمفكرين بلا فكر! لماذا؟ لأن «إسرائيل» عندي لا ترد إلا ضمن قوسين.

إن المعترضين يفترضون أن القوسين جهل وتجاهل لوجود «إسرائيل». أبداً. إن بصري مهما ضعف يظل يرى «إسرائيل». يراها في وحشيتها وجرائمها وألاعيبها وأكاذيبها ومؤامراتها. العينان المنطفئتان تريان «إسرائيل» أفضل مما تراها العيون السليمة المعافاة. ولأني أرى «إسرائيل» هكذا أعتبر وجودها حالة غير طبيعية وغير أصيلة وغير صحيحة. القوسان ليسا عجزاً عن رؤيتها بل هما رفض قاطع لوجودها. إنهما إعلان لموقف مبدئي معين، ثابت وحاسم. أنا، باختصار، لا أنكر وجود «إسرائيل» بهذين القوسين بل أنكر حقها في الوجود. ولأني أنكر حقها في الوجود أدعو إلى إزالتها.

(*)

إذا تكرر ذكر بعض خيبات الأمل في هذا الفصل وعدم الاستمرار في مشاريع كنت أتوسم فيها خيراً لصالح القضية التي أؤمن بها، فهذا لا يعني ضيقاً في النفس وتبرّماً وتحوّلي إلى شكّاء بكّاء معاتب. أبداً. إن الابتسامة التي علت وجهي منذ الطفولة وأكسبتني محبة الكثيرين وصداقتهم ما تزال على وجهي. وإذا غابت أكون قد «غيّرت» وجهي وأصبحت إنساناً آخر لا يعرفه الناس ولا أعرفه أنا. إن في الحياة حلاوة مثلما فيها مرارة. ونحن نظلمها إذا شكونا من مرارتها ولم نقرّ بما فيها من حلاوة.

عبّر الكثيرون في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، سنوات التقاعد، عن محبة وتقدير أسهما في محاربة الإحباط والتغلب على الشكوى والعتب. وهما بالفعل وبصدق أكثر مما أشعر بأني أستحق.

هناك، أولاً، مجلات ومراكز كثيرة رغبت إليّ أن تضع اسمي في قائمة «مستشاريها»، علماً بأن بعضها لا يستشير بشكل رسمي ودوري منتظم. وربما كانت الأسماء في

القوائم التي تتصدر الصفحات الأولى تفيدها بمجرد وضعها هناك أكثر مما تفيد في ما تقدمه من نصائح وتعليقات.

منذ ستة وعشرين عاماً وأنا مستشار لمجلة «تاريخ العرب والعالم» التي يصدرها في بيروت الوزير السابق فاروق البربير. ثم أصبحت في السنوات الأخيرة مستشاراً أيضاً لسلسلة الكتب الفنية الأنيقة في الموضوعات اللبنانية والفلسطينية والعربية التي دأب على إصدارها بين الحين والآخر.

وأنا مستشار لكل من مجلة «المنابر» التي كانت تصدر عن دار الندوة، ومجلة «باحث» التي تصدر عن مركز «باحث» للدراسات، ونشرة «العودة» التي تصدر عن مركز العودة الفلسطيني في لندن، ومركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت. هذا إلى جانب مساهماتي كمستشار لهيئتين مدنيتين في بيروت: الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني ومؤسسة «نعمل سوياً لعلاج الأمراض النفسية والعقلية». وكم يسعدني حقاً أن تعرض عليّ هذه المؤسسات برامجها ومشاريعها، وكذلك همومها ومصاعبها، لنتبادل الرأي حولها وأن أقدم أي مشورة من خلال تجربتي السابقة. وفي المقابل أحرص على أن أظل بعيداً عن مؤسسات وجمعيات دولية أشعر أنها تحصر نفسها في نطاق اجتماعي أرفض أن أنتمي إليه أو أن أتعامل معه، وأرى أن معظم أعضائها ينتمون إليها لسد نقص أو التباهي والغرور والادعاء. وأخشى أن يكون لبعض هذه الهيئات الدولية اتصالات مشبوهة خاصة حينما تحصر نشاطها بنطاق ضيق في المجتمع المسمى بـ«المخملي».

وهناك، ثانياً، مؤلفون رغبوا إليّ (هم أو ناشروهم) أن أقدّم لكتبهم. وهنا أيضاً أسعد بتلبية طلباتهم بعد الاطلاع على هذه الكتب واقتناعي بجودتها وتقديمها مادة جديدة لتراثنا الثقافي المعاصر.

ومن الطريف أن موضوعات الكتب التي قدمتها تتنوع وتتوزع من السياسة إلى التاريخ، ومن المذكرات إلى اليوميات، ومن السير إلى السير الذاتية، ومن الإعلام إلى الاقتصاد، ومن الأدب إلى الفن، ومن مجموعة للصور إلى مجموعة للقصص إلى مجموعة للنشاطات إلى مجموعة للشهادات. أما المؤلفون فبينهم الكاتب والسياسي والاقتصادي ورجل الأعمال والقاص والفنان والمصوّر والمعلق والإعلامي والعسكري: من أمثال أحمد

الشقيري وأديب قعوار وأمجد غنما وجمال قدورة وحسن أبو رقبة وخيرية قاسمية ورفعت صدقي النمر وسعيد أبو ناعسة وسمير أحمد وعدنان السيد حسين وعزمي بشارة وكنعان أبو خضرا ونادر أبو الجبين وهاني الهندي ويوسف حداد و«تكتل الجمعيات والهيئات الأهلية». وهناك، في مطابع بيروت ودمشق وعمان، أربع مخطوطات في المطبعة أو في انتظار دورها للطباعة (إحداها عن دور الموساد في تهجير اليهود إلى فلسطين، وأخرى عن جرائم الموساد في بغداد لحمل يهود العراق إلى الهجرة إلى فلسطين). أما أطرف طلب لتقديم كتاب فكان من رئيس جمعية المصورين اليابانيين (المصور العالمي هيروكاوا) الذي جمع مجموعة ضخمة ورائعة من الصور التي التقطها لفلسطين المحتلة، مركزاً على النضال الفلسطيني والاضطهاد «الإسرائيلي»، وطلب مقدمة للكتاب بصفحة واحدة فقط تختزل الرأي الفلسطيني الملتزم. وقد صدّر الفنان مجموعته بمقدمتي العربية على صفحة والترجمة اليابانية على الصفحة المقابلة. ولن أحكم على مستوى الترجمة لجهلي تلك اللغة!

ويقودني الحديث عن وضع المقدمات إلى رواية هذه الحادثة: طلب مني مثقف فلسطيني ومناضل كبير، وكانت تجمع بيننا صداقة ومواقف سياسية ووطنية متعددة منها معارضة السياسة الرسمية لأحد الأقطار تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية، أن أضع مقدمة لكتاب له عن نضال الشعب الفلسطيني، ففعلت. لكنه تلكأ في أخذ المقدمة وأخذ يتحاشى الاتصال بي. وبعد أشهر رأيت الكتاب مطبوعاً ومعروضاً في المكتبات، بدون المقدمة التي كتبت. وظهر أن الكاتب تراجع عن آراء ومواقف كثيرة، خاصة ما كان يتعلق بالنظام الحاكم في ذلك القطر. وعندها فهمت لماذا استغنى عن مقدمتي.

هناك تكريم ثالث أحاطتني به بعض المؤسسات العربية في سنوات تقاعدي. ربما كنوع من «التكريم قبل الوفاة»، وربما ككلمة وداع، وربما (إذا أردت ممازحة هؤلاء الأوفياء) أعتبر تكريمهم لي شكراً على تقاعدي الذي يعني ترك مقعدي لآخرين أحق مني! ومهما يكن من أمر، كنت في كل مرة أحاول، بصدق وتصميم، أن أقنعهم أن ما من فلسطيني أو حتى عربي يستحق أن يُكرم وفلسطين ما زالت ترزح تحت نير الاحتلال.

كنت في ما قبل التقاعد قد نلت بعض مداليات التكريم ودروعه وأوسمته: من رابطة الإنعاش القومي، وجمعية الخطابة في الجامعة الأميركية في الخمسينيات، والمنظمة العربية

للتربية والثقافة والعلوم أواخر السبعينيات، والتجمع الناصري في القاهرة أوائل الثمانينيات، ولجنة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات، إلى جانب اختيار مجلة «الباحث» الدورية لي أحد «أبرز كاتبين فلسطينيين» (مع إحسان عباس) وإصدار عدد خاص عنه وعني. لكن أقربها إلى قلبي وأعزّها هو الوسام الأعلى رتبة في الجمهورية العربية السورية الذي شرفني بحمله الرئيس الراحل حافظ الأسد مطلع ١٩٧٣.

أما في العقدين الأخيرين فقد كرّمني كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بدرع غسان كنفاني، والمنتدى القومي العربي/دار الندوة، والمنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان، وقسم التاريخ في جامعة دمشق، ومؤسسة باحث للدراسات، والنادي الثقافي العربي واتحاد الناشرين العرب. وآخر تكريم كان من الاتحاد العام للكتّاب والأدباء العرب، إذ اصطفاني الفلسطيني الوحيد من عشرين كاتباً عربياً أثروا الثقافة العربية في الخمسين سنة الماضية وذلك في العيد الخمسين لتأسيس الاتحاد (١٩٥٤)، برعاية كل من الرئيسين بشار الأسد وإميل لحود. كما أني اعتذرت عن عدم تلبية دعوتين من الخليج العربي لتكريمي في السنوات القليلة الأخيرة لأسباب صحية. وكانت صحيفة خليجية قد كرّمتني باختياري واحداً من أبرز مئة مثقف عربي في القرن العشرين في آخر العام ١٩٩٩.

(*)

كما قلت آنفاً، ما من فلسطيني ولا عربي يستأهل التكريم ما دامت فلسطين لا تزال تخضع لحكم الغاصب المحتل. وعندما يحوّل أنيس صايغ تلة أم قيس شرقي نهر الأردن من شرفة يطل منها على طبريا السليبة يروي برؤياها غليل الشوق إلى محطة متقدمة على درب النضال نحو طبريا، آنذاك يحق لصدره أن يحمل وساماً. إن أكاليل الغار من حق المنتصرين فقط، العائدين فعلاً إلى المنابت التي حرروها ليمارسوا فيها حرياتهم.

في طبريا، وعلى الطريق إلى طبريا، ومن أجل طبريا، يطيب الموت، لأن المرء يموت واقفاً. وكأنه لا يموت. ولعله لا يموت. هناك يتساوى الموت مع الحياة حلاوة. ودون ذلك تتساوى الحياة مع الموت مرارة.

المؤلف

من مواليد طبريا في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣١.

خريج الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة كمبردج في بريطانيا (١٩٤٩ - ١٩٥٣ و ١٩٥٩ - ١٩٦٤). متخصص في كل من العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفي التاريخ العربي الحديث.

أستاذ في دائرة الدراسات المشرقية في جامعة كمبردج (١٩٥٩ - ١٩٦٤). وعميد معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة (١٩٦٨ - ١٩٦٩). ومحاضر في الصفوف العليا في قسم التاريخ في الجامعة اللبنانية (١٩٧٩ - ١٩٨٠).

مدير عام مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٦ - ١٩٧٦). مؤسس ورئيس تحرير مجلة «شؤون فلسطينية» (١٩٧١ - ١٩٧٦). ورئيس تحرير «اليوميات الفلسطينية» (١٩٦٦ - ١٩٧٦). والمشرف على سلسلة «دراسات خاصة» (١٩٧٠ - ١٩٧٦).

ممثل فلسطين في اللجنة الدائمة للإعلام العربي (١٩٦٩ - ١٩٧٦). ومستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية (١٩٧٧ - ١٩٧٨). ورئيس «وحدة المجلات» في الجامعة (١٩٨٠ - ١٩٨٢). والمشرف على لجنة الترجمة والتعريب في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٨١). وعضو لجان استراتيجية الثقافة العربية وتعديل ميثاق الجامعة العربية (١٩٨١ - ١٩٨٥).

مؤسس ورئيس تحرير كل من «المستقبل العربي» و«شؤون عربية» و«قضايا عربية ـ السلسلة الجديدة» (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢).

مطلق مشروع الموسوعة الفلسطينية منذ ١٩٦٦. مستشار المشروع منذ ١٩٧٨ ورئيس التحرير منذ ١٩٨٢ ورئيس مجلس الإدارة منذ ١٩٨٨.

مستشار مشروعيْ الموسوعة العربية (في دمشق في مطلع السبعينيات وفي بغداد في مطلع التسعينيات)، والموسوعة الفلسطينية الميسرة (في عمان منذ مطلع الألفين).

عضو المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة (١٩٧٠) ونائب رئيس المؤتمر الوطني الفلسطيني في دمشق (١٩٩٨) والناطق باسمه وعضو لجنته للمتابعة وممثله في لبنان.

مؤسس اللقاء الثقافي الفلسطيني في بيروت ومنسقه العام منذ ١٩٩٢.

صدر له:

- **لبنان الطائفي** (دار الصراع الفكري، بيروت، ١٩٥٥)
- **الأسطول الحربي الأموي في البحر الأبيض المتوسط** (المطبعة الفنية، بيروت، ١٩٥٦)
- **جدار العار** (مطابع لبنان، بيروت، ١٩٥٦)
- **سورية في الأدب المصري القديم** (مطابع لبنان، بيروت، ١٩٥٧)
- **الفكرة العربية في مصر** (مطابع الغريّب، بيروت، ١٩٥٩)
- **تطور المفهوم القومي عند العرب** (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦١)
- **في مفهوم الزعامة السياسية** (جريدة المحرر ، بيروت، ١٩٦٥)
- **الهاشميون وقضية فلسطين** (جريدة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦)
- **الهاشميون والثورة العربية** الكبرى (دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦)
- **فلسطين والقومية العربية** (مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧)
- **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل** (مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٧)

- **بلدانية فلسطين المحتلة** (مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨)
- **المستعمرات** الإسرائيلية الجديدة (مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩)
- **في المقاومة** (مركز الأبحاث الفلسطينية ـ للتوزيع الخاص، بيروت، ١٩٦٩)
- **الجهل بالقضية الفلسطينية** (مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٠)
- **١٣ أيلول** (مكتبة بيسان، بيروت، ١٩٩٤)
- **ملف الإرهاب الصهيوني** (بيروت، ١٩٩٦)
- **الوصايا العشر للحركة الصهيونية** (مركز الإسراء للدراسات، بيروت، ١٩٩٨)
- **نصف قرن من الأوهام** (منشورات فلسطين المسلمة، بيروت، ١٩٩٩)

فهرس الأعلام

أ

آل أبو ظهر ١٣٢
آل الأسعد ١٣٢
آل بدر الدين ١٣٢
آل بوتاجي ١٢٦
آل تويد ٤٠٥
آل الجميل ٣٩٣
آل الحوراني ٣٩٢
آل الخليل ١٣٢
آل الخوري ٩٧
آل داغر ٩٤
آل دياب ٩٥
آل الزعتري ١٣٢
آل الزين ١٣٢
آل سعود، فهد بن عبد العزيز الملك ٢٦٣، ٣١٤، ٣١٨، ٣١٩
آل شاهين ١٣٢
آل الشماع ١٣٢
آل الصايغ ٤٥٢
آل الصباح ١٣٢
آل الصباغ ٩٧
آل الصلح ٣٥٤
آل الطبري ٩٣
آل طقوش ٣٩٢
آل عسيران ١٣٢
آل غلمية ١٣٢
آل فخري ١٣٢
آل مروة ١٣٢
آل المعلوف ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٩٠
آل مكتوم، راشد بن سعيد ٤٥٢
آل نصر ٩٧
آل النقاش ٤٢٢
آل نهيان، زايد بن سلطان ٣٣٠، ٤٥١
آل هابسبورغ ٤٥٩
أباظة، إبراهيم ٢٢١
أبا إيبان ١٤٨
أباظة، فكري ٥٥، ٤٢٤
إبراهيم، سيد ٤١٦
إبراهيم، عز الدين ٣٣٠
الإبراهيمي، أحمد طالب ٤٣٩
الإبراهيمي، الأخضر ٢١٠، ٤٢٩، ٤٣٩
إبرتون (المستشرق) ١٤٩

ابن خلدون ١٤، ٣٩١
ابن رشد ٧٩
أبو أياد انظر خلف، صلاح
أبو بكر، يحيى ٤٢٢
أبو الجبين، نادر ٥٠٦
أبو جمرة، فوزي ١٣٣، ٢٥٥
أبو جهاد ٢٩٦
أبو جودة، ميشال ١٤٦
أبو خضرا، كنعان ٩٢، ٥٠٦
أبو خضرا، انتصار طبش ٩٢
أبو رزق، يوسف ١٣٥
أبو رقبة، حسن ٥٠٦
أبو السعيد انظر الحسن، خالد
أبو شديد، مارلين ٢٢٤
أبو شريف، بسام ٢٢٤، ٢٥٨
أبو شهلا، حبيب ١٦٩
أبو شهلا، ميشال ١٦٥
أبو ظهر، هشام ١٣٢، ١٣٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦، ١٧٦، ٣٥٦، ٤١٩
أبو ظهر، وليد ١٣٣
أبو العز، صفي الدين ١٥٧، ٢٦٦، ٤٢٢
أبو عز الدين، نجلاء ٤٢٠
أبو عضل، جورج ١٦٩
أبو علوان، سعيد ٣٤١
أبو علي، مصطفى ٢٣١
أبو عمار انظر عرفات، ياسر
أبو عمر انظر ميخائيل، حنا
أبو غربية، بهجت ٤٨٢
أبو غزالة، بسام ٢٢٤
أبو فاضل، منير ٢٤١
أبو فاضل، حبيب ٢٩٣
أبو فخر، صقر ٢٦٦
أبو الفرج، غالب ٢٥٤
أبو كف، أحمد ٤٢٢
أبو لغد، إبراهيم ٤٩١
أبو ليلى انظر السامرائي، قيس
أبو ماهر انظر اليماني، أحمد
أبو مرزوق، محمود ٣٠٥
أبو ميزر، عبد المحسن ٣٨١
أبو ناعسة، سعيد ٥٠٦
أبو نصار، أنطوان ٣٤٢
أبو النمل، حسين ٢٢٤، ٣٢٨
أبي عاد، ميشال ٣١، ٣٥
أبي صعب، جورج ١٥١
الأتاسي، هاشم ٤٤١
أحمد، إقبال ٢٨٥
أحمد، سمير ٥٠٦
أحمد، محمد خلف الله ١٥٦
أدامز، مايكل ٢٨٥
إدريس، سهيل ٤٢٠
أربري (المستشرق) ٣٥، ١٤٩، ١٥٢، ٣٩١
أرشيدات، شفيق ٢٨٠
الأزهري، أحمد ٢٩٩
الأسد، بشار ٢٧٢، ٥٠٧
الأسد، حافظ ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٨٤، ٣٠٠، ٣٣٠، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥١، ٥٠٧
الأسد، ناصر الدين ٢٦، ٣٢٢، ٣٧٩، ٤٩٩
الأسعد، أسعد ٤٢٩
الأسعد، حيدر ١٣٢
الأسعد، كامل ٢٤١
أسعد، مرعي خليل ١٠٣
إسكندر (المعلم) ١٠٨، ١٠٩
إسكندر، مروان ٤٠٦
أسمهان ٤١٦
الأسير، صلاح ٣٣٨
آشتي، فارس ١٥٩، ٢٦٦
الأشقر، يوسف ٣٦٧
الأشقر، وديع ١٠٥
أغابي، إميل ٤٣
أفنيري ٢٨٥
إليزابيت (المستشرقة) ١٤٩
أم كلثوم ٤٣٧
الأمير، ديزي ٤٠٦
أمين، أحمد ٤٤، ١٦٤

أمين، جلال ٤٢٢
أمين، مصطفى ٤٤، ٤١٦، ٤٦٩
أندراوس، عادل ٢٦٦
أندرز (الحاكم) ٦٧
الأنسي، عمر ٣٣٨
إنغرامز، دورين ٢٨٥
أنيس، عبد العظيم ٤٢٢
أنيس، محمد ٤٢٢
الأهواني، عبد العزيز ٤٢٢
أور، أوري ٢٨٥
أوهان، كريم ٣٤٢
إيش، فايز ١٣٣
إيزكس، صموئيل هلل ١٧٠
أيوب، سمير ٢٢٤
أيوب، نبيل ٢٢٤
الأيوبي، صلاح الدين ٧٩، ٨٠، ٩٥
الأيوبي، هيثم ٢٠٥، ٢٢٤

ب

باربر، نفل ٢٨٥
الباز، أسامة ٤٢٢
الباشا، توفيق ٣٣٨
الباشا، حبيب ٢٥٠
الباقوري، عبد العال ٤٢٢
بالم، غوران ٢٨٥
بالمر ١٤٨
البتروني، جريس ١٧، ١٨، ١٩
البتروني، عفيفة ١٦، ١٧، ١٩، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٨٤، ١٠٥، ١٠٧
بتل (الشاويش) ٩٤
بتل (اللورد) ١٤٩
البحري، يونس ٦٢
بخيت، جعفر ١٥١
بدر، إبراهيم ٣٤٣
بدر، ألبرت ٢٩، ٣٤١، ٣٩٣
بدر، حمدان ٢٢٤
بدر، فؤاد ٣٤١
بدوي، عبد الرحمن ٤٢٢
البديري، مصباح ٢٣٩، ٢٩٨
برادة، محمد ٤٣٩
برامكي، دمتري ١٤٢
البربير، فاروق ٢٢، ٥٠٥
بردياييف (الفيلسوف) ٣٤١
برستد (المؤرّخ) ١١٣
بركات، حليم ٣٥٦
بركات، محمود ٢٦٦
برنيخ، سابا ٩٧، ٣٨٦
بري، نبيه ٤٨٣
بريم، أرلين ٣٥
البزاز، عبد الرحمن ١٥٧
البستاني، إميل ٣٣
البستاني، زاهي ٢٧٥، ٢٧٦
بشارة، عزمي ٥٠٦
البشري، عبد العزيز ١٤٨
بشناق، معين ٣٤٢
بشوتي، موسى ٣٤٢
بشور، نجلاء ٢٢٤
بشير، تحسين ٤٢١، ٤٢٢
البصري، محمد ٤٣٩
بطرس (القديس) ١١٨
البطمة، جواد ٤٩٦
بعاصيري، طارق ١٣٢
بعلبكي، ليلى ٤٠٦
البعلبكي، محمد ١٦٥، ٣٥٤
بعلبكي، منير ١٤٢
بكمان، ستيفن ٢٨٥
بكمجيان، فيرونيكا ٣٠
بلادو، إدموند ٢٨٥
بلعاوي، الحكم ٣٢١، ٣٢٢، ٣٧٤، ٤٣٣
بن بيللا، أحمد ٤٣٩
بن سلامة، بشير ٤٢٩
البندك، غازي ١٢٦
بهاء الدين، أحمد ١٧٣، ٤٢٢
بهنان، فؤاد (القس) ٣٨، ٤٣

البهنسي، عفيف ٣٢٤، ٣٢٥
بوارشي، فؤاد ٢٢٤
بوتاجي، تيوفيل ٤٣
بورقيبة، الحبيب ٢٣٦، ٤٣٢
بوكسر، روز ماري ٣٥، ١٨٤، ٤٠٣
بوكسر، مارك ٤٠٣
بولارد، ريدر ١٥٢
بولس، حنا ٤٣
بولس، الفارس ٤٣
بوليتي، كلمنت ١٣٣
بومدين، هواري ٣٧٥
بيتي، روجر ١٤١
بيرغر، ألمر ٢٨٥
بيرك، جاك ٢٨٥
بيركت، غرانيا ٢٨٥
بيرنشتاين (يهودي معادٍ للصهيونية) ٢٨٥
البيطار، جبرائيل ٢٥٧
بيكو، جورج ٧٤

ت

التابعي، محمد ٤١٦
تايلور، جون ١٤٩، ٤٠٩
تدر (اللورد) ١٥٢
تقي الدين، بهيج ٢٤١
تلحمي، داود ٢٢٤
توما، إميل ١٢٨
التوني، حلمي ٤٢٢
تويدي ١٦٣
توينبي، أرنولد ٢٨٥
تويني، غسان ١٦٨، ١٦٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٢، ٤٥٢
تويني، وليد ٤٠٦
تيطس ٧٩
تيغارت (الضابط) ٩٤
تيم، أحمد ٣٣٠

ث

ثابت، محمد ٤٤

ج

جاكسون (المستشرق) ١٤٩
جانسن، غودفري ٢٤٦، ٢٨٥
جانسن، مايكل ٢٤٦، ٢٨٥
جانيه، جان ٢٨٦
جبر، فلاح ٤٤٧
الجبران، توفيق ١٠٣
جبران، جبران ٣٤٢
جبران، جبران خليل ٤٤
جبور، جبرائيل ٢٦٦، ٤٠٦
جبور، جورج ٢٣٨، ٤٢٢، ٤٢٣
جدع، أديب ٣٤٢
جدع، كميل ٣٤٢
جدعون، أنيس ١٠٤
جدعون، جريس ١٠٤
جدعون، ميشيل ١٠٤
جريديني، سامي ٤٤
جريس، سمير ٢٢٤
جريس، صبري ٢٠٥، ٢٢٤
جلاب، فيليب ٤٢٢
الجمل، شبلي ٤٣
الجمل، يحيى ٤٢٢
جميعان، إميل ٣٤٢
الجميل، أمين ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧
الجميل، بشير ٢٧٥
الجميل، بيار ٢٧٦، ٣٩٢، ٣٩٤
جميل (المعلم) ١١٢
الجميّل، غبريال ٣٣٨
جنبلاط، كمال ٢٥٣، ٤٢٠
الجنحاني، الحبيب ٤٢٩
جواد، سعيد ٢٢٤
جورج، جورج ٣٤٢، ٣٥٣
جورج، فؤاد، ٨٨، ٨٩
الجوزي، إسبر ١٢٥
جونز، أنطوني أرمسترنغ ٤٠٣
الجوهري، فاروق ١٣٢
جوهري، سمير انظر صايغ أنيس

جوهري، يزيد انظر الصايغ، يوسف
جوهرية، هاني ٤٣٤

ح

الحاج، أنسي ١٦٨
الحاج، لويس ١٦٨، ١٦٩
الحافظ، أمين ٢٤١، ٤٣٢
حاوي، خليل ١٥١، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٨٢
حايك، جبران ١٦٨
حبش، جورج ٢٣٤، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٥٥
حبشي، سابا ٤١٧
حبيبي، إميل ٤٣، ١٢٨، ٢١٨، ٥٠٤
حبيبي، سلوى ٢١٨
حتي، فيليب ٧٤، ١١٣
حتي، ناصيف ٤٢٩
حجازي، أحمد عبد المعطي ٤٢٢
حداد، جوزف ٣٥٢
حداد، سلمى ٢١٩، ٢٢٤
حداد، مسعد ٢٦٦
حداد، هاني ٢٩٠
حداد، وديع ٢٧٥، ٢٩٠، ٤٩٢
حداد، يعقوب سابا ١٢٦
حداد، يوسف ٥٠٦
حديد، أنور ١٢٥، ١٢٦
الحريري، رفيق ٤٨٣
الحسن، بلال ٢٠٥، ٢٢٤، ٥٠٠
الحسن بن طلال (الأمير) ١٧٩، ٣٢٢، ٣٧٩
حسن، حسن ٢٦٦
الحسن، خالد ٢٤٢، ٣٠٥، ٣١٩، ٤١٤
حسنين، أحمد ٤١٦
حسونة، عبد الخالق ٢٥٩، ٤٣١
حسيب، خير الدين ١٥١، ٤٩٧
حسين، صدام ٢٠٨، ٤٤٨
حسين، طه ٤٤، ١٥٧
حسين، عادل ٤٢٢
حسين، عبد العزيز ٢٩٧، ٣٨٠
حسين، كامل ٨٦
حسين، محمد توفيق ١٤٢
حسين (الملك) ٣٢٢، ٤٨٠
الحسيني، إبراهيم ٨٦
الحسيني، إسحق موسى ١٢٨، ١٤٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧
الحسيني، شريف ٢٢٤، ٢٥٨
الحسيني، عبد القادر ٢٤١، ٣١٨، ٣٢٠
الحسيني، فيصل ٤٩٢
الحسيني، ليلى الخالدي ٢١٨
الحسيني، محمد أمين ١٨، ٢١٨، ٤٩١
الحسيني، يوسف ٩٧
الحص، سليم ٤٣٢، ٤٨٣، ٤٨٩
الحصري، ساطع ١٥٧
الحكيم، توفيق ١٤٨، ٤١٦
حكيم، جورج ٣٣٨
حكيم (البطريرك) ٢٥٠
حماد، خيري ١٢٨، ٢٨٠، ٤٢٢
حمادي، سعدون ٢٠٨، ٣١٢
حمارنة، نشأت ٣٣٠
حمدان، يوسف ٢٢٤
حمدي، عماد ٤٢٤
حمود، علي ٢٧٠، ٢٧١
حموده، يحيى ١٥٥
حمودي، نوري ٢٦٦
حموي، أنطوان ١٩، ٦٥
حموي، أنيس ٦٦
حميد الدين، يحيى (الإمام) ١٣٠
حميد، راشد ٢١٩، ٢٢٤
حنا، توفيق ٤٢٢
حنا، سمير ٣٨٨
حنفي، حسن ٤٢٢
حنين، إدوار ٣٤١
حوا، إلياس ١٠٤
الحوت، شفيق ٤٥٥، ٤٨٤
حوراني، ألبرت ١٥٠، ١٥٣، ٤٠٩
حوراني، سيسل ١٤١، ١٤٥

الحوراني، عبد الله ٢٠٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٦

خ

الخال، يوسف ٣٣٨، ٣٤١، ٤٠٦
الخالدي، حسين فخري ٢١٨
الخالدي، كمال ١٥٩
الخالدي، ياسين ١٦٣
خان، ظفر الله ٤٠٦
خباز، حنا ٤٤
خدوري، إيلي ١٥٢
خراط، ألبير ١٣٤
الخشاب، يحيى ١٥٧، ٤٢٢
خشانة، رشيد ٤٢٩
خشبة، دريني ٤١٧
خضر، جورج (المطران) ٣٨
خضر، نعيم ٢٥٨
الخطيب، فتح الله ٤٢٢
الخطيب، فخري ١٢١
الخطيب، ممتاز ٣٤٦
خلف الله، محمد أحمد ١٥٦، ٤٢٢، ٤٢٤
خلف، صلاح ٣٠٥
خليف، خليل ٧٢
خليفة، أحمد ٢٠٥، ٢٢٣
الخليل، علي ٢٤١
الخليلي، علي ٢٢٤
خمار، قسطندي ٢٦٦
خميس، صليبا ١٢٨
خوري، إلياس ٢٢٤
خوري، إميل ٤٤
خوري، إيليا ٤٣
الخوري، بشارة ٨١، ٣٥١
خوري، حبيب ٤٣
الخوري، حنا ١٧
خوري، رئيف ٣٣٩
خوري، زاهي ٣٠٢
خوري، سامي ٣٥٢
خوري، سعيد ٣٣، ٩٧
خوري، سمير ٢٢٤
الخوري، فارس ٩٧
خوري، كريم ٤٣
خوري، كليمنص ٣٥
خوري، منح ١٢٥
خوري، منير ٣٦٧
خوري، نبيل ٤٣
الخوري، وديع ١٢٥
الخولي، لطفي ٥٠٤
خير الله، خليل ١٠٤
خير الله، شيرين ٢٦٦

د

الداعوق، بشير ١٧٧، ٢٠٧، ٢٠٨، ٤٠٦
دافز، جون ٢٨٥
دافز، دنس جونسون ١٤٩، ١٧٧، ٢٨٥
دانيال، إدمون ٢٣٥
دانيال، غازي ٢٢٤
داود، أنطون ٩٨، ٩٩
الدباغ، صلاح ٤٨٣، ٤٨٤
الدباغ، مصطفى مراد ٣٢٦
الدجاني، أحمد صدقي ٤٢٢
الدجاني، برهان ١٢٨، ٢٨٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٧
دراج، فيصل ٢٢٤
دروزة، الحكم ٢٢٤
دروزة، محمد عزة ١٨٧
درويش، محمود ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٤، ٢٥٨، ٣٠٦، ٤٣٤
الدكتور محجوب انظر نظمي، رؤوف
دكلوش، جورج ٢٢٦
دلول، رمزي ٢٤٦
دلول، محسن ٢٧٠، ٤٢٠
دمشقية، عفيف ٢٦٦
دنلوب (الأستاذ) ١١٣، ١٥٠
الدوري، عبد العزيز ٢٦٣
الدويهي، صليبا ٣٣٨

دياب، سليم عطا لله ١٠٤
ديان، موشي ٦٧

ر

الراضي، سلمى ١٥٢
الراوي، مسارع ٢٦٨، ٣٢٧، ٤٤٧، ٤٤٨
ربابي، إلياس ٣٣٩
ربيع، حامد ٤٢٢
رحباني، إبراهيم متري ١٧
رحمون (الخياط) ٩٤
ردغريف، فينسا ٤٥١
رزق، إدوار ٢٤٤، ٤٠٩
رزوق، أسعد ٢٢٣، ٢٨٨
رزوق، رزوق فرج ٤٠٦
رستم، راغدة ٢٦٦
رشيد علي هاشم ٤٢٢
رشيد، هارون هاشم ٢١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٤٢٢، ٤٣٠، ٤٣٣
رضوان، فتحي ٤٢٢
رعد، إنعام ٣٦٥، ٣٦٨
رعد بن زيد ١٥١، ١٥٢
رعد، شارل ٣٥٦
رن، كرستفور ٤٠١
روتش، كيث ٦٧
رودنسون، مكسيم ٢٨٥، ٤٢٠
روزنبرغ، غوران ٢٨٥
رولو، أريك ٢٨٥
رياض، محمود ٨٠، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣١
الريّس، رياض نجيب ١٥٢، ١٧٧

ز

زاكي (الطبيب) ٨٣
زايد، محمود ١٤٠
زريق، قسطنطين ١٤٠، ١٥٨، ١٧١، ٢٤٥، ٢٦٥، ٣٥٥، ٣٧٣، ٣٧٩، ٤٩٢، ٤٩٧
زعيتر، أكرم ٢٦٥
الزعيم، حسني ٣٤٩
زغلول، صفية ٤١٦
زفي، بن ١٥٠
زكي، عبد الرحمن ٤٢٢
زنانيري، جميل ١١٩
زنانيري، سامي ٣٣٠
زويا، لبيب ١٠٥
الزيات، عبد السلام ٤٢٢
الزيات، لطيفة ٤٢٢
الزيات، محمد حسن ٤٢٢
زيادة، نقولا ١٢٨، ١٤٠، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٨٨، ٤٩٢
زيدن، هلغا ٢٦٣
زين، زين ١٤٠، ١٤١

س

السائح، عبد الحميد ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥
سابا، إلياس ٣٥٧
سابا، فؤاد ٤٣
السادات، أنور ١٠٧، ٣٠٧، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٧
سارتر، جان بول ١٨٧، ٢٤٤
ساق الله، زينب ٢٦٦
السامرائي، قيس ٤٥٠
سايكس، مارك ٧٤
سايكس، مانويلا ٢٨٥
الست عفيفة انظر البتروني، عفيفة
ستاك، لي ٤١٧
ستيفنس، ريتشارد ٢٨٥
سحاب، إلياس ٢١١، ٢٢٤، ٢٢٦
سحاب، فكتور ١٥٨، ١٥٩، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٥٣
سخنيني، عصام ٢٢٤
سربيه، سعيد ١٦٥
سرحان، سرحان ٢٥١
سرفاتي، إبراهيم ٢٨٥
سروجي، إلياس ٣٤٢

سروجي، عزيز ٣٤٢
السرياني، حنا أفرام ٩٨
سعادة، أنطون ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٩
سعد، صادق ٢٨٥، ٤٢٢
سعد، معروف ٣٣٨، ٣٤٧
السعداوي، نوال ٤٢٢
سعيد، إدوار ٣٨٤، ٤٩١
سعيد، جميل ١٤١، ١٤٣
سكسك، هنرييت ١٦٣
السكوت، حمدي ١٥١
سكوت، ريتشارد ١٤١
سلامة، جوزف ٣٤٢
سلطاني، زهير ٣٥٧
سلمان، صلاح ٢٥٥، ٣٣٠
سلمان، طلال ٥٠٠، ٥٠١
سلمان، فريد ١٤٦
سلمون، سمير ٣٣٠
سليم، السيد ١٥٩
سليمان (السلطان) ٧٩، ٤٦٦
سليمان، فؤاد ٣٣٨
السمان، علي ١٨٧
سنو، كمال ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٧، ٣٤٨، ٣٩٦
السوافيري، كامل ٤٢٢
سولتو، روجر ١٤١
سويد، محمود ٢٧١
سويد، ياسين ٢٧١
السويدي، أحمد خليفة ٤٥١
السيد، جلال ٤٢٢
السيد حسين، عدنان ٥٠٦
السيد، حمدي ٤٢٣
السيد، صلاح ٢٦٦
السيد، عفاف ٤٢٢
سيف الدولة، عصمت ٤٢٢
السيفي، طلعت ٩٧، ١١٧، ١١٨

ش

شاحاك، إسرائيل ٢٨٥
شارون ٤٩٦
شاريت، موشي ١٥٤
الشاعر، خالد ١٥١
شاهين، حنة ٢٠٥، ٢٢٤
شاهين، عصام ٩٤
شاهين، نعيم ٩٤
الشاويش، زهير ٢٦٥، ٣١٨
شبلاق، نايف ٣٤٢
شبيلات، ليث ١٧٨
شحادة، بولس ٤٣
الشحوري، عبد الرؤوف ٤٤٩
الشدودي، أسعد ٣٠
شرابي، هشام ١٠٤، ٢٤٦، ٣٠٠، ٣٤٢، ٣٦٢، ٤٩٢
شربل، يوسف ٣٥٢
شريح، محمود ٩٣، ٢٦٦، ٤٢٢
الشرقاوي، عبد الرحمن ١٨٥
شعبان، هيلدا جليل ٣٥، ٥٧، ٧١، ١٤٦، ٢٢٤، ٢٢٥، ٣٥٨، ٤١٠، ٤٢٥
شعث، نبيل ٢٢٤، ٢٤٦، ٢٩٠، ٢٩١
شعراوي، حلمي ٤٢٢
الشعيبي، عيسى ٢٢٤
شفيق، درية ٤١٦
الشقاقي، فتحي ٥٠١
شقور، عماد ٥٢٤
شقير، لبيب ٢٠٧، ٢١٠، ٤٢٢
الشقيري، أحمد ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٣، ٢٩١، ٤٧٥، ٤٩١، ٥٠٥، ٥٠٦
شكري، عزيز ٢٦٤، ٤٩٩
شكري، غالي ٤٢٢
الشكعة، بسام ٣٧٩
شلبي، محمد ٣٤٢
شلش، إسماعيل ٣٧٣، ٤٢٣
شلق، علي ٣٤١
شما، بوران ٢٦٦

شماس، نجيب ١٢٧
شمس الدين، عز الدين ١٣٣
شمعون، كميل ٢٩٥، ٣٥١
الشنطي، إبراهيم ٩٢، ١٦٣، ١٦٤
شهاب، فؤاد ٣٦٣
الشهابي، حكمت ٢٣٨، ٢٧١
شومان، أحمد ١٦٨
الشويري، نديم ٣٥٦
شيانو (الكونت) ١٦٣
الشيبي، كامل ١٥٢
الشيخ، حسن ٣٥٢
الشيشكلي، أديب ٣٠، ١٤٥، ٣٥٦

ص

صابر، محيى الدين ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٨، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٢٨
صادق، حاتم ١٩٢، ٤٢٠، ٤٢٢
صالح، أحمد رشدي ٤٢٢
صالح، حسن عبد القادر ٢٦٤
صايغ، أنيس عبد الله ١٧، ٢٠، ٢٢، ٥٤، ١٦٣، ١٧٧، ١٨٦، ٢٥٥، ٢٧٤، ٢٩٣، ٢٩٥، ٣٠٧، ٣٨٧، ٤١٢، ٥٠٧
صايغ، توفيق عبد الله ٢٠، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٧١، ٨٢، ٩٣، ١٠٤، ١٢٠، ١٢١، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٦، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٧٧، ٣٣٣، ٣٤٢، ٤١٠
صايغ، عبد الله ١٩، ٢٠، ٢٤، ٢٩، ٣٢، ٤٢، ٨٥
صايغ، فايز ٢٠، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٧، ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٥٨، ٧١، ٨٨، ١٠٤، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٧، ١٧١، ١٨٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ٢١٥، ٧٢٢٥، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٧، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٣، ٣٩١، ٤٣١، ٤٤١
صايغ، فؤاد ٢٠، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٣٥، ٥٨، ٦٩، ١٠٤، ١٠٥، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٧، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٥
صايغ، ماري عبد الله ٢٠، ٢٩، ٣٠، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٧١، ٨٥، ٩١، ١٠٣، ١٠٨، ١٣٠، ١٣٦، ٢٥٦
صايغ، منير عبد الله ٢٠، ٣٠، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٤٤، ٤٧، ٤٩، ٥٤، ٦١، ٦٢، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ٩١، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١١٢، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ٢٥٦، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٩٦، ٤٥١
الصايغ، نصري ٣٦٧
صايغ، هيلدا انظر شعبان، هيلدا جليل
صايغ، يوسف ١٩، ٢٠، ٢٣، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٣، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٦، ٦٤، ٦٩، ٧٣، ٨٢، ١٠٠، ١٠٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٨، ١٦٦، ١٨٤، ١٩٢، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٦٦، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٧، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٨٤، ٣٨٧، ٣٩٤،٣٩٦، ٤٠٣، ٤٢٣، ٤٩٢
صباح ١٢٧
صباغ، جمال ١٢٤
الصباغ، حسيب ٣٣، ٩٧، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٧٤، ٣٢٩
الصباغ، عيسى خليل ٦٩
صعب، حسن ٢٧١
صعب، معروف ٣٣٨
صعب، وليم ٣٣٨
صلاح، بطرس ٣١٠، ٣٤٢
صلاح، حنا ٤٣
الصلح، رياض ٣٥١، ٣٥٤. ٣٦١
الصلح، منح ٦، ٤٥، ٣٥٥، ٣٥٦
صليب، سامي ٤١٧
صوراني، جمال ٤٢٢
الصيد، حمادي ٤٣٠

ض

ضاهر، مصباح ٣٤٨

ط

الطبري، خليل ٤٤، ١٦٢

الطبري (المؤرخ) ١٤١
الطرابسي، عبد الستار ١١٦
طعمة، جورج ٢٦٣
طلاس، مصطفى ٢٣٨، ٢٥٤، ٢٧١
طنوس، عزت ٤٣
طه، رياض ٣٤١
طورنس، هربرت ١٦، ٨٣
طوطح، خليل ٤٣
طوقان، أحمد ١١٩
طوقان، فدوى ٤٩٢
الطيبي، وفيق ٤٢٠

ع

العابد، إبراهيم ٢١١، ٢١٦، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣٠١، ٣٠٢
العابد، لطفي ٢٢٤
عاشور، البدراوي ٤١٨
عاشور، رضوى ٤٢٢
العالم، محمود أمين ٤٢٢
عبادي، مصطفى ١٥٢
عباس، إحسان ١٨١، ٢١١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٤٩١، ٥٠٧
عباس، نرمين ٢٦٦
العبد الله، إسماعيل ٩٠، ٤٢٢
عبد الله (الأمير) ٤٤
عبد الله الثاني (الملك) ١٧٨
عبد الله، عادل ١٥٢
العبد الله، هاني ٢٢٤
عبد الله، هشام ٢٠٥، ٢٢٤
عبد الرزاق، حسين ٤٢٢
عبد الرحمن، إبراهيم حلمي ٤٢٢
عبد الرحمن، أسعد ٢٢٣، ٤٥٠
عبد الرحمن، عواطف ٤٢٢
عبد السلام، عادل ٢٦٤
عبد الصبور، صلاح ٤١٦
عبد العزيز، مصطفى ٤٢٢
عبد القدوس، إحسان ٤١٨، ٤١٩
عبد المجيد، عصمت ٤٣١
عبد المسيح، جورج ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦، ٣٦٨
عبد الملك بن مروان (الخليفة) ٣٢٤
عبد الناصر، جمال ١٥٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٣، ١٩٢، ٢٠٤، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٩٤، ٣٦٢، ٣٩٦، ٤٠٩، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٣١
عبد الهادي، عوني ١٧٩، ٢١٨
عبد الواسع، عبد الوهاب أحمد ٢٦٦، ٣٨٠
عبد الوهاب، محمد ٦٥
عبود، أحمد ٤١٦
عثمان، أمين ٤١٦
عدرة، شذى ١٥٩
العدوان، كمال ٣٠٢، ٣٨٥
عرفات، ياسر ٩٣، ١٥٦، ١٩١، ٢٠٧، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦٧، ٣٧٩، ٤٤٧، ٤٩٣، ٥٠١
عزام، سميرة ١٨١
عزام، عبد الرحمن ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣١
عزام، فريد ٦٥
عزام، يوسف ٦٥
عزقول، كريم ٣٤١
عزمي، محمود ٢٠٥، ٢٢٤
العسلي، كامل ٢٦٣، ٣٢٥
عسيران، هدى ٢٢٤
عصفور، حنا ٤٣، ٢١٨
عطية، أحمد الألفي ٥٥
عطية، علي سعود ١٥٩
العطية، غسان ٢٠٩، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٢
العظم، صادق جلال ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٥، ٣٥٦
عفيفي، حافظ ٤١٦
العقاد، مصطفى ٤٣٥

عقل، سعيد ٣٣٨
العلمي، سامي ٢٩٠، ٣٢٩
العلمي، سمر ٤٩٦
العلمي، سميح ٣٣٠، ٣٣١
علوان، جاسم ٤٢٢
علوش، ناجي ٢٣٣، ٢٦٣، ٤٤٣، ٤٩٤
علي، أحمد محمد ٢٦٦
علي، طارق ٢٨٥
علي، عصام محمد ٢٦٦
عمر بن أبي ربيعة ٧٥
عمر بن الخطاب (الخليفة) ٧٥، ٧٩
عمرو، مخلص ١٢٨
العملة، خالد ٤٨٠
عنبتاوي، نظمي ٩٧، ١١٩
عنبتاوي، منذر ١٨٧، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٠
عنز، موسى ٢٢٤
عودة، عبد الملك ٤٢٢
عودة، عودة بطرس ٤٢٢
عوض، لويس ٤٢٢
عياد، كامل ٢٦٤
العيلبوني، سعيد ٩٧

غ

غالي، بطرس ٤٢٢
غاندي، المهاتما ١٣٠
غاييل، كلارك ١٠٣
غراي، جون ١٤٩
غربال، محمد شفيق ١٥٧
غريب، أنطوان ١٦٨
غريب، بشارة ١٧٤
الغريب، فريد ٤٢١
غزالي، رستم ٢٧١، ٢٧٢
غطاس، إميل ١٣٤
غطاس، نبيه ١٣٤
غلاب، عبد الكريم ٤٣٩
غلمية، أكرم ١٣٣
غلوب باشا ٤١١
غلوب، فارس ٢٨٥، ٤١١
غندور، علي ٣٥٢، ٣٥٦
غنما، أمجد ٥٠٦
غوبات (المطران) ١٢٢
غوردن، شيرلي ٢٨٥
غوقة، عبد القادر ٢٣٨، ٤٣٧

ف

فارس، أمين ٥٦
فارس، أمينة ٥٦
فارس، نبيه أمين ٥٦، ١١٣، ١٢٦، ١٤٠، ١٤٣
فارس، هاني ٢٢٤، ٤٥٠
الفاسي، محمد ٤٣٩
فان هورن، كارل ٢٨٥
فانوس، أخنوخ ٤١٧
الفاهوم، خالد ٣٧٩
الفرا، محمد ٢٠٧، ٢١٠، ٣٠٧، ٣٢١، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٩
فرانكو ٣٥٤
فرانكوس، آنيا ٢٨٥
فروخ، مصطفى ٣٣٨
فريجي، سهيل ٣٤١
فريحة، سعيد ١٦٧
فضل الله، السيد محمد حسين ٤٨٩
الفقيه، المنجي ٤٢٩
الفلاح، إبراهيم ٢٦٦
فلسطين، وديع ٤١٧
فليحان، باسل ٩٧
فورد، ماري مكسويل تنسي ١٦، ١٨، ١٩، ٥٩، ٦٧٠
فولرتون (السفير) ١٤٩
فياض، حليم ١٧١، ٣٥٦
فيروز ٣٥٧
فيلبي، سانت جون ١٤٨
فيلبي، عبد الله انظر فيلبي، سانت جون
فيلبي، كم ١٤٨

ق

قائدبيه، سامي ٣٥٦
القاسم، أحمد ١١٩
قاسم، أنيس فوزي ٢٠١
قاسمية، أحمد ٢٦٦
قاسمية، خيرية ١٥٩، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٢٤، ٤٢٥، ٥٠٦
القاضي، فاروق ٢٩٩
القاضي، ليلى ٢٢٤
القاضي، وداد ١٨١
قانصوه، غسان ٣٥٦
القاوقجي، فوزي ٢١٨
القبرصي، عبد الله ٨٦، ٣٥٢
قبطي، بشير ٢٦٦
قبيسي، حافظ ٣٦٧
قدورة، أديب ٣٥١
قدورة، جمال ٥٠٦
قدورة، زاهية ١٥٨، ٤٢٠
قدورة، وديعة ٩٤
القذافي، معمر ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٦٦
قرشي، ظفار ٢٨٥
قزيها، وليد ٢١١، ٤٢٢
القسام، عز الدين ٣١٨
القشطيني، خالد ٢٢١، ٢٢٢، ٤٤٧
القضمة، خالد ٣٥٦
القطامي، عقلة ٤٤١
قطر الندى (الملكة) ٨١
قعوار، أديب ٥٠٦
القلماوي، سهير ٤٢٢
القليبي، الشاذلي ١٩٤، ٢٠٩، ٢١٠، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٥٨، ٤٣٠
قهوجي، حبيب ٢٢٤
قهوجي، نايفة ٢٢٤
قوت القلوب ٤١٧
قورة، نزيه ٢٢٤
قيقة، الطاهر ٢٦٦

ك

كارزيان، سيروب ١٣٣
كاظم، صفيناز ٤٢٢
كاليس، ميرابيل ٢١٨
كانط ١٤١
الكباش، عبد الله زخور ١٩
الكحيمي، أحمد ٣٢٣
كرارة، عزة ١٥٢
كركيغارد ٣٤١
كروسمان ٨٢، ٨٣
كليوباترا ٨١
كندي، روبرت ٢٥١
كنعان، أنطوان ٢٨٠
كنعان، توفيق ٤٣
كنعان، طاهر ١٥٢، ٣٤٦
كنفاني، غسان ٢٥٤، ٢٥٥، ٤٩٢، ٥٠٧
كواش، كلثوم ٤٢٩
كوراني، حبيب ٣٤١
كوك (المستشرق) ١٤٩
كولارد، إليزابث ٢٨٥
كوين، أنطوني ٤٣٦
الكيالي، عبد الوهاب ١٩٤، ٢٠٩، ٢١٠
الكيالي، ماهر ٢٠٩
كيرك، جورج ١٤١
الكيلاني، إبراهيم ٢٦٤
الكيلاني، رشيد عالي ٤٢٤
كيلاني، كامل ٤٤
الكيلاني، لمياء ١٥٢
الكيلاني، هيثم ٢٦٤

ل

لامبسن، مايلز (السير) ٤١٦
لامبي، دافد ٢٨٥
لاوند، رمضان ٣٣٩
لبكي، صلاح ٣٣٨
لبيب، الطاهر ٤٢٩
لحام، دريد ٣٧٢

لحود، إميل ٤٨٣، ٥٠٧
لحود، جوزيف ٣٥٧
للينتال، ألفرد ٢٨٥
لنش (الكابتن) ١٧٠
لويس، برنارد ١٧٣
لتوس، سمعان ١٠٤
ليونز (المستشرق) ١٥٠

م

ماتزبن ٢٨٥
ماخوفر، موسى ١٥٢، ٢٨٥
مارغريت (الأميرة) ٤٠٣
المازني، إبراهيم عبد القادر ٢٥٣
المازني، عبد الحميد ٢٥٣
مالسون (البروفسور) ٢٨٥
مالك، شارل ٣٣، ٤٤١
ماهر، أحمد ٤١٦
المالكي، عدنان ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣
مانن، أثيل ٢٨٥
مبارك، زكي ٤١٦
مبارك (المطران) ٧٥
المجادي، موسى ٦٦
المجذوب، محمد ٢٧١
محارب، عبد الحفيظ ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٣٠
محشي، شارل ٢٢٤
محفل، محمد ٢٦٣
محمد، علي ناصر ٤٩٥
مختار، علي ٤٢٢
مخلص، فائق ٢٦٦
مدور، فريد ٣٤١
مراد، حلمي ٤٢٢
مراد، مصطفى ٣٢٦
مرسي، فؤاد ٤٢٢
المرشد، مجيب سليمان ٣٥٦
المرعشلي، أحمد ٩٥، ٢٦٠، ٢٦١، ٦٦الله، ٢٦٨، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٧
المرعشلي، مضر ٢٦٦
مرقس، إبراهيم ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ٣٨٧
مرهج، جان ٣٤١
مروة، يوسف ١٦٦، ١٧٠
مزالي، محمد ٢٦٦، ٤٢٩
مزراحي، توجو ٤١٧
المسيري، عبد الوهاب ٢٦٧، ٤٢٢
مصالحة، عمر ٢٦٦
المصري، عبد الله ٢٦٦
المصري، عزيز علي ٤٢٤
مصطفى، أنور ١٥٩
مطر، فؤاد ١٦٨
المعدي، جبر داهش ٣٦٤
المعلوف، إميل ١٥١
المعلوف، حلمي ٣٤١
المعلوف، رشدي ٣٣٨، ٣٩٣
المعلوف، رفيق ١٤٦
المعلوف، فخري ٣٣٨، ٣٩٣
المعلوف، نصري ٣٣٩
معلولي، ميشيل ٣٥٦
مغنم، متيلدا ٤٣
مغنم، مغنم ٤٣
المقدم، أسعد ٣٥٦، ٣٥٧، ٤٣٤، ٤٤٤
مقصود، كلوفيس ٣٧٣، ٤٢٢، ٤٣٠
مكمايكل، هارولد ٦٧
مكي، أحمد ٣٤١
الملاخ، كمال ١٦٦، ١٦٧
ملكي، يوسف ٣٤٢
مندس، هاني ٢٢٤
المنذر، حافظ ٣٣٨
منصور، أحمد ٩٢، ٩٣، ١٠٤
منصور، كميل ٢٢٤
المنصور، فراس ٢٢٤
منوحيم، موشي ٢٨٥
المهداوي، نجا ٤٢٩
المهندس، فؤاد ٤٢٤
موسى بن ميمون ٧٩
موسى، شحادة ٢٢٤

موسى، عمرو ٤٣١
موسى، نبوية ٤١٦
موسوليني ١٦٣، ٣٥٤، ٤٦١
مونرو، إليزابيث ١٥٢
موين (اللورد) ١٦٣
ميخائيل، حنا ٤٣، ٢٧٠
مينورسكي ١٥١

ن

ناتنغ، أنطوني ٢٨٥
ناجي، طلال ٤٨٠
نارايان (المفكر) ١٧٥
ناصر، كمال ٤٣، ٢١٨، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣٨٥
ناصر، موسى ٤٣
ناصر، نبيهة ٤٣
ناصف، عمرو ٤٢٢
ناصيف، زكي ٣٥٧
ناصيف، سليمان ١٠٠
الناطور، سهيل ٢١٩، ٢٢٤، ٤٨٠
نبراوي، سيزا ٤١٧
النجار، صبحي ٢٣٠، ٣٠٢
نجار، فؤاد ١٠٤، ٣٤٢
نجم، محمد يوسف ١٢١، ١٤٢، ١٧٤، ١٨١، ٢٦٥، ٣٨٥
نجيب، محمد ٤١٨
نجيم، شاكر ١٣٣
النشاشيبي، عزمي ١٦٣
نصار، سمعان ١٠٤
نصار، فؤاد ١٠٤
نصر، أسعد ٩٧
نصر، توفيق ٩٧
نصر، جوزف ١٦٨
نصر، سليم ٢٢٤
نصر، ماري ٩٧
نصر، يوسف ٩٧
نظمي، رؤوف ٣١٨
نعيمة، ميخائيل ٤٤
نعيمة، نديم ١٥٢
نقارة، حنا ١٢٨
النقاش، رجاء ٤٢٢
النقاش، زكي ٣٣٨
النقاش، فريدة ٤٢٢
النقاش، وحيد ٤٢٢
النمر، رفعت صدقي٤٨٣، ٤٨٤، ٥٠٦
نوفل، سيد ٢٥٩
نويهض، بيان ١٥٩
نويهض، يوسف ٣٤١
نيوتن، إملي فرانسيس ٢١٨

هـ

هارت (الدكتور) ٩٨، ٩٩، ١٢٧
هاشم، عبد الهادي ٢٦٤، ٣١٤
الهاشمي، رعد بن زيد بن الحسين (الأمير) ١٤٩
هتلر ١٤٨، ٣٥٤، ٤٥٨
هداوي، سامي ٤٣، ١٨٧، ٢١٩، ٢٤٤، ٢٤٥
هدسون، مايكل ٢٨٥
الهراوي، إلياس ٤٨٣
هرتزل، ثيودور ٢٨٣، ٢٨٤
هزيم، أغناطيوس (البطريرك) ٣٨
هلال، جميل ٢٢٤
هلسة، عدنان ٢٥٥، ٣٣٠
الهمشري، محمود ٥٥٨
هندي، خليل ٢٢٤
الهندي، هاني ٢٢٤، ٢٥٨، ٥٠٦
هنط (المايجر) ٣٤٦
هواري، ياسر ١٦٩
هواويني، نجيب ٤١٦
هوايت (الدكتور) ١٣٤، ١٣٥
هوبكنز (المستشرق) ١٥٠
هولمز، كريستوفر ١٦٣
هويدي، أمين ٢٣٧، ٤٢٢
هيرودوس ٧٧
هيكل، محمد حسنين ١٧٣، ١٨٨، ١٩٢، ٤٢٠، ٤٢٢
هيلاسلاسي (الأمبراطور) ١١٧

هيلر، بيتر ٤٥١

و

وايزمن (الدكتور) ٢٨١
وهبة، مجدي ٤٢٢
وين، ولتن ٢٨٥

ي

ياسين، السيد ٤٢٢
ياسين، عبد القادر ٢٩٦، ٤٢٣
يزبك، يوسف إبراهيم ١٦٩، ١٧٢
اليماني، أحمد ٣٠٥، ٣٦٧، ٤٨٣، ٤٩٢
يهودا الأسخريوطي ٧٨
يوليوس قيصر ٤٦١
يونس، جواد ٣٧٩
يونس، مكرم ٢٢٤

فهرس البلدان

أ

آسيا ٩٨، ٣٧١، ٣٨١، ٤٥٤
آسيا الوسطى ١٥٠
أبو ظبي ١٩٢، ٤٥١
الاتحاد السوفياتي ١٤٩
أثينا ١٤٦، ٢٧٤، ٤٠٠
أدنبرا ١٣٨
إربد ٧٩
الأرجنتين ٦٥
الأردن ٣٦، ٤٠، ٦٦، ٧٣، ٨٠، ٨١، ٩٠، ٩٧، ١٤٤، ١٦٤، ١٧٨، ١٨٠، ٢٦٧، ٣١٠، ٣٤٠، ٣٤٢، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٨، ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٩، ٤٨٧
أرمينيا ٣٩٦
أستراليا ٢٧٩
استوكهولم ٤٥٧، ٤٥٨
إسرائيل ٦٥، ١٢٩، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٤، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٢، ٣١٩، ٣٢٧، ٣٧٦، ٤١٠، ٤٢١، ٤٢٩، ٤٨٢، ٤٩٤، ٥٠٣، ٥٠٤
إسكتلندا ١٣٨
الإسكندرية ١٥٠، ١٥٦، ٢٦١، ٤١٦
أفريقيا ٩٨، ٣٤٨، ٣٧١
ألمانيا ٨٣، ١٠٦، ١٥١، ٢٧٩، ٣٥٢، ٣٧٦، ٤٠٦، ٤٥٨
ألمانيا الغربية ٢٣٧
الإمارات العربية المتحدة ٢١٧، ٢٩٧، ٣١٠، ٤٤٩
أمستردام ٤٥٥، ٤٥٦
أميركا ٨٨، ٩٣، ١١٣، ٢٧٩، ٣٠٧، ٤٥٤، ٤٦٩، ٤٧٠
أميركا اللاتينية ٩٩، ١٣١، ٢٨٥، ٢٩٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٧١
أميركا الشمالية ٣٧١، ٣٨١
الأندلس ٧٩
أنقرة ٦٩
أوروبا ٨٨، ٩٦، ١٢٢، ٢٥٥، ٣٤٢، ٣٧١، ٣٨١، ٤٠٠، ٤١٥، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٦
أوروبا الغربية ٢٥٨
أوغندا ٨٠
إيران ١٥١، ١٧٤
إيطاليا ٨٠، ٢٧٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٤٦١، ٤٦٢

ب

باريس ٣١١، ٣٢٦، ٣٧٧، ٤١٥، ٤٢٤، ٤٣٩، ٤٥٤، ٤٥٥
باكستان ٤٠٦
بانياس ٣٣
البحر الميت ٩٦
البحرين ٢٩٧، ٣١٠
بحيرة فكتوريا ٨٠
بحيرة اللسان ٩٦
براغ ٤٦٠
برلين ٤٥٨
بروكسل ٤٥٥
بريطانيا ٣٦، ٤٩، ٧٠، ٧٢، ١٠٧، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٨، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٢، ٢٥٢، ٢٧٩، ٣٦٤، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٩، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٤، ٤٩٦
البصة (قرية) ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٤٩، ٥٩، ٦٣. ٦٤، ٦٨، ٧٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١٣٥، ٣٤٢، ٣٤٣
بصرى ٧٩
بغداد ٣١، ١٩٧، ٢٠٩، ٣١٢، ٣٢٨، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٩٩
بكفيا ٢٩، ٣٩٤
بلجيكا ٢٥٨، ٢٧٩، ٤٠٧، ٤٥٥، ٤٩٦
بون ٤٥٨
بيت لحم ٨١، ١٢٢
بيت المقدس ٣٢٥
بيروت ٢٢، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٣٨، ٤٢، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٥، ٨٤، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٧، ١٩٢، ٢٢٠، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٤، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٥، ٥٠٦
بيسان ٧٩، ٨٠

ت

تركيا ٤٦٦، ٤٦٧
تشيكوسلوفاكيا ٨٣، ٤٥٩
تونس ٧٥، ٩٦، ١٤٢، ١٧٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٩، ٢٣٦، ٢٦٧، ٢٧٥، ٣١٠، ٣١١، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٧٣

ج

جبل الدروز ١٩
جبل صهيون ٣٨٦
جرش ٧٩
الجزائر ٢٢٠، ٣١٠، ٣٧٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٨٧
جزيرة رودس ١٧٥
الجزيرة العربية ٤٥٣
جنوب أفريقيا ٢٧٩
جنيف ١٤٦، ٢٢٠، ٤٠٠
الجولان ٨٦
جيبوتي ٣١٠

ح

الحجاز ١٧٨
حلب ٣٨٧
حمص ١٩، ٢٠

حوران ١٨، ١٩، ٢٢، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٨١، ٤٤١، ٤٤٣
حيفا ٦٥، ١٠١، ١٠٨، ١٢٦، ١٢٨، ٢٥٠

خ

خربا (قرية) ١٩، ٢٢، ٢٥، ٣٢، ٣٣، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٤٤٣
الخليل (بلدة) ١٢٦

د

الدار البيضاء ٣٧٤
الدانمارك ٤٥٦، ٤٥٧
دبي ٤٥٢
درعا ٧٩، ٨٠
دمشق ٢٩، ٣٠، ٣١، ٧٩، ١٠٦، ١٣٣، ١٧٣، ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٧، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٧، ٣٩٥، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥٠٧
دير القمر ٣٥١
دير ياسين (قرية) ١٣٠

ر

الرباط ٤٤٠
رتشموند ٤١٠
روما ٨٠، ١٤٦، ٤٠٠، ٤٦١، ٤٦٢

س

السعودية ٢٥٤، ٢٦٨، ٣٨٠، ٤٤٩
سهل البقاع ٩٥
السودان ٤٠، ٨٨
سوريا ١٨، ٣٣، ٤٠، ٦٦، ٧٤، ٨١، ٩٧، ١٤٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ٢٣٦، ٢٦٥، ٣٠٩، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٥٥، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٥، ٤٢٢، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥١، ٤٧٩، ٤٨٧، ٤٩٤
السويد ٤٥٧، ٤٥٨
السويداء ٤٤١، ٤٤٣
سويسرا ٤٦٢

ش

شتورة ٢٧٢
شفا عمرو (بلدة) ١٠٥
شمال أفريقيا ١٥١

ص

صفد ٢٣، ٣٣، ٤٢، ٥٩، ٨٢، ٨٦، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٣٨، ٣٠١، ٣٠٢
صهيون ١٢٦
صور ٨٠، ٥٠٠
صيدا ٢٣، ٤٢، ٥٩، ٧١، ٧٣، ٨٤، ١١٥، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٦٤، ١٦٥، ٣٣٧، ٣٤٨، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٧٠
الصين ٦٢، ٤٧٥

ض

ضهور الشوير ٦٠، ٣٥٢، ٣٥٣

ط

الطائف ٣٨١
طرابلس ٢٧٠
طرابلس الغرب ٢٣٨،٣٧٦
طبرستان ١٤١
طبريا ١٨، ٢٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٩، ٤٤، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١١٣، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ٢١٢، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٤٥، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤١٦، ٤٤٠، ٤٥٥، ٤٦٤، ٥٠٧

ع

العالم العربي ١٢، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٢
عدن ٣٣
العراق ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٩٠، ١٠٤، ١٤٤، ١٧٨، ٢٠٩، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦٣، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٨٠، ٤٤٠، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٨٧، ٥٠٦
عكا ٧، ٨٠، ١٠٦، ١٣٥، ٣٤٦
عمّان ٩٦، ١٠٦، ١٢٦، ١٤٦، ١٤٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٩، ٢٦٥، ٢٧٤، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٥٢، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٩٥، ٤٤٢، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٩٠، ٤٩٦، ٤٩٩، ٥٠٦
عنجر ٢٧١، ٢٧٢
عيلبون (قرية) ٩٥
عين إبل (قرية) ١٠٤
عين عار (قرية) ٢٩، ١٣٢، ٣٩٣
عين القبو (قرية) ٣٤٢

غ

غرانشستر (قرية) ٤٠٤
غرينتش ٤١٠
غزة ٢٩، ٦٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٧، ٣٠٢، ٣٠٩

ف

الفاتيكان ٢٩٣
فاريا ١٠٣، ٣٤٣
فرانكفورت ٤٥٨
فرنسا ٥٨، ٢٧٩، ٣٢٦، ٣٧٦، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٥٤
فلسطين ١٢، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٩، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٧، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٨٣، ١٩١، ١٩٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٢، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٦، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٣، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥٠٧
فيينا ٤٥٩

ق

قانا (قرية) ٩٥
القاهرة ٧٥، ١٠٣، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٢، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٩، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٢٨، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٨٢، ٢٩٠، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٧٣، ٧٣٨٢ ٣٩٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٤٠، ٤٥١، ٥٠٧
قبرص ٢٢٠، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧١، ٣٤٠، ٣٤٨، ٣٩٥، ٤٦٥
القدس ٢٩، ٣١، ٣٤، ٤٢، ٤٩، ٥٤، ٥٩، ٦٥، ٦٩، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٩١، ٩٥، ٩٨، ١١٠، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٤، ٣٠١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧
قطر ٢٦٣، ٢٩٧، ٤٤٩، ٤٥١

ك

كراتشي ٤٥١
كريات شموئيل (قرية) ٩٦
كفر برعم (القرية) ٢٩
كفر ياسيف (قرية) ١٣٠
كمبردج ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٨١، ٣٨٢، ٣٩٦، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥، ٤٢٢

كندا ٩٥، ١٠٤، ٢٧٩
كوبنهاغن ٤٥٧
كورفو ٤٦٤
كولون ٤٥٨
الكويت ٣١، ٣٣، ٩٣، ١٠٤، ٢٦٧، ٢٩٧، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٧٩، ٣٩٤، ٤٣١، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥١
كيفون (بلدة) ٢٥٩

ل

لاهاي ٤٥٦
لبنان ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٩، ٣١، ٣٦، ٤٠، ٤٨، ٥٥، ٦٢، ٦٦، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٣، ١٦٤، ١٦٧، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٧
لندن ٥٧، ٥٩، ١١٣، ١٤٦، ١٥٣، ١٥٤، ١٧٦، ١٨٤، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٢، ٢٧٦، ٢٨١، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٦٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٩٦، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٥٤، ٥٠٥
لوبية (قرية) ٩٥
لوس أنجلس ١٠٣
ليبيا ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٦٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٦٦

م

مالطا ٤٦٥، ٤٦٦
المجدل (قرية) ٩٥
مصر ٤٠، ٥٥، ٧٩، ٨٠، ٨١، ١٠٠، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٦٠، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٨٧
المغرب ٧٩، ٣٧٤، ٣٧٥، ٤٣٩، ٤٤٠
موريتانيا ٢٠١
موسكو ١٤٨، ٢٣٤
ميونيخ ٤٥٨

ن

الناصرة ٢٦، ٢٩، ٤٩، ٦٧، ٧٨، ٨١، ٨٥، ٩١، ٩٥، ١٠٣
الناقورة ١٠١، ١٣٥
نقوسيا ٤٦٥
النمسا ٤٥٨
نهاريا (مستعمرة) ١٠٦
نهر الأردن ٨١، ١٧٠
نيوزيلندا ٢٧٩
نيويورك ١٨٣، ٢٩٨، ٤٦٨

هـ

هامبورغ ٤٥٨
الهلال الخصيب ٣٦٢، ٣٦٥
الهند ١٣٠
هولندا ٢٧٩، ٤٠٧، ٤٥٥، ٤٥٦
هوليوود ١٧٧

و

واشنطن ١٣٠، ١٣٧، ٣٠٠، ٤٦٨
الولايات المتحدة الأميركية ٢٩، ٣٤، ٣٦، ٦٤، ٦٦،

٨٨، ٨٩، ١١٧، ١٢٥، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٠، ١٧٧، ١٨١، ٢٥١، ٢٦٧، ٣٩١، ٤٣١، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩
وندسور ٤١٠

ي

يافا ٦٥، ١٦٣
اليمن ١٣٠، ٣١٠، ٣٥٥، ٤٣١
اليونان ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥

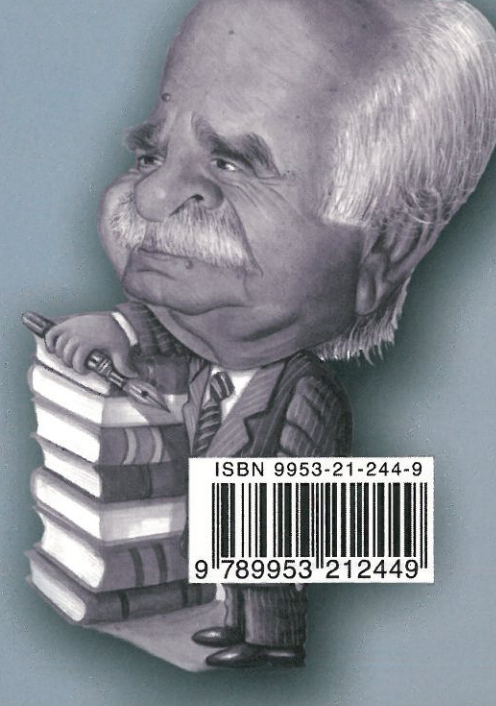
أنيس صايغ
عن
أنيس صايغ

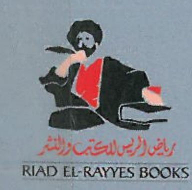
«لم يجد من يكتب عنه. فكتب عن نفسه». هذا ما قد يقوله بعض الساخرين. وربما هم على حق.

«لماذا يكتب عن إنسان مثلي. لقد سُخرت الأقلام للكتابة عن العظماء والأبطال ومحققي المعجزات ونائلي الجوائز، في السياسة والحكم والثقافة والعلم والفن والأدب والاقتصاد والرياضة والمسابقات وجمع الثروات. وأنا، بالطبع، لست واحداً من هؤلاء.

لم أقطع بحر المانش سباحة. ولم أهبط على سطح القمر. ولا تسلقت قمة أفرست. ولا فزت في ملاكمة أو مصارعة. لم أحصل على «أوسكار» أو «نوبل» أو «بولتزر». ولا أملك ثروة تغري الملايين ولا صوتاً يطرب الملايين، ولم أسطُ على حكم ولا مصرف».

بهذه الكلمات يمهد المؤلف أنيس صايغ لذكرياته الغنية في الثقافة والسياسة. من تحرير فلسطين إلى العمل المكتبي في مجال الدراسات والموسوعات إلى تبوئه موقع رئيس مركز الأبحاث الفلسطينية وتجربته الرائدة. إذاً هي حياة كاملة مع سياسيين وكتاب ومثقفين استمرت نحو ثلاثة أرباع القرن.





رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

ISBN 9953-21-244-9
9 789953 212449